

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور محمد أمين دباغين سطيف -2-

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

قسم التاريخ و الآثار.

المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي الصوص وقطاع الطرق أنموذجا (1830.1918)

أطروحة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ الاجتماعي للجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة

إشراف الأستاذ الدكتور :

من إعداد الطالب :

فارس كعوان

فؤاد عزوز

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د سفيان لوصيف	أستاذ	جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2	رئيسا
أ.د فارس كعوان	أستاذ	جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2	مشرفا ومقررا
أ.د بشير فايد	أستاذ	جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2	عضوا مناقشا
أ.د كمال بيرم	أستاذ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضوا مناقشا
د. توفيق بن زردة	أستاذ	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2021



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ

سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

سورة التوبة الآية 105

إلى روح والدي رحمة الله وأسكنه فسيح جناته

أمي الحبيبة :

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شجرة متقدة تنير ظلمة حياتي ..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..

إلى من عرفت معها معنى الحياة

إلى زوجتي نبض قلبي ... رفيقة الدرب و الحياة.

إلى جميع إخوتي.

إلى جميع الأقرباء والأصدقاء

شكر و عرفان :

الشكر للمولى عز وجل الذي أنعم علي لأتم هذا العمل.

و أتقدم بالشكر و الإمتنان للأستاذ المشرف : أ.د فارس كعوان الذي عمل على توجيهي ولم يدخر جهداً لإنجاح هذا العمل ، كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر و العرفان إلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد بنصائحه طيلة مسيرة هذا البحث.

المختصرات الواردة في البحث :

- باللغة الفرنسية :

S.N.E.D : société national d'édition et de diffusion.

P.U.F : Presses Universitaires de France.

R A : Revue Africaine

مقدمة

مقدمة :

شهدت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي العديد من الاضطرابات وحالة من اللأمن، والتي شملت جميع المناطق تقريبا ويعد ذلك امتدادا للفترة التي سبقتها، وقد نتج هذا الاضطراب عن السياسة الاستعمارية التي أدت إلى استفحاله ولم يستثنى هذا الأمر أي منطقة في الجزائر، الأمر الذي استدعى رد فعل ضد هذه الأخيرة - السياسة الاستعمارية- خاصة وأنها تزامنت مع عمليات مصادرة أراضي الجزائريين.

لقد أدركت الإدارة الفرنسية منذ فترة بداية الاحتلال، أن لا مستقبل لها في الجزائر ولا وجود لها فيها إلا بتكريسها لعوامل أخرى تمكنها من تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه العوامل هي: تثبيت عملية الاستيطان الذي لن يتم إلا بالوصول إلى أدوات تتخذها حكومة فرنسا لتحقيق غاية إثبات الوجود الإمبريالي في جزائر القرن التاسع عشر التي كانت تحت طائل الاستعمار، حيث ظهرت غايات الحكومة العسكرية الأولى في هذا الإطار من إجراءات قمعية وردعية ضد أراضي الجزائريين، والتي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري مع مرور الزمن.

وكانت لنتائج هذه السياسة الممنهجة والمدروسة بدقة في الجزائر آثارا سلبية كثيرة على المجتمع الأهلي، حيث أدخلته في متاهات الفقر والمجاعات والهجرة التي هو في غنى عنها، وموازة لذلك فقد تفشت بعض الممارسات الإجرامية كاللصوصية مثلا، فبعد مرور الزمن و استيلاء المعمرين على العديد من الأراضي الخصبة، وفي الجهة المقابلة ازداد الأهالي فقرا وفقدانا لأراضيهم بفعل تلك السياسة فبعد أن كانوا ملاكاً للأراضي في السابق ، أصبحوا خدماً خماسين لدى المعمرين في تلك الأراضي نفسها، ونظرا للأجر الزهيد الذي كان يتقاضاه ذلك الخماس أصبح يبحث عن مصدر آخر ليسد رمق عائلته ولو بالطرق المحرمة شرعا.

وقد شهدت بداية سنة 1871 ثورة المقراني والتي قمعتها السلطات الفرنسية بشدة من نفي و محاكمة و إعدام ، ففي منطقة القبائل والأوراس على سبيل المثال الذين شهدتا كما في باقي المناطق ظاهرة اغتصاب الأرض ونزعها من أصحابها، مما أدى إلى رد فعل عنيف، وفي ذلك اختلفت الأسباب والدوافع الشخصية التي انتهت بهم إلى التحصن بالجبال وتكوين مجموعات متمردة تستولي على ثروات وممتلكات المعمرين ليتم توزيعها على الفقراء والمساكين في القرى والمداشر، حيث كانت الرغبة وراء ذلك هي تحقيق العدالة، وعرفت الظاهرة بـ : لصوص الشرف الذين تركوا بصمتهم في الذاكرة الجماعية، ليتناساهم التاريخ بعد الاستقلال رغم كونهم حلقة ضمن سلسلة النضال والكفاح لاستعادة الأرض المغتصبة.

إن ظاهرة "عصاة الشرف" أو "ثوار الشرف" ، كانت ظاهرة أزهبت المستعمر الفرنسي، وجعلته يستعين بأحسن قادته لمواجهة في الجزائر ككل، ورغم تبلورها عقب إخماد الثورات الشعبية سنة 1871 ، واعتماد النظام المدني الذي رافقه مزيدا من انتزاع أراضي الأهالي، وتوزيعها على المعمرين واستمرارها إلى غاية فجر الثورة التحريرية ، إلا أن التأريخ لم يشر إلى هؤلاء أو يذكرهم تحت أي تسمية كانت، لتتصفهم الذاكرة الجماعية التي لا تزال تحتفظ بذكرهم وتتداولها الحكايات والأمثال الشعبية على غرار "أرزقي البشير" في منطقة القبائل، و" مسعود بن زلماط " في الأوراس ، و" الإخوة بوتويزغت " في عين تيموشنت وغيرهم.

تختلف الروايات بخصوص هؤلاء لانعدام مراجع رسمية تدون نضالهم وطبيعتهم ، حيث أن أغلب تلك الكتابات تعود إلى القادة العسكريين الفرنسيين الذين تابعوا ملف " الخارجين عن القانون " ، كما كانوا يسمون من قبل الإدارة الاستعمارية وهم بطبيعة الحال المتمردون على القانون الكولونيالي، ونتيجة لذلك أطلقت عليهم مصطلح اللصوص وقطاع الطرق ، ورغم ذلك منهم من كان دافعه فقط السلب و النهب والاعتداء على الحرمات والتعدي على أملاك الغير، ولم يكن همهم الاستعمار وسياسة الظلم في حد ذاتها، فينبهون المحاصيل الزراعية وهناك من كان يأخذ النساء كسبايا ، و بالتالي كان مسعاهم السرقة فقط، وجاءت هذه الدراسة لتزيج الغبار وتميط اللثام على ظاهرة لصوص الشرف كنوع من الإنصاف التاريخي في حقهم وتقديرا لمجهوداتهم، وتبسيط الضوء على ظاهرة اللصوصية بصفة عامة في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي، ونتيجة لذلك قمنا برصد هذا الموضوع وهو الفئات المهمشة في الكتابات التاريخية الحديثة والمعاصرة ووقع اختيارنا على ظاهرة اللصوصية كنموذج رئيسي لهذه الدراسة.

دوافع اختيار هذا الموضوع :

من خلال بحثنا في مختلف المصادر و المراجع التي تناولت موضوع تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ، رأينا أن موضوع اللصوصية و قطاع الطرق في هذه الفترة كان تناوله عرضيا ، بحيث لم يتعد الشذرات في مختلف المصادر والمراجع وظلت مجرد دراسات عامة، وعلى حد علمنا لم تكن هناك دراسات أكاديمية معمقة حول هذا الموضوع في الجزائر، وقد نشرت مؤخرا دراسة في جامعة السوربون بباريس بعنوان : " اللصوصية الريفية في الجزائر " لصاحبها أنطونين بلاري، وهي أطروحة دكتوراه تمت مناقشتها حديثا فقط ، وكان الباحث إلى حد كبير موضوعيا خاصة دور ممارسات الإدارة الاستعمارية آنذاك في استفحال الظاهرة ، وقد تم تقسيم دوافع اختيار هذا الموضوع إلى قسمين هما :

1 - دوافع ذاتية:

تتمثل في رغبة التعمق في مواضيع كانت في الماضي القريب هاجسا لدى العديد من الكتاب، و الخروج من دائرة التاريخ السياسي إلى تناول مواضيع اجتماعية متعلقة بالفئات المهمشة والمنسية في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

2 - دوافع موضوعية علمية :

- قيمة هذه المواضيع المنسية في الدراسات التاريخية الحديثة و المعاصرة.

- التعريف بمختلف الشخصيات التي شكلت المقاومات الهامشية والفردية ومثلت تحديا للاستعمار الفرنسي.

- قلة الكتابات التي تناولت هذه المواضيع، وبالتالي شكلت حافزا لدينا للخوض في غمار هذا الموضوع التاريخي الهام .

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في دراسة موضوع فئات الظل في الدراسات التاريخية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، والتركيز على أحد النماذج التي قمنا باختيارها وهم اللصوص وقطاع الطرق خلال هذه الحقبة وتظاهرات الظاهرة ميدانيا ومسالكتها آنذاك ، وكذا معرفة الجذور التاريخية لهذه الممارسة لفهمها خلال الفترة الاستعمارية ، ولالإحاطة بهذا الموضوع ومختلف جوانبه وجب علينا طرح العديد من الأسئلة الفرعية وهي :

- ما مدلول مصطلح اللصوصية ؟ وما أهم المصطلحات التي لها علاقة بهذه الظاهرة ؟ وهل يمكن تبني مصطلح لص bandit الذي ورد في المصادر الفرنسية ؟

- كيف كانت الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال نهاية القرن التاسع عشر ؟ وما العوامل المتحكمة في ذلك ؟

- ما أهم المناطق التي شهدت مقاومة المتمردين الشرفاء؟

- كيف كان موقف النخب الجزائرية التقليدية والمجتمع الجزائري بصفة عامة من اللصوصية ، وكيف تعاملت الإدارة الفرنسية معها ؟

حدود البحث :

سنتناول في هذا البحث الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 إلى غاية سنة 1918 و هي السنة المشار إليها بنهاية الحرب العالمية الأولى، هذه الفترة كانت غنية بالأحداث خصوصا بعد أن تم القضاء على أغلب المقاومات الشعبية بما فيها ثورة المقراني 1871 ، والتي شهدت المرحلة التي تلتها انتشارا كبيرا لظاهرة اللأمن، و بروز شخصيات مثلت نوع آخر من المقاومات و هي الانتفاضات الفردية، حيث جاء ذكرهم في التقارير الرسمية الفرنسية المعاصرة لها بـ " لصوص الشرف Bandit D'honneur "، كما رصدنا موقف النخب الجزائرية التقليدية وتعامل المجتمع الأهلي في مختلف مناطق الجزائر مع الظاهرة.

مناهج البحث:

لجأت في دراسة هذا الموضوع إلى مناهج علمية معروفة هي :

- أولا : المنهج الوصفي : والذي أردت من خلاله وصف أهم الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال فترة البحث.
- ثانيا : المنهج التحليلي : والذي من خلاله قمت باستقراء و تحليل لمختلف المادة العلمية التي توفرت لي، مع الحرص على الخروج بنتائج علمية تثري البحث التاريخي الاجتماعي في الجزائر.

صعوبات البحث:

- في غمار هذا البحث واجهتني العديد من الصعوبات أهمها:
- ندرة الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية.
- تبعثر المادة الخبرية في مختلف المصادر.
- أغلب المصادر التي تناولت الموضوع هي تقارير الأجهزة الأمنية الاستعمارية، لذلك توخينا الحيطة والحذر في الأخذ منها.
- صعوبة الحصول على المادة الأرشيفية الموجودة في عدد من مراكز الأرشيف الفرنسية.

الدراسات السابقة :

فيما يتعلق بهذا الجانب وهو الدراسات السابقة لهذا الموضوع ، فإن تبعثر هذا الأخير في مختلف المصنفات التاريخية من تقارير ومقالات صحفية صعب علينا إيجاد مصنف واحد تناول الموضوع بشكل كلي ، و من الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التي تناولت قضية الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية نجد دراسة كريمة مجذوب التي تناولت في رسالتها للدكتوراه موضوع تحت عنوان : "الاستعمار وانعدام الأمن في القطاع الوهراني" . هناك أيضا رسالة دكتوراه نشرت مؤخرا في فرنسا وجامعة السوربون بالتحديد بعنوان : " اللصوصية الريفية في الجزائر خلال الفترة الكولونيالية 1871 - 1920 " ، من إعداد الطالب أنطونين بلاري وتحت إشراف سيلفي ثينو، ففي هذه الأطروحة تناول الباحث قضية نزح الأملاك العقارية الخاصة بالجزائريين ودورها في تنامي ظاهرة اللصوصية و التمرد ، خاصة وأنه ركز على المناطق الريفية التي يعتمد أهاليها بدرجة كبيرة على محاصيل أراضيهم والمعروف عن الأهالي تعلقهم الشديد بالأرض ، وكان الباحث موضوعي إلى حد كبير في تناول هذا الموضوع المنسي خاصة و أنه ذكر عمليات التهجير القسرية التي طالت لصوص الشرف وحتى عائلاتهم ، و كذا ربط قانون التجنيد الإجباري وذروة حركات تمرد الشرفاء في جبال الأوراس مع بداية الحرب العالمية الأولى كنوع من رفض الجزائريين للمشاركة في هذه الحرب التي لا تعنيهم.

كذلك ما أورده الكاتب الفرنسي شارل روبر أجيرون Charles Robert Ageron في كتابه " الجزائريون المسلمون و فرنسا " والذي تناول فيه الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال فترة ما بعد المقراني ، وأيضا أشغال الملتقى الوطني الذي نظم من طرف جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية حول موضوع عصاة الشرف في الجزائر خلال نوفمبر من سنة 2017 ، وتوجد دراسات فرنسية حديثة لجين ديجو Jean Déjeux وكذلك حسينة عمروني حول موضوع لصوص الشرف في منطقتي القبائل والأوراس.

وصف أهم مصادر البحث ومراجعته :

تنوعت وتعددت مصادر ومراجع هذا الموضوع وهي تختلف بحسب قيمتها العلمية وقد قسمناها على النحو التالي :

1 - المصادر : وبدورها تم تقسيمها إلى قسمين بحيث نجد التقارير التي أصدرتها مختلف الأجهزة الأمنية و كذلك مختلف المقالات الصحفية التي تناولت بإسهاب هذا الموضوع ، وهناك أيضا الكتابات الفرنسية المعاصرة للأحداث وكتابات

النخب التقليدية الجزائرية آنذاك، هذه الأخيرة شغلت مناصب لها علاقة مباشرة مع ظاهرة اللصوصية كمنصب القضاء، بحيث نجد في هذا الصدد :

- التقارير الأمنية: لقد مثلت تقارير جهاز الأمن في الجزائر خلال هذه الفترة مصدرا مهما لتناول مثل هذا الموضوع لأن ممارسات اللصوصية لها علاقة مباشرة مع هذا الجهاز، وبالتالي ساعدتنا تلك التقارير في معرفة أهم حيثيات هذا الموضوع، وكذا رؤية مهمة للإحصاءات التي أوردتها تلك المراسلات، و أهم نموذج في هذا الموضوع نجد ذلك الذي أصدره جويان باسم "لجنة مابين الإدارات للمحافظة على الأمن".

- المقالات الصحفية المعاصرة : إن أهم المصادر التي عاصرت وركزت على هذا الموضوع هي المقالات الصحفية التي تناولت بالتفصيل تلك الأحداث، بحيث أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التقارير الأمنية، ومن بين أهم تلك الصحف : صدى وهران Echo d'Oran و صدى بجاية Echo Bougie و صدى تلمسان Echo de Tlemcen، ومن أبرز أقلام تلك الجرائد نجد الكاتب الفرنسي بول روشي Paul Rocher.

- كتابات بعض النخب التقليدية الجزائرية : لقد كان للنخبة الجزائرية التي عاصرت الاحتلال الفرنسي آراء محكمة لمجابهة هذه الظاهرة، والتي استفحلت بشكل كبير خلال فترة الاستعمار، بحيث شغلت مناصبا كانت لها علاقة مباشرة مع هذه القضية الحساسة، ومن بين أولئك النخب نجد قاضي مقاطعة قسنطينة المكّي بن باديس، الذي أصدر تقريراً سنة 1875 تحت اسم : " تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية "، من خلاله طالب سلطات الإدارة الاستعمارية معاقبة اللصوص من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية بدلا من قانون الأهالي، وكان هذا رفضا صريحا للسياسة الاستعمارية ، ورأى في الشريعة الإسلامية هي الحل الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة.

- المصادر الفرنسية: كذلك نجد الكتابات التي ألفها الفرنسيون الذين عايشوا هذه الفترة وكانوا قريبين من الأوضاع في الجزائر، ونجد في هذا الصدد الكاتب الصحفي الفرنسي إميل فيولار Emile Violard و الذي كان مصدرا هاما في هذا الموضوع بعنوان " لصوص الشرف في منطقة القبائل " ، هذا الأخير تراوح الكاتب في ثناياه، حيث كان في بعض الأحيان شبه محايد وبعيدا عن الإيديولوجية الكولونيالية، إذ كانت له آراء مخالفة و رافضة للسياسة الفرنسية خاصة في مجال المحاكمات في مجالس القضاء الفرنسي، وأحيانا أخرى كان فيولار منساقا وراء تبريرات الإدارة الاستعمارية. بالإضافة

لدراسته المتميزة حول شخصية أرزقي البشير والإخوة عبدون وهما يمثلان لصوص الشرف في منطقة القبائل وصفا دقيقا كان غائبا عن الكتابات الجزائرية.

2 - المراجع: يمكن تقسيم المراجع إلى صنفين هما:

أ - **المراجع باللغة العربية:** اعتمدت في هذه الدراسة على العديد من المراجع أهمها كتابات أبو القاسم سعد الله في تاريخ الجزائر الثقافي و كذا الحركة الوطنية الجزائرية ، بالإضافة إلى مؤلفات يحي بوعزيز بعنوان : "سياسة التسلط الاستعماري" والذي كان مهما في جانب السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر.

ب - **المراجع بالفرنسية :** أما المراجع باللغة الفرنسية فكان الاعتماد عليها لتوضيح مختلف الرؤى حول هذا الموضوع فنجد مثلا كتابات شارل رويير أجيرون حول " الجزائريون المسلمون و فرنسا " ، كذلك مقال لـ:جين ديجو Jean Déjeux تحت اسم لص الشرف في الأوراس 1917 – 1921 un bandit d'honneur Dans l'Aures والذي كان مهما في دراسة ظاهرة لصوص الشرف في منطقة الأوراس .

3 - **الاطروحات الجامعية :** نظرا لندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع فقد كان من الصعب إيجاد مذكرات جامعية تناولت هذا الموضوع خلال هذه الفترة بخلاف موضوع الأمن في الجزائر المستعمرة ، فنجد مثلا دراسة كريمة مجدوب حول : " الاستعمار و إشكالية انعدام الأمن في القطاع الوهراني " ، هذه المذكرة التي غطت جانب من جوانب هذا الموضوع من خلال تناول الأوضاع الأمنية في مناطق الغرب الجزائري.

كذلك الرسالة التي سبق ذكرها للباحث أنطونين بلاري من جامعة السوربون في فرنسا التي نشرت مؤخرا فقط تحت عنوان : " اللصوصية الريفية في الجزائر 1871 – 1920 " ، وقد أفادتنا كثيرا في جميع جوانب الموضوع خاصة وأن الرسالة كانت في حدود 700 صفحة وبذلك يكون الباحث قد وفق نوعا ما في تغطية هذا الموضوع و الذي يعتبر منسيا في الدراسات الأكاديمية التاريخية المعاصرة .

خطة البحث:

تتكون هذه الأطروحة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة و قائمة للملاحق مرتبطة بمضمون البحث وفهارس للأعلام والأماكن.

وقد تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته ودوافع اختياره، وإشكالية هذا البحث وإطاره الزمني ووصفا للمصادر والمراجع.

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان : " ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق المفهوم والمظاهر " ، وقد كان مدخلا رئيسا لهذا الموضوع بحيث تناولت فيه :

المبحث الأول : تم فيه تحديد الحقل الدلالي للصوصية و رصد الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة ، وكذلك مختلف المصطلحات التي لها علاقة بهذه الممارسة.

المبحث الثاني : والذي كان عبارة عن رصد تاريخي للظاهرة في الجزائر عبر المراحل التي مرت بها والتي سبقت فترة دراستنا هذه.

المبحث الثالث : و الذي شمل على تظاهرات اللصوصية ومثلاتها الميدانية خلال الحقبة الاستعمارية.

المبحث الرابع: و الذي كان عبارة عن تحديد الخصائص التي ميزت الظاهرة في الجزائر دون غيرها.

- الفصل الثاني : كان بعنوان " ظاهرة انعدام الأمن في الجزائر وأسبابها " : وتناولت فيه ثلاثة مباحث، والتي كانت على النحو التالي :

المبحث الأول: تناولنا فيه إشكالية انعدام الأمن في الجزائر خلال فترة نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، وقد ركزنا على هذه الفترة التي شهدت تدهورا كبيرا على مستوى مناطق الجزائر.

وفي المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى تحديد أهم المسببات التي كانت وراء استفحال اللا أمن، من خلال هذا العنصر الذي ركزنا من خلاله على شرح الأسباب الاقتصادية، وأهم القوانين الفرنسية التي مست أراضي الجزائريين والتي تم تقديمها للأوروبي الوافد.

وجاء المبحث الثالث: الذي ركزنا من خلاله على الأسباب الاجتماعية التي كانت وراء تفشي انعدام الأمن ، وذلك من خلال تشجيع الحركة الاستيطانية و الهجرة نحو الجزائر ، و في مقابل ذلك تهجير الجزائريين من مناطقهم بعدما سلبت منهم أراضيهم.

أما المبحث الرابع : فقد كان حول القوانين الزجرية و القمعية الفرنسية المطبقة في الجزائر، ولعل أهمها قانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري، والذي كان القطرة التي أفاضت الكأس بالخصوص في منطقة الأوراس.

- الفصل الثالث : الذي جاء بعنوان " جغرافية لصوصية الشرف "، وكنا قد تناولنا فيه التوزيع الجغرافي لقادة لصوص الشرف وقد تشكل من ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تناولت فيه منطقة الوسط الجزائري وناحية القبائل بالتحديد ، والتي شهدت تمرد بعض الأهالي المعروفين في المنطقة منهم: أرزقي البشير و الإخوة عبدون و كذا عمر أومرعي.

وفي المبحث الثاني : الذي كان حول الشرق الجزائري و بالضبط منطقة الأوراس ، وقد مثل هذه المنطقة المتمرد الشريف مسعود بن زلماط خلال فترة الحرب العالمية الأولى.

وفي المبحث الثالث: كان حول منطقة الغرب الجزائري و التي كان لها النصيب الأكبر من ظاهرة لصوص الشرف فقد شهدت مناطق وهران وعين تيموشنت ، وتلمسان و سيدي بلعباس و غيليزان و معسكر، بحيث عرفت تلك النواحي أكبر عدد من الذين مثلوا تلك المقاومات الفردية والهامشية.

الفصل الرابع : بعنوان : " تداعيات الظاهرة و المظاهرة المختلفة لها "، وقد كان عبارة عن أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : كان بعنوان لصوصية الجوع ، كنوع من اللصوصية و التي تمحورت حول ظاهرة الجوع وما صاحبها من انتشار رهيب للسرقات.

المبحث الثاني: تحت عنوان مؤسسة البشارة ، والتي كانت معروفة في الجزائر خلال تلك الفترة بحيث أنها نوع من اللصوصية.

المبحث الثالث : بعنوان موقف النخب الجزائرية التقليدية من ظاهرة اللصوصية ، و التي شكلت لنا مختلف الرؤى حول تلك الممارسات.

المبحث الرابع : والذي كان بعنوان موقف المجتمع الأهلي العام من الظاهرة وقد وقع اختيارنا على نماذج مهمة من نواحي الجزائر على غرار مناطق جيجل والقبائل والجنوب الجزائري وبالتحديد مجتمع بني مزاب، وكيف كان يتعامل أولئك مع اللصوص وقطاع الطرق.

المبحث الخامس: كان عبارة عن موقف السلطة الاستعمارية من أولئك اللصوص و المتمردين على قوانينها ، وقد مثل الموقف الرسمي آنذاك من تلك الظاهرة، وذلك من خلال تناول تقارير الأجهزة الأمنية وبالتالي مختلف الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة الفرنسية لمواجهة أولئك.

وختمنا بحثنا بخاتمة وهي عبارة عن نتائج توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا.

في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة .

الفصل الأول : ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر.

1.المبحث الأول : مفهوم اللصوصية.

2.المبحث الثاني : التطور التاريخي لظاهرة اللصوصية في الجزائر.

3.المبحث الثالث : مظاهر التلصص وتمثلاتها الميدانية.

4. المبحث الرابع : مجالات اللصوصية وخصوصياتها.

الفصل الأول : ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر.

1.المبحث الأول : مفهوم اللصوصية.

2.المبحث الثاني : التطور التاريخي لظاهرة اللصوصية في الجزائر.

3.المبحث الثالث : مظاهر التلصص وتمثلاتها الميدانية.

4. المبحث الرابع : مجالات اللصوصية وخصوصياتها.

المبحث الأول : مفهوم اللصوصية.

قبل الخوض في موضوع اللصوصية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وجب علينا تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي لهذه الظاهرة وكذلك بعض المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح، وبالتالي توضيحها حتى يتسنى لنا دراسة الموضوع و الإحاطة به من كل الجوانب.

وقد تباينت آراء علماء اللغة و اللسانيات في تحديد مفهوم دقيق ومطلق لمصطلح اللصوصية، فقد لاحظنا من خلال قراءتنا لمختلف الدراسات المعجمية مدى هذا الاختلاف، وأردنا تبيان أشكال هذا الاختلاف والتركيز على الأهم منها، وهو ما سنتناوله في العناصر الآتية :

أولاً: مفهوم اللصوصية لغة واصطلاحاً :

أ - لغة :

إن كل مصطلح له مدلول في اللغة وتأويلات عديدة يستوجب الإلمام والإحاطة بها لأهميتها ، وحتى يسهل علينا كباحثين إدراك الفرضية المطروحة لهذه الظاهرة ، وتتبع مسارها التاريخي لأنه كما هو معلوم فإن اللغة والتاريخ متلازمان.

فاللصوصية في اللغة من الفعل : لص لَصَّ لَصَصًا ، لُصُوصِيَّة فهو لُصٌّ¹ ، وهي لَصَّاء والجمع : لُصُّ .

- اللُصُوصِيَّة : 1 - مصدر صناعي من لُصُوص : سَرِقَة ، عَمَلُ اللَّصِّ :- انتشرت اللُصُوصِيَّة في هذا العصر - جلبت اللُصُوصِيَّة عليه العار ، ونقول أرض ملصَّة : أي كثيرة اللصوص².

2. وقد ورد مصطلح اللُصُوصِيَّة في معجم الغني على أن: عَمَلُ اللَّصِّ هو السَّرِقَةُ والاختِلَاسُ.

ومن مصادر هذا المصطلح نجد الصَّاص : (اسم) ، لَصَّاص : جمع لُصُّ ، لَصَّص : (اسم) ، لَصَّص : مصدر لَصَّ، لَصَّ : مصدر لَصَّ.

¹ - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج4، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، (مادة لَصَص) ص 84. أنظر أيضا : الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، ج 18، تحقيق عبد الكريم العرابوي ، مطبعة حكومة الكويت، 1979 (باب لَصَص)، ص147.

² - الفراهيدي : المصدر نفسه ، ص84.

وفي لسان العرب لابن منظور ورد مصطلح لَصَّ: (فعل) ، لَصَّ لَصَصًا ، لُصُوصِيَّةٌ فهو أَلَصٌّ ، وهي لَصَاءٌ والجمع: أَلَصُّ ، لَصَّ الرَّجُلُ : كَانَ لِصًّا.

لَصَّ فَلَانٌ : تقارب مَنَكِبَاهُ أو كتفاه ، لَصَّ فَلَانٌ : تقاربت أضراسه حتى لا تَرى بينها خَلَلًا.

لَصَّتْ الجبهة : ضاقت ، لَصَّ الفرس: التصق مرفقاه إلى زوره¹. لَصَّتْ الشاة : أقبل أحدُ قرنيها وأدبر الآخر.

لَصَّ: (فعل) ، لَصَّ لَصًّا فهو مَلُصُوصٌ ، لَصَّ الشَّيْءَ : سرقه ، لَصَّ فَعْلُهُ : فَعَلَهُ فِي سِتْرِ ، لَصَّصَ الْبُنْيَانَ : رَصَّصَهُ ، أَلَصَّقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَضَمَّهُ ، اللَّصَّ : السارق ، واللُّصُوصِيَّةُ اسم وتعني: قيام اللَّصِّ بعمله وهو السَّرِقَةُ والاعتداءات على أملاك الغير .

وقاطع الطريق: لَصَّ يَتَرَقَّبُ المارة في الطريق ليأخذ ما معهم بالإكراه ، قَطَعَ الطَّرِيقَ: أغلقه ، عَبَّرَهُ ، سرق المسافرين، قَطَعَ الطَّرِيقَ عليه : منعه من تنفيذ ما يريد تنفيذه.

وأسماءها: لَصٌّ وَلَصٌّ، لِصَّتْ — لَصْتُ — وهي لِصَّةٌ وَلِصَّةٌ، ولِصَّةٌ².

والجمع: لُصُوصٌ — لِصَاصٌ — أَلِصَاصٌ — لِصَصَّةٌ، وهنَّ لِصَاتٌ، ولِصَائِصٌ³.

واللصوصية من المنظور اللغوي أيضا وردت بمعنى الأخذ أو الاستيلاء على مال الغير من حزره⁴. وهو ما يهمنا والذي يعتبر موضوع دراستنا هذه.

ب - المفهوم الإصطلاحي :

واللصوصية في المعنى الاصطلاحي هي: استيلاء جنائي على أموال الآخرين المنقولة والممتلكات الشخصية بقصد الاستئثار بها أو بمنافعها دون حق، فاللصوصية في ثناياها تعني السرقة والنهب.

¹ - ابن منظور : لسان العرب ، مجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، مادة لو ، ص 160.

² - المصدر نفسه ، ج 7 ، (مادة لصوص) ، ص 86.

³ - المصدر نفسه ، ص 87. وأنظر أيضا : الزبيدي: المصدر السابق ، ص 146.

⁴ - الكفوي : الكليات ، مادة سرق ، ج 1 ، تحقيق عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص 514 ، أنظر أيضا : البرزلي : جامع مسائل

الأحكام ، ج 6 ، ط 1 ، تحقيق : محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2002 ، ص 154.

الفصل الأول ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر

وبالتالي هي آفة اجتماعية، وسلوك عدواني أفرزته جملة من الظرفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية، واستهدفت المتاع والأنفس، ويتمظهر ميدانيا في شكل اعتداءات محدودة التأثير كالسرقات الفردية¹، وتتعدد تداعياته إذا ما أخذ شكل العصابات منظمة تحترف الإغارة وقطع الطريق²، حيث تعتبر اللصوصية أيضا: عَمَلُ اللَّصِّ، أي السَّرِقَةُ والاختِلاسُ³ كما سبق ذكره.

وتصنف اللصوصية أيضا ضمن المعايير الاجتماعية للآفة، بحيث يعرفها عالم الاجتماع كوهين A.K Cohen بأنها : " مجمل السلوكات التي تعد خرقا للمعيار المتفق عليه اجتماعيا "⁴، و يضيف كذلك أنها: "سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة و مقبولة وشرعية "⁵.

وبذلك تدخل اللصوصية ضمن التجاوزات الأخلاقية و الاجتماعية وخرق المبادئ وتعاليم الدين الإسلامي ، بحيث يعرفها الفقهاء بأنها : " أخذ مال محرم من الغير و إخراجه من حزره على وجه الإخفاء "⁶.

أما في الاصطلاح الغربي فهي تقابل المصطلح الفرنسي banditisme⁷ وتعني قطاع الطريق و Bandit تعني اللص، والمدلول هنا يشير إلى عصابة تتمهن السرقة وقطع الطريق.

وقد نشأ مصطلح اللصوصية الذي قُدِّم إلى اللغة الإنجليزية عبر اللغة الإيطالية منذ عام 1590 مع الممارسات القانونية الجرمانية المبكرة التي كان يقوم بها المجرمون الخارجون عن القانون. بحيث كان المصطلح القانوني في الإمبراطورية الرومانية المقدسة هو Acht أو Reichsacht، وترجم إلى "الحظر الإمبراطوري". وفي الإيطالية الحديثة تعني كلمة "bandito" المعاصرة حرفيًا الشخص المحظور.

حيث ورد التعريف الاصطلاحي لها في القواميس و المعاجم ، ومن أمثال ذلك نجد :

1 - ابن مريم المليتي التلمساني : البستان في ذكر العلماء بتلمسان ، تح محمد بن أبي شنب ، الطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1989 ، ص 282.

2- محمد الحاج العبدري : الرحلة المغربية ، تح : إبراهيم كروي ، ط1 ، دار سعد الدين للنشر ، دمشق ، 2005 ، ص 561.

3- أحمد عمر المختار : معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1 ، المجلد الأول ، عالم الكتب ، 2008 ، ص 4566.

4 - سمية محمد جابر : سوسيولوجيا الانحراف ، دار المعارف للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 543.

5 - المرجع نفسه ، ص 544.

6 - جمال معتوق : " علم الاجتماع الجنائي " ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2014 ، ص 420 ، أنظر أيضا : دلال لواتي : " عامة القبروان في

العصر الأغلي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي ، إشراف بوبة مجاني ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ،

جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2001 - 2002، ص 233 - 234.

7 - Fernand Broudel : Misère et banditisme, rerue et l'occident musulman et de la méditerranée, 1947, p129.

الفصل الأول ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر

قاموس ريفير Revers وردت اسم مذكر . وهي عبارة عن مجموعة من الأفعال الإجرامية غير المشروعة يقوم بها

اللصوص أو تقوم بها العصابات والمافيا¹.

أما في قاموس لاروس Larousse اللصوصية وردت بأنها مجموعة من الأفعال الإجرامية تحدث في منطقة أو بلدة محددة².

أما حسب معجم إنترنت Internaute تعتبر أنشطة إجرامية يقوم بها اللصوص ويرادفها قطع الطرق أو السرقة بالإكراه³.

وجاءت في أغلب المعاجم العربية بأن اللص أو ما أصطلح عليه Bandit الذي ورد كثيرا باللغة الفرنسية ، ومعناه باللسان العربي ، المنفي وقاطع الطريق .

أما من الناحية القانونية: فهو استيلاء جنائي على أموال الآخرين المنقولة والممتلكات الشخصية بقصد الاستئثار بها أو بمنافعها دون حق⁴ ، وباعتبار أن هذه الظاهرة لها علاقة مباشرة بالقانون و القضاء وهي المؤسسة المخول لها الأمر لمجابهة هذه الظاهرة.

وفعل اللصوصية جرم دافعه : السرقة. أما اللصوصية الكبرى فهي مجموعة الأفعال الإجرامية الأكبر خطورة والأشد عنفا، مثل الهجوم باستعمال الأسلحة بأنواعها المختلفة والاختطاف⁵.

وتعتبر أيضا الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق، سواء أكان القطع من جماعة أم من واحد، بعد أن يكون له قوة القطع، وسواء كان القطع بسلاح أم غيره من العصا والحجر والخشب ونحوها، وسواء كان بمباشرة الكل، أم التسبب من البعض بالإعانة والأخذ؛ لأن القطع يحصل

¹ - dictionnaire Larousse,Bandit , P 7833

² - dictionnaire Larousse, banditisme, P 7833

³ - dictionnaire l'Internaute , banditisme , P247 .

⁴ - أحمد مختار عمر : المرجع السابق ، ص4565.

⁵ - dictionnaire Academie

بكل ما ذكر كما في السرقة، ولأن هذا من عادة قطاع الطرق¹. وبه يظهر أن قطاع الطرق قوم لهم منعة وشوكة، بحيث لا تمكن للمارة مقاومتهم، ويقصدون قطع الطريق بالسلاح أو بغيره.

إذا المصطلح كما سلفنا ذكره عرف في المصادر المعاصرة بأنه في الأصل مشتق من كلمة " لص " و " قاطع طريق"، والتي اعتبرت مما سبق بأنها مجموعة الأفعال الإجرامية المرتكبة من اللصوص أو قطاع الطرق. وعرفت هذه الظاهرة في العصر الحديث بالخصوص في القرن التاسع عشر انتشارا كبيرا بفعل عوامل متعددة ، أما مناطق انتشارها زمانيا ومكانيا فلا يمكن الحكم على ذلك، فقد تشهد هذه الظاهرة ارتفاعا في منطقة معينة وزمن معين وتشهد انخفاضاً في نفس المنطقة و في زمن مغاير، وذلك للأسباب المحيطة والظروف المميزة للمنطقة.

إن السرقة واللصوصية ليست خاصة بأمة من الأمم أو مقتصرة على شعب من الشعوب بل هي ظاهرة إنسانية من حيث وجودها لدى جميع الأمم وجميع الحضارات عبر التاريخ و العصور، كانت ومازالت تشهد هذه الظاهرة تطورا، وإن كان لكل أمة طريقة خاصة في السرقة.

وقد ظلت ظاهرة اللصوصية موضوعا منسيا وغير مدروس، من طرف المؤرخين باعتبارها أنها مجرد سلوك انحرافي، لا يرقى إلى مستوى الدراسة، بينما هي في الواقع نتاج اجتماعي وإفراز لظرفية تاريخية، وانعكاسات لإكراهات اجتماعية وتجل لواقع يزخر بالتناقضات.

وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة فإن جميع الأمم و الأديان اتفقت على تحريمها ، وقد ذكر الباحث علي القاسمي في هذا الصدد بأنه: " ... وقد حرّمها كل الأديان السماوية وغير السماوية، فالوصايا العشر التي أوحيت إلى النبي موسى عليه السلام (1463 . 1316 ق.م) والتي أقرها النبي عيسى المسيح عليه السلام (33/30م) تضمنت تحريم السرقة: " لا تقتل، لا تزني، لا تسرق، لا تشهد زوراً،... إلخ". أما المبادئ الخمسة التي وضعها بوذا (563 . 483 ق.م.) فهي قريبة من ذلك: " لن أقتل أي كائن حي، لن أسرق، لن أمارس

¹ - الكساني : البدايع ، ج 7 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ص 90 . ، الشوكاني : فتح القدير ، ج 4 ، دار المعرفة ، لبنان ، ص 268 . أنظر أيضا : السرخسي : المبسوط : ج 9 ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، ص 195 .

الزنا، لن أكذب، لن أشرب المسكرات". وتحريم السرقة في جميع الأديان والفلسفات يدلّ كذلك على وجودها في جميع الأمم ومختلف العصور¹.

والجانب الثاني أيضا هو أن دراسة الظاهرة التاريخية خاصة في جانبها الاجتماعي هي دراسة شبه معقدة ومتشعبة وصعبة وتحتاج إلى قراءة للموضوع من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية إن استطاع الباحث الولوج إلى هذا النوع من الدراسات، وبالتالي يجب الابتعاد عن التعميم، فهذا الأخير يدخل في باب الإيديولوجيا والابتعاد عن العلم الموضوعي كما وردت في دراسات الباحث علي القاسمي².

ثم إن عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية، والنزاعات المسلحة والحروب بمختلف أشكالها وصورها، تؤدي إلى ضعف السلطة وعدم استتباب الأمن، وتفشي الجريمة بما فيها السرقة، وتكاثر من يسمون بأثرياء الحرب وأصحاب الدخل غير المشروع، كنتيجة لغياب الأمن وتزايد الممارسات الإجرامية بما فيها السرقة.

ويمكن التعمق أكثر في هذه المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة في العناصر الآتية، ومن الملاحظ كذلك في المصادر الكولونيالية التي عاصرت الاحتلال الفرنسي للجزائر، أن مصطلح التمرد وقطع الطريق وقاطع الطريق الشريف أو لصوص الشرف ترد باستمرار في التقارير الخاصة للشرطة أو الجيش أو الإدارة العامة، وكذا الصحافة الفرنسية التي تناولت هذه القضية خلال هذه الفترة. فالذي يتمرد ضد الإدارة الاستعمارية ويتخذ الجبل ملجأ له، والانتفاضة ضد السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر خاصة في جانبها المتعلق بمصادرة أراضي الأهالي من السكان الأصليين، لأن الأرض تعتبر مصدر رزق لهم، خاصة إن علمنا أن المجتمع الجزائري هو مجتمع ريفي بامتياز، فتكون صفة ذلك التمرد لدى مصالح الأمن الفرنسي على أنه قطع الطريق، ونفس الأمر استقيناه من الصحف الصادرة آنذاك وهو إطلاق تلك الصفة على أي متمرّد، لذلك خصصنا فصلا كاملا للمتمردين الشرفاء في جميع مناطق الجزائر.

ثانيا . بعض المفاهيم المتعلقة باللصوصية :

الأکید أن لمدلول اللصوصية مفاهيم متعلقة ومرتبطة به، ولدراسة هذا الجانب وجب علينا تبيان وشرح واف لتلك المصطلحات المتعلقة بتلك الظاهرة، وجاءت كالتالي :

¹ - علي القاسمي : " مفهوم السرقة في العقل العربي " ، صحيفة المثقف ، العدد 4055 ، التاريخ 12 - 10 - 2017 ، ص8.

² - المرجع نفسه ، ص08.

1 - مفهوم لصوصية الشرف :

ذكرنا سالفا بأن تقارير الأجهزة الأمنية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية وبالخصوص الصحافة الفرنسية التي تناولت الانتفاضات والمقاومات الفردية على شاكلة مصطفى بن باهي في الغرب الجزائري كمثال على ذلك ورد ذكرهم في تلك التقارير بـ " اللصوص " و "قطاع الطرق" ، ولعل مصطلح لصوص الشرف هو الأكثر شيوعا في استخدامات الإدارة و الصحافة في تقاريرها.

وبالتالي تعتبر ظاهرة لصوصية الشرف شكلا من أشكال التمرد والعصيان على الواقع المعاش آنذاك والقوانين الجائرة، فاللص الشريف تؤثر فيه عوامل نفسية و خارجية من محيطه المعاش¹، و أهم المبادئ التي يركز عليها هذا الأخير ومقاصده و أهدافه الشريفة في إصلاح بعض جوانب الحياة على أن تبقى تأويلات الظاهرة مرتبطة بالإطار الزمني.

وفي الجزائر خلال هذه المرحلة نجد أن الظاهرة استفحلت وانتشرت بشكل رهيب في فترة ما بعد ثورة المقراني بالتحديد في فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي المرحلة التي شهدت أيضا نهاية شبه كلية للمقاومات الشعبية وفي الوقت نفسه عرفت بحالة اللاأمن وعدم الاستقرار. وتعتبر الأخيرة نتيجة حتمية للسياسة الاستعمارية الممنهجة، فبرزت شخصيات بارزة تندرج ضمن مواصلة الكفاح ضد الوجود الاستعماري أو ما يعرف بالمقاومات الفردية في جميع أنحاء الجزائر، رغم تعدد واختلاف أسباب خروجهم و رفضهم للكيان الدخيل، إلا أن هدفهم واحد و هو مقاومة الأجنبي في الجزائر بشتى أشكاله من المعمرين والإدارة وصولا إلى الجيش الفرنسي².

ففي منطقة القبائل على سبيل المثال نجد كلا من أرزقي البشير و الإخوة عبدون، و في ناحية الجنوب نجد لص الشرف عمر اللخماطي الذي كان ينشط في الجنوب الأوراسي و بالضبط في بسكرة ، وفي الشرق الجزائري ومنطقة الأوراس بالخصوص نجد مسعود بن زلماط وفي قسنطينة نجد الاخوة بوقرة، أما في الغرب فقد كانت أكبر مناطق الجزائر التي عرفت هذا النوع من المقاومات الفردية، فنجد على سبيل المثال في ناحية تيموشنت الإخوة

¹ - كريمة مجدوب : " الاستعمار ، انعدام الأمن وإشكالية المقاومة الشعبية و الاجتماعية بالغرب الجزائري 1881 - 1920 ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ ، جامعة وهران 1 ، السنة الجامعية 2009 - 2010 ، ص ص 160 ، 161 .

² - المرجع نفسه، ص ص 160 ، 161 .

بوتوزغت، وبوزيان القلعي في أحواز غيليزان، وفي منطقة سيدي بلعباس نجد بلميمون البختاوي أو كما يعرف محليا بميمون القاطع. كل تلك الشخصيات أثبتت شمولية تلك الصفة من المقاومة والرفض والتمرد على القانون الفرنسي رغم اختلافهم الزماني والمكاني.

ومن خلال دراستنا لهذا النوع من التمرد فإن على اللص الشريف أن يعتمد على القواعد الصارمة مثل :

- إذا تصرف منفردا عليه أولا أن يضمن مشاركة و تعاون جزء من السكان المحليين.

- عليه أن يتنبأ بأخبار الوشاية ومعاقبة المتسببين فيها مباشرة دون رحمة.

- إذا عمل ضمن المجموعة، لابد من مراقبة كل العناصر التي تنشط معه ويستخدم منهجا عقابيا مباشرا يخضع له الجميع.

- بعد كل حركة، سواء كان في موضع قوة أو ضعف، عليه أن يظهر مهارته وموهبته كي يفلت المطاردة، وفي نفس الوقت يستخدم الوسائل والحيل لمواجهة خطر الوشاية خاصة في حالة رهنها بمكافأة كبيرة.

- منفردا أو ضمن مجموعة عليه أن يتحلى باليقظة و الحذر¹.

والملاحظ في هذه المقاومات الهامشية والتي كانت امتدادا للمقاومات الشعبية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الاحتلال هو تضامن المجتمع الأهلي الجزائري مع هؤلاء المتمردين ، فهو البطل و الرمز لمنطقته والشخصية الجريئة ويتمتع أيضا بدعم كبير من مجموعته والتحكم في مناطق نفوذه، والتي تجلت صورة المحارب الذي يفتخر بتمرده ودعومه للفقراء من بني جلدته ورفضه للوافد المستعمر، وبالتالي يتم تداول جميع ما قاموا به في المخيال والأدب الشعبي تتوارثه الأجيال.

أما الملاحظة الثانية فإن أغلب لصوص الشرف الذين قضت عليهم الإدارة الاستعمارية كانت تترصدتهم بمساعدة السكان المحليين من ذوي المصلحة مع السلطة الفرنسية آنذاك، هذه الأخيرة كانت تعلن عن مكافآت ضخمة لمن

¹ - كريمة مجدوب : المرجع السابق ، ص 161 .

كان يخبرهم عن مكان وجودهم، لذلك فإن لصوص الشرف كان تنتهي مغامراتهم بالوشاية من طرف بعض أولئك الأهالي المتعاونين مع فرنسا، و تعتبر هذه النقطة السلبية الوحيدة في مسار هذا النوع من المقاومات الفردية.

2 - اللصوصية الاجتماعية :

تعد اللصوصية الاجتماعية شكلاً شائعاً للمقاومة الاجتماعية في الطبقة الدنيا التي تتضمن سلوك غير قانوني ولكنها مدعومة من قبل مجتمع أوسع (عادةً مجتمع الفلاحين) وتُعتبر سلوك أخلاقي ومقبول عندهم. تم ذكر مصطلح اللصوصية الاجتماعية من قبل المؤرخ الماركسي إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm في كتابه "الثورات القديمة" في سنة 1959 و كتاب "اللصوصية" في عام 1969. وقد وصف هوبسباوم اللصوصية الاجتماعية كشكل بدائي من النضال الطبقي والمقاومة الطبقيّة في مجتمعات ما قبل الصناعية والمناطق الحدودية.

ثم إن اللصوصية الاجتماعية هي ظاهرة منتشرة في العديد من المجتمعات عبر التاريخ المسجّل، ومازالت هناك أشكال منها كالقرصنة والجرائم المنظّمة إلى اليوم. وقد ناقش علماء الاجتماع فيما بعد إمكانية تطبيق المصطلح على أشكال أكثر حداثة للجريمة مثل عصابات الشوارع والاقتصاد المرتبط بتجارة المخدرات غير المشروعة¹.

أ - أطروحة إريك هوبسباوم :

كانت هذه الأطروحة لإريك هوبسباوم الأساسية هي أن الخارجين عن القانون كانوا أفراداً يعيشون على أطراف المجتمعات الريفية عن طريق السرقة والنهب، الذين غالباً ما يُنظر إليهم من قبل الناس العاديين على أنهم أبطال أو منارات للمقاومة الشعبية. وقد وصفها هوبسباوم بأنها شكل من أشكال "الحركة الاجتماعية السابقة للتاريخ" التي تناقض الحركة العمالية المنظمة. ويناقش كتاب هوبسباوم اللصوصية ودعم فكرته بأمثلة عديدة وذكر منهم: بانشو فيلا، ولامبيو، ونيد كيللي، وديك تورين، ساندور روسا، بيلي ذا كيد، وكارمين كروكو.

- حيث قال هوبسباوم في كتابه " اللصوصية " ماييلي:

«إن الفكرة المتعلقة باللصوصية الاجتماعية هي أنهم فلاحون خارجون عن القانون تعتبرهم الدولة مجرمين، ولكنهم يظلّون ضمن مجتمع الفلاحين، ويعتبرهم شعبهم أبطالاً ومقاتلين من أجل العدالة أو قادة تحرير واعتبرهم

¹ - Hassina Amrouni : " Les bandits d'honneur d'Algérie ", Mémoire , La Revue de La Mémoire D'Algérie, Publié le 19 septembre 2016. N48 , P56 .

البعض الآخر أنهم الرجال الذين يمكن الإعجاب بهم، وبالتالي مساعدتهم ودعمهم. هذه العلاقة بين الفلاح العادي والمتمرد الخارج عن القانون والسارق هي ما يجعل اللصوصية الاجتماعية شائعة ومهمة. اللصوصية الاجتماعية من هذا النوع هي واحدة من أكثر الظواهر الاجتماعية العامة التي عرفها التاريخ¹.

وقد انتقد المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا مثل جون س. كوليبولوس وبول سانت كاسيا نظرية اللصوصية الاجتماعية مؤكدين على الاستخدام المتكرر للصوصية من قبل السلطات العثمانية في قمع الفلاحين للدفاع عن الدولة المركزية. وفي حالة هوبسباوم، كانت المشاعر متعلقة بالسياسة أكثر من كونها متعلقة بالقومية مما يبقّي الشكل السائد والغامض لتلك الفئة من الناس².

وفي الجزائر المستعمرة ، خاصة فترة مابعد قمع ثورة المقراني في سنة 1871 ، وماشهدته تلك المرحلة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين من انعدام للأمن و تفشي تلك الظاهرة وسط المجتمع الرفض للوجود الأجنبي ، وبالتالي تعتبر ظاهرة لصوص الشرف هي شكل من أشكال التحدي للاحتلال من أجل استرجاع الأرض في الجزائر، ولدينا نماذج في مناطق القبائل و الشرق و الغرب وحتى الصحراء ، سيكون لها نصيب أكبر من بحثنا هذا في الفصول الآتية.

3 - دلالة الخارجين عن القانون في الجزائر المستعمرة :

قبل الخوض في دراسة الأوضاع الأمنية للجزائر في هذه الفترة يجب أن نوضح عدة نقاط أساسية منها، مصطلح الخروج عن القانون الكولونيالي.

بداية نعرف أن القانون: الذي هو مجرد مجموعة أحكام لتنظيم علاقات أو تنظيم أمور معينة قد تكون هذه الأحكام عادلة وقد تكون جائرة، وكلمة قانون لا تعني بالضرورة عدالة مثل القضاء الذي قد يكون عادل وقد يكون جائر³.

وقد وضعت فرنسا مجموعة من القوانين كلها كانت جائرة في حق الجزائريين، فالمتبردين الذين انتفضوا على تلك السياسة، والتي أطلقت عليهم المصادر الفرنسية مصطلح " الخارجون عن القانون " أو " لصوص الشرف " ،

¹ - Hassina Amrouni : Op.Cit , P56

² - Ibid, P56 .

³ - عبد القادر كركار : " السياق التاريخي لظاهرة الخروج عن القانون الكولونيالي " ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول ظاهرة لصوص الشرف في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، الجزائر 20 نوفمبر 2017 ، ص44.

فالمقصود هنا الأهالي المحليون الخارجون عن القانون الفرنسي الإمبريالي ، لأن هذا الأخير في جذوره وأصوله كان عنصريا وجائرا، ولدينا العديد من الشواهد التاريخية التي تبين ذلك، ولا نقول قانون فرنسي لأن فرنسا وضعت قوانين في الميتروبول والدولة الأم بالنسبة للكولون والمعمرين ، بحيث كانت الأخيرة في صالح الحرية وحرية التعبير وحقوق الإنسان إلى غير ذلك. لكن القوانين الوضعية التي أدرجتها الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت كلها لاضطهاد الأهالي الجزائريين¹ ، وموجهة لخدمة أغراض فرنسا الاستعمارية.

وبالتالي الخروج عن القانون الكولونيالي حق مشروع بالنسبة للسكان المحليين في الجزائر بمختلف توجهاتهم ، إذا التسمية حسب ما نراها هي الخارجون عن القانون الكولونيالي، لأن هذه السياسة الاستعمارية كانت كلها جائرة في حق الجزائريين. وفي الفصل الآتي بالذات أردنا تبيان السياسة التي مارستها الإدارة الفرنسية الاستعمارية في حق الجزائريين والتي استدعت الأهالي إلى ممارسة ذلك النمط و الرفض للوجود الأجنبي الدخيل، وأردنا من خلال ذلك أن نذكر بعض من تلك القوانين والسياسات خاصة في جانبها الاقتصادي.

4 - مفهوم التمرد و العصيان :

مصطلح التمرد كثيرا ما تردد في الصحف الفرنسية و تقارير الشرطة الاستعمارية التي تناولت مواضيع وشؤون الأهالي بالخصوص في الفترة المشار إليها سابقا، هذه الأخيرة التي شهدت نوعا ما انعداما شبه كلي لحالة الأمن وهشاشة الأوضاع خلال هذه المرحلة ، وبالتالي استدعت الجزائريين إلى تبني نوع آخر من المقاومات والمعروفة بالفردية و الهامشية، بحيث أراد أولئك المتمردون مواصلة مقاومتهم ضد الدخيل الأجنبي، وفي هذا السياق سنركز على مفهوم مصطلح التمرد.

أ - فالتمرد لغة :

تَمَرَّدَ: (فعل) ، تَمَرَّدَ على يتمرّد ، تَمَرَّدًا ، فهو مُتَمَرِّدٌ ، والمفعول مُتَمَرَّدٌ عليه ، تَمَرَّدَ على أَهْلِهِ : عَصَاهُمْ وَتَجَاوَزَ طَاعَتَهُمْ ، تَمَرَّدَ الْجُنْدُ فِي الْمُعَسْكَرِ عَلَى أَوْامِرِ الضُّبَّاطِ : أَعْلَنُوا الْعِصْيَانَ وَالشُّوْرَةَ².

و بالتالي ورد مصطلح التمرد في القاموس المحيط في الصيغ التالية :

¹ - عبد القادر كركار : المرجع السابق ، ص44.

² - أحمد عمر المختار : المرجع السابق ، ص 3568.

تَمَرَّدَ عَلَى الرَّاحَةِ : إِعْتَادَهَا ، تَمَرَّدَ الْغُلَامُ : بَقِيَ أَمْرَدٌ ، وَلَدَ مَتَمَرِّدٌ : وَلَدَ عَنِيدٌ ، تَمَرَّدَ عَلَى الشَّرِّ : طَغَى مُصَدَّرٌ تَمَرَّدَ ، أَعْلَنُوا التَّمَرُّدَ عَنِ السُّلْطَةِ : الْعَصِيَانُ ، الثَّوْرَةُ ، مُصَدَّرٌ تَمَرَّدَ.

ب - اصطلاحا : أما الجانب الاصطلاحي للتمرد، والذي يشار إليه بالعصيان والمقصود هنا هو الامتناع عن الخضوع للأوامر وعدم تنفيذها، كما يمكن أن تطلق كلمة التمرد على السلوكيات الاجتماعية التي تمارسها فئة من الأفراد ضد السلطة وجهات النفوذ للتخلص منها والخروج عن إرادتها¹.

وهو أيضا الرفض السلبي الذي قد يصل إلى درجة الخروج على السلطة و القيم و القوانين و العقائد و الضوابط المحددة المتعارف عليها، ويمكن تعريفه أيضا بأنه مجموعة من أنماط السلوك الاجتماعي الموجه إلى أشكال السلطة المختلفة ومظاهر النفوذ، للخروج عليها وإعادة بنيتها وسمات مظاهرها بالشكل الذي يخدم الفاعلين، ويحقق أهدافهم ويعيد إليهم قدرًا من السلطة والنفوذ. وهو يختلف عن الثورة في شرعيته الاجتماعية ومقدار تقبل الناس له وانخراطهم فيه، وتبدأ كل ثورة اجتماعية بعملية تمرد تقوم به جماعة من الأفراد ثم تستقطب مجموعات أخرى من الناس حتى تعم أغلب الفاعلين الاجتماعيين وتنظم تمردهم. لقد دعي على مر التاريخ العديد من الجماعات التي تعارض حكوماتها بالمتمردين. وفي فرنسا على سبيل المثال حصلت أكثر من 15 ثورة فلاحية في جنوب غرب البلاد بين أعوام 1590 و 1615².

وحسب محمد أرزقي فراد فإن : " ... التمرد هو الجذوة المشتعلة التي حافظت على الروح الثورية لدى الشعب في أحلك الظروف... " ³، والمقصود هنا أن تلك التمردات التي قامت في الجزائر خلال الفترة المشار إليها بنهاية القرن التاسع عشر كانت استمرارا للمقاومات الشعبية التي كانت منذ بداية الاحتلال.

إن مفهوم التمرد مثله مثل كل المفاهيم المتداولة في حياتنا الاجتماعية أو السياسية ؛ كالحرية والمساواة والحوار وغيرها يختلط التعريف به أو التعرف على جدواه بالأفكار الجاهزة التي روجت لها الصحافة الفرنسية عن طريق

¹ - إيمان الحياوي : " التمرد على الواقع أنواعه وأسبابه " ، مجلة محطات ، مجلة الكترونية تعني بالدراسات الاجتماعية ، العدد 24 ، يوم 7 - 10 . 2018 ، ص5.

² - المرجع نفسه ، ص5.

³ - محمد أرزقي فراد : أزفون تاريخ و ثقافة ، ط2 ، دار الأمل للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص34.

الفصل الأول ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر

الإختلالات المختلفة منذ وصول نابوليون بوناپرت إلى مصر ، وما تلاه من زحف الجيوش البريطانية والفرنسية لبلادنا العربية في مطلع القرن العشرين .

وعند الفلاسفة أمثال هيغل ونيشيه وغيرهم باعتبارهم أوائل "المتمردين الميتافيزيقيين" ؛ هؤلاء الذين تمردوا على النصوص التي درست عليها البشرية ، وقامت على مبادئها أسس النظم السياسية من دولة أثينا الإغريقية إلى روما مروراً بالعصر الوسيط وعصر النهضة. أما "المتمردون التاريخيون" فقد هدفت حركتهم بشكل رئيسي إلى تحقيق الحرية والعدل والمساواة في الحقوق ؛ أولئك هم مجموعات من البشر قاموا ضد ما هو قديم وراكد ومظلم ، ومؤخر حركة الحياة.¹ وأبرز مثال و الذي يندرج ضمن موضوع دراستنا هذه فإننا نجد أن المتمرّد أرزقي البشير وأثناء مراحل محاكمته لدى القضاء الفرنسي الذي نطق بالإعدام في حقه، صرح للقاضي مدى القهر الذي كانت تعاني منه عائلته بالخصوص وساكنة المنطقة بصفة عامة، وذلك جراء السياسة الفرنسية لمصادرة أراضيهم فاتخذوا الجبل والغابة لتكون ملجأ ينطلق منه تمردهم ضد أعوان الإدارة.

ولا تظهر عادة التمرد إلا في مجتمعات يطغى عليها الاستبداد طغياناً شديداً ، أو يعيش أفراد مجتمعها تحت مظلة المساواة. فالتمرد يظهر في مجتمعات تتوارى فيها لا مساواة واقعية وراء مساواة نظرية ، بالإضافة إلى أن التمرد يخص إنساناً عارفاً ومصلحاً ، ليس جاهلاً بل هو مدرك لحقوقه وعليه فلا يمكن للمتمرّد أن يظهر في مجتمعات بدائية تعتقد بالخرافات والتقاليد العتيقة ، وتفسّر الظواهر الحياتية على أسس غيبية و تحريمية .

والتمرد بذلك يعيش في الواقع ولا يهرب منه ، وإنما يجد قيم وتجارب تصب في مصلحة الناس ضمن هذا الواقع ومن أهم قيم المتمرّد الدعوة إلى وجود مجتمع إنساني بعيد عن القداسة، ولكي يحيا عليه أن يتمرد ؛ بشرط أن لا يتخطى حدود الوجود الحقيقي للبشر . ولعل ما صنّعه حركات التمرد في الجزائر ضد الكيان الفرنسي ، والتي هي لب دراستنا هذه، بحيث كانت لها صدى كبيرا في كتابات الصحافة الفرنسية آنذاك وأحدثت الطوارئ في الجيش الفرنسي لدرجة أن أخوين فقط حركت لهم فرنسا جيشا كاملا لإلقاء القبض عليهم كما هو الحال لدى الإخوة بوتويرغت في عين تيموشنت.

¹ - إيمان الحياوي : المرجع السابق ، ص6.

لذلك يمكننا رؤية الفرق بين التمرد والثورة ؛ فالثورة تنبت من فكرة بينما التمرد حركة تبدأ من تجربة ومن ثم تصل إلى الفكرة. الثورة تصنع من الإنسان مادة للتاريخ ، أما التمرد فيؤكد على طبيعة الإنسان غير الخاضعة لقوى العالم، لأنه يخرج من الإنكار باسم التأكيد على مفهوم الإنسانية ، فيغدو أمراً خلافاً .

5 - مفهوم الأمن :

أ . المفهوم اللغوي للأمن :

الأمن من آمن يأمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: آمن منه أي سلم منه¹، وآمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والمأمن الموضع الأمن²، يقول تعالى: " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ " ³، ومن آيات القرآن الكريم يظهر معنى الأمن الذي ينافي الخوف، ففي قوله تعالى: " وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ " ⁴.

يقول الزمخشري: " فلان أمانة أي يأمن كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته " ⁵، ويعرف الفيروز آبادي الأمن بقوله: " الأمان والأمن، كصاحب، ضد الخوف، أمن كفرح أماناً وأماناً بفتحهما وأماناً وأمانة محركاتين،

¹ - محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، ط 1 ج 1 ، دار صادر، بيروت، لبنان ، 2000م ، ص 163.

² - المصدر نفسه ، ص 163.

³ - سورة النور : الآية 55.

⁴ - سورة البقرة : الآية 125.

⁵ - رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني : " الأمن الاجتماعي مفهومه وتأصيله الشرعي " ، المؤتمر الدولي للأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي ، جامعة

آل البيت ، 3 . 4 جويلية 2012 ، ص 6 ..

وإمناً بالكسر، فهو أَمِنٌ وأمين، كفرح وأمير، ورجل أمنة كهزمة ويحرك يأمنه كل أحد في كل شيء¹، قلت: ومعنى الأمن المراد هنا هو الطمأنينة التي يستقر عليها حال الإنسان فتزيل خوفه.

ومن التعاريف السابقة يمكن لنا أن نستشف مايلي:

يُعرّف الأمن في اللغة بأنه: الطمأنينة، وعدم الخوف أو راحة القلب، وعدم وقوع الغدر أو الثقة، والهدوء النفسي، ويُقال: فلان أَمَنٌ؛ أي يأمن كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس؛ أي لا يخافون غائلته كما يذكر الزمخشري؛ فالأمن ضدّ الخوف، والأمانة ضدّ الخيانة، والمأمن هو: موضع الأمن، والأمن هو: المستجير ليأمن على نفسه، ومن الجدير بالذكر أنّ التعريفات اللغوية لمفهوم الأمن قد تعدّدت؛ بسبب اختلاف الآراء بين العلماء، والكتّاب، وخبراء السياسة، والأمن، إلّا أنّها جميعها تشترك في المضمون، والهدف الأساسي المتمثّل بتوفير حياة كريمة يعيش فيها الأفراد بأمن و سلام².

ب - تعريف الأمن اصطلاحاً :

عرّف الجرجاني الأمن بأنه: "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي"³، وتابعه بتعريفه هذا القانوني والمناوي، وقد حدد الماوردي قواعد صلاح الدنيا وانتظام عمرائها، وهي عنده ستة أشياء (دين متبع، وسلطان قاهر - دولة قوية - وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح) فإنه قد جعل " الأمن العام " القاعدة الرابعة من قواعد صلاح الدنيا وانتظام العمران، وعن هذه القاعدة يقول: "... وأما القاعدة الرابعة فهي أمن عام تطمئن إليه النفوس، وتنتشر به الهمم، ويسكن فيه البريء، ويأمن به الضعيف، فليس لخائف راحة، ولا لحاذر طمأنينة، وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنأ عيش، والعدل أقوى جيش، لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم، ويجزهم عن تصرفهم، ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم، وانتظام جملتهم .

والأمن المطلق: ما عمّ والخوف قد يتنوع تارة ويعم، فتنوعه بأن يكون تارة على النفس، وتارة على الأهل، وتارة على المال، وعمومه أن يستوجب جميع الأحوال". ويعقب على ذلك محمد عمارة قائلاً: فهو أمنٌ عامٌ مطلق

¹ - الفيروز آبادي: القاموس المحيط ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م، 4/197.

² - أحمد عمر المختار : المرجع السابق ، ص 134.

³ - الشريف علي بن محمد الجرجاني : التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م، ص37.

اجتماعي يحقق طمأنينة النفوس. وتنتشر به الهمم وتنمو به الملكات والطاقات. لأن الخوف - وهو نقيض الأمن - كما يقول الماوردي¹ ، و لقد ذكرناه آنفا.

الأمن عموماً هو حجر الزاوية الذي يركز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهو مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية.

تختلف كلمة " الأمن " كلياً عن كلمتي " بوليس " و " الشرطة " ، حيث أن الأمن في مفهومه الواسع هو أمنية البشرية في أفرادها وجماعاتها المختلفة، وأمنية الشعوب والأمم بأسرها كما هو أمنية الحيوانات و الحشرات باختلاف أنواعها ، والأمن هو غاية الحياة في الدنيا والآخرة وهو السلام والطمأنينة والهناء والسكينة وهو لفظ عزيز على النفوس لكونه مشتقاً من : الإيمان - الأمانة - الأمان و الائتمان وعكسه ، الكفر - الفرع - التهديد - الخيانة - الخطر - الخوف والرعب.

ويعتبر الأمن السياسي من أهم الدعائم الأساسية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية ويتضح مفهوم الأمن السياسي باعتباره " حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق من خلال تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وانعدام الشعور بالعزلة السياسية"²، فالفكر السياسي المستنير هو الذي يبني ولا يهدم ويشارك بفعالية أو يُعارض بعقلانية فهو ثمرة تنشئة اجتماعية سياسية هادفة وواعية، وعندما يكون هذا الفكر مدعوم بشريعة ومصارحة وحرية رأي وحوار متواصل وصريح بين الحاكم والمحكوم فإنه عادة ما يكون أساس استقرار الدولة السياسي، وضمانة لأمنها الوطني بمفهومه الشامل، إلا أن ليس كل الأفكار السياسية هي أفكار عقلانية ومقبولة، فقد ينشأ فكر سياسي متطرف ومنحرف عن الحق مما يؤثر على الأمن الوطني وعلى استقرار الدولة وسيادتها.

و يعتبر الأمن الاجتماعي هو : " النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء"³.

¹ - رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني : المرجع السابق ، ص 6.

² - المرجع نفسه ، ص 7.

³ - المرجع نفسه، ص 7.

وهناك من ينطلق في تعريفه للأمن الاجتماعي من جانب نفسي، فيرى بأن الأمن الاجتماعي هو عبارة عن شعور أو حالة طبيعية تسود أفراد المجتمع فهو: " إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار، لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا"، ومن ذلك أيضاً أن الأمن الاجتماعي هو عبارة عن: " حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية"¹.

وهكذا يظهر الأمن الاجتماعي كمفهوم تجريدي ينحصر في انتفاء الظواهر السلبية المهددة له، كما يفعل جانب المساهمة البناءة أو المسؤولية الثقافية والاقتصادية والصحية والسياسية والجنائية التي يجب أن تلتزم بها الحكومات لتحقيق الرعاية والأمن والأمان والرفاهية لرعاياها ، وهذا الأمر الذي تنافى مع سلبية قوانين الإدارة الفرنسية الممنهجة في الجزائر طيلة فترة الاحتلال، بحيث أنها أخلت بالأمن وشكلت أرضية خصبة للنمط الحياتي الغير مستقر وتشجيعاً لحالة الفوضى.

6 - مفهوم الصعلكة :

إن مصطلح الصعاليك أطلق على جماعة من قدماء العرب الذين عاشوا في الجاهلية قبل الإسلام، وذاع صيتهم في الجزيرة العربية كلها، وهم من قبائل مختلفة من جزيرة العرب خرج كل واحد منهم على سلطة القبيلة، على أن مصطلح "صعلوك" "صعاليك" يتردد بكثرة في أخبار العصر الجاهلي قبل الإسلام في الجزيرة العربية، وتقابلت كثيراً على ألسنة شعرائه ورواة أخباره. لكن في الكثرة الغالبة يدور المصطلح حول مجموعة من العرب أفراد وجماعات انقطعوا للإغارة وقطع الطرق، وعرفوا برفض عادات القبيلة وواجباتها "كما أنَّ هذا اللقب يُطلق أحياناً على قطاع الطرق الذين يمارسون أعمال السِّلْب والنهب لكن قديماً استُخدمَ هذا المصطلح للإشارة إلى أولئك اللامباليين المتمردين الذين أشهروا شعارَ الرِّفْض في وجه قبائلهم فلم يمتثلوا لتعاليم القبيلة وتقاليدها فتَمَّ طردهم"².

وقد عرف هجائهم لقبيلتهم عن طريق الشعر، واختاروا العراء سكناً له خاصة بعد طردهم من قبائلهم لمعارضته لحكم القبيلة، وكان معظم صعاليك الجاهلية شعراء مجيدين كتبوا قصائد من عيون الشعر العربي، وأهم هؤلاء

¹ - رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني : المرجع السابق ، ص08.

² - يوسف خليف : الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي ، دار المعارف ، بيروت ، د ت ، ص 19

الشعراء نجد منهم: الشنفرى، السليك بن سلكة، عروة بن الورد وغيرهم، وهذا العنصر مخصص للحديث عن خصائص الصعاليك في الجاهلية والسمات التي تربطهم باللصوص الشرف في الجزائر.

7 - العلاقة بين الصعاليك و لصوص الشرف :

يمكن أن نقول في هذا الصدد بأن العلاقة بين الصعاليك و لصوص الشرف ، هو أن الأول خرج على قبيلته ويذم أسياده في شعره لكنه محبوب لدى المجتمع و عامة الناس، ولص الشرف خرج على الكيان الاستعماري الأجنبي رافضا لوجوده و أيضا محبوب من المجتمع وعامة الناس من أبناء جلدته، وقد لاحظنا تضامنا بعض الكتاب الفرنسيين مع قضية المتمردين الشرفاء، وأبرز أولئك نجد الصحفي الفرنسي إميل فيولار وتضامنه مع أرزقي البشير والإخوة عبدون، وهناك أيضا المعمر الفرنسي كاباسيلتي مع مسعود بن زلماط متمرّد الأوراس.

وحول هذه النقطة وجدنا أن الشاعر عروة بن الورد العبسي، وهو من صعاليك الفترة الجاهلية ، وقد اعتبره عامة الناس أنه من المعدودين المقدمين الأجواد. بحيث كان يسرق ليطعم الفقراء ويحسن إليهم. وكان يلقب عروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم ولم يكن لهم معاش ولا مغزى، وقد لقب عروة الصعاليك لقوله:

■ لحي الله صعلوكاً إذا جن ليله	مصافي المشاش آلفاً كل مجزر
■ يعد الغنى من دهره كل ليلة	أصاب قراها من صديق ميسر
■ ولله صعلوك صفيحة وجهه	كضوء شهاب القابس المتنور ¹ .

وأيضا في الجزائر نجد نماذج من لصوص الشرف ، الذين رفضوا الوجود الاستعماري وعرفت مقاومتهم الفردية وانتفاضاتهم الهامشية كعملية استمرارية للمقاومات الشعبية ، بحيث كانوا معروفين بسرقة أغنياء المعمرين وإطعامهم لفقراء الأهالي ، هؤلاء الأخيرين الذين تفشى فقرهم وفق نتيجة حتمية للسياسة الفرنسية في الجزائر، وهم أنفسهم من كانوا ملاك للأراضي وأصبحوا عمالا وخماسين لدى المعمرين الأوروبيين، ومن أبرز لصوص الشرف في الجزائر نجد: الإخوة عبدون في منطقة القبائل و بوزيان القلعي في الغرب الجزائري بالضبط منطقة القلعة في غيليزان، ومسعود بن زلماط في الأوراس.

¹ - يوسف خليف : المرجع السابق ، ص185.

المبحث الثاني - التطور التاريخي لظاهرة اللصوصية في الجزائر :

ظاهرة " قطاع الطرق " ليست فريدة من نوعها في الجزائر. وإنما كانت منتشرة بالفعل على نطاق واسع في جغرافية البحر الأبيض المتوسط وبالخصوص شمال إفريقيا، ولها تاريخ و باع طويل في هذا الحيز الجغرافي الهام، إلا أن موضوع دراستنا مرتبط بالجزائر بالخصوص ، لذلك ارتأينا في هذا المبحث أن نركز على التطور الكرونولوجي لظاهرة اللصوصية وقطع الطريق والمراحل التي مرت بها في الجزائر، بداية بالفترة الإسلامية ومجموعة الدويلات التي ظهرت في الجزائر خلال هذه المرحلة الوسيطة، مروراً بالفترة العثمانية التي امتدت من القرن السادس عشر حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ومن خلال هذه النقطة سنركز على نظرة السلطة العثمانية آنذاك اتجاه قطاع الطرق واللصوص ، ونهاية بالمرحلة الاستعمارية والتي تعتبر لب دراستنا هذه.

1 - في الفترة الوسيطة :

شكلت منطقة شمال إفريقيا والمغرب الأوسط بالخصوص خلال المرحلة الوسيطة أرضية خصبة لتنامي عمليات الاعتداءات والسلب والنهب، والتي كانت نتيجة عوامل سياسية و اقتصادية ، وبالتالي كان لها الأثر البالغ في جميع المجالات خاصة الاجتماعية منها، واستنتجنا أن للواقع المزور آنذاك أدى إلى انتشار تلك الآفات. ونتيجة لذلك شهدت منطقة المغرب الأوسط حركة غير معتادة ونشاطا كبيرا للصوصية خصوصا في البوادي، حيث كانت أرياف هذه المنطقة الشاسعة تتعرض إلى خطر الأعراب الهلالية، وهم على ما يبدو في شكل جماعات كبيرة، يأخذون أموال الناس بالنهب و السلب وغيره¹. وقد كان القرن الخامس الهجري (الحادي عشر ميلادي) تاريخا حاسما في مسار تطور اللصوصية في المنطقة، حيث شهدت هذه المرحلة قدوم عناصر جديدة إليها المتمثلة في التغرية الهلالية وهجرة بني سليم إلى المنطقة، وقد شكلت هذه الهجرة تهديدا في الأوضاع الأمنية لهذا المجال الجغرافي الهام.

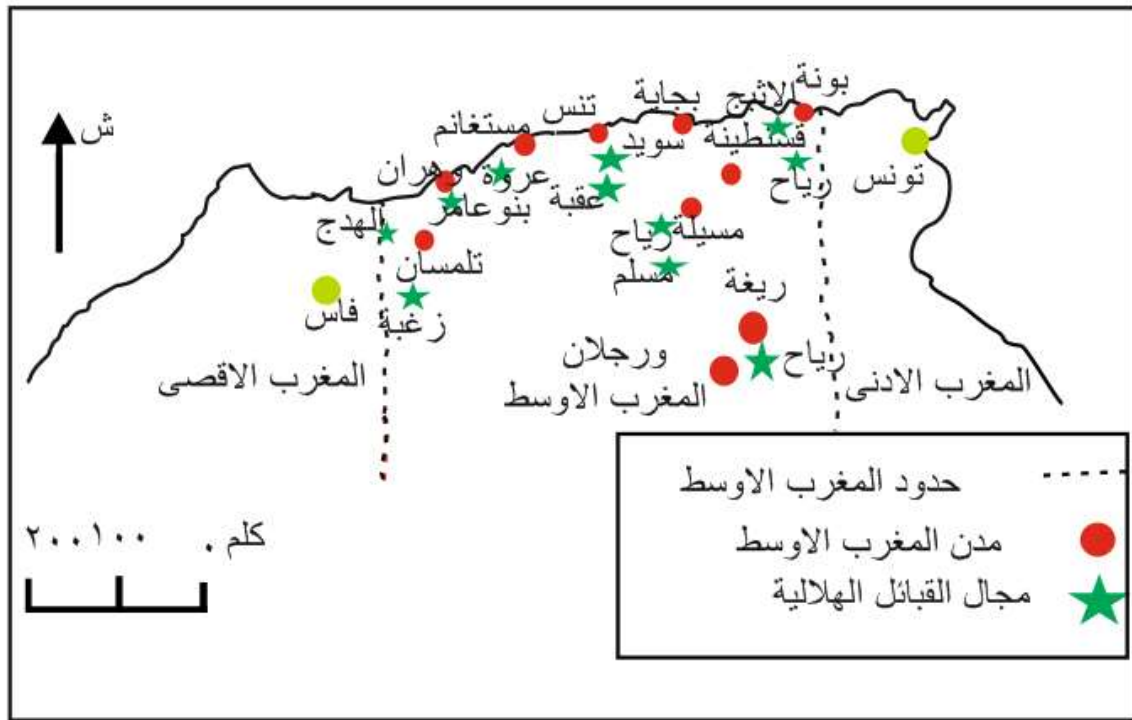
ويعتبر وفود العرب من شبه الجزيرة العربية وصعيد مصر ضمن خطة الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (1026 - 1036م) الذي أراد التخلص من أولئك بسبب كثرة مشاكلهم، وهناك من الباحثين من ذكر سببا آخر وهو تأديب الحاكم الصنهاجي المعز بن باديس (1015 - 1061) لأولئك البدو، وقد كان بن باديس في صراع مرير مع الدولة الفاطمية.

والحقيقة أن الطريقة التي وفدت بها العرب الهلالية إلى المنطقة وما صاحبها من أعمال تقتيل وتخريب وإفساد

¹ - محمد حسن العيدروس : المغرب العربي الإسلامي ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 ، ص 340 - 341.

للحرث والنسل¹ ، والتي أحدثت قفزة نوعية في مسار اللصوصية بالمغرب الأوسط، إن على مستوى أساليب النشاط أو على مستوى المؤشرات والإفرازات التي نجمت عنها، فأضحت عصابات الحراية جيوشا تمتلك أسلحة وقواعد شبه قارة، لم يسلم منها عابر السبيل ولا قوافل التجارة، وحتى ركب الحج على قداسه كان هدفا لها.

خريطة 01: تبين المجال الجغرافي للمقاتل الهلالية خلال القرن الحادي عشر ميلادي



وقد بينت هذه الخريطة أهم المناطق التي كانت تسيطر عليها عصابات اللصوص في منطقة المغرب الأوسط خلال هذه المرحلة ، والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمجال القبائل الهلالية، وقد مارست سطوها على جميع طرق القوافل التجارية الكبرى خلال تلك المرحلة.

¹ - حيث وصف هؤلاء العرب في مختلف المصنفات بأبشع الأوصاف بسبب الأضرار التي خلفوها نذكر: هؤلاء الأشقياء، العرب المغمورين بغوامر الجهالة وبأوامر الضلالة، شعوب الحرب والفتن، الضالون، ذؤبان العرب، دغار اللصوص، بؤر الشقاق والطغيان. أنظر: مجهول مجموع الرسائل الموحدية في كتاب الدولة المؤمونية، أصدرها لفي بروفينصال، مطبوعات معهد العلوم المغربية، د م، 1941م، ص 29 - 31. راجع أيضا: محمد حسن: المدينة والبادية في افريقيا في العهد الحفصي، ج2، جامعة تونس الأول، تونس، 1989م، ص 638. راجع: علاوة عمارة: دراسات في تاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 28.

الفصل الأول ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر

وتشير حالة اللاأمن ومظاهر عدم الاستقرار التي دخلت فيها بلاد المغرب الأوسط التي امتدت حتى أواخر العهد الموحيدي بسبب كثرة الحروب وتعاقب الفتن الداخلية، وبالتالي شكلت مناخا ملائما لبعض الفئات من المتسلقين والتي بالرغم من مشروعية غايتها في تحسين وضعها المعيشي إلا أنها أخطأت في المنهج الذي اتبعته، والذي يقوم على العنف والغضب والتعدي وممارسة المحرمات و الاعتداءات على أملاك الغير.

وقد رأى ابن خلدون أن عدة قبائل عربية وافدة على منطقة الشمال القسنطيني، حيث كانت تمارس الإغارة والسلب على أرياف ذلك المجال ، وقد ذكر في هذا الصدد أنه : " في القرن الثالث الهجري تلافت الدولة الحفصية أمر رحل قبيلة رياح الكبرى الذين غزوا الأرياف، حيث كانوا يقومون بكل أنواع السلب ، وبالاصطناع والاستمالة ، اقتطعهم كثيرا من الأراضي الشاسعة. وقد حاز فرعان من هذه القبيلة على أمصار كبيرة من البلاد التي تفصل قسنطينة عن البحر، لكن هذه الاقطاعات لم تكن لها بالنسبة إليهم إلا أهمية بسيطة. ولم يكن لهم شيء في الواقع يستفيدونه من هناك فأراضي هذه الناحية منيعة تماما من اجتياح وضمم العرب بالجلال المطبقة بها، وتوعر مسالكها على رواحل الناجعة"¹.

وكانت عمليات اللصوصية قد تركزت في المحاور الرئيسية التي كان يسلكها عادة القوافل التجارية و المسافرين، وهذا ما يعكسه لنا الموقف التي تعرض له الرحالة **العبدري (ق 13م)** في الطريق الرابط بين تلمسان و تازا من قبل قاطعي المسالك².

وكانت قد اتخذت ظاهرة اللصوصية أشكالا متعددة في الجزائر خلال الفترة الوسيطة من خلال الغارات على القبائل والأشخاص و سلب أموالهم ، وخطف و سبي النساء، حيث أن بعض الغارات إضافة إلى سرقة الأموال والبضائع كانت تتم فيها سبي النسوة.

ومن القبائل التي كانت تشتهر بها هذه الظاهرة في المغرب الأوسط نجد قبيلة رياح، حيث كان للأخيرة تأثير سلبي على النشاط التجاري وتتركز على المسالك التجارية الكبيرة، وهناك أيضا قبيلة مسلم في مسيلة و سطيف وبجاية والتي امتدت مسالكهم من مسيلة إلى بجاية عبر سطيف، وكانوا يستخلصون الإتاوات من ملاك الأراضي في منطقة الحضنة ومسيلة.

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج 1 ، دار الفكر ، لبنان ، 2001، ص 76. أنظر أيضا : شارل فيرو : تاريخ جيحلي ، ترجمة عبد الحميد سرحان ، دار الخلدونية ، الجزائر 2010 ، ص 31.

² - العبدري : المصدر السابق ، ص 563.

وهناك أيضا قبيلة هلال فرع بني عامر في الغرب الجزائري التي تقع بين تلمسان و وهران، بحيث يقول مرمول كرينال حولها بأن: " ... رجالها متوحشون و لصوص "1. وهم الأعراب الذين ينهبون أموال الناس.

وقد وجدنا أيضا قبيلة المعقل التي تقع في الجهة الغربية من مدينة الجزائر كما يقول ابن خلدون فيهم بأنهم كانوا: " يتلقون عادة إعانة مالية من تلمسان ويحصلون على معاشاتهم من اللصوصية في فصل الشتاء "2.

ومن بين القبائل التي وجدناها أيضا في غرب المغرب الأوسط قبيلة عروة في مستغانم، والتي ذكر مرمول كرينال بأنهم: " أولاد عروة على حدود مستغانم وهم قوم متوحشون ومن كبار اللصوص يعيشون على اضطراب دائم "3.

وكذلك عرب الهرج وهم " قبائل المعقل " وكانوا قد مارسوا هؤلاء اللصوصية ، وتعتبر منطقة النكاد من بين المناطق القاحلة، وأنهم لا يعرفون سوى: " القتل و النهب "4 كما يذكر الحسن الوزان في وصف إفريقيا.

وهناك أيضا عرب الخراج في صحراء فجيج، والذين يتلقون الإعانات المالية من ملك تلمسان حتى يأمن شرهم وسطوهم لأنهم لصوص كما يذكر الحسن الوزان5.

ومن هذه الأمثلة توصلنا إلى استنتاج مهم وهو أن الظاهرة كانت منتشرة بالفعل في منطقة المغرب الأوسط وعلى نطاق واسع ولم تستثني أي منطقة أو أي مرحلة مرت بها، وفي بعض الأحيان شكلت الظاهرة تحديا مباشرا للدولة والسلطة القائمة آنذاك.

2 - الفترة العثمانية :

أما في الفترة الحديثة و المشار إليها بالمرحلة العثمانية الممتدة من بداية القرن السادس عشر حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر فقد تواصلت فيها تلك الظاهرة، وتذكر المصادر بأن الحكام العثمانيين في الجزائر كانوا يقومون بقطع رؤوس اللصوص وقطاع الطرق ، ثم ترسل أيديهم المقطوعة إلى مدينة الجزائر مقر دار السلطان وذلك كعقوبة لهم، وكان اتخاذ هذا الأسلوب كوسيلة ردع لتلك الظاهرة وطريقة للقضاء عليها. وقد نقلت لنا المصادر المعاصرة لتلك المرحلة مدى تفشي واستمرارية انتشار ممارسات السلب والنهب رغم قمع السلطة العثمانية لها، والتي كانت لها أسبابها كذلك.

1 - مرمول كرينال : إفريقيا ، ج 1 ، تر : محمد حجي وآخرون ، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع ، المغرب ، 1984 ، ص 26.

2 - عبد الرحمان ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 77.

3 - مرمول كرينال : المصدر نفسه ، ص 101.

4 - حسن الوزان : وصف إفريقيا ، تر : محمد حجي ومحمد الأخضر ، ج 1 ، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1983 ، ص 514.

5 - المصدر نفسه ، ص 516.

وفي إشارة إلى تلك المصادر الخيرية فإننا نجد أن الرحلات هي النموذج الرئيسي لهذه الدراسة خلال تلك المرحلة، حيث ساهم الجزائريون مساهمة واضحة في كتابة الرحلات لاسيما خلال القرن الثامن عشر، وكانت بعض رحلاتهم نتيجة الحج وبذلك تكون رحلات حجازية، وبعضها نتيجة لطلب العلم وبذلك تكون رحلات علمية، إلا أنها اشتركت جميعها في نقل لنا أهم المميزات والمظاهر التي واجهتهم في تلك المسالك على غرار اللصوصية و ممارسات السلب التي كانت تترصد لهم.

ونجد في هذا الصدد رحلة الورثياني¹ والتي تعتبر من الرحلات التي وصلتنا كاملة دون نقصان أو تلف أصابها، والذي مر في رحلته على مناطق قصر الطير وسيدي خالد في نواحي بسكرة ومنها إلى سيدي عقبة ثم توزر وقابس إلى الساحل الليبي، وقد كان يطغى على الرحلة الحديث عن الأمن العام كما ذكر أبو القاسم سعد الله، هذا الأخير ركز كثيرا على جانب أمن الرحلات في هذا الموضوع ، فالورثياني كلما تحدث عن قافلة أشار إلى اللصوص الذين كانوا يترصدون بها، أو نقل لنا أخبار الاعتداءات.

ولم يكن الحاج آمنا على نفسه في الطريق فسواء كان رحيله بالليل أو بالنهار في جماعة أو مفردا في الخلاء أو وسط العمران فهو معرض للاعتداء أو السرقة ونحو ذلك من أنواع الخوف وعدم الاطمئنان، مما أثر على معنويات الحجاج ، وبالتالي شكلت أسباب مباشرة لإسقاط ركن الحج عند الكثير من الجزائريين خلال تلك الفترة².

وقد روى الورثياني أن الحجيج في وقته لم يعودوا ينزلون إلى المحصب طبقا للسنة وذلك خوفا من اللصوص، وقد زاد الخوف والفساد والتعدي من الأشراف فلا يكادون يرجعون عن التعدي، وأضاف أنهم يقتلون الإنسان لأتفه الأسباب خاصة وأنهم قتلوا صديقه سيدي محمد بن قسوم الريغي بسبب شربه الماء³.

ومن خلال النوازل والفتاوى الفقهية لاحظنا انتشار ظاهرة السرقة في نواحي الشرق الجزائري وعدم توفر الأمن فيها، حيث تشير إحدى النوازل إلى انتشار سرقة المواشي و الإبل والأبقار والدنانير والدراهم ، وحتى الثمار لم تسلم من عمليات النهب و السرقة تلك.

كما لاحظنا من خلالها وجود بعض الأفراد كانوا يقومون بالتعدي على المحرمات دون وجه حق، وبالتالي حتى أوقاف المساجد وأملاك بيت المال لم تسلم من تلك الممارسات ، ولم يراعي أولئك اللصوص حرمتها ، وقد توصلنا

¹ - لم يكتب الورثياني رحلته بيده ولكنه أملاها إملاء على تلاميذه كما جرت عادة المشايخ ، و لذلك تعددت نسخها وكثر فيها الخطأ، كما افتقرت إلى منهج القوم، وامتألت بالاستطرادات و التكرار. أنظر : أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 ، ص 189.

² - أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، المرجع نفسه ، ص 191.

³ - الحسين بن محمد الورثياني : نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ و الأخبار ، تحقيق و نشر محمد بن أبي شنب ، الجزائر ، 1908 ، ص 399.

إلى نتيجة مفادها سكوت السلطة في بعض الأحيان عن اعتداءات السراق وغض الطرف عنها ، وقد اتضح لنا ذلك من خلال نازلة طرحت على الشيخ سالم السنهوري في مسألة وهي : " ... أن رجلا من أهل الغصب والظلم والقهر ومن تتقى شوكته لجأه وعدم مراقبته لخالفته وضع يده على أملاك شتى لأناس شتى وأوقاف مساجد وأملاك لبیت المال ويجعل على ذلك مصنوعات من صدقات ووصايا وبياعات لا حقيقة لها في نفس الأمر لأنه لا يقف على أحد من شهود بلده وغيرهم ... " ¹.

ونتيجة لفترات ومراحل غاب فيها الأمن عن تلك المناطق، لاحظنا ترك المزارعين لأراضيهم الزراعية في نواحي قسنطينة مما أدى إلى إهمالها ². كما يذكر عبد الكريم ابن الفكون هذه القضية وبالتالي نتج عن هذا الفعل نقص الإنتاج ، وحول هذا الشأن الذي ذكره في " منشور الهداية " قائلا : " فالجواب أن الغصاب واللصوص والمحاربين و المتمالين على ضياع أموال غيرهم... " ³.

وفي مقابل ذلك و بخصوص نفس القضية وهي علاقة السلطة بهؤلاء اللصوص ، فكان عبد الكريم ابن الفكون أول من تحدث عن هذا الشأن بشيء من التفاصيل ، حيث أنه قد استنكر عملية تواطؤ السلطة المحلية في منطقة قسنطينة مع اللصوص والحراة في المناطق الريفية ⁴ ، والذي سماهم أهل الفساد في المدينة ، وهو يقول عن تبادل المصالح فيما بينهم. وبفعل ذلك كان قد هاجم ابن الفكون أهل البدع واعتبرها وسيلة التجأ إليها بعض أدعياء التصوف للوصول إلى المال وسلب العامة والتلصص و التدجيل باسم الدين والتصوف ⁵.

وقد تعرض ابن الفكون لمثل هذه القضايا المعاصرة ، وكلامه كان لا يرضي الولاة ولا يرضي أنصاف العلماء ولا أدعياء المتصوفة، وقد قال عن ردود فعلهم في كتابه " منشور الهداية " : ' وهو إن رمقتني من أجله العيون، وانعقدت على بغضي القلوب وأكثرت الشؤون ، والله الحمد ، مما يسرني في الحال والمآل و يقوي رجائي أن يكون لي عدة في عظيم الأهوال ، لوعد رب العالمين ، والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ' ⁶. وبالتالي قدم قصة الفئة

¹ - محمد ابن عبد الكريم الفكون : منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية ، تق و تحق : أبو القاسم سعد الله ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1987 ، ص 205 - 206.

² - أبو القاسم سعد الله : شيخ الإسلام عبد الكريم ابن الفكون داعية السلفية ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986 ، ص 25.

³ - محمد ابن عبد الكريم الفكون : المصدر نفسه ، 202.

⁴ - أبو القاسم سعد الله : شيخ الإسلام ابن الفكون ، المرجع نفسه ، ص 130.

⁵ - المرجع نفسه ، ص 130.

⁶ - المرجع نفسه ، ص 137.

التي شنع عليهم في أفعالهم الصوفية وقد أسماهم حزب الشيطان ، وهم المتلصصة و الحراية الذين كانوا يعيشون في ظلام الأرياف، وفي غفلة أو تغافل عن السلطة¹.

أما في ناحية الجنوب والذي يمثل بنسبة كبيرة تجارة القوافل مع بلاد السودان الغربي، حيث شكلت البيئة الصحراوية أرضية للتلصص نتيجة غياب الأمن والطرق الطويلة التي كانت تسلكها تلك القوافل للتجارة. ولعل آخر هذه الرحلات غير الحجازية هي رحلة الحاج ابن الدين الأغواطي إلى الصحراء، وبالتالي اعتبر العديد من المؤرخين و الباحثين أن رحلة ابن الدين مازالت غامضة، هذا الأخير الذي جمع بين أخبار الصحراء وقراها وواحاتها، و في هذا الصدد نقل لنا أبو القاسم سعد الله عن رحلة ابن الدين الأغواطي خلال سنة 1826م²، وبدوره ترجمها ونقلها من قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر خلال الفترة العثمانية وليام هودسون، وذكر بأن القوافل التجارية من بلاد السودان تبدأ رحلتها في بداية السنة، ففي هذا الفصل يتجمع التجار في عدد كبير بهدف السفر مع بعض و الحراسة ضد هجوم الطوارق الذين لا يخضعون لأية سلطة، وتصنف الجمال وراء بعضها البعض، وكل صف فيه مائتا بعير وبهذه الطريقة تعبر القوافل الصحراء الجزائرية³. وقد توصلنا إلى نتيجة من خلال هذه الرحلة مفادها أن القوافل التجارية في الصحراء الجزائرية كان التوافق زمانيا ومكانيا فيما بينها ويتجمع ضمنها عدد كبير من التجار، ومرد ذلك يرجع إلى أن الطرق التجارية كانت طويلة جدا و السبب الثاني هو مجابهة أخطار اللصوص الذين يحدقون بهم.

وقد تحدث عن نفس السلوك في قضية ساكنة واد سوف وذكر أنهم لا يخضعون إلى أي حاكم ، وهم دائما ينظمون الفرق ويسلبون العرب من أملاكهم، ويصلون بغزواتهم إلى أراضي الطوارق، وأنهم يتمتعون باستقلال كامل⁴.

و في نواحي دار السلطان وحول موضوع جند الانكشارية وعلاقتهم بظاهرة اللصوصية، فقد مدحهم حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" ، و يقصد حمدان خوجة الانكشارية الذين عاصروا الفترة المتأخرة من الوجود العثماني في الجزائر، وقد ذكر فيهم ما يلي: "... ومن النادر أن تجد سارقا أو قاتلا من هؤلاء الجنود ، وقد كانوا

1 - أبو القاسم سعد الله : شيخ الإسلام ابن الفكون ، المرجع السابق ، ص137.

2 - اجتهدا من أبو القاسم سعد الله رأى بأن الرحلة تمت في أواخر العهد العثماني ، و بالضبط خلال سنة 1829 على عكس ما وردت في بعض المراجع أن الرحلة كانت خلال سنة 1826.

3 - أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 2 ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007، ص259.

4 - المرجع نفسه، ص260.

شديدي الحرص على احترام عادات البلاد ليحببوا أنفسهم إلى سكان الإيالة، ومن كانت لهم بعض المساوي، كانوا يعملون على إصلاحها أو يخفونها بدقة ... لأن مستقبلهم موقوف على حسن سيرتهم¹.

وفي بايلك الغرب الجزائري امتدح ابن سحنون سياسة الباي محمد الكبير وهو يقدم من خلاله صورة حية عن محاربة العثمانيين للفساد ومطاردتهم لقطاع الطرق من أجل الحفاظ على الأمن العام وزرع الطمأنينة في النفوس ، فيقول عنه أنه قد: " ... نقى إيالته من المخاوف ، وأذهب من غياضها وغياباتها وشعابها موجبات المتالف، حتى صارت مستراحا للقوافل والسفار ... وما ذلك إلا لكونه عدى على العادين حتى طاب لأبناء السبيل مراحهم ومناخهم... فلقد كان الأعشاش وهم مقاومون قوم في أخريات عمله بينه و بين رعية سلطان المغرب لا تمر بهم قافلة إلا استلبوها ولا أوى إليهم شريد إلا قتلوه ... فغزاهم - أدام الله عزه ... وشتت شملهم حتى لا نسمع من سوء ... وقد كان الحشم المعروفون لا يؤتى من عندهم بالجاني ، ولا ينالهم من المخزن الأكبر ضرر حتى كثر فسادهم وقطعهم الطريق ... حتى تولى هذا الباي ... خذلوا واستكانوا ثم صيرهم من جنده"².

وقد أشاد بجهوده في محاربة الفساد و اللصوصية ونوه بخصاله في قصيدة جاءت بعض أبياتها كالتالي :

- أما ترى الملك قد ضاءت جوانبه
- محمد خير من قاموا و من ساروا
- لازال يسطو و يعطي ثم يقطع من
- يسطو و يردع من عتوا ومن جاروا³.

وبدوره أشاد وليام شالر بالأمن الذي كان يتمتع به المواطن الجزائري وجدية الشرطة في تتبع المجرمين فيقول: " ... وأنا أعتقد أنه لا يوجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد الجريمة تغفل من رقابها، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"⁴.

ونفس الانطباع أدلى به الدكتور شاو قبله بقوله أن: " السراق يعاقبون بشدة"⁵. وهو ما تأكد على لسان فلوندين شلوفر الذي عاش في مدينة قسنطينة قبيل احتلالها من طرف الفرنسيين فقال : " ويعاقب على السرقة

¹ - حمدان بن عثمان خوجة : المرأة ، تق وتعت وتحت : محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2006 ، ص119.

² - أحمد بن سحنون الراشدي : الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق و تقديم المهدي البوعبدلي ، منشورات وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، مطبعة البعث قسنطينة ، الجزائر ، 1973 ، ص 136.

³ - المصدر نفسه ، ص134.

⁴ - وليم سينسر : الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب و تعليق : عبد القادر زيادية ، دار القصة ، الجزائر ، 2006 ، ص77.

⁵ - Louis Rinn : Le Royaume D'Alger sous les dernier dey, OPU , Alger , 1897 , P102.

بقطع اليد وإن كان السارق مسلما ... وهناك جرائم يعاقب عليها بالعصا، و يتراوح العقاب بين مائتين وألف ضربة¹.

وكما تم ذكره سابقا ومن خلال المصادر الخيرية والرحلات المعاصرة للفترة العثمانية بالخصوص الرحلات منها، فإن تعامل العثمانيين مع الجرائم و بالخصوص جريمة اللصوصية كان صارما إلى حد كبير نتيجة عدة عوامل من بينها حرصهم الدائم على الحفاظ و استتباب الأمن في جميع المناطق التي كانت تحت سيطرتهم.

3 - الفترة الاستعمارية :

وخلال الفترة الاستعمارية والتي هي موضوع دراستنا فقد امتدت الظاهرة لتشمل مناطق جديدة وذلك نظرا للعديد من الظروف والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى ذلك، وبالتالي يعتبر الوجود الاستعماري وحده سببا كفيلا لاستفحال وتطور ممارسات السلب والنهب.

وقد أدت بطبيعة الحال السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر إلى ظهور طرق رفض جديدة المتمثلة في جماعات لصوص الشرف، الذين رفضوا الإذعان لتلك القوانين الجائرة ورفض عملية دفع الضرائب المجحفة، وهو ما جعلها تتخذ أشكالا أخرى تعبر عن كينونة الجزائري خلال تلك المرحلة، خصوصا أن العديد من الأهالي يمارسون على مدار واسع تلك الأساليب في التمرد و الرفض، والتي تطورت فيما بعد تلك الطريقة المعروفة بتمرد الشرفاء والمتمثلة في المقاومات الفردية، كذلك لا ننسى دور الجماعات والأوبئة وحتى القحط في استفحالها. والأكيد أن عدم مراعاة الإدارة الاستعمارية لأحوال الجزائريين شكل عاملا مباشرا لتنامي الظاهرة، وبالتالي كانت جميع تلك الأسباب دور في تفشي لصوصية الجوع، وتعتبر الأخيرة التي جاءت كنتيجة مباشرة لعملية سلب الأراضي من طرف المحتل الفرنسي.

وقد وردت أخبار حول اللصوصية في مختلف المدن الجزائرية والتي تصدرت عناوين جريدة المبشر، فعلى سبيل المثال نجد أخبار اللصوص والصراعات في منطقة سطيف، والتي جاءت في العدد 13 من المبشر مايلي: " صراع أولاد ساسي وأولاد زيد وأولاد العوارس وهي فرق من أولاد نايل بناحية أولاد غراد مع قافلة من أولاد حرز الله ، التي كانت في الإياب من تقرت ومعها أربعمئة فارسا فانكسر فرق أولاد نايل ومات منهم كثير، فاستغاث المهزمون بأولاد سعد بن سالم فركبوا لعوذهم وأعاد القتال بينهم فانهمز أيضا الغاث والمستغيث أعظم انخزام أول مرة تأملوا في انتقام الله تعالى من هؤلاء اللصوص المفسدين بهذه العقوبة الشديدة في القتل بالباطل فكونوا على حذر

¹ - فندلين شلوصر : قسنطينة أيام أحمد باي 1832 - 1837 ، ترجمة و تقديم أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980، ص 82 - 83.

من مثل هذا ، بلغنا أن الكماندات حاكم باتنة أمر بضرب فسطاطين بمرجة القصور لإستفزاز المسافرين إلى أن يتم بناء الفندق ...¹.

وجاء في هذا العدد أيضا أنه قد : "... حلت مصائب بالناس في المرجة المذكورة من شدة البرد بها لعلوها فلذلك بنيت فساطيط لحماية الصادر والوارد وأمروا دوارا من أولاد يحي بن زكري أن يقف على استحفاظهم ويكون ببال من المسافرين"².

وكذلك حدث نفس الأمر بالنسبة لمنطقة الأصنام والتي أكدت على قضية محاصرة الفرنسيين بمساعدة جنود الصبايحية قرية مشكلة من اللصوص و قطاع الطرق، حيث وردت على الشكل التالي:

"... أن في ثاني عشر جمادى الأولى سار حاكم تلك البلاد إلى مرج صبيحة بتلقي جيوش الجنرال حاكم مستغانم ومعه جماعة من الترس والخيالة الصبايحية ومعه أيضا الآغا بومدين وقومه، وتلك الليلة أحاطوا بدوار بعض لصوص وقطاع طريق يسكنون بغرب وادي رهيو وقتلوا عشرة منهم وفي جملة المقتولين علي بن دحمان قاتل الآغا أحمد بن برفد، وكذلك سيعاقب من أراد السير مثلهم ويبقى الآن فرقة من المحلة المذكورة لحفظ صلح الظهرة وطاعة أهلها لأن في تلك البلاد أعراش من الجهال مثل أولاد يونس يميلون إلى الفساد، وقد بلغنا أنهم طلبوا الأمان بشفاعة الخليفة محمد بن عبد الله ولد سيدي العربي وأن تكون توبتهم على الحفيضة تقبل منهم لأن الدولة لا تريد الضرر لمن قصد الدخول للطريق المستقيمة ، تولى التونسي بن عثمان قايدا على أولاد علي بن داود بدلا من بن بخا عزل وتولى السيد محمد بن مبارك بن مصطفى قايدا على أولاد سيدي عيسى بدلا من سي محمد من محمود عزل وتولى أيضا بن دحمان قايدا على أولاد عياض بدلا من سي دليس الذي سلم وظيفته"³.

وفي منطقة مستغانم ورد أن رجلا اسمه فرتيله، هذا الأخير من كبار اللصوص والقتال، وكان قد تخطى عرش البرجية بسببه وأدرك مستحقه من العقوبة ، وذلك أن مصطفى بن غرمول قايد العرش المذكور سار في طلبه، وأمره بتسليم نفسه فامتنع ورفع القتال بينهما وبعد إطلاق البارود تضاربا بالسيوف فقتل اللص وجرح القايد جرحا شديدا في يده اليمين فيحق له الحمد وعناية الدولة لتقدمه إلى إزالة شر اللص المذكور ، قد أجرى الحكم بعقوبة

¹ - جريدة المبشر : العدد 13 ، دار مطبعة الدولة ، 09 ربيع الثاني ، 1264 هـ الموافق لـ 10 مارس 1848 ، ص4.

² - جريدة المبشر : العدد 13 ، دار مطبعة الدولة ، 09 ربيع الثاني ، 1264 هـ الموافق لـ 10 مارس 1848 ، ص4.

³ - جريدة المبشر : العدد 40 ، دار مطبعة الدولة ، 6 جمادى الثاني 1265 الموافق لـ 30 أبريل 1849 ، ص 2.

على ثلاثة أناس وهم سعادة بن الطاهر وقدر بن عدى الحساسني وأحمد بن مصطفى مقدم أولاد عزيز لقلقلتهم الأقوال الكاذبة الدالة على الفتنة وتم إرسالهم إلى وهران ومن هناك إلى فرنسا وهذه العقوبة تنبيهها وإنذارا لغيرهم¹.

وقد ذكر شارل فيرو الذي كتب مؤلف حول ' تاريخ جيجلي ' وجود بعض القبائل كانت تمتهن السرقة في المنطقة ، وقصد بذلك عرب تاسقيفت بالتحديد و جاء شأنهم في كتابه كالتالي: " ... وكان عرب تاسقيفت وهم فرع من أولاد عيدون ، قد أصبحوا كذلك مرعبين في البلد، كانوا ينقضون من صخورهم التي تشرف على الوادي الكبير كالطيور الجارحة على المسافرين العزل ، ويسلبونهم. وقد اجتمعت القبائل المجاورة التي عانت من نهبهم بالسلاح لمقاتلتهم ، ووضع حد للصوصيتهم وقد كان عرب تاسقيفت المجتمعون في كهوف منيعة ، دائما منتصرين في هذه الهجمات ، قاتلين عددا كبيرا من مهاجميهم ، لم يكن مقبولا ترك مثل هذه العصابة المجرمة مستمرة ، فقد تلقت كتيبة من القناصة الأمر بالاستيلاء عليهم. ورغم صعوبة هذه الصخور العمودية فإن قناصينا قد التفوا على عرب تاسقيفت، وهاجموهم في هذه المغاور من حيث لم يستطع الأهالي إخراجهم. لقد دامت المعركة عدة ساعات وشهد على ضراوة الهجوم مثل الدفاع العديد من الجرحى و القتلى، وأخيرا استسلم عرب تاسقيفت بإرادتهم². ومن خلال الأحداث التي تناقلتها المصادر الفرنسية حول اللصوصية فقد توصلنا إلى نتيجة أن سلوك الأهالي لتلك الطرق المحرمة مرده السياسة الفرنسية وطبيعة الجزائري في رفض الأجنبي أو كيان دخيل وغريب على المنطقة، وبطبيعة الحال لا تغفل عن الدور المهم لسياسة سلب ونهب أراضي الجزائريين في استفحال وانتشار ظاهرة الفقر التي أدت بالأهالي إلى البحث عن ما يسد رمقهم ولو بالطرق الغير الشرعية.

وقد ركز منظرو الإدارة الاستعمارية على أن السبب الفعلي و المباشر لارتكاب السرقات هو الفقر، فقد قال القاضي الفرنسي كاميل ساباتيي حول هذه القضية: " في الجزائر كما في جميع البلدان، فإن الفقر هو السبب الفعلي للجريمة واللصوصية. الأهالي من العرب والقبائل يخضعون لمعاملة غير عادلة، فالعرب يعانون من الجوع بشكل دائم ومريع، يكفي أن تكون السنة استثنائية من حيث الجفاف لكي ينتشر الجوع. وفي الواقع فإن العربي ليس لديه مصادر للعيش إلا زراعة الحبوب وتربية المواشي. نفاذ مصادر العيش وتناقص تربية المواشي قبل الأوان يهدد القطعان ويقف عائقا في ظهور البذور أو نموها"³.

¹ - جريدة المبشر : العدد 40 ، المصدر السابق، ص 3.

² - شارل فيرو : تاريخ جيجلي ، تر : عبد الحميد سرحان ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2010 ، ص 220.

³ - Camille Sabatier : La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger ,1882 , p 07.

وما يسميه القاضي آنذاك ساباتيبي 'معاملة غير عادلة'، يكمن أساسا في مصادرة الأراضي والتضييق على السكان في رزقهم ومصادر عيشهم، لكنه لا يشير إلى ذلك صراحة في ثنايا كتاباته. فهو يقول في هذا الشأن أن: "... هذا يقودنا إلى ملاحظة كم شجعت المصادرة التي قلصت بشكل معتبر عدد الملاك الصغار في بلاد القبائل وخلقت القبائل الكادحة من كل نوع ومكان، على تطور الإجرام عند الأهالي. المالك القديم الذي تم تجريده من ملكيته يأخذه الإحساس بالحقد نحو الكولون، هذا الأخير الذي استحوذ على ملكيته. من جانب آخر، كمالك اليوم ومالك الأمس، يفهم الأهلي بأنه ليس له ما يخسره، فهو يخدم طوعية الأرض التي هي ملك له. بينما من الآن فصاعدا العمل كأجير في أرض الآخر يكون قاسيا ومؤلما، فمن عامل يصير لصا. هكذا الجريمة أصبحت مرتفعة في المناطق التي مهدت فيها المصادرة للاستيطان الكولونيالي. وهكذا كذلك مرة أخرى تعقدت القضايا الجزائية. لا يوجد أي إجراء دون خطر، مهما كان؛ وتلك الإجراءات التي تلقى ترحيبا كبيرا من الرأي العام هي تلك التي غالبا تكون ردود الفعل عليها ونتائجها البعيدة أكثر كارثية"¹.

وبالتالي تضاعفت ممارسات قطع الطريق في الجزائر بسرعة كبيرة خلال تلك المرحلة ، وكانت المواضيع التي تناولتها الصحافة آنذاك مليئة بأخبار اللصوصية في جميع المناطق الجزائرية، حيث أنها دقت ناقوس الخطر على حد تعبيرها، ومن بين المقالات الصادرة آنذاك نجد ما قاله أوجان ماسون: "... لقد تضاعف ممارسات قطع الطرق في الجزائر بسرعة ، وإذا لم نتخذ إجراءات قوية للحد منها فهذا سوف يخيف مستقبلنا الاستعماري ولن يتوقف مستعمراتنا المعزولة في الجزائر، وبالتالي تقع واحدة بعد الأخرى تحت ضربات قطاع الطرق الجزائريين. لا نصدق أنه بعد 100 سنة من وجودنا في الجزائر أن تحدث مثل هذه الاعتداءات، والتي ليست حالة فردية بل متكررة. ففي مدينة تيارت تجار المواشي العائدين من سوق تيزيل اعتدى عليهم عشرات قطاع الطرق المسلحين. ومن الملاحظ أن اللصوصية في الجزائر ارتفعت منذ إبطال القوانين والتشريعات لأي سلطة قضائية فيما يخص بقانون الأهالي.

لقد ماتت العرب فويا (الخوف من العرب) ومعها 600 ألف فرنسي على أرض إفريقيا ميتة سيئة"². وهكذا فإن تركيز تلك الجرائد والصحف انصب في الأساس حول موضوع واحد ، وهو تراخي الإدارة الاستعمارية مع تلك الممارسات الإجرامية، وخوفها بالتأكيد كان يتمحور حول الكولون فقط. وبالتالي تم اعتبار أن تساهل تلك الإدارة سوف يكلفها غالبا ، ويجب إعادة المقصلة في مجابهة هؤلاء اللصوص حتى يدوم الاستعمار أو مغادرة

¹ -Camille Sabatier :Op.Cit, P10.

² - Eugen Masson, « Le Tamatave » , Journal Républicain Indépendant, Orange des intérêts agricoles ,commerciaux et industriels des Golons , L'Union Fait La Forge,N° 911 Du Samedi 3 Décembre 1921.

الجزائر نهائيا، ويكون استعادتها بشكل دائم من قطاع الطرق واللصوص أو مغادرة المستعمرة نهائيا كما عبر عن ذلك أوجان ماسون.

وقد ارتبط تنامي اللصوصية مع انعدام الأمن و عجز العدالة الفرنسية عن مجابهة ذلك ، واعتبر الفرنسيون أن تطبيق العرب للأفكار والقانون اتجاه السرقات له تبعات وخيمة ومن أنواع مختلفة لتلك التبعات، وأن لها عواقب كارثية، ففي اعتقادهم أن الناس آنذاك لا يعرفون إلا النذر القليل عن حوادث قطع الطرق الشهيرة ، تلك التي تتحدث عنها الصحف، ولكن هذه النسبة من الحوادث لا تمثل سوى غيض من فيض، وكان هذا الفيض من السرقات منتشرا بطريقة تدعو للدعر في واقع الأمر. وقد أورد أوجان ماسون حلا يمكن من خلاله مجابهة السرقات عند العرب، حيث قال : " ... ولكي نحس بتعدد وقوع السرقات المتكرر يجب أن نقيم مسكن ريفي بعيد إلى حد ما عن الحضر. ولا يمكن لنا نحن الفرنسيين في فرنسا، ولا حتى الجزائريين في الجزائر، القاطنين في المدن، أن تراودنا هذه الفكرة التي لا يمكن لسواها أن تفهمنا حقيقة الأمر وما عداها هو واقع استنباطي ليس له سوى أن يشعرونا بالجزء من الكل ... ولقد كانت اللصوصية في المدن وما حولها أقل، وذلك راجع لسببين وهما : أن هذه المدن كان يسكنها نفر غفير من العمال، التي تقع تحت أعين الشرطة والحرس بشكل أفضل مما كان يحدث في المناطق الريفية التي كانت الشرطة أقل وجودا بها، كما أن السبب الثاني يرجع إلى أن هذه المدن كان بها العديد من خفر الدرك الذي كان وجودهم يمثل حاجز ولو ضعيف للحد من وقوع تلك السرقات.

وبعيدا عن المدن والمناطق الحضرية، كانت حوادث السرقة تتلون بأفعال وطرق لا يمكن لنا تصورها كليا. فقد كان هؤلاء اللصوص يحتاطون لأنفسهم لدرجة نزع الشكوك الآخر اتجاههم تماما¹. وبالتالي فإن القضية عند الفرنسيين هي أن اللصوص دائما ما كانوا يتداركون أخطائهم ويعالجونها معالجة الشاعر لقصيدته. ولقد كان هذا الفعل عند العربي الكسول والخامل التفكير المهيمن على عقليته ودائم التفكير فيه².

وحقيقة الأمر تؤكد أن هذا اللص لم يكن يدفعه وازع السرقة في أغلب الأحيان سوى شظف العيش وندرة المؤن، فقد كان يدفع للسرقة دفعا لا إراديا عندما لم يجد في بيته كسرة خبز تسد جوفه، أو تقيم صلبه هو ومن يعول. وذلك الأمر كان يدفعه لارتكاب اللصوصية وقطع الطريق. و اعتبر كوتي أن هذا: " العربي الكسول الخامل كان يعشق السرقة عشقه المجد للعمل، فقد كان يرى فيها أسهل الطرق وأيسر المسالك لتلبية احتياجاته، لأن جميع

¹ - Eugen Masson : Op.Cit.

² - E. Couty : Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement e la sécurité en Algérie ,p 24.

ممتلكات ومدخرات الآخرين بالنسبة له متاحة وفي متناول اليد. فهو لم يكن يسطو على الماشية والمحاصيل فحسب، بل إنما كان الأمر يتعد به حد الغث والثمين، فكل غث كان بالنسبة له ثمين وله قيمة. سواء كان هذا الغث والثمين ناضجا أم قبل أوانه خصوصا عندما يتعلق الأمر بالفاكهة. ويساعده في ذلك جميع أفراد أسرته، حتى الأطفال الصغار، لقد كانت السرقة تسري فيه هو وبنيه مسار الدم في العروق¹. ونحن كباحثين وأكاديميين لا ننسى الركيزة الأساسية التي قامت عليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القائمة على سلب أراضي الأهالي و نهب الخصبة منها في استفحال عامل الجوع وانتشار اللصوصية.

وعلى العكس من ذلك فقد اعتبر الفرنسي لافيون أن العرب لا يمتنعون للصوصية وأن الأمان عندهم متوفر وملحوظ، حيث ذكر في هذا الشأن: " أعرف جيدا بأن بعض حالات القسوة المسجلة فضلا عن كونها معزولة، لا زالت كثيرة جدا وأنا أول من يستنكرها. لكن من الضروري الاعتراف خصوصا منذ عدة سنوات بأنه في الجزائر بالخصوص في الإقليم المدني (الشمال) أو في الإقليم العسكري (الجنوب) في الطرقات أو الدروب مترجل أو ممتطي الأحصنة، وحيد أو مع رفقة، عبر الأشجار الكثيفة والصخور النهرية الجارية أو في الممرات الجبلية، يستطيع الأوروبي الذهاب والمجيء مارا أمام الأكواخ وخيام الوبر، مستفسرا عن الطريق العرب المتسولين أو المسافرين رعاة أو فلاحين، في أماكن وحدهم يمكنهم معرفة أن أي كائن بشري يمكن أن يُقتل ويُدفن فيها. لن يلقي في أي مكان منها تصرفا أو نظرة عدائية.

والأهالي أنفسهم، الذين كانوا سابقا لا يستطيعون السفر إلا في أعداد كبيرة ومسلحين، يترددون الآن وحدهم ودون أسلحة على الأسواق، يسوقون حتى البهائم بالجملة محملة بالبضائع. إنهم يسافرون دون أفكار مسبقة، دون خشية ولا خوف على حياتهم أو على بضائعهم من اللصوصية². في إشارة منه بأنه فرنسا كان لها دور كبير في الأمن والأمان الذي يعيشه الجزائريون رفقة المعمرين خلال هذه المرحلة، ولكن الواقع آنذاك كان يؤكد عكس ذلك.

وقد لاحظ الفرنسي كوتي أن هناك تعاون بين بعض حراس المزارع من العرب مع اللصوص، حيث جاء في دراسته بعض التساؤلات التي وجهها للكولون: "هل كان لديك ماشية؟ حصاد في المخزن أو زروع في الحقل؟ إذا ففي ليلة قمرء ستسمع طلقات الرصاص وسترى كل حراسك العرب متيقظين. دخل اللصوص المزرعة وسمعهم

¹ - E Couty : Op.Cit , P25.

² - Lavion, H.. L'Algérie musulmane dans le passé, le présent et l'Avenir, Paris, 1914,p.74.

وفوجئوا؛ لقد كانوا هم الذين لفتوا الانتباه وهم الذين أطلقوا النار. لقد سرقت كلبا أو جزئيا؛ ولكن ليس لديك ما تقول؛ لقد كان رجالك العرب على أهبة الاستعداد.

ومع ذلك يكفي أنك تعرف العربي، فسوف تتعلم قريبا عن طريق عدم التحفظ أو الانتقام أن حراسك هم المتواطئين؛ لقد أثاروا الانتباه وكانوا يطلقون النار في الهواء ولكن بعد فوات الأوان. في هذا النوع من السرقة، فإن الجزء الأكثر صعوبة بالنسبة لهم هو أنهم يجب أن يعرفوا كيف يختارون اللحظة الدقيقة للتنبيه ليس في وقت مبكر جدا ولا متأخرا جدا¹. والمعروف أن اللصوص يختارون الوقت المتأخر من الليل لتنفيذ مخططاتهم و غاراتهم على الممتلكات والمزارع، وأن تنبيه الحرس خلال الغارة دائما ما كان متأخرا ، وبالتالي أكد كوتي أن الأمر فيه مكيدة واتفاق مسبق بين الحرس من العرب و اللصوص.

وقد جاءت في المصادر آنذاك التي تناولت موضوع اللصوصية والتي عددت أنواعها، حيث نجد السرقة بالاختطاف، وذلك يحدث في وقت متأخر جدا من الليل ومع ذلك يمكن الاشتباه في الحراس في هذه العملية. وتنطوي السرقة عن طريق الاختطاف من وقت لآخر على عمل ثان نظرا لعدم توافر القدرة على اقتياد الماشية بعيدا بالقدر الكافي، وبالتالي يخشى اللصوص أن ترى البهائم المعروفة، فإنهم ينتدبون أحدهم إلى بيت المسروق. ويستخدم هذا اللص العبارة التالية: " أنا أعرف أين توجد بهائمك؛ أعطني قدر من المال وسوف أعيدها لك"².

وينصاع المسروق للأمر، ويعلم تماما أنه إذا اشتكى فإنه لن يصل به الأمر إلى أي شيء. وقد ذكر كوتي حادثة في كتابه وجاءت كالتالي: "... وهنا بهذا الخصوص حدثت واقعة أشهد بصحتها، كان لدى مزارع اثنين من الخيول المسروقة. وصل أحد أعضاء العصابة وأسمعه الكلام المعتاد. لم يرغب المزارع في الدفع، وفكر في أن يتقدم بشكوى وتوجه إلى القاضي.

ماذا تعتقد أنه حدث؟ كان المسروق هو الشخص الذي أدين، ولم يدنه بالشكل المعتاد بالطبع؛ ولكن بعجز القاضي عن إنصافه، والذي يرجع في هذه الحالة تماما إلى نفسه فبعد انتظار شهر وأكثر قرر المزارع الذي غير رأيه في ثقته الكبيرة في العدالة أن يفعل مثل الآخرين ويدفع. وبالتالي عادت له الخيول مقابل مائتي فرنك؛ وهذا ما

¹ - E. Couty : Op.Cit , P25.

² - Ibid , P25.

حدث أين ؟ على باب المدينة نفسها بوقاحة وتحت سمع وبصر العدالة وقوات الدرك الخاملة على الرغم مما كان يعلمه منذ أكثر من شهر¹.

وقد اعتبر كوتي أن هذا الأمر مدهش، فاعتبر بذلك بأن هذه الممارسة كانت تشكل البديل الشرعي للضحايا عكس العدالة الفرنسية، هذه الأخيرة كانت عاجزة عن مواجهة اللصوص، وحتى ولو يتم القبض على السارق فإن الضحية كان من المستحيل أن يتم استرجاع ممتلكاته.

وكانت تطلق على هذه العملية اسم البشارة ، وهي مؤسسة مشكلة من مجموعة عصابات كانت تسلك هذا الطريق في ممارسة اللصوصية وطريقة استرجاع الضحايا لممتلكاتهم، وهذا المصطلح مصدره من البشرى والتي تعني الخبر المفرح، وصاحب الخبر يطلق عليه اسم البشار. إذا فالبشارة هي الإتاوة التي يفرضها اللصوص على الضحايا نتيجة عجز العدالة الفرنسية.

وقد اعتبر كوتي أن البشارة في ظل سلطة المكاتب العربية قد اختفت في الجزائر تماما مثلها مثل جميع السرقات الأخرى، وأكد أن عودتها وانتشارها بشكل رهيب كان مع النظام المدني ، وهي الفترة المشار إليها بالثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة شهدت نوعا ما حالة عدم الاستقرار والفوضى الأمنية.

وقد أكمل في هذه القضية قائلا : " وتعددت السرقات تلك التي لا نحتسب لها، حيث يقدم واحد فقط من بين مائة شخص إلى العدالة. وفي الحقيقة فإن المزارع غاضب يقسم ويهيج ويميج ويغتاز، حتى أنه في بعض الأحيان يضرب الجاني.

وأخيرا لا يشكو، ما الفائدة في الواقع؟ يكفي أنه سُرق دون أن يضيع وقته وماله في صياغة شكاوى لا تؤدي إلا إلى عبارات مزعجة، والعرب هم أول من يهزءون بها. والمزارعون لديهم حق بالفعل، ولكنه شيء محزن².

وتساءل كوتي بعد ذلك بقوله: " ماذا سيحدث إذا استمر هذا أربع أو خمس سنوات أخرى؟ وهل يكون من المستغرب جدا إذا رفضوا دفع الإتاوة ؟ التي ليست من أجل شيء سوى ضمان أمنهم.

¹ - E. Couty : Op .Cit , P 26.

² - Ibid, p 30.

بطء الإجراءات لدينا، وإن كان المستبعد أن يكون من غير مضايقات يمكن إذا لزم الأمر أن يفهم عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى القتلة؛ ولكن تطبيقها على منع السرقات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة إنه العجز نفسه. يجب أن نتحلى بالصدق للاعتراف بها. ولكن كيف ذلك إذن؟

غير مجد البحث عنه فالتجربة تتحدث عنه ولا بد من إتباع تعليماته، واستخدام الوسائل في المنطقة المدنية التي ينفذها في المناطق العسكرية ضباط الإدارات العربية، وبعبارة أخرى إنشاء مؤسسة من ضباط إداريين مدربين في مدارسهم من خلال تدريب جاد. وسيكون العمل الذي يقوم به هؤلاء الآخرون وقائيا في المقام الأول.

والزي الرسمي والسيف يحدثان هذا التأثير السحري في المنطقة العسكرية سيحدثانه أيضا في المنطقة المدنية. وفي دعوتي إلى إنشاء مؤسسة الضباط الإداريين، أعتقد أنني أوضحت، إن لم يكن الحل الكامل الذي ينبغي تطبيقه على الوضع الراهن، فعلى الأقل يعتبر هذا الحل الأساس لجميع العناصر التي يجب أن تتألف منها¹.

ودائما في هذا الجانب ذكر الفرنسي كوتي أن هناك نوع آخر مغاير للصوصية وهي السرقة بالاستبدال وبمساعدة من جميع العائلة، وفي هذه القضية وجد على سبيل المثال أنه إذا كانت: " لديك عدد من الأبقار الحلوب. الحليب ممتاز ويمكنك الاعتماد عليها لبيع جيد من العجول، ويمكنك أيضا أن تصنع من وقت لآخر الزبدة والجبن.

خطأ مرة أخرى! بعد أن توفر لديك الكثير من الحليب لبضعة أشهر، أخذ حليب الأبقار يتناقص شيئا فشيئا، وستصل إلى وقت لا يتبقى لديك إلا ما يكفي قهوتك بالحليب. أما بالنسبة للعجول فمند زمن بعيد يجد بأنها تصاب بالفطس في الضروع دون أن يظهر عليها ذلك منذ البداية، ومع ذلك المراعي دائما جيدة والعلف متوفر.

وهنا مرة أخرى ماذا حدث في هذه الحالة؟ تسرق أم الراعي بذكاء ضرع الأبقار في الحقول أثناء النهار؛ وفي الزريبة خلال الليل؛ وتقوم بذلك بمساعدة من بناتها. وتستمر العملية لفترة قصيرة؛ وتجنب نظر سيدها. إنها ليست مجرد لعبة، ويستخدمونها أيضا مع الماعز، ومع الأغنام، عندما يوجد أي منها ذلك.

إنها سرقة بتخفيف الحمولة. إنها لا تجلب الكثير ولكنها أكثر أمانا، وهنا لا شيء يخيف المتواطئين فهم يعملون كأسرة واحدة². وقد ربط ذلك كوتي تنامي هذا النوع من السرقات آنذاك بمساعدة جميع أفراد العائلة، وهو اتهام

¹ - E Couty : Op.Cit ,p 31.

² - Ibid ,p 29.

باطل، حيث شمل فيه كل أفراد العائلة، إلا أن المصادر آنذاك نادرا ما أشارت إلى حدوث هذا النوع من السرقات.

وفي نوع آخر من اللصوصية والتي ركزت التقارير الرسمية الصادرة عن الإدارة الاستعمارية عليه، وهو الحديث عن "المنفيين الشرفاء" أو "لصوص الشرف" في العهد الاستعماري، هذه الظاهرة ارتبطت بالتمرد ضد الكيان الأجنبي، الذين كانوا يتمتعون بشعبية واسعة لحرصهم على تطبيق العدالة التقليدية في مناطق الجزائريين ملاك الأرض. وقد اشتهر هؤلاء بداية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، وعلى سبيل المثال في منطقة القبائل نجد الإخوة عبدون وهم مرابطون التجأوا إلى جبل تامفوط في منطقة بني جناد، وهناك أيضا لص الشرف أرزقي البشير بعرض أث غبري، هذه الصفة كانت ترد في تقارير الإدارة الاستعمارية على شاكلة Les Bandits D'honneur، وقد شكل أرزقي مجموعة حاربت أعوان الإدارة وأذنبها، وانتهى نشاطهم بعملية إلقاء القبض على هؤلاء، وبالتالي تم إعدامهم في سنة 1895م.

والمعروف أن ميزة هؤلاء الخارجين عن القانون ظهرت في الجزائر مع مرحلة نهاية المقاومات الشعبية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي. وفي ذلك العهد- أي في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20- الحركات الوطنية الجزائرية لم تتشكل بعد، فكان يعتبر وقتا للمبادرات الفردية. وللإشارة فإن وجود قطاع الطرق الشرفاء في الجزائر وكامل منطقة البحر الأبيض المتوسط يعود مع ذلك إلى أزمنة بعيدة. غير أنه عندما اتجه نشاط قطاع الطرق الشرفاء ضد المحتل الأجنبي، فإن تصرفه يأخذ شرعية شعبية¹.

وبالعودة إلى مصطلح المتمردين الشرفاء ولصوص الشرف فهو يعبر عن قراءتنا لماضينا المجيد، فهؤلاء الجزائريين المتمردين على قوانين فرنسا الجائرة، لم يفعلوا ذلك من أجل السرقة، وإنما من أجل الشرف المهان بقوة القوانين الفرنسية. وبالتالي يعتبر نشاطهم حلقة وصل بين ثورات القرن 19 الفاشلة والكفاح المسلح المنظم في خمسينات القرن العشرين لأنهم تملدوا على المظالم الفرنسية، حيث يذكر عبد القادر جغلول في هذا الصدد أن : " العصاة والمتمردون هم مواطنون لم يتمردوا على القانون بسبب الانحراف بل تمردوا على المظالم الفرنسية"².

¹ - M. Abdellaziz Khati : Ecriture romanesque, témoignage historique , la figure du bandit d'honneur dans La colline oubliée de M. Mammeri, zones d'ombres et de lumière , Université Mouloud MAMMERI -Tizi-Ouzou.

² - Ibid.

وبذلك فإن العصاة الشرفاء هم رافضون للقوانين الفرنسية الجائرة التي سوغت مصادرة الأراضي، وهذه القوانين المفروضة كانت تحمي اللصوص الحقيقيين الذين بطبيعة الحال هم الفرنسيون. فهؤلاء المواطنون الشرفاء ثاروا في وجه المظالم الفرنسية بصفة فردية ولا يمكن أن نعتبر تمردهم ثورة لأنهم كانوا يفتقرون إلى مشروع سياسي واضح المعالم.

ويجب أيضا التمييز بين المنفي المتعدد، وبين اللصوص الذين يترصدون المارة والتجار في الطرقات والسهول، وليس في دروب الجبال. وكان هؤلاء اللصوص يتركزون في حوض وادي الصومام، حيث كانت تمر القوافل التجارية الناشطة بين الجزائر وقسنطينة وحوض سباعو. وقد كان هؤلاء اللصوص من سكان السواحل من القبائل والعرب، وقد يلتحق بهم بعض المنفيين من قراهم.¹ واعتبر الفرنسي إميل فيولار عام 1893 الذي تحدث بإسهاب عن قضية لصوص الشرف في منطقة القبائل، وذكر بأن تلك السنة ارتبطت بتضاعف أعمال اللصوصية في منطقة القبائل، حيث قال: "لا يتم سماع سوى الحديث عن القتل، الحرائق، السرقات المسلحة، عمليات الخطف، لكن الحكومة كما هي عادت لها ليست هنا. على العكس من السيد شوفلوري Choufleury، والسيد كامبون Cambon لا يمكن أبدا في مقره، إنه دائما في فرنسا، هناك حيث يستريح"². في انتقاد لاذع منه اتجاه الحاكم العام وجميع أعوانه.

وقد اعتبر فيولار أن ذلك يحدث نظرا لغياب السجون في منطقة القبائل، فإن الجناة يقتلون أو ينفون ليعيشوا على هامش المجتمع في شكل جماعات المنفيين بصفة مؤقتة أو دائمة، ويسمى أيضا هنا المعارض السياسي المرغم على الهجرة، والمنفي في المجتمع القبائلي هو شخص محروم من العائلة والحياة القروية، لذلك فإنه مرغم بأن يعيش منفردا في الغابة معتمدا في الدفاع عن نفسه على بندقيته فقط ضد الحيوانات المفترسة، وضد أي خطر بشري داهم، لأن العيش في الغابة غير منظم كالقرية. والملاحظ أن المنفي (لص الشرف) في الغابة يحظى بتقدير كبير من خلال الأدب الشعبي. وفي هذا السياق عرفت منطقة عموشة في نواحي سطيف مقاومات فردية مع نهاية القرن التاسع عشر، والتي اعتبرت استمرارا للمقاومات الشعبية ونفس الأمر حدث، حيث أطلق عليهم الفرنسيون مصطلح اللصوص وقطاع الطرق ولصوص الشرف، ولعل خروج أولئك عن القانون الفرنسي ليس مرده الانحراف في السلوك بل كره النظام الاستعماري، و في مقابل ذلك كان منهم دافعه مجرد السلب و النهب والاعتداء على الحرمات حسبما تمليه عليه أهوائهم وغرائزهم، فكانوا ينهبون المحاصيل الزراعية كالقمح و الشعير عندما تدعوهم حاجتهم إلى ذلك، وكذلك في بعض الأحيان يأخذون النساء كسبايا لهم، وكان هذا الصنف نادر الوجود، بحيث

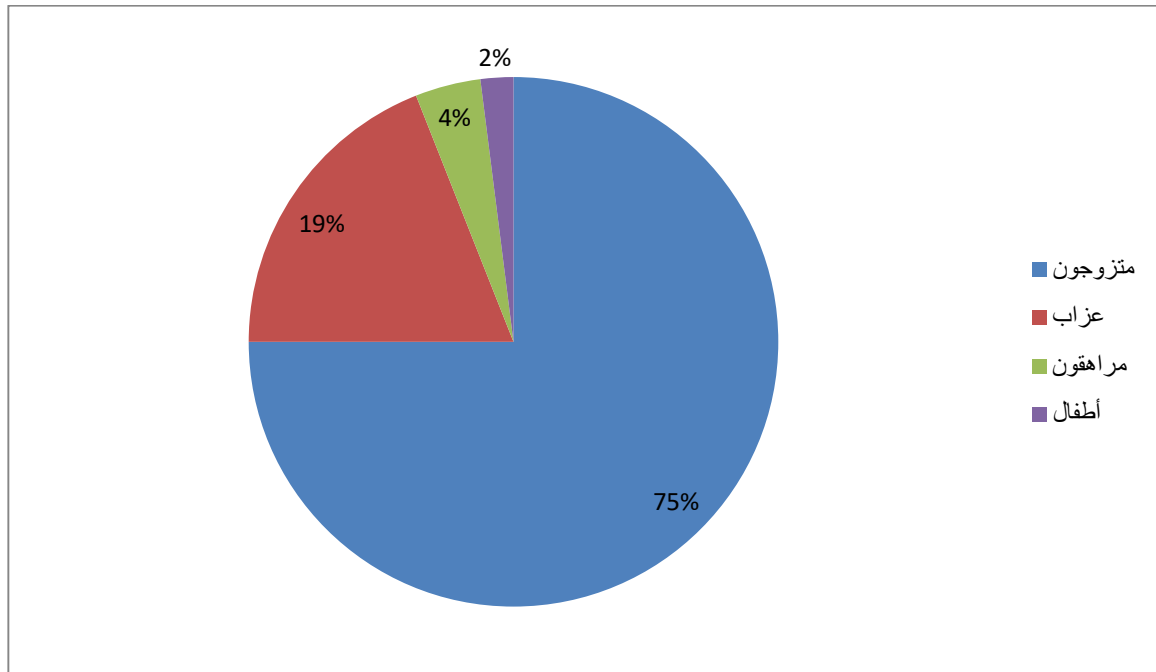
¹ - Camille Lacoste- Dujardin : Dictionnaire de la culture berbère en Kabylie ,Paris ,2005 , PP 61-62.

² - Emile Violard : Bandits de Kabylie ,Imprimerie Baldachino-Laronde- Viguiet; Alger, 2004, p127.

كانوا يشكلون جماعات صغيرة متوافقون على اقتسام الغنائم، ولا يهتمهم أمر الاستعمار الفرنسي أو الظلم أو العدوان، إنما يهتمهم السلب والاستفادة مما سرقوه ، وقد أطلق عليهم محليا السرابا حتى قيل في المثل الشعبي آنذاك "الشيء الحرام ياكلوه السرابا " ، وبالتالي وردت روايات كثيرة عن أولئك خلال هذه الحقبة ، و اشتهر منهم حمو رجم من أولاد عيسى وبوسكين من أولاد مسالي، و عبد الله عزوق من أولاد عزوز وبوقندولة من بابور¹.

وبخصوص موضوع الحالة العائلية للصوص الذين ورد ذكرهم في المصادر ، حيث كان من النادر وجود العنصر النسوي ضمن أولئك المحكوم عليهم في القضاء الفرنسي، غير أن هذه الظاهرة كان يطغى عليها العنصر الذكوري بشكل كبير. وكان هؤلاء اللصوص في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من الرجال في منتصف العمر. ولقد كان متوسط عمر اللصوص هو 34 سنة تقريبا من بين 87 لصا كانوا أثناء المحاكمة، وبالتالي شكل هؤلاء عينة دراستنا هذه. ومن خلال ما سبق فإن متوسط مرحلة دخول عالم اللصوصية كان أقل بقليل من ذلك العمر، ولا يمكن أن نغفل عن ملاحظة أن بعض العصابات كانت فترة نشاطها محدود جدا زمانيا، وهذا الفارق ليس جوهريا على الإطلاق. ولا تغيب النساء عن بيئة اللصوص نهائيا، بل ينحصرن على الدعم والمساندة خاصة عندما يكن زوجات لهؤلاء اللصوص.

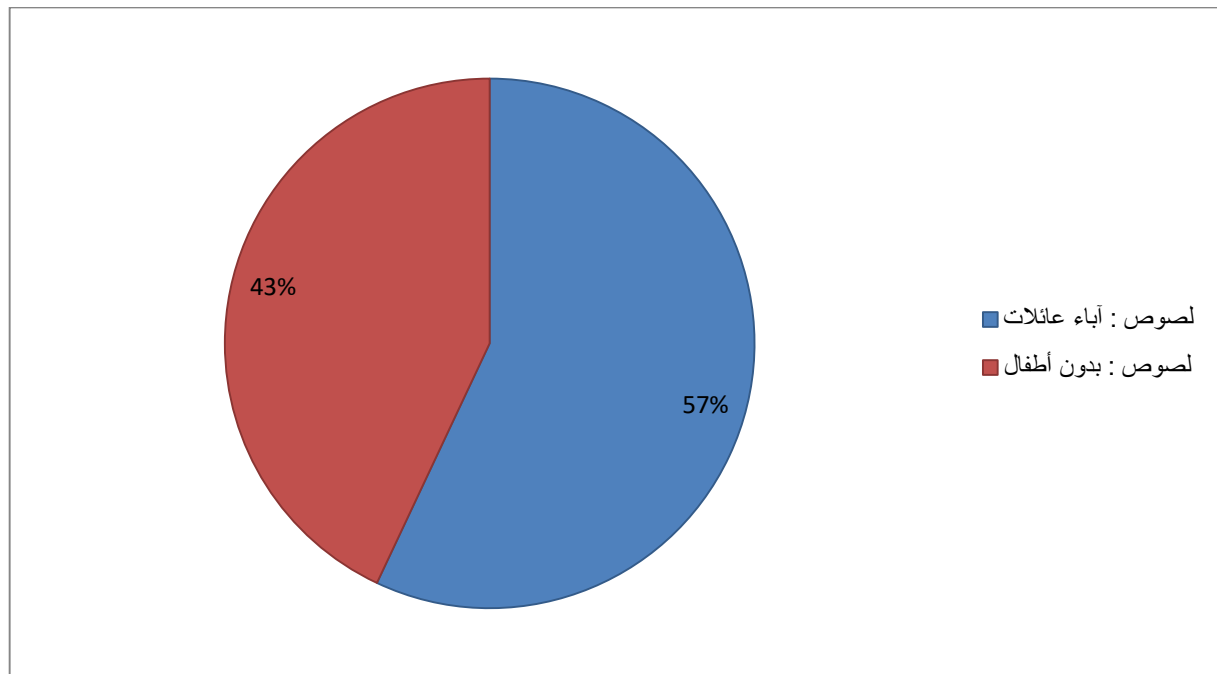
الحالة الزوجية للصوص وقطاع الطرق :



¹ - سفيان لوصيف : " احتلال منطقة عموشة و تصاعد المقاومات الشعبية 1840 - 1920 " ، مجلة قضايا تاريخية ، العدد 09، جوان 2018، ص176.

ويتبين لنا من خلال الرسم البياني أن 75 % (المساحة الزرقاء) من هؤلاء اللصوص متزوجين لكل 87 حالة وجدت، حيث يتم التصريح بالحالة الزوجية لهؤلاء. وبما أن الزواج يمكن تفسيره على أنه عنصر من عناصر التكامل الاجتماعي، فإن اللصوص ليسوا في هذا المجال أيضاً فرداً من الهامش. وعلى النقيض من ذلك، فإن كون الشخص متزوجاً لا يمكنه الامتناع عن المبيت في الغابة أو الجبال. ومن جانب آخر ربما كان لظهور الأطفال دور أكثر تقييداً في المشاركة في مهنة اللصوصية. أما نسبة الآباء بين اللصوص، فإنها ظلت تشكل أغلبية المجموعة التي ينظر إليها في تلك المراحل، إلا أنها تنخفض في بعض الأحيان إلى نسبة 57%¹. واعتبرت نسبة 19 بالمائة من العزاب هو كل فرد وصل سن الزواج إلا أنه لم يتزوج بعد للعديد من العوامل منها رغبته الشخصية.

فئة الآباء من اللصوص :



ويبدو من خلال الرسم البياني أن وجود أطفال أو عدم إنجاب الأطفال هنا هو طابع تمييزي فيما يتعلق بدخول عالم اللصوصية أكثر من كونه حالة زواجية. في حين يبدو أن بعض التكوينات العائلية أقل تمثيلاً نسبياً في هذه المجموعة التي كانت ضمن هذا المجال، فإن أياً منها لا يعتبر غير مؤهل. وضمن هذا المجال أيضاً وحول هذه النقطة المتعلقة بظاهرة اللصوصية خلال هذه المرحلة التي اعتبرها بعض الباحثين بأنها مرآة للمجتمع الريفي في الجزائر، و من ضمن أولئك الباحث الفرنسي أنطونين بلاري الذي اشتغل

¹ - Antonin Plarier : "Le Banditisme rural en Algérie à la période coloniale (1870 – 1920) ", Thèse De Doctorat histoire contemporaine , université Paris 1 SORBONNE , 2019, P149.

على هذا الموضوع وبالتالي أكد على أنها مشوهة في بعض الأحيان¹. لكن الواقع آنذاك يثبت عكس ذلك ، فحياة الريف في الجزائر كانت مرتكزة في الأساس على زرع الأرض وليست على اللصوصية التي تطورت بشكل رهيب موازاة مع نخب أراضي الجزائريين من قبل الفرنسيين.

ومن خلال ما سبق وخلال هذا المبحث الذي تناولنا فيه التطور الكرونولوجي لظاهرة اللصوصية في الجزائر على امتداد تاريخها، بداية بالمرحلة الإسلامية والدويلات التي ظهرت في المغرب الأوسط خلال تلك الفترة، ثم المرحلة العثمانية والمعروفة بالتاريخ الحديث للجزائر، ونهاية بالفترة الاستعمارية والتي سوف نركز عليها في الفصول القادمة باعتبارها المرحلة المستهدفة ضمن بحثنا هذا.

المبحث الثالث : مظاهر التلصص وتمثلاتها الميدانية :

كثيرا ما كانت أحداث القرن التاسع عشر تحصيل حاصل لما آلت إليه الجزائر من فوضى أمنية وسياسية، حيث أضحى الوضع القائم على الحرب والاستعمار سببا في التفكك الاجتماعي الذي ظهر كنتيجة مباشرة لسياسة فرنسا القائمة على تفكيك النظام القبلي التقليدي الذي كان قائما في الجزائر منذ القدم، وهذا ما وصلت إليه الجزائر خلال هذا القرن، والذي ظهرت فيه كل مظاهر التفسخ والانحلال ، والآفات الاجتماعية وكانت من بين تلك الآفات موضوع الدراسة المشار إليه بظاهرة السرقة واللصوصية التي اختلفت أشكالها بين السرقات الخفية وبين قطع الطرق وإخافة السبل، حيث كانت وسيلتها السيف وحتى الرماح أثناء الغارات الجماعية، كما أنها لم تختص بفئة معينة من عناصر المجتمع، حيث شملت النساء والرجال ومارسها الجهلة والمتقنين، وبين عامة المجتمع ورجال الدين ، وكان لها تأثير كبير على كلا المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الشأن سنركز على أهم مظاهر التلصص التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية و التي جاءت في العناصر التالية :

1 - الغارات الجماعية : بين اللصوصية والنشاطات القبلية:

لقد مثلت الإغارة من وجهة نظر الصراع من أجل البقاء والتنافس مع الآخر لأجل ضمان لقمة العيش ، ووضع اليد على المجالات التي تغطي حاجيات القبيلة من المأكول و المشرب سلوكا مشروعاً احتضنته الطبيعة القبلية لبعض المناطق في الجزائر.

¹ - Antonin Plarier : Op .Cit , P150.

وبالتالي يعد هذا الصنف من اللصوصية من أخطر الأنواع باعتباره تجاوز السرقة المادية المتمثلة في أخذ المال أو متاع خفية إلى اتخاذ عصابات منظمة واستخدام السلاح ومختلف وسائل التهريب، وكان هذا كله مجاهرة وعلى مرأى من الأعين، وهو ما اصطلح عليه باسم الحراية في المرحلة الوسيطة.

وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال نجد أنه أثناء غزو أفراد من أحد الأعراس التابعة لمناطق الشرق الجيجلي على عدو لهم ونهبوا لهم أهم الحيوانات الرعوية التي لديهم و المتمثلة في البقر ، فإن هذه الغنائم يتقاسمها جميع أفراد الغزاة كما ذكر شارل فيرو في كتابه، حيث قال: " وإذا غزا أناس العرش على العدو ونهبوا لهم بقرا، فلا يأخذ أحد منها شيئا حتى تقسم بين جميع الغزاة، ومن تعدى وأخذ بقرة يتخطى باثنين من البقر، وكذلك شاة من الغنم يجري عليه الحكم حسب ما ذكر"¹.

وفي نفس السياق رأى فيرو أن قضية اللصوصية في تلك المناطق تستلزم العديد من الشهود ، وجاء ذلك في دراسته حول تاريخ منطقة جيجل المسماة ' تاريخ جيجلي ' حيث ذكر فيه أنه: "... لقد ثبت أن خمسين شخصا كانوا يؤدون الشهادة ضد المتهم أو لصالحه، و كان يقتضي منه الشهود خمسة وعشرين في سرقة أحصنة أو بغال، وأربعة عشر في سرقة المواشي ، وأخيرا بالنسبة للنزاع حول ملكية أو حدود أرض"².

ويروي لنا فيرو قصة إحدى العائلات التي كانت تمارس اللصوصية على القوافل المارة بجانبها حيث ذكر أنه: " منذ ما يقارب من مائة و خمسين سنة، كانت أسرة بني منيع التي تحكم البلد حاليا ، تسكن بأولاد عسكري، وكان شيخها المسمى عمار أوجير يتمتع بسلطة قوية. وكان على رأس السلطة التي كان قد اكتسبها بشجاعة وقوة، والتي طغى فيها ، ولكنها جعلته مهاب الجانب من الجميع ، حيث تم اعتباره طاغية جديدة من طغاة القرون الوسطى، وكانت له كل التصرفات ، بحيث يعتبر هذا اللص الجريء ذا قوة هرقلية يغرز عكازه الحديدي في خنقة مرتادة ، كان لابد من المرور عليها للانتقال من نقطة إلى أخرى. وإذن فالويل لمن كان يرفض الضريبة التعسفية التي كان يحددها جبير لمرور الأشخاص والمواشي ، وكانت هذه الطريقة في التصرف تجلب له فوائد كثيرة من غير شك، ولكنها لم تكن خالية من المخاطر.

وقد كان الناس الذين يسلبهم (يعتصرهم) بقساوة ، يشتكون من جهتهم من شيخهم، ولولا الخوف الذي كان يوحى به إليهم لكان من المؤكد أنهم قتلوه. وكان ينجم عن كل هذا أن جيبيرا كان يعرف تصرفاتهم اتجاهه، كان

¹ - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص50.

² - المصدر نفسه ، ص52.

يحتاط بالحذر أكثر دقة، لضمان وجوده (حياته) وكان لا يقوم بحلق رأسه إلا من قبل حفيده رابح الذي كان يثق فيه¹.

وقد قتل جبير على يد ابن أخيه رابح بعد أن تم حث الأخير من طرف جماعة تعتبر عدوة لجبير، وقد سخروا من فعلته هذه (قتل عمه)، وبالتالي انتقم منهم وقتلهم جميعهم ثم فر إلى بني عمران وتوفي هناك تاركا أربعة أبناء، وهم على الترتيب منيع و الحداد وتليس وناصر، وقد تحالف الثلاثة الأخيرين ضد الابن البكر مانع الذي توجب عليه الفرار نحو بني ساعد. وأثناء إقامته في هذه المنطقة هجم أهل آراس على بني ساعد وأخذوا منهم قطعانهم. ولم تنج إلا بعض العجول فقط من السلب²، وحسب فيرو فإن عملية السلب هذه أثارت ضحك منيع، وقد اغتاز أهل بني ساعد من تصرف الأخير، وطلبوا منه سبب ضحكهم، فأجابهم منيع حسبما ذكر ذلك شارل فيرو: "... لمشاهدة يتامى قطيعكم لأنكم لم تكونوا شجعانا في هذا الظرف، إن أردتم استرجاع الشجاعة، سأقودكم إلى عدوكم وأجعلكم تستعيدون ما ضيعتم اليوم"³.

وقد كان هذا الاقتراح عند بني ساعد مقبولا، وبالتالي حدثت في الغد سطوة ناجحة بقيادة منيع، وقد أخذت من ناس آراس ليس غنيمة الأمس فحسب، ولكن كل قطعانهم، ونتيجة لذلك خصص بني ساعد مكافأة كبيرة لمنيع من خلال إعطائه نصف الغنيمة⁴، وقادوه إلى البلد الذي كان قد أرغم على مغادرته، وبالتالي استقر بتاكسنة (منطقة تقع جنوب جيجل وحدودية مع منطقة سطيف)، وقد آزروه ضد إخوته الثلاثة.

وفي الجنوب الجزائري الذي كان يشهد أكبر السرقات من هذا النوع نتيجة عدة عوامل من بينها، ندرة الأمن في المنطقة، بالإضافة إلى الطرق الطويلة التي كانت تسلكها تلك القوافل التجارية، وقد نقل لنا العديد من الرحالة الذين جابوا تلك المناطق عن الأوضاع والمشاكل التي وجدوها هناك.

وكان من بين أولئك الرحالة الذين تعرضوا إلى التلصص في الصحراء الجزائرية هو الشخصية المعروفة باسم عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هبية الله، حيث تمت رحلته خلال سنة 1849 وبدأ صاحبها من مسقط رأسه من توات ثم كان متوجها إلى تقرت، ومن هناك إلى قسنطينة، حيث أعطاه ضابط المكتب العربي آنذاك بوسواني boissonet المعروف عند العرب آنذاك باسم القبطان بوسنة.

¹ - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص 68 - 69.

² - المصدر نفسه ، ص 70.

³ - المصدر نفسه ، ص 70.

⁴ - المصدر نفسه ، ص 70.

وقد ذكر صاحب الرحلة أن هذا الضابط أعطاه مبلغا قيمته 500 فرنك كمصاريف الرحلة، وقد بقيت له 140 فرنك فقرر العودة إلى قسنطينة ليشتري بها بضائع متوجها بها نحو بسكرة ومنها إلى منطقة تقرت، ثم إلى تماسين أين أجرى اتفاقا مع الشعانية على أن يصحبهم إلى ورقلة، ولكن عند الوصول إلى المكان المسمى مطماط على مسيرة نصف يوم من تماسين تعرضت تلك القافلة إلى هجوم شنته قبيلة سعيد أولاد عامر، فسلبوا القافلة بالكامل ولم يتركوا لصاحب الرحلة غير القميص¹. وقد أفادتنا هذه الرحلة رغم صغر حجمها والحالة السياسية التي كانت تعيشها المنطقة تحت طائل الاستعمار الفرنسي، إلا أن غارات القبائل على القوافل التجارية لم تتوقف بها وهو ما عانى منه صاحب الرحلة نفسه، حيث سلبه أفراد قبيلة سعيد أولاد عامر من جميع أغراضه كما سبق ذكره. وعند وصولهم إلى منطقة نقوسة أين استقبلهم شيخ المدينة هناك وكان كريما معهم نتيجة لما تعرضوا لها، حيث منحهم ثيابا جديدة.

ونفس الأمر حدث مع القوافل التي كانت تسلك الطرق الرابطة بين منطقتي سطيف وبجاية، وهي بدورها كانت تتعرض للتلصص من قبل أحد أشهر اللصوص في المنطقة، والذي كان يطلق عليه اسم الربيع بن عرجة ، هذا الأخير قادت من أجله قبائل بني عامر حملة فأردته قتيلا ، وذلك لتأمين مرور القوافل بين بجاية و سطيف بأمان ، وقد تناولت جريدة المبشر هذه الحادثة على الشكل التالي : " ... إن الخليفة أحمد بن محمد المقراني قدم إلى سطيف مع جميع أعيان بني عباس السواحلية بعد وقوفه على إصلاح الفريقين واتصال الألفة بينهما بعد الضد ، بلغ ثلاثة قوافل من بجاية إلى سطيف، الأولى فيها 25 زابلة والأخرى 30 والثالثة 20 فوجدت فرق من اقتصار القاطنين برأس ربوة الأربعاء متقاتلين مع فرق أخرى قاطنة بوادي مسين على شأن السوق المذكور فالفرق الأولى نصرتهم بني وجان وبني سليمان والأخرى معهم بني معاني وبني خاطب وبرباشة. فلما بلغ هذا إلى الآغا أحمد بن مهنة قدم بنفسه إلى عرش افسار ووقف على صلحهم ثم أنهم جمعوا مائة وعشرة دابة ليحملوا السلعة من بجاية ، إن أولاد عامر من المصالطة وجدوا الربيع بن عرجة كبير اللصوص المشتهر بالفساد بناحية سطيف فقتلوه ، قد عزل شيخ أولاد عطية لأنه أبي أن يضيف نسيان فرانصاوي وتولى مكانه سي سعد ، إن أعيان أولاد ساسي قدموا إلى بسكرة طالبين الأمان من حاكمها ولا ينالون مرادهم ولا يدخلون أسواق سطيف إلا بعد امتثالهم أمر الحاكم

¹ - فارس كعوان : " الاستشراق الفرنسي و التراث التوائي ، قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التوائي بن هبة الله " ، دورية كان التاريخية، العدد

12 ، جوان 2011 ، ص43.

وانجازهم بالشروط التي اشترطها عليهم¹.

وقد تبين من خلال ما تم ذكره الصراعات القبلية في المنطقة وكيفية تحرك قبيلة بأكملها من أجل مواجهة لص واحد الذي كان يمثل خطرا كبيرا لتجارهم مع المناطق الشمالية، بالإضافة إلى تدخل الإدارة الفرنسية في تعيين مساعديهم من الأهالي و استبدال كل قائد لا ينساق مع سياستهم تلك.

وهناك نوع آخر من السرقة يطلق عليه محليا 'التريق'، حيث ذكر الرحالة الفرنسي دوماس حول هذا النوع من التلصص في كتابه "خيول الصحراء" بأنه قريب قليلا من الحرب، حيث قال: "... لكن كذلك يعتبر التريق الذي هو قريب قليلا إلى الحرب، إنه الغارة. وعدد الرجال الذين ينفذون المهمة وحجم السرقة المنفذة على قسم بكامله من قبيلة ما، ونوعية اللصوص المشاركين في الحملة ويكون أغلبهم من الفرسان بمعنى المحاربين، كل هذه الظروف وإن لم تكن مبررات في أعيننا نحن الأوروبيون المشككون، فهي دوافع حقيقية في الصحراء. والكثير من الفتيان الشجعان الضائعين يتم ضمهم لعمليات الاعتداء على قبيلة عدوة. وبالنسبة لهم لا يمكن أن تكون السرقة سوى مصدر غبطة وفرح عندما يشاركون في هذا التلصص و ينجح الأمر. وننزل إلى الدرجة الأدنى، ونصل إلى الإغارة البحتة التي ينفذها اللصوص المحترفون².

وبالتالي فإن هذا الأمر عند دوماس لا يتعلق بحرب حتى ولو كانت صغيرة، ببساطة عنده إنها اللصوصية. ولا يتعلق كذلك الموضوع بجلب المتعة لقبيلة بأكملها، بل هو مادة للإشادة والتهاني بين الأصدقاء بين أفراد القبيلة، بشرط أن تكون السرقة تمت بعيدا عن القبيلة نفسها أو قبيلة حليفة، وإن حدث هذا الأمر فيعتبر عارا عندهم، ولكن ضد العدو فيقال:

" هذا رجل شجاع لأنه يقوم بسرقة العدو "³.

كما كان يُعتقد أن كل السرقات لا تتم بنفس الطريقة، والوسائل متناسبة مع نوع الغنيمة كما هو مفترض. وقد عدد دوماس العديد من السرقات التي تخص الماشية و الحيوانات بصفة عامة، فقد ذكر على سبيل سرقة الخيول وأن هذا النوع من السرقة يُنفذ خلال نهاية الأشهر القمرية عند المسلمين، أي عندما يكاد يختفي القمر؛ خمسة أو

¹ - جريدة المشرق : العدد 19 ، دار مطبعة الدولة ، 13 رجب سنة 1264هـ ، 15 جويلية 1849 ، ص 03.

² - Eugène Daumas (Gal) : Les Chevaux du Sahara, et les moeurs du désert, par le général ,Daumas, 3ème édition, revue et augmentée, avec des commentaires, par l'émir Abd-el-Kader. 1874, P298.

³ - Ibid , P299.

سنة رجال متفقيين جدا يأخذون المؤونة (الروينة) محملة في أكياس تسمى (المزود)، ينطلقون بحثا عن تلك المغامرة وممارسة السرقات على القبائل العدو بالنسبة لهم.

وقبيل الانطلاق لممارسة الإغارة على القبائل الأخرى يقوم أولئك اللصوص بمنح الفقراء صدقات المعروفة باسم "المعروف" ويترجوهم بالدعاء والطلب من الله بالتوفيق لهم في هذه العملية، ثم يتعهدون لأحد المرابطين المشهورين والذي عادة ما يكون "سيدي عبد القادر"¹، بأن يكرموه في حالة النجاح بحصة (مزراق) التي ستوزع على الفقراء.

ويقولون الكلام المشهور في هذه الحالة وضمن إطار الدعاء والتضرع باستخدام اسم الولي الصالح ، ولعله عبد القادر الجيلاني هو المقصود هنا، كما ذلك ذكر أوجان دوماس حول هذه القضية: "يا سيدي عبد القادر، إذا عدنا فرحين، بالغنيمة ودون خسائر، سنعطيك إن شاء الله حصتك (المزراق)"². وبالتالي فقد نقل لنا شارل فيرو طريقة نظرة مجموعات اللصوص اتجاه رجال الدين والزوايا والمرابطين في تلك المناطق، فالتلصص على قبيلة عدوة يعتبر عمل شرعي عندهم.

2 - عصابات الماشية :

هذا النوع من السرقات كان مشهورا إلى حد كبير في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية ، نتيجة عدة عوامل أهمها أن الجزائر خلال تلك الحقبة لا تزال بلد ريفي ، وأن هذا النوع من التلصص كان يشكل تجارة مربحة بالنسبة لأولئك اللصوص، فعند إميل لارشي فإنه : "... لا تبدو السرقة عند العديد من القبائل الجزائرية أمر مخزي. فعند قبائل البدو الرحل الصحراوية حملات الإغارة التي يكون الدافع وراءها السرقة ليست أقل قيمة من الحملات العسكرية؛ وفي الغالب يصعب التفريق بينهما ما دامت تتشابه إجراءات التنفيذ في كليتهما. وأنه في المناطق التي تقع منذ زمن طويل تحت السيطرة الفرنسية، السرقة في عصابات كبيرة تمارس بشكل استثنائي فقط؛ لكن ما لا يمكن عمله في مجموعات بعناصر كثيرة بسبب احتياطات اليقظة التي اتخذناها - على الرغم من عدم كفايتها-، يتم عمله بشكل فردي أو عن طريق مجموعات جد صغيرة. نوع السرقة المفضل عند العرب بالخصوص هو سرقة المواشي. إذا كانت العجول أو الأغنام ترعى في قطعان في الأحرش، يعرف اللصوص كيفية الاقتراب منها بشكل حذر دون لفت انتباه لا الحراس ولا الكلاب. بعض الأهالي يدّعون أن اللص يتجرد كليا من ملابسه وأن رؤية الإنسان عاريا تفتن الحيوانات فلا تصدر أصوات قد تنبه الحراس. وإذا كانت البهائم مغلق عليها في الإسطبل أو

¹ - Eugène Daumas (Gal) : Op.Cit , P299.

² - Ibid , P299.

في ساحة المزرعة، يعمل بعض العرب من اللصوص في البداية خرقا في الحائط المصنوع عموما من الآجر أو الطين، من خلاله يمر اللص ولكي يستعمله لاحقا في تهريب أجود رؤوس القطيع¹.

وغالبا في هذا النوع من اللصوصية تكون السرقة متبوعة بالبشارة، بمعنى استعادة المسروقات عن طريق دفع ثمن يتفاوض عليه. ويكون ذلك في وثيقة رسمية بين الضحية والبيشار، وقد اعتبر لارشي أن هذه الممارسة بالنسبة للأشخاص الذين لم يعيشوا أبدا في الجزائر، يجدون بامتياز ودهشة أن هذا الفعل عجيب في هذا البلد، والتي استنتج من خلاله بأنه لا مثيل له في العالم ، والقضية ليست متعلقة فقط عنده بالمواشي وإنما حتى الأموال المنقولة فيما بينهم. حيث ذكر أن اللصوص يقومون " بالسطو على مزرعة، يستولون على العديد من رؤوس الماشية أو العتاد الذي وجدوه هناك، ينقلونهم بعيدا ويضعونهم في مكان آمن. وتنتهي تحقيقات الشرطة دون جدوى. لا أحد يعرف ولا أحد رأى شيئا عن اللصوص. ثم أحدهم أو وسيط ما (البشير) يذهب لإيجاد المالك ضحية السرقة ويقترح عليه استعادة امتلاك ما فقدته على شرط دفع مبلغ مالي (البشارة)². ولأهمية هذا النوع من اللصوصية في موضوع دراستنا هذا فإننا قد خصصنا له مبحثا كاملا تحت اسم مؤسسة البشارة والذي اندرج ضمن الفصل الرابع.

3 - الأسواق التجارية مسرح هام لممارسة السرقة :

لقد اعتبرت الأسواق ملاذا للصوص الذين وجدوا فيها ما كانوا يبحثون عنه، حيث شكلت تلك الأسواق مناطق سهلة بالنسبة لهم للوصول إلى البضائع والسلع واعتبرت طرق مختصرة للوصول إليها حسبهم، فالتناس الغرباء والوافدين إلى تلك الأسواق من أجل عملية المتاجرة فيها كانوا يأتون من مناطق بعيدة ومختلفة من ربوع الجزائر وبالتالي كانوا يبيتون في تلك الأسواق، وقد وجد هؤلاء السراق أنها الفرصة للانقضاض على بضائع أولئك التجار الغرباء عن المنطقة، وحدث ذلك في سوق تنس مع الحسين بن علي وأحمد بن عراب اللذين كانا قادمين إلى سوق المطالصة، وقد ذكر في جريدة المبشر أنهما: " نزلا بوسط الزمالة ولما جيء الليل غصبوا لهم اللصوص جميع ما كان بأيديهم فلما ثبتت ضمانة الزمالة لدى البايك أمرهم بدفع قيمة ما غصب لمن ذكر أن لم يجدوا اللصوص بعد

¹ - Émile Larcher : Op. cit , P163.

² - Ibid , P163.

فحصهم التام وطول المدة المعلومة. ثبت أخذ الرشوة على القاضي سي عبد الله بولاية بني مرزوق ليشهد بزور فعزل وسيعاقب لعظيم ذنبه¹.

وقد وصلنا من خلال ذلك إلى نتيجة مفادها تعاون بعض القضاة المسلمين مع أولئك اللصوص، وتعاونهم هذا كان في أخذ الرشاوي من عائلاتهم لتخفيف أو إبعاد شبح التهمة عن أولئك اللصوص.

وقد حرصت جريدة المبشر على حث القياد وحكام المناطق على الاجتهاد في مجابهة أولئك اللصوص في الأسواق عبر المناطق الجزائرية، وفي هذا الصدد ذكرت أن الأسواق في منطقة تلاغمة ناحية ميلة:

"... عمرت نواحيها أكثر ما كانت سابقا وهما ما بلغنا من وقوع كثرة السرقة وقطع الطرق على المسافرين في أغلب المواضع فلا بد من جميع القياد والولاة الذين حصل لنا فيهم الأمان أن يجدوا في الحرص بالاجتهاد التام، بلغ شكايات كثيرة لحاكم هذا الإقليم على سعيد البوروي قائد التلاغمة فجد البايك في البحث على ذلك فوجد زيادة الكلام في بعض الحجج وقد أوجب بعض اللوم على القايد المذكور لصدور الجحود منه في الإعلام لبيروا عرب تلك الناحية، لكن الكمادات المذكور وبخه وأبقاه بوظيفته لظهور شجاعته في بعض المعركات مع جندنا، قد انعزل القاضي سي العربي بن مصباح لأنه أراد أن يؤدي مائتين فرنك للقائد رشوة كما انعزل أيضا الشيخ لفلح بن الروشي مع مكانه بالسجن شهرا لأخذه البر الذي تسلفه البايك للرعية دون حق، بلغنا من قلمة أن الشيخ مسعود بن كرمة من عرش بني حميد توفي لكبر سنه وتولى ابنه مكانه لمعاونته لأبيه في الخدمة قبل وفاته"².

4 - سبي النساء :

ما يجب التنبيه والتركيز في هذا النوع من السرقات المتعلق بموضوع سبي النساء ضمن الغارات الجماعية التي يقوم بها اللصوص، ففي هذا الموضوع راحت المرأة في كثير من المناسبات ضحية للسلوك اللصبي للسراق والأفراد المهاجمين، إذ غالبا ما كانت تلك الغارات تستهدف المرأة إلى جانب الأموال والبضائع. لما لهذا النوع من التلصص من تأثير على القبائل العدو والتي كانت تمثل شرف الرجل والقبيلة.

وهذا ما يفسر إقدام العديد من أفراد القبيلة و خاصة الآباء منهم على تزويج بناتهم في سن مبكر، وكان يحدث هذا الأمر بالخصوص في المناطق التي تكون محفوفة بالمخاطر وهجمات اللصوص وقطاع الطرق آنذاك، وبالتالي

¹ - جريدة المبشر : العدد 17 ، دار مطبعة الدولة ، 17 جمادى الأولى 1264، الموافق لـ 15 ماي 1848 ، ص 5.

² - جريدة المبشر : العدد 11 ، دار مطبعة الدولة ، 15 جمادى الأولى الموافق لـ 12 أفريل 1848 ، ص 4.

كان هذا التوجه المحتم سلوكه على تلك العائلات بدافع الخوف عليهن من السراق في مرحلة انتشرت فيها ظاهرة اللا أمن وعدم الاستقرار والفساد الذي كان ينخر المجتمع الجزائري بجميع أنواعه وأصبح فيه دور رجال الدين فيه هشاً.

وتعتبر المرأة في كيان المجتمع والقبيلة آنذاك هي شرف الرجل ، وأن أقصى عقوبة يمكن أن تلحق بالرجل هو سبي زوجته، لأن عبء التمثيل الرمزي يقع في المجتمعات التقليدية الذكورية على كاهل المرأة دون غيرها ، حيث يتم اختزال التعبير عن كرامة الرجل وشرفه عرفياً في المرأة¹.

وقد حدث نفس الأمر في قبائل ريغة التابعة لمنطقة جنوب سطيف ، هذه الأخيرة التي دار صراع داخلها بين قبيلة الظهارة والقبالة ، وعند إغارة الأخيرة على قبيلة ريغة الظهارة يعمدون إلى سبي العديد من نسائهم من الكتاب، وبالتالي تم أسر المسماة ' حليلة ' زوجة عامر بن جعفر وهو أشهر لصوص هذه المنطقة الذي ينتمي لعرش بن شيبه، وتم تزويجها بالقوة إلى أحد أضعف الرجال من عرش أولاد موسى بن يحيى ، وجاء في مقال نشره الباحث فارس كعوان حول شعر ملحون نظمه الشاعر عبد الباقي من ريغة القبالة وعبر فيه عن تلك الأحداث بقوله :

❖	نهار الخطبة ظالين غواب	والشرية بثناش يابس
❖	أداو الزينات من الكتاب	وحليمة اخذات المويس
❖	أخطيه يا زوجة الصراب	ابن جعفر ذكروه فارس
❖	عليه الفصحاء جابوا ركال	ولا صابوا من خمس ² .

وفي نفس المنطقة ، وبالضبط في شمال سطيف ومنطقة عموشة بالتحديد، وجد العديد من أولئك اللصوص الذين كانوا يرتكبون هذا النوع من اللصوصية المتعلقة بسبي النساء و التعدي على حرمان الرجال ، واشتهر منهم في تلك المناطق حمو رجم من أولاد عيسى وبوسكين من أولاد مسالي وبوقندولة من نواحي بابور. وقد كان دافع أولئك اللصوص هو ارتكاب الجرائم والسلب والنهب والاعتداء على الحرمات وكل الممارسات الإجرامية ، وبالتالي

¹ - فارس كعوان : " ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق بمنطقة سطيف " ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد العاشر ، العدد 3 ، الجزائر، ديسمبر 2019 ، ص52.

² - المرجع نفسه ، ص53.

كانوا يأخذون النساء كسبايا لهم¹، وقد كان هذا الصنف من اللصوصية نادرا حدوثه في هذه المنطقة، وبالتالي شكل أولئك جماعات متوافقة فيما بينهم لتقسيم الغنائم.

ومن خلال ما سبق رأينا مظاهر التلصص التي تنوعت بتنوع المكان و الزمان إلا أنها اشتركت جميعها في ارتكاب هذه الجريمة التي اتفق الجميع على تجريمها و تجريمها.

المبحث الرابع : مجالات اللصوصية و خصوصياتها :

لقد ارتبطت مجالات اللصوصية وخصائصها وتطورها خلال هذه المرحلة بظاهرة الاستعمار بشكل مباشر، وبالتالي ارتبط هذا الاحتلال بممارساته آنذاك من سلب و نهب لأراضي الأهالي الجزائريين ، وعندما قرر الجنرال الفرنسي بيجو منذ سنة 1840 احتلال الجزائر كلية، وإلى غاية 1914 ظل الاستعمار مرتبطا بالفلاحة وكانت القوانين المتحركة في الأراضي الجزائرية مخالفة للقوانين الأوروبية إذ كانت تنقسم إلى قسمين : أراضي البايك التي كانت خاضعة للباي وأراضي الأعراش خاضعة لعامة الناس.²

وبعد الاحتلال استولى الفرنسيون على أراضي البايك والأعراش بموجب قوانين ارتبطت بالسنوات على شاكلة قوانين 1844 و 1846 و قانون سيناتوس كونسيلت 1863 و قانون فارني الذي أصدر في 23 جويلية 1873، حيث تم توزيعها على المعمرين آنذاك. وقد اعتبرت الإدارة الفرنسية آنذاك أن سياسة مصادرة أراضي الجزائريين مكسبا تقديما، وبذلك تم حرمان الجزائريين من أراضيهم التي كانوا يستغلونها في إطار جماعي (العرش). كما استولى الاستعمار أيضا على أراضي الوقف التي تبرع بها السكان لصالح المساجد والزوايا. هذا وقد أكد المؤرخ شارل روبير أجيرون أن المستوطنين قد استولوا على حوالي 870 ألف هكتار ما بين 1871 و 1919. وبلغ مجموع الأراضي التي فقدها الجزائريون حوالي 7.5 ملايين هكتار، تقاسمتها الدولة الفرنسية والخواص والشركات الرأسمالية الكبرى.³

ومن جهة أخرى فقد اعترف الفرنسي أليكسي دي توكفيل في تقريره المحرر سنة 1847م، أن الاستعمار الفرنسي قد ألحق أضرارا بليغة بالمجتمع الجزائري المسلم، كما اعترف أن الجزائر لم يكن متخلفة إذ كان يتمتع بمؤسسات خيرية تحمي الفقراء، ثم أضاف أن سياسة مصادرة الأراضي قد أضرت بهذه المؤسسات الخيرية وبالوقف

¹ - سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص176.

² - Benjamin Stora : Algerie Histoire contemporaine, Casbah Editions, Alger , 2004 ,P29.

³ - Ibid,p.31.

الفصل الأول ظاهرة اللصوصية و قطع الطريق : المفهوم والمظاهر

الذي كان ينفق على المدارس. ثم اعترف بصريح العبارة في هذا التقرير، أن الاحتلال الفرنسي قد زرع البؤس والجهل في أوساط الجزائريين الذين صار حالهم تحت الاحتلال الفرنسي أسوأ ما كانوا عليه¹.

ولاشك أن تلك السياسة الاستعمارية المتعلقة بأراضي الجزائريين ارتبطت بشكل مباشر بتنامي وتطور اللصوصية خلال هذه الحقبة، فتعدّد الإشارات التاريخية وكثرة تلميحاتها إلى حالة الفقر التي كان يعيشها الجزائريون والغلاء وارتفاع الأسعار وتحول النمط الزراعي من الادخار والتخزين إلى النمط النقدي التجاري قد أضر كثيرا بالسكان، وهو مؤشر قوي على عمق الأزمة التي كان يتخبط فيها المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، وزادها سوءًا عجز الإدارة الاستعمارية عن امتلاك آليات الأزمة وللتخفيف من حدتها بسبب قصور يدها تارة وسياسة التمييز بين الأهالي و المعمرين تارة أخرى.

بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي حدثت في الجزائر خلال فترة أواخر الستينات من القرن التاسع عشر من جفاف وقحط ومجاعات، أدت بالجزائريين إلى سلوك ذلك الطريق الغير مشروع في توفير لقمة العيش لهم ولعائلاتهم.

وقد عبر عن هذا الفرنسي إميل لارشي بقوله : " ... وفي المقام الأول، فلنشير إلى الفقر المدقع. ففي جميع الدول الجوع هو الناصح السيئ؛ لكن في الجزائر أكثر من غيرها البؤس هو الصاحب. من هنا دون جدال كان أحد الأسباب التي أدت إلى نشاط الجريمة بكل أشكالها، بما يسمى على نحو مثير وتذكاري 'القرصنة الزراعية' كما حصل أثناء التمردات. على كل حال هذا السبب يدفع للإحساس بعدم المساواة بين العرقين للسكان الأهالي. العرب يعانون من البؤس أكثر بكثير من القبائل"².

فقد اعتبر إميل لارشي أن المجاعة متكررة و فظيعة عند العرب ، و يكفي أن يعرف الموسم الزراعي بالقحط أو الجفاف لينتشر الجوع عندهم بشكل كبير ، وهذا الجوع يؤدي بالأهالي بطبيعة الحال إلى ممارسة الاستيلاء والسطو على أملاك الغير ليسد رمقه، وقد عبر عن هذا بقوله : " ... وليس للعربي مصادر أخرى للعيش سوى الحبوب والمواشي، بجفاف مصادر ومنابع المياه تتوقف نشأة ونمو البذور، يحرم الجفاف العربي من كل أسباب البقاء. وهو غير محتاط جيدا، وبالتالي ينفذ له المخزون. وأثناء قدوم الشتاء الموالي، تستسلم المواشي الهزيلة للبرد والإنسان هنا يكون منهكا بسبب عدم كفاية المؤونة، ولا يمكنه مقاومة أقل مرض يصيبه مثل: التيفوئيد والكوليرا والزحار. ما

¹ - Benjamin Stora : Op.Cit , P32.

² - Émile Larcher :Op. cit ,P172.

ينجر عنه مقتلة رهيبة، كما حدث هذا الأمر خلال سنة 1867، أين مات أكثر من ربع السكان آنذاك. وكيف نتعجب عندما يرتكب السرقات مدفوعا بالجوع؟ وقد أكد لي هذا الأمر كاميل ساباتيني وهو قاضي سابق ويعمل حاليا رئيسا إحدى كبرى الإدارات الجزائرية، والذي يذكر مثالا موضوعيا عن ذلك:

حدث هذا نهاية شتاء 1887، تم ارتكاب العديد من السرقات في ناحية ميله، أين كنت قاضي صلح بدا أن مرتكبوها بانتظام أو المتواطئون فيها بعض الأهالي المنتمون لدشرة تقع على مقربة من القرية. خلصتُ إلى أنه يجب القيام بتفتيش شامل في المنطقة الصغيرة التي يقطنها الأهالي، وتطلب لهذا الغرض عشرون رجلا من الحامية. وفي الستين كوخا التي تم تفتيشها، لم أجد أية مؤونة غذائية، سوى كيس شعير في أحد هذه الأكواخ، وفي بعضها الأخر كميات من الكيريو (kérioux) أو كما تسمى محليا جذور الشبح البري. هؤلاء المساكين بعد أن يضعوا على النار هذه الحبات، يسحقونها ويغسلونها مرات عديدة بالماء ثم يغلوها ويتغذون بها. أعرف عن تجربة أن الأوروبي لا يستطيع تذوق مثل هذه الأطباق دون أن يصيبه التقيؤ وآلام كبيرة في البطن. طيلة شهرين بات الكيريو الغذاء تقريبا الحصري لسكان هذه المنطقة الفقيرة¹. هذه الصورة المأساوية التي كان يعيشها الأهالي في المناطق المهمشة الريفية آنذاك ونقلها لنا الفرنسيون كفيلة لمعرفة معاناة سكان تلك المناطق الفقيرة، وبالتالي استنتجنا من خلالها كيف أن العديد منهم كان يسلك طريق التلصص.

وفي منطقة القبائل لا يصل الفقر إلى حد المجاعة. تنوع زراعتهم حسب لارشي : " القمح والشعير في الأودية، الزيتون، التين، البازلاء والفاصوليا في الجبال، تجعل من النادر أن تشهد ندرة في المحاصيل هذه مع بعضها مرة واحدة. وفي أعوام الندرة يتغذى القبائل من البلوط الرطب، الذي توفره لهم بكفاية أشجار البلوط في جبالهم. وأخيرا يمارسون بعض الصناعات الصناعة والبيع بالتجول، وتأجير الأيدي العاملة للأوروبيين لخدمة الأرض، تزود هؤلاء القبائل بمصادر عيش كافية، وحتى في سنوات القحط لا نجد أية أمثلة عن وفيات القبائل من الجوع ولا يرتكبون الجرائم على عكس العرب. إنه هذا بالتأكيد أحد الأسباب التي ذكرناها آنفا، بالإضافة لإحساس التملك المتطور عندهم، جعلت من هؤلاء القبائل لصوصا أقل من العرب.

¹ - Émile Larcher :Op. cit , P173.

والبؤس يسيطر على الغالبية العظمى من الأهالي، هذا هو الواقع لماذا؟ المسألة جد معقدة وتحتل عددا من الإجابات أقل أو أكثر صوابا وبالضرورة غير دقيقة. في بؤس الأهالي وخصوصا السكان العرب والمعربون، ويمكن إعطاء تفسيرات دون حد، كلها تحمل بعض الوجهة¹.

هذه الصورة التي نقلها لنا إميل لارشيه عن المكونات والتشكيلات الثقافية للمجتمع الجزائري من أمازيغ وعرب والتي تعبر بعمق الايديولوجيا الفرنسية الاستعمارية القائمة آنذاك حول سياسة فرق تسد لتحقيق مبتغاهم الامبريالي وإطالة أمد وجودهم في الجزائر.

وبدوره فقد اعتبر كاميل ساباتيه الذي كان يشغل منصب القاضي في نواحي الشرق الجزائري ، أن هناك أربعة أسباب نشطة لجريمة اللصوصية وهي كما ذكرها: " البؤس وفساد الأخلاق بالنسبة للبعض سواء لاحظناه في الأفراد المعزولين، أم تحققنا منه في المجموعات الاجتماعية، وثالثا غياب القمع واختلاط السجون. وسوف نقوم تباعا بالبحث عن الوسائل التي تمكننا من تحديد كل من هذه الأسباب القاتلة والمساعدة على ارتكاب السرقات. والجريمة في الجزائر هي على الأقل ثلاثة أضعاف ما هي عليه في فرنسا، لقد وضحنا هذا من قبل في الإحصائيات وبالوقائع الثابتة. زيادة على ذلك يكفي فقط السفر إلى هذا البلد الجميل لاكتشاف الأمر والحصول على الدليل، لا يعرض السائح نفسه لأي خطر وهو يجول وحيدا دون سلاح في الطرقات. والجريمة الوحيدة التي سيقابلها هي ظاهرة التسول، لكن سيلاحظ بسهولة دلائل عديدة وسيجمع الشهادات، ويمكن أن يرى بنفسه العديد من الأشياء التي تؤكد له الرأي بأن أمن الأشخاص والأموال غير مضمون بتاتا². غير أنه ذكر نفس الحديث الذي ذكره إميل لارشيه ، وهو أنه في الجزائر خلال هذه المرحلة الفقر والمجاعات هي الأسباب المباشرة التي أدت بأولئك إلى ارتكاب الجرائم ، فمالك الأمس والذي أصبح بفعل أساليب الإدارة الفرنسية المتوترة خماسا عند المعمرين يمكنه ملاحظة الفرق، وقد اعتبر أن الأهالي من العرب و القبائل يخضعون لمعاملة غير عادلة.

ومن الذين انتقدوا السياسة الفرنسية التي كانت قائمة آنذاك على نهب أراضي الجزائريين وعملية جباية الضرائب بالتحديد ، ورأوا فيها أن السبب الرئيسي في تفشي تلك الجرائم و انتشار اللصوصية وسط الأهالي، حيث يذكر تونسي في هذا الصدد : " وزعموا كذلك أن مصادرة أراضي المواطنين الجزائريين هي بقصد النفع العام، ومع ذلك فليس هناك نفع في تهجير وإبادة شعب يتراوح تعدادة حوالي ثلاثة ملايين من الرجال. ونحن نفهم الصالح

¹ - Émile Larcher :Op. cit , P174.

² - Camille Sabatier : La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger ,1882 , P 41.

العام أو النفع العام عندما يكون مخصص لتعبيد طريق أو شارع أو ساحة عامة، أو إنشاء سدود من أجل دعم الري وغير ذلك من إنشاء مباني تخدم مصالح الأهالي، وليس الصالح العام في انتزاع حق شعب يبلغ تعدادة حوالي ثلاثة ملايين شخص قاموا بدفع الضرائب الباهظة من دمائهم منذ 53 عاما وحتى الآن. ثم بعد ذلك يعطون أراضيهم ومنازلهم وحدائقهم للآخرين الذين لا يدفعون الضرائب المستحقة.

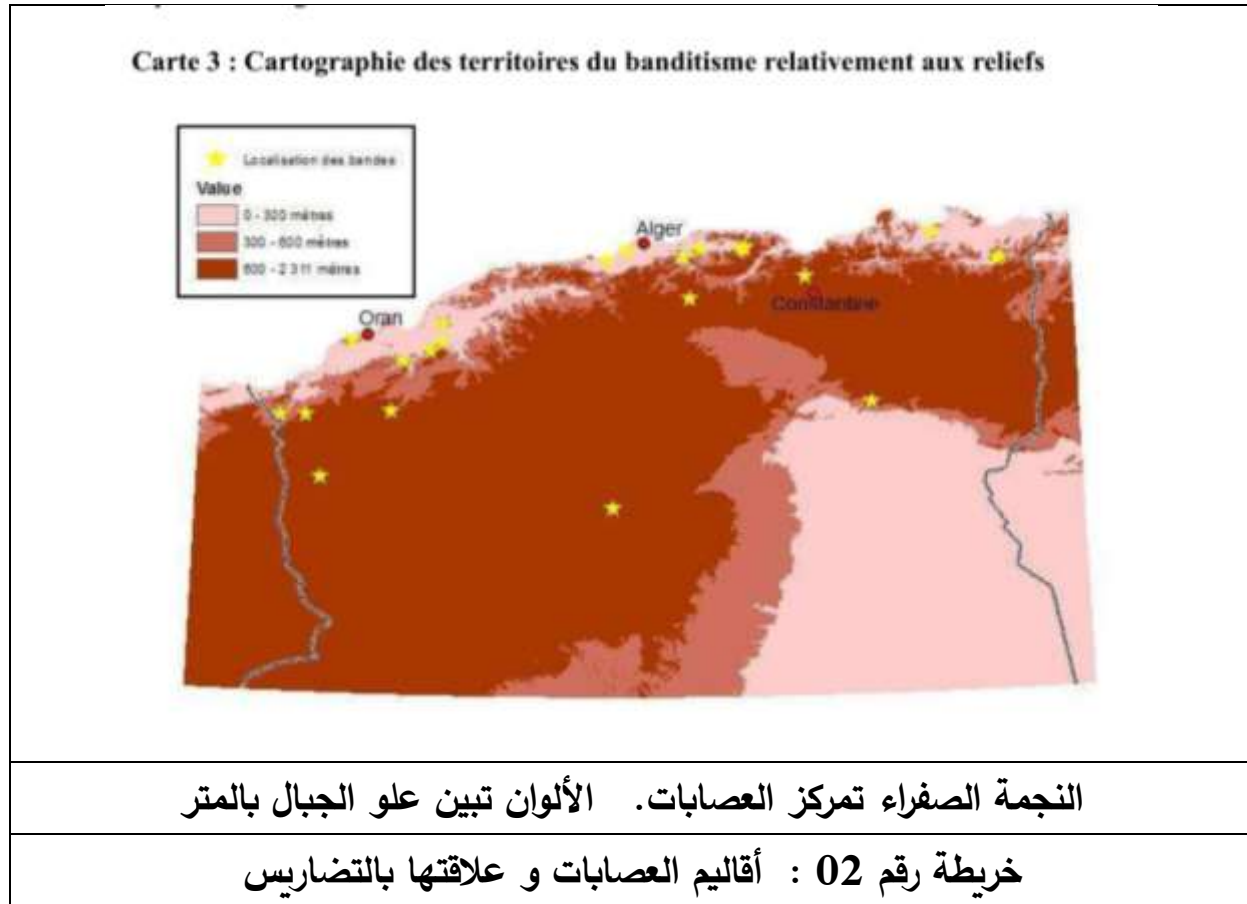
نود أن ننبه ذوي العقول النيرة لهذا الأمر ومدى خطورته. وصلت الآن إلى مسألة الأمن التي يدعي أنصار هذا المشروع أنه مؤكد وخاصة بعد مصادرة الأراضي. بل على النقيض، لأن أصحاب هذه الأراضي المسلوقة من العرب سوف ينفقون ثمنها مع مرور الوقت بعد أن يكون قد فقدوها، وهذه هي الفرصة التي ينتظرها أولئك المغتصبون بفارغ الصبر. وعندئذ وبسبب العوز المدقع، يقوم المتمردون بتجنيد بعض العصابات في الغابات والجبال. ومن ثم ستنزله هذه العصابات للسرقة والنهب من القرى. وكذلك على الطرقات كي يستطيعون إطعام أطفالهم¹. وقد اعتبر أن العربي المالك للأرض والذي تم سلب أرضه فإنه يكون كالسمك عند يخرج من المياه يموت، وبالتالي جعل هذا الأمر العديد من المزارعين وملاك الأراضي لأن يصبحوا لصوصا.

وحول المناطق التي يجذب اللصوص التواجد فيها هي الجبال والغابات، ولكن من وجهة نظرنا يكون مسكن حراس الغابات داخلها محور هام لمراقبتهم لأنهم يؤدون دوراً استثنائياً، وأحيانا يتم استبدالهم بحراس من الأهالي لمعرفة الواسعة للبلاد ولإدارة تلك الغابات ولكن الهدف من توظيفهم لا يتعدى فقط حراسة الغابات. ويبقى إدماجهم جزئياً، وتستفيد الإدارة من معرفة القرويين بأرضهم وبشكل خاص في المناطق الجبلية.

وكون أن الفقر والتهميش له أهمية كبرى في نزوح عصابات اللصوصية نحو الجبال، وبالتالي القيام بنشاطهم واتخاذ تلك التضاريس الوعرة كخلفية منيعة تسير مع نشاطهم، ولذلك يوجد توافق نسبي بين مناطق الجبال ومناطق نشاط العصابات. وبالتأكيد فإن تحليل هذا التوافق يطرح مشكلات عديدة. من الجبال التي تقع في الغرب الجزائري إلى قمم جرجرة، وأن استخدام مصطلح الجبل يسيطر على الأراضي التي تعيش أحيانا ظروف مشتركة. بعيدا عن تاريخ تعريفات الجبل هناك ميزة أخرى تميز هذه التضاريس الوعرة وهي أن علوها في الكثير من الأحيان يفوق الـ 300 متر وفي مرات عديدة الألف والألفين متر، ويمتد على مسافة تزيد على 07 كيلومتر ما يجعل أهميتها كبيرة في موضوع دراستنا هذا.

¹ -A.Tounsi : L'insécurité en Algérie, ses causes, les moyens de rétablir la sécurité d'autre fois , Alger, 1893, P14.

و تثبت لنا الخريطة الآتية لنشاط العصابات في الجزائر مدى ميل اللصوص للمناطق الجبلية.



إن مناطق التضاريس الكبرى المظلمة على الخريطة تخلق علاقة متبادلة بين الجبال والعصابات¹. إلا أنه من خلال ذلك يجب تحليل هذه الرسومات يكون انطلاقا من تلك العصابات نفسها. ويتطلب هذا التحليل دراسة جغرافية وبشكل خاص إشكالية تواجد السلطة الاستعمارية على هذه الأراضي. ومن خلال الخريطة نفسها رأينا تركز لصوص الشرف كان بشكل كبير نواحي الغرب الجزائري لطبيعة التواجد الاستعماري والسياسة الممنهجة آنذاك بالإضافة إلى الطبيعة التضاريسية الوعرة في مناطق الغرب.

وغالبا ما تبتعد العصابات عن المدن الكبرى لكنها تبقى على مقربة من محاور التواصل الطرقي أو الحديدي. وبالتالي إن هذه الملاحظة تقتضي منا عدة دراسات لتغطية جميع جوانبها. وعلى سبيل المثال فإن عصابة حوماتي

¹ - Antonin Plarier : Op.Cit , P210.

التي ظهرت بين عامي 1872 – 1873 في الأوراس أزعجت كثيرا الإدارة الفرنسية، بحيث دخلت الأخيرة في حالة من الفشل خلال سنة بكاملها، محدثة رعباً حقيقياً داخل تلك الإدارة.

وقد اتهم حوماتي مع خمسة أفراد، بارتكابه سلسلة من جرائم القتل والاعتقالات والانتهاكات والخطف. ودون الدخول في تفاصيل الأعمال التي كانوا يقومون بها، كانت تنشط هذه العصابة على أرض واسعة تمتد على 240 كيلومتر من بسكرة إلى بوحامة.

وخلال سنة 1873 كانت تشير الاتصالات إلى تواجد مجموعة حُوماتي بعيداً عن المحاور الضخمة الطرقية أو الحديدية. ومن خلال ذلك لم تعطي الأولوية لبناء خط حديدي يصل سطيف و قسنطينة و باتنة إلا في مطلع عام 1875. وبالتالي لن يدخل ذلك الخط حيز النشاط إلا عام 1882 بينما تم تقدير نهاية الطريق إلى بسكرة في الجنوب بأكثر أربعة سنوات أي حتى عام 1886.

ثم إن الخط الحديدي الذي يصل خنشلة – وهي المدينة الأوراسية الثالثة – مع قسنطينة لم يتم تدشينه إلا في عام 1906.

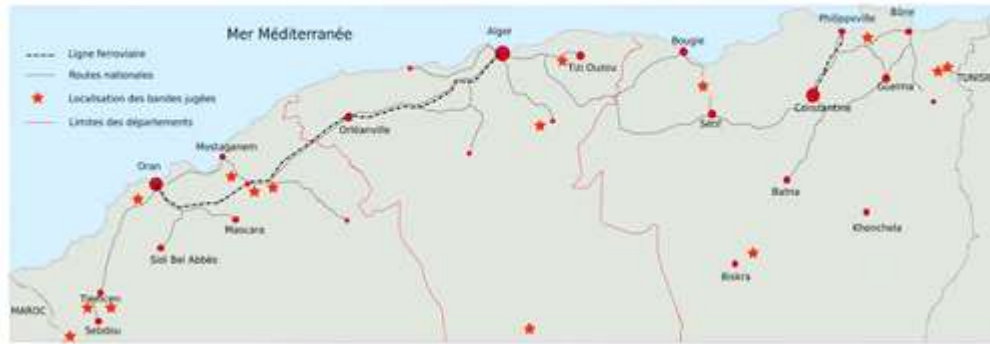
وكانت تتحرك المواصلات باتجاه الأوراس في بداية السبعينات فقط عبر الطرق والتي كانت غير منتهية. كما أن الطرق الوطنية السالكة المؤدية إلى بسكرة و المتصلة بشبكة الطرقات الجزائرية لم يكتمل منها إلا 3/2 من الأشغال سنة 1875 ولا تزال مسافة 102 كيلومتر قيد الانجاز¹ خلال تلك الحقبة. ولا يوجد إلا دروب ضيقة تتطلب بعض الوقت لكل انتقال. ونتيجة لذلك اعتبرت دروب البغال وحدها التي كانت تتوغل إلى داخل مرتفعات الأوراس، حيث كانت تنشط عصابة حُوماتي.

والخريطة الآتية توضح تركز العصابات المحكوم عليها ضمن السجون الفرنسية آنذاك ما بين سنتي 1871 – 1885:²

¹ - Antonin Plarier :Op.Cit , P214.

² - Ibid , P213.

Carte 3 : Spatialisation des bandes jugées entre 1871 et 1885



Sources : Base de données – bandits – en annexé, carte du gouvernement général de l'Algérie – territoire

----- سكك حديدية ★ تمركز العصابات

طرق وطنية ————— حدود المقاطعات

الخريطة 3: تمركز العصابات المحكومة بين 1871 و 1885

وبالتالي فإن الإقليم المعروض هنا يغطي المساحة التي يتحرك فيها بوزيان القلعي في نواحي غيليزان ومنطقة القلعة إلا أنه متصل به نسبيا على الأقل مقارنة بالأوراس وبالأخص نواحي بسكرة. لكن من المناسب هنا تدقيق الرؤية التي من خلالها يمكننا فهم تحركات بوزيان القلعي.

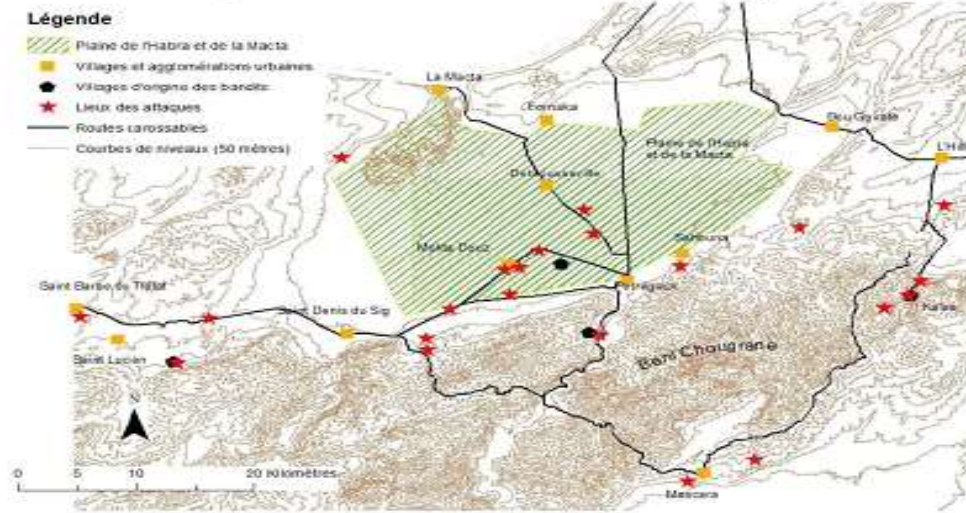
ويشير السلم المصغر في الخريطة إلى أن تلك المجموعات كانت تستعمل بالفعل شبكة المواصلات هذه مع تمكنها الكامل من الانسحاب خارج نطاق هذه الشبكات في وقت قصير. حيث أن الطابع الشبكي للسلطة الاستعمارية يبرز نقطة من نقاط الضعف لديها وهي أن شبكة السلطة غير كثيفة¹.

وقد اعتبر الباحث الفرنسي أنطونين بلاري أن التغطية الطرقية المنتشرة في الأراضي الجزائرية وفق هذه الشبكة تترك مجالا واسعا للثغرات التي من خلالها يكون الفضاء كافيا لتشكيل هؤلاء العصابات، وبالتالي خطوط الربط هذه في الأراضي هي من ناحية أخرى محاور نشاطات مكثفة بالنسبة للصوص لأنها تجذب التجار المرتادين للأسواق. والملاحظ كذلك أنه بالقرب من محاور المرور هذه تقع أسوار بني شقران.

¹ - Antonin Plarier :Op.Cit , P214

وتشكل الجبال التي يصل متوسط ارتفاعها إلى 900 متر في هذه المناطق حتى الألف متر، ومع ذلك بالنسبة للإدارة الفرنسية كانت تمثل إقليما مناسبا لاختباء للصوص. وبالتالي أصبحت قبيلة بني شقران عند الفرنسيين مثالا للتوحش وحتى أن المحتلين من المعمرين و الجنود يدعونهم بـ " بني شوقران الملاعين"¹.

Carte 5 : Territoire, communications et banditisme autour de Perrégaux



Sources : AN, BB24-2046-1, Carte des chemins de fer et route de l'Algérie, Alger, Cheniaux-Franville, 1884. PASSERON, René, Les grandes sociétés de colonisation..., op. cit., p. 137.

سهل الخيرة قرية ينحدر منها اللصوص طرق معبدة
قرى و تجمعات حضرية مناطق مستهدفة مرتفعات 50 م

الخريطة 4: الأقاليم ، الاتصالات واللصوصية حول بيرغوا

وقد رأت الإدارة الفرنسية آنذاك بأنه يجب أن تعاد مراجعة دور الطوبوغرافيا في إطار جغرافي عملي يتضمن بالخصوص إمكانيات الوصول إلى الأراضي. وبالتالي فإن محاور التواصل كانت تشكل من وجهة النظر هذه هي تكنولوجيات السلطة التي تعني في الوقت ذاته نقاط الضعف بالنسبة لها، ونتيجة لذلك شكلت الثروات المستهدفة من طرف اللصوص. وتشكل الحدود أيضا خطوط مفيدة وقابلة للاستغلال، وتم الاعتبار آنذاك أن الرهان السياسي للإدارة الفرنسية كان يتمثل في خفض نشاط اللصوص حسب الفرنسيين.

ومن خلال مختلف الخرائط و المعلومات التي أثرت البحث رأينا المجالات التي كانت تعتبر ملاذا آمنا للصوص الشرف والمجموعات المتمردة، وشكلت خلفية لهؤلاء الثائرين، وبالتالي كان انطلاق نشاطهم يتمحور بشكل كبير حول تلك التضاريس.

¹ - Antonin Plarier :Op.Cit , P215.

وفي ختام هذا الفصل توصلنا إلى عدة نتائج أهمها :

- رغم اختلاف تعاريف ظاهرة اللصوصية إلا أنها اتفقت جميعها على تجريم تلك الممارسة.
- لظاهرة اللصوصية وقطع مصطلحات مرتبطة معها ارتباطا وثيقا على شاكلة الصعلكة وارتبطت بشكل كبير بحالة الأمن واستقرار الأوضاع.
- مر تطور ممارسة اللصوصية بمراحل عديدة في الجزائر عبر تاريخها، إلا أن الفترة المتأخرة والمعروفة بفترة الاحتلال الفرنسي عرفت انتشارا رهيبا نتيجة عوامل كثيرة و متنوعة سبق ذكرها.
- تعددت تمظهرات اللصوصية ميدانيا في الجزائر إلى أنواع متعددة من بينها: لصوصية القوافل التجارية ، سبي النساء ، لصوص الأسواق التجارية ، بالإضافة إلى سرقة المواشي التي كانت منتشرة بشكل كبير آنذاك.
- عرفت اللصوصية في الجزائر خلال هذه الحقبة التي كانت مرتبطة بظاهرة الجوع والقحط والحرمان الذي أضر كثيرا بوضعية الأهالي الجزائريين آنذاك، بالإضافة إلى استخدام لصوص الشرف للطبيعة الوعرة المرتكزة في الأساس على الغابات والجبال شاهقة الارتفاع في مواجهتهم للمشروع الاستعماري.

الفصل الثاني : إشكالية انعدام الأمن في الجزائر المستعمرة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

ظاهرة انعدام الأمن و أسبابها.

المبحث الأول : إشكالية انعدام الأمن.

المبحث الثاني : الأسباب الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأسباب الاجتماعية.

المبحث الرابع : النفي والقوانين الزجرية.

الفصل الثاني : إشكالية انعدام الأمن في الجزائر المستعمرة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

ظاهرة انعدام الأمن و أسبابها.

المبحث الأول : إشكالية انعدام الأمن.

المبحث الثاني : الأسباب الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأسباب الاجتماعية.

المبحث الرابع : النفي والقوانين الزجرية.

أولا - أسباب انعدام الأمن و تمرد الأهالي على السلطة الاستعمارية :

قبل الخوض في موضوع الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن في الجزائر المستعمرة خاصة في فترة فتور للثورات الشعبية والقضاء عليها من قبل القوات الفرنسية، تلك الفترة المشار إليها بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وجب علينا رصد تاريخي لتلك المحطة التي مرت بها الجزائر المستعمرة وشرح مفصل للأسباب التي أدت إلى استفحال تلك الظاهرة.

المبحث الأول : إشكالية انعدام الأمن (ظاهرة اللاأمن في الجزائر المستعمرة 1871 - 1900 م):

1 - الوضعية الأمنية في الجزائر أواخر القرن 19 :

لقد قامت لجنة أمنية مكلفة من طرف الحكومة العامة الفرنسية بتقديم تقرير وافٍ عن الوضعية الأمنية في الجزائر في الفترة الزمنية -سالفة الذكر-، الأمر الذي يجعل الباحث في هذا الصدد يلجأ إليه باحثا عن تظاهرات هذه الفترة وأحداثها، والذي ساقنا إلى اللجوء إلى هذا التقرير لإنجاز العنصر الأول من دراستنا حول الوضع الأمني في الجزائر، واقتراح الحلول المناسبة لذلك، إذ أعدت هذه اللجنة دراستها باسم اللجنة المشتركة بين الإدارات لتحقيق الأمن في سنة 1893م، وقد عرض هذا الأخير عن طريق المستشار عن مجلس الجزائر جويان (Jouyan)¹ ، وقد حصلت على نسخة منه من الأرشيف الوطني لما وراء البحار بـ Aix en Provence و يحتوي على ستة عشر صفحة.

حيث أكد التقرير على أن الوضعية الأمنية في الجزائر أواخر القرن 19 شهدت تدهورا كبيرا خصوصا بعد انتصاب الحكم المدني سنة 1871، ووصف هذه الوضعية بأنها أصبحت لا تطاق لدرجة أنها قد تهدد الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وتمثلت هذه المرحلة في ظهور عدة مجموعات خارجة عن القانون وفق المصادر الفرنسية و التي تطلق عليهم أحيانا مصطلح لصوص الشرف، وكان من بينهم إميل فيولار الصحفي الفرنسي الذي عاصر الأحداث في منطقة القبائل، هذه الأحداث التي شملت جميع أنحاء الجزائر تقريبا، فجدد بالإضافة إلى مجموعات أرزقي البشير والإخوة عبدون في منطقة القبائل، هناك أيضا مجموعة بوقرة بقسنطينة ومجموعة بن باهي والواد الأسود في وهران وكلها فرق

¹ -Rapport Présenté par M. JOUYNE , Conseiller général d'Alger , Au nom de la sous commission d'Etudes , Imprimerie Typo Torrent ET MIAUX Palais Consulaire ,Alger ,1893.

مسلحة تحت قيادة أشخاص معينين وكانت تمارس تمردها على ممتلكات المستوطنين وكذا حتى ممتلكات الجزائريين ، يعني هذا أنه لم تقتصر اعتداءاتهم حسب التقرير طبعا على ممتلكات المستوطنين والفرنسيين بل تعدته إلى ممتلكات الأهالي الجزائريين ، وهو ما جعل بعض أولئك الجزائريين في تلك المناطق يطالبون بالقضاء على تلك المجموعات والفرق.

بالنسبة للأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن في الجزائر أواخر القرن 19 (وهو ما سنستعرض فيه بالتفصيل في المباحث القادمة) حسب ما ذكره هذا التقرير :

- المأساة التي لحقت بالجزائريين بفعل مواسم الحصاد السيئة والكوارث المختلفة التي شهدتها الجزائر خلال ستينات القرن التاسع عشر. وقد ذكر أيضا بأن جهل الأهالي الذي لا يقهر ومقاومتهم لكل تطور في المجال الاقتصادي.

- ميولات الأهالي الفطرية لحياة البطالة والكسل، التقرير واللجنة اتهمت الأهالي بالبطالة والكسل ولجؤهم إلى السرقة.

- مشاعر العداة التي يحملها الأهالي ضد الأوروبيين، والنابعة من انتمايتهم واعتناقهم للعقيدة الإسلامية.

- بالإضافة إلى التجزئة السيئة للضرائب والطرق السيئة المتبعة في جمعها.

- تشتت القبائل وهو ما يجعل عملية مراقبة الأشخاص من طرف السلطات الفرنسية صعبة للغاية.

- التطبيق الواسع لقانون 23 جويلية 1873 والمعروف بقانون فارني (سنقوم بدراسته بالتفصيل ضمن الأسباب الاقتصادية ودورها في حالة اللا أمن).

- التطبيق الصارم والقاسي لقانون العقوبات (قانون الأهالي).

- بطء العدالة الفرنسية في البحث عن المذنبين والضعف الشديد في العقاب (كما ورد ذكرها في التقرير).

إضافة إلى حالة الرفاهية التي يعيشها السجناء الأهالي داخل السجون الفرنسية مقارنة بحياتهم العادية (هذا التقرير قال بأن الجزائريين المسجونين في السجون الفرنسية يعيشون حالة من الرفاهية تشجعهم على ارتكاب الجرائم للعودة إلى تلك السجون)¹، بمعنى أن الجزائري لا يجد ما يقتاتة خارج السجن أما داخله فإنه يجد ما يأكله، بالإضافة إلى وضعية السكن

¹ - Rapport Présenté par M. JOUYNE , Conseiller général d'Alger , Au nom de la sous commission d'Etudes , Imprimerie Typo Torrent ET MIAUX Palais Consulaire ,Alger ,1893.

خارجه سيئة للغاية أما داخل السجن فله على ما ينال، لذلك يرتكب هذه الجرائم لكي يرجع إلى السجن وفق ما ورد في التقرير وليس كلامنا نحن .

وفي نفس هذا السياق وبالخصوص تلك الأوضاع التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة وبالخصوص منطقة سطيف أثناء سنوات المجاعة الشهيرة ما بين سنوات 1866 حتى 1869، ذكر بأن الأهالي الجزائريين أصبحوا يرتكبون الجرائم أمام أعين الأمن الفرنسي حتى يتسنى لهم الدخول إلى السجن لتتاح لهم فرصة العيش و الغذاء الذي لم يجدوه خارجه.

ففي تلك المرحلة اشتد انعدام الأمن يوما بعد يوم، والصحف التي كانت تصدر آنذاك ومعاصرة للأحداث تناولت باستمرار عن الأضرار التي يتسبب فيها اللصوص. والملاحظ حسبهم انتشار أعمال السرقة والنهب بتهور مثير للسخط، وهكذا فإنه حسب أولئك الصحفيين فإن وقاحة مثل هذه الأفعال كانت في تطور متزايد وفي وضوح النهار في المدن كما في الأرياف.

ولكن المشكلة وراء ذلك لا تكمن في سرقة الأغراض فحسب، فيقول بول ليو Paul Leo حول هذه النقطة: " ... فهذا قد يدفع الضحايا إلى أخذ الحيطة ومراقبة أغراضهم والدفاع عنها، وإنما الأدهى والأمر هو أن هذه الاعتداءات تكون متبوعة بعمليات القتل ومحاولات القتل"¹.

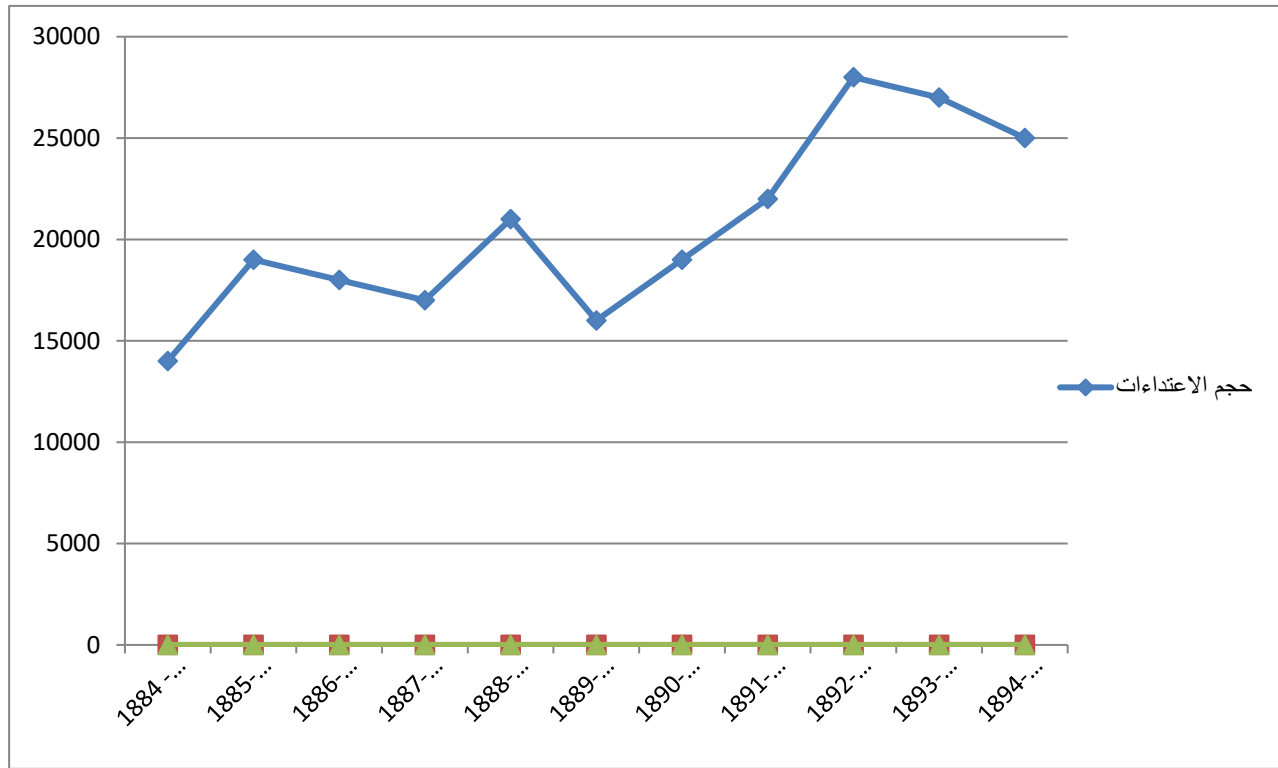
وفي قضية تعامل الإدارة الفرنسية مع هذه الأوضاع والتي كانت صارمة حيالها حسب بول ليو، فتم إصدار بعض القرارات والتي حسب الإدارة كانت ستعمل على الحد من ظاهرة السرقة، ففي بعض المدن تم حظر حمل العصي، وكل مواطن قادم من البادية يتم تجريده بسرعة من عصاه، حيث لوحظ آنذاك بعض الشاحنات التي كانت مليئة بالعصي بعد أن تم جمعها من السوق.

ومن جانب آخر، قامت اللجان البرلمانية بالتدخل في هذا الشأن وقامت بمد يد المساعدة (هكذا وردت في المصادر الصحفية الفرنسية) عن طريق المنتخبين من الكولون، لاسيما النائب السيد رو فريسينين (Rou Vrisining)، الذي تناول الكلمة في غرفة البرلمان وصوّت دون أدنى مشكلة على تحديد السلطات التأديبية للمديرين ومنع حمل الأسلحة من طرف الأهالي غير المسجلين على القوائم الانتخابية.

¹ - Paul Leo : " Problème Angoissant", Le Courrier de Tlemcen, Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 , du Vendredi 13 Aout 1920 .

لكن عملية ارتكاب الجرائم كانت متواصلة فيذكر بول ليو حول هذه النقطة قائلاً: " ... بالرغم من كل ذلك، لاحظنا من خلال التقارير الصحفية ، كيف أن بعض العصابات المسلحة ما فتئت ترتكب اعتداءاتها وسط سوق تروميلي وتريزيل. تلکم هي الاعتداءات التي أصبحنا نراها ونقرأها في الجرائد، بعضها يعاقب عليها أحيانا على مستوى المحاكم"¹. ومن بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى هشاشة الوضع الأمني هو ضعف الإمكانيات المخصصة من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية للتصدي لبعض تلك الحالات الإجرامية، وهذا الضعف يجعلها عاجزة عن فرض النظام. وكانت هذه باختصار أهم الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن في الجزائر أواخر القرن 19 وفق ما ورد في التقرير الذي أعدته اللجنة ما بين الولاية للأمن لسنة 1893. ويبين الرسم البياني التالي حجم الاعتداءات خلال الفترة المدروسة :

الاعتداء على الأشخاص و الممتلكات حسب الحكومة العامة للجزائر:



المصدر: عرض الوضعية في الجزائر، الجزائر العاصمة، مطبعة Juillet Saint Lager، 1895.²

¹ - Paul leo : Op.Cit.

² - Antonin Plarier : Op.Cit , P266.

ومن خلال المنحنى البياني يمكننا ملاحظة أن سنة 1892 شكلت ذروة المستيريا الأمنية، وارتفعت فيها بشكل كبير حجم الاعتداءات إلى الضعف مقارنة بالوضع الذي كان عليه قبل عشر سنوات من ذلك (من 15 ألف سنة 1884 إلى 30 ألف اعتداء سنة 1893)، وتعكس الإحصاءات الحكومية العامة حول الجريمة هذا القلق الهاجسي، وعجز الإدارة الفرنسية عن مجابهة الوضع وإيجاد حلول له.

وقد تناول البرلمانيون الفرنسيون آنذاك موضوع المجاعة واللصوصية، بحيث ذكر في مراسلات البرلمان مع الإدارة أنه بعد الحل الجزئي لمشكلة المجاعة على حد تعبيرهم، وجب على نفس الإدارة إيجاد حل لمشكلة غياب الأمن، وهي النتيجة التي توصل إليها أولئك. فالاعتداءات تضاعفت بجرأة لا تصدق في تلك المرحلة، ولم يعلم هؤلاء أي شيء فيما يخص قمعها ومجابهتها. وفي تلك الظروف كان السكان من الأهالي وحتى الكولون غاضبون. والصحافة مهتمة بالموضوع والكتاب يقومون بإبراز تلك الأوضاع في أعمدة الصحافة، وعلى سبيل المثال هناك مقال لروجي بونسونس المأخوذ من جريدة صدى وهران "L'Echo D'Oran" حول تردي تلك الأوضاع الأمنية في المنطقة الغربية خلال هذه الفترة.

وجميع الجرائد تحدثت آنذاك بتفاصيل أكثر عن أعمال اللصوصية المرتكبة على طريق وهران - مستغانم ، لكنهم تجنبوا إعطاء تعليقات أو استخلاص فلسفة هذه الأحداث الخطيرة. رغم أنه من الواجب في ذلك الوقت عدم الإكتفاء فقط بإعلام السكان بأن اللصوص سلبوا المسافرين من بعض العربات وبعض الحافلات؛ كان يجب كذلك شرح لماذا استطاعوا ارتكاب تلك الاعتداءات على الطريق الأكثر استعمالا من الطرق، وفي وضوح النهار وفي غياب شبه كلي للأمن. وأبرز مثال على ذلك جاء في مقال ورد بعنوان "اللاأمن في القطاع الوهراني" ، بحيث تم التفصيل في هذه الظاهرة التي جاءت كالتالي : " هؤلاء الأخيرين (اللصوص)، المعتادين على كونهم غير مراقبين، وغير متعقبين متنفسين في بيئة آمنة جدا، يشتغلون في جرأة لا تصدق. توقيف السيارة والحافلة، يحدث على بعد 3 كلم فقط من قرية ستيديا¹، في مكان مكشوف بالكامل، بعيدا عن أي كثافة للأشجار، على الرابعة والنصف من بعد الظهر، بينما الشمس ما زالت مرتفعة في الأفق"².

¹ - ستيديا : أو أستيديا وغالبا عين ستيديا ، هي إحدى بلديات دائرة حاسي مماش لمنطقة مستغانم في الغرب الجزائري ، و تعود نشأتها إلى مهاجرين ألمان أرادوا الهجرة نحو أمريكا الجنوبية في سنة 1846 ليحل بهم الرحال في الجزائر لتخلي ريان السفينة عنهم في دانكرك في فرنسا و قد ساعدهم الفرنسيون في الانتقال إلى الجزائر فأقاموا في هذه المنطقة وأسموها نسبة إلى عين ماء إسمها (ستيديا) ، و حتى الحرب العالمية الأولى كانت لغة المنطقة هي الألمانية ، وقد ساعدهم الجيش الفرنسي سنة 1948 حين تركوا المنطقة ، أنظر : Recensement 2008 de la population algérienn , wilaya de

Mostaganem , sur le site de l'ONS

² - L'insécurité en Oranie , Le Courrier de Tlemcen , Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Septième année, n° 5.221 du Vendredi 04 Mars 1921.

ومن حوادث اللصوصية ومحاولة القتل التي شهدتها مستغانم أيضا على سبيل المثال أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، نجد الجريمة المروعة التي أُلقت بالذعر بين سكان مستغانم وضواحيها. ففي سنة 1887م تم قتل ساعي بريد ريفي على أبواب 'فوبورغ سان جول'، ولم تتوفر أية أخبار عن مرتكبي الجريمة. وقبلها بسنوات قليلة شخص مدعو 'فالي Vallier' تم قتله على طريق غليزان بعد سرقة أغراضه، قرب وادي البساتين Vallée-des-Jardins وبقي القاتل مجهولا¹.

وفي فصل الشتاء من سنة 1895م، قرب مزرعة " بوميل " Pomel، كان هناك معمر وهو فرنسي الجنسية كان عائداً من أبوكير اعتدت عليه عصابة قليلة العدد، حيث حطموا له كتفه بطلقة نارية. وإذا لم يستطيعوا قتله فلأنه استطاع الهرب، وأن القتلة حسب المصدر لم يكن لديهم مسدس آخر مدخراً. وحتى الصحافة الفرنسية لم تستطع الكشف عن أسماء المهاجمين ولم يُسمع أبداً الحديث عن العصابة.

وقبل ذلك بحوالي شهر، بنّاء يدعى 'مونتايغوت Montaignut' تم قتله على الطريق بعد عملية سرقة، متجها إلى عين نويسي Bains les Noisy. لا شيء تم كشفه لا من قبل لجان التحقيق ولا من وشاية الأهالي.

وشهدت المنطقة أحداث متفرقة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ففي مساء السبت من شهر جوان سنة 1895، عاملين مسلمين - حسب الكاتب الفرنسي - كانا عائدين من وادي البساتين الأنفة الذكر على طريق بلحاصل، تم الاعتداء عليهما على بعد ألف متر من ضاحية فوبورغ faubourgs، من طرف خمسة من الأهالي مسلحين بمسدسات. أحد سيئي الحظ تم اختراق صدره برصاصة وتوفي للتو على إثرها. الآخر الذي تلقى ضربتين بالرصاص، واحدة في البطن والأخرى في الظهر، توفي في اليوم التالي².

وبالتالي رأينا كيف وردت أخبار تلك الاعتداءات في الصحف الكولونيالية الصادرة آنذاك والتي عبرت بعمق عن غياب الأمن وتفشي اللااستقرار، وأن جميع تلك الاعتداءات ذكرت بأن الجناة من الأهالي والضحايا دائما يكونون من الكولون، لكن الواقع يقول كان عكس ذلك فضحايا اللصوصية والاعتداءات يكون من الجانبين.

ويعتبر الليل الفترة المفضلة للصوص والمجرمين، بحيث يتجولون في عصابات على الطرقات حتى إلى أبواب المدينة (مستغانم)، العصا في اليد والمسدس أو السكين تحت البرنوس، متأهبين لقتل المارة المتأخرين ودون تردد. فإذا تحققت الضربة، ينصرفون عبر الحقول، ملتحقين بدوارهم أو مبيتين في إحدى المقاهي في تيقيدل، مساعدة بعض الأهالي لهؤلاء

¹ - Hugolin : " La Sécurité " , L'indépendant de Mostaganem , Journal Politique et commercial, paraissant les Mardi et Vendredi de chaque semaine , Septième Année, n° 735 du Jeudi 15 Octobre 1896.

² - Ibid.

العصابات الأكيد أنها نامية من خوفهم منهم و ليست دافعا لمساعدتهم على تلك الأفعال¹ ، لكن هذا التضامن من الأهالي كان ردا فعلا طبيعيا ضد دخلاء الجزائر، ولا يوجد من يبرر وجودهم في أرض غير أرضهم.

ومسؤولية هذه الحالة المربعة من الأمان تقع على عاتق الإدارة الفرنسية وجهاز القضاء وحتى على القضاة شخصيا، فعندما كان يتم الحديث عن هذه القضايا وتلك الممارسات الإجرامية أمام القاضي، كانوا يجيبون دوما بأن العدالة مسلحة بصورة غير كافية، وبأن نصوص القانون تقيد النطاق الذي يمكنها التحرك ضمنه، والذي يكون مستحيلا غالبا التصرف كما تتطلبه الظروف، هذه الأسباب غير مقبولة إلا إلى نقطة معينة، فالصحافة وكذلك السكان من الأهالي والكلون كانوا دائما ينتقدون ويستنكرون الغياب القانوني الردعي الذي كان سيكون كفيلا للحد من تلك الممارسات.

وبامتلاكهم الاختيار بين أدنى وأقصى العقوبة، كانوا يقدمون في الغالب الأعم دليلا على لطافة غير مفهومة، التي يحق للصوم من جميع الأطياف اعتبارها كتشجيع على الجريمة ، وقد لاحظنا من خلال قراءتنا لبعض التقارير مدى سداجة الأحكام المتعلقة بالسرقة و القتل ، فالحكم الشنيع ب خمسة عشرة يوما سجننا الذي ألحق بفتاة شابة من معسكر التي قتلت أحد العرب دافعا عن النفس ضد محاولة السرقة يعتبر تشجيعا للمزيد من الجرائم.

ودائما في مناطق الغرب الجزائري وفي غيليزان بالضبط، حدثت حالة مشهورة في تلك المرحلة لأحد الأوروبيين القاطنين هناك، وهو المعمر " تونين " Tounin الذي حكم عليه بخمس سنوات فقط بسبب قتله لسارق من الأهالي كان تسلل إلى بيته متسلقا².

وفي نفس السياق تستمر الصحافة الفرنسية في مهاجمة الأهالي و وصفهم بأنهم جميعهم مشاركون في جريمة اللصوصية والقتل، فحتى الذين لم يقوموا بهذه الأعمال فإنهم يشاركونهم في إخفاء الأشخاص المبحوث عنهم من قبل العدالة الفرنسية أو يخفون المسروقات ، فالكاتب الصحفي هوغولين Hugolin يقول بأن على العدالة الفرنسية أن تقوم بمبادرة تشتيت القبائل وإبعادهم عن مناطقهم الأصلية حتى يعود الأمن ، تلك السياسة التي تندرج ضمن إطار يخدم الاستيطان الفرنسي والأوروبي بصفة عامة في الجزائر.

والعمليات الإجرامية واعتداءات اللصوصية لم تشمل فقط المستوطنين من المعمرين أو الأهالي، ولكنها شملت حتى الجيش الفرنسي في الجزائر، فقد ذكر هوغولين في هذا الشأن بحث: "... تم الهجوم من طرف سبعة من الأهالي على جندي كان قد حصل على فترة راحة قتل في الهجوم مباشرة، ونتيجة لهذا الحادث اعتبرت الإدارة الاستعمارية أن الهبة

¹ - Hugolin :Op .Cit .

² - Ibid.

سوف تختفي، وأن الأهالي الذين يرتدون الشاشية توحى بأن الإدارة ترصد الاحترام الكافي للسكان الأصليين¹. ويمكننا من خلال هذا الهجوم فهم ذهنية الأهالي الرافضين للاستعمار، وبين حجم الفجوة بينهما.

وكنتيجة لتدري تلك الأوضاع، ومقارنة بالوضع الذي كان عليه في فرنسا و الغرب الجزائري فقط كنموذج، فإنه ما يحدث من جرائم في إقليم يحتوي حوالي أربعة ملايين ساكن أكثر من مما يحدث في فرنسا بأكملها، والتي يقطنها حسب إحصاء تم في أواخر القرن التاسع عشر ما مجموعه ثمانية وثلاثون مليون مواطن قاطن بفرنسا.

وفي نفس القضية يضيف الصحفي الفرنسي راؤول بيسون: "... هاهي الحقيقة المؤلمة. وأضيف أن منطقتنا في هذه الفترة من أسوء المناطق وأن الأمن فيها مجرد حبر على ورق في العديد من النقاط"².

وحول هذه الأحداث بالذات يكتب الصحفي بول روشي قائلاً: "...مسألة عدم الأمن لها أسباب عديدة سيطول الكلام عنها لكن الأكثر أهمية يقوم على تعصب الأهالي نحن لا نقلل من دين المسلمين ولا أصوله. وكذلك لا ننسى أبدا الخير، بالتأكيد هذه النقطة تضيف إليهم كثيرا من الحرية نحن أحيانا لا نحترم المسيح وكذلك أبعدها المدارس ولم نتقرب إلى الله. هذه صراحة ساذجة جدا".

و يضيف نفس الكاتب: " في هذا الوقت موجودة ستة سفن لنقل الآلاف من الحجاج إلى مكة المكرمة، والأرصفة مكتظة بالعرب. هم يتكلمون بفصاحة لغتنا والبعض أدخل الشراب المسكر للمقاهي وأعلنوا أنهم مستعدون للموت من أجل فرنسا والجمهورية، هذه الأمور لا تمنعهم من زيارة قبر النبي (صلى الله عليه و سلم)، وهم عادوا بمرض الكوليرا في لباسهم وأفكار ثورية واستقلالية في عقولهم"³. تلك الأسباب التي بررت بها الإدارة الاستعمارية في منع فريضة الحج بالخصوص مع اقتراب الحرب العالمية الأولى، ومنعهم من الاتصال مع مسلمي المشرق والدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي كانت تعتبر حليفة ألمانيا عدوة فرنسا.

وقد وردت في إحدى كتاباته بعض السلوكات التي يقوم بها الأهالي معاداة لفرنسا فيقول: "... وعندما تترف راية الإسلام يسخرون من العلم الفرنسي، ومن جانب آخر الخوف من رجال الدرك الذين يحافظون بحكمة على الأمن. وبالتأكيد الخدمات التي يقدمها موظفو الجيش شيء ممتاز. وهم يقدمون خدمات كبيرة للأوروبيين"⁴.

¹ - Hugolin :Op .Cit.

² - Raoul Besson : " La Sécurité " , L'indépendant de Mostaganem, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Troisième année, N°246 du Mercredi 14 Décembre 1892.

³ - Paul Rocher : L'indépendant de Mostaganem, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année, n°428 du mercredi 4 octobre 1893.

⁴ - Ibid.

تلك الخدمات التي كانت تميز الكولون الأوروبي عن بقية السكان الأصليين وتخدم مصالح المستوطنين أكثر في إطار سياسة التمييز العنصري التي انتهجتها الإدارة.

وفي سياق آخر أحد الأسباب التي يعود إليها إلى حد كبير انعدام الأمن الذي كان يسود الجزائر بصفة عامة هو فشل قضاة التحقيق في العثور على الجناة، والذي لم يسترعي اهتمام إدارة العدالة وممثليها بشكل جيد، فمن وجهة نظر هوغولين فإنه :

" ... عندما ترتكب جريمة في منطقتهم، هؤلاء القضاة لا يستطيعون التنقل إلى مسرح الجريمة من أجل المعاينة والقيام بالاستجوابات والتحقيقات الأولية، وجعل الأولوية التي تكمن دائما في جمع أكبر قدر من المعلومات، إلا إذا كانوا متحمسين، وهذا لا يحدث أبدا فيدفعون تكاليف السفر من حساباتهم الشخصية"¹.

وحتى في الجنوب الذي كان لا يزال تحت طائل الحكم العسكري، حيث شهدت الصحراء التي هي أكثر مصاعاً لإلغام المرابطين، والأكثر انضباطاً تحت أيديهم، ولم يثبت الاستعمار الفرنسي أقدامه فيها بعد (في هذه الفترة لازالت المقاومات الشعبية مستمرة في المنطقة)، حيث شكل التمرد بصورة أكثر اندهاشا ومفاجأة للإدارة الفرنسية. وعادة ما تتم الحركات غير الاعتيادية من قبل القبائل أولاً، دون أن يبلغوا السلطة الاستعمارية بالدوافع التي تدفعهم إلى القيام بذلك. وبدلاً من التشتت هنا وهناك لاستخدام أكبر قدر ممكن من المراعي، تركز القطعان على أبعد نقطة ممكنة من نقاط فرنسا الاستيطانية، وقد عجلت القوافل التي تأخرت في التل عودتها إلى الصحراء دون وجود أكبر كمية من الشعير والقمح. ويقوم أولئك الذين يذهبون كل سنة من مقاطعة وهران إلى قورارة² بالترصد للمارة، إذ لم يشكّلوا فرقاً بعد بتأجيل رحيلهم. والمعروف في الصحراء كما وردت في تقارير الإدارة بوجود مجموعات إجرامية صغيرة تعرف بالرازوس، وهم عصابات صغيرة من اللصوص من هنا وهناك في خيام متناثرة متأخرين، والمؤكد أنهم كانوا غير راغبين في الانضمام مع أولئك البدو الرحل الآخرين.

ويتم تفريغ صوامع القصور وجلب الحبوب إلى أحد الأودية الصحراوية النائية، حيث تم إنشاء المخازن العامة للتمرد. وخلال هذه الفترة، يصل المسافرون المتفرقون من جميع الأجزاء إلى أهم مجموعات الرازوس؛ وهم الصفوف الأمامية لمختلف الروابط الذين يأتون لتلقي كلمة المرور والتعليمات الأخيرة. وسيكون اغتيال الحراس، أو أحد ضباط الجولات

¹ - "La Sécurité", L'indépendant de Mostaganem, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine», première année, N°6 du Mercredi 17 Décembre 1890.

² - قورارة : هي منطقة تابعة لمثلث من ثلاث مدن وهي أدرار و عين صالح و تيميمون ، و يعود التواجد الفرنسي فيها إلى فترة نهاية القرن التاسع عشر ،

أنظر : محمد الفاطمي: "إحتفالية المولد النبوي بمنطقة قورارة دراسة في الأصول و الأبعاد"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2013-2014،

السياحية، أو عدد قليل من العربات المعزولة في ضواحي التل، في الوقت القريب أولى حلقات التمرد المفتوح¹. كما ذكرها كاميل ساباتيني.

وتكون الأعراض في التل أكثر عددا وأكثر بعدا، بينما في الصحراء تعتبر أن الانتفاضات غير متوقعة إلى حد ما ، ففي الشمال يمكن توقع التمرد، ومعرفة الأسباب المؤدية ومتابعة تطورها التدريجي. وتكون المعاناة التي يسببها أحيانا الجفاف المفرط في الجزائر الذي يؤدي إلى انتشار الجوع في المنطقة ، إضافة إلى سبب آخر مهم وهو ثقل كاهل السكان بسبب الضرائب، والتي تعتبر من أهم المسببات الرئيسية التي تؤدي إلى نشاط التمرد ضد الوجود الأجنبي الغريب عن المنطقة. كذلك تثير المقاومات والانتفاضات التي تعرفها دول الجوار إلى الجزائر وذلك جراء تنامي ظاهرة الحركة الاستعمارية التي شهدت منطقة شمال إفريقيا، ومع بداية وفود الجيوش الأوروبية نحوها لغاية الاحتلال، بالإضافة إلى الدعم من الدول الإسلامية المجاورة أيضا يعتبر من العوامل الرئيسية المشجعة على ممارسة أعمال التمرد والانتفاضات الجماعية والفردية ضد فرنسا الكولونiale.

وضمن هذا الإطار يذكر كاميل ساباتيني الذي أبدى رأيه حول موضوع التمرد في الجزائر ويعود إلى مسبباته الرئيسية فيقول: " تنشط عمليات إعدام زعماء القبائل، الغير المؤيدين للإدارة القمعية بشكل أكثر قوة في منطقة القبائل، وسرعان ما ينظر رجال الإدارة والقضاء من بين السكان الأصليين بإحساس أقل احتراما نحو السلطة؛ حيث تفرض الضرائب بشكل خاطئ وترفض الفوائد، ويحصل الأهالي على عائداً لها لصالح الأوروبيين، وترفض أسعار الإيجار من قبل المستأجرين الأصليين. وقريبا هناك تطول أمطار غير عادية في موسم الحصاد وتهلك الحبوب. ويتم إهمال أحكام المحاكم. وتزداد الجرائم بنسب مفاجئة، وتظهر الظروف التي ترتكب فيها الجرائم زيادة في الجرأة من جانب المجرمين. وفي الوقت نفسه فإنه تزداد الزيارات إلى أماكن الحج بصورة أكبر من أي وقت مضى، ويكون حضور جلسات الوعظ في المساجد أكثر عددا وأكثر متابعة"².

ويرى بأن رجال الدين لهم دور في تردي تلك الأوضاع فحسبه تقوم مجموعات المرابطين القادمين من البلاد المجاورة بالطواف في البلاد مرددين للشائعات الأكثر إثارة والأخبار الأكثر إثارة للقلق. وتندلع الحرائق هنا وهناك ويتقدمون أكثر وأكثر بسهولة، حيث يرفض السكان الأصليون تقديم مساعدتهم لرسم حدود الأراضي. ويتم مهاجمة الأسواق بشكل مفاجئ، لتحقيق أكبر ربح للمروجين وبالتالي الاستيلاء على الماشية المهجورة. ويضيف قائلا في هذا الجانب :

¹ - Camille Sabatier ; La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger ,1882 , p37-38.

² - Ibid, p38.

"... ثم يأتي فجأة خبر ظهور النبي الجديد، المبعوث من قبل الله، لإنقاذ المؤمنين من نير الكفار. وعندما يكون جنودنا على الطريق دون تأخير، يتم بقطع أسلاك التلغراف وسرقة ونهب المزارع، وذبح المعزولين. هنا هو التمرد"¹.

وبالنسبة للتدابير والإجراءات المقترحة من طرف هذه اللجنة للقضاء على ظاهرة انعدام الأمن وظهور شخصيات قيادية الذين اصطلح عليهم بلصوص الشرف، وكذا كثرة الاعتداءات الفردية والجماعية على ممتلكات الأوروبيين والفرنسيين بالخصوص، حيث اقترحت اللجنة مجموعة من التدابير قسمتها إلى أربع مجموعات أساسية، منها تدابير وقائية وكذلك تدابير تخص إثبات الجرائم والجرح والمجموعة الثالثة تعديلات تتعلق بالعقوبات وكيفية تطبيقها.

بالنسبة للمجموعة الأولى: التدابير الوقائية ضمت أربع مجموعات أساسية:

وفي المجموعة الأولى جاء فيها :

إعادة تنظيم الدواوير.

- تجميع الأهالي في مناطق مخصصة.

- منع الأهالي في المناطق العربية من الاستقرار بواسطة خيام في مناطق منعزلة أو بجانب ضيعات الأوروبيين.

- إعادة إحياء الجماعات أو سلطة تاجماعت في بلاد القبائل.

- التوظيف بطريقة جيدة للشيوخ والقياد والرؤساء واستغلالهم في تلك المرحلة.

- الحفاظ على الوظائف الخاصة بالقياد والباش آغاوات وتركها للعائلات العريقة في كل منطقة.

- تقسيم الضرائب بشكل جيد وملائم.

- دفع أجور الشيوخ (يقصد بهم المسؤولين على القبائل) في مواعيد ثابتة.

- إجبار كل رئيس أو كل شيخ قبيلة على امتلاك معطيات ومعلومات دقيقة عن الأشخاص الذين يسكنون في الفرع الذي يشرف عليه .

¹- Camille Sabatier : Op.Cit ,p39.

بالنسبة للمجموعة الثانية تتعلق بكيفية امتلاك الأسلحة وانتقالها .

- أما المجموعة الثالثة تتعلق بزيادة عناصر الشرطة والقوات المكملة (الأهلية) .

والمجموعة الرابعة تتعلق بإلغاء تنفيذ قانون 1873 (اللجنة هذه رغم أنها كانت تمثل مصالح الفرنسيين، إلا أنها لاحظت بأن قانون فارني 1873 كان من بين أسباب انتشار ظاهرة انعدام الأمن لذلك طالبت بإلغائه كحل لإعادة الأمن للجزائر المستعمرة). ومع هذا في نظر الفرنسيين يمكن أن يتحقق الأمن عن طريق القمع الذي سيصبح وسيلة مجدية¹، وهو أن تقوم البلديات والمقاطعات ببعض التضحيات من أجل توفير حراس لحفظ الأمن بدلاً من مضاعفة عدد عساكر الدرك. ففي كل أسبوع يقوم الحكام والمحافظين بتوجيه تقرير إلى المديريات العامة والمديريات الفرعية ، وهؤلاء يقومون بتفويض وكلاء ليقوموا بعدة أعمال - في غضون عدة أيام - أكثر من العسكر مجتمعين².

ويرى بول روشي بأن القضية متعلقة بـ : " ... ضمان أكثر فاعلية، ربما ينبغي أيضاً أن يكون ذلك المفوض واحداً من السكان الأصليين - وبالتالي فهو لن يرتدي زي العسكر - في كل مركز، غير أن هذا الأخير ينبغي أن يكون ذكياً ومحل ثقة. فمن خلال المرتب الذي سيعطى له يمكنه أن يدير تجارة ما ، وأن يتنقل في البلاد من مزرعة إلى أخرى ، وأن يكون متواجداً في كل سوق. فربما هكذا سيتسنى له أن يعرف جميع الناس ، وأن يحدد - في كل مرة يطلب منه ذلك - جميع المشتبه بهم"³.

ومن المطالب كذلك نجد قضية تعديل الضرائب وهو اعتراف صريح بأنها كانت جائرة في حق الأهالي، وأيضاً المطالبة بغلق الزوايا المرخصة أو غير المرخصة باعتبارها منبع لتحريض هؤلاء الجزائريين على القيام بالاعتداءات ضد الأوروبيين.

وكذلك رفع الميزانية المخصصة لتنظيم قوات القضاء والأمن العام، وبالنسبة للمجموعة الثانية من الحلول التي اقترحتها اللجنة تتمثل في تعديلات تخص إثبات الجرائم والجنح والتحقيق ومحاكمة المذنبين تضمنت أربعة عناصر التي:

1/ تخص منح إداري البلديات المختلطة سلطات الشرطة القضائية .

2/ تخص إعطاء تشجيع وأفضلية للقضاة والإداريين الذين يتكلمون اللغة العربية أو القبائلية.

¹ - Paul Rocher : Op.Cit.

² - Ibid.

³ - Ibid .

3/ إعطاء منح خاصة للدرك والأعوان والمكلفون بالغابات حتى تكون لهم فعالية في عملهم لفرض الأمن .

4/ توظيف قضاة مساعدين يختارون من بين أشخاص الأعيان الذين يتكلمون العربية أو القبائلية¹ .

بالنسبة للمجموعة الثالثة من الحلول فإنها تخص إلغاء مشاركة لجنة محاكمة المتهمين والضحايا من الأهالي، وكذلك :

- استحداث قواعد تشريعية خاصة بالأهالي.

- إنشاء لجان تأديبية في المناطق المدنية.

أيضا بالنسبة لنفس المجموعة التي اقترحتها اللجنة لفرض النظام الاستعماري تخص العقوبات وكيفية تطبيقها وضمت في ثناياها مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى: تتعلق بالتطبيق الصارم لقانون 27 ماي 1885 الخاص بالإبعاد Religation (إبعاد الجزائريين من منطقة إلى منطقة أخرى داخل الجزائر أو من الجزائر نحو الخارج)، واعتماد قانون خاص بالجزائر حول الإبعاد يسمح بإبعاد الأهالي العائدين للجريمة وتطبيق هذا القانون بشكل صارم .

المجموعة الثانية : و تتعلق بعقوبات صارمة والتي طالبت فيها تلك اللجنة بتطبيق عقوبات قاسية² .

ورغم هذه الترسنة القاسية جدا التي اقترحتها اللجنة لاستعادة الأمن، إلا أنه رأت فيها بأنها غير كافية لذلك طالبت بتطبيق عقوبات أخرى أكثر قساوة، تتمثل في المسؤولية الجماعية للقبائل وكذلك القيام بالحجز داخل الجزائر وخارجه.

وفي المباحث التالية سوف نقوم برصد نماذج عن السياسة الاستعمارية حتى نصل إلى الصورة الكاملة، والتي أنتجت لنا هذا الوضع اللاأمني في فترة ما بعد ثورة المقراني 1871 ، تلك السياسة التي كانت سببا مباشرا في تفشي ظاهرة اللا إستقرار في مختلف مناطق الجزائر.

وبالعودة إلى الوراء قليلا، أي في منتصف القرن التاسع عشر، وبهدف الإحاطة بموضوع انعدام الأمن في الجزائر أكثر خلال هذه الفترة قمنا بدراسة نماذج من المصادر الفرنسية آنذاك وتحليلها، فمثلا نجد أن الدكتور أوجين بوديشون الذي

¹ - Paul Rocher : Op .Cit.

² - Jouyan : Op.Cit.

كتب مؤلفه: ' اعتبارات حول الجزائر' في عام 1845 و 'دراسات حول الجزائر' في عام 1847 وكتاب أيضا في 'الإنسانية' في سنة 1866 قد طور نظرية تتخذ لها التاريخ و الطب والإثنوغرافيا أساسا لها، حيث تقوم هذه النظرية التي لخصها في كتاب بعنوان: ' الرفيق الملازم للسياسة الفرنسية' على مايلي:

" إن المناخ والجنس يصنعون الإنسان، و أنه بناء على ذلك إذا كان الأوروبي ظريف واجتماعي و شديد التطلع، وإذا كان الآسيوي غير اجتماعي ومتدين و مثالي، فإن الإفريقي عدواني عنيف، غرائزي وبالتالي فإن إفريقيا هي مكن الشر لأنها لا تلد إلا المغامرين الذي لا يعيشون إلا بفضل السلب والحروب"¹.

ويرى أيضا أن الأفارقة ومن بينهم الجزائريين إذا حصدوا في شهر جوان فإنهم سيتسلون بالحرب طيلة الأشهر الثلاثة الموالية التي ستجلب لهم الثروات من جراء السلب، وعليه لتفادي هذا الشر لابد من معاقبة البدو بسلب قطعانهم وسكان التل بقطع أشجارهم المثمرة، وسكان القصور بتدمير آبارهم وبعبارة أخرى فإن السيف والعقاب والرعب ضرورة لمحاربة طباع الأفارقة والنيل من ثرواتهم و غذائهم². ومن هذا المنطلق والفكرة التي أطلقها بوديشون نستطيع أن نستشف سبب اعتماد فرنسا على تلك السياسة الرهيبة في حق المجتمع الجزائري، هذه الأخيرة التي كانت لها عواقب وخيمة في الأوضاع الأمنية خلال الفترة التي تلتها والتي مثلت الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

أما جوهر فكر الدكتور بوديشون من خلال مؤلفاته فهو كيفية زوال المسلمين الخاضعين لسلطة المسيحيين، فيقول في هذا الجانب "... دون خرق قوانين الأخلاق والقانون الدولي، نستطيع محاربة أعدائنا الأفارقة بالنار و الحديد مصحوبا بالمجاعة، إن الانقسامات الداخلية والحرب بين العرب و القبائل، وبين قبائل التل و قبائل الصحراء، والخمر والرشوة والفوضى ... دون أن نسيل دمائهم نستطيع كل سنة القضاء عليهم بمهاجمة وسائل غذائهم والاستيلاء على طعامهم وسد طريق تموينهم وقطع أشجار التين و التين الهندي في كل نقاط الجزائر"³.

وفي المباحث سنتوسع في شرح السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر من خلال جوانب محددة والتي كانت لها السبب المباشر في انتشار اللصوصية و ظاهرة اللأمن.

¹ - Eugène Bodichon : Le Vade Mecum de la politique française, typographie et lithographic, A Bouyer, Alger, 1883, p03.

² - Ibid, p04

³ - Eugène Bodichon : Etudes sur l'Algerie et l'Afrique, alger, 1847, p234

وفي الأخير يمكن أن نخلص من خلال دراسة الأوضاع الأمنية في الجزائر إلى النقاط التالية :

- الفترة التي شهدت انعداماً للأمن هي فترة ما بعد إخماد الثورات الشعبية و قبيل الحركة الوطنية أي نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، ولها العديد من الأسباب المباشرة والغير مباشرة.
- من أسباب تدهور الأوضاع الأمنية هي السياسة الفرنسية التي مست جميع الجوانب ، بالخصوص الجوانب الاقتصادي والاجتماعية التي سنركز عليها في العناصر الآتية.
- ممارسات السلب و النهب لم تمس فقط المعمرين و الأهالي فقط بل حتى أفراد الجيش الفرنسي في الجزائر.
- العمليات الإجرامية الأخرى لم تكن من طرف الأهالي فقط بل حتى المعمرين ورصدنا نماذج من مستغنام.

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية :

إن الأسباب الرئيسية و المباشرة للانتفاضات التي قام بها الأهالي الجزائريون هي اقتصادية بالدرجة الأولى، و تلك السياسة التي انتهجتها فرنسا في حق الأراضي الخصبة في الجزائر، ولعل الارتباط الوثيق بين الجزائري وأرضه هو ما جعله يسلك ذلك الطريق لسد رمقه وتعويض مصدر قوته.

1 - السياسة العقارية الفرنسية لمصادرة أراضي الجزائريين:

1.1 - الإجراءات الفرنسية الأولى ضد الأراضي الجزائرية :

على الرغم من الوثيقة التي أمضاها الداي حسين عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، التي نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري بما فيها الحريات الفردية و الممتلكات الخاصة، إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسي أقدمت منذ الأشهر الأولى على اتخاذ مجموعة من المراسيم والقوانين تبيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية¹ ، وتمت أولى محاولات الاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض من الأهداف التي لا تفتأ بين الفينة والأخرى تراود الحكام الفرنسيين و وصل بهم الأمر إلى حدّ محاولة تبرير حقوق الملكية

¹ - نادية طرشون : الهجرة الجزائري نحو المشرق - أثناء الاحتلال - ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر، 2007، ص161.

الآيلة للدولة العصرية أي أن الدولة الفرنسية بما لها حقوق و اعتبارها وارثة المجموعة الإسلامية¹، و من الأمثلة على ذلك:

أ - قرار الكونت كلوزيل بتاريخ 08 سبتمبر و 07 ديسمبر 1830 القاضيان بضم أملاك البايك و أراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، و أملاك الأوقاف المخصص ريعها لمكة والمدينة (أوقاف الحرمين الشريفين)، وكذلك الموارد التي كانت تدفعها المؤسسات لصالح المساجد، بالإضافة إلى قرار 21 سبتمبر 1830 الذي سيتم بفضل مصادرة أملاك السلطة العثمانية في الجزائر².

ب - قرار 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداوي و البايات و الأتراك الذين غادروا البلاد، و شمل هذا القرار جميع أراضي التي يمتلكها الداوي في إقليم دار السلطان و الأملاك العقارية الخاصة بالبايات في الأقاليم.

ج - مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ينص على الاحتفاظ بالجزائر، وذلك بناء على توصيات اللجنة الإفريقية³، التي خلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي إلى القول : " لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، و بدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب واستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها... وخلصت اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري لنقاط معينة، أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر، و إنما خلق مستعمرة لعمال أحرار من أصل فرنسي أو أوروبي، ورسمت خطة لجذبهم عن طريق منحهم حيازات أرضية"⁴.

وفي سنة 1832 وصلت الجزائر موجة جديدة من المعمرين، يبدو أنهم تأثروا بما كانت تنقله الصحافة الفرنسية عن الجزائر من حيث فرص تحقيق الثروة و استغلال الأرض و العيش الجيد، وكان استقرارهم في مناطق مختلفة من الجزائر العاصمة، و بعد سنة واحدة وجد هؤلاء من يشجعهم على الاستيطان هذه المرة خارج الجزائر العاصمة، سيما وأن

- شارل روبر أجبرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919، ج 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 134.¹

² Djillali sari : la dépossession des fellahs (1830-1962), S.N.E.D, alger , 1975, p09.

³ _اللجنة الإفريقية : اصطلاح على اللجنة التي جاءت إلى الجزائر باسم اللجنة الإفريقية، و سبب التسمية يعود إلى فترة بداية الاحتلال لأن الجزائر هي بوابة إفريقيا و في احتلال فرنسا لها كانت بداية لاحتلال إفريقيا، تأسيسها كانت فكرة البارون " موبني " الذي اقترح في 19 أبريل 1833 تأسيس لجنة خاصة وانضم لهذه الفكرة سولت وزير الحرية الذي اقترح الفكرة على الملك لويس فيليبو كان تشكيل اللجنة في 07 جويلية 1833، و من مهامها معاينة أوضاع الجزائر، و تهيئة الظروف المتعلقة باحتلال الجزائر. ينظر : مختاري الطيب : اللجنة الإفريقية (1833-1834) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2010/2009، ص 37.

⁴ _عدة بن داهة : الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873) ، أعمال الملتقى الأول و الثاني حول العقار، الجزائر، 2007، ص 131.

العسكريين قد اكتشفوا خلال الخرجات الاستطلاعية مساحة شاسعة في مرتفعات الأطلس البليدي، وفيها استولى المستوطنون الجدد على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة و أقاموا فيها ضيعات ومزارع نموذجية وأحواش تتقارب مساحتها ما بين 120 و 2500 هكتارات، و هي كلها في الأصل أملاك الجزائريين صودرت منهم خاصة في بوفاريك و المناطق التي بها مثل : مزرعة التوتة، حوش الباي، حوش ميزراني، حوش المحامدية، حوش منديل الشراقة، حوش منديل الغرابية، حوش سكلاجي ، مزرعة سوق علي و غيرها¹.

لقد تحايلت الإدارة فيما يخص الأملاك الوقفية، فأجرت الأوقاف بعقود طويلة الأجل مداها تسعة و تسعون عاما، ورغم الإيجار المفروض كان اسميا، إلا أن السلطات كانت تتنازل عنه بعد سنة أو سنتين، و بذلك يمكن القول بأن ذلك التصرف لم يكن في الواقع الأمر إلا تنازلا أو بيعا تحت ستار الإيجار، بل أن بعض الفرنسيين و منهم " مرسيه Mercier"² في كتابه "الملكية العقارية الإسلامية في الجزائر"، يصفون تصرف الدولة في أراضي الحبوس على النحو السابق، بأنها كانت عملية نهب حقيقية³.

وقد جعل بيجو " السيف و المحراث " عنوانا لسياسته⁴، فقد عمدت تلك السياسة إلى الاستيلاء على الأرض بالقوة وضمها لأملاك الدولة، تمهيدا لتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين الوافدين على الجزائر في ركاب الاحتلال من كافة البلاد الأوروبية.

ثم أعلن الجنرال بيجو في يوم 14 ماي 1840 في مجلس النواب الفرنسي أنه : " حيثما وجدت مياه غزيرة، وأراضي خصبة، يجب أن يقيم المعمرون، دون الاهتمام بالسؤال عن أصحاب الأرض". و طبقا لهذه السياسة الذي أعلنها بيجو تم الاستيلاء على أراضي الأتراك، وأراضي الأوقاف الإسلامية، وتم ضمهم معا إلى أملاك الدولة الفرنسية

¹ - عبد المجيد بوجلة : مصادرة الأرض و حركة الاستيطان - دراسة في فكر المارشال بيجو - ، أعمال الملتقى الأول و الثاني حول العقار، الجزائر، 2007، ص80.

² - ولد إرنست مرسيه (Ernest Mercier) في 17 سبتمبر 1840، في لاروشيل (مدينة فرنسية تبعد 447 كلم عن باريس) من أسرة مثقفة، قبل مجيئه للجزائر حرص على تعلم اللغة اللاتينية و العربية، التي سمحت له التعرف على التاريخ العربي الإسلامي، بدأ حياته العسكرية سنة 1865 اجتاز بنجاح امتحانات مترجم عسكري، انتخب مرسيه ثلاث مرات على رأس بلدية قسنطينة، شارك في إخماد ثورة المقراني و لم يكن عمله عسكري فقط، بل تعداه إلى الكتابة عنها و هذا ما يميزه، اشتهر بكتاباتة في المجلة الافريقية، ينظر: عز الدين يومزو: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري - إرنست مرسيه نموذجاً - ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص ص 31 ، 33.

ابراهيم مياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 123.

أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 331.

اعتبارا من عام 1843، وفي العام التالي أصدر مرسوم يقضي بإلغاء مبدأ عدم التصرف في أملاك الأوقاف الإسلامية¹، فالسبيل الأوحى لتحقيق هذا الاحتلال هو الاستيطان كيف لا، وهو من عائلة فلاحية، بحيث صرح في هذا الشأن: "عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها لأربع أو خمس سنوات، عندما يرى بأم عينه الأشجار التي غرسها و رعاها تثمر ثمرا طيبة لم يرها في موطنه الأصلي....عندما يرزق بولدين أو ثلاثة على هذه الأرض التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عن هذه الحالة من الرخاء و النتيجة تكون هو وأبناءه وأحفاده سيرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد"²، وحسب رأي بيجو فإن المحراث في الجزائر لابد أن يرافقه البندقية في مختلف مراحل الاحتلال، أي أنه عندما ينتهي العسكري من مهمته يخلفه المستوطن.

1 - 2 - 1 - 01 أكتوبر 1844 :

تعتبر هذه الأمرية أول نص حاول تنظيم الملكية العقارية بشكل فعلي في الجزائر، والتي أجازت الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح، ولم تسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح أملاكاً تابعة للدولة³، وفي الوقت نفسه تم رفض عقود الملكية قبل الاحتلال، أي قبل سنة 1830م، و الأشخاص الذين لم يلتزموا بهذه الأوامر تعتبر أراضيهم بدون مالك، وبالتالي يتم الاستيلاء عليها ويعتبر هذا تعسفا في حق الجزائريين، فملاك الأراضي يجهلون التعامل مع القوانين الفرنسية، ولا يملكون العقود التي يستطيعون بها تسجيل أراضيهم⁴.

أما فيما يخص أراضي الأوقاف، فقد تم نزع صفة الحصانة منها، لاسيما عدم القابلية للتصرف في أملاك الأوقاف بين الجزائريين وسهلت بيعها للمستوطنين الأوروبيين، كما تحايلت الإدارة الفرنسية وأجرت الأوقاف بعقود طويلة الأجل مداها تسعة و تسعون عاما، وقد اعترف الضباط الفرنسيون بأن عمليات مصادر أراضي الحبوس على النحو الذي

¹ - تركي رابح : الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال و الإشهار، الجزائر، 2001، ص114.

² - نصر الدين بن داود : مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2008، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص58.

³ - أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص28.

__ المرجع نفسه، ص28.

كانت عليه بأنها كانت عملية نهب حقيقية كما جاء في كتاب مرسيه بعنوان ' الملكية العقارية الاسلامية في الجزائر'¹، كما تم ذكره سابقا، وهو اعتراف صريح من الأخير حول نهب الفرنسيين لأراضي الأهالي بطريقة ممنهجة لتثبيت عمليات الاستيطان الأوروبية في شمال افريقيا.

كما نصت هذه الأمرية على أن القانون الفرنسي هو الذي يحكم المعاملات العقارية (بيع، شراء...) بين الأوروبيين والأهالي، أي استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية، وتضمنت هذه الأمرية أيضا عدّة إجراءات بشكل مباشر أو غير مباشر، تهدف إلى زيادة أملاك الدولة و بالتالي توفير الأراضي للمستوطنين الأوروبيين².

لقد تضمنت هذه الأمرية الأحكام القانونية التالية :

تسوية الوضعية الناجمة عن المعاملات العقارية السابقة، و تحديد أسباب البطلان التي تمس المعاملات العقارية ابتداء من 1830 في فئتين هما :

الفئة الأولى : وتتضمن حالات جهل المشتري للأحكام الخاصة بالشريعة الإسلامية أي حالات عدم القابلية للتصرف في أملاك الأوقاف و كذا حالات التي يكون فيها البائع لا حق له في التصرف بالبيع، و هنا تقرر تصحيح وقبول مثل هذه المعاملات بأثر رجعي.

الفئة الثانية : وتتضمن حالات البطلان الأخرى لاسيما البيع المتعدد لنفس العقار أو عدم وجود العقار أو التحديد الخاطئ للعقار المباع أو المبالغه ففي تحديد المساحة، وهنا تقرر منح أجل قدره سنتين لكل ذي مصلحة لرفع دعوى ببطلان أو استحقاق الملكية العقارية أمام المحاكم، وفي حالة تجاوز هذا الأجل تسقط الحقوق و يسقط الحق في رفع دعوى التصريح ببطلان العقود المشوبة بالبطلان³.

__ مياسي إبراهيم : المرجع السابق، ص 123.¹

² __ رشيد فارح: " المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و أثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري "، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، المنعقد بسيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006، ص 96.

__ المرجع نفسه ، ص 99.³

1-3- أمرية 21 جويلية 1846 :

تعتبر أمرية 1846 مكملة للأمرية السابقة (أمرية 01 أكتوبر 1844) و لسد الثغرات فيها، وقد جاءت من أجل إحصاء عام لسندات الملكية العقارية الريفية في الجزائر حسب المناطق التي تحدد من قبل وزير الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تصبح أملاك تابعة للدولة، أي عدم زراعة الأرض سيكون سبباً كافياً لانتزاع ملكيتها¹.

فقد جاءت لتحديد الملكيات ومراجعة المستندات، وكان الهدف من هذه الأمرية حسب الإدارة الفرنسية هو تنظيم المعاملات العقارية بين الأوربيين و الأهالي، حيث تصبح المعاملات العقارية (بيع أو شراء) بين الأوربيين و الأهالي².

وبعدها تقرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تبشر بإجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها ووفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، و كل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فسوف تصبح من أملاك الدولة، وتم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها جزء منها 95.000 هكتار لقطاع الدولة، 37.000 هكتار كان لصالح الأوربيين³.

لقد جاءت مراسيم أكتوبر 1844 و 21 جويلية 1846 لتحقيق هدفين هما :

- أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية و ملكياتهم مستقبلاً.
- ثانيهما : تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون⁴.

وقد صدر مرسوم حكومي الصادر في 31 جويلية 1845 و القاضي بالسماح للعسكريين، بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث نشاط عدائي ضد القوات الفرنسية، و جاءت المادة العاشرة من النص على الشكل التالي:

- اقترفوا أعمالاً عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة.

ـ رشيد فارح : المرجع السابق، ص 103.¹

ـ عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج 1 ، ط 1، المؤلفات للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص 348

ـ المرجع نفسه، ص ص 348-349.³

ـ المرجع نفسه، ص 347.⁴

- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالشوار¹.

بفضل أمريني 1844 و 1846 و الذي من خلالهما اخترعت فرنسا نظام مصادرة الأراضي بحجة عدم زراعة الأراضي، وبعد عملية إثبات عقود الملكية التي شملت 200 ألف هكتار و التي تحولت إلى عملية سلب و نهب استطاعت السلطات الفرنسية في الجزائر أن تصدر من أصل 168 ألف هكتار بمقاطعة الجزائر : 95 ألف هكتار في حين استفاد المستوطنون 37 ألف هكتار و هو ما أدى إلى تشكيل و توسيع 27 قرية استيطانية في منطقة الساحل و متيجة².

1 - 4 . قانون 16 جوان 1851 :

بعد مراسيم 1844 و الذي تبعه مباشرة مرسوم 1846، اكتشفت الإدارة الاستعمارية ثغرات عديدة بهذه القوانين و هو ما يؤدي بها إلى العمل على إصدار قانون يسد تلك الثغرات، وهو ما كان في 16 جوان من سنة 1851، و ليزيد من شرهة المستوطنين في الاستحواذ على العديد من الأراضي.

لقد أكد هذا القانون في مادته العاشرة أنّ : " الملكية حق مضمون للجميع دوم تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين أو غيرهم"³. بحيث نص هذا القانون على أحقية كل فرد في استغلال أرضه داخل القبيلة و بإمكانه الانتفاع بها، وهنا التأكيد على حق الانتفاع فقط دون التملك و بذلك أصبحت كل الأراضي في الجزائر ملكا للدولة الفرنسية مع حق الانتفاع للجزائريين.

و نص هذا القانون أيضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع للقانون المدني الفرنسي، أي بمعنى آخر أن المعاملات العقارية بين المعمرين أنفسهم و بين المعمرين و الأهالي تخضع للقانون الفرنسي، و تبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي⁴.

- عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 350 - 351.

²-Charles Robert Ageron : histoire de l'Algérie contemporaine : Op.Cit , P21.

-عدة بن داهة : المرجع نفسه، ص 359.

- رشيد فارح: المرجع السابق، ص 108.

ويؤكد هذا القانون حرمة ملكية الجزائريين والفرنسيين في الشكل الذي كان متواجدا عليه في زمن الاحتلال ويعترف بعدم قابلية تحويل أراضي العرش، وأنه يمكن أن تنزع منهم الأراضي الزائدة، والجدول التالي يبرز الوضعية العقارية خلال سنة 1851م¹:

مساحة التنازلات	عدد التنازلات	مراكز وضيعات منشأة	أوروبيون	مسلمون
103.654 هكتار	7.446	150	66.050 ن	2.200.000 ن

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الفارق الكبير بين عدد الأهالي المسلمين و المعمرين سنة 1851، لكن حجم أملاك المعمرين العقارية بدأت تتزايد في هذه المرحلة بالذات، لأنها مرحلة سحق الثورات الشعبية وزيادة عدد المهاجرين المستوطنين من أوروبا القادمين إلى الجزائر.

وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي يزرعها الأهالي الجزائريين و رسمت خطة لكيفية امتلاك الدولة لجزء هام منها و ترك الباقي للأهالي، فاستندت إلى حجة أن الأهالي الجزائريين لا يستغلون كل أراضيهم و ليس لهم مستندات رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزء بسيط لهم و استولت على الباقي، و كانت هذه القبائل ضمن نظام اشتراكي في زراعة ثم بعد ذلك يتم تقسيم المحصول بين رجالها، و سوف نرى أن الأراضي المنزوعة ستمر على كبار المسؤولين الفرنسيين يعهدون بزراعتها لمن يشاؤون²، ومن خلال هذا جعل رجل القانون جودان (F.Godin) واصفا قانون 1851 بقوله : " إنها نظرية السلب و النهب "، فقد استولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعاً قطعاً ما بين 08 إلى 10 هكتارات لكل عائلة³.

لقد أكد قانون 16 جوان 1851 عدم قابلية الأهالي للانتهاك، وعدم قابلية أراضي العرش للبيع والشراء، وقد كان لهذا التأكيد طابع سلمي، كما كان اعترافا بالعجز عن تسوية منتظمة للمشاكل العقارية⁴.

¹ - محفوظ قداش : جزائر الجزائريين- تاريخ الجزائر (1830-1954)، المرجع السابق، ص154.

² - جلال يحي : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960 ، ط 1 ، دار المعرفة، مصر ، 1979، ص ص 230-231.

³ - محمد عيساوي، نبيل شريخي : الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1971 ، مؤسسة كنوز للحكمة، الجزائر، 2011، ص136.

— شارل أندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة، مج1، دار الأمة، الجزائر : 2013، ص626.

لقد كان المستوطنون يطالبون بمنحهم الأراضي الزراعية للاستقرار في الجزائر وبخاصة إثر صدور هذا القانون والمتضمن وضع حد لمصادرة الأراضي الزراعية بدعوى عدم استغلالها من طرف مالكيها أو لانعدام وثائق تثبت ملكيتهم لها. وقد دفع المسيرين الاستعماريين لابتكار طرق و أساليب أخرى تمكنهم من مواصلة تطبيق سياسة مصادرة الأراضي حسب ما يشرحه اكزافيي ياكونو Xavier Yaconno في النص التالي: " وضع القانون الصادر في 16 جوان 1851 حدا لسياسة مصادرة الأراضي لأسباب تتعلق بعدم استغلالها من طرف مالكيها أو لعجزهم عن إثبات ملكيتهم لها مما أدى إلى ظهور حاجة ماسة إلى مستثمرات الاستعمارية ودفع المسؤولين حينئذ لاستخدام حق الدولة في حصر أراضي سكان الأهالي وتجميعهم في مناطق سكانية محددة " ¹. ففي نظر المستعمرين لم تكن الأراضي الزراعية ملكا للقبائل في عهد الإدارة التركية بل كانت تملك حق الانتفاع بها فقط.

1 - 5 - قرار مجلس الشيوخ: (Sénatus Consulte) 22 أفريل 1863 :

اجتمع مجلس الشيوخ الفرنسي ² في 09 مارس 1863 من أجل مناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الذي أقامه الجنرال الفرنسي آلار (Allard) ³، و في مضمونه جاء أن العرب بعدما آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، و قام بعضهم باسترداد بعض من الأراضي بشرائها من الأوروبيين وأخذ البعض الآخر يبدلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم، أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء ، فقد طلبوا من الأوروبيين البقاء في أراضيهم كمزارعين ⁴.

¹ - Xavier Yacono : Op .Cit , P150.

² _مجلس الشيوخ الفرنسي : يعود تاريخ مجلس الشيوخ الفرنسي إلى فترة حكم القنصل (Le Consulat) ، التي شهدتها البلاد في أعقاب الثورة و التي وضعت دستور 1800، أو ما يعرف بدستور الدولة الثامنة حسب التقويم الجمهوري الذي اعتمد بعد الثورة. وقد نص هذا الدستور على إنشاء مجلس مكون من ستين عضوا يعينون مدى الحياة، ولا يمكن عزلهم و ازداد هذا العدد خلال العهد الإمبراطوري، و بصفتهم يسهرون على حماية الدستور فإن لهم صلاحية تغييره بموافقة من الحكومة. أنظر: الموقع الإلكتروني: www.almoqatel.com .

_ الجنرال الفرنسي آلار: هو محافظ الحكومة لدى مجلس الشيوخ ³.

_ مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع ، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 14.

إن الوسيلة القانونية التي أسندت إليها للقضاء على التنظيم القبلي قد أصدرت من طرف نابليون الثالث، لإدخال الملكية الخاصة داخل القبيلة، وهو القانون المعروف بـ: سيناتوس كونسولت وهو ذلك المرسوم الذي صدر لتحديد أراضي العرش، ورسم حدودها و تقسيم كل حد إلى دواوير، ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات بين سكان كل دوار¹.

فالهدف إذن هو الوصول إلى تفتيت ملكية العرش للأرض، و هو ما يؤدي إلى عجزهم و بالتالي شراء الأوربيين لها بأبخس الأثمان، كما لأن الدولة و مؤسساتها كانت ستجد طرقا عديدة لأخذ أجزاء من الأرض العرشية بعد تجزئتها، باسم البلدية و تارة باسم المصلحة العامة تارة أخرى². عكس ما ذكره الكتاب الفرنسيون على رأسهم مرسيه الذي قال بأن القانون جاء لتحقيق العدالة وحل المسائل العقارية بالقانون، والاعتراف للسكان الأصليين (الأهالي) بملكيتهم للأرض³، فقد كان هذا القانون يستهدف بالدرجة الأولى أراضي العرش وتجزئتها إلى وحدات عقارية فردية لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية عليها، إذ تحولت أراضي شاسعة عرشية إلى ممتلكات فردية خاصة قابلة للتصرف فيها لفائدة المعمرين⁴.

يتضمن قرار مجلس الشيوخ سبعة مواد، والتي كان أهمها الأول و الثاني منها:

■ **المادة الأولى:** يعلن أنّ قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة و تقليدية مهما كانت صفة التمتع، كل العقود و التقسيمات و توزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة و الأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة وتبقى على تلك الصفة.

■ **المادة الثانية :** سيتم بصفة إدارية و في أقرب الآجال :

➤ أ - تحديد مناطق القبائل.

➤ ب - توزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل و في أراضي الفلاحة الأخرى، بأراضي يجب أن تبقى على صفة الأملاك البلدية.

__ أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص 34 - 35.¹

² _ جلول شيتور : العقار إبان الاحتلال - دراسة قانونية - ، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962، المنعقد بسيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ص 212.

³ _ Erneste Mercier : La question indigène en Algérie au commencement du XXe siècle, Paris, 1901, p71.

__ محفوظ قداش : المرجع السابق، ص 164 - 165.⁴

➤ ج - تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا.

لقد حدد هذا القرار الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، وحدد الأراضي التي ستنطبق عليها النصوص التشريعية، لاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية و التي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا¹. وبحسب السيد لينو (M.Leynaud)² فإن أول مراحل تطبيق السيناتوس كونسيلت لعام 1863 قد انتهت في 1870، بحيث شملت 372 قبيلة والتي قسمت 667 دوار، 17 مليون هكتار قد حددت ملكيتها، 5 ملايين هكتار أصبحت فرنسية، و بالتالي إحالتها للأوروبيين³.

لقد كان الهدف الأبرز واضحا و قد تجلّى ذلك في عبارة لـ : (X. Yaconno) "الوسيلة العظمى لتفتيت القبائل" أو بحسب أوغسطين برنار: "لقد كانت آلة حرب الأكثر تأثيرا يمكن تخيلها ضد النظام الاجتماعي القديم"⁴. حيث استهدف هذا القرار تحطيم البنية الاجتماعية الجزائرية في تلك الفترة التي تعتمد أساسا على نظام القبيلة، ويمكن أن نستخلص الأهداف الآتية من هذا القانون :

- 1 - هدف مادي : يتعلق بتسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى الأوروبيين نظرا للهوة الاقتصادية بينهما (غنى الأوروبيين مقابل فقر الجزائريين) ، وقصد إخضاع أراضي القبائل لقانون المعاملات العقارية (بيع وشراء).
- 2 - هدف سياسي اجتماعي : وذلك بالقضاء على الترابط الأسري و النسيج الاجتماعي الذي كان سائدا آنذاك، الذي جعلهم ينظمون عدّة مقاومات شعبية⁵. وقد أكد الجنرال آلاز هذا الهدف المنشود من وراء هذا القرار هو: "... إضعاف نفوذ الرؤساء وتفكيك القبيلة"⁶.

¹ - عدّي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر - سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ، تر : جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر ، بيروت، 1983، ص61.

__ السيد لينو: هو مدير أملاك مدينة الجزائر.²

³ - Kamel Kateb : Européens, indigènes et juifs en Algérie (1830-1962) , pp 77 - 78.

⁴ - Ibid, p77.

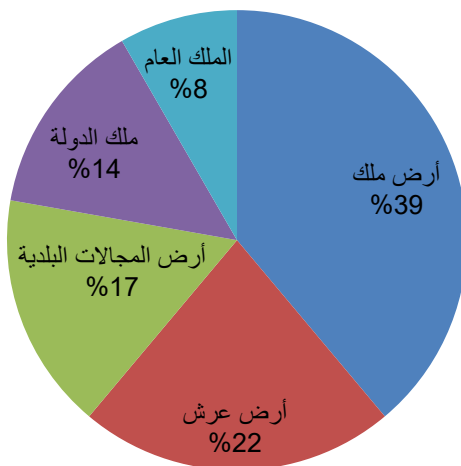
__جلول شيتور : المرجع السابق، ص212.⁵

⁶ - رمضان بورغدة : مصادرة الأراضي و الضرائب و الغرامات و أثرها على المجتمع الجزائري ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 03 ، منشورات جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، جوان 2008، ص358.

و يوضح الجدول التالي تطبيق قرار مجلس الشيوخ¹، بحيث تعلق قرار مجلس الشيوخ بـ : 6.883.811 هكتار كانت موزعة كما يلي :

أرض ملك	2.840.591 هكتارا ما يعادل 39 بالمائة.
أرض عرش	1.523.013 هكتارا ما يعادل 22 بالمائة .
أرض المجالات البلدية	1.336.492 هكتارا ما يعادل 17 بالمائة.
ملك الدولة	1.003.072 هكتارا ما يعادل 14 بالمائة .
الملك العام	180.643 هكتارا ما يعادل 08 بالمائة.

دائرة نسبية تمثل قرار مجلس الشيوخ 1863 :



وهنا نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية كمية الفروقات بين أنواع الملكيات العقارية المتعلقة بقرار مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث أن أراضي الملك هي أكبر صنف قد مسّه القانون و يظهر هذا في حجم الحجز الذي يكاد يصل إلى ثلاثة ملايين من الهكتارات، و من هنا وبكل وضوح يتبين لنا السياسة الفرنسية اتجاه الأملاك العقارية الخاصة بالجزائريين

__ محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص165.¹

وعلى رأسها الأملاك الفردية والأملاك الخاصة بالأعراش، والتي هي كانت دائما تُصب عين الإدارة الفرنسية، وكانت تستهدفها بشكل متواصل في جميع المشاريع من أجل تفتيتها، وبالتالي تحقيق عدة أهداف اقتصادية و اجتماعية.

إن هذا القرار قد مسّ 373 قبيلة حيث تم تكوين 667 دّوار بهم 2.129.052 جزائرياً، و هكذا بصفة شرعية قد سرت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارات يعني 36% من الأراضي¹.

- إن كان مرسوم 22 أفريل 1863 في ظاهره يهدف إلى حماية الأهالي من جشع المستوطنين إلّا أنّه في حقيقة الأمر سعى إلى تفتيت القبائل و تقسيمها إلى دواوير، ومن ثم تقسيمها إلى ملكيات فردية لتسهيل عملية انتقالها إلى المستوطنين وهو ما تردّد في كلمات ياكونو: " وسيلة فعالة لتجريد القبائل من أراضيها الجماعية"².

وخلافا للقوانين السابقة فقد مكّن هذا القرار الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية، كما حصل ذات الأمر مع قبيلة أولاد رشايش ، حيث صرح أحد شيوخ هذه القبيلة حول هذه القضية: " قتلوا لنا شبابنا و فرضوا علينا ضريبة الحرب، كل هذا لا يساوي شيئا ، فإننا شفينا من جراحنا، إلّا أن تشكيل الملكية الفردية، الرخصة التي منحت لكل فرد أن يبيع الأراضي، و التي سوف ينالها بعد التقسيم، فإن ذلك بمثابة الحكم بالإعدام على القبيلة، فعشرون سنة بعد هذه الإجراءات، فإن أولاد رشايش سيزولون من الوجود"³.

ومن جهة أخرى فإن المستوطنين عارضوا تلك التدابير جملة و تفصيلا كما يشرحه كلود بونتمس فيما يلي : " أثارت هذه التدابير سخط المستوطنين الذين كانوا أقلية في تشكيلة أعضاء مجلس الشيوخ ، حيث كان المستوطنون يفضلون الإنتقال بصورة مباشرة إلى إقرار الملكية الفردية ، وقد بدت لهم المرحلة الانتقالية من القبيلة إلى الدوار التي نص عليها القرار المشيخي بمثابة استمرار مقنع للهيكل القبلية السابقة"⁴.

ويتضح مما سبق رغبة المستوطنين الأوروبيين وإصرارهم على تجريد القبائل من الأراضي التي تملكها وتوزيعها عليهم فورا وبدون مرحلة انتقالية، وبهذا الخصوص يوضح تقرير مجلس الشيوخ حول القرار المشيخي الأمور التالية :

- محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص165.¹

² - Xavier Yacono : peut-on évaluer la population de L'Algérie en 1830 ,Revue Africaine n 98année 1954, p 278.

³ Kamel kateb : op.cit , p78.

⁴ - Claude Bontems :Op .Cit , P287.

"... ففي رأي الأقلية إن الملكية الجماعية من حيث أنها تدعيم لسلطة القبيلة ، ستكون عائقا يصعب تجاوزه عندما تحين الفرصة المواتية لتفكيك هيئة القبيلة وتوزيع أراضيها على المستوطنين ، فتلك إذن هي الدواعي التي دفعت الأقلية لمعارضة الأحكام التي تعترف بالملكية الجماعية ولو بصورة انتقالية"¹. فمن الواضح الجلي أن الأقلية الأوروبية تصر على تفكيك الهياكل القبلية لكي تستفيد مباشرة من ملكية الأراضي الجماعية التابعة لتلك القبائل.

كما دعمت هذه التشريعات العقارية أيضا بالقوانين الخاصة بتأسيس الشركات الفلاحية الكبرى التي منها ما يلي :

- **شركة جينفواز La compagnie de genevoise**: وهي شركة سويسرية تحصلت سنة 1847م على 20 ألف هكتار من الأراضي بنواحي سطيف، وقد تأسست خصيصا لبناء القرى، وتهجير الأوروبيين خاصة السويسريين².

- **شركة الهبرة والمقطع société el Habra et el Mactaa**: والتي منحت 24 ألف هكتار عام 1864م، مقابل إنشاء سد فرقوق قرب المحمدية.

- **الشركة الجزائرية العامة**: التي ظهرت عام 1868م وهي الأخرى تحصلت على 100 ألف هكتار من الأراضي³.

- **شركة جمعية الغابات**: التي تحصلت على 160 ألف هكتار من الغابات لتستغلها مدة عامين فقامت ببيعها إلى ثلاثين معمرأ أوروبياً رغم أنها ليست ملكها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن السلطات الفرنسية كانت تنتزع الأراضي من أصحابها الجزائريين، وتهبها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تبيعها بدورها إلى المعمرين الأوروبيين⁴.

¹ - للمزيد من الإطلاع : أنظر تقرير لجنة مجلس الشيوخ في كتاب كلود بونتمس : Claude Bontems :Op .Cit , P287

² - بوعزة بوضرياسة وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 90.

³ - نجادي : المرجع السابق، ص 63.

⁴ - يحي بوعزيز: قضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص502-503.

لقد أنتج قانون 22 أبريل 1863، على مستوى ملكية الأراضي تأثير لم يتنبأ له أصحابه، فالهدف المرجو منه هو إزالة القبائل والتفكيك القبلي، بحيث تم تفتيتها إلى دوائر : وإنشاء دوائر جديدة والتي تشكلت من بقايا قبائل مختلفة، بالتالي قامت الإدارة الاستعمارية بإيجادها و تركيبها دون الأخذ بعين الاعتبار تقسيم القبائل إلى فرق¹.

ومن خلال ما سبق نستشف أنه كان هدف السلطات الاستعمارية من قانون الأرض هو تفكيك القبيلة و فصل الفرد عن نظامه الاجتماعي التقليدي وهو ما يعني إحداث فراغ حوله بهدف دفعه للتنظيم الفرنسي والإدارة الاستعمارية وهذا ما عبّر عنه ياكونو: "... ومع ذلك، فهناك هدف نحاول دائما بلوغه، لأننا نعتبره ضروري للسيطرة الفرنسية، وكذا لرعاية الأهالي، ألا وهو تفكيك القبيلة، التي يرجى منها تحرير الأفراد من التزاماتهم أمام تنظيماتهم في المجتمع الاستعماري و عليه فقد فقدت القبيلة مصالحها المميزة و إدارتها الداخلية، مما جعلها تزول و لما فصلنا الفرد عن نظامه التقليدي، هذا الأخير وجد نفسه قد رمى به في فلك جديد، هو الفلك الذي وضعته الإدارة الاستعمارية"².

و يمكن تلخيص الأهداف الاستعمارية من القوانين السالفة الذكر في النقاط التالية :

- تفتيت القبيلة إلى أعراش و كل عرش إلى دواوير.

- سحب الأرض من القبيلة إلى العرش و من العرش إلى الدوّار حتى تصل إلى الأفراد.

- فصل الفرد عن نظامه التقليدي، و احتوائه داخل فلك النظام الاستعماري.

وقبل ذلك بسنوات قليلة أصدر نابليون الثالث في 24 جوان 1858 قرار تكوين وزارة الجزائر و المستعمرات³، فلقد ساهمت هذه السياسة في مضاعفة المستوطنين لنشاطهم الاستيطاني على حساب ممتلكات الجزائريين، كذلك شهدت هذه الفترة بداية مرحلة جديدة من موجات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر والتي شهدت توافداً كبيراً للمستوطنين نحو الجزائر.

ثم قام نابليون الثالث بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860، وقرّر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم الجديد بيليسي (1860-1864) الذي جمعت في يده كل السلطات

¹ -Kamel Kateb, Op.Cit, p78.

² - Ibid , p78.

³ -Deschamps Paul et autres : les colonies et la vie française pendant huit siècles, ED ,Firmin - ridot ,Paris ,1933 , P179.

تقريباً، وزار الجزائر أوائل عام 1863 ، بحيث شغلته الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي و اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم¹. ففي رسالة برنامج بعث بها إلى بيليسي في 06 فيفري 1863 أمره فيها بـ : "وقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين".

وزار عدّة مدن في الوسط و الغرب و الشرق، و نوع اتصالاته بالشخصيات الأوربيّة و الجزائريّة حتى يكوّن لنفسه صورة واضحة وصادقة، وبعد عودته إلى باريس حرّر رسالة طويلة لخصّ فيها أفكاره و سياسته الجديدة التي عزم على تطبيقها، وأرسلها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865 و ممّا ذكره فيها أنه: " طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج منها سوى الغموض، وينبغي الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير...، وأنّ الجزائر عبارة عن مملكة عربية، ومستعمرة فرنسية، و معسكر أوربي"².

لقد عرفت الجزائر في سنوات 1866، 1867، 1868 مجاعات هي الأسوأ في القرن التاسع عشر نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي و القحط الزراعي الذي مسّ الأراضي الجزائرية في تلك الفترة ما أدّى بنابليون الثالث إلى تأسيس لجنتي تحقيق الزراعية لوهون 1868 و راندون 1869 اللتين تكونتا عقب المجاعة من أجل دراسة مشاكل الأزمة، فالأولى ترأسها الكونت لوهون (le Conte le Hone) تجولت هذه اللجنة في الولايات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) وقد ركزت في استجواباتها على الجانب الزراعي و استهدفت المناطق المدنية، حيث عدد الأهالي قليل، عكس المناطق العسكرية ، حيث المجاعة و الفقر و عدد الأهالي كبير³. أراد نابليون من خلال هذه اللجنة تهدئة الأوضاع وإزالة المخاوف.

أمّا لجنة راندون (Randon) التي تأسست في 5 ماي 1869⁴، التي وجهت أسئلة مكتوبة إلى النواب الجزائريين (حسين بن بريهمات عن العاصمة و المكي بن باديس عن قسنطينة و أحمد ولد القاضي عن وهران) الذين رفضوا أن يكون سبب المجاعة ما يدعيه المستوطنون من جهل الجزائريين بأمور الفلاحة و استنكروا تقسيم أراضي العرش⁵.

¹ - يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص ص 19-20.

² - المرجع نفسه ، ص ص 20 - 21.

³ - CharlesRobert Ageron : politique coloniales au Maghreb , collection hier , paris ,1972 , p77.

⁴ - يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 170.

⁵ - يحي بوعزيز : " مجاعة الجزائر أواخر الستينات من القرن 19 " ، مجلة الأصالة ، عدد 33 ، الجزائر ، 5 ماي 1976 ، ص 15.

لقد طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي، فطبق ما سعى له الاستعمار وهو الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، وتم حجز أراضي العرش بالقوة بعد ثورة 1871 على 315 قبيلة، لذلك اغتنمت الإدارة الاستعمارية هذه الثورة للحصول على 500 ألف هكتار من الأراضي لتأسيس الملكية الفردية¹.

ففي 25 مارس 1871 جاء قرار السيد ليكسي لامبيرت² Lexis Lambert الحجز لممتلكات المقراني و القبائل المساندة له، ضمن نتائج هذه الثورة تم حجز 313 ملكية جماعية 146 منها أعيد شراؤها بمتوسط 50 فرنك فرنسي للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية، و 10 فرنكات بالنسبة للأراضي الرعوية³، و تعويض خسائر فرنسا في حربها مع بروسيا و أراضي الألزاس واللورين.

ومجاعة لتلك الأحداث بدأ النظام المدني في الجزائر منذ 1870م، بحيث أصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الثالثة تستند إلى قرارات برلمانية لكنها تحكم بواسطة قرارات وزارية، وتم إدماج شؤون الجزائر في الوزارات الفرنسية، وكان الحاكم العام ينفذ قرارات وزير الداخلية.

1 - 6 - قانون فارني 26 جويلية 1873 La Loi Warnier:

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون بداية بسنة 1871، في اجتماع حضره كل من أليكسي لامبيرت و الأميرال دوقيدون حافظ الأختام، ولوفرانك دوفور وزير الداخلية⁴، حيث تم الاتفاق على وضع اللبنات الأولى لهذا القانون، بعد عدة تعديلات مرّ بها هذا القانون وتمت الموافقة عليه أخيرا في 26 جويلية 1873، بعد طرح لجنة فارني المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصا، هذه الأخيرة طرحت هذا

¹ - الصادق دهاش: "عوامل الاستيطان في الجزائر"، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 17، السداسي الأول، 2008، ص 27.

² - ليكسي لامبيرت: هو عامل ولاية قسنطينة.

³ - الصادق دهاش: المرجع نفسه، ص 28.

⁴ - شارل روبيير أجيرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، المرجع السابق، ص 150.

القانون على الحكومة بتاريخ 04 أفريل 1873، وتم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ 26 جويلية 1873، فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم: قانون فارني¹ في 26 جويلية 1873.

ويسمى أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء أيضا خدمة لمصالحهم، فقد أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي²، و إلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا³، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد.

وبذلك يعتبر أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين، إذ سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، ونتج عنه إرغام الجزائريين على بيع حوالي 432 ألف هكتار من الأراضي للمستوطنين ما بين عامي 1877 إلى سنة 1898، ونتيجة ذلك ارتفعت المساحة المستغلة من طرف المعمرين⁴.

وبحسب الإدارة الفرنسية فإن هذا القانون كان يهدف في الأساس إلى تنظيم المعاملات العقارية بين الأوروبيين والأهالي وتكون بذلك أكثر سرعة و أكثر أمانا⁵.

لكن أهدافه الخفية هي التي حدثت، حيث حقق المعمرين بفضل هذا القانون عدة مآرب وزادت من سهولتهم في الحصول على المزيد من أراضي العرش، وهذا القانون فتح المجال لهم مباشرة للدخول إلى أراضي العرش، فأقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي هي بحوزة القبائل⁶. لقد عبر كارل ماركس عن هذا القانون الذي سُمّاه " قانون الريف " الذي نتج عنه كما قال: "حجز الأراضي بواسطة المستوطنين و المرابين"⁷.

¹ - **فارني أوغست ايرت** : 1810 - 1875 طبيب وسياسي، سان سيموني (فرنسي) نائب عن الجزائر 1871 - 1875، تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل 1832، وفي سنة 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا، كان عضو في اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي، وعضو في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، ترك بصماته في قانون 1873 الذي حمل اسمه، حيث كان يهدف إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية والقضاء على ملكية الأراضي الجماعية للفلاحين الجزائريين. ينظر: عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 506 - 507.

² - عدي الهواري : المرجع السابق، ص 66.

³ - بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 248.

⁴ - علي بطاش : الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900، ط 1، دار المعرفة، الجزائر : 2008، ص 198.

⁵ - Alain Sainte-Marie : Législation foncière et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'Algérois) , Études rurales, 57, paris , 1975, p62.

⁶ - صالح عباد: المرجع السابق، ص 113.

⁷ - كارل ماركس : حول الجزائر و الهند، تر : شريف الدسوقي، ط 1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 126.

وينص هذا القانون حرفيا على: "تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعقارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي"¹. ويقصد هنا مهما كان أصحابها من الجزائريين أو من الأوروبيين.

فموجب هذا القانون سوف تخضع جميع أراضي الجزائريين و أراضي العرش إلى القانون الفرنسي، وصار بإمكان أي فرد من العائلة أو القبيلة أن يتصرف في حصته كما يشاء و هو ما يسهل على المعمرين التغلغل وسط الملكيات العرشية، وبالتالي تم إلحاق مساحات شاسعة بأملاك الدولة، تخص سبع مجموعات قبلية التي شاركت في ثورة المقراني أي حوالي 306.614 هكتار من أراضي المور، وتعرضت 78 ملكية خاصة للمصادرة و ألحقت بأملاك الدولة، وبلغت عمليات الاقتطاع 446.406 هكتار من بينها 301.516 هكتار من الأراضي الزراعية و 54.416 كم أراضي الرعي و 90.429 هكتار من أراضي المرور²، فقد مس هذا القانون :

أولا: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانيا : الأملاك المسجلة لدى الموثقين، و كتاب الضبط أو الإداريين، و التي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.

ثالثا : الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي تجري عليها تطبيق مرسوم 21 جويلية 1846 أو هي معفاة منه³.

وفي رأي فارني تكمن مصلحة فرنسا السياسية و الإدارية في عدم نسيان أن الاستيطان " في حاجة كذلك إلى الأرض"، ويؤكد أن الجزائريين لا يزرعون أكثر من مليون و نصف مليون هكتار، لكن فارني لا يهتم بنظام الدورة الفلاحية المعمول به محليا، و من هنا أكد على وجود ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين هكتار أراض شاغرة لا يملكها

¹ _جليلي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: عياد فوزية، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2010، ص 67.

² _نادية طرشون : الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 163.

³ _عدة بن داهة : المرجع السابق، ج 1، ص 394.

أحد، و هذا القانون هو الذي سوف يقضي على هذه الظاهرة، و يفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه :
" الأراضي الشاغرة"¹.

ويزعم فارني أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض و دعما قانونيا لملكيتهم، لهذا سوف يكون الفلاحون الجزائريون مسرورون جدا، لأن الملكية الفردية هي وحدها التي تسمح للفرد أن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر، فهو يهدف إلى غايتين :

- **الغاية الأولى :** هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.
- **الغاية الثانية :** هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية².

والجدول الآتي يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873³:

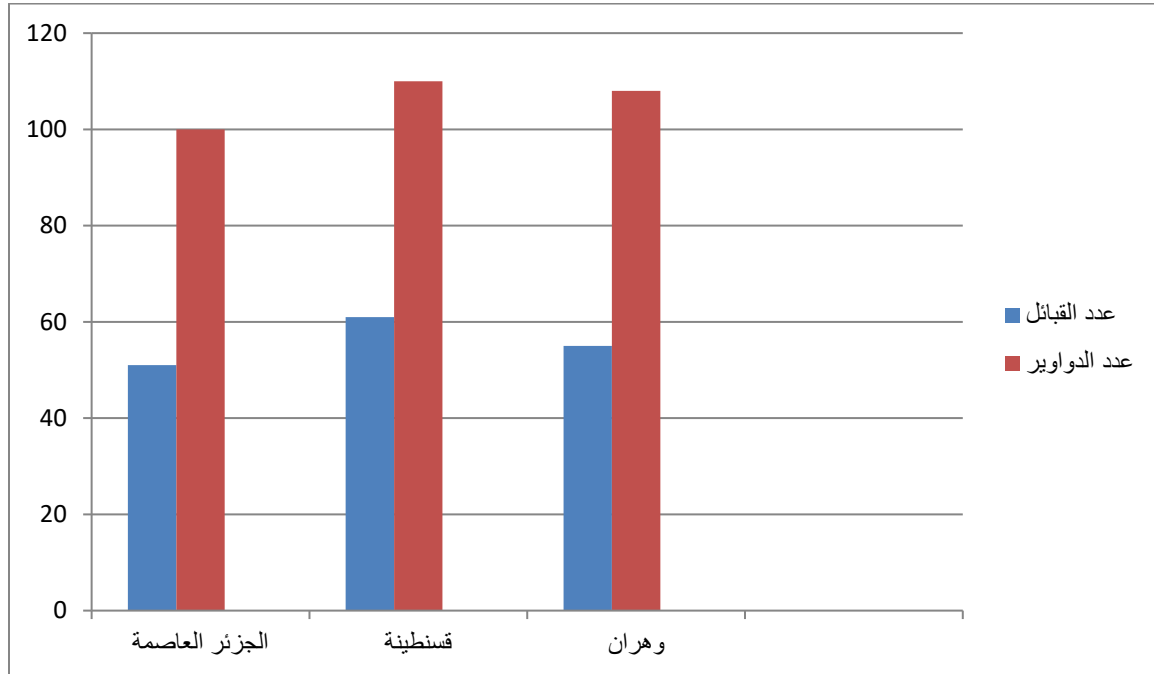
المقاطعات	عدد القبائل	عدد الدواوير	المساحة الإجمالية للدواوير	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	100	668.277	223.822
قسنطينة	61	110	662.989	208.740
وهران	55	108	907.829	227.027
المجموع	167	318	2.239.095	669.589

وللشرح أكثر حول الأراضي الزراعية وعدد القبائل و الدواوير المعنية بتطبيق قانون فارني قمنا بعملية تحويل أرقام الجدول إلى أعمدة بيانية موضحة في الشكل الآتي :

¹ _ صالح عباد : الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص 113-114.

² _ شارل رويير أجيرون : المرجع السابق ، ص 149.

³ _ صالح حيمر : المرجع السابق، ص 169.



فبمقتضى قانون فارني الذي يبيح ما لا يباح، استولى المستوطنون على مساحات شاسعة بأجناس الأثمن، حيث يذكر أنه ما بين 1881 و1891م استحوذ المعمرين على 14.000 هكتار من يد 12.000 أهلي، ولم يتعدى سعر الهكتار فرنكين أو فرنك ونصف الفرنك في بعض الحالات¹.

لكنه لم يتم تطبيق القانون كما كان يطمح له القادة الفرنسيون، و ذلك راجع لعدة أسباب :

- نقص الخبرة لدى موظفي الإدارة الفرنسية.

- الإهمال و التهاون من قبل هؤلاء الموظفين.

- تواطؤ أعوان الإدارة الاستعمارية. وهذا ما أدى إلى حدوث الكثير من التجاوزات التي كانت لها انعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري، فقد وجد الفلاحون الجزائريون أنهم فقدوا الكثير من أراضيهم لصالح المستوطنين الأوروبيين و حتى

¹ - محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر. محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص. 169.

أعوان الإدارة الفرنسية¹.

حيث قال كارل ماركس في إحدى المناسبات مقارنة الجزائر بالهند : "بعد الهند فالجزائر هي التي تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية، حيث كانت فيها الملكية القبلية والعائلية أوسع الأشكال ملكية انتشارا، وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعد ذلك الفرنسية على تحطيم التنظيم المبني على الدم ما عدا الفترة الأخيرة أي منذ صدور القانون العام 1873"².

ويحدد هذا النص خصوصية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية، وتكمن هذه الخصوصية في استمرارية علاقات سلالية للإنتاج تلك العلاقات تعبر عن نفسها في الشكل القبلي والعائلي للملكي ، وهو ما عرفته الجزائر منذ القدم، حتى الاحتلال الفرنسي الذي حاول مرارا و تكرارا القضاء على ملكية الأعراس عبر عدة قوانين سنت لهذا الغرض.

1 - 7 - قانون 22 أفريل 1887 :

لقد كان هدف الإدارة الاستعمارية هو مصادرة الأراضي في الجزائر مهما كانت الوسيلة فهم يطبقون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وبالتالي تحصلت الإدارة الفرنسية على 386.886 هكتار خلال خمس سنوات فقط (1880-1885)³ ، وحسب رويير أجيريون : قامت السلطات الفرنسية بعمليات جرد للأراضي، فاستولت على 90% من الأراضي التي أحصتها مقابل 10% فقط للدواوير.

وبعد ذلك وفي 23 مارس 1882 صوّت البرلمان الفرنسي على قانون بتأسيس الحالة المدنية بالجزائر و هو ما عرف بنظام الألقاب، و تحويلها من ثلاثية إلى ثنائية، فالغاية الرئيسية كانت تسهيل عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.

لقد استجاب الحاكم قراي A.Grévy لطلب المجلس الأعلى بتعليق قانون 1873، فكوّن لجنة كلفها بصياغة مشروع مراجعة القانون يوم 06 جويلية 1881 و كان على أشغالها أن تفضي إلى ميلاد قانون 22 أفريل 1887⁴.

¹ _Djilali sari : Op.Cit, p45.

² - كارل ماركس : المصدر السابق ، ص127.

³ _ Charles Robert Ageron: Les Algériens Musulmans et la France, Op.cit , p 203.

⁴ _شارل رويير أجيريون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص168.

فهو قانون مكمل لقانون فارني، وبالتالي يعتبر بمثابة تكملة قانونية و توطئة استدرائية لفهم قانون 1873¹.

حيث اشتمل خصوصا على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية) في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها²، وفي حالة وجود أراضي مشاعة بين عدة عائلات، وأقرت المادة الثالثة من قانون 1887 تقسيم الملكيات المشاعة بين العائلات المشتركة في الملكية، وبالتالي يمكن للمعنيين التقدم بطلبات بيع العقارات المشاعة لتعذر قسمتها، وذلك حسب المادة 815 من القانون المدني³.

ونتيجة لذلك فإن الغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير عبر المراحل التالية :

1. - إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.
2. - الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.
3. - تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.
4. - منح عقود و سندات لمن لهم الحق في الملكية.
5. - تسهيل عملية الاتجار بالأرض تحقيقا و تمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين⁴.

لقد كان هذا القانون أشد عنفا على الجزائريين وأكثرهم خبثا و مكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين، لهذا دعم هذا القانون و نشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطات الاستعمارية على انجازه⁵.

حيث أباح هذا القانون بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شرط الإقامة فيها، كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887-1893 على حوالي 157 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوربيين أكثر من 120 ألف هكتارا ما بين 1891 و 1900 وهكذا أقامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما بين 4 و 5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية و موسمين و خماسين، ومكنت المعمرين من الحصول على الأراضي بأثمان

¹ _ شارل روبر أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ، ص170.

² _ بشير بلاح : المرجع السابق، ص249.

³ _ صالح حيمر : المرجع السابق، ص175.

⁴ _ عدة بن داهة : المرجع السابق، ص405.

⁵ _ إبراهيم مياسي : المرجع السابق، ص131.

زهيدة جدا في منطقتي وهران و الجزائر الوسطى و الشرق و انتزع من أهالي الشلف نتيجة المضاربات ما بين 6 إلى 8 آلاف هكتار¹.

بيد أن الإجراءات التقنية لتطبيق قانون 1887 كانت تجري بإيقاع بطيء جدا نظرا لطبيعتها، لأنها تتطلب وسائل مادية و بشرية كبيرة، لذلك أعاقَت اتساع الاستعمار²، حسب الباحث عدي الهواري.

ومن نتائج هذا القانون على الفلاح الجزائري يمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام، حيث يقول : " بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما ، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين و سفهاء أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استئدانة تعود إلى سنوات خيالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدّر بـ: 50% لكل ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغت الحدة بمحضري الجلسات إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم"³.

1 - 8 - قانون 16 فيفري 1897 :

لقد كان قانون أفريل 1887 يتميز بالتناقض في سندات الملكية، و هو ما زاد من متاعب ومآسي الأهالي، فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدّة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق، و النظر في أحوال الأهالي، فتألّفت لجنة برلمانية من 18 عضوا برئاسة جول فيري⁴(Jules Ferry) التي زارت الجزائر لمدة 53 يوم، تفقدت خلالها 102 من مراكز

¹ _ عميرواي احميدة : أثر السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص54.

² _ عدّي الهواري : المرجع السابق، ص66.

³ _ عدة بن داهة : المرجع السابق، ص409.

⁴ _ ولد جول فرنسوا كاميل فيري (Jules François Camille Ferry) في 05 أفريل 1832، هو رجل سياسي فرنسي، بدأ حياته كصحفي ثم كمحامي، انتخب برلمانيا عن مدينة باريس سنة 1869، ثم عمدة لنفس المدينة، عين سنة 1879 على رأس وزارة الأشغال العمومية ثم مكلفا بالشؤون الخارجي ابتداء من سنة 1883، من أشد الحركات التوسعية الفرنسية قدم استقالته من العمل السياسي في 30 مارس 1885، توفي يوم 17 مارس 1893، ينظر : كريمة حوامد : دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008، ص106.

الأوروبيين و الأهالي، فتم تعيين حاكم جديد هو السيد كامبون مكان تيرمان، وقد أوكل إليه رئيس الجمهورية الفرنسية كارنو (Carnot) مهمة أن :

" يرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم، و تذكيرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا " ¹.

وبالتالي تكون قد اقتنعت لجنة مجلس الشيوخ و معها جول فيري بما استمعت إليه من تصريحات المسلمين وشكواهم بأن: " الاستيطان بلغ حدوده القصوى " ².

وبعد ذلك أعدت لجنة جول فيري مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات عميقة على التشريع العقاري القائم، وأهم إصلاح اقترحتة هذه اللجنة هو إدخال نظام السجل العقاري إلى الجزائر، وهو النظام الذي تم تطبيقه بنجاح في كل من أستراليا و ألمانيا و تونس ³.

بحيث كانت ملامح هذا القانون فيما يلي :

إبطال بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873، واستبدالها بإجراء، وحدد تفاصيله في المواد 05 حتى 08 وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ، ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين و الجزائريين على حد سواء، وورد في النص مادتان تدخل في إطار حماية الملكية الأهلية، حيث حرص كامبون (Cambon) على إدراجهما :

أولهما: هو الترخيص بالمبادلات بين الأهالي بخصوص الأراضي التي تمت فرنستها بموجب قوانين 1873، 1887، 1897 لدى قاضي مسلم في الدوائر القضائية المنصوص عليها في قرار الحاكم العام (المادة 16).

ثانيهما: بمقتضى هذا القرار لا تجري عمليات القسمة أو مزادة الشائع إلاّ عينا و لصالح الملتمس وحده، بينما يظل بقية أعضاء العائلة مشتركين في مشاع ملكيتهم ⁴.

¹ _ الصادق دهاش : " نزع الملكية العقارية "، مجلة المصادر، العدد 17، المرجع السابق، ص33.

² _ شارل روبر أجيرون : المرجع السابق، ص 214.

³ _ صالح حيمر : المرجع السابق، ص180.

⁴ - عدة بن داهة : المرجع السابق، ص411.

وإذا تعذر ذلك فإن القسمة تتم وفق " فروع ملكية " مع احتفاظ كل عائلة بأوضاع الشيع، ما عدا العائلات المعرضة لمزاد المشاع، عندها يمكن للشركاء في المشاع أن يقوموا بإبعاد الملتمس وتعويضه (المادة 17)¹.

ونتيجة لما سبق فإنه يعتبر هذا القانون هو الذي أزاح آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية، ثم تبعتها قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون، وهذا ما نجده موضحا في الجدول التالي²:

السنة	أراضي المستوطنين (الهكتار)
1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000
1917	1.123.000
1930	2.350.000
1934	2.462.000
1950	2.726.700

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الأراضي التي استحوذ عليها المعمرون تزداد بازدياد صدور مراسيم وقوانين مصادرة الأراضي التي كانت جلها لصالحهم، وفي نفس الوقت تعتبر شؤما على الشعب الجزائري آنذاك الذي فقد الملايين من الهكتارات بفعل تلك السياسة.

2- القوانين الخاصة بالغابات :

نظرا للأهمية التي تكتسيها الغابات في المجال الاقتصادي بالنسبة للأهلي الجزائريين أو بالنسبة للمعمرين الأوروبيين، فقد تبينّت السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاهها منذ سنة 1844، عندما أصدر المارشال بيغو قانونا خلال تلك

¹ - شارل رويبر أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 220.

² - رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 18.

السنة وهو عدم السماح للقبائل الرعوية التي تقطن بجانب الغابات إشعال النيران بالقرب منها، حيث اتهمهم بأنهم السبب في تلك الخسائر التي لحقت بها جراء الحرائق، وأن مصير كل من يشعل النار السجن و التهجير القسري إضافة إلى الغرامات المالية ومصادرة أراضيهم، وفي سنة 1845 أعلنت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن جميع الغابات ملك للدولة الفرنسية¹.

لقد قام الاحتلال الفرنسي باستغلال تلك الغابات لصالحه، من خلال منح الاستثمارات في هذا المجال الغايي للشركات، بحيث تم منح شركة جمعية الغابات 160 ألف هكتار من الغابات لتستغلها لمدة 60 عاما، بدورها قامت ببيعها إلى 30 معمر أوروبي، رغم أنها ليست ملكا لها².

كما أنها أصدرت عدة قوانين في هذا الجانب التي تحرم الأهالي الجزائريين استغلال الغابات و تمثلت هذه القوانين في: قانون 1874 ، وقانون 1885، وقانون 1903³، حيث قارنت الإدارة الفرنسية عائدات الغابات في الجزائر مع نظيرتها في فرنسا، فوجدوا أن مليون هكتار من الغابات تدر أرباحا بـ: 25 مليون فرنك منها 13 مليون نفقات، بينما في الجزائر فمليون هكتار تدر أرباحا بـ: 4.9 مليون فرنك منها 1.8 مليون فرنك نفقات، أي أن الغابات في الجزائر تدر ضعف الأرباح مقارنة بنظيرتها في فرنسا خلال سنة 1890م، وبالمقارنة بينهما فإن الغابات في الجزائر تقدم أرباحا يقدر بضعفي النفقات و في نفس الوقت الغابات في فرنسا تقدر أرباحا أقل من الضعف⁴.

3 - الضرائب المسلطة على الجزائريين :

لقد أهرق الجزائري منذ الاحتلال بالضرائب الثقيلة ، فإلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة والإتاوات المفروضة على مختلف النشاطات ، فإنهم خضعوا لما اشتهر باسم " الضرائب العربية " المتمثلة في الزكاة و العشر، وألحق بهاتين الضريبتين ما يسمى بالحكر في مقاطعة قسنطينة، و هذه ليست ضريبة وإنما هي إتاوة تؤدي على الأرض التابعة

¹ - عيسى يزير : السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2008/2009 ، ص110.

² - يحي بوعزيز : موضوعات في تاريخ الجزائر و العرب ، المرجع السابق، ص503.

³ - رابح لونيبي و آخرون: المرجع السابق، ص91.

⁴ - عيسى يزير : المرجع نفسه ، ص 115.

للدولة التي منح حق استغلالها للأشخاص قبل 1830 و بعد الاحتلال¹ ألحقتها الإدارة " بالضرائب العربية " كما ألحقت ضريبة " اللازمة " المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات على اعتبار كون هذه الأخيرة لا تنتج حبوبا، وألحق في إطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية " السستيمات الإضافية " التي فرضتها الإدارة في البداية لتواجه بها المصاريف الطارئة ، وابتداء من سنة 1863 خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأرض ، ورغم كل هذه الضرائب إلا أن المستوطنين النواب اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين².

لقد دفعت الضرائب الكثير من الجزائريين سنة 1862 إلى الهجرة خوفا من العقوبات التي ستطاهم ، وتبعا لهذا ستشهد تلمسان فقرا كبيرا، بحيث أن قبائل بأكملها لن تجد ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا، كما دفع هذا الوضع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم ومواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات³، وكانت سياسة نزع الملكية والقضاء على أراضي العرش وضرب البنية التحتية لاقتصاد الجزائر سببا في حدوث مجاعات قاتلة لم تشهدها الجزائر من قبل، مما أتى على حياة أزيد من نصف مليون جزائري وقدره المؤرخون بخمس السكان الأصليين في تلك الفترة ، وفي وقت حدوث تلك المجاعات بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هو ولم تسجل أية محاولة لإغاثة الأهالي بل إن الكثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الجزائريين المسلمين⁴، وقد ساهم اليهود في مأساة الجزائريين، حيث استغلوا كل الفرص لأجل الربح السريع ، وهو ما أوضحه أحد الأوروبيين بوهران في رسالة إلى نابليون الثالث يوم 15 ماي 1865 قائلا : " وأحيط جلالتم علما بأن الشعب الأهلي لعمالة وهران يدفع لصالح اليهود مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب " ⁵.

كما أن الأزمة الاقتصادية زادت الأوضاع سوءا، إذ رفضت البنوك تقديم تسبيقات لجمع المحاصيل مما أثر على العائلات الكبرى (الأرستقراطية) كعائلة المقراني على سبيل المثال، في حين عبر أحد المستوطنين بأن الأزمة سببها كسل الجزائريين الفطري عن العمل، لذلك لا يمكن ولا ينبغي مساعدتهم⁶. وهذا بالرغم أن الكولون كانوا يعتمدون على اليد

- جمال قنان : " مشاغل المجتمع الجزائريين من خلال الصحافة 1882 - 1914 " ، مجلة المصادر ، ع9 ، (مارس 2004) ، ص41.

- المرجع نفسه، ص42.

³ - Annie Rey – Goldzeigur : Le Royaume Arabe, la politique algerienne de Napoleon 3 1861 – 1870 , alger , Ed , SNED , 1977,p170.

- مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع ، المرجع السابق ، ص14.

- يحي بوعزيز : كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المرجع السابق ، ص168.

- المرجع نفسه ، ص169.

العاملة الجزائرية في كل المجالات، والمعروف أن هذه اليد العاملة كانت تسخر وتستغل بطريقة لا إنسانية إلى درجة أن الفلاح (الخماس) يشتغل طوال اليوم بمقابل زهيد، حتى في أوقات الأزمة بما فيها المجاعة ، فضلا على أن الكثير من السكان الأصليين كانوا يشتغلون دون مقابل، وذلك بشهادة نواب من البرلمان الفرنسي. واستغل اليهود المجاعة ما بين عامي 1868 - 1869 لتنمية ثرواتهم عن طريق أرباح القروض التي كانوا يقدمونها للمكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح ما بين أربعين إلى مئة في المئة لمدة شهرين أو ثلاث فقط في العام، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم و يتحولون إلى خماسة. وقد أورد السيد بيدولت قائلا : " إن الجزائريين حتى عندما تخصب أراضيهم ويرتفع مردودها، فإن السماسرة اليهود والمعمرين يتدخلون بخفض أسعار حبوبهم بنسبة عشرين وثلاثين بالمئة حتى لا يكونوا مصدر منافسة لهم"¹. وكان الجزائري في هذه المرحلة يعيش على الزراعة وتربية الأنعام ولم يكن يعرف الاستثمار إلا في هذه المجالات ، وأن النقود والحلي لم تكن متوفرة إلا في حوزة عدد ضئيل من الأسر².

استمرت إدارة الاحتلال في تضيقها على الجزائريين جميعا، فلم تتغير الضرائب، بل إن الحكومة بالجزائر أقامت إجراءات استثنائية إدارية المتمثلة في " المجلس الحربي " لمتابعة الوضع بمحاكمة اللصوص و قطاع الطرق ، واعتبرت كل متسول وباحث عن الطعام مجرما³.

والجدول التالي⁴ يبين نوع و حجم الضرائب في الفترة الممتدة ما بين 1870 . 1912 :

السنة	نوع الضريبة	حجمها (بالمليون فرنك)
من 1870 إلى 1885	ضريبة عربية	14
	ضرائب أخرى	22
من 1885 إلى 1912	ضرائب عربية	19
	ضرائب متنوعة	45

- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص 12.

- عبد الحميد زوزو : نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 - 1900 ، الجزائر ، 2007 ، ص 107.

- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 155.

- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع نفسه ، ص 46.

والملاحظ من خلال هذا الجدول هو ارتفاع مقدرا الضرائب رغم حالة اللاأمن التي كانت تشهدها الجزائر آنذاك إضافة إلى بؤار اندلاع الحرب العالمية الأولى ، ففرنسا كانت ترى في الجزائريين الوقود المالي والعديدي لتسديد نفقات الدخول في حرب كبرى أغرقت أوروبا وإفريقيا عامة و الجزائر خاصة معها .

أما شارل روبير أجيرون فقد حدد نوعية و حجم الضرائب في الفترة الممتدة مابين 1877 إلى غاية 1881 كما سيرد في الجدول الثاني¹ :

نوع الضريبة	حجمها (مليون فرنك)
ضريبة عربية	14 . 13
ضرائب إضافية	2,300,000
ضريبة استثنائية	800,000
رسوم بلدية	5,000,000

ونستشف مما سبق دائما أنه رغم ما مرت به الجزائر من أزمات إجتماعية كالحقن و المجاعات والجفاف وكذلك التهجير القسري ونقص رهيب في المحصول بالخصوص في سنوات ستينات القرن التاسع عشر، إلا أن السلطات الكولونيالية لم تتعامل مع الوضع بالشكل المطلوب، فالضرائب دائما ما كانت تبقى على حالها أو تشهد تزايدا في بعض الأحيان ، لتزيد من معاناة الأهالي.

المبحث الثالث: الأسباب الاجتماعية :

لقد أكدت الدراسات أن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي كان يقوم على القبيلة كإطار سياسي واقتصادي ومنها استمدت المقاومة الشعبية في بداية الاحتلال شدتها، وهو ما أدهش المستعمر في بداية الاحتلال وجعل الجنرال بيغو نفسه يصرّح أما مجلس النواب: " لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخنثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر و الجنود، و لكن وجود هذه الأمة القوية العتيقة المستعدة كامل الاستعداد للحرب، و المتفوقة على العناصر الأوروبية، التي كنا ننوي إدخالها إلى

¹ - Charles Robert Ageron : Les Algériens musulmans , Op , Cit , P258.

البلاد كل ذلك يحتم علينا أن نختار العناصر القوية من الأوروبيين لتوطينهم أمام أولئك العرب وجنبا إلى جنب معهم، وبين ظهرانيهم¹.

من أجل تثبيت أقدام فرنسا في الأراضي الجزائرية وبغية الوصول إلى هدفها وهو الاحتلال الكامل، رأت السلطات الفرنسية أن ذلك لا يمرّ دون القضاء على القبيلة التي هي أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر، فراحت تصدر القوانين و التشريعات العقارية التي تهدف في الأساس إلى تحطيم بنية المجتمع الجزائري، وكانت لهذه السياسة التعسفية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري في تلك الفترة تمثلت في :

1 - تحطيم بنية المجتمع الجزائري و تفكيك أوامره :

لقد كان هدف الإدارة الفرنسية منذ البداية هو تفتيت القبيلة و القضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر، و تبين هذا منذ صدور القرار المشيخي في 22 أبريل 1863 المعروف تاريخيا باسم : سيناتوس كونسولت، فسعت بشتى الطرق إلى تفكيك أوامر القبيلة، وأن استمرار المقاومة ما هو إلا نتاج القبيلة في الجزائر، لذا كان لابد من تفكيك هذه القبيلة أو تحطيمها نهائيا حتى تضع المقاومة أوزارها. إضافة إلى تحقيق هدف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وهو الحصول على مزيد من الأراضي الخصبة و أراضي العرش.

وتزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية و تقسيمها لأراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية² ، وقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلتها إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير، وقد أطلق على هذا الكيان الإداري المصطلح اسم مركب هو الدوار-كومين (douar-commune) وهو يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المتفتتة³.

¹ _ مصطفى الأشرف : المرجع السابق، ص 81 - 82.

_ عدي الهواري : المرجع السابق، ص 117.

_ صالح حيمر : المرجع السابق، ص 276.

فتنفيذا للقرار المشيخي أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة و ذلك على حساب تفكيك القبائل¹، من أجل القضاء على الحواجز في نقل الملكية و يزيد من عملية السيطرة على الأرض و مراقبة السكان، و إنشائها المكاتب العربية² بعد سنة 1844 لمراقبة تحركات السكان ومحاولة التغلغل في عمق القبائل الجزائرية ، إضافة إلى صدور تعليمة الأمير جوزيف نابليون³ في ديسمبر 1858 التي أعفت الجزائريين العاملين لدى الأوروبيين من دفع الضريبة للقبيلة ودفعها للإدارة الفرنسية عوض ذلك حيث نصت هذه التعليمة : " لقد قيل أن القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب، علينا أن نمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهالي في بلدتنا، عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية و التي بحضور حضارتنا المتفوقة، فإن القبيلة عليها أن تتفتت بهدف اندماجنا في تنظيمنا، بواسطة هذه الوسائل وهذه الوسائل وحدها سوف نصل بها إلى كسر تماسك القبيلة، والانتزاع منها على الخاصية السياسية ليحل محلها تنظيمنا الإداري"⁴.

لقد كانت لهذه السياسة آثارا كبيرة على المجتمع الجزائري و على القبيلة بشكل كبير، ومن الأمثلة عن ذلك تفكيك قبيلة عكرمة العرابة إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز ، القرارية، قربوسة) وقبيلة الفراققة⁵ التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دواوين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدّر بـ: 12.556 هكتارا وتضمن العيش لـ : 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا⁶.

— عدة بن داهة : المرجع السابق، ج2 ، ص25.¹

²— المكاتب العربية : أنشأت في 01 فيفري 1844م من طرف الجنرال بيجو، ويعتبر ضباطها واسطة بين السلطة العسكرية والأهالي مهمتهم تقديم المعلومات للسلطات حول الأهالي وعقليتهم وأيضا إدارة شؤون القبائل. للمزيد من المعلومات ينظر: ألكسي دو طوكفيل، المصدر السابق ، ص 111.

— الأمير جوزيف نابليون : وزير الجزائر و المستعمرات (1858 - 1859).³

⁴ - Joseph. Napoléon : circulaire du 05 décembre 1858, relative aux indigènes travaillant chez les européens in kamel kateb, p76.

⁵— قبيلة الفراققة : تقع في دائرة معسكر اقليم وهران ، و هو دوار يتكون من ثلاثة فصائل : الزهادلية، الفراققة، الفواققة، الفراققة التحاته، تجمع 1.509 ساكنا يحوزها 78 هكتارات أراضي جماعية، 2533 هكتارات أراضي ملك ، 5 هكتار مقابل 23 هكتار أملاك عامة بمجموع 3.256 هكتار. أنظر: عدة بن داهة : المرجع السابق، ج2، ص25.

⁶— عدة بن داهة : المرجع نفسه ، ج2، ص ص 25-26.

لقد كانت نتيجة هذه المراسيم سيئة على المجتمع الجزائري، فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وبالتالي فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم و أصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه و تقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة¹.

2- المجاعات و انتشار الفقر :

لقد نجم عن السياسة الفرنسية فصل الفلاح عن أرضه، و تحول من مالك للأرض إلى خماس في أراضي غيره، حيث امتدت ساعات عمله من الرابعة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء بأجر قليل² بعدما أن فقد أخصب أراضيهِ الزراعية، علما أن الزراعة الأهلية كانت في سنوات المطر تغطي حاجيات كل السكان³، و بالتالي انهار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى حدّ أقل مستويات الدخل في العالم فلم يتجاوز أجر العامل اليومي 04 فرنكات عام 1920، و 08 سنة 1935 و 12 فرنك عام 1954⁴.

وتبين أن تدهور الوضع الاقتصادي للأهالي، الذين تضرروا كثيرا من مصادرة أملاكهم، هو أكبر داء يئن منه المجتمع الجزائري، والذي أصبح يعاني أكثر من ذي قبل و مازادها قمع السنوات الأخيرة حدة شدة السياسة الاستعمارية القائمة على نهب و سلب ممتلكات الأهالي الجزائريين، حتى بلغ الفقر حدّا لا مزيد عليه، بحيث أصبح كل جزائري مسلم تحت كابوس الجوع ، يرى طريق مستقبله مخوفة بالآلام و حياته يهددها خطر البؤس و الشقاء.

لقد وصل الفقر إلى نسبة 90%⁵، و في هذا الأمر جاء قول أحد المؤرخين الفرنسيين: " بأن الأهالي المرددين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسوّل ..."⁶.

وفي هذا السياق جاء أيضا تصريح أحد كبار أطباء الجيش الإفريقي ماريوس نيكو لابلول يصف حال الأهالي: " كل ما تقع عليه العين هنا، حين يصل الإنسان يبعث على الحزن و الأسى فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من البؤس

¹ _ ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000، ص ص 32 - 33.

² _ رابح لونيسي و آخرون : المرجع السابق، ص 85.

³ _ عدي الهواري : المرجع السابق، ص 125.

⁴ _ بشير بلاح : المرجع السابق، ص 45.

_ أحمد بن عمر : " الحالة الاقتصادية في الجزائر "، جريدة المنار، العدد 4، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2007، ص 64.

⁶ _ مصطفى الأشرف : المرجع السابق، ص 201.

والشقاء، و قد توافد إلى هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال، أمّا رجال الصناعة فهم يحاولون أن يستغلوا الوافدين الجدد و كل واحد هنا من عسكريين و بورجوازيين، يفعل ما يروق له من غير حسيب ولا رقيب "1.

ضف إلى ذلك اندثار الهياكل الاجتماعية في خضم سنوات البؤس والشقاء التي ضربت المجتمع الجزائري في العمق، حيث أرادت السلطة الاستعمارية طمس الهوية الجزائرية بكل الوسائل المتاحة، و ذلك عن طريق هدم القرى و طرد السكان الأهالي من ممتلكاتهم، كل هذه الإجراءات المشددة و الإجرامية أدت إلى انتشار الأوبئة و المجاعات، مما أدى ببعض القرى إلى الاختفاء كلياً من الوجود، كما أدت إلى تغيير ديمغرافي واجتماعي واقتصادي في حياة الأهالي الجزائريين².

لقد أدت مجاعات 1867-1868 والتي تعد أكبر كارثة إنسانية تعرضت لها الجزائر في العصر الحديث، حيث تسببت في هلاك ربع (1/4) سكان عمالة قسنطينة وحدها إلى حوالي 400.000 شخص و خلفت عددا هائلا من اليتامى والمشردين و أدت إلى نزوح سكاني كبير من الهضاب العليا و حواف الصحراء باتجاه منطقة التل فرارا من الموت المحتوم³، فنظر لما تركته المجاعات من آثار سيئة في نفوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تتفرد بها بعض السنوات كقولهم " عام القحط " أو " عام الشر "4.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الدكتور فيتال (Vital) الذي كان مقيما في قسنطينة خلال مرحلة المجاعة أشار في رسالته إلى صديقه إسماعيل أوربان⁵، مستشار نابليون الثالث إلى أن حوادث السرقة قد ارتفع تعدادها بوضوح خاصة سرقة الحبوب والماشية مع التهديد باستعمال السلاح، وأكد أن الشائعات انتشرت بين السكان، ومفادها بأن

1- مصطفى الأشرف : المرجع السابق، ص ص 203 - 204.

2- الشريف كمال دحمان الحسني : أشرف الجزائر و دورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 123

3- رمضان بورغدة : المرجع السابق، ص 366.

4- عدة بن داهة : المرجع السابق، ج2، ص 15.

5- **توماس إسماعيل أوربان**: أصله من مدينة كايا عاصمة غويانا في 31 ديسمبر 1812 ، كان والده أوربان برو بحارا و تاجرا في تجارة الرقيق ، ينحدر من مدينة مرسيليا الفرنسية ، و أمه " أبولين " ابنة أمة .عاش حياة ملؤها الفقر و الشقاء ، و أول ما عانى منه هو مشكلة التسبب التي ستشكل له عقدة ، بحيث أنه كان عديم اللقب . درس توماس في مرسيليا ، وحصل منها على شهادة القانون ، و التحق بكلية الطب ، و إثر التحولات السياسية بفرنسا سنة 1830 طلب منه والده العودة إلى كايا ، لكن سرعان ما عاد إلى مرسيليا في جويلية 1831 . ينظر : مصطفى عبيد : " الجزائر في كتابات (توماس) إسماعيل أوربان 1812 - 1882 " مذكرة لنيل الماجستير

في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2007 - 2008 ، ص 15

السلطات بسبب تفاقم المجاعة أباحت فعل السرقة، وأنّ من لا يملك شيئا يستطيع أن يحصل عليه بالقوة من لدن من لا يملكه¹. ومن أجل الحصول على ما يسد الرمق على أمل الاستمرار في الحياة، فضل الكثير من الناس اقتراف فعل السرقة بهدف الدخول إلى السجون، التي أصبحت تعج بأناس دخلوها مع سبق الإصرار و التردد، لأن الحياة أفضل داخلها وأحسن بكثير من الحياة خارجها في زمن المجاعة.

ويصف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان هذه المجاعة الرهيبة التي ضربت الجزائر في هذه الفترة من خلال مايلي: " لقد كان البؤس فظيحا إلى درجة أن الجائعين كانوا يتقاتلون من أجل الفضلات، حيث أن هناك مدنا أصبحت فيها عملية إزالة القاذورات غير مجدية، لقد نبشوا الأرض و أخرجوا الحيوانات، كما ذكرت حالات أكل لحوم البشر"².

كما يذكر محمد الصالح العنزي أن هذه المجاعات والقحط قد تركت آثارا سيئة على سكان قسنطينة، ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم الكوليرا و التيفوس وغيرها، و ضياع الثروات المدخرة، و بيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من جراء الضرائب العقارية غير المدفوعة، و فوائد القروض الربوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوك و المرابين اليهود³ وغيرهم.

تلك هي إذن أهم نتائج السياسة الفرنسية التي كانت تهدف دائما و منذ البداية للقضاء على الكيان الجزائري واستبداله بالكيان الأجنبي.

3 - بث عناصر دخيلة على المجتمع الجزائري :

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر مباشرة رأت السلطات الفرنسية أنه لا وجود لها في أرض الجزائر دون حركة استيطانية شاملة و مدعومة من كامل الدول الأوروبية مثل: الإسبان، الذين استقروا بضواحي العاصمة منحتهم الإدارة الفرنسية

__رمضان بورغدة : المرجع السابق، ص366.¹

² _ Charles.A. Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.cit, p439.

__ محمد الصالح العنزي: مجاعات قسنطينة، تح : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص15.³

قطعا أرضية حولوها إلى مزارع وفي حوالي 1845م قَدّر عددهم حوالي 25.000 نسمة، كانوا يشتغلون كفحامين ومزارعين للبقول و مصلحين للأرض¹.

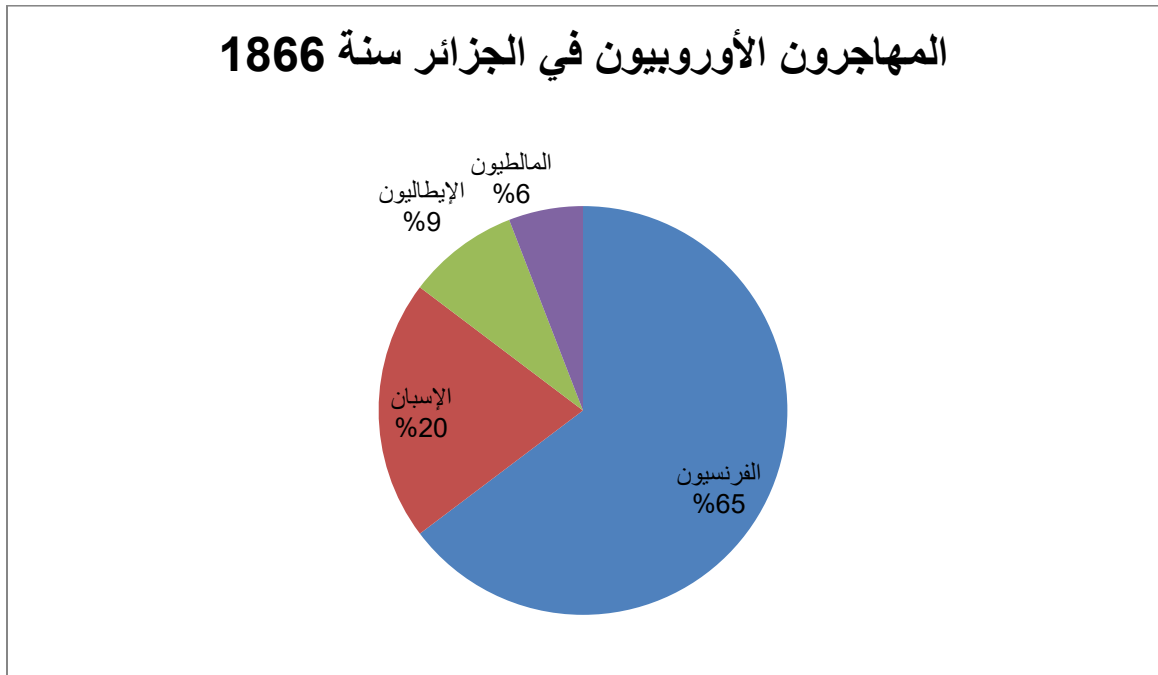
و في سنة 1866 سجلت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر الأرقام التالية :

- الفرنسيون : 220.000 نسمة.

- الأجانب : 217.000 نسمة من بينهم 142.000 أسباني ، 44.133 ايطالي ، 15.333 مالطي، وحوالي 15.000 من مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا ، سويسرا ، بلجيكا، اليونان ، بولندا ، بريطانيا ...).

- اليهود : 43.000 نسمة².

ولتوضيح الصورة أكثر حول عدد المهاجرين الأوروبيين في الجزائر خلال منتصف القرن التاسع عشر أي سنة 1866 قمنا برصد إحصائي بياني لهم المتمثل في الرسم التالي :



— عدة بن داهة: المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 29 ، 30.¹

²— المرجع نفسه ، ص36

كما هو ملاحظ فإن عدد الفرنسيين هو الغالب في هذا الجانب لطبيعة الاحتلال، والذي يمثلون دولة الميتروبول وهم الأقدام السوداء، أما في المرتبة الثانية فيأتي الإسبان القاطن أغلبهم في نواحي الغرب الجزائري وخاصة منطقة وهران والأکید أن ذلك يأتي بسبب تقارب المدة مابين تحرير وهران من الإسبان (من 1792 إلى غاية 1830)، ثم يأتي الايطاليون والمالطيون بنسب متقاربة و الذين سكن أغلبهم في مختلف مناطق الشرق الجزائري بسبب القرب الجغرافي.

4 - الهجرة القسرية :

إضافة إلى هذا أيضا عملت إدارة الاحتلال على تشجيع سياسة التهجير بتكريس كل الطرق الممكنة لطرد السكان الأهالي من أراضيهم وممتلكاتهم، التي شكلت عوامل مباشرة لظهور حركة الهجرة¹، التي جسدتها جماعات سكانية مختلفة الفئات والأعمار ، ومن مختلف أرجاء القطر الجزائري².

وتعتبر الهجرة ظاهرة حتمية أفرزتها جملة من عوامل مختلفة (اجتماعية، نفسية واقتصادية ..) التي خلفتها الإجراءات والقوانين الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية، والمتمثلة في مصادرة الأراضي الخصبة وفرض الضرائب المجحفة التي أثقلت كاهل الجزائريين،³ بالإضافة إلى سياسة التجنيد الإجباري. أما العامل الاقتصادي فهو حاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة في المصانع. وبالتالي فإن هذه العوامل وأخرى دفعت الجزائريين إلى الهجرة إلى فرنسا والبلدان العربية بحثا عن سبل العيش الكريم⁴.

اتخذت الهجرة في أول الأمر طابع التنقل القصير أي الهجرة نحو الأرياف أو ما يسمى بالهجرة الداخلية، ثم توسع نطاقها وتطورت إلى التنقلات البعيدة ما يسمى بالهجرة الخارجية إلى البلدان المجاورة، وهذا راجع لاشتداد سياسة

¹ - الهجرة :هي حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من بلد إلى آخر بقصد العلم أو العمل، والإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة. ينظر: خليل أحمد خليل : معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، لبنان: 1995، ص.395.

² - قليل مليكة: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، لمياء بوقريوة، جامعة باتنة، 2008، ص. 11 .

³ - عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1975 ، ص.94.

⁴ - ناهد دسوقي : دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2008 ، ص 32.

التجريد لممتلكات الأهالي التي تعد المصدر الرئيسي للعيش، وأمام هذه الوضعية وجد الفلاح نفسه أمام خياران لا ثالث لهما إما الانكماش على نفسه والعيش في بؤس شديد أو الهجرة إلى الخارج للبحث عن لقمة العيش له ولأسرته¹. وقد كانت هذه الظروف والأوضاع التي أفرزتها تطورات السياسة الاستعمارية في الجزائر، سبباً مباشراً في موجات الهجرة الكبيرة التي شهدتها البلاد، فكلما قامت ثورة فشلت التي تليها موجة من الهجرة فرارا من العقوبات التي سوف تسلطها الإدارة الاستعمارية على قادتها، ومن شارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة².

المبحث الرابع : النفي و القوانين الجزرية :

وكتكملة لمشروع السياسة القهرية التي تبنتها الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال التي شملت الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن أن نغفل أيضا عن بعض الأساليب الإدارية الملتوية لذات الإدارة الاحتلالية، والتي كرست المشروع الاستيطاني الكبير لفرنسا في الجزائر، وبالتالي فالجوانب السياسية والقضائية كانت أولى اهتمامات تلك السلطة، وسنعر عنها في العناصر الآتية :

1 - العقوبات المسلطة على الجزائريين بعد انتفاضة 1871 :

قبل الخوض في نتائج ثورة المقراني وما قابلتها الإدارة الاستعمارية من عقوبات مجحفة في حق الأهالي و المشاركين في هذه الثورة، وجب علينا في هذا المبحث تبيان أهم مسبباتها، والتي هزت كيان الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والتي دعت الفرنسيين إلى عدم الثقة في الأهالي مجدداً ، بحيث أن المتأمل في سلوكات السلطات الفرنسية اتجاه أسرة المقرانيين وزعمائها تعود إلى الأيام الأولى من التواجد الفرنسي بإقليم الشرق الجزائري، أي منذ استيلائها على إقليم قسنطينة عام 1837 والمشار إليها بسقوط مقاومة الحاج أحمد باي³، وذلك واضحاً في لجوئها إلى حرمان الحاج أحمد المقراني من منصب الخليفة وتعويضه بمنصب الباشاغا منذ سنة 1853، كما عمدت إلى تقليص صلاحياته كباشاغا وخلفه على المنصب محمد المقراني لصالح القائد العسكري الفرنسي ومصادرة أراضي أسرته بـ: 5.000 هكتار في نواحي البرج⁴،

¹ - علال لندة: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة سكيكدة، 2009، ص ص 207 - 208.

² - الغالي غربي وآخرون: المرجع السابق، ص 149.

³ - العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2016، ص 219.

⁴ - بشير بلاح: المرجع السابق، 294.

لكننا نلمس أن ذلك لم يؤثر على العلاقة بين الطرفين و ربما يوعز السبب في ذلك إلى الآمال التي علقها الباشاغا على الفرنسيين لقاء خدماته لهم ظنا أنها سترفع من مكانته و نفوذه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ربما لم يكن له بد من موالاتها خوفا من ضياع نفوذه خاصة في إطار الصراع والتنافس السياسي بينه و بين أبناء عمومته أبناء عبد السلام، ونقصد منهم محمد بن محمد العايب بن عبد السلام الذي توصل كما توصل والده من قبله إلى بعض المناصب¹ ، فما الدافع إذا إلى تغيير موقفه اتجاه الجانب الفرنسي؟.

إن التغيير في موقفه يعود إلى الشكوك الفرنسية في تصرفاته خاصة في قضية الفلاحين كما سنرى في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي دفعها لانتهاج أسلوب الإهانة اتجاءه بتجريدته من جل صلاحياته كباشاغا لصالح قائد البرج وصل بها الأمر عام 1870 إلى وضعه تحت رقابة ضابط صغير برتبة نقيب²، غير مراعية في ذلك كل ما قدمه لها من خدمات على رأسها مساعدتها في إخماد الثورات مثل ثورة بوختناش بالحضنة³، بل راحت تستغل ضعفه لتحطيمه مثلما تفعل عادة مع كل من يساعدها بعدما تنتهي صلاحياته ، هنا فقط تأكد لمحمد المقراني خطورة مساعدتها ضد أبناء جلدته، الأمر الذي دفعه إلى الانتقام للتكفير عن ذنوبه السابقة، ولم يكن أمامه سوى الثورة لتحقيق مسعاه.

وكذلك تعتبر مضاعفات الحرب الفرنسية البروسية : المتمثلة في تحول الحكم في فرنسا إلى الجمهورية في 4 سبتمبر 1870 وانعكاسات ذلك على الجزائر، التي تغير الحكم فيها من النظام العسكري إلى النظام المدني وفقا لصدور قرارات 24 أكتوبر 1870⁴ الذي ألغى امتيازات رؤساء الأهالي لصالح المستوطنين الذين منحهم امتيازات واسعة بالجزائر بمجيء الجمهورية الثالثة حليفهم الأمر الذي رفضه المقراني على غرار باقي الجزائريين⁵، قائلا: « إني لا أقبل أن أكون تحت شخص من حكومة المدنيين يتهمني بأني ثائر و يعتقل أتباعي في سطيف و سور الغزلان »⁶، و إن دل هذا على شيء فإنما يدل على سياسة النظام المدني الأكثر إجحافا في حق الأهالي من سابقه ويؤكد فيل كروز أحد الفرنسيين

¹ - يحي بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 11.

² - بشير بلاح : المرجع السابق ، 295 .

³ - العربي منور : المرجع السابق، ص 220.

⁴ - يحي بوعزيز : ثورة الباشاغا المقراني : المرجع نفسه، ص 128.

⁵ - بشير بلاح : المرجع نفسه ، ص 294.

⁶ - يحي بوعزيز : المرجع نفسه ، ص 130.

ذلك قائلا: «...إن كل أسباب ثورة 1871 كانت من أجل الأرض و استعادة استقلال بلادهم المفقود وثورة رؤسائهم، والمقراني باشاغا مجانة، كانت احتجاجا على النظام المدني...»¹.

أيضا يعتبر إصدار مرسوم كريميو² والذي دخل حيز التطبيق عام 1871، ورفض المقراني الخضوع لهذا القرار على غرار بقية المجتمع الجزائري خاصة بعدما تبين هدفه الحقيقي المتمثل في سيطرة العنصر اليهودي على زمام الأمور في الجزائر إذ قال: «إنني مستعد لوضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... ولكن، إذا كنت راضيا بطاعة الجنود، فإنني لن أطيع أبدا أحدا من التجار أو اليهود»³، ولقد أكد عدد من الفرنسيين الدور الرئيسي لهذا القرار في دفع المقراني للثورة إذ يقول الجنرال دوكرو: «قرار التجنيس الكتيب النتائج، هو الذي أشعل النار في كل مكان...». كما عبر بعض الأهالي عن سبب رفضهم له قائلين: «اليهود الذين لا يدفعون الضرائب، ولا يشمون رائحة البارود أصبحوا مساوين للفرنسيين ونحن الذين قدمنا عشرين ألفا من أبنائنا للحرب ... نعامل هكذا كالمغلوبين»⁴.

ومن بين الأسباب الاقتصادية كذلك التي أدت الى اندلاع ثورة المقراني نجد :

- **مشكلة ديون المقراني** : لقد نتج عن الأزمات التي وقعت في الجزائر و مساعدة المقراني للجزائريين، وقوع هذا الأخير في مشكلة ديون، حيث أنه اقترض باسمه مجموعة من القروض المالية من البنوك ومن الثري اليهودي 'مسرين' لمساعدة المنكوبين من مجاعة 1869، وكان الحاكم العام ماكماهون قد وعده بتسديد ديونه من الضرائب التي تؤخذ من السكان إذا ما عجز عن أدائها⁵، و لكن السلطة المدنية التي خلفت السلطة العسكرية تنكرت لهذا العهد واضطر المقراني أن يرهن أملاكه لسداد الديون التي عليه للبنوك و السماسرة اليهود ، وتأكد للمقراني أن هذه السلطة الجديدة لن تفرق بين صاحب الشأن من غيره، وأنها تنظر لكل الجزائريين نظرة واحدة، وسيكون مصيره مثل مصير كل الجزائريين وهذا ما حز

¹ - يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 136.

² - أدولف كريميو : محامي يهودي فرنسي اسمه أدولف كريميو، تولى بنفسه قضية الحصول على الجنسية الفرنسية ليهودي الجزائر ، يحي بوعزيز : ثورة الباشاغا، المرجع نفسه، ص 139.

³ - بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 294.

⁴ - يحي بوعزيز : المرجع نفسه، ص 139.

⁵ - بشير بلاح : المرجع نفسه، ص 295.

في نفس المقراني وأقنعه بضرورة الإعداد للثورة، والإقدام عليها كوسيلة للتخلص من هذه المشاكل التي لم تقتصر على مشكلة الديون بل تعدتها إلى مشكلة أخرى تمثلت في مشكلة العمال الجزائريين¹.

وكان سبب هذه المشكلة السياسية العنصرية التي طبقتها الإدارة الفرنسية الجديدة مع الجزائريين في بداية 1871، حيث كانت هناك حظيرة عمل في جبال البيان تقوم بمد الطريق العام بين الجزائر وقسنطينة يعمل فيها حوالي 500 عامل معظمهم من منطقة البرج وفيهم بعض من الأوروبيين من الإسبان²، والايطاليين وغيرهم، وقد مارست السلطات الاستعمارية سياسة التفرقة بين العمال، حيث كانت تدفع للأوروبيين أجورا عالية وتجنّبهم الأعمال الشاقة، أما الجزائريين فتشغلهم ساعات طويلة بأجور زهيدة، وأكثر من ذلك فقد أجلت في دفع أجورهم، ليضطر الباشاغا محمد المقراني إلى أن يدفع من ماله الخاص تسيقات للعمال، ومما أثار حفيظته اتهام المقراني بتحريضهم عماله على قتل أربعة عمال أوروبيين وسعي السلطات الاستعمارية إلى إلصاق التهمة به وكان لهذا الحدث أثره البالغ في نفس المقراني وتؤكد أن الإدارة الفرنسية تحاول مضايقة وإهانته، فأقنعت أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة للدفاع عن كرامته ووطنه³.

لقد كانت الأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي أثر كبير في تزعزع العلاقة التي كانت قائمة بين الشيخ المقراني وفرنسا لتكون من أسباب قيام ثورة المقراني ضد فرنسا، ويمكن توضيح وتلخيص هذه الأسباب وتأثيرها في نشوب هذه الثورة في النقاط التالية:

- **السياسة الاستعمارية اتجاه الأهالي:** حيث قامت فرنسا بمصادرة أملاكهم من أراضي وعقارات وقطعان المواشي بدءا من عام 1840 لتمليكها للمهاجرين الأوروبيين الذين قامت فرنسا بتهجيرهم منها ومن أوروبا إلى الجزائر، والذي كان الكثير منهم من المحكوم عليهم بسوابق عدلية إجرامية في فرنسا وكان هدف الأخيرة التخلص من مشاكلهم ولاستغلالهم في حركة التوسع الاستعماري⁴، و قد فصلنا فيها خلال المباحث السابقة.

¹ - يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين- ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر-، ط2، ج2، الديوان الوطني للمجاهد، الجزائر، د س ن، ص 231.

² - المرجع نفسه، ص 236.

³ - المرجع نفسه، ص 236.

⁴ - المرجع نفسه، ص 228 - 229.

- نتج عن هذه العملية تضاعف البؤس و الشقاء والحرمان بين الجزائريين ، وأكثر من هذا فقد تعاقبت على الجزائر سنوات الجفاف وهجمات الجراد، وتفشت الأمراض والأوبئة مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية فخلال عامي 1865-1868 تواصل الجفاف والقحط على البلاد وأدى إلى انعدام المواد الغذائية والحبوب للناس والعلف للحيوانات وفي أعوام 1867 - 1868، تفشى مرض الكوليرا والتيفوئيد مما أدى إلى موت عشرات الآلاف من الجزائريين، أما في سنة 1869 فقد تفجر الوضع الاجتماعي بصورة خطيرة جدا ، فحصلت مجاعة حمادة¹ التي لا نظير لها في تاريخ الجزائر الحديث، ومات عشرات الآلاف من الأهالي ولم تحرك فرنسا ساكننا، والأغرب من ذلك أن هذه المأساة لم يتعرض لأخطارها الأوروبيون، لأنهم كانوا يملكون أراضي خصبة ولديهم مخزون كبير من الحبوب، أما الجزائريون فقد توجهوا إلى رؤسائهم ليمدوا لهم يد المساعدة ، وكان المكّي بن باديس قاضي قسنطينة والباشا محمد المقراني من بين الذين قدموا يد المساعدة، حيث قام بإعطاء كل ما عنده من مخزون ومال للفلاحين في منطقة إدارته بمجانة وبرج بوعريّج²، وهذا ما أثار شكوك فرنسا حول شخص المقراني الذي يعتبر موظفا دائما لدى الاستعمار الفرنسي وفي خدمته رغم إحباطه وحسرتة على معاناة الشعب الجزائري نتيجة ظلم ووحشية السلطة الفرنسية، ورغم تجريدته من أغلب ممتلكاته³.

- مكر الاستعمار الفرنسي اتجاه الجزائريين، حيث استغلت الكنيسة هذه المجاعة والأزمة التي كانت تعيشها الجزائر، ولجأت إلى محاولة تنصير الجزائريين تحت غطاء الأعمال الإنسانية، بإطعامهم وعلاجهم والتكفل ببعض الأيتام بهدف تخليهم عن الدين الإسلامي واعتناقهم للدين المسيحي وأخذ الكاردينال لافيغري الإنجيل والصليب بيد والمساعدات في اليد الأخرى، وبالطبع فإن هذا الوضع زاد من أحقاد الباشا وضغائنه ضد الإدارة الاستعمارية على غرار كل الشخصيات الدينية والوطنية الجزائرية التي لم تكن راضية على هذا الوضع⁴.

بعد السياسة الاستعمارية الفرنسية التي مست جميع المجالات تقريبا من الاقتصادية و حتى الدينية مما زادت في سوء أوضاع السكان المحليين وتنصيب الجهاز الإداري الغاشم ومع ذلك ظهرت عناصر جديدة ساهمت في تغذية صفوف

¹ - يحي بوعزيز : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، دط ، ج 1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 615.

² - يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 130.

³ - العربي منور : المرجع السابق ، ص 238.

⁴ - المرجع نفسه ، ص 231-232.

الانتفاضة بالجزائر سنة 1871، وذكرنا منها تفشي ظاهرة المجاعة وما ينجم عنها من أمراض، وكذلك تمرد الجنود السبائس الذين رفضوا المشاركة في عمليات إعادة الأمن و النظام العام بباريس¹.

لقد كان الانتقام خلال ثورة 1871 وبعدها شديدا في حق المنهزمين من خلال مصادرة أراضيهم وفرض الغرامات والضرائب الحربية والتهجير و المحاكمات ، ففي هذه الفترة شهدت الجزائر هجرة كبيرة نحو البلاد المجاورة.

ويجب أن نشير أيضا لبعض الهيئات العرفية التي أصدرت قرارات النفي في حق المنتفضين الجزائريين والمجالس القضائية التي أصدرت هذا الحكم في حق المتمردين، بحيث تمت إدانتهم من طرف هيئة مخلقة تتألف معظمها من المستوطنين المستفيدين من مزايا النظام الاستعماري. ثم أصبح أولئك المحلفون أنفسهم طرفا مدنيا تولوا تحصيل المبالغ المتعلقة بتعويض "الأضرار الناجمة عن الانتفاضة" ، ففي هذا الصدد كتب أوغست فيتال Vital² في شهر مارس من سنة 1873 :

" والآن هاهي الصفقة الكبرى، إنها انتفاضة منطقة القبائل ومجانة التي بدأت محكمة الجنايات النظر فيها اليوم، وسوف تستمر لمدة شهرين كاملين ، وقد علمت بأن صهرك عضو - يقصد الحاكم - في هيئة المحلفين تلك ، وما من شك في أنه سوف يطلعك على مجريات المحاكمة ... "

وقد أكمل فيتال قائلا " .. من المؤسف أن الحاكم العام في الجزائر على ما يبدو يعمل بنصائح فارني ، حيث فرض على المتمردين (المقاومين الجزائريين) شروطا تعجيزية مقابل العفو عنهم ، ومن ذلك مثلا : نزع السلاح الشامل، وضع

¹ - للمزيد من الاطلاع حول أسباب ثورة 1871 : أنظر :

- Louis Rinn : *Histoire de l'insurrection de 1871 en algerie* , conseiller de gouvernement, ancien chef du service central des affaires indigènes ED, librairie adolphe jourdan ,alger 1891, l'Algerie hors la loi , de Colette et francis JEANSON, ainsi que , *Réalité de la nation algérienne* , de MARCEL EGRETAUD , op.cit , p6972 .

² - أوغيسيت فيتال : أرسل إلى الجزائر يوم 20 أوت 1837 وكان يتبادل المراسلات مع إسماعيل عريان خلال الفترة الممتدة من 12 أوت 1845 إلى 8

سبتمبر 1847 ، أي قبل وفاته بقليل في قسنطينة يوم 21 سبتمبر 1847 ، وتم إدراج مراسلات فيتال ضمن أرشيف الحكومة العامة في الجزائر و عددها

466 رسالة ، وتولى أندري نوتشي نشرها سنة 1958 ، وقد كتب فيتال يوم 8 فيفري 1870 : " ما أبعدني عن أتمنى الخراب والدمار لهذا البلد المسكين

..." و يستخلص من مضمون رسائله أنه كان يود إقامة نظام عادل ومنصف يتساوى فيه الجميع. أنظر : Correspondance du dr August Vital

- 298 p, lettre du 8 février 1870 , 1958 , IMBERT , Alger , ED , Noushi André , (1845 - 1847) avec Ismail Urbain , 299.

الممتلكات العقارية رهن الحجز ، تسديد غرامات مالية ثقيلة تتجاوز قيمتها مجموع ثروات الجماعات المتمردة .. كما تم ذكره سابقا على سبيل المثال أيضا أن حجم الغرامات بلغ في مقاطعة دلس وحدها عشرة ملايين فرنك " ¹.

ورأينا كذلك رأي فيتال بخصوص العقوبات الجماعية المفروضة على مجموع السكان في منطقة دلس ، وهي إحدى المدن الساحلية في منطقة القبائل الكبرى ، والمنطق السليم يقتضي بأن تفرض العقوبات حصرا على الذين شاركوا في انتفاضة 1871 وتبقى سارية المفعول لمدة زمنية محددة ، وسكان المناطق التي لم تشارك في الانتفاضة ماكان ينبغي أن تسلط عليها العقوبات لا بصفة فردية و لا بصفة جماعية.

وقد لاحظ فيتال خلال حضوره جلسات المحاكمة بانتظام أن الأحكام الصادرة كانت قاسية جدا ، في حق بعض الأشخاص وخصوصا منهم بومزراق المقراني و بن علي الشريف وعزيز بن الحداد ، وكان هذا الأخير يقود صفوف الانتفاضة في وادي الصومام وهو نجل الشيخ الحداد زعيم الطريقة الرحمانية ، ولقد حكم على هؤلاء بالموت حسب ما أورده فيتال : " ... ليس ثمة أية علاقة بين حيثيات الحكم وطبيعة التهم التي أدينوا بسببها ، ويعود سبب ذلك أساسا لتشكيلة هيئة المحلفين ، فمن وجهة النظر هذه لا داعي للاستغراب من الحكم الذي أصدرته الهيئة المذكورة ، فأنا شخصا أعرف ثلاثة من أعضائها ، إنهم يجسدون الغباء بعينه ، وأنا مستعد لوضع يدي في النار إن فهموا حجة واحدة من الحجج التي قدمها المدعي العام أو هيئة الدفاع ... جميع الأفعال التي أدينتم بمقتضى القانون العام لا تمت بأية صلة مع تشريعات القانون العام ... " ².

وكان ثمة من المستوطنين من كان يطالب بتشديد العقوبات الصادرة في حق المتمردين الجزائريين ، بينما كان آخرون يعتقدون أن الأحكام التي صدرت في حقهم قاسية جدا ... فكيف كان موقف الحاكم العام المدني الذي عينه قادة الجمهورية الثالثة، وحالة وضعية السكان الأصليين الجزائريين في فترة ما بعد المقراني؟.

¹ - Correspondance du dr August Vital avec Ismail Urbain (1845 – 1847) , par André Noushi ,ED , IMBERT , Alger , 1958 ,lettre du 8 février 1870 ,p298 – 299.

² - حكم على بومزراق المقراني بالنفي إلى كاليدونيا الجديدة ، لتاريخ 2 سبتمبر 1874 ، بينما علي بن الشريف وعزيز بن الحداد فلا يظهر إسمهما في قائمة المنفيين ، للمزيد من الإطلاع أنظر المصدر التالي : Mélica Ouennoughi : Les Déportés maghrébins en Nouvelle Calédonie et la culture du pal-mier dattier (1864 à nos jours) , Ed l'harmattan , Paris ,2005 ,P294.

لقد أدت هذه السياسة الكولونيالية التي مست جميع جوانب الحياة في الجزائر إلى تناقص كبير في أعداد الجزائريين وتراجعت أعدادهم بشكل رهيب بفعل الإبادة التي تعرض لها الأهالي و من خلال العمليات العسكرية : الأرض المحروقة و التقتيل الجماعي و حرق المحاصيل والمجاعات والأوبئة.

وفي الوقت الذي دفع الجزائريون - لأغراض استيطانية - نحو الهجرة الداخلية أو الخارجية وبتشجيع من السلطات الاستعمارية أو سكوتها وإقرارها لذلك ، فكانت فرنسا تصنع " الفراغ " والذي من خلاله سوف تملأه بشتات المستوطنين من الأوروبيين الذين استطاعت عبر العديد من الإغراءات أن تستقطبهم نحو الجزائر.

2 - قانون الأهالي :

لقد بحث القيادة العسكرية في الجزائر عن حل لمشكلة إنشاء هياكل إدارية تمكنها من إحكام قبضتها على السكان الأهالي وإدارة شؤونهم بصورة مباشرة ، و لهذا الغرض قرر قادة هيئة الأركان إسناد تلك المهمة لموظف محلي يدعى " آغا عرب " ، و هو منصب مستوحى من نظام الإدارة العثمانية السابقة ، وبصرف النظر عن التنظيم الإداري كانت توجد في كافة نواحي القطر الجزائري هيئات شعبية تقليدية محلية تدعى " الجماعة " أو ما يطلق عليه محليا " ثاجاعات " ، وحسب أوغسطين برنارد كان نظام الجماعة المحلية معروفا في شتى أنحاء العالم بشكل و بآخر وبالتالي كان من الأجدي إدخال تحسينات على تلك الهياكل التقليدية بدل إزالتها من الوجود، و يقول الكاتب في هذا الخصوص : " ... فبدل استخدام الأعراف الأهلية القائمة منذ زمن طويل ، و بدل الحرص على تطوير أساليب عملها ، مثلما فعل الإنجليز في مستعمراتهم ، ومثلما فعلنا نحن الفرنسيين في تونس والمغرب ، فإن الفكرة الوحيدة التي استحوزت على عقولنا في الجزائر هي تدمير التنظيم المجتمعي للأهالي وخلقته بطريقة منهجية " ¹.

إن التشريع الجزائري الخاص الذي وضعته السلطات الاستعمارية الفرنسية الذي يعتبر التراب الجزائري " خارج نطاق القانون الفرنسي العام " ويصنف سكانه من الجزائريين " الأهالي " كجماعة محلية خاضعة تحكمها منظومة أحوال شخصية ذات صبغة قانونية داخلية ، وبالتالي فالقوانين الفرنسية لا تسري إلا على فئة قليلة من الجزائريين دون غيرهم، أعني أولئك الذين يتمتعون بمزايا قانون الأحوال الشخصية الفرنسي والذين تقرر إدماجهم ضمن هذه الفئة كمواطنين فرنسيين ، بينما استمرت معاناة " الأهالي " جراء العواقب الناجمة عن سياسة التمييز العنصري.

¹ - Augustin Bernard : L'organisation communale des indigènes de l'Algérie , Ed , Emile larose , Paris , 1918 , p12 .

ومن أهم سمات قانون الأهالي أنه يتعارض مع قرار 1848 المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا ، حيث أن قرار الإلحاق هذا قد اتخذ قبل إتمام السيطرة الفرنسية الاستعمارية على كافة أرجاء التراب الجزائري ، وبعد أن توقفت المقاومة الشعبية العارمة ، تأسس نظام الحكم القائم على التمييز العنصري ، كان من المفترض أن يوضع حد لتلك الوضعية المشينة بعد أن أرست السلطة الفرنسية أسس نظامها الإداري عبر كافة أرجاء البلد المحتل.

بيد أن قانون الأهالي لم يمنح للسكان الأصليين أية حقوق قانونية واضحة فيما يخص أحوالهم الشخصية ، حيث كانت صفة المواطنة الفرنسية تقتصر على الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر، وعدد محدود جدا من السكان الأصليين الذين منحوا الجنسية الفرنسية ، أما بقية السكان المسلمين الجزائريين فلم يكونوا خاضعين لا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسية ولا كان يسري عليهم قانون الأحوال الشخصية المعترف بها للأجانب¹.

وبعد مرور سبعة عشر سنة من قانون 1848 ، أعلن القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865 عن أن قانون الأهالي " الأنديجينا " سوف يتم تطبيقه على السكان الأصليين ، وبمقتضى هذا القانون يحق للسكان الأصليين المسلمين الحصول بصفة شخصية على صفة المواطنة الفرنسية ولكن بعد توفر شروط تعجيزية ، حيث أن تلك الشروط الانتقائية لا تجيز للنساء و الأطفال ذوي الأصول الجزائرية الحصول على صفة المواطنة الجزائرية في وطنهم الذي أصبح جزءا من التراب الفرنسي.

وتمت صياغة قانون الأهالي إبان المعروفة باسم فترة " التهدة و استتباب الأمن " تلك الفترة التي اتسمت بأشد أعمال القمع فظاعة على يد الإدارة الاستعمارية العسكرية لإرغام الجزائريين على الإذعان والاستسلام بعد مقاومة شعبية عارمة ضد القمع والقهر المسلط عليهم بقوة السلاح ، فبعد مرور خمس و ثلاثين عاما على تاريخ احتلال مدينة الجزائر صدر القرار المشيخي سنة 1865 المتضمن قانون الأهالي المشتمل على خمسة مواد.

سوف نقصر اهتمامنا هنا بصورة أساسية على المواد المتعلقة بتحديد مصير الأهالي² ، فالمادة الأولى أدرجت أوضاع المسلمين الجزائريين ضمن فئة " الأهالي " كما عدت المادة 3 الامتيازات الممنوحة للوافدين الأوروبيين إلى الجزائر ، وأما

1- يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص 68.

2 - تتضمن المادتان الأولى والثانية المعاملة المخصصة للأهالي المسلمين واليهود معا ، إلى غاية صدور قانون كريميو بتاريخ 24 أكتوبر 1870 الذي أدمج كافة اليهود الجزائريين ضمن قانون الأحوال المدنية الفرنسية.

المادة 5 فأقرت للإدارة الاستعمارية صلاحية تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها قبول انخراط " الأهالي المسلمين " في صفوف الجيش أو تقلد الوظائف المدنية وكيف يمكنهم أن يصبحوا مواطنين فرنسيين.

لم يكن " الأهالي " يستفيدون من قانون الأحوال الشخصية الفرنسية ، ولم يكن بإمكانهم الإفلات من قبضة القوانين الفرنسية التعسفية الجديدة حتى لو استوفى بعضهم الشروط التي تسمح له بالتحرك من " قانون الأهالي " ومع ذلك لم يوفر لهم هذا القانون أية حلول بديلة لتعويض ملكياتهم التي صودرت منهم ، ناهيك عن إمكانية تعويض حرمانهم من التعليم خلال سنوات الطفولة .

فبناء على القرار المشيخي ، يحق للأوروبي الذي يثبت إقامته بالجزائر لمدة 3 سنوات ، أن يصبح مواطنا فرنسيا ، أما أحوال المسلمين الشخصية ضمن قانون الأهالي الخاص بهم ، فتحددها المادة الأولى منه كمايلي : " إن الأهالي المسلم فرنسي ، غير أنه تجري عليه أحكام الشريعة الإسلامية - ويمكن قبوله للخدمة في القوات البرية والبحرية ، كما يمكنه تقلد الوظائف المدنية في الجزائر - ويمكنه إن طلب ذلك التمتع بحقوق المواطن الفرنسي ، و في هذه الحالة تجري عليه كافة الأحكام المدنية و السياسية الفرنسية"¹.

وهكذا نشأت بموجب القرار المشيخي فئتان اثنتان من الفرنسيين : فئة من المواطنين الذين تجري عليهم أحكام القوانين المدنية والسياسية السارية في الوطن الأم ، و فئة أخرى تؤدي كافة الواجبات كبقية المواطنين الفرنسيين ، ولكن دون التمتع بصفة المواطنة الفرنسية ، وجب عليه إتباع الإجراءات الإدارية المعقدة لإثبات توفره على الشروط المجحفة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية.

لقد كان التشريع المفروض على الجزائريين الذي لم يكن تشريعا فرنسيا ولا تشريعا إسلاميا ، إنما كان تشريعا استثنائيا منافا للاندماج ومناف لحقوق الإنسان لأن رغبة فرنسا هو إنتاج مجتمع دون تقليد موروث و دون قاعدة و توازن ، وكان قانون الأهالي وجه لهذا التناقض الذي يثبت عنصرية الاستعمار الفرنسي والنظام المدني منذ سنة 1871 ودام أكثر من خمسين سنة².

¹ - جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، الروية الشركة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار ، الروية ، الجزائر ، 1997 ، ص126. 127.

² - المرجع نفسه ، ص128.

وفي 29 أوت 1874 أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم منح قيمة لعمال العمالات الصلاحيات إعداد قوائم المخالفات التي تتم المعاقبة عليها و ينص كذلك على كون القضاة هم الذين يقومون بإصدار العقوبات المترتبة على هذه المخالفات ، كما نص على منح هذه السلطة القضائية غير العادية حق إصدار أحكام بالسجن إلى ستة أشهر وغرامة حتى 500 فرنك ، كما نص على مضاعفة العقوبة في حالة تكرار المخالفة من نفس الشخص، كما أن الأحكام الصادرة تعتبر أحكاما نهائية غير قابلة للاستئناف، وهذه المخالفات تتقلص وتتسع حسب رغبة عمال العمالات¹. وفي سنة 1877 أضيفت إليه مواد تتعلق بالأراضي و تملكها وتحديد الخريطة الأمنية، ومنذ 1881 أصدر كقانون، حيث وافق عليه البرلمان الفرنسي بمجلسيه وعمم على كل المناطق العسكرية و المدنية وفي البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة ومنحت لرؤساء البلديات سلطة اتخاذ ما يرونه مناسبا وكذلك المتصرفون الإداريون في المناطق الشبه العسكرية. ولقد حدد هذا القانون واحد و أربعون مخالفة يعاقب عليها الجزائريون وانخفضت إلى واحد وعشرين عاما سنة 1891 لتستقر عند ثلاثة وعشرين في سنة 1904² ، ومن بين مخالفات هذا القانون :

- التنقل دون رخصة.

- عدم المشاركة في واجبات السخرة³ .

- التأخر في دفع الضرائب.

- السكن المعزول خارج الدوار دون الترخيص والإقامة في الأماكن المحرمة.

- الاجتماع من دون ترخيص لأكثر من عشرين شخصا في مناسبات الزردة أو الزيارة (الحج والأكل ...)

- الرفض و التهاون في الأشغال أو الخدمات.

- جمال قنان : المرجع السابق ، ص 127¹

- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 455².

⁴ - ويمكن شرح مصطلح السخرة في أنه : مثلا إذا انتقل الحاكم العام إلى إحدى المناطق ، يتم تسخير على أربعة أو خمسة أماكن 7000 أو 8000 مسلم بحيث يجبرون على العمل لمدة يومين إلى خمسة أيام دون الأكل الطبيعي ، و إن ندد أحد بالوضعية السيئة سيكون مصيره السجن لمدة خمسة أيام و 15 فرنك كغرامة مالية ، أنظر :

J .O. R .F , Année 1891, Op,Cit, P100 .

- إهانة مستخدمي السلطة الفرنسية ولو كانوا خارج وظائفهم.

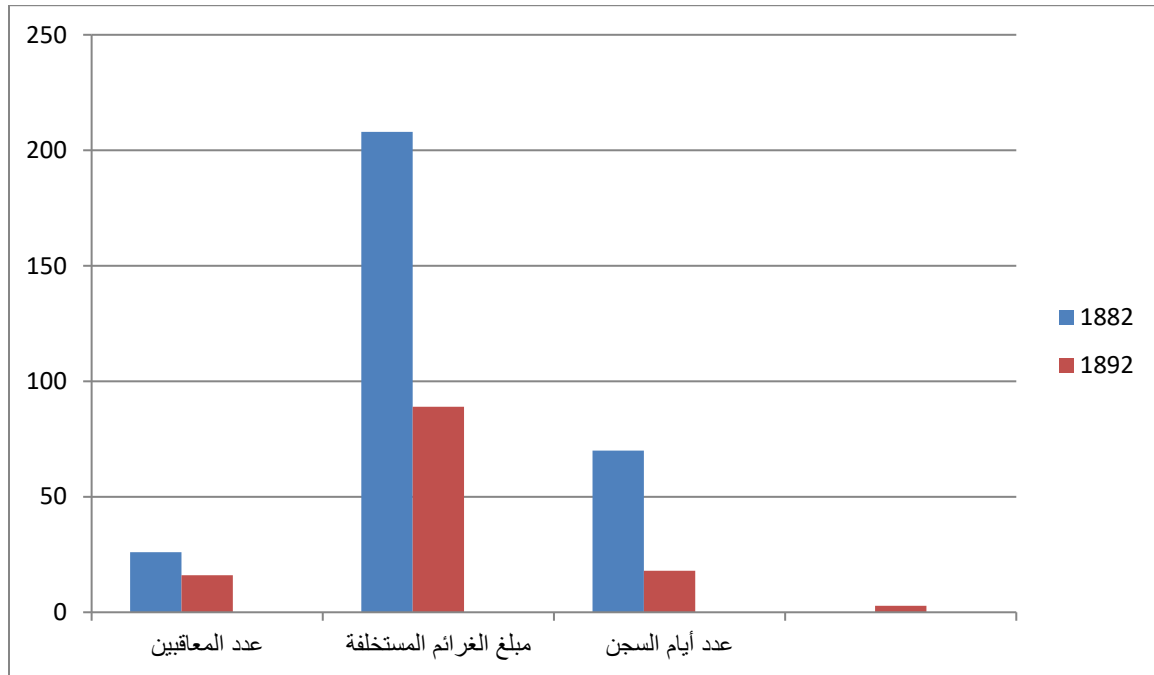
ثم أضيفت إليه مخالفات أخرى مثل :

- عدم الرضوخ للأوامر الخاصة بتطبيق قانون 26 جويلية 1873 ، و قانون 28 أفريل 1887¹.

- تطبيق المسؤولية الجماعية.

وقد كان لهذا القانون أثر كبير على السكان حسب ما يبينه الجدول والرسم الآتيين :

السنة	عدد المعاقبين	مبلغ الغرامم المستخلفة	عدد أيام السجن
1882	26.081	208.406	70.386
1892	16.992	89.389	18.343



¹ - أندري برينان وآخرون : الجزائر بين الماضي والحاضر ، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص374.

وما نخلص إليه من خلال الجدول و الرسم البياني ، أنه في العشر سنوات التي مثلت نهاية للقرن التاسع عشر شهدت انخفاضاً لعدد المعاقبين و المساجين كنتيجة وانعكاسات للسياسة الاستعمارية وهجرة الكثير من الأهالي نحو البلاد المجاورة ، وأن هذا القانون (الأهالي) استعمل كسلاح في فترة السلم مثلما استعملت مصادرة الأراضي وسياسة الأرض المحروقة في فترة الحرب ، وهو قانون يبعد كل البعد عن القانون الفرنسي العام بصفة عامة وعن الاندماج بصفة خاصة.

3 - قانون التجنيد الإجباري :

لقد كانت القواعد الجديدة المتعلقة بوضعية الأهالي الخاضعين لأحكام القانون الخاص لم تكن مطابقة بالنسبة لعموم سكان الجزائر ، بل ثمة ميزتان متباينتان بين شمال الجزائر وجنوبها ، وثمة تباين أيضاً فيما يتعلق بالتعبئة على المستوى المحلي في حالة نشوب حركة تمرد داخلي، وبالتالي فإن القانون الصادر سنة 1889¹ ، والمتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية قد دخل حيز التنفيذ في مناطق الجزائر الشمالية سنة 1912 وفي هذا الخصوص يقول إميل فيار: " هذه القواعد لا تسري إلا على أقاليم الجزائر الشمالية ، أما بالنسبة لإقليم الجنوب فإن إعلان التعبئة من صلاحيات الحاكم العام، غير أنه لم يلجأ إلى ذلك بصورة دائمة، حيث أن الأعداد المجندة كافية باستثناء منطقة مزاب الذي يرفضون الخدمة العسكرية رفضاً مطلقاً وبإمكانهم العثور على بدلاء مستعدين لأداء الخدمة العسكرية نيابة عنهم"².

وقد كان المجندون الجزائريون يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية في سن العشرين ولمدة 24 شهراً ولم يكونوا معينين بالتعبئة من أجل الدفاع عن التراب الجزائري في حالة نشوب تمرد داخلي ، أما حين يتعلق الأمر بإعلان التعبئة العامة في حالة تورط فرنسا في حرب واسعة المدى يكون الأهالي معينين بالأمر أيضاً.

إن هذا القرار – أي الخدمة العسكرية الإجبارية – قد أثار سخطاً في كافة أنحاء البلاد وتصدى له الجزائريون فحاولوا إلغاء هذا القانون أو التخفيف من طغيانه بإصدار بيانات وبالتظاهر والتصادم مع الشرطة واعتصام العديد منهم بالجبال كما في الأوراس أين شكلوا قوات مقاومة شديدة بقيادة مسعود بن زلماط بالإضافة إلى هجرة الآلاف منهم إلى الخارج خاصة نحو البلاد العربية ونحو المشرق العربي وسوف أحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى موقفين.

¹ - صدر هذا القانون في 15 جويلية 1889 والذي حدد القواعد الجديدة في عملية التجنيد الإجباري للجزائر و كان الأرضية الأساسية لقانون 3 فيفري 1912.

² - Paul Emile Viard : les Droits politiques des indigènes d'Algérie : ED , librairie du Recueil Sirey , Paris ,1937 ,P49.

الموقف الأول بالنسبة إلى النخبة المثقفة وأحاول أن أقول بأن هذه الأخيرة هناك من قال بأن الدكتور ابن التهامي وبوضربة قد عبرا عن هذا القرار - قرار الخدمة أو التجنيد الإجباري - " بأن الخدمة العسكرية إجبارية مقابل تصريحهم بأنه لا بد من إلغاء قانون الأنديجينيا والحصول على المساواة في الضرائب والإكثار من المدارس ". وأيضاً عبر سي محمد بن رحال عن رأيه في مشروع التجنيد الإجباري بقوله : " إن قانون التجنيد العسكري الإجباري سوف يظهر للوجود عاجلاً أم آجلاً، ولهذا لا بد من تهيئة الأرضية المناسبة لذلك لمدة طويلة قبل أن تفكر فرنسا في تطبيقه إذ يجب قبول الأهالي في الوظائف الخاصة أولاً وتوسيع حرية الصحافة وتسهيل القروض للأهالي "¹. وهناك بعض أعضاء حركة الشبان الجزائريين الذين كانوا يرون في التجنيد الإجباري فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية على الأقل بالنسبة للفئة المثقفة فقط، حيث صرح النائب المالي والبلدي بحسين داي محمد بن سيام قائلاً : " إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين وتوسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة إليهم وطبعاً لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولا سيما الجنسية الفرنسية وإنما تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة "².

واستطاع بعض من الشبان الجزائريين أن يقوموا بصياغة عريضة سنة 1908 وإرسالها إلى الحاكم العام جوناو وهم كل من : بوضربة أحمد والحاج سعيد مختار والدكتور ابن تهامي والقانوني بن علي فخار والضابط قلاقي ، و الذين ناقشوا فيها قضية منح الأهالي حق المواطنة الفرنسية كمقابل للخدمة العسكرية الإجبارية وبعد صدور مرسوم 17 جويلية 1908 الخاص بإحصاء الشباب الجزائري البالغ سن 18 عشر وأكثر قصد تجنيدهم، في حين حاول هؤلاء الشبان الجزائريون بتشكيل وفد اتجه نحو باريس ليسلم عريضة خاصة بالخدمة العسكرية والتي نصت على قبولهم مبدأ الخدمة لكن بمقابل حصولهم على الحقوق السياسية لكل المسلمين الأهالي.

والتقى هذا الوفد برئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو في 03 أكتوبر 1908 وقدموا إليه العريضة باسم جميع الجزائريين وناقشوا معه مشروع التجنيد الإجباري وطرحوا عليه مطالبهم³.

¹ - مزاح الحاج : " مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري " ، الملتقى الوطني الأول حول لصوص الشرف في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ، بجاية ، 19 نوفمبر 2017 ، ص201.

- المرجع نفسه ، ص201.²

³ - المرجع نفسه ، ص202.

وقد أبدى الكاتب الفرنسي إميل فيار رأيه حول موضوع التجنيد الإجباري قائلا: " ... ومن جهة أخرى هاهي الأرقام المتعلقة بفترة الحرب 1914-1918 لقد ارتفع عدد الأهالي المجندين في هذه الحرب إلى 146,021 مجندا، يضاف إلى ذلك عدد المتطوعين الذي بلغ 61,467 شخصا ، و بلغت حصيلة الخسائر البشرية 19.075 قتيلًا، 6,096 مفقودًا ، 8,779 معطوبًا"¹.

ومن الجهة المقابلة فقد عبر الجزائريون عن رفضهم التجنيد العسكري الإجباري بأشكال أخرى ومتعددة من أمثال تلك: ثورة بني شقران التي كانت في بلدية معسكر منطقة بني شقران ، حيث قام الأهالي بثورة ضد الإدارة الفرنسية سنة 1914 بسبب التجنيد الإجباري، ويقول في هذا الصدد المؤرخ يحي بوعزيز : " كان القياد كغيرهم في مختلف مناطق الجزائر يطالبونهم بمبالغ مالية مقابل كبيرة من أجل إعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية وعندما يستلمون تلك الأموال يحضرون أشخاصا غيرهم بطرقهم الخاصة"².

وجاء في تقرير سكان سيدي دحو إلى وزير الحرب أن قائد منطقته لخضر بن شداد أخذ منهم 1500 فرنك ورغم ذلك أجبر على تجنيد أبنائهم وقالوا عنه بأنه منذ أن صار قائدا عليها أكل لحومنا وقد بدأت أحداث التمرد يوم 21 سبتمبر 1914 بقرية سيدي دحو التي تبعد قليلا عن مدينة معسكر ثم امتدت قليلا إلى معسكر بالذات فيحال ببني شقران المجاورة للمحمدية - باريغو سابقا - وتيغيف، دامت هذه الحركة التي تسببت فيها قرار الحكومة الفرنسية في تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية إلى غاية نهاية أكتوبر لإجراء الفحص الطبي. وعليه فقد تجمع عدد هام من سكان القرية المذكورة ببني شقران، حيث تم اظهار معارضة السكان الذين عارضوا هذا التجنيد الإجباري أو الخدمة العسكرية الإجبارية، وكان رد فعل الإدارة الفرنسية إلقاء القبض على أعيان القرية باعتبارهم مسئولين عن حركة العصيان ثم نقلهم إلى سجن المدينة تحت رقابة شديدة لكن المتظاهرين هاجموا الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وتدخل الجيش واعتقلت أعيان القرية وساق شبابها قهرا إلى الثكنات دون فحص ولا قرعة.

وبعد هذه الأحداث شكلت السلطات الفرنسية فرقة من 1500 جندي بقيادة الجنرال لاري الذي اقتحم بهم بعض القرى، حيث أحرق عدد من المنازل وبعض من ممتلكات الأهالي كما هدم أحد المساجد ثم انطلق نحو المناطق الجبلية

¹ - Emile Viard : Op,Cit , P49.

- يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 ، المرجع السابق ، ص 102.

وفي 08 أكتوبر 1914 اتجهت الفرقة العسكرية الفرنسية إلى قرية بني نسيم وحاصرتهم لمدة أسبوع حوالي إلى غاية 20 أكتوبر أين تمكنوا من إخماد الثورة واستعمال كل أنواع القمع وتمت محاكمة 42 شخص وتم الحكم عليهم -13 رجلا- بالإعدام والبقية بالسجن لكن هؤلاء السجناء راسلوا وزير الحرب طالبوا في الرسالة منه العفو فصدر يوم 08 فيفري 1915 يقضي بتحويل أحكام الإعدام إلى سجن مؤبد¹.

كما راسلت السلطات الإدارية بالمنطقة عقوبات أشد وهي مصادرة الأملاك العقارية للمتهمين وعائلاتهم ، وتطبيق العقوبات الجماعية على دواوير بني شقران ، وفرض غرامة مالية كبيرة على الأهالي ولكن الحاكم العام رفض هذه العقوبات خشية أن تتطور الأمور إلى الأسوء، وفي 25 نوفمبر 1915 قامت جماعة من المتمردين بالتعاون مع جنود عمال قد فروا من معامل التسليح بمدينة تنس، حيث وصل عددهم إلى حوالي 30 جنديا وعاملا بمهاجمة 08 عربات عسكرية فرنسية وقتلت بعض من الدرك في قرية أولاد عبد الله، وفي نهاية 1916 تم تسجيل عدة هجمات وهي هجمات المنتفضين الجزائريين للأشخاص الأوروبيين والفرنسيين وبلغت 377 هجوما.

وفي الفصل الآتي سوف يتم التركيز على رد فعل الجزائريين إزاء هذا القانون العنصري الذي أدخل شباب الجزائر في تلك الفترة في حرب مدمرة هم غنى عنها و لا شأن لهم بها ، ولعل مسعود بن زلماط نائر الأوراس والإخوة بوتويزغت في تيموشنت هم أبرز مثال على ذلك الرفض وعدم الخضوع للقوانين الفرنسية الكولونيالية أثناء الحرب العالمية الأولى.

وفي ختام هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن عملية حجز الأرض من القبيلة و تقسيمها على العرش ، وتقسيم العرش إلى دواوير كان الغرض منه فرض الرقابة و السيطرة على العرش بعد تفتيته، و يظهر من ذلك أن هدف المشرع الفرنسي هو إلى جانب تفتيت المجتمع و التحكم في إحدى الخلايا الأساسية فيه المتمثلة في العرش، أيضا إحكام السيطرة السياسية على الجزائريين و قطع الجذور التي تتحكم في الانتماء الحضاري و العرقي كالأنسب والأصول والأحساب.

ويمكننا الاستنتاج على أن آلية هجرة المستوطنين إلى بلاد الاستيطان، قد ترتب عن طريق الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي جندت كل الطرق والوسائل من إبادة ، تهجير، مصادرة الأراضي، سن قوانين تعسفية... إلخ، التي تضمن للراغبين في الانتقال إلى الجزائر والاستيطان فيها كل شروط الحياة الكريمة، وذلك بتوفير السكن والعمل لهم إضافة إلى إعانتهم ماديا وهذا مقابل ضرائب ومهام تفرض عليهم.

¹ - مراح الحاج : المرجع السابق ، ص203.

و جاءت الأهداف الاستعمارية من القوانين السابقة الذكر في النقاط التالية :

- تفتيت القبيلة إلى أعراش و كل عرش إلى دواوير.

- حجز الأرض من القبيلة إلى العرش و من العرش إلى الدوّار حتى تصل إلى الأفراد.

- فرنسا إن وجدت الثغرة تتغلغل.

- استغلال الإدارة الاستعمارية أراضي الدورة الفلاحية و صادرتها.

- قانون فارني هو الذي حطم البنية التقليدية للمجتمع الجزائري نهائيا و جاء كتتويج للقوانين و المراسيم السابقة وقضى نهائيا على الملكيات العامة و الجماعية.

هناك فرق بين نص القوانين في التشريعات الفرنسية التي جاءت بصيغة التنظيم، و واقع تطبيقها وهو المصادرة ، وفصل الفرد عن نظامه التقليدي، و استحواذه داخل فلك النظام الاستعماري، وإضافة إلى القوانين التي مست الجانب العقاري للجزائر هناك قوانين أخرى متعلقة بالضرائب و تجنيد الأهالي للمشاركة في حرب كبرى لا علاقة لهم بها، كل ذلك زاد من تردي أوضاع الجزائر خلال تلك الفترة.

الفصل الثالث : جغرافية لصوصية الشرف .

- المبحث الأول : في الوسط (منطقة زاوة) .

- المبحث الثاني : في الشرق (الأوراس) .

- المبحث الثالث : في الغرب .

- المبحث الرابع : في الصحراء .

الفصل الثالث : جغرافية لصوصية الشرف .

- المبحث الأول : في الوسط (منطقة زواوة).

- المبحث الثاني : في الشرق (الأوراس).

- المبحث الثالث : في الغرب.

- المبحث الرابع : في الصحراء.

المبحث الأول - لصوص الشرف في الوسط " منطقة القبائل " :

عرفت المنطقة الممتدة بين أزفون و أكفادو من منطقة القبائل (وادي يسر غربا إلى وادي الصومام شرقا)، انتفاضات محلية قادها مقاومون من الأوساط الشعبية مع نهاية القرن التاسع عشر، اعتبرت استمرارية لثورة 1871 والتي أبلى فيها سكان المنطقة بلاء حسنا، على غرار باقي المقاومين الجزائريين الذين شاركوا فيها، وتشهد بذلك عديد الكتابات التاريخية التي تناولتها بالدراسة فلقد امتدت المقاومة حتى بعد القمع رهيب لانتفاضة 1871 بحكم أن الروح الثورية لازمتهم على امتداد التواجد الاستعماري الفرنسي بالجزائر، و لقد أطلقت المصادر الفرنسية على هؤلاء المنتفضين بمصطلح " لصوص الشرف ، أو قطاع الطرق الشرفاء ". أما في الذاكرة المحلية فقد تداولتهم الألسن على أنهم أبطال المقاومة و التمرد ضد الوجود الأجنبي ، وفي هذا الفصل سندرس نماذج مهمة من كل جهات الجزائر بداية بالوسط مرورا بالشرق حتى الغرب ثم منطقة الجنوب.

أولا - أرزقي البشير :

حتى سنة 1870 وضعت الجزائر تحت سلطة النظام العسكري، الذي تم استبداله بالنظام المدني بعد هذه المرحلة مباشرة، وانتقلت السلطة الحقيقية إلى أيدي المعمرين، حيث كان الهدف الرئيسي من هذا الانتقال هو تحقيق السيطرة التامة في الناحيتين الإدارية والاجتماعية ؛ والتحكم أيضا في باقي نواحي الحياة في الجزائر ، وبالتالي بلوغ الغرض الشائع للأمر وهو تحرير الجزائر من "النظام العسكري".

وقد أعطت التدابير الأولى التي اتخذت الإدارة بعد فشل ثورة 1871 الجزائريين فكرة عن مدى الشرور الذي كانوا في طريقهم لتحمله في ظل نظام المستعمرين، حيث اعتقل الآلاف من ساكنة القبائل أو منعوا من البقاء في المنزل وتم تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية لجميع القرى المتمردة في إطار قانون الأهالي. كذلك صودرت الأراضي التي سيتم تقديمها للقادمين الجدد على التراب الجزائري، خاصة من منطقتي الألزاس واللورين. وقد اتسعت هذه التدابير الطارئة التي لخصتها ترسانة قانونية من شأنها أن تجعل الحياة صعبة بالنسبة للسكان الجزائريين الأصليين. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد قانون فارني في 23 جويلية 1873 (والذي تم تعزيزه في سنة 1887) هذا الأخير الذي جرد الأهالي من جزء كبير من أراضيهم¹.

¹ - Joseph- Nil Robin , L'Insurrection de la grande kabylie De 1871 , Edition Charles Lavauzelle, Paris, 1901, p 299 .

وقد كان التصويت الذي تم خلال سنة 1881 حول "قانون السكان الأصليين" تتويجا لهذه السياسة و مؤسسا لعدالة تعتمد على الاستثناءات الممنوحة للمعمرين الفرنسيين وكذا بقية الأوروبيين المتواجدين في الجزائر، وهم بالطبع الموظفون المسئولون عن البلديات المختلطة.

أما في جانب السكان الأصليين وبعد قمع ثورة المقراني في بداية سبعينات القرن التاسع عشر، نشأ نوع جديد من التحدي لمواجهة النظام الاستعماري في منطقة القبائل. وكانت هذه هي المرحلة التي نشأت فيها ظاهرة "الصوص الشرف"، بحيث أن هذا الأخير تداولته الاسطوغرافيا الفرنسية خلال تلك الفترة خاصة الصحفيين في مقالاتهم اليومية. والذي يعبر عن ظاهرة التمرد ضد القانون الفرنسي بطريقة مستحدثة في الجزائر، و يعبر أيضا عن كل شخص خارج عن القانون الفرنسي في الجزائر. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان أرزقي البشير هو الزعيم بلا منازع لجميع الرجال "الخارجين عن القانون" ¹ في هذه المنطقة، التي كانت تجوب غابات ميزرانة، أكفادو وياكورين (إعكوران) التابعة لجرجة في ذلك الوقت، لأسباب عديدة كان قد ترك أرزقي أسرته وتوارى عن الأنظار في البراري. وتأكيدا لقيادته بغرس النظام بين أتباعه أصبح البشير الأكثر جرأة في محاربة المعمرين الفرنسيين.

"أرزقي البشير" الثائر المتمرد ضد المستعمر الفرنسي، ولد حسب المصادر الفرنسية سنة 1854م بقرية بوهني في عزازقة بتيزي وزو، فعن أصوله يقول إميل فيولار: "أرزقي البشير المولود في بوهني، قرب قرية عزازقة في سنة 1854، ينتمي إلى القبيلة البارزة بني غوبري واحدة من أشرس القبائل التي ساهمت في ثورة 1871" ². ما يقصد به فيولار تمرد 1871 هو ثورة الحاج المقراني مع الشيخ الحداد في نواحي زواوة و مجانة، والتي اندلعت في منطقة القبائل وتم قمعها بقسوة بالغة لا تليق إلا بقوى احتلال غاشم.

وكانت الصحافة آنذاك (لو ديباش الجريان الصادرة في 3 فيفري 1895) حالها حال إميل فيولار الصحفي الفرنسي الذي عاصر هذه الفترة، وعاشها في منطقة القبائل تصف أرزقي البشير على أنه رجل ذو جسم غير متناسق كما جاء على لسان الصحفي بينسا Pensa:

¹ - Charles Lévêque : "Le Petit Kabylie" ; Journal Politique et Littéraire Orange de le défense des intérêts de la Kabylie des Issers , paraissant tous les Samedis ; Douzième année, n° 679 du Dimanche 30 Mai 1897 .

² - Emile Violard : Bandits de Kabylie , Imprimerie Baldachino Laronde Viguier , Alger, 2004 ,p109.

"كان أرزقي رجلا قدمته الصحف المصورة على أنه دائري الرأس ذو عظام خد بارزة، وجليظ الشفاه أفطس الأنف خشن اللحية و أشيها ذو نظرة قاسية و بشرة داكنة. يرتدي سترة زرقاء عريضة مثلما يرتدي طاقية (شاشية) حمراء حول الرقبة و يبلغ حوالي أربعين سنة"¹.

الكلمة و السلاح هي التي تؤهل الرجل الشريف لأن قاطع الطريق ليس شخصا مبتذلا حسب فيولار الذي صرح قائلا: "...وعلى الرغم من كثرة طيشه غير أنه قام بعدة مواقف جميلة و قوية من الكرم"²، إن الكلمة والسلاح عنده أمران أكيدان غير أنه يشترط معرفة كيفية استخدامهما هذا ما كانت تنص عليه مبادئ الشرف. والمقصود هنا أنه كان دائم الوقوف إلى جانب فقراء المنطقة ضد سياسة التجويع التي اتبعتها الإدارة.

ومواصلة لوصف شخص أرزقي فقد جمعنا شهادات في مختلف التقارير الفرنسية الصادرة آنذاك ويعتبر صحفيوها من الذين عاينوا الأحداث عن قرب، فقد وردت مقالات في وصف شخصية و كاريزمة أرزقي، بأنه كان يستلزم التصرف وجها لوجه وكان يعتبر قتل أعدائه من الخلف بالنسبة له عار وخزي. ولم يقتصر هذا الولاء بالنسبة لأرزقي في ممارسة العنف فقد تم تقديم عدة روايات مختلفة من بينها كرمه اللامتناهي اتجاه الفقراء وإرجاع أرزقي للأغراض المسروقة لأصحابها وغيرها.

ومن الحوادث المحلية التي حصلت آنذاك نجد عملية قتل شيخ الدوار، وبناء على معلومات ابن عم الضحية اعتقلت السلطات الفرنسية أخ زعيم و شيخ القبيلة. وذهب أرزقي بعد إعلامه بالاعتقال إلى سوق تيزي وزو، وبحث عن المخبر وأمام الآلاف من الأهالي نعته بالجبان والخائن وابن الكلب³ (هكذا ورد ذكرها في المصادر) ، مضيفا " بدءا من اليوم ستقوم بالذهاب لدى المتصرف الإداري و ستخبره أنك كاذب و أنني أنا المسؤول الوحيد عن عملية القتل هذه، وأنه إن لم يتم إطلاق سراح البريء خلال ثمانية و أربعين ساعة فإنني سأقتل المتصرف الإداري والمخبر"⁴. وبعد أربعة وعشرين ساعة تم تحرير المعتقل.

بالمقابل وعلى الرغم من اتخاذه للغابة ملجأ له إلا أنه كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع المستوطنين، فقد استأجر أرزقي من أحد أولئك المستوطنين امتيازاً عندما منحه المتصرف الإداري عقد الامتياز هذا، و قد رد السيد قائلاً:

¹ -H. Pensa : " Dans l'algérie ", La Dépeche Algérienne , N8 , 3 Février 1895.

² -Emile Violard : Op ,Cit , P125.

³ - سعيدي مزبان : " الإنتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن التاسع عشر أرزقي البشير الإخوة عبدون 1887 . 1895م " ، مجلة المصادر ، العدد16 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، السادسي الثاني 2007 ، ص7.

⁴ - المرجع نفسه ، ص08.

"لو أجرته لقبائلي آخر فإنني كنت سأنتقاضى مبلغا زهيدا ، أما المستوطنون فما كانوا ليدفعوا لي أبدا وخلافا لهم فقد كان أرزقي يدفع بسخاء و يحافظ على أملاكه و أراضي بشكل جيد"¹.

وكانت مشاكله مع الشرطة والعدالة الفرنسية هي التي دفعت به للانضمام إلى الجماعات المتمردة. وتميزت وضعيته التي كانت أبعد من أن تكون معزولة، فقد عرفت منطقة القبائل نهاية القرن 19 موجة من التمرد التي أزعجت السلطات الفرنسية بشكل كبير خاصة حكومة جولز كامبون.

هذه الشخصية التي أصبحت تمثل القائد الشهير كبير سباعو كما يدعوه سكان القبائل مر طيلة سنوات شبابه في الأعمال الشاقة، إبتداء كراعي ثم ماسح أحذية في العاصمة، فتي حمام تركي ثم عمل حطابا، وشغل كذلك كخماس صغير (مزارع) في عزازقة، ولم يكتسب نوعا من الأرجحية عن إخوته في الدين إلا عن طريق فصاحته الاستثنائية، وطلاقة لسانه العجيبة وبراعة ردوده الساخرة².

وقد اختلفت المصادر حول طبيعة الجريمة التي دفعت أرزقي إلى اعتماده التمرد و قطع الطرق ضد الإدارة الفرنسية و أتباعها، فقد أكد جون برين الذي لم يذكر مصادر معلوماته وأكد أن الأمر يتعلق بجريمة قتل: "ذهب أرزقي للعمل كعامل يدوي لدى مقاوول من القوة الوطنية فقد كان عاملا جيدا، و في أحد الأيام تشاجر مع أحد عمال المؤسسة وقتله، وللهروب من رجال الدرك قرر الالتحاق بالجماعات المتمردة"³.

وبالنسبة لفيولار فقد كان الأمر يتعلق بعملية سرقة قام بها سنة 1887 ، حيث ذكر:

" في فيلا ريجينا التي كان يشغلها الطبيب قيتنار بمستشفى مصطفى العلوي ، التي تمت سرقتها من طرف أرزقي، أين فاجأه أعوان الشرطة، غير أنه نجح في الفرار منهم لكن شركائه استنكروه وتمت الوشاية به ، واعتقد أرزقي البشير أنه من المناسب اتخاذ الغابة كمكان له من قبضة العدالة الفرنسية. وأدانتته محكمة الجنايات لذلك بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة غيايبا"⁴.

و وفقا لمصادر فرنسية رسمية فإن ما أدى بأرزقي البشير إلى التمرد، هو أساسا رغبته في الفرار من الإجراءات القانونية التي تم تطبيقها بعد انتفاضة 1871 ، والدخول في معركة من أجل الشرف كانت محض افتراء الصحافة حسب الإدارة الفرنسية.

¹ - CH. Lévêque : Op.Cit.

² - Emile Violard : Op , Cit , P110.

³ - John Brinn : Op.Cit, P117.

⁴ - Ibid , P118.

وقد كتب حاكم فرعي من تيزي وزو أن الغير القادرين على الاقتراب من أرزقي البشير، قاموا بالتوهم وكتابة مقالاتهم، وبالتالي خلقوا منه شخصية غريبة مرسومة في تلك الصحف كما يذكر حاكم تيزي وزو، وأنه كنوع من الرجال المحترمين الذين ظل سعيهم وأنه اعتاد على استضافة الفارين من العدالة أو هؤلاء الذين يعانون من محنة، أصبح في حكاياتهم الفارس الذي أنقذ السيدة الانجليزية التي تاهت في غابات إكوران. وبالتالي فإنه عند هؤلاء الكتاب والأهالي الجزائريين كان أرزقي قاطع طريق لطيف، والذي عرف بضيوفته و بكرمه، وهذه الشهادة تداولتها الأجيال في المنطقة فيما بعد.

هذه الصورة الملزمة لـ "قطاع الطرق الشرفاء" ، الودودة والعاطفية مع الأهالي والأصدقاء حتى ولو كانوا معمرين عكس الأعداء حتى ولو كانوا من الأهالي و بني جلدته ، حيث كانت نفس الصورة التي رسمها إميل فيولار الذي حقق في الموضوع، و تحدث مع أرزقي البشير خلال فترة سجن الأخير، وجمع كل مراحل نضاله ضد السلطة الفرنسية. ليمتلئ كتابه بهذه السيرة التي تؤكد هذه الصورة، والذي يضمنها ويصر بأنه تحقق منها على أرض الواقع. ومن ناحية أخرى كانت الإدارة الاستعمارية تصف مميزات أرزقي البشير، ويقدمونه عموما باعتباره قاطع طريق وقيامه بنهب القرى وقطع الطريق على المسافرين، وكان حسبهم يمارس جميع أنواع الابتزاز.

وبعد انضمامه للجماعات المتمردة وقيادته للانتفاضة ضد الإدارة الفرنسية، بحيث اعتبرت الأخيرة أنه كان هناك بعض المبالغة في الوصف من قبل الصحافة الفرنسية وكذلك الأخبار المتداولة بين ساكنة القبائل و اءكوران بالخصوص، غير أن فيولار أكد في وصف الوسائل التي استخدمها أرزقي قائلا: " كان يملك بندقية أعطاها حاكم تيرمان السابق للسعيد أوعلي قاتل الفهود الشهير، ولقد تباهى بهذا السلاح الذي كان يهتم به أكثر من زوجته ، وبمعزل عن بندقيته فقد كان أرزقي مسلحا بمسدسين اثنين إضافة إلى خنجر وسكين مسموم ، وكان يحمل حزاما يحتوي على خمسين خرطوشا التي كان يصنعها بنفسه لأنه لم يكن يثق إلا في أصدقائه المقربين. ومن المؤكد أن عددا من سكان المنطقة كان يزوده بكميات هائلة من الذخيرة"¹.

¹ - Emile Violard :Op . Cit, p120.

وكاستخلاص لما سبق وحول سيرة أرزقي البشير الذي يعتبر قاتل "أمين"¹ اعكوران أو ما يعرف محليا بـ"الضامن"، وفي قراءة لمختلف المصادر يمكن لنا أن نستخلص سيرته منذ البداية ، بحيث أنه عمل منذ حادثة سنه في مجالات مختلفة أغلبها في قطاع الغابات، إلى أن صار مسؤول عن ورشة لجمع الفلين بإعكوران، وقد كانت بداية صدامه مع الإدارة الفرنسية خلال سنة 1887، حين اتهم بالسرقة ظلما (كما ذكرناه سابقا) ، فاختار الالتحاق بالجبل لرد الاعتبار لشخصه وشرف عائلته التي انتزع منها أكثر من 50 هكتارا من الأراضي (بعد قمع انتفاضة 1871)، والتحق به عدد من المظلومين باختلاف دوافعهم نظرا للظلم والاستبداد الذي مارسته الإدارة الفرنسية ضد المجتمع الجزائري، ففي سنة 1885م فقط أصدر ما لا يقل عن عشرة آلاف حكم ضد المدنيين. ومن بين الملتحقين بهم تذكر ذات التقارير الرسمية الإخوة "عبدون" من عرش أث جناد، الذين اتهم أحدهم بقتل شخص آخر إثر خلاف بينهم وإحدى العائلات².

1 - مواجهة سياسة التجويع بسرقة ممتلكات المعمرين وإطعام الفقراء :

بالحديث عن أرزقي البشير الذي عرف بتمرده اتجاه الاستعمار الفرنسي آنذاك، حيث كان يقوم بالاستيلاء على أموال وممتلكات أغنياء المعمرين والإدارة الاستعمارية ويقدمها للفقراء الجزائريين والذي كان ملقب بالمتنمر الشريف حتى من طرف المصادر الفرنسية ، أما عن سيرته لا تجد مؤلفا استعرض وقائعها مثل ما فعل إميل فيولار صاحب كتاب " لصوص الشرف في منطقة القبائل "، بشيء من الموضوعية والإنصاف أحيانا كثيرة، وأحيانا بشيء من التساوق مع السياسة الفرنسية المرتكزة أساسا على تعزيز احتلالها للجزائر وتثبيت هدف الإلحاق الكلي لها بالجمهورية الفرنسية الاستعمارية، مما يقتضي وصفه باللص أو قاطع الطريق أو المتنمر، في مسعى لتكليف حركات العصيان والرفض الفردية والجماعية كأعمال إجرامية بحجة يعاقب عليها القانون الفرنسي، وليس مظهرًا لمطالب واحتجاجات ذات بعد سياسي وقومي.

¹ - أمين : حسب المصادر الفرنسية الأمين هو ممثل القرية و المنطقة لدى السلطات الفرنسية ، أو القائم بشؤونها من خلال نقل الأوامر من السلطة إلى الأهالي أو نقل انشغالات الأهالي لدى السلطة كما كان معمولا به في الفترة العثمانية ، و اعتبرهم أرزقي البشير المساعدين الرئيسيين للإدارة الاستعمارية،

و كان يعتبر قتلهم واجبا حتميا. Emile Violard : Op.Cit, P92

² - ADLI Younes: Arezki L'Bachir, histoire d'honneur, ouvrage édité à compte d'auteur , Alger, 2001, P12.

المعلومات التي يوردها إميل فيولار. يزعم أنه استقاها من المعاينة الميدانية والاتصال مع كل ذي شأن وصلة بقضية هذا الثائر على سياسات الإدارة الفرنسية، وأعوأها من الأهالي المحليين.

أما في الجانب الشخصي والعائلي لشخصية أرزقي البشير فلقد كان الأخير متزوجا من فتاة جميلة ذات 17 سنة إسمها تسعديت، وعندما التحق بالأدغال قام بإخفاء زوجته عند أصدقاء أمناء، بالقرب من دوار تلة عين مالك¹. الشيء الذي دعى أرزقي إلى إخفاء زوجته بعيد عن أعين الوشاة و الإدارة حتى لا تكون محل مساءلة من طرف القضاء الفرنسي واتخاذها كوسيلة ضغط عليه حتى يستسلم.

زوجه تسعديت هذه لم تكن بعيدة عن وقائع تتعلق بزوجه الثائر كما سيرد بيانه لاحقا. وحتى في فترة تمرده لم يهمل عائلته الصغيرة تلك.

وفي معرض حديثه عن التعامل بين أرزقي وبعض المعمرين صرح فيولار قائلا: "حتى المدرسة نفسها، متمثلة في شخص السيد فور Faure، والمعلم في إككوران والمحمي من طرف العميد البارز جين ماري Jean Maire، تعمل على التواطؤ مع اللص، بأن تقوم بالتغطية عليه ومساعدته بأي وسيلة"². وهنا يبرز موقف بعض المستوطنين الفرنسيين من قضية أرزقي البشير، وهو موقف منطقي وحيادي بالنسبة لتلك الظروف من طرف فور، وهو ما استنكره إميل فيولار.

وكان ابن أرزقي تلميذا عند السيد فور المعلم في إككوران، وبالتالي كانت تجمع بين أرزقي والمعلم فور علاقة ممتازة، إذ يمكننا الحديث عن صداقة قوية:

"كانت السيدة فور (معلمة هي الأخرى) تقوم بغسل ملابس الكابتن و ضباطه و عند إعلان الإدارة عن منح مكافأة لمن يأتي برأس أرزقي، قامت بتسليم الأسلحة للسيد فور بهدف توقيفه. ليسارع السيد فور إلى توزيعها على أصدقاء أرزقي. وتم نقل السيد فور عقابا لما فعله إلى منطقة قسنطينة، ليتم توقيفه فيما بعد ليمثل في المرة المقبلة أمام جنائيات محكمة الجزائر العاصمة"³.

¹ - Emile Violard : Op,Cit , p.111.

² - Ibid , P112.

³ - Ibid , P155 .

عرف أرزقي البشير بقوة شخصيته وحسن معاملته لأتباعه، وقد مارس هؤلاء سياسة التهيب ضد المستعمر ومواليه من السكان الأصليين، حيث كانت تتم عملية نصب لأموال الأثرياء من المعمرين ومن الموالين للمستعمر الفرنسي وممتلكاتهم وتوزع على الفقراء والمساكين والأرامل في القرى الفقيرة، خصوصا بعد سياسة التجويع التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية بانتزاع أراضي الأهالي ومنع بيع وشراء السلع والمنتجات الفلاحية بين الأهالي.

وكان السكان المحليون في المنطقة يشجعونه على أعماله تلك وخلقوا له أعذارا في عمليات قتله للأمناء و الشرفاء المتعاونين مع الإدارة الفرنسية و قد أكد موريس كولين نفس الوقائع قائلا:

"بعد هذا، فلا يجب أن تندهش من أن سلطته (المقصود هنا أرزقي)، خلال أكثر من ثلاثة سنوات، في حوالي كامل إقليم البلديات المختلطة الثلاثة أزفون و أعالي سباعو و الصومام، قد حلت محل سلطة الإدارة الفرنسية. وقد بنى لنفسه فيها مملكة حقيقية أين لم يعد أكثر من 160.000 قبائلي يفكر في مناقشة أوامره و أهوائه"¹.

لقد لعب دور الشرطي في المنطقة وهو الذي جعل منه محاورا فذا ، حيث قام البعض من اللصوص بتوقيف قافلة أزفون بالعزازقة و قاموا بسرقة جميع المسافرين، ومنذ ذلك الوقت لم يتجرأ أحد على السفر، طلب موظف في الإدارة الفرنسية في المنطقة التوجه نحو مقابلة أرزقي وقد وعده هذا الموظف بعد ضمان أمن السيارة الحصول على مئة فرنك شهريا مقابل الأمن، ومنذ ذلك الوقت لم يعد المسافرون يحملون هما وكانت خدمات البريد تسير بشكل منتظم. ذاع صيته في المنطقة وعرف كأخطر مطلوب لدى العدالة الفرنسية، حتى أطلقت عليه تسمية " ملك الغابة "² ، وقد حاول المستعمر الفرنسي التخلص منه أو القبض عليه مرارا بمخططات عسكرية اعتمدت بالدرجة الأولى على الخونة³، إلا أن ذكائه الخارق كان ينجيه في كل مرة بأعجوبة. وبالتالي حظي بدعم السكان لعدالة القضية التي ناضل من أجلها.

بالعودة إلى الأسباب الحقيقية لانضمامه لجماعات التمرد المناهضة للاستعمار، تختلف الصورة التي قدمها أرزقي البشير تماما عن تلك التي قدمتها السلطات. ويرد بالأسفل ما أعلنه أرزقي خلال محاكمته في سنة 1895 وفقا

¹ - Maurice Colin : Quelques Question Algériennes ,Etudes judiciaires , Paris , 1895 ,p34.

² - Lacoste-Dujardin Camille: Dictionnaire de La culture berbère en Kabylie ", Du banditisme comme faire-valoir de la virilité sacralisée en Kabylie , Actes du colloque de Bastia : « Banditisme et violence sociale dans les sociétés méditerranéennes (Bastia, 27 au 29 mai 1993), Revue d'études corses, 21^e année, 1995 . n°40-41, p. 59

³ - Antonin Plarier: Le banditisme ET dépossession foncière en Algérie, Mostaganem, impr E Balland ,Paris , 2017 , p1.

لإميل فيولار والذي حضر الجلسات: "إذا كنت قد اتخذت الغابة ملجأ، فعلام يقع الخطأ؟ الحكومة بالطبع"، والمقصود هنا السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر والتي خربت جميع جوانب الحياة فيها منذ بداية الاحتلال.

ويكمل أرزقي البشير تصريحاته: "... كان والدي يمتلك مائة وخمسين هكتار من الأراضي؛ مزروعة ما بين أشجار الزيتون وأشجار التين؛ وشيئا فشيئا تم تجريدته منها من قبل الحكومة، ومراقبي الإقطاع ووكلاء الغابات والأمناء الموالين للحكومة، حيث كان لابد أن تعطيه حفنة من مالِك كل فترة، وأيضا الأغنام والماعز والدواجن كرشوة، أما والدي وجدي فقد رفضا دائما إتباع هذه القوانين الظالمة ... وأنا قد اقتديت بهم، و من ثم بدأت الحكومة تلك الحرب الشعواء على عائلتي و أملاكي ... " ¹.

وفي هذه التصريح يفرد أرزقي البشير على سبيل المثال شهادة واضحة عن الخطأ الدقيق الذي مورس ضد عائلته من قبل وكيل و المسؤول المباشر عن الغابات. و لم تكن حالته بالطبع حالة فردية، حيث علقت حياة السكان آلاف الوصايا و ترتيب الخدمة المدنية، الذي انتهى بلجوء العديد من الجزائريين و المالكين للأراضي إلى الحياة داخل الغابات تحت طائلة العقاب.

وهكذا كان محروما أن تقوم بـ: التقاط الحطب وجني المحاصيل، رعي الماعز و قطع الحشائش الضارة. ونتيجة لذلك عانى القرويون الذين يعيشون بالقرب من الغابات كثيرا من هذا الوضع. و سلم ما يوازي 10 آلاف تقرير في سنة 1885م وحدها ضد سكان منطقة القبائل وجنوب الجزائر العاصمة، وهو ما يمثل ما مجموعه مليون ونصف مليون فرنك غرامة لذلك لم يتردد بعضهم في التحول إلى متمردين ². أما عن الآخرين فربما لم يقوموا بانتهاك علي للتشريع الفرنسي الجائر والانضمام إلى المتمردين، و لكنهم احتفظوا داخلهم بروح الانتقام و تمثل ذلك في دعمهم لجميع أولئك الذين تحدوا النظام الكولونيالي.

وقبل تمرد أرزقي البشير بقليل، كانت غابات ميزرانة، أكفادو وإعكوران ملجأ لجميع "الخارجين عن القانون"، حسبما يأتي ذكرهم في التقارير الفرنسية، والذين غادروا قراهم لأسباب مختلفة. وكانوا يقومون بتحدي السلطات بشكل يومي، من خلال مهاجمة ممثلي الإدارة، وبمساعدة بقية الأهالي ومع ذلك، فإن هؤلاء الشباب المتمرد استغلوا

¹ - Lacoste Dujardin Camille :Op.Cit ,P60.

² - Joseph- Nil Robin : Op.Cit , p301.

هذا الوضع، فلم يترددوا أحيانا في تصفية حسابات قديمة و مهاجمة بعض من أبناء وطنهم من الأهالي¹، وبطبيعة الحال هؤلاء الأخيرين كانوا من المتعاونين مع الإدارة الكولونيلية.

ولكن بوصول أرزقي البشير إلى المنطقة تغير الوضع إلى حد ما، حيث أن شخصيته القوية مكنته من فرض سلطته، وعرض نفسه على أنه زعيم بلا منازع. وقد رسمه خصومه كونه رجل لديه هبة من ذكاء غير عادي، و جرأة استثنائية، ويعرف كيفية جذب انتباه السكان. وانتقلت أسطوره سريعا في الغابات. كان دوي وقع اسمه في الأذان كبيرا، وقد كتب حاكم جنوب منطقة تيزي وزو: " من السهل أن نتذكر، الأسطورة التي تتناقل من الفم إلى الأذن ، الأسطورة التي بالغ الناس في تقديرها، تلك المجادلات الشديدة حوله والتي تجذب انتباه وسمع أي صحفي. في ذلك الوقت نشأت حركة أرزقي من تعاطف الآخرين، و مجده الذي ظهر للنور في وقت لاحق "².

وفي قمة مجده، كان أرزقي البشير زعيما على رأس مجموعة تتكون من خمسين فرد وفقا لتقدير الحاكم العام للجزائر جول كامبون. اميل فيولار من جانبه يرى بأن الرقم ربما وصل إلى ثلاثة مئة رجل ، وهذا الرقم يشمل جميع العصابات المستقرة في البلديات المختلطة وهي: سياعو، أزفون ، عزازقة ، إكوران.

وقد كشف أرزقي أثناء ممارسة التحقيق من طرف المتصرف الإداري في الوقت نفسه عن شجرة كبيرة تبعد ثلاثين مترا أين كان يخرج منها نصف دزينة من فوهات البنادق.

وحسب فيولار، حيث كانت الليلة ممطرة والأرض مبللة رطبة، نزع أرزقي برنوسه و نشره على شجرة و بعد أن طلب من المتصرف الإداري الجلوس. جلس هو الآخر بجانبه، وبعد مدة طويلة تحدث معه و قدم له تفاصيل عن حياته وعن مجموعته متعهدا إياه بترك مهنة قطع الطريق في حال منحه الحاكم الأمان.

مواصلا حديثه "...ما الذي تملكونه ضدي أيها الفرنسي؟ متسائلا أرزقي، ألسنت أفضل حالا مع المستوطنين ولم أرتكب أي خطأ؟ على العكس لقد طهرت البلاد من كومة من الأهالي المحتالين و هو الأمر الذي عجز رجالك عن القيام به. لماذا تتعقبوني و تعلنون مكافأة لمن يأتي برأسي؟ لقد أدت مهام الشرطة في الدواوير وحقت الأمن في الغابة و قمت بحماية أعوان الإدارة الذين لم يتعاملوا معي بعدوانية "³.

¹ - Younes Adli : Arezki L'bachir, Histoire d'honneur ,ouvrage édité à compte d'auteur ,Alger ,2001 ,p33.

² - LACOSTE-DUJARDIN Camille : Op,Cit, p60 .

³ - Emile Violard : Op .Cit, p145 .

ويضيف فيولار أن كل واحدة من هذه الجماعات وضعت نفسها تحت سلطة أرزقي البشير. وكان من بين أنصاره الرجال الذين هم أعداء للإدارة و الوجود الفرنسي في المنطقة، والذين انضموا إلى الغابات لمحاربة الاستعمار والحفاظ على أهاليهم وأملاكهم. حيث صادف أيضا جميع أنواع المتمردين الذين لديهم خيار سوى وضع أنفسهم تحت قيادة أرزقي البشير ، ومن بين رجاله الموثوق بهم نذكر: عمار أويحي مرعي، وهو رجل شجاع ويعتبر الذراع الأيمن لأرزقي البشير ونائبه الأول الذي لم يدر ظهره على قائده ، وهناك أيضا عمارة جودي من قرية أجوفا ، فضلا عن غيرهم ممن بقي مجهول من بين أتباعه.

كان الاهتمام الأول لأرزقي البشير دائما هو تفقد حسن تنظيم قواته¹ ، وكذا اهتمامه و انشغاله الدائم في سبيل فرض قانونه على السكان و تحدي السلطات الإدارية القائمة آنذاك ، ولقد طالب جنوده بالانضباط طوال الوقت، والتزموا هم بذلك على مدى السنوات، وهذا لتقديرهم واحترامهم الشديد له. ونتيجة لذلك عود أرزقي نفسه على مكافأهم، فأعطاهم المال والملابس، وقد تطلب هذا منه في بعض الأحيان الاستعانة بسكان المنطقة، وقد استجاب بعضهم له بالفعل، وأرسلوا بعض المبالغ له في الغابة دعما لهم في المعركة التي كان يقودها ضد فرنسا.

وكان أحيانا يخطط رحاله في بعض القرى بهدف جمع الإعانات، ونجد شهادة واضحة على هذا، حيث نزل يوما أثناء العيد إلى إحدى القرى ، و رآه أحد الأفراد يحمل وشاحا أحمر ممتلئ بثمار سعيه (المال) فيما لا يقل عن ثلاثة آلاف فرنك ، و لقد أصر الشاهد ذاكر القصة في نفس الوقت على حسن نيات و اتجاهات أرزقي. وقد كتب المحافظ الفرعي بتيزي أوزو والذي تواجد في هذا الاحتفال ، أنه قد صعق بالتنظيم الهائل لفرقة أرزقي، والذي أطلق رجاله مجموعة من الرصاصات بعد أن أصدر لهم أمره وكانت نتيجة تصويهم ممتازة ، وكانوا منضبطين للغاية، حيث استطاع قائدهم أن يجعلهم يقلعون عن شراب الأفسنتين الكحولي، والذي يعد تضحية حقيقية لبعضهم.

وفي حوالي سبتمبر 1893، أبلغ الفرنسيون أن وليمة ستتنظم بعد ذلك بيومين في بوهيني، بمناسبة ختان ابن أرزقي. ومن المفارقات أن الأمر يعود لزوجة أرزقي البشير في إخبار السلطات الفرنسية عن الحفل، في الواقع وفي 20

¹ - Emile Violard : Op .Cit ,P145.

سبتمبر من نفس السنة ، جاءت زوجة أرزقي لتطلب من مدير البلدية المختلطة في عزازقة أن يوفر لهم بعض رجال الدرك أو الفرسان لضمان النظام خلال الحفل¹.

وبعد أسبوع أي في ليلة 26-27 سبتمبر، تجمع أكثر من ألف شخص في مدينة بوهيني حول أرزقي البشير وحوالي ثلاثين من رفاقه. أما عنه وباعتباره الرجل الأكثر شهرة في ذلك الوقت، لم يحرم نفسه من المناقشة مع ممثلي الإدارة وجها لوجه، وقد كانت معاملة أرزقي راقية للغاية اتجاه ممثلي السلطة (هكذا ذكر محافظ الفرع من تيزي وزو)، ودفع للشرطة خمس فرنكات المستحقة كغرامة لإقامة الحفل، حتى أنه قد قدم له دجاجا مشويا على سبيل الضيافة، وبقيت مجموعته المشكلة من عصاة الشرف في الحفل من الثالثة بعد الظهر حتى منتصف الليل.

وكانوا نحو ثلاثين يرتدون أفضل ملابسهم ، و كلهم مسلحين ببنادق مركزية وذخيرة ، كما أنهم أطلقوا أكثر من ثماني مئة طلقة من الذخيرة، و كان ضابط الشرطة في غاية الاندهاش من هذا الإسراف، فأجابوه: "ما يهمنا، لدينا ذخيرة بقدر ما يمكننا أن نبتغي سلوك أرزقي البشير ، ويوضح مكانته كزعيم ، يحترمه الجميع وخاصة أعدائه"². واتضح هذا في هذه اللحظات من الاحتفالات، حيث تعامل و تصرف بطريقة جميلة مع ممثلي الإدارة و وكلائهم. أما في الظروف الأخرى، فلا شك أن الأمر كان مختلفا.

وبمجرد أن علم المحافظ الفرعي لبلدة تيزي وزو عن الاحتفال المزعم، طلب تعزيزات أمنية من ذراع الميزان وترأس العمليات شخصيا. وعند وصوله إلى بوهيني في 27 سبتمبر في تمام الواحدة و النصف صباحا بعد مجهود شديد في الوصول إلى المكان صعودا، وبمجرد أن وصل إلى مكان الحدث ، قال أنه لاحظ وجود تجمع أكثر من 1200 من سكان القبائل، يجلسون واحدا مقابل الآخر مستمعين و منتبهين إلى ألحان تعزف من أوركيسترا أصلية.

أما أرزقي البشير ورفاقه فقد حرصوا على ترك بوهيني قبل وصول الفرنسيين. ثم ما كان للحاكم الفرعي من حيلة سوى البحث وتفتيش بيوت القرية قبل أن يعود صفر اليدين.

¹ - Emile Violard : Op.Cit, p104.

² -Maurice Coulin : Op .Cit , P36.

وإضافة إلى مجموعة أرزقي البشير ، هناك أربع مجموعات أخرى شاركت أرزقي الغابة، حيث تزامن تمردها فترة أرزقي البشير، وقامت بنفس أعماله وهي: مجموعة عبدون (الإخوة عبدون)، مجموعة بني فليك، مجموعة بني حسين ومجموعة جيارية¹، وتعتبر مجموعة عبدون الثانية من حيث الترتيب في الأهمية بعد أرزقي.

ولابد من الإشارة إلى وجود ضمن تلك المجموعات والفرق الصغيرة التي كانت معروفة لدى السلطات الفرنسية وتم الإبلاغ عنها بسبب أفعالهم التي ارتكبوها، الحاج علي على سبيل المثال كان زعيم جماعة بني فليك ، وقد لجأ إلى الغابات بعد قتل خمسة أفراد من عائلة فرنسية في حريق. وقد عاملته الإدارة و الحكومة الفرنسية باعتباره مجرما خطيرا. بحيث كان حراس الغابات يخشون منه بشكل كبير. وأحدث وفاته صدى كبيرا في عالم الغابة الصغير، وخاصة بين العمال الذين يعملون في تفكيك الفلين، وهناك الكثير منهم كانوا يدفعون الإتاوات الكبيرة إلى حد ما.

أما أرزقي أولحاج محمد عمار زعيم مجموعة بني حساين، و التي تكونت من عشرة أعضاء. وفقا لفيولار، كانت هذه الفرقة مخصصة للجباية "عوائد السوق"، فقد اعتادت تجريد العائدين إلى منازلهم من مشترياتهم ، وبعد مدة من الزمن ألقت القوات الفرنسية القبض على رجل يدعى جيارية ، محكوم عليه في غايانا، ومدان من قبل مجلس قضاء الجزائر في 18 أبريل 1879 بتهمة القتل. والذي هرب من منطقة الجزائر العاصمة قبل إلقاء القبض عليه من قبل مسؤول أزفون وتم اعتقاله وسجنه ، ولكنه هرب مرة أخرى في عام 1882 و نجح في الوصول إلى غابة ميزرانة، حيث تولى رئاسة فرقة صغيرة².

ونتيجة لذلك أصبح عدوا مشهورا للإدارة الاستعمارية، والذين اعتبروه لصا شعبيا أما بالنسبة لكثير من رجال الدين والزوايا في الجزائر، ظنوا أنه يجسد صورة المنتقم من الاحتلال وبطل المضطهدين. وصار حبيبا للشعب وحصل على دعم شعبي كبير جدا من الأهالي. أما السلطات الاستعمارية الفرنسية فقد استشعرت حرجا من هذا التطور المخزي -في نظرها - للأحداث، وضاعفت جهودها لإلقاء القبض عليه. انتهت مغامرته في إيغيل ميدجيبير بالقرب من صيدوق في 24 ديسمبر 1893³.

¹ - Emile Violard : Op.Cit, p105.

² - Ibid , P107.

³ - Ibid , P112 .

وبقراءة المعلومات الموثقة عن أرزقي، يمكن للمرء ألا يندعش إطلاقا من مدى الدعم المقدم من قبل السكان إلى قائد سباعو، وذلك للعديد من الأسباب كلها مبررة و مقنعة، حيث أن سمعة أرزقي هامة بالنسبة للكثيرين¹، والتي تدعمها الحكايات صحيحة كانت أم خاطئة ، والتي ترسم صورة عامة عنه.

هي بالتأكيد صورة مثيرة للإعجاب بالنسبة للأهالي. والأكيد أيضا إلى الخوف بالنسبة للفرنسيين. غير أن هناك الكثير بالطبع من أولئك الذين يرغبون في مساعدة رجل يقاتل من أجل العدالة ورفع الجور في المنطقة. وقد تمثل هذا الدعم في أشكال عديدة منها: إمداده بالمال، وتوفير الغذاء له، شراء الأسلحة له ولرفاقه. وإبلاغه أيضا بتحركات وكلاء الإدارة. وإذا صادف الفرنسيون في طريقهم نشوب الحرائق، كانت تلك الحرائق التي أشعلها القرويون لإبلاغ "قطاع الطرق الشرفاء" عن تحركات أعوان الإدارة. وفي أعقاب حملة نوفمبر 1893 ضد أرزقي، زار الفرنسيون كل قرية كان من المرجح أن تكون قد رحبت وساندت قائد سباعو.

وقد تعامل الفرنسيون مع هذا الدعم المقدم من طرف الأهالي الذين ساعدوه بالنقود و الطعام والمعلومات حول تحرك المستعمر وخدمه ، هذه المساعدات التي حظي بها بلغت مسامع الإدارة، حيث كانت العقوبات والتوقيفات العشوائية تطال كل قروي أعزل ، وذلك للتحقيق في الدعم المقدم من قبل أولئك إلى أكثر رجل مطلوب من القبائل في ذلك الوقت. و قد يتعرض أي شخص قد قدم له المساعدة المالية كانت أو خلاف ذلك، إلى الاعتقال على الفور. و لم يكن يهم أبدا ما إذا كان أولئك الذين أعانوا أرزقي قد ساعدوه طوعا أو أجبروا على القيام بذلك، وبعد اتساع رقعة الخطر الذي مثلته جماعات عصاة الشرف على المستعمر الفرنسي، قرر مسؤول المقاطعة الإدارية لتييزي وزو إطلاق حملة واسعة ومعمقة لمواجهة الظاهرة والقضاء على ساكني الجبال، حيث نجح في إلقاء القبض على أرزقي البشير في منطقة صدوق بتاريخ 24 ديسمبر 1893، ليعدم في مدينة عزازقة بتاريخ 14 ماي 1895 مع أربعة من رفاقه²، كما سنفصل فيه لاحقا.

وقبل ذلك بفترة قليلة علم الفرنسيون أن أرزقي البشير ومجموعته قد قضوا ليلة عند رجل يدعى محمد أوشيطا. اعتقل هذا الأخير في اليوم التالي، و قد أدلى بالبيان التالي: " قطاع الطرق أرزقي بن بشير وسعيد عبدون، عمار أومرعي، عمار أوالحاج، أرزقي أوالحاج ، في الواقع قد قضوا الليل من السبت 25 إلى الأحد 26 نوفمبر الماضي في

¹ - Lacoste-Dujardin Camille: Op.Cit, p49 .

² - Emile Violard : Op.Cit , P176.

منزلي وصلوا عند حلول الظلام، وظهروا بعد نزولهم على جانب الجبل بعد أن مروا بقرية تاوريرت، غير راغبين في البقاء هناك، خوفا من أن تفاجئهم الشرطة. طلبوا منا تناول الطعام، وأرزقي البشير طلب مني مائتي فرنك، وهو ما اضطرني للاقتراض من قرية تاوريرت، نتيجة لعدم وجود هذا المبلغ في بيتي. كما أبلغونا بقولهم: نحن نعرف أن الفرنسيين سوف يأتون إلى بيتكم مع القوات المسلحة. كل أولئك الذين سيتعاونون مع هذه الأخيرة أو يصبحون جواسيس لها فلن يعودوا إلى المنزل". وقد أضاف قائلاً: "... أنا لا أعرف هؤلاء العصابات، لقد أرغمونا على استضافتهم"¹، الملاحظ هو أنه أطلق عليهم مصطلح قطاع الطرق، والتي وردت في كتاب لأكوست، الشيء الأكيد أن التقرير أضاف تلك الصفة على تصريح محمد أوشيطا، فالمعروف تضامن الأهالي مع شخص أرزقي، حيث كان يعتبر بطل لديهم.

اتخذ أرزقي البشير قرار تنسيق أعماله مع غيره من قادة الجماعات المتمردة، ولاسيما الإخوة عبدون وبني حسين وبني فليك، وقد أثر هذا التعاون بينهما كما يتضح من الغارات التي نفذت في بعض القرى لمعاقبة أولئك الذين هاجموهم، وكانوا مذنبين بارتكاب جرائم في عرف أرزقي ورفاقه، والمساعدات التي قدموها لأعوان الإدارة الاستعمارية.

حيث أن قرية تاوريرت والتي تعد تابعة لبلدية أزفون فقد دفعت الثمن مرتين. كانت الغارة الأولى يوم 3 جويلية سنة 1893، والتي جاءت بسبب الرغبة في الانتقام لمقتل بشير عبدون وأحد أقارب أرزقي، هذا الأخير قد قتل على يد جنود من بوشو ومدير أزفون.

وهنا مقتطف من شهادة عن المجهوم من قبل المحافظ الفرعي في الجزائر: " حوالي منتصف الليل، يوم 03 جويلية من سنة 1893، وصل حوالي خمسة عشر من قطاع الطرق على ما يقال، الذين احتلوا ساحة صغيرة في الجنوب من القرية"². و قام : " العديد منهم على بعد خطوات قليلة من هناك بإضرام النار في منزل رجل يدعى محمد سعيد وأطلقوا الأعيرة النارية على السكان الذين أرادوا الهروب من الرصاص. وأثناء مقتل محمد سعيد أصيبت ابنته كذلك التي توفيت بعدها ببضع دقائق، كما جرحت زوجته وابنه. في هذه الأثناء انهم رصاص العصابات - كما

¹ - Lacoste-Dujardin Camille: Op,Cit, p49 .

² - Rapport du Sous Préfet de Tizi-Ouzou Le febre au gouverneur général d'Algérie (Novembre -Décembre 1893 à Janvier 1894.

جاءت في التقرير- على بيوت القرية بوابل منها لمنع سكانها من مغادرة منازلهم ، وتم العثور على سبعة وخمسين من الخراطيش المحترقة على الأرض ¹.

وقد كانت القرية ضحية غارة ثانية هذه المرة في 13 نوفمبر، وكان الأمر بسبب ثلاثة قرويين من تاوريرت ، الذين كانوا قد قدموا معلومات حول أرزقي للإدارة، ورفضوا دفع غرامة كانت قد فرضت عليهم، نتج عن هذه الغارة اثنين من الضحايا بعد إرهابهم، فر سكان القرية واختبأوا أينما استطاعوا². وكانت هذه القضية هي فعليا الحدث الأخير الذي دق في تاريخ ملحمة أرزقي البشير ، حيث أنه حسب مراسلات الإدارة الفرعية اعتبر أن هذا الوقت قد حان للرد عليه بقوة.

ولم تكن حملة نوفمبر 1893 التي سمحت باعتقال أرزقي البشير و أحمد أوسعيد أو عبدون الأولى من نوعها. فقد باءت المحاولة الأولى في سنة 1891 لتوقيف أرزقي البشير بالفشل، وقدم أغلبية الأعوان من القبائل (المجندين للحملة) مساعداتهم للمتمردين .

ففي سنة 1892 وخلال جلسة شهر أكتوبر صوت المستشار العام على منح مكافأة مالية قدرها 125 ألف فرنك لمن يأتيه برأس أرزقي. وبين شهري أكتوبر 1892 و نوفمبر 1893 (بتاريخ لم يحدده فيولار) حاول ميشو المتصرف الإداري بالعزازقة تسميمه بواسطة المستوطن ريبير، ورفض هذا الأخير التعاون ليستدعي المتصرف الإداري تسعديت زوجة أرزقي (اعتقلت بالجزائر العاصمة ثم أطلق سراحها من أجل الحملة)، المحاولة الثانية تورط فيها السيد كروزي عون أمن بالجزائر العاصمة غير أنها أحبطت أيضا على يد أرزقي ³.

وكانت كل محاولات اعتقال أرزقي البشير حتى ذلك الحين قد فشلت، حيث أن الأخير قد هرب دون ضرر من الكمائن التي قد وضعت له. بسبب التنظيم الجيد الذي اتبعته جماعته، بالإضافة لذكائه وتعاون بعض مساعدي الإدارة وغالبية السكان الذين ساعدوه طوال فترة مغامراته⁴ ، ولكن في مواجهة أخرى تحدد نشاط مجموعات قطاع الطرق الشرفاء في منطقة القبائل، و قررت السلطات الفرنسية التجند لها و قمعها. وفي نوفمبر لعام 1893 أرسل المحافظ الفرعي تيزي وزو برسالة إلى الحاكم العام للجزائر قائلا بأنه: "... نقدم إليك أحد المشاريع التي يمكن أن

¹ - Rapport du Sous Préfet de Tizi-Ouzou Le febre au gouverneur général d'Algérie (Novembre –Décembre 1893 à Janvier 1894).

² - Lbid .

³ - Emile Violard : Op. Cit , P157

⁴ - Lacoste-Dujardin Camille: Op.Cit, p59 .

تسهل حدوث عملية قمع حيوية و فورية لأعمال اللصوصية". وفي الشق الثاني من هذا العنصر الذي دار حول الإخوة عبدون، سنذكر طريقة إلقاء القبض على أرزقي و جلسات محاكمته لأنها عاصرت فترة تمرد عائلة عبدون ومرتبطة معها ارتباطا وثيقا.

اعتمدت هذه الدراسة وخاصة جزءها الأكبر على المصادر الفرنسية المعاصرة لهذا التمرد، و فيها تم عرض صورة واضحة لأرزقي البشير، كما تتعرض لخصوصيات حياته وتمرده في إطارها الوطني. وخلال بحثنا في الوثائق الأرشيفية اكتشفنا تقارير بعناوين فقط وغير منشورة تقدم معلومات عن حياة أرزقي البشير.

وكان في الواقع ملفا في أكثر من 200 صفحة بعنوان " تقرير عن قمع اللصوصية" التي قدمها محافظ جنوب تيزي وزو إلى الحاكم العام للجزائر ومحافظ العاصمة (نوفمبر ديسمبر 1893 وجانفي 1894). و قد كان يحتوي من بين أمور أخرى، على تاريخ الأحداث في اتصال مع "قطاع الطرق الشرفاء" بين نوفمبر 1893 وجانفي 1894 والمراسلات من قبل المحافظ الفرعي تيزي وزو التي أرسلها إلى مختلف الإداريين، وردودهم عليها خلال العملية التي بدأت في نوفمبر 1893، بهدف مكافحة قطاع الطرق في منطقة القبائل. وقد استخدمنا أيضا وثائق أخرى تتعلق بهذه القضية، بما في ذلك وثيقة تقارير البيان الأول من أرزقي البشير بعد اعتقاله والتي تتعلق بشروط وصوله إلى وادي صومام، وتعتمد الصفحات التالية بشكل كبير على هذه المحفوظات.

ثانيا - الإخوة عبدون :

إضافة إلى تمرد مجموعة أرزقي، هناك متمرد آخر عاصر الأخير الزمان و المكان، ويحتل المرتبة الثانية في المنطقة من حيث الأهمية بعده. وقد تناولت العديد من الصحف الرئيسية في منطقة القبائل موضوع الصراع بين عائلة تحمل نفس الاسم (عبدون) وأخرى من عشابوا في سنة 1882، وكان أحد أفراد أسرة الأخير قد راح ضحية جريمة قتل. ورجحت عائلته اغتياله إلى عائلة عبدون. وألقي القبض على محمد أولحاج عبدون وشقيقه أحمد أوالسعيد عبدون وحكم عليهم بالإعدام في يوم 24 فبراير 1884¹ رغم وجود أدلة على براءتهم.

¹ - Lacoste-Dujardin Camille: Op.Cit, p60

وقد خفف القاضي عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وانتهى الأمر بالأخوين في غايانا¹، حيث أشارت المعلومات إلى أن محمد الحاج عبدون كبير الأسرة هرب أولا، و نجح في استعادة مكانته في منطقة القبائل.

وبعد ذلك أُلقي القبض عليه بعدها على الفور ثم أرسل مرة أخرى إلى غايانا، ثم لاذ بالفرار مرة أخرى و نجح هذه المرة في الانضمام إلى منطقة التمرد، حيث تولى قيادة جماعات التمرد في إكوران. أما أحمد أوالسعيد عبدون من جهته فقد تمكن من الفرار بعد نقله إلى جبل الفضة، وبدأ تحدي السلطة الفرنسية في منطقة القبائل ، وكان الهدف الأول للانتقام من عائلة عشابوا . وفي 16 جوان من سنة 1889 تم تعيين عدد من أعضاء هذه العائلة في سوق أغريب، هاجمهم على الطريق أحمد أوسعيد أوعبدون وبعض من أتباعه. وقد فقد اثنان من عائلة عشابوا حياتهم في الهجوم ، وبعدها أدين أحمد أوسعيد عبدون و حكم عليه بالإعدام غايانا بتاريخ 31 أكتوبر 1890².

وانضم إليه في تلك الجماعات المتمردة بضع أفراد من عائلته ومجموعة أخرى كانت مستقلة، ولم يعطوه أبدا الفرصة للدفاع عن نفسه حتى الإدارة الفرنسية. وهكذا وفي يوم واحد بعث الرسالة التالية إلى مدير البلدية المختلطة من سباعو للدفاع عن نفسه من كونه المحرض على بعض الأفعال التي ارتكبت في الأدغال في ثنايا الرسالة، وبالتالي يعتبر أحمد أوسعيد عبدون المتحدث نيابة عن مجموعة من الفارين ويؤكد بر سلوكهم .

هؤلاء المتمردون يرفضون تولي الأعمال، وكانوا يعلنون أنفسهم أبرياء ويقولون أنهم يريدون السلام ، حيث أن أحمد أوسعيد عبدون الذي يدعي أنه رفض أن يقتل من أجل المال خوفا من الله. ويكرر أنه ليس من العدل أن يتهم بأنه مرتكب جريمة قتل. والصورة التي أراد أن يعطيها لنفسه هي أنه رجل صادق ونزيه، خلافا للصورة التي رسمها له بعض الفرنسيين على أنه أحد اللصوص ومن قطاع الطرق³. هذه الأحداث المتتالية كانت نبذة عن الصراعات العائلية في منطقة القبائل آنذاك تحت أعين الإدارة الاستعمارية.

¹ - غويانا : أو غايانا (Guyane) المعروفة رسميا باسم غويان وهي أحد الأقاليم ما وراء البحار الفرنسية ، وتقع على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية ، ولها حدود مع دولتي البرازيل و سورينام ، تعتبر غويانا الفرنسية ، كما باقي أقاليم ما وراء البحار ، إحدى أقاليم فرنسا المثة ، وعملتها اليورو ويعود تاريخ غويانا الفرنسية إلى القرن الخامس عشر عندما راد طريسوف كولوبوس شواطئها وقد توالى على حكم المنطقة 4 إمبراطوريات وهي البرتغال وفرنسا و بريطانيا وهولندا ، أنظر : شهيرة دعدوع : " دولة غويان " 08 نوفمبر 2018 ، الموقع الإلكتروني www.mawdh03.com.

² - Lacoste-Dujardin Camille: Op,Cit, p60 .

³ - Ibid ,p60 .

2. 1 - آل عبدون ومناهضة الاحتلال الفرنسي تحت ظلال خلاف بين عائلات :

ينتمي الإخوة محمد أولحاج عبدون وأحمد أوسعيد أوعبدون والإبن البشير محمد أولحاج عبدون إلى أسرة شريفة تقطن بقرية اقراراج (آث جناد أوسمار)، وكان التنافس بين عائلة عبدون وعائلة عشابو الشريفة على الريادة والزعامة في دوار اقراراج، وفي الأخير كان النصر حليف العائلة الثانية فتم تعيين البشير أومازاري أمينا على القرية، فتميز الأخير بمعاملته القاسية للسكان الذين اضطروا إلى رفع شكوى ضده إلى المتصرف الإداري لبلدية أزفون بوشو Bouchot. وكانت عائلة عبدون ضمن موقعي الشكوى، وتزامن ذلك مع تعيين أخيه المدعو محمد صديق المازاري أوعشابو أمينا على آث جناد أومالو، ونسبت إليه أيضا سوء المعاملة للسكان و هو الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في التخلص منه.

ويرى الصحفي الفرنسي شارل لوفيك (Charle Lévêque) المعاصر للأحداث في أن المشكلة تكمن في تعامل وولاء مع الاحتلال، حيث كتب قائلا:

« لقد كانت عائلي "عشابو" و "عبدون" تعيشان بقرية " اقراراج"، و كان أعوان الإدارة يفضلون إحداها على الأخرى، ففي الوقت الذي كان فيه آل "عشابو" يحظون بكل التقدير، كان أعداؤهم يضخى بهم. وهو الأمر الذي أشعل نيران الحقد لدى منبوزي الإدارة الفرنسية، ليس ضد حماة آل عشابو، وإنما التناحر كان بينهم إلى غاية انتهاء آخر وأصغر قرابة عائلية. ومما لا شك فيه هو أن ذلك كان أصل اللصوصية بمنطقة القبائل»¹.

بينما إميل فيولار يشير إلى خلاف قيادة على القرية المشتركة:

« في عام 1883، كانت عائلتان مرابطيتان من بلاد القبائل، هما آل عبدون وآل عشابو، تنازعا على الحكم في دوار اقراراج. وقد كان الشجار شديدا مليئا بالضغائن. واستطاعت عائلة آل عشابو الوصول للحكم وعينت واحدا من أفرادها رئيسا»².

هذا الأمين المعين البشير أومازاري من آل عشابو، هو الذي سيكون شرارة تمرد آل عبدون، وفق مجريات الأحداث التالية:

¹ - Charles Lévêque : " Le Petit Kabylie" : Journal Politique et Littéraire Orange de le défense des intérêts de la Kabylie des Issers, paraissant tous les Samedis; Douzième année, n° 679 du Dimanche 30 Mai 1897.

² - Emile Violard : Op .Cit , P178.

بعد فترة من الزمن، تم اغتيال هذا الأمين في وسط الساحة العامة لأزفون، حيث لم يكن أحد شاهدا على عملية الاغتيال ويُجهل من قام بهذا الفعل. لكن عائلة عشابو وجهت التهمة لأعدائها من عائلة عبدون ، وقضية الانتقام تعتبر من عادات منطقة القبائل ، وبالرغم من الشهادات العديدة التي أكدت براءة المتهمين، إلا أن النيابة العامة تيزي وزو أوقفت اثنين من أفراد عائلة عبدون وعالجت القضية بطريقة سيئة حسب فيولار، لتقوم في الأخير بإحالة القبائليين إلى محكمة الجنايات للجزائر العاصمة، هذه الأخيرة التي أصدرت حكم الإعدام في حقهما¹.

غير أن هوغ لورو يورد نفس الرواية لكن بمعلومات مختلفة، إذ يذكر أن القتل هنا هو سعيد بن علي عشابو: «... أهله كانوا ربما منذ قرون في خصام وتنافس مع عائلة نبيلة وقوية: آل عشابو. ذات يوم أحد أفراد هذه العائلة، وهو سعيد بن علي عشابو بينما كان ذاهبا مع رفيقين إلى سوق أغريل، فوجيء عند عبوره تلّ مزهوق بإفراغ رشقات نارية فيهم، سقط سعيد بن عشابو جريحا ، وكان الجرح قاتلا. لكن قبل أن تفيض روحه وبنصيحة من أخيه، قام بتحديد عبدون كقاتل.

تم توقيف الأخير ومحاكمته، والشاهد من صف عشابو أصدر شهادات ساحقة، تم الحكم على الرجل بالإعدام. لكن بما أن بعض الشكوك بقيت في أذهان المحلفين، قاموا بترتيب أن لا يتم تنفيذ الحكم، وأن يتم إرساله إلى منفى غايانا².

وبالفعل فقد قام الأهالي بجمع المال وتكليف شخصين لتصفيته هما محمد ولد محفوظ و أحمد بن محمد واعمر، وفي ذات اليوم الذي استدعى فيه المتصرف الإداري بأزفون عائلة عبدون للنظر في موضوع الشكوى المقدمة ، قتل الشخصان المذكوران محمد الصديق المزاري في ساحة أزفون دون أن يراها أحد، وذلك سنة 1883م.

بدون تردد وجه البشير أومازاري أوعشابو أصابع الاتهام إلى عائلة عبدون ، وحملها مسؤولية قتل أخيه الذي وصل إليه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ، فأصبح الأمر ينذر بوقوع فتنة لا تعرف نهايتها، فالأخذ بالتأثر عادة متمسك بها ولا محيد عنها³ ، كما يذكرها إميل فيولار.

¹ - Emile Violard : Op .Cit, p179.

² - Hugues Le Roux : "les Temps Nouveaux ", Supplément Littéraire ; paraissant les Samedis, n° 13 du Samedi 28 Février 1895.

³ - Emile Violard : Op .Cit , p112.

تذكر بعض التقارير الأخرى أن الأخوين عبدون كانا أثناء حادثة الاغتيال متواجدين في مقهى بلقاسم أوموسى، وقيل أن هذا الأخير سكت عن قول الحق مقابل تلقيه مبلغ مالي كبير. وبعد تقديم الأخوين للعدالة حكمت عليهما بالإعدام يوم 24 فيفري من سنة 1884م، ثم خفف الحكم بالنفي إلى سجن غايانا بأمريكا اللاتينية، وحكم على الابن البشير بالإعدام غيابيا، وقد ذكر الصحفي الفرنسي إميل فيولارد المعاصر للأحداث، أنه لا يوجد قبائلي واحد في أزفون وإعزوقن والأربعاء ناث إيراتن و جرجرة يشك في براءة الأخوين عبدون في قضية اغتيال سي محمد صديق المزارى أوعشابو، إلا أن مظالم القضاء الفرنسي سيكون لها الأثر البالغ في انسياق الإخوة عبدون نحو نهج المقاومة والانتفاضة بغية تغيير الأمور وإسماع صوت المستضعفين في الأرض¹.

وفي الأول من جانفي سنة 1893، اندلعت مواجهة شرسة مع القومية والدرك مع الأهالي، وقُتل الإبن عبدون وخمسة من رفاقه. الأمر الذي دفع بعبدون الشيخ للانضمام إلى جماعة أرزقي، رغم الاحتقار الكامل الذي يبيده لمثل هذا المغامر حقير الأصل²، كما ذكرها إميل فيولارد في كتابه.

ويعتبر الأخير أن عبدون الشيخ شخص يمتاز بالطاقة الهائلة والذكاء الخارق، وقد كان دائما وفيا لتنفيذ خطته التي سطرها عندما قرر التمرد على القانون وقاعدته تقول: "طالما أوت أرض القبائل أحد أفراد عائلة عشابو فلن نضع أبدا أسلحتنا". وتم ذكر ذلك في تقارير الإدارة، بحيث أنه في كل مكان أينما يعدد آل عشابو الأصدقاء، يزرع آل عبدون الرعب بالهجوم على القرى، وإحراق الغابات، قتل الرجال المبعوثين للقبض عليهم .

وذات يوم التقى محمد عبدون في الغابة أحد الإداريين المسؤولين في بلدية أزفون وقال له:

" أنتم تدعون الجمهورية. الجمهورية تعني: لا وجود للسيد، والأمر للجميع ولأجل الجميع، غير أن لكم أسياد يأخذون كل شيء وهم اليهود، وهؤلاء هم الذين عليكم أولا البدء في إبادتهم"³.

أما تسلسل الأحداث وفق المصادر الفرنسية المعاصرة لنشاط الإخوة عبدون فيمكن إبرازه في الشكل الآتي: في البدء تشكلت مجموعة من الثوار الذين رفضوا دفع الضرائب المفروضة عليهم بعد فشل مقاومة المقراني. وتم قتل عدد

¹ - سعيدي مزيان : المرجع السابق ، ص13.

² - Emile Violard : Op. cit ,p 106.

³ - سعيدي مزيان : المرجع نفسه ، ص14.

من الجنود المتمركزين في بعض النقاط العالية، وعدد كبير منهم آخرين تم القبض عليهم، وتم نفيهم إلى غايانا أو كاليدونيا الجديدة، وآخرون كذلك فروا إلى المغرب أو هربوا بحرا إلى أمريكا الجنوبية. لكن بقيت رغم ذلك نواة من المتمردين، وبتحريض من المرابطين والإخوان عادوا للالتحاق بالغابات التي غادرتها الكتائب¹.

آل عبدون لم يكونوا لصوصا، لم ينهبوا أبدا يكتفون بالقتل فقط واحدا تلو الآخر لأفراد عائلة عشابو وحلفائهم. في يوم واحد قضوا على سبعة منهم، وقد اعتبر ذلك إيميل فيولار أنه من ضمن سجل اللصوصية الجزائري، وكأعظم عمل مسلح.

لا تذكر المصادر كيفية هروب أحمد أوسعيد عبدون الذي سبق أخيه محمد في الهروب، بينما محمد عبدون عرفت طريقة هروبه، على الرغم من الإجراءات المتخذة بحقه عطفًا على هروب أحمد:

« تبعاً للهروب الأول لأخيه الأكبر، أحمد أوسعيد أوعبدون - الذي يعيننا في الوقت الحالي - تمّ نقله كإجراء تأديبي إلى جبل الفضة، تلك الجزيرة الصغيرة التي يخشاها كثيرا سجناء غايانا، أين عملوا طوال السنتين في استخراج المعادن، تارة برأس عاري تحت الشمس الحارقة، وتارة أخرى يتمرغ في الماء الواصل إلى البطن، في أنفاق المناجم التنتة² ».

ويكمل هوغو لورو قائلاً: « ثم بمحاولات عديدة ومساعدات مختلفة اهتدى إلى طريق الخلاص، بحيث أنه وجد وسيلة للهروب من السجن، في قارب صيني. تمّ التقاطه من طرف سفينة انجليزية، ثم نجح في الوصول إلى بنما أين استطاع توفير تكاليف عبوره إلى أوروبا. ثم نزل في لندن، وعمل في أحد الأنفاق لجمع ثمن تنقله إلى المغرب. من هناك عاود الالتحاق بجباله في القبائل قريته اقراراج³ ».

وقد أكمل الصحفي الفرنسي قائلاً: " هكذا الناقمون المحكوم عليهم غيايبا، الهاربون من غايانا، والمساجين المطلق سراحهم سارعوا نحو هؤلاء السياسيين، وشكلوا عصابات معتبرة كبيرة وصغيرة. ومنذ خمسة عشر سنة عاش هؤلاء المتمرّدون على حساب القرى الواقعة في البلديات المختلطة أزفون، سباعو العليا، جرجرة والصومام (حوالي 400 ألف هكتار من الغابات)، مرتكبين ما لا يعد من الجرائم، يسلبون المسافرين، يقتلون الأمناء

¹ - Emile Violard : Op. cit , p 101.

² - Ibid , p 184-185

³ - Hugues Le Roux :Op. Cit, n° 13 du Samedi 28 Février 1895.

المتعاونين مع فرنسا، يطلبون من الكولون الفدية، يحرقون الدواوير المعادية لهم، يهاجمون القرى التي ترفض استضافتهم، آخذين معهم أجمل الفتيات، بكلمة واحدة يتصرفون كقطاع طرق يجب احترامهم"¹.

وفي ربيع عام 1891، وكمحاوله لوضع حد لهذه الأعمال البغيضة (هكذا وردت في تقارير الإدارة)، تم إرسال السيد جينيل السكريتير العام لمحافظة الجزائر، مع القومية والإداريين والدرك و فصيلتين من مقاتلي الزواف ، في مهمة السيطرة على قطاع الطرق (المتمردون). فشلت البعثة بشكل مؤسف، ولم يتم رؤية ولو ظل لمتنرد واحد، وقد أُنْهَكَ التعب الجنود الذين اضطروا للعودة إلى ثكناتهم بعد شهرين من الحملة غير المجدية. بعد ذلك تمت مكافأة السيد جينيل² ، كما قال فيولار.

وقد رأت الإدارة الكولونيلية أنه من الواضح أن هذا الفشل أعطى المزيد من التطمينات للأهالي الذين قدموا من جميع الجهات لإمداد العصابات المتمردة، وفي اعتقاد الإدارة بأن غالبية الموظفين القبائل المنتمين لها يقدمون الدعم للأشرار ، وهذا ما جاء في تفسير فيولار : " ويمكن رؤية رئيس العصابة أرزقي البشير يصعد من الجراًة لدرجة النزول في الرابعة مساءً و في وضح النهار، مع مجموعته إلى مقر البلدية المختلطة سباعو العليا، والتجول لساعات كاملة في السوق، وسط ألفين من الأهالي وجميعهم يعرفونه، وأمام السادة الشاويش والجندرمية الذين يملكون حق البلاغ عنه. وبذلك أصبح الوضع لا يحتمل؛ في كل مكان يتم الإبلاغ عن ظهور عصابات جديدة؛ صارت منطقة القبائل على أهبة تمرد هائل. يطالب الإداريون دون توقف من الحاكم العام السماح لهم بمباشرة الحملات، في نفس الوقت الذي يطالبون فيه باعتقال عائلة عبدون، وفي اعتقاد ساكنة المنطقة بأنهم ثوار تامغوت الشهيرين.

يردّ الحاكم تيرمان على الإداريين بأنّ قدرا من العنف سيعمل على تنفير السكان الأهالي منا. ما خلق مظاهرات مقرونة بالتغاضي"³. هذا الوصف الذي ذكره هوغو لورو ونقل لنا صورة الأحداث السريعة آنذاك ، وعرف أن الأخير موضوعي إلى حد بعيد في نقله لتلك الأحداث وكذلك عرف بانتقاداته الكبيرة والمتكررة للأجهزة الأمنية الفرنسية.

¹ - Hugues Le Roux :Op. Cit, n° 13 du Samedi 28 Février 1895.

² - Emile Violard : Op. cit, p 102.

³ - Hugues Le Roux :Ibid.

2-2 - التحالف بين جماعتي أرزقي البشير و الإخوة عبدون:

في الفاتح من جانفي سنة 1893م ، حدث أن اشتبكت جماعة عبدون مع فرقة من أعوان الدرك الفرنسي، فكان أن مات الإبن البشير عبدون رفقة خمسة من رفاقه كما تم ذكره سابقا. هذه الواقعة جعلت الأب محمد أولحاج يلجأ إلى الوحدة مع أرزقي البشير حتى يعطي دافعية جديدة في محاربة السلطات الإدارية الفرنسية، خاصة وأن أرزقي قد اكتسب قوة خلال السنوات الثلاث الماضية فشمل نفوذه سكان بلديات أزفون، سباعو والأعلى (عزازقة) جرجرة، أقبو، والصومام الذين أذعن الكثير منهم لأمره، فكانت له منهجيته في التعامل مع المساندين والمسلمين ومع الوشاة وأعوان الإدارة وغلاة المستوطنين، كما كانت له طريقته الخاصة في التعبئة وحشد الأتباع المساندين له والمعادين للإدارة الاستعمارية¹.

فانضم إليه رجال كان لهم دور كبير، منهم المقربون منه ومن محمد السعيد عبدون فنذكر مثلا: محمد أمقران ناث سعيد، لونس بن محمد أوسرير، محمد أوبجمعة، علي أولحاج أحمد ناث عبد السلام، محمد أوايدير، عمارة بن محمد أوجواي، محمد سعيد ناث سعيد، عمارة أولحاج علي أوقري ، أحمد نعمر أوطاهر، علي بن محمد أوسعيد ، سعيد أوايدير، عمارة بن محمد أوبجمعة ، بشيرن مزيان أو محمد بن البشير نأرزقي أولحاج واعمر².

كبرت الجماعة وأصبح أرزقي البشير يفرض شروطه على المنضمين الجدد، ومن بين تلك الشروط: أن يشفع له إثنان من قدماء المجموعة وأن يدفع مبلغ 150 فرنك ثمنا لإظهار ولائه ، إلا أنه استثنى من العملية شابا يافعا هو عمر أومرعي لما سمع عنه من رباطة جأش وقوة جسمانية.

وترى الصحافة الكولونيالية أنه ليس سكان منطقة القبائل وحدهم من يقدمون الدعم القوي للمتمردين، بل يشكل الكولون أيضا لهم أتباعا منهم؛ يحميهم الإداريون، يزودهم حراس الغابات بالمؤونة؛ وأجانب يخفونهم ويوفرون لهم البارود. أثناء العمليات وأيضا أثناء التحريات التي تجرى في الدواوير، والتفتيشات الممارسة على العصاة المقتولين

¹ - Emile Violard : Op.Cit , p11.

² - سعيدي مزيان : المرجع السابق ، ص14.

أو المقبوض عليهم، صادرت السلطات أسلحة انجليزية، بارود انجليزي، وأموال انجليزية¹. وبذلك أرادت الإدارة الاستعمارية ادخال عنصر أجنبي منافس لفرنسا في قضية المستعمرات وهي مملكة بريطانيا.

تستمر المصادر لفرنسية في اتهام بريطانيا بمساعدة هؤلاء المتمردين فقد وردت في كتاباتهم بأنه: غير ذلك لا توجد بلدية مختلطة في المنطقة، وقد خص فيولار بالذكر تابعرورت، جمعة صاهاريج، مغنية، بلديات ميشليت، الحصن الوطني، الصومام التي لم تصبها عدوى المبشرين الانجليز ذكرانا وإنائا، المنتمين إلى "جيش الخلاص"، وحيث الانشغال الوحيد لهم يتمثل في تشويه سمعة فرنسا في أعين الأهالي².

هؤلاء الأشخاص حسب التقارير الرسمية الاستعمارية الذين يتحصلون شهريا من لندن على مبالغ معتبرة، يجتمع عندهم رؤساء الدواوير و القياد والأعيان وكذلك المتمردون، إذ يقومون بالتوزيع الدوري للإعانات على شكل ملابس: كالبرنوس مثلا والأكل والحبوب والمال إضافة إلى الأناجيل و يستمرون في القول حسب فيولار:

" نحن لسنا إلا خدام الرب المساكين، يقولون للقبائل المجتمعين غير أنه يمكننا إتيانكم بالمساعدة ... هذا لأن المجلثرا غنية، فإذا كنتم معنا لن يكون بينكم بؤساء، ولن تدفعوا المزيد من الضرائب، وستحصلون على الأكل حتى الشبع... بينما تحت نير استعباد الأمة الفرنسية ستبقون المضطهدين الأبديين، المضحين، الشهداء..."

يستمر فيولار قائلا: "... في العديد من المرات تم مشاهدة سفن، بأضواء مطفأة، تمر عبر شواطئ أزفون ودلس، ومع القليل من المتابعة والصبر، يُرى زورق إنقاذ ينفصل عنها، يتسلل بهدوء إلى الساحل، يقوم رجال على متنه بتفريغ الحمولات بين شقوق صخر كبير، حزمات كبيرة من الأسلحة ثم يعودون إلى عرض البحر ومع طلوع الفجر، يختفي كل أثر للسفينة"³.

كان بالإمكان والظروف المتولدة هذه أن تنسق الجهود وتتكامل لإشعال فتيل انتفاضة عارمة من شأنها أن تجند 20 ألف محارب (ذكر هذا العدد استقيناه من مراسلات نائب محافظ بلدية تيزي وزو عندئذ)، كان لها أن تفعل فعلتها فتقلب موازين الأمور، إلا أن عاملا واحدا حال دون ذلك هو كون أرزقي ليس مرابطا أو مقدما لطريقة دينية إسلامية، بالخصوص الطريقة الرحمانية المشهورة في المنطقة كما فعل الشيخ الحداد أثناء انتفاضة 1871، الذي

¹ - Emile Violard : Op.Cit, p160

² - Ibid ,p 161.

³ -Ibid , P162.

استطاع أن يجند في صفوف المقراني عددا لم يجمعه هذا الأخير الذي يعتبر قائدا للمقاومة. فالانتفاضة والثورة لا بد أن تكون لها زعامة دينية لما لذلك من تأثير بارز في تعبئة الثوار و الرفع من الحمية الدينية عند مقاومة الفرنسيين ، وبالمقابل فإن الإخوة عبدون رغم نسبهم الشريف و عائلتهم المربطة ، فإنهم أقسموا على المصحف بأن علم الثورة لا بد و أن يحمله زعيم ديني يطاع أمره و يتبع نهجه ، إلا أن هذا الأمر كان من الصعب تحقيقه خاصة وأن مسألة فشل التجارب السابقة مازالت عالقة في الأذهان ومقدمي الطرق الصوفية المنتشرة في المنطقة، وبخاصة الرحمانية كما ذكرناه آنفا ، كان منهم من أصبح لا يؤمن بالثورة مجددا ومنهم من انزوى للعبادة وتعلم الدين وزهد في الحياة ، وبالتالي أصبح من الصعوبة تحقيق المراد.

حاولت السلطات الفرنسية محاصرة غابة تامقوت وغابة إعكورون ولكن دون جدوى. وأمام هذا الفشل ساد الاعتقاد بقدوم ثورة عارمة وما يؤكد ذلك شهادة الفرنسي لوي سيكار Louis Sickar، محافظ مسح الأراضي أثناء قيامه بمهمة مصادرة الأراضي في إغيل أنزكري سنة 1893م : " منذ ست وعشرين سنة من مباشرة أعمالنا في إقليم الأهالي لم نجد قبائل ترفض تنفيذ الأوامر المسداة لها ، لكننا وجدنا هذا الرفض في إغيل أنزكري، مما أرغمنا على إلغاء أعمالنا مرتين في غياب ممثل ثاجماعت لحمل أوتاد المعالم وتثبيتها في الأراضي ، ولم ينفرج الوضع جزئيا إلا بتدخل مسؤول الإدارة بأزفون الذي فرض عقوبات صارمة على المتسببين في ذلك " ¹.

لم يكتب لهذه الوحدة أن تدوم طويلا (من جانفي 1893 إلى نوفمبر من نفس السنة) إلا أن هذه الفترة عرفت تصعيدا في العمليات ولقد اعترف بذلك المتصرفون الإداريون أنفسهم منهم ميشو Michot وحتى خليفته مولان Mellan، حيث ذكر ميشو في شهادته عند محاكمة أرزقي وجماعته بأنه عندما التحق بمنصبه كنائب محافظ لتيزي وزو كانت عمليات اللصوصية (بتعبيره) قد استفحلت، وأن الإدارة الاستعمارية استعملت جميع الوسائل للإطاحة بالجماعة المنتفضة منها: كمائن، توظيف عملاء، تجنيد مخبرين ، تعبئة فرق الدرك، الزيادة في عدد المراكز، استخدام سلطة الأمناء، تنسيق الجهود مع المتصرفين الإداريين الذين شملت الانتفاضة مجالات حكمهم الإداري، منهم متصرف أزفون بوشو Bouchot حتى بلغ بهم الأمر حد قضاء ليالي بيضاء وسط الأحرار والغابات إلا أن الأمر

¹ - Charles Lévêque (1897) : "Le Petit Kabylie" ; Journal Politique et Littéraire Orange de le défense des intérêts de la Kabylie des Issers , paraissant tous les Samedis ;Douzième année, n° 679 du Dimanche 30 Mai 1897 .

لم يجدي نفعا بحكم أن كل التحركات الفرنسية كانت ترصد من قبل أعوان أرزقي البشير وجماعته حتى أن منهم من كان على تواصل بالسلطات الإدارية الفرنسية كقضاة الصلح ، المترجمين ، الأمناء وغيرهم .

كما أن جماعة أرزقي البشير تمكنت من نشر الرعب ضمن أوساط المستوطنين الفرنسيين في المنطقة، مع العمل على تخريض السكان للقيام بالانتفاضة ضد مصلحة إدارة الغابات ، ومما يذكر أنه كانت له حادثة مع أحد موظفي المصلحة وهو بروسيان Brussian قصده أرزقي في ورشته فهدده بقوله : " إنك تدفع للحطابين الأهالي 25 سنتيما أجرة يوم عمل كامل عوض 40 سنتيم وهو أجرهم الحقيقي، إنك إن أردت سرقتهم ثانية فالويل لك ، أمام هذا التهديد الفعلي فر هذا الموظف بجلده من الورشة، ثم كامل المنطقة إلى غير رجعة " ¹ ، ويظهر لنا طريقة تعامل أرزقي وجموعته مع أرباب العمل من المستوطنين الفرنسيين في المنطقة و دفاعهم عن حقوق العمال الأهالي.

وتبعاً للصعوبة الكبيرة التي وجدها السلطات الفرنسية في قمع انتفاضة أرزقي البشير والإخوة عبدون عمدت هذه الأخيرة إلى الإعداد لحملة كبيرة ظافرة تنهي نشاطها وتقطع دابرها، وهذا ما كشفت عنه كثرة المراسلات الرسمية من طرف الإدارة.

2 - 3 . النهاية المأساوية :

كانت بداية نهاية نشاط الجماعة الموحدة إثر الهجوم الذي شنته على منطقة تابعرورت ، بلدية أزفون المختلطة. عندما أخبر ثلاثة أشخاص من القرية عن الجماعة وأعلم الإدارة الفرنسية ، وحين علم أرزقي البشير بالأمر وقام الأخير بفرض غرامة قدرها 150 فرنك على كل شخص من القرية كعقاب لهم، هذا التصرف ولد سخطا كبيرا لدى أهالي المنطقة الذين رفضوا ذلك جملة و تفصيلا ، فهاجمت القرية ليلا وأضرمت النيران في العديد من الممتلكات ².

هذا التصرف العدواني امتعض له أهالي تابعرورت، فأجمعوا على ضرورة معاقبة المتسببين، الأمر الذي استغله نائب محافظ تيزي وزو لوفبير الذي قصد العاصمة ، فشرح الوضعية المتأزمة للحاكم العام كامبون والذي أعطاه

¹ - Charles Lévêque : Op.Cit .

² - سعيدي مزيان : المرجع السابق ، ص15.

الإشارة الخضراء لإعداد حملة يكون له فيها أمر القيادة، فوضع تحت إمرته المتصرف الإداري لأزفون ، سباعو ، الأعلى (عزازقة) ، عين الحمام و الصومام¹.

أما القوات العسكرية فتشكلت من فرق الدرك بالمنطقة ، فرق الفرسان ، فرقتين من الزواف، القومية والصباحية و فرق أخرى نقلت من العاصمة ، إضافة إلى أهالي القرى الذين ناصبوا أرزقي العداء.

ولقد عمل لوفبيير بنصيحة المرابطين المتعاونين مع الإدارة الذين تكهنوا بأن أرزقي البشير لن يموت بالرصاص العادي كما تذكر التقارير فهياً لذلك رصاصات من فضة منحها للقناصة، علما أنه سبقت الحملة قيام السلطات الإدارية الفرنسية في المنطقة بحملة من الإجراءات مهدت لتوفير الظروف الملائمة لنجاح الحملة منها:

- فرض رخص التنقل للمشتبه فيهم.

- نشر قائمة المشبوهين الذين هم على صلة بأولئك العصاة في أزفون وعزازقة.

- التكتيف من فرق الدرك بالمنطقة لحماية نشاط موظفي إدارة الغابات بأزفون و أكفادو و طرق المواصلات والتجارة الرابطة بين جرجرة و الصومام و بخاصة طريق عزازقة - بجاية.

- تسليح بعض القومية والأمناء، وتشكيل فرق استعلامات من بعض من اشترت الإدارة ذمتهم.

- اعتقال أسر الجماعات المتمردة (أرزقي و عبدون)، والمطالبة بالمزيد من الدعم المالي من السلطات المركزية في العاصمة ممثلة في شخص الحاكم العام و المجلس العام للجزائر².

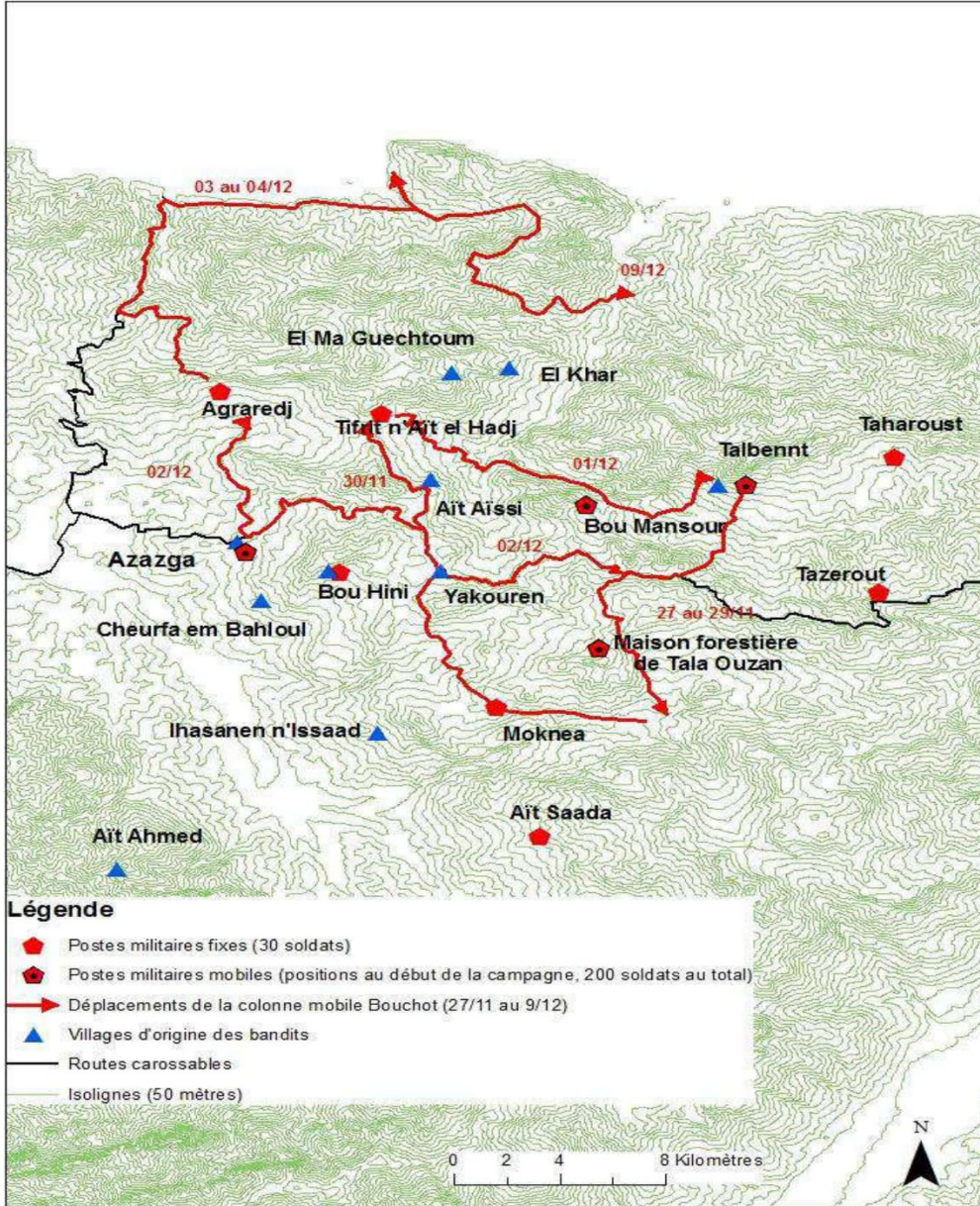
بدأت العمليات في عز خريف من سنة 1893م (بالتحديد يوم 25 نوفمبر)، صاحبها برد قارس وعواصف ثلجية، ومما سهل من عمل القوات الفرنسية اختلاف أرزقي البشير ومحمد السعيد عبدون في طريقة المواجهة، حيث اقترح الأخير خوض مقاومة شرسة من خلال الهجومات الخاطفة العنيفة والقيام بالهجوم الموحد، بينما عمل أرزقي البشير على فرض رأيه من خلال تفريقه للمجموعة وتكوينه لوححدات تواجه العدو في نقاط مختلفة، (وهذا ما سيندم عليه لاحقا عند مرافعته في محاكمته).

¹ - Emile Violard : Op.cit , P139.

² - سعيدي مزيان : المرجع السابق ، ص 15.

خريطة تمثل حملة قمع اللصوصية في منطقة القبائل (نوفمبر 1893 - يناير 1894)

Carte 8 : Campagne de répression du banditisme en Kabylie (novembre 1893 – janvier 1894)



Source : Rapport sur la répression du banditisme présenté par M. le sous-préfet de Tizi Ouzou au préfet d'Alger et au gouverneur général, 1894, ANOM, 1F33.

المصدر: تقرير عن قمع اللصوصية قدمه نائب محافظ تيزي وزو إلى حاكم الجزائر والحاكم العام: ANOM , 1894 , 1F33

Antonin Plarier : Op.Cit, P326 : نقلا عن

ومن أجل القضاء على لصوص الشرف في منطقة القبائل قامت الإدارة الفرنسية بعملية تركيب سبع أبراج مراقبة ثابتة يتوزع فيها 210 عسكري فرنسي. يضاف إلى هؤلاء 100 فرد آخر على محطات متنقلة و 5 آخرين لحماية المنازل المتواجدة في الغابات. وبالتالي فقد تم حشد حوالي 362 مسلحًا بقيادة لوفبيير لوضع حد لوجود لصوص الشرف المتألفة من خمسين فردا على الأكثر. وبشكل غير متكافئ هذه القوة العامة التي تعادل كتيبة مشاة صغيرة ، تضم كل العناصر المدنية والعسكرية الاستعمارية التي تساعد حسبهم على حفظ النظام. وهي تضم في الميدان مع 150 من الرماة و 25 فرد آخرين من رجال الدرك بالإضافة إلى حراس الغابات وسكان الريف الذين تم تهيئتهم لهذه المناسبة، وحسب الحكومة العامة الاستعمارية فإنه تقرر احترام التسلسل الهرمي المدني للمناطق المختلطة. وقد تم نشر هذه القوات مع اقتراب شتاء 1893-1894.

ورغم أن أرزقي تمكن من الفرار من قبضة لوفبيير إلا أن توالي الهزائم بحكم اختلال ميزان القوى لصالح الفرنسيين ، جعلته يسلم نفسه للقائد بلقاسم (فايد صدوق بالقرب من أقبو) والذي تردد في الوهلة الأولى في تقديمه للسلطات الفرنسية، لكنه في آخر الأمر سلمه للفرنسيين فتم اعتقاله ، فجازت القائد بلقاسم بمنحه مكافأة قدرها 20 ألف فرنك و وسام ضابط جوقة الشرف¹.

وتمت محاكمة أرزقي البشير بمجلس قضاء الجزائر أيام 1، 2 و 3 فيفري من سنة 1895. ومما أظهر قوة وعظمة الرجل المنتفض على ظلم الفرنسيين وكبريائه وثقته بنفسه رغم علمه بقروب إعدامه، إلا أنه حضر المحاكمة ببرنوس ناصع البياض على رأسه طاقية (شاشية) جديدة، كما رفض الحديث بالفرنسية رغم تمكنه منها في العديد من المناسبات، بل تمسك بحق الحديث بلغة المنطقة الأصلية وهي الأمازيغية، مما دفع رئيس الجلسة إلى تعيين مترجم لتولي الأمر وهو كيلرمان (Kellermann).

كما أن أرزقي اعترف بتهمة القتل لأمناء قرى، كانوا موالين للإدارة الفرنسية وأكد على أنه محق لكونهم لا ذمة لهم، ولم يعترف بتهمة السرقة التي وجهت إليه فلم يكن سارقا وإنما سرقت أملاكه وشردت عائلته².

¹ - Emile Violard : Op . Cit ,P 140.

²- Ibid, P141.

حكم على أرزقي البشير بالإعدام في الرابع من فيفري 1895م ، وقد تم تنفيذ الحكم عليه يوم 14 ماي مع خمسة من رفاقه بباحة عزازقة أمام السكان (أنظر الملحق رقم 5 ص354) ، الذين حزنوا لموته باعتباره المتمرّد على قوى الاستعمار والحامي والمدافع عن الضعفاء.

من جانب الإخوة عبدون، تم اعتقال محمد أوسعيد بعد وشاية من قبل اثنين من سكان المنطقة، وعد الأول بمنحة 500 فرنك والآخر بمنصب حرس أهلي، و تمت محاكمته في نفس اليوم مع أرزقي.

وبالتالي مات الإبن والأخ مقبوض عليه، الأخير هو الشيخ المتمرّد الذي بقي ملتزما مع الحملة ضد الاستيطان الفرنسي، وقد استطاع بفضل نشاطاته جمع العشرات من الرفقاء.

وفي الأيام القليلة التي تلت، تم عرض أخوه أحمد أوسعيد عبدون أمام القضاء في الجزائر، وبطبيعة الحال تم تسليمه إلى الإدارة الفرنسية في 16 ديسمبر 1893 من طرف شخصين من سكان القرية كما ذكرنا سابقا، وتطبيق الوعد بإعطاء أحدهما مبلغ مالي قدره خمسمائة فرنك، والآخر بمنصب في الحراسة الريفية¹.

ومنذ اعتقاله، على عكس أصحابه الأسرى حافظ عبدون على مظهر العزة والفخر والتزم الصمت المطلق. وفي محاولة للقاضي استجوابه، رد عليه قائلا: " لا فائدة، لقد أقيمت القبض علي، وهذا أفضل لكم. إذا أطلقتم سراحي، سأعيد الكرة مرة أخرى، هذا حقي وفي نفس الوقت واجبي"².

وتم حتما الحكم عليه بالإعدام وتنفيذه. وقد تساءل فيولار: " ومن الذي يحكم عليه؟ إنهم بالتحديد نفس القضاة الذين كانوا السبب الأول في تشكيل عصاة عبدون، وبالتالي كل جرائمها المرتكبة أولئك الذين أرسلوا بناء على شهادة زائفة لعدو كبير العائلة إلى غايانا، الشيخ المرابطي محمد عبدون الذي تبينت وقتها براءته التامة"³.

ومن مفارقات القضاء الاستعماري الفرنسي أنه حكم عليه بخمس سنوات ثم تحول الحكم إلى إعدام ، وتحقق ذلك فعلا، حيث أعدم مع أرزقي البشير في نفس المكان والزمان .

¹ - Emile Violard : Op . Cit , p 107.

² - Ibid , P108.

³ - Ibid .p 108.

أما محمد أولحاج أو عبدون المحكوم عليه غيابيا بالإعدام ، فإن الفرنسيين لم يتمكنوا منه أثناء شهنم حملة جديدة تمت في 28 جويلية 1895 م، حيث هرب إلى طرابلس لكنهم تعقبوا آثاره فتم تتبع مراسلاته مع عائلته طيلة سنة 1895م بقرية اقراج ، وبالتالي كانت لآخر رسالة كتبها في 11/12/1895 م عواقبها الكارثية، حيث سجل فيها عنوانه، وكتب في لحظتها المتصرف الإداري لسباعو والأعلى (عزازقة) إلى نائب محافظ تيزي وزو يخبره أنه من الواجب الإسراع بالقبض عليه قبل موسم الحج. ومن جهته أبرق الحاكم العام كامبون إلى قنصل فرنسا بطرابلس لتنظيم عملية الاعتقال وتم ذلك بتاريخ 25 جانفي 1896م، ثم نقل إلى مرسيليا و منها إلى الجزائر، حيث وضع تحت تصرف النائب العام.

أما عمر أومرعي، والذي تمكن من الفرار إلى غابة تامقوت، فإنه كان محل متابعة من خلال المراسلات المكثفة بين محافظ الجزائر و نائب المحافظ لتيزي وزو.

وشاءت الأقدار أن يكون يوم 27 جويلية 1895م ، يوم الإبلاغ عنه من قبل بعض العملاء الذين أوشوا بوجود عمر أومرعي و ثلاثة من رفاقه (سعيد أومحمد، محمد أوطاهر ومحمد بن الحاج عبدون) في غابة بوجليلو قريبا من قرية اقراج ، وعلى إثر ذلك حوضر المكان ، وحدث اشتباك مسلح أودى بحياة عمر أومرعي ومحمد أوطاهر أوسعيد وتمكن محمد بن الحاج عبدون من الهروب¹.

تبع ذلك عمليات قمع واسعة فرضت من قبل الحاكم العام كامبون و الذي أصدر مرسوما لتغريم أهالي سيباعو الأعلى (عزازقة)، مشلي وأزفون بمبلغ 30 ألف فرنك لتعويض نفقات الحملات العسكرية للقضاء على ظاهرة التمرد والعصيان في منطقة القبائل، كما وصف ذلك الحاكم العام.

لا يخلجنا الريب وفقا للاعتبارات التي أدلينا بها من قبل في أن الثوار المنتفضين أرزقي البشير ، الإخوة عبدون وعمر أومرعي مثلوا جميعهم ذلك الجزائري الراض للواجد الاستعماري الفرنسي المنتهج لسياسة استدمارية هدامة عملت على القضاء على المقومات الحضارية للأهالي الجزائريين ، وأظهرت انتفاضتهم زيف وبهتان الإدارة الفرنسية

¹ - Hugues Le Roux : " les Temps Nouveaux, Supplément Littéraire " , paraissant les Samedis, n° 13 du Samedi 28 Février 1895 .

اتجاه منطقة القبائل القائمة أساسا على مبدأ التفرقة بين عنصرين (العنصر الأمازيغي والعنصر العربي)، كما أبرزت وجود لحمة المقاومة الجامعة للعنصرين مادام المتسلط غريب عن الديار.

2 - 4 - كرونولوجيا محاكمات الخارجين عن القانون الفرنسي من خلال التقارير الرسمية:

وبخصوص موضوع محاكمة الجماعات المتمردة على الوجود الأجنبي في المنطقة، فإن الدراسات الفرنسية وعلى رأسهم إميل فيولار، الذي تناول موضوع المحاكمة وفق المراحل التالية:

لما انعقدت المحاكمة الكبيرة، يوم 29 جانفي 1895، كان كل شيء محضر على عجلة:

" القاضي أندري دي رونوار بكل اعتدال أعاد سرد التسلسل التاريخي للجرائم العديدة التي ارتكبتها العصاة على حد تعبيره، وفي هذا العرض الدقيق جدا نجد حشداً من قتلى رؤساء الدواوير والأمناء، قطع الطريق على سكان القبائل، السرقات، الحرائق، المصادرات، البشارات، كل سمفونية اللصوصية القبائلية"¹.

وهي تقريبا نفس الأعمال الثورية التي يقوم بها العصاة الشرفاء ضد الوجود الاستعماري الدخيل، ولكن الاحتلال يكتفها كجرائم لصوصية.

وفيما يخص آل عبدون من وقائع المحاكمة، يذكر إميل فيولار التالي:

« عبدون اعترف بكل شيء، تحمل جميع المسؤوليات باستثناء اتهامات السرقة والبشارة. بحث اللصوص الآخرون عن النجاة بالمراوغة تترد الرصاصة عليهم، وعندما يتم حشرهم بالأدلة، ويكونون في وضع استحالة التكذيب، يكتفون بالإجابة: كنا جنودا، نطيع أوامر رؤسائنا »².

وعن حادثة هجوم تاباعرورت الثاني، صرح أحمد أوسعيد عبدون قائلا أنه:

"... لم يقتل في تاباعرورت؛ فقط تابعت عملية الاستيلاء على القرية وحرقتها، من أعلى إطلالة مشرفة على قمة هضبة مجاورة". وأكمل قائلا: "... ليس لدي ما أتدخل لأجله في هذه القضية؛ لقد كان لأخي الأكبر الرغبة

¹ - Emile Violard : Op.cit , p 199.

² - Ibid , p 199.

في الثأر من مقتل ابنه. ليس لدي ما أدلكم به على الذين ساعدوه. أعرف فقط بأن تاباعرورت القرية ذات ألفين نسمة، تم تدميرها كلياً، وشهدت الكثير من القتل والجرحى¹.

وحدثت واقعة ملفتة أثناء سير الجلسات، تتعلق بقضية البشير عبدون ابن القائد عبدون:

« عندما ظهر الشاهد الذي قتل في تاباعرورت، البشير أوعبدون - حادثة القتل التي تسببت في الاستيلاء على القرية وحرقتها - نهض عم الضحية ، وهو السعيد عبدون الذي تابع باهتمام كبير كل المرافعات منتصباً، في غضب شديد، مشيراً بيده إلى الشاهد:

لقد كان جباناً جداً، صاح لكي يقتل بشرف لقد استدرج ابن أخي إلى بيته، عارضاً عليه ابنته، ولم يقتله هذا البائس إلا عندما تجرد من سلاحه وجلس في الكوخ أين استضافه، رماه في ظهره إنه جدير تماماً بخدمة الإدارة².

لم يستغرق تحضير لائحة الاتهام سوى يومين، حيث أن المرافعات الخمسة عشر دامت نفس المدة، وحسب فيولار فإنه قد تداول القضية لليلة كاملة، وخرجوا بالقرار التالي:

أرزقي البشير، محمد اوسعيد عبدون، محمد امقران، محمد سعيد نايت سعيد، عمارة بن محمد اوجواي، عمارة أولحاج علي أوقاري، محمد أوإيدير، محمد اوبوجمة، عمار أوطاهر، علي بن محمد اوسعيد، تم الحكم عليهم بالإعدام.

واستمع المتهمون إلى الأحكام دون ارتباك، وعندما سألهم رئيس الجلسات ما إذا كان لديهم شيء يقولونه عن الإدانات المقررة عليهم، ولا واحد منهم احتج حسب نفس المصدر.

وارتمى ابنا عبدون، أحدهما عمره سنتين والآخر 16 سنة بين أحضان أبيهما الذي عانقهم بكل حنان حسب شاهد العيان فيولار. عانق أرزقي البشير أيضاً طفلي رقيقه، وتمتم: "... لقد قلت لتسعديت، زوجتي أن تأتي لرؤيتي وتصطحب معها ابنا، لكنها رفضت..."³.

بعد عدة أشهر من صدور هذا الحكم تمّ تنفيذه في حق عبدون إلى جانب أرزقي، تاركين خلفهما أسطورة ملحمة للتمرد يتغنى بها الناس، وفي هذه النقطة تدخل مورييس كولين قائلاً:

¹ - Emile Violard : Op.cit , p 201.

² - Ibid ,p 200.

³ - Ibid , p 204-205.

« الملحمة الطويلة للصوصية في منطقة القبائل عرفت أخيراً خاتمتها. بعد أكثر من ثلاثة أشهر ونصف من الحكم عليهم، تم اعدام أرزقي البشير وعبدون وأربعة من شركائه في الساحة العامة بعزازقة. الأربعة آخرون هم أكثر حظاً، حيث استفادوا من العفو»¹.

ولحظة تنفيذ الحكم، لم يهتز عبدون الثائر المصمم الواثق من قضيته كما ذكر هوغو لورو : « كان عبدون رمزاً لشجاعة لا مثيل لها أمام مقصلة عزازقة، لقد نظر إلى آل عشابو الذين كانوا يتأملون عذابه نظرة ملؤها النعمة، واكتفى بقول الجملة 'سنموت جميعاً' »².

لم تكن شائعات، بل كان الصدى الطبيعي لدى الناس عن ثائر شرف مناهض للسياسة الاستعمارية بمجملها، وليس مجرد انتقام بين عائلات متصارعة، حيث أكمل موريس قائلاً:

« أخيراً، إذا وجب تصديق بعض الشائعات المتداولة في منطقة القبائل، فإن عبدون قد قتل من غير نبد أحقاده. قبل بضع ساعات من تنفيذ حكم الإعدام عليه تم تبادل بعض الكلمات بين الأب والإبن، بما يكفي لهذا الأخير أن يستلم الوصية السامية بأن يكون الوارث لثأر أبيه، وأن يكون ملتزماً رسمياً بتكريس حياته لذلك. وإذا كان الأمر كذلك، قبل مشهد إراقة الدم الذي كان بحضور الدرك، فإن الدم الذي سيسيل في الساحة العامة في عزازقة لن يكون الأخير الذي سيسفك. في القبائل الحقد الأسطوري بين آل عشابو وآل عبدون»³.

ثالثاً - رؤية المجتمع لأرزقي البشير و الإخوة عبدون من خلال الكتابات الكولونيلية :

1- لصوص الشرف في المجتمع القروي الفلاحي :

هذه القضية تثير مسألة ما يسميه الحاكم العام "دعم ضمني من السكان الأصليين"، أو بعبارة أخرى العلاقة بين لصوص الشرف والمجتمع الذي ينشطون فيه. وفي هذه الصلة يكمن قلق السلطات الاستعمارية حسب الإدارة. في حالة أرزقي وعبدون، أعلن المحافظ الفرعي عن وجود علاقات تعكس دعم شعبي واسع.

¹ - Maurice Colin : Quelques questions Algériennes études judiciaires, Administratives, économiques et Sociales, Paris, 1899, p27.

² - Hugues Le Roux : les Temps Nouveaux, Supplément Littéraire , paraissant les Samedis, n° 13 , du Samedi 28 Février 1895.

³ - Maurice Colin : Op .Cit, p 28.

وحسب الفرنسيين فإن هذا الدعم لا يكون فقط من الريفيين الجزائريين، ففي سنة 1894 كان قلق الإدارة في إككوران يتمثل أيضا في أن بعض الأوروبيين يشتبه في توفيرهم لأرزقي البشير العديد من السلع أو الخدمات.

حيث أن رجلا يدعى تيري، صاحب ورشة غابية متهم باستخدام فقط العمال الذين يعينهم أرزقي. إككوران تقع على بعد 45 كم من مركز تيزي وزو، وهذا يعني يوم واحد مشي من أول مركز عسكري للوصول إلى عزازقة التي تعتبر مقر مجتمع مختلط لسباعو العليا (10 كلم تتطلب 2-3 ساعات من المشي). بعد قوات النظام الاستعماري يسهل جدا لبعض الملاك الأوروبيين التعامل مع رؤساء العصابات على حد وصفهم. لأن تيري ليس الأوروبي الوحيد المعني بهذه التعاملات.

أيضا المعلم فور في إككوران متهم بتزويد أرزقي بـ: قمصان وعلب بارود وخرطيش. ونجد كذلك توماس مالك في عزازقة، وفيولا يقال في نفس المكان وعضو لجنة المراكز التي أنشأت مركز إككوران وكذا رير وهو معمر في إككوران، هم أيضا متهمون بإنشاء علاقات مع قطاع الطرق¹.

الأخير يمتلك 27 هكتار من الأراضي منذ تأسيس المركز في عام 1888. كان مثقلا بالديون قام بنقل امتياز له لأحد الوالدين قبل أن يعيد شراؤه بين سنتي 1895 و 1896. في هذه السنة رفضت الإدارة طلبه التوسع في الأراضي الذي هو حق لجميع المستوطنين في إككوران حسب الكتابات الفرنسية. انتقاما على ماضيه المضطرب في دعم أرزقي البشير، إذا كان غير متهم، ويبدو أنه لم يكن هناك قناعة ضد الأوروبيين في الجانب القضائي في هذه القضية، ورأت الإدارة ربما الفرصة لمعاقبة الأوروبيين الداعمين لجماعة أرزقي، والأخيرة ترى بوضوح مدى غرس الجماعات المتمردة في المجتمع الريفي، والمشاركة الكاملة في حياة هذه المجتمعات.

هذا الدعم الواضح من سكان المناطق المحيطة أثناء تنظيم المهرجانات الكبرى، أحداث تبقي في الذاكرة مثلها مثل أعمال التمرد. أرزقي ثم عبدون تمكنوا من المشاركة في الحفلات، الأول شارك في حفل ختان ابنه، والثاني شارك في حفل "الضيقة" في دواويرهم الأصلية مع عدة آلاف من القرويين تجمعوا من أجل هذه المناسبة. وضخامة هذه الأحداث بلغت الإدارة لتعتبرها فرصة مواتية للقبض على هذه المجموعات المطلوبة، لكنهم واجهوا العديد من

¹ - Emile Violard : Op , Cit , P201.

المشاكل. أولها هو المساحات الجغرافية التي تمثل عقبة في تعقب هذه الجماعات، حيث يلزم الإدارة ست ساعات للوصول من أرفون إلى بوهيني ، أين أقيم احتفال أرزقي وزوجته بختان ابنهما رفقة ألفين شخص.

ويرى فيولار في هذه القضية أن : " ... ضعف الاتصالات وبطء تحركات السلطات كانت في صالح جماعات أرزقي و عبدون. والأهم من ذلك أن دعم مجتمع الفلاحين للمتمردين منظم ضد الإدارة في شكل نوع من المؤامرة. ومن ألفين فرد جزائري المشاركين لا يوجد شخص واحد على اتصال مع المسؤولين لتوفير المعلومات التي تساعد على إلقاء القبض على المتمردين، رغم أنهم مأجورين - حسب - حتى العميل الذي من المفترض أن يخطر الإدارة وقت وصول أرزقي غير قادر على التحرك من أجل عمله، ثم إنه في هذه الحفلة تم جمع 03 آلاف فرنك"¹.

وقال المحافظ الفرعي أن أرزقي تلقى دعما ماليا كبيرا، حيث أن بعض المواطنين الأثرياء من البلدة المختلطة جرجرة أرسلوا ما بين 100 و 250 فرنك. وحسبه فإن أرزقي يملك قطيعا يحتوي على 150 من الأبقار و الأغنام يتم الإهتمام به والحفاظة عليه بالتناوب لاسيما في الرعي من قبل الفلاحين في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإن المحافظ الفرعي تأسف بشدة كما يذكر فيولار على الإذلال التي تلقته الإدارة الفرنسية لدى وصوله (أي المحافظ) بعد وقت قصير من منتصف الليل إلى مكان الحفل أدرك المسؤول الأول ورجال الدرك أن أرزقي ترك الدوار قبل فترة وجيزة. والخوجة (الأمين) يرشدهم إلى الطريق التي سلكها. لكن أفراد من الجماعات المتمردة المختبئين على حافة القرية عاودوا الظهور بعد وقت قصير من رحيل ممثلي المستعمر. في حين أن المحافظ الفرعي تأسف على الاستهزاء بالضيوف بالنكت الوهمية رغم تحمل السلطات الفرنسية جميع التكاليف. بعض عناصر العصابة الفكاهيون يغادرون رفاقهم خلصة ومن ثم يعودون ويهتفون: الحاكم ! الدرك ، ويعودون إلى أماكنهم بعد إثارة الضحك وصيحات الاستهزاء من بضع مئات من المواطنين حولهم². هذا الإذلال والسخرية الجماعية هو بمثابة تعبير عن الاحتجاج الاجتماعي للوجود الفرنسي وسياسته، وفي نفس الوقت التضامن مع الجماعات المتمردة.

2. خلاصة العلاقة هو تحد للسلطات الاستعمارية القمعية : ففي هذه العلاقة بين المجتمع الأهلي الفلاحي والمجموعات المتمردة بفضل الدعم الضمني الذي يوفره ، تكمن الفائدة من دراسة هذا النوع من التمرد الذي تعتبره الإدارة هو تلصص و قطع الطريق ، وقد عبر عن التهميش الذي عاناه المجتمع الجزائري جراء القمع الفرنسي.

¹ - Emile Violard : Op , Cit , P201.

² - Ibid , P202.

وفي البداية يظهر العصيان كظاهرة احتجاج على الحكم الاستعماري. في تقريره المحافظ الفرعي يحدد بوضوح أبعاده قائلا: "... أريد الإشارة أيضا على الخصوص إلى الاحترام المقلق للمسمى زعيم سباعو من طرف جميع الجزائريين. في نظره أنها تقريبا حالة من ازدواجية السلطة، التي سيتم تنفيذها من خلال مزيج سياسي منافس للحكم الاستعماري على المنطقة المفتوحة على أنشطة عصابات أرزقي وعبدون. وأخيرا في كل القرى المجاورة لسباعو تقريبا هناك عميل لأرزقي يعمل جنبا إلى جنب مع ممثلي السلطة الفرنسية، ينفذ الأوامر حرفيا"¹. و الذي يعتبر بمثابة التضامن الكبير مع عصاة الشرف.

ومن هذا التحليل لإنتفاضات الشرف كوسيلة للتصدي للاستعمار أو بالأحرى تشكيل سلطة منافسة، يتحدد موقف السلطة والعزم الراسخ لقمع وجوده. فكان رد الفعل السريع من جانب الحكومة المركزية التي بدأت بحملة جديدة في نوفمبر 1893 بعد ثلاث محاولات أخرى. هذه الأخيرة تغلبت على مجموعة عبدون وأرزقي التي كانت تشمل ما يقرب من 70 مقاتلا. كان ذلك اختفاء مؤقتا. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 1894، يعترف المحافظ بإعادة بناء تلك المجموعات المتمردة من خلال أربعة أشخاص، منهم عمر أومرعي الذين نجوا من حملة القمع.

والأكيد أن هذه الظاهرة من نفس طبيعة الاستعمار، والذي عرف تقهقرا نسبيا خلال هذه الفترة، إلا بعد ظهور المنظمات الدولية في أواخر سنة 1920 (عصبة الأمم)، والتي ركزت في تشكيل نوع آخر من الاستعمار في قناع آخر غير مباشر على شاكلة الوصاية والانتداب.

إن هذه الانتفاضات ، التي كشفت عنها الأرشيفات الفرنسية وخلدتها الذاكرة الشعبية، وإن كان مصيرها الفشل مثل باقي المقاومات الشعبية خلال هذه الفترة، بحكم عدة أسباب منها قلة العدد والعتاد وتعاون العملاء ضدهم، أضحت تمثل استمرارية للكفاح ضد الكيان الدخيل بطرق أخرى ، و رسخت عقيدة ظاهرة تأصل مقاومة الأجنبي المحتل عند سكان منطقة القبائل خصوصا والجزائر عموما في أسمى معانيها.

¹ - Emile Violard : Op , Cit , P202.

المبحث الثاني : في الشرق (الأوراس):

تعود أسباب الانتفاضات التي شهدتها منطقة الأوراس، إلى عدة عوامل منها تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي أثرت تأثيرا مباشرا على منطقة إيشاوين، الذين كانوا يعيشون أوضاعا سيئة جدا بفعل المجاعات والأوبئة والقوانين الجائرة منها قانون الأهالي، إلى جانب انتشار الفقر وغلاء المعيشة وفوق هذا كله، فإن الإستياء الكبير الذي انتشر لدى سكان إيشاوين بسبب صدور قانون التجنيد الإجباري في عام 1912¹، والذي يُعد الشرارة التي فجرت الأوضاع.

حيث خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر آثارا وخيمة على الأهالي، ونجد بأنه اتسعت دائرة الفقر والبؤس بسبب تلك الممارسات التي انتهجتها الإدارة القمعية على الساكنة. وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأهالي والمعمرين في جميع الجوانب الحياتية ، وبالتالي دفع بالكثير من السكان إلى ممارسة ما عرف بالعصيان.

وقد كانت جبال الأوراس آنذاك مقرا وملجأ لهؤلاء، حيث أطلقت عليهم فرنسا في تلك الفترة نعوت وصفات مختلفة من بينها " الخارجون عن القانون "، و" اللصوص " و" قطاع الطرق ". لكن هناك ملاحظة وجب الإشارة إليها أنه لا يمكن النظر إلى كل هؤلاء بنفس الصورة فهناك من التجأ إلى الجبال بدافع الانتقام من السلطات الفرنسية والمعمرين، وفي المقابل نجد أن هناك من التجأ إلى الجبال بدافع الثأر والشرف في منطقة كانت لا تزال تحافظ على عاداتها وتقاليديها.

وفي الواقع فقد تتحمل الحكومة الاستعمارية نتائج ما قد يحصل في المنطقة فقد كتب الحاكم جوناو قائلا: " إن إلحاق الدوار بالبلديات الكاملة الصلاحيات، يعني أن العربي يصبح معوزا و يوجه بسرعة إلى ممارسة اللصوصية "². حيث كان المتمردون يشنون الغارات من حين لآخر ضد المعمرين والأهالي المتعاونين مع الإدارة، ونجد أن الفرنسيين كانوا يصفوهم بأنهم ينتهكون الحرمات وينهبون ويسلبون أموال التجار، ووفق ذلك بجرائم قتل و إضرار النيران في المزارع ومهاجمة القوافل.

¹ - شارل رويير أجيريون : تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص60.

² - المرجع نفسه، ص60.

وقبل الدخول في موضوع المتمرد مسعود بن زلماط، لابد أن نعطي لمحة جغرافية عن منطقة الأوراس والتقسيم الإداري لها خلال هذه الفترة، بحيث أنه لاحظنا أن هذه المساحة الجغرافية الكبيرة تشكل رباعيا مضلعا زواياه باتنة وبسكرة وخنشلة وخنقة سيدي ناجي، وأبعاده متساوية تقريبا من الشرق إلى الغرب، ونجد 100 كلم ومن الشمال إلى الجنوب بنفس الطول تقريبا يتربع هذا السطح على مساحة تزيد عن مليون هكتار تسمى هذه المنطقة بالأوراس. والملاحظ أيضا أن التقسيم الإداري بالنسبة لهذه المساحة، حيث نجد أن باتنة تحتوي على ثلاث بلديات كاملة الصلاحيات وهي باتنة لونباز وبسكرة، وأربع بلديات مختلطة وهي أريس وعين التوتة وعين القصر وخنشلة، وكان هذا التقسيم الذي تم العمل به إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية¹.

1 - عصاة الشرف في منطقة الأوراس قبل مسعود بن زلماط :

قبل الولوج إلى موضوع دراستنا و هو شخصية مسعود بن زلماط، هذا الأخير الذي يعتبر رمز التمرد ضد الكيان الدخيل والأجنبي في منطقة الأوراس، لا بد أن شخصيات هامشية سلطت نفس الطريق في المقاومة إلا أن الكتابات التاريخية لم تنصفهم إلى حد الآن ، وفي هذا الجانب سنذكر البعض منها مما توفر لنا من المادة المصدرية. ومن حيث قراءتنا لبعض كتابات الفرنسيين في المنطقة، فقد وجدنا أن أول من خرج على القانون الفرنسي كان في سنة 1912 (لم يتم ذكر الاسم في المرجع) من قبيلة التوابية وصعد الجبل وقام بعدة أعمال ضد المعمرين ثم سلم نفسه للدرك الفرنسي².

كذلك من النماذج الموجودة بالأوراس أيضا نجد بومصران، وهو الصالح محمد أمزيان المدعو بومصران ويعود أصله إلى دوار مشونش ببسكرة هذا المتمرد ألقى القبض عليه وزج به في السجن بسبب ضربه لمعمر فرنسي، وألحق به جروح طفيفة، وأثناء تواجده بالسجن الفرنسي تعرف على شخصية مهمة وهي بلقاسم بن زروق، ثم قررا الفرار معا في سنة 1915 ، حيث كان بومصران يحمل حقدا كبيرا ضد عائلة هذا المعمر الفرنسي، وبعد هروبه من السجن قام بقتل فردين اثنين من هذه العائلة المعمرة بمعية بن زروق ثم التحقا سويا بالجبال ومكثا هناك لمدة سنة.

¹ - هدى مقراوي : " عصاة الشرف بمنطقة الأوراس من خلال الوثائق الأرشيفية الفرنسية " ، الملتقى الوطني لصوص الشرف في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، نوفمبر 2018 ، ص52.

² - Jean Morizot : L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle , édition l'harmatan , paris, 1991 , p21 .

أيضا هناك شخصية مهمة جدا لا بد من التطرق إليها ، وهي بن علي محمد بن النوي المدعو "زرق عيونو" وهو من عرش أولاد شليح ولد بمشقة ميتليلي في 1875 وتعلم القرآن، ثم بدأ عمله المسلح خلال سنة 1906، حيث قام بهجومات طفيفة على القيادة الاستعمارية و المعمرين، وكذا هجومات على أبراج المراقبة بالنسبة لحراس الغابات وحرقت المزارع¹، لكن بعدها توقف مؤقتا عن عمله وعمل كسائق لحافلة ما بين القنطرة وعين التوتة، وبعدها اشتغل لدى المعمرين بعين القصر، ثم رجع إلى عمله المسلح بمعية كل من بن مخلوف بن النوي وأيضا لوصيف لخضر بن النوي ، كل هؤلاء قاموا بعمليات مسلحة كثيرة من بينها نصب الكمائن في الطريق بين عين التوتة والقنطرة وكذلك الطريق الرابط بين بسكرة وبريكة.

لقد حاولت أن أبتعد عن مصطلح لصوص الشرف أو الخارجون عن القانون، وطبعا كما قيل أن المغلوب مولع بتقليد الغالب فهذه المصطلحات هي وافدة طبعا أطلق عناؤها الفرنسيون، وعندما يذكر هذا الوصف - أي الخارجون عن القانون- والقانون المقصود هنا هو الفرنسي. ووجب علينا كباحثين نسبته إلى الفرنسيين، وبالتالي يصبح المقصود هنا بصفة مباشرة هم الخارجون عن القانون الفرنسي، لأن الأخيرة كانت كلها جائزة في حق الجزائريين، وكانت قمعية لعدة دلائل. وأيضا وصف لصوص الشرف التي وردت كذلك في التقارير الرسمية الفرنسية، وبالتالي نحن نقلناها منهم على هذه الصورة.

ولكن في الأوراس تعتبر قضية مصطلح لصوص الشرف، هذا الأخير المعروف محليا في هذه المنطقة تحت تسمية اللخماتيين، وهم الجماعة الذين انخرطوا في المنظمة الخاصة الجناح العسكري السري لحركة الانتصار التي تأسست في فيفري 1947، وبالتالي حتى في مذكرات قادة المنظمة الشخصية يدونون مصطلح اللخماتي بعيدا عن مصطلح لصوص الشرف أو الخارجون عن القانون، ويتميزون عن أعضاء الحركة الوطنية و المنظمة الخاصة بالتحديد بهذه الصفة (أي اللخماتيين).

ويرجع أصل هذا المصطلح الذي جاء نسبة إلى الخارج عن القانون وهو "عمار بن مسعود لخماتي"، ويمكن أن نعرف الأخير على أنه عمار بن مسعود اللخماتي هذه الشخصية تم ربطها بثورة 1871 وهي ثورة المعروفة بالإخوة الرحمانيين، حيث كان هناك تائر يسمى أحمد بن رحمون في سنة 1868 فر من سجن عين الباي والتحق بمنطقة

¹ - هدى مقرابي : المرجع السابق ، ص 53.

بَلَزْمَة بالأوراس، وقام باتصالات مع الشيخ المقراني، وهما اثنين: أحمد بن رحمون والتحق بهم عمار بن مسعود لخماتي، هؤلاء قادوا المقاومة في الأوراس والتي كانت امتدادا لمقاومة المقراني في منطقة القبائل والبرج، ورغم أن الفرنسيين قضوا على الثورة في بلزمة، إلا أن عمار بن مسعود لخماتي فرّ إلى الأوراس الغربي في جبل الششار وأكمل التمرد و العصيان.

وقبيل ذلك أكد لويس رين بأن عمار بن مسعود اللخماتي بدأ نشاطه في عالم التمرد خلال سنة 1867، وهي فترة انتشار وباء الكوليرا والتيفوس في شتاء 1867. 1868، وقد كان ماهرا، بحيث تمكن من الإفلات من كل عمليات البحث إلى غاية سنة 1872، حيث استأنف نشاطه علانية في الأوراس، وتمكن لمدة سنة من الهروب من محاولات توقيفه من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي إلى أن قتل في 13 أبريل 1873 خلال معركة دامت عدة أيام قادها ضباط من المكتب العربي منهم النقيب كاردوت بمساعدة 300 من الخيالة وحوالي ألفين من المتعقبين¹، حيث حاصروا جبل نوغيس وكان مع اللخماتي خمسة من رفاقه، وقد قتل رفقة إحدى رفاقه ولم يشفي غليل الصبايحية حتى قطع رأسه بعد موته، وألقوا القبض على رفاقه الأربع الناجين².

لقد أرعب اللخماتي الفرنسيين في بلزمة سنة 1871، وفي جبال أملول وجبال ششار، وقد تمكن خلالها من قتل ابن أخ قايد ششار المدعو محمد بن حسين بن ناصر³.

واجهته فرنسا بعمليات كبيرة، إلا أنه من خلال ثورته استطاع أن يقتل حتى ابن القايد بن ناصر من عائلة بن الحسين المشهورة في منطقة خنقت سيدي ناجي، ومنذ ذلك الحين ذاع صيت هذا الشخص فأصبح كل خارج عن القانون في الأوراس يسمون باللخماتيين.

هذه اللمحة تخص إشكالية المصطلح بالنسبة لمنطقة الأوراس على وجه الخصوص، و كما ذكرناه آنفا فإننا نجد في الكتابات من يصطلح عليهم بـ : الخارجون عن القانون أو لصوص الشرف في جميع أنحاء الجزائر إلا أن مصطلح اللخماتيين معروف فقط في الأوراس في الكتابات التاريخية القليلة التي تناولتهم.

¹ - لويس رين : تاريخ إنتفاضة 1871 في الجزائر ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار الكتاب ، الجزائر ، د ت ، ص 76.

² - المرجع نفسه ، ص 76.

³ - مختار هواري : " نماذج من القمع الإداري الاستعماري اتجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871 1916 " ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2016 - 2017 ، ص 356.

2 - مسعود بن زلماط :

في هذا العنصر سنحاول التركيز على عائلة بن زلماط ، فالأكيد أن منطقة الأوراس تُعج بالكثير من الخارجين عن القانون بالخصوص من هذا العرش ، وهو عرش آيت بني بوسليمان وهو عرش كبير ومعروف في الأوراس ، وكان من ضمن أهداف السياسة الفرنسية والإدارة القمعية التي حاولت مرارا وتكرارا تفكيكه، حيث قسمته في الدائرة العسكرية باتنة والدائرة العسكرية بسكرة ، وعرف هذا العرش الكثير من الانتفاضات بدءا بثورة الصادق بلحاج، وأيضا انتفاضة بوقنوش أو جارا الله في ثورة 1879، وخلال سنة 1916 كانت ثورة غرب الأوراس أقل حدة.

وبالعودة إلى الأعراس الذين شاركوا في ثورة 1916 في الأوراس الغربي ، وحاولنا أن نركز على هذه العائلة لأنها أولا ليس شخصا واحدا فقط " مسعود بن زلماط " ، لأن هذا الأخير هو مرمى بحثنا والذي كان امتداد نشاطه من سنة 1915 إلى غاية 1921¹، ثم جاءت عائلة مسعود بن زلماط الثاني الذي نشط تمرده من الحرب العالمية الثانية إلى غاية مقتله تقريبا مع بداية الخمسينات وهو خارج نطاق بحثنا، وبالتالي فالذي يهمنا مسعود بن زلماط الأول.

وهناك أيضا من هذه العائلة عمار وأحمد ولخضر كلهم يعتبرون من عصاة الشرف أو كما يسمون في المنطقة باللخماطين، وسوف نركز للأمانة أن هؤلاء – أي الخارجون عن القانون – ليسوا ملائكة، هناك من لديهم أعمال سلبية ولكن لا بد أن نضعها في إطارها العام، حيث نجد مثلا في بعض الحالات تعدي على ممتلكات بعض أهالي إيقواون الذين تعاملوا مع الإدارة الاستعمارية.

ولكن ممارساتهم لما نوردتها في الذاكرة الشعبية تحفظ هؤلاء بالخصوص عائلة بن زلماط، ففي الأوراس خلدت ذكرى بن زلماط عبر أغنية مشهورة متداولة جاءت كلماتها كالتالي: " مسعود ويذ زلماظ الفوشي نوسمار ، بلغظ ذوقداظ، اكر داجوذا ماتي بلانواا ... " وتعني باللغة العربية: " مسعود اليساري بالبندقية ذات المسمار، وغلاف الاصبع، انفضي يا جوجا ماذا حدث لي ... ". لحفظ مآثر هذه الشخصية التاريخية، وثانيا تحكي عن معاناة السكان جراء تلك السياسة التي مارستها الإدارة الاستعمارية .

¹ - Jean Déjeux : "Un bandit d'honneur dans l'Aurès, de 1917 à 1921 " . In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, 1978 , n°26, p39

ولما نرى السياق التاريخي الذي أدى بالتحاق مسعود بن زلماط وكل عائلته بأعمال التمرد ، نعود دائما للسياسة الاستعمارية التي تسببت في دفع هؤلاء الأهالي لسلوك نحو طريق التمرد.

فمثلا جيلالي صاري يقول في هذا الصدد:

" أن قانون الحراسة القضائية سواء كان عاما أو خاصا هو مقياس لمكتب يوفر الأراضي للمعمرين، ولكن لا يضر بالأكثر ذنبا بل يصيب الأبرياء يحفر الكراهية بين المستعمر والسكان، ينمي اللصوصية، يولد أسبابا جديدة للانتفاضات من خلال إنشاء جماعات من المنبوذين ليس لديها ما تخسره"¹.

والملاحظ هنا أنه دائما ما ترجع الكتابات المحايدة إلى أن أصل الأزمة التي هي نتاج السياسة الاستعمارية ، وما فتئ الأهالي يشجعون على العمليات الإجرامية كرد فعل على عملية سلب الأراضي وإشراك الجزائريين في حرب لا تعنيهم في شيء.

2 - 1 - ميلاده :

ولد مسعود بن زلماط في بلدية إينوغيسن بنواحي آريس² بباتنة الواقعة في الشرق الجزائري، خلال سنة 1894 والده أحمد بن زلماط وأمه عائشة بنت زروال، تلك المنطقة التي أنجبت الأحرار و العديد من طلبة العلم. ولدى مسعود أخوين اثنين أكبرهم اسمه علي و أصغرهم اسمه محمد³.

هذه العائلة تنتمي إلى عرش بني بوسليمان⁴ ، وهو من أكبر الأعراس في هذه المنطقة، وتشغل عائلته في مجال صناعة البارود و الفضة، حيث تمت الوشاية بهم إلى السلطات الفرنسية، هذه الأخيرة قامت بدورها بإغلاق الحل

¹ - جيلالي صاري : المرجع السابق ، ص83.

² - حوز آريس : هي من جبل شلية والتي هي أعلى قمة في الشمال الجزائري إلى غاية منطقة الزيبان وكل هذه المنطقة هي عبارة عن منطقة تنقل هؤلاء القبائل التي تعيش عبر هذه المنطقة ، كيف تنقلوا نعرف أن منطقة الأوراس تعرف فصلين فقط خاصة في الزمان القديم ، أنظر: هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص55.

³ - Jean Déjeux, Op , Cit , p39.

⁴ - عرش بني بوسليمان : هو عرش كبير جدا قبائله متكونة من : أولاد عبد السلام ، أولاد عبد الرزاق ، أولاد مرداس ، أولاد قاسم ، أولاد سعادنة ، أولاد عبد الرحمان ، أولاد سلمة، أولاد زكري ، أولاد سعدية الذي ينتمي إليهم مسعود بن زلماط ، أولاد الحاج ، أولاد حمزة ، أنظر : هدى مقراوي : المرجع نفسه ، ص56.

والقبض على أحد أفراد العائلة و تم نفيه إلى كاليدونيا¹.

والمعروف في تقاليد منطقة الأوراس وجوب إتقان استعمال السلاح على النساء و الرجال على حد سواء، وبالتالي فمسعود بن زلماط كان كسائر أقرانه يحسن استعمال السلاح ونفس الشيء بالنسبة للبارود. وقضية استعمال السلاح والبارود كان شائعا في المنطقة بالإضافة إلى ركوب الخيل. وهكذا ترعرع مسعود بن زلماط في هذا الجو الفلاحي وتربية المواشي، وكان يتميز بالهدوء حتى أتت مرحلة وفاة والده.

2. 2 - حياته :

لم يتلقى مسعود بن زلماط و إخوته التعليم في الصغر، حيث أنهم لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة لفقرهم المدقع، فكانوا خلال هذه الفترة يزاولون رعي الغنم والماعز كطفولة غالبية أبناء القرويين و المناطق النائية في الجزائر أثناء هذه المرحلة.

تمت عملية القبض على أخيه وحكم عليه بعام سجن من طرف المحكمة الاستعمارية لمدينة باتنة بدون أدلة، لكنه هرب منه والتحق بالجبل في الأوراس مع العديد من الخارجين عن القانون القمعي الذي طالب بهم بشتى العقوبات. ففي أثناء سنة 1916 أطلق الجيش الفرنسي عملية عسكرية لملاحقة المتمردين و القبض عليهم، وتكللت العملية بالقبض على جزء كبير من العصاة من بينهم أخوه علي، لكن هذا الأخير توفي في ظروف غامضة ما دفع بمسعود للالتحاق بالجبل وتولى قيادة الثوار للانتقام من الفرنسيين والثأر لأخيه الميت. كانت هذه بداية مقاومة مسعود بن زلماط² المعروف بالخماتي في هذه المنطقة.

فالحديث هنا عن 'لص شرف' يعني مناقضة تقارير الدرك الذين كانوا يدونون ببساطة ووضوح في تقاريرهم: قاطع طريق، ولص. وبالتالي فهذا الأمر يعتبر منطقي ، لأن بن زلماط كان يخالف القوانين الفرنسية. وتحديدًا هذا اللخماتي كغيره من الجزائريين، كان يعتبر من قبل المجتمع الريفي في الأوراس كصانع للعدالة بروح شهمة لتمييزه بدون شك عن اللصوص، والمتمنعين عن التجنيد والهاربين الذين لجأوا إلى الجبل معه أو لا. كان البطل يتبع الأعراف المحلية

¹ - عبد الله الشافعي : " ثورة الأوراس 1916 ضد التجنيد الإجباري " ، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر ، جامعة الجزائر ، 1984 ، ص 187.

² - Jean Déjeux : Op . Cit , p39.

المختلفة عن القوانين الوافدة والوضعية المفروضة من طرف السلطة الكولونيالية، هذه الأخيرة تقوم بمنع التطبيق الفردي للعدالة من الأفراد أنفسهم¹.

2- 3 - في الجبل :

كان مسعود بن زلماط راعيا للغنم في جبال الأوراس، لا شأن له بالثورة، غير أن انتهاج فرنسا سياسة تجنيد الجزائريين بصفة إجبارية، جعلته يرفض بشدة أن يكون بين جنودها، لكن فكرة التمرد لم تتشكل بعد في رأسه إلى أن حدثت قصة سرقة أخيه الأكبر علي حمارة، بعدما أرهق الفقر أسرته.

فقد دفعت المعاناة التي عاشتها عائلة مسعود مع الفقر شقيقه الأكبر علي بن زلماط إلى سرقة حمارة، فألقت عليه السلطات الاستعمارية القبض وسجنته، ولم يدم سجنه طويلا، إذ نجح في الفرار واستقر في الجبال مع بعض الشباب المتمردين.

وقد أطلقت السلطات الفرنسية مصطلح " اللص Le Bandit " على علي بن زلماط و جميع الملتحقين مع في الجبال الفارين من عملية التجنيد الإجباري، ودخلوا في مواجهات مع أعوان فرنسا من الجزائريين، وشمل انتقامهم حتى من المعمرين، وقد تمكنت الإدارة الفرنسية من القضاء على علي في أكتوبر 1917 من طرف شخص مجهول². وفي هذه الظروف التي شكلت بداية نشاط مسعود بن زلماط للانتقام.

لما نأتي لدراسة مراحل حادثة مقتل علي أخ مسعود بن زلماط من المصادر وجدنا التالي: في الأول من ماي 1915 تم تليفق تهمة لهذه العائلة التي كانت تعمل في صناعة المجوهرات الفضية وصناعة البارود فُوشِي بهم. بعد ذلك اتهمته الإدارة الاستعمارية بسرقة بغل، وبهذه التهمة حكمت عليه بسنة سجن كاملة إلا أن علي رفض هذا الحكم. غير أن الآباء البيض Les Père Blanc الذين كانوا بأريس حاولوا أن يقنعوه وحيء به إلى سجن المنطقة

¹ - Jean Déjeux : Op . Cit , p40

² - يروي الشيخ مدور (من مواليد 1933، والده كان صديق مسعود بن زلماط) بأن القاتل كان من قبيلة السراحنة وقد قضى عليه في إطار الصراع القبلي ، أنظر : فتيحة معمري : " مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونيالية " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011 - 2012 ، ص105.

ووعده على أنهم سوف يتصلون بالحاكم الإداري في أريس من أجل أن يخفف العقوبات، ويعامل معاملة حسنة ولكن بعد أن سجن و بسبب المعاملة السيئة داخله، قرر الفرار رفقة العديد من المسجونين وصعدوا الجبل للانتقام.

فصعده الجبل كان بسبب أنه أراد الانتقام من خصومه الذين وشوا إليه و تسببوا في تشريد عائلته وإلى غير ذلك، فاستطاع الفرار من السجن وقام بعملية ضد الوشاة في تلك السنة، وفي نفس السنة - أي 1915 - أين كان يطبق قانون التجنيد الإجباري على حذافيره و أيضا المتابعات الفرنسية من أجل تجنيدهم و إرسالهم إلى ميادين القتال خلال فترة الحرب العالمية الأولى، مما وجد هؤلاء المتمردين العصاة (الخارجين عن القانون حسبما وردت في التقارير الأمنية الفرنسية) صدى من طرف الفارين من أداء الخدمة العسكرية فالتحقوا به وأصبح بذلك يمتلك أنصار وأتباع كثر.

وبالتالي حدث الذي خشيته الإدارة الاستعمارية، فقامت بالعديد من العمليات مثلما حدث في واقعة في 25 أبريل 1917، حيث قامت بمتابعة هؤلاء بتجنيد 30 جندي من القومية و 3 جنود من الزواف من أجل القضاء عليهم. وقد أفضت هذه العملية إلى مقتل اثنين من المتمردين، أما القادة الرئيسيين لم تستطع أن تلقي القبض عليهم، وأعادت الكرة مرة أخرى خلال أكتوبر من نفس السنة، ولم تستطع أن تلقي القبض على علي بن زلماط ولكن بعد أيام في حادثة ثار وانتقام وجد أعوان الإدارة أن ذات الشخصية (علي بن زلماط) قد قُتل¹.

وقضية الانتقام والثأر في المنطقة مشهور بين الأعراس و القبائل فالملت دينه على الحي، وبالتالي التحق مسعود بن زلماط بالجبل من أجل أن ينتقم لأخيه، لأنه قتل من طرف فرد من أحد الأعراس الموجودة في كيميل، خاصة عند شرفة السراحنة في هذه الحالة².

ففي البداية كانت رغبة في الانتقام لتتحول فيما بعد إلى ثورة عارمة ضد أعوان الإدارة الاستعمارية، وقد اعتبره المعمرون في مناطق الشرق الجزائري والأوراس بالخصوص ظالما مستبدا مغتصبا لحقوقهم. بطلاقة حينية قرر كل الفارين من آل صبايحية التابعين للجيش الفرنسي الالتحاق بحركته الثورية و تلقي أوامره، والكثير منهم تركوا حامياتهم العسكرية بكل أسلحتهم وذخيرتهم و أموالهم.

¹ - Jean Déjeux : Op .Cit , P37.

² - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص53.

وبالعودة إلى القضية الأولى فقد أورد الكاتب جين ديجو الذي تحدث عن موضوع بن زلماط و طريقة تمرده قائلا :
" ... كانت عصابة الشمال الأوراسي يقودها بن زلماط. من أين جاء؟ إنه في أول ماي 1915 تمّ إدانة راعي
من دوار زلاطو يدعى علي بن زلماط، مبدئيا بالسجن سنة حبسا من طرف محكمة باتنة بسبب سرقة بغل. لم يمثل
مطلقا أمام المحكمة، تم توقيفه من طرف اثنين من أبائه وتم اقتياده إلى أريس لكي يُسجن... هرب، قتل الواشي، ثمّ
التحق بالجلب¹. مع مجموعة من الفارين من عملية التجنيد، التحق بالجلب طيلة سنة 1916، وفي أكتوبر
1917 تم القبض على بعض هؤلاء العناصر، وهو بدوره تم العثور عليه مقتولا أيام قليلة بعد ذلك.

أما أخوه وهو موضوع بحثنا المتعلق بشخصية مسعود بن زلماط تدخل حينئذ، وأخذ قيادة ما تبقى من المجموعة
وأقسم أن يثأر لمقتل أخيه حسب المصادر. وفي ليلة 14 إلى 15 أكتوبر 1917 تمّ مهاجمة قرية فم الطوب من
طرف أربعين شخصا كما أوردتها ديجو:

"... بيوت نُهبت، نساء وشيوخ قُيدوا، امرأة تمّ اغتصابها؛ الرجال القادرون من القرية صدوا الهجوم. تمّ تحميل
أعمال النهب هذه على عاتق مسعود بن زلماط. ومن حينها الاعتداءات من جهة، ومحاولات القبض عليه من
الجهة الأخرى لا تعد ولا تحصى. وفي بداية صيف 1918 اتجه مسعود بن زلماط إلى دوار كيميل لقتل أحد أفراد
عائلة أولاد سعد الذين سبق وأن قتلوا أخاه؛ أقسم اليمين أن ينهي على العشرة الآخرين²."

وبالتالي تعرضت قرية فم الطوب والتي هي قرية مشكلة من الكولون الفرنسي بالدرجة الأولى لهجوم مسلح من
طرف جماعته كلهم، وكانت نتيجة هذا الهجوم هو: البيوت أفرغت من أموالها و أشياءها الثمينة، استحوذ مسعود
بن زلماط على القرية كل اليوم وغادرها في الصباح تاركا وراءه المعمرين مربوطين خائفين في العراء كما ذكر ديجو.

انتشر خبر الهجوم بسرعة البرق بين عامة الناس في منطقة الأوراس حتى آخر قرية منها، كان كل الناس يتبادلون
أخباره ويبحثون عن جديده ويفتخرون ببطولاته، حكم عليه القاضي الفرنسي واعتبره خارجا عن القانون في سنة
1917، وقررت الإدارة مطاردته في كل مكان يتواجد فيه، وبدأت قصة المتمرّد منذ ذلك الوقت .

وهناك أيضا فارون آخرون التحقوا بثورته في قرى لسكرار وسريانة وغابات بلزمة، وحسب تصريحات عساكر
الدرك الفرنسي في باتنة فإنهم قاموا بـ: 1423 مدهمة و تفتيش و 972 عملية تمشيط تكللت بإلقاء القبض على

¹ - Jean Déjeux :Op.Cit , P38

² - Ibid , p39.

632 من الثوار منهم 179 فار من التجنيد الإجباري، 433 فار من الخدمة و 20 محكوم عليهم بالإعدام، كل هذه العمليات لم تتكفل بإلقاء القبض على مسعود بن زلماط¹.

ولكن مسعود لم يقف فقط عند نقطة الانتقام، لأنه سنجده لاحقا سوف يقوم بعمليات كبيرة ضد القياد وضد المعمرين وحتى ضد الشرطة و الدرك الفرنسي، وعلى سبيل المثال نجده عاود الكرة على قرية فم الطوب خلال سنة 1918، وكان معه حوالي 40 من الفارين من العدالة القمعية الذين اختلفت دوافع التحاقهم بالجبل، وتجدد الإشارة إلى أن هذه المجموعة كان سبب التحاق أغلبهم هو قانون التجنيد الإجباري وهو سبب رئيسي ومباشر.

كذلك القيام بعملية قتل عسكري من تكوت، وهو مجند من أهالي القرية لدى الجيش الفرنسي، قتله مسعود بن زلماط مما جعل النقيب الفرنسي إيش أويج يقوم بعملية تمشيط خلال مارس من سنة 1918 لمتابعة هؤلاء الخارجين عن القانون على حد وصفه ، غير أنه لم يستطع القبض على مسعود بن زلماط، هذا الأخير إضافة إلى قتله الجندي قام أيضا بالهجوم على حراس غابة سيدي بلخير في سنة 1919 وفي نفس الفترة قام بالهجوم على سوق شمول الذي كان يُعقد كل يوم ثلاثاء ، متحديا بذلك علنا الإدارة الاستعمارية وأذناها.

أيضا من أعمال بن زلماط أنه قام بإلقاء القبض على القياد المتعاونين مع الإدارة الفرنسية، لأن مسعود كانت أهدافه بالدرجة الأولى محصورة فيهم، وبعد عملية إلقاء القبض عليهم كانت تتم عملية معاقبتهم على ممارستهم السابقة اتجاه بني جلدتهم بعد ذلك، فعلى سبيل المثال نجد أنه في يوم 19 أبريل 1919 تم إلقاء القبض على القايد الشريف بلعالية المتعاون مع فرنسا، وهو من فراكسي وأولاد منصور عرش قسيرة ويعمل أيضا كعون إداري وتمت محاكمته ثم قتله بعد ذلك.

أيضا القيام بعملية الضغط على القياد الآخرين، وبدورها الإدارة الاستعمارية أمام عدم قدرتها على احتواء الوضع ضغطت على القياد وعلى العائلات المرابطية لمكانتهم الروحية والدينية لدى المجتمع، حيث أنها حملتهم مسؤولية المهمة، ومن بين تلك العائلات المرابطية نجد عائلتين اثنتين هما: عائلة زاوية تيرماسين وزاوية خيران في الأوراس وطلبت منهم أن يقوموا بدعاية ضد هؤلاء كبداية للقضاء عليهم، لكن المرابطين ترددوا لأنهم يدركون الطبيعة

¹ - Jean Déjeux : Op . Cit , p40.

العشائرية ونفوذ المتمردين، فرفضت في البداية لكن حاكم قسنطينة طلب من الحاكم الإداري لأريس أن يرسلهم إلى قسنطينة¹، كعقاب لهم على رفضهم.

ثم أن هاتين الزاويتين وأهاليها تم وضعهم تحت الإقامة الجبرية في أريس من أجل جرهم على مواجهة مسعود بن زلماط ورفاقه المتعاونون معه أمثال بومصران، فمن خلال ما تم ذكره سابقا يمكن لنا أن نستشف بأن أبعاد السياسة الاستعمارية دائما ما فتئت تجعل الجزائريين يتصادمون مع بعضهم البعض.

وعلى ضوء هذا نجد أن زاوية تيبيرماسين راحت تتصادم مع مسعود بن زلماط لأن هذا الأخير كان في نواحي زاوية مصمودة في القصر، وفي هذه المنطقة المشهورة بهذه الزاوية وتحديدًا يوم 15 ديسمبر 1920 كان متوليها أنذاك سي الطاهر بلحاج صدوق مرابط تيبيرماسين، حيث قام هذا الأخير بتجنيد حوالي أربعين من القومية، واتجه بهم لمواجهة والقاء القبض على مسعود بن زلماط، غير أن هذا الأخير كان لهم بالمرصاد لأنه استطاع أن يقضي على ثلاثة من أولئك والذي كان من بينهم سي الطاهر بلحاج، وسي الحفناوي قتله واتجه بعد ذلك صوب الصحراء، وبالتالي تعتبر الحادثة هي بداية التصادم بين المتمردين وبعض قيادات ومريدي الزوايا المرابطية.

وخلال نفس الفترة، نشطت المجموعة الثانية في الجنوب الأوراسي بقيادة بومصران، هذا الأخير المسمى صالح بن محمد أمزيان المعروف في المنطقة باسم بومصران هو أصيل دوار مشواش، الذي تم إيقافه بسبب قيامه بممارسات الضرب والجرح. هرب من السجن خلال نوفمبر 1915 وأقسم على الثأر من عائلة الجريح التي تسببت في توقيفه، من حينها بدأت المغامرة في الجنوب بالنسبة لعصابته².

جريت السلطة الفرنسية كل الطرق لاعتقال هؤلاء المقاومين، ومن بين الوسائل المستخدمة لذلك الغرض هي: الضغط على الزعماء من الأهالي، إعلان مكافآت مقابل إلقاء القبض عليهم، تشجيع الوشاة المدفوع لهم، إقامة دوريات التفتيش من القومية والمتطوعين، تكثيف العمليات العسكرية. لكن السكان في غالبيتهم كانوا قد توصلوا

¹ - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص55.

² - Jean Déjeux : Op ,Cit, p40

إلى فكرة عدم الرغبة في إفادة ممثلي الإدارة بأية معلومات أبدا، راغبين قبل كل شيء في العيش بسلام مع المتمردين¹، وفوق ذلك تقديم المساعدة لهم ضد أعوان الإدارة.

وشهدت بهذه المساعدات حتى الكتابات الفرنسية الذين أظهروا تضامنهم مع الفرقتين كما ذكر جين ديجو: "... في الواقع كان اللصوص يحصلون تقريبا من إخوتهم في الدين على كل ما يرغبون فيه: الطعام، الذخيرة، الضيافة، المعلومات، وفي نهاية 1917 صار الأوراس في حوزة كلا العصابتين. لا أحد يشتكي منهما على كل حال، يقول ضابط الجندرمة منذ أكثر من سنة، الجرائم المرتكبة من طرف العصابتين لم تكن سوى أفعال تثار شخصية لهذا أو ذاك اللص " ².

ومن مواقف مسعود بن زلماط أيضا اتجاه المستوطنين، أنه لما الأباء البيض الذين كانوا يقطنون في أريس أرادوا بيع ضيعتهم، قام حينها جماعة بن زلماط بتقديم رسالة تهديد لهذا المستوطن بول Paul الذي أبدى رغبة في أن يشتري هذه الضيعة فحذروه وكتبوا له رسالة باللهجة الشاوية، ووضعوا في نهاية الرسالة صورة لرصاصة كاليبر 9 وهددوه إما أن يقدم مبلغ مالي 10 آلاف فرنك من بداية السنة إلى نهايتها أو أنه في حالة قيامه بشرائها سوف يُقتل .

كذلك من الأعمال التي قام بها بن زلماط مسعود دائما اتجاه القياد متحديا بها الإدارة الاستعمارية علنا، حيث قام بقتل قايد شيليا، وهو القايد مسعود في وضح النهار في يوم 22 فيفري 1920³. إذن هذه أبرز الآثار التي تركها مسعود بن زلماط أو كما يسمى محليا في منطقة الأوراس بن زلماط الأول، والتي دلت على الإستراتيجية التي اتبعها في مقاومة الكيان الفرنسي الدخيل على هذه المنطقة، بداية بمقتل أخيه علي بن زلماط والتحاقه بالجبل مع بقية الرافضين لقانون التجنيد الإلجباري التعسفي في حق الجزائريين .

ونحن نبحث في الوثائق الأرشيفية التي أوردها ديجو في بحثه وجدنا فيها أن شخصا يدعى بابتيسست كابيليتي (Baptiste Capeletti) ، وهو مستوطن عاش في الأوراس فترة ما تقارب الثمانين سنة، وقد عرف فيها مسعود بن زلماط عن قرب، وفي سنة 1975 تمت محاورته من قبل باحث فرنسي يعمل في مراكز الأرشيف المتواجدة في فرنسا لتسجيل شهادته حول تلك الشخصية المتمردة، أجاب عن سؤال هو : هل مسعود بن زلماط كان لصا ؟

¹ - Jean Déjeux : Op . Cit , p40

² - Ibid , p41

³ - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص54.

فأجاب بـ : نعم لص. ولا نستبعد هذه الإجابة من طرفه لأنه دائما وأبدا يبقى ذو خلفية أوروبية استيطانية ، وأضاف كاييليتي إلى مصطلح اللص رمز الشرف لتصبح لص الشرف Un Bandit d'honneur وأكمل بعد ذلك قائلا: " ولكنه لص الشرف، لص يحمل الأشخاص البسطاء ضد القياد "¹، والذي اعتبره صديق عزيز عليه رغم أنه كان من المستوطنين لكنه كان صديقه. وأكمل قائلا: " قبل أن أذهب إلى الحرب في ألمانيا خلال فترة الحرب العالمية الأولى قال لي: باتيستا إذا مس أحد أمك أو زوجتك أو أبناءك أو قطعانك سأقتله ، وحينما عدت لم يمس أحد عائلتي أي أذى "².

و يواصل قائلا : " ... لقد قتل أولا أحد القياد، ثم اختفى في الأدغال. لا أحد استطاع الإمساك به، كان العسكريون جميعا يخافون منه وكذلك القياد بشكل أكبر لكن الشاوية لا، إنهم يحترمونه وكانوا فخورين بانجازاته. لم يكن يتعرض لجميع الفرنسيين، لكن للقياد الذين يستغلون بشكل مخزي الضعفاء. بالنسبة لمرافقه لم أكن أعرفه ولا يتكلم الناس عنه كثيرا "³.

ومرة أخرى، أعاد بابتيست كاييليتي قائلا ببساطة ووضوح : " بن زلماط؟ لم يكن لصا". يجب إذن فهم بأنه لم يكن اللص الحقير، السفاح الذي كان يعتقد البعض، كما ذكر ذلك أيضا الأستاذ المحامي لانجلوا Langlois دفاعا عن أرزقي البشير، هو ثائر بدوره بسبب الظلم، بن زلماط لم يسعه إلا أن يكون بعيد المنال ضد كل أولئك الذين يطلبونه (ابتداء من هؤلاء الذين يطاردونه بطبيعة الحال)، وكذلك الوشاة والمستفيدون على ظهور الضعفاء. من جانب آخر لقد حاول أن يكون فارض العدالة على طريقته، وفي هذا النوع من الموقف لا تتقاطع كثيرا الحدود بين العدالة والتعسف "⁴.

ومعنى ذلك وكتوضيح من خلال ما سبق بأن هؤلاء المتمردين على السلطة هم الخارجون عن القانون بالنسبة لنظرة الإدارة الاستعمارية وأعوانها، ولصوص بالنسبة لنظرة المستوطنين، وأبطال في نظر الأهالي من الجزائريين، وكانوا أمناء حتى مع المعمرين كما حدث مع كاييليتي.

¹ - Jean Déjeux : Op,Cit , P42.

² - Ibid, P42.

³ - Ibid , P42.

⁴ - Ibid , P42.

وشهرة مسعود بن زلماط في المنطقة كانت واسعة. بحيث ذكر مالك بن نبي (1905-1973) أنه في شبابه كان يتم الحديث كثيراً عن بوشلوخ، وهو شاب خارج عن القانون في غيران الرمال بقسنطينة قائلاً على لسان ديجو: "لقد كان البطل الذي كان يحلم به المراهقون قبل الخلود إلى النوم". أعماله أربكت الإدارة الفرنسية، يكمل مالك بن نبي قائلاً: "السماح بنشوء أسطورة بطولية في المدينة". مضيئاً: "هذه الأسطورة غدت خيالي، المشيع قبلاً بتلك الخاصة بابن زلماط الذي كان هناك حديث عنه بدوره خلال نفس الفترة في الأوراس"¹.

أمام فشل سلطات الاحتلال في القضاء على الثوار، أصدر الجنرال دوفرانسليني Défrancelini قائد المنطقة العسكرية لباتنة بعض القرارات منها:

- نفي و تهجير عائلة بن زلماط و العائلات التي كانت تساعد.
- الضغط على القبائل المشكوك فيها عن طريق التمرکز في مناطقها وتسخيرها للأعمال المختلفة.
- منح مكافآت مالية وإنشاء ميزانيات خاصة لإعانة الأهالي المتضررين ماليا الذين قتل أبنائهم أو جرحوا في المعارك التي كانوا يخوضونها إلى جانب الجيش الفرنسي ضد بن زلماط وأتباعه، كنوع من التحفيز لدعم الجانب الفرنسي أكثر.
- كما استعملت السلطات الفرنسية للقضاء على مجموعة بن زلماط وسيلة الضغط على القبائل من الأهالي ومنح مكافآت مالية و تقديم أموال للمخبرين الوشاة، إضافة إلى حملات التفتيش والتمشيط التي تقوم بها فرق القومية والمتطوعين، وحملات عسكرية يقوم بها الجيش الفرنسي نفسه².

2 - 4 - إغتياله :

قررت الحكومة العامة في الجزائر في 20 أوت 1919 القيام بعملية قادها 400 جندي مشاة و 200 خيال. بينما السنغاليون والمقدمون تم إرسالهم إلى الشرق. وفي هذه الفترة بالذات حسب المؤلف فيليب تيرياز أرسل بن زلماط في يوم 7 سبتمبر 1919 رسالة تهديد ممضاة منه شخصياً ومن بومصران واثنين آخرين إلى السيد بول Paul وهو تاجر في باتنة لردعه من شراء أرض الآباء البيض ، مواصلة منهم لعملهم الكفاحي.

¹ - Jean Déjeux : Op,Cit, P42.

² - فتيحة معمري : المرجع السابق ، ص 106 .

وفي ديسمبر 1920 نجا بن زلماط من محاولة اغتيال بأعجوبة كبيرة، حيث كان يحتبى بجبل ششار بنية الهجرة إلى طرابلس الغرب¹.

لكن المحاولة التي أتت بعدها أصابت الهدف بعد تضافر مجموعة من العوامل أهمها الخيانة².

ففي 7 مارس من سنة 1921 أغتيل مسعود بن زلماط من طرف قوات القومية ، وقد دامت مقاومته حوالي 5 سنوات غيرت من خلالها نظرة المستعمر للجزائريين بصفة عامة ولسكان منطقة الأوراس خاصة، بسبب تمرد مسعود بن زلماط³.

لقد مثلت سنة 1921 هي فترة نهاية كفاح بن زلماط الأول، التي لم تكن على أيدي الفرنسيين لأنهم لم يستطيعوا القبض عليه. ولكن قبض عليه غومبو حمامة، حيث أنه كان في ضيعة أحد المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية ، هذه الأخيرة كلفت هؤلاء القومية بمتابعة أثره فوجدوا آثارا لأقدامه وآثار مكان طبخه، وبالتالي استنتجوا أن هذه الآثار تدل على وجود شخص غريب، ولما خرج مسعود من الغابة دون أن يعلم أن هناك قومية، فأطلقوا عليه الرصاص وأردوه قتيلا. هذا الحدث خلق حالة مازالت متوارثة ومحفوظة في الذاكرة الشعبية ، بحيث لما قتل بن زلماط توافد الكثير من الناس ليروا حقيقة مقتله.

لكن عائلة بن زلماط واصلت التمرد والعصيان ضد الاحتلال الفرنسي، هذا الأخير الذي كان يتعرض للزوايا بالضغط والابتزاز للعمل ضد أولئك الخارجين عن القانون، وحتى عائلات المتمردين الآخرين تعرضت لضغط رهيب، فقد صدر من حاكم باتنة قرارا بضرورة إبعاد تلك العائلات إلى الجزائر العاصمة وإلى وهران، لكن الحاكم العام في العاصمة رفض هذا الأمر. وبالتالي تلك العائلات سوف تشرذم و تهجر من مكان إلى مكان، وبعد أن كانت مالكة للأراضي سوف تصبح عائلة خماسة وفي ظروف مزرية، كانتقام فعلي من طرف الإدارة الفرنسية.

وتبعاً لذلك نجد أنه تمت مواصلة الكفاح ضد تلك الممارسات، فعائلة بن زلماط والتي واصلت التمرد خاصة مع مسعود بن زلماط الثاني الذي كان حفيد جريء كمسعود الأول، وقام بعمليات كثيرة من بينهم تجريد دركي فرنسي

¹ - Philippe Thiriez : En flanant dans l'Aurès, édit numidia , ain mlila , 1986 , p94.

² - فتيحة معمري : المرجع السابق ، ص109.

³ - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص56.

من سلاحه عقب انتخابات 7 جوان 1951، وردت فرنسا بعمليات تمشيط في 15 أوت 1951 سمتها عملية الإبرة¹، وهذه العملية لم تأتي بنتيجة، و بالتالي انتهت بموت العايسي المكّي، وعدم استطاعة الإدارة الاستعمارية القبض على هؤلاء الجماعات المتمردة.

وخلال بحثنا ضمن هذه العائلة وجدنا بن زلماط لخضر ووجدنا أحمد بن زلماط الذين تم القبض عليهم بعد الاشتباك مع الجيش الفرنسي، وقتلت زوجة لخضر بن زلماط وهي في سن العشرين، وحمل إلى سجن دفانة، وفي 14-15 سبتمبر 1952 قامت عناصر الإدارة الاستعمارية باستجوابه، وقد أعطى هذا الاستجواب معلومات مهمة جدا، بحيث أكدت على أنه هناك اتصالات بين حزب الشعب الجزائري PPA و بين مجموعات الخارجين عن القانون. ومن المعلومات التي وردتنا أيضا هي أن بن زلماط كان يدور في جهة شمرّة في تكابوت عند المدعو سي بوبكر، وهذا الأخير بدوره قام بالتنسيق مع شخص آخر وهو من عائلة زاوية عبد الصمد المعروفة في الأوراس، وهو المنسق مع حزب الشعب، حيث أن مسعود بن زلماط يجتمع مع أعضاء حزب الشعب كل ثمانية أيام.

2 - 5 - بن زلماط في التراث الثقافي :

يعتبر مسعود بن زلماط أو أوزلماط كما يفضل سكان المنطقة في جبال الأوراس تسميته أسطورة شعبية أمثال "أرزقي البشير" في منطقة القبائل، و بوزيان القلعي في غيليزان و ضواحي المحمدية في منطقة معسكر، والإخوة بوتويغت في تيموشنت، مع فارق أن انتفاضة هؤلاء كانت لم تدم طويلا، وعبرت عن رفضهم للقوانين الفرنسية وهم يشتركون في تعرضهم لظلم الكولون والإدارة الاستعمارية معا التي سلبتهم الأرض والأهل والشرف والوطن. وقد تم ذكر الأسطورة في رواية الحريق لمحمد ديب².

دخل بن زلماط في التراث الشعبي للمنطقة، حيث سجلت عنه قصص بطولية كثيرة يتواترها الناس شفها وتغني به المغنون من الشاوية ومازالت شخصيته تلتهم الفنانين من بينها مسرحية بعنوان 'المستقبل' في ملتقى: " التاريخ نص مسرحي المستقبل في ملتقى طرق التاريخ" أو "حين التقى بشير بمسعود بن زلماط عند العربي ابن القرن الواحد والعشرين".

¹ - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص56.

² - Jean Déjeux ; Op , Cit , P 41

وفي المقابل تروي السيدة بن مبارك زهرة وهي والدة الباحث التاريخي بن مبارك نجيب، وهي بدورها سمعتها عن والدتها هنية بنت محمد علاوي زوجة مسعود برحاييل (1889-1987) التي كانت تقول إلى مسعود بن زلماط الأول وزوجته، أنه ذات يوم التقى هذا الأخير بأحد الباعة المتجولين الذي لا يعرفه، ودار بينهما الحديث التالي: قال مسعود بن زلماط للتاجر: ما رأيك في مسعود بن زلماط، فأجابه البائع بسببه لسنا أحرار في التجول وأغلق علينا الطرق، ولم يترك لنا فرصة لنمتهن تجارتنا، ففتح له مسعود بن زلماط مئزره فرأى أنه مليء بالخراطيش فعرف أنه هو مسعود بن زلماط، فقال هذا التاجر هذا الشعر البدء :

- يا المسعود بن زلماط
- يا الشلاغم آر
- يا الحرم
- إذورور¹

آر : بالشاوية تعني الأسد.

الحرم إذورور: هو الذي يحمي المنطقة ككل .

من خوفه وشعوره بالهيبة اتجه بن زلماط قام بإنشاد شعر، وهذا الأخير الذي أصبح عبارة عن موروث شعبي متداول. عندها أمر مسعود بن زلماط أن يترك سبيله ، كما هو معروف في المنطقة.

وبسبب تمرد مسعود بن زلماط أنشأت فرنسا قلعة قبالة عائلة بن زلماط وهي عبارة عن حصن، وكان يقيم في هذا الأخير الجنود السينيغاليون، لأنه مع بداية القرن العشرين عممت فرنسا التجنيد على المستعمرات الإفريقية، وتم الإتيان بالجنود السينيغاليون والطابور المغربي فعززوا قواتهم في المنطقة وقاموا بممارسات أضرت كثيرا بالسكان، سواء بالنسبة للسنغاليين أو بالنسبة للطابور المغربي.

وبشهادة سكان تلك المناطق أنه لولا مسعود بن زلماط لكان ضررهم أكبر وبالتالي من بين الأناشيد التي كان ينشدها السينيغاليون تأثرا بما تضرروا به من جراء تمرد مسعود بن زلماط، في شكل بعض الأبيات من بينها:

¹ - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص56.

- يا المسعود ماذا درت بينا القنديل عمى عينينا
- والمسعود بن زلماط حالف فينا¹.

بمعنى لم تكن لديهم حياة هنيئة في الليل أثناء الحراسة على ضوء القنديل، وفي النهار قد يخافون من مباغطة مسعود بن زلماط، وبالتالي هذا الخوف الشديد والمتمدن هو الذي جعل تدخلاتهم بالنسبة للسكان قد خففت.

بينما تطرقت له الأسطورة كرجل عادل اتجه الممارسات السلبية الصغيرة والكبيرة الصادرة عن الأوروبيين وخاصة بعض الأهالي الأثرياء والقياد والوسطاء الآخرون الذين كسبوا الثروة على حساب عرق الفقراء على اعتبار بن زلماط، والذين ينسجون الشعر الملحمي في الحياة الأفقية في الأوراس، ينصب صورة لرجل غير قابل للهدم واثار زعرع كيان الجيش الفرنسي في فترة الحرب العالمية الأولى ، و قد جاءت بعض الأبيات كالآتي :

- مسعود ولد زلماط
- بحذائه في رجليه
- صاعد من الوادي²
- ...
- يحمل جعبة خراطيش
- و يغطي أسفل وجهه
- اخرجوا يا إخوتي، ستفاجأ.
- مسعود قناص بارع
- رصاصة واحدة تكفيه
- إنه الولد العزيز لأمه
- مسعود ولد زلماط
- معروف من منحدر لآخر³.

¹ - Fanny Colonna : Le Meunier ,les moines et le bandit des vies quotidiennes dans l'Aurès (Algérie)du XX^e siècle, KOUKOU , Alger , 2010, p48.

² - Ibid , p48.

³ - Ibid, p48.

هذه الأبيات، حيث أن القديم منها بالتأكيد معاصر للأحداث نفسها، لم تكن فقط تغني إنما يُرَقص بها أثناء احتفالات الصيف والخريف، وفي احتفالات الزواج مثلا، في مجموعات من اثنين أو ثلاثة عذريات، غواني متخصصات في الشعر. توجد منها نسخ كثيرة، مسهبة كثيرا، النصوص الأكثر قراءة من هذه الأبيات الشعرية قد تمت إعادة كتابتها بالفرنسية من طرف العديد من الشخصيات التي كانت تحب هذه الشخصية والشعر الأوراسي، لكن قطعاً انطلاقاً من مقاطع شعرية مجمعة في وقتها. ولم يكن هذا على كل حال جوهر الشعر الملحمي الذي خضع إلى إعادة بناء لا ينتهي:

- يا حبيبي
- أنت الذي تطبق القانون على أحمر الحدود
- أنت الذي تذهب حرا على ضوء النجوم
- تهجم مثل النسر على عدوك
- تقتله وتأخذ قطيعه
- ...
- بدوري غدا سأتبعك
- لنهرب من الحق
- لنتجنب السهل
- لنأخذ الجبال والهضاب
- لكي يدرك لا تعرف
- قسوة السلاسل¹

وفي آخر هذا المبحث ، وكمواصلة لكفاح عائلة بن زلماط لاحظنا وجود ابن أخ لمسعود بن زلماط الأول، محمد أوزلماط الذي التحق بالجبل، والذي قُتل في بداية الخمسينات من القرن العشرين. وقد ذكر جين سرفي Jean Servier كيف بأن الذي وشي به أمسكت به عشيرة الراحل، وحولته إلى مسخرة (تم إلباسه مثل المرأة وتزيينه مثل

¹ - Jean Déjeux : Op,Cit,p46

راقصة) وأُجبر على الرقص فوق قبر ضحيته طيلة الليل. وأخيرا وبتهريض من النساء قام الرجال بذبحه مثل معزة. وأصول المنطقة تقول أنه لا يجب تجاوز تصفية الحسابات حسب القانون العرفي.

لاحظ جاك بيرك Jacques Berque أيضا بأن الحركة الوطنية الجزائرية تعود جذورها في البداية إلى لصوصية الشرف. ويقول في هذا الصدد سيرج برومبيرغر Serge Bromberger كيف يحصل لصوص الشرف في الأوراس من السكان على ما يريدون: "... تعاطف تقليدي يجمعهم في المنفى والخروج عن القانون ضد فرنسا، الذي في كل الأوقات وجد الملجأ في هذه الجبال. إنه يبدو كما لو أنه قانون الأسلاف الذي يسمح بالإفراط في استضافة الشاوية لهم"¹. وقد قصد برومبيرغر بأنهم كانوا يتحملون ضيافتهم فوق طاقتهم لمكانتهم و تمجيدهم لهم ، وبالتالي تقديم الدعم لهم ضد الإدارة وأعوأها ، وهنا تكمن نظرة مجتمع المنطقة لتلك الشخصيات النضالية.

المبحث الثالث : في الغرب :

أولا - المتمرّد بوزيان القلعي :

شكلت ظاهرة "العصاة من أجل الشرف" حلقة بين الثورات الشعبية التي لم يكتب لها النجاح خلال القرن التاسع عشر، وبين ظهور الكفاح السياسي في مطلع القرن العشرين ، بالخصوص بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد استطاع هؤلاء المتمرّدون خلال هذه المرحلة - أي أواخر القرن 19م و مطلع القرن العشرين- أن يحافظوا على جذوة الثورة متأججة تحت الرماد في حدّها الأدنى. ولئن كان الاستعمار الفرنسي قد أطلق على الجزائريين الرافضين لقوانينه التعسفية الجائرة تسمية "الخارجين على القانون واللصوص وقطاع الطرق"، فإنهم في الواقع كانوا يعبرون بطريقة فردية عن رفض الاستعمار السائد في الأوساط الشعبية، لذا فمن الطبيعي أن يحظى هؤلاء المتمرّدون بتقدير المجتمع الجزائري، هذا الأخير تغنى ببطولاتهم بعد القضاء عليهم من طرف المحتل الفرنسي.

ولعل السبب الرئيسي لاندلاع تلك الانتفاضات المحلية هي السياسة الممنهجة التي اتبعتها سلطات الاحتلال، حيث كان وجود الاستعمار الفرنسي وحده في حقيقة الأمر كافيا لاندلاع الثورة والتمرد، لكن الضغط الفرنسي

¹ - Jean Déjeux : Op,Cit,p46

المتمثل في فرض الغرامات والضرائب الفادحة ومصادرة أراضي الجزائريين، قد جعل بعض الأفراد ينفجرون في وجه الإدارة الفرنسية، برفض دفع الضرائب والاعتداء على أعوان السلطة الفرنسية ومعهم الجزائريون المتعاونون معها.

وبعد أن قرّر الجنرال بيجو سنة 1840م احتلال الجزائر كلية كما تم ذكره آنفا، وإلى غاية سنة 1914 ظل الاستعمار مرتبطا بالفلاحة. بحيث كانت القوانين المتحكمة في الأراضي الجزائرية مخالفة للقوانين الأوروبية، إذ كانت تنقسم إلى قسمين: أراضي البايك التي كانت خاضعة للباي، وأراضي الأعراش خاضعة لبقية المجتمع¹.

وبعد الاحتلال استولى الفرنسيون على أراضي البايك والأعراش بموجب قوانين 1847 و 1863 و 1873 و 1887. وتم توزيعها على المعمرين. هذا وقد اعتبرت الإدارة الفرنسية سياسة مصادرة أراضي الجزائريين مكسبا تقدّميا، وبذلك تم حرمان الجزائريين من أراضيهم التي كانوا يستغلونها في إطار جماعي (العرش). كما استولى الاستعمار أيضا على أراضي "الوقف" التي تبرع بها السكان لصالح المساجد والزوايا. هذا وقد أكد المؤرخ بنجامين ستورا أن المستوطنين قد استولوا على حوالي 870 ألف هكتار ما بين 1871 و 1919م. وبلغ مجموع الأراضي التي فقدها الجزائريون 7.5 ملايين هكتار، تقاسمتها الدولة الفرنسية والخواص والشركات الرأسمالية الكبرى².

ومن جهة أخرى فقد اعترف أليكسي دي توكفيل في تقريره المحرّر سنة 1847م، أن الاستعمار الفرنسي قد ألحق أضرارا بليغة بالمجتمع الجزائري المسلم، كما اعترف أنه لم يكن متخلفا إذ كان يتمتع بمؤسسات خيرية تحمي الفقراء، ثم أضاف أن سياسة مصادرة الأراضي قد أضرت بهذه المؤسسات الخيرية وبالوقف الذي كان ينفق على المدارس. ثم اعترف بصريح العبارة في هذا التقرير، أن الاحتلال الفرنسي قد زرع البؤس والجهل في أوساط الجزائريين الذين صار حالهم تحت الاحتلال الفرنسي أسوأ ما كانوا عليه³.

وفي هذا المبحث بالذات قد ربطنا السياسة العقارية الفرنسية المطبقة بالجزائر بتمرد بوزيان القلعي لأنها كانت السبب الرئيسي في اندلاع تلك الانتفاضة، وبالخصوص قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أبريل 1863، والذي كان القطرة التي أفاضت الكأس في منطقة غيليزان والقلعة بالتحديد.

¹ - Benjamin Stora, *Algerie histoire contemporaine*, Casbah Editions, Alger , 2004, p.29.

² - Ibid , P.31

³ - Ibid , P.32.

1 - نبذة عن حياة بوزيان القلعي :

اسمه الحقيقي بوزيان القلعي جيلالي شقراني، من مواليد 1838م بالقلعة¹، التي تقع في منطقة غليزان، ولم تتناول المصادر مساره بشكل كبير، ولا نملك الكثير عن شخصية بوزيان القلعي، سواء بالنسبة لمساره الدراسي أو مكانة عائلته في المجتمع، وكل ما نعرفه أنه قروي من بلدة القلعة الواقعة في نواحي غليزان.

وقد برز نشاطه بعمليته الأولى حين جرد الحاج محمد بن عبد الله من ماله وهو من أغنياء الشلف في طريق عودته من زيارة ابنته على متن عربة الخليل، وقد اعتبره هو وأهالي تلك المنطقة من المتعاونين مع الإدارة الفرنسية، وأيضا مشاركته في انتفاضة سيدي الأزرق بلحاج والتي أُلقي القبض عليه فيها، فسيق بعد ذلك إلى سجن بوخنيفيس بسيدي بلعباس الذي آوى المجاهد محمد بن عبد الله الثائر في وجه الفرنسيين بورقلة².

2 - تأثير بوزيان القلعي بالثورات المحلية:

بالإضافة إلى ضغط الضرائب التي أثقلت كاهل بوزيان القلعي وبقيّة ساكنة المنطقة ، فقد تأثر الأخير كثيرا بالثورات المحلية التي لم يكتب لها النجاح، والتي شارك فيها تحت قيادة السيد سيدي الأزرق بلحاج، كما شارك في ثورة أولاد سيدي الشيخ أيضا³، وأفاد بذلك الشاعر الشعبي علي هروال القلعي⁴ القائل:

- بوزيان السّجّيع طوّع من يَحْشَانُ <<>> ما خلاّ من كان يكذب
- سلّم طاع أليان قدّام الشجعان <<>> ما جَبَرَشِي ما يجاوب
- لحَيّ لسعيدة وصلّ سبّع لفتان <<>> أعشّر فيها أشحال وقلب

¹ - القلعة : مدينة عريقة أسسها محمد بن إسحاق في منتصف القرن السادس الهجري (1155 م) ، و قد عرفت أيضا بقلعة هواره أو قلعة بني راشد، أنظر : ليلي بلقاسم : " قلعة بني راشد التاريخية مدينة بين النسيان و التناسي " ، جريدة الجزائر الصحافة ، عدد456 ، الجزائر16 فيفري2015.

² - محمد مفلّاح : غليزان مقاومات وثورات، منشورات دار الأدب، الجزائر ، 2010م، ص149.

³ - المرجع نفسه ، ص149.

⁴ - علي هروال (1928 - 2003) شاعر متميز من منطقة غليزان.

● لَبِيْضُ سَيِّدِ الشَّيْخِ رَوْحٍ لِيَّهَا ثَانٌ <<>> شَافَ الهمَّ وَعَادَ شَايِبٌ¹.

3 - بوزيان القلعي وانتفاضة سيدي الأزرق بلحاج :

انفجرت ثورة سيدي الأزرق بلحاج في غليزان سنة 1864م ، ثم توسعت لتشمل مناطق عديدة في تيسمسيلت وتيارت ومعسكر ومستغانم، وتميّز هذا القائد بالجمع بين الزعامتين الروحية والدينية، أي أنه كان عالما وقائدا محنكا حظي باحترام سكان المنطقة².

عزا الفرنسيون أسباب هذه الثورة إلى مجموعة من العوامل، بعضها يعود إلى طبيعة الجزائريين المسلمين المتمثلة في التعصب الديني، وهو تفسير يصعب استساغته، لأنه من الطبيعي أن يثور الجزائريون بعد تحطيم نظمهم الاجتماعية ومصادرة أراضيهم بموجب قوانين استعمارية عديدة. وهناك من الفرنسيين من عزا هذه الثورة إلى سوء تسيير إدارة شؤون الأهالي التي تميّزت بالارتجالية وتعسف القيادة، وإلى سياسية المرونة التي انتهجها الإمبراطور نابليون الثالث إزاء الجزائريين المسلمين الذين وعدهم بإنشاء "المملكة العربية" لهم³. أما القائد الفرنسي لاباسي Lapasset فقد برّر انفجار ثورة سيدي الأزرق بلحاج بستة أسباب هي:

- اضطراب المجتمع بعد تكسير النظم الاجتماعية التقليدية.
- سوء تسيير المكاتب العربية المكلفة بشؤون الأهالي.
- إخفاق الإدارة الفرنسية في اختيار معاونيها من الأهالي (القياد) الذين جلبوا من مناطق أخرى.
- تأصل ثقافة الشورى في أوساط الجزائريين المسلمين.
- الصحوة الدينية العابرة للأقطار العربية، والرافضة للأفكار الوافدة من أوروبا.
- تقليص عدد الجيوش الفرنسية⁴.

1 - محمد مفلاح : غليزان مقاومات ، المرجع نفسه، ص149.

2 - محمد مفلاح: سيدي الأزرق بلحاج رائد ثورة 1864م، دار هومة، الجزائر ، 2005م، ص57.

3 - المرجع نفسه ، ص59.

4 - المرجع نفسه ، ص60.

ومهما تعددت آراء الفرنسيين حول أسباب هذه الثورة، فالأكيد أن السبب الحقيقي يتمثل في تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر بحد ذاته الذي كان كفيلا لاندلاع الانتفاضات، وما نجم عن هذا الاستعمار من استعباد وتجهيل والتفكير.

3 - 1 - التحضير للثورة :

بدأ التحضير للثورة بزيارة شيوخ الزوايا الذين كانوا ينصحون الشعب بالاستعداد للجهاد في كل المناسبات. أما التحضير المباشر فقد بدأ بشراء البارود تحت غطاء إحياء المناسبات الدينية (الوعدات)، وخاصة وعدة سيدي أحمد بن عودة. وحسبما ورد في تقرير الضابط لاباسي Lapasset ، فإن كلمة "السر" الخاصة بالثورة قد تم تبليغها للشعب في وقت مبكر، لذا كان سكان غليزان على أتم الاستعداد للثورة قبل انفجارها بسنة واحدة تقريبا¹.

وعندما اندلعت ثورة سيدي الأزرق بلحاج في مطلع مارس 1864م، انضمت إليها عدة قبائل، من غليزان وزمورة والمطمّر وعمي موسى ووادي أرهيو، وتم التنسيق مع ثورة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الجزائري الغربي. هذا وقد تشجع سكان غليزان على الثورة بعد سماعهم خبر مقتل القائد الفرنسي بوبيتر Beaupetre في غمرة ثورة أولاد سيدي الشيخ².

هذا وقد أبرق القائد دوليني Deligny، إلى وهران يخبر قائدها بأن الثورة في غليزان قد انفجرت في أبريل 1864م، ثم اتجه إلى الجنوب لقمع الثورة هناك، بعد أن أسند قيادة ثكنة زمورة المقدر عدد أفرادها بـ 800 جندي للعقيد لاباسي، علما أن هذا الأخير قد أصيب بجروح خطيرة في إحدى المعارك، لكنه أخفى ذلك على قيادته مدّعيًا أنه سقط من حصانه، وقد نقل إلى مستشفى مستغانم للعلاج. كما واجه مقاومة عنيفة في كل فليقة³.

ويعتبر هجوم مطلع شهر ماي 1864م الذي نظمته سيدي الأزرق بلحاج بمشاركة بوزيان القلعي على طابور العقيد Lapasset لاباسي أثناء عودته من مهمة تموين القوات الفرنسية المتواجدة في مدينة تيارت، بمثابة اندلاع

1 - محمد مفلح : سيدي الأزرق بلحاج ، المرجع السابق ، ص 61.

2 - المرجع نفسه، ص 61.

3 - المرجع نفسه، ص 63.

الثورة، وكان ذلك يوم 12 ماي 1864م. ورغم سياسة التعتيم الإعلامي التي كانت مفروضة على الثورات الشعبية، فإن أخبار هذا الهجوم قد تحدثت عنه الصحافة الفرنسية¹.

ومما ساعد هذه الثورة على أخذ الطابع الشعبي، هو دعم الطرق الصوفية لها (الرحمانية، القادرية، الشاذلية، والدرقاوية، والسنوسية)، الأمر الذي جعل سيدي الأزرق بلحاج ينجح في تجنيد ما لا يقل عن 2500 شخص في نواحي غليزان. هذا وقد جرت المعارك في منطقتي أولاد عامر، وناحية زاوية سيدي أحمد بن عودة، ورغم ضراوة المعارك فإن الجيش الفرنسي قد هَوّن من خسائره التي حدّدها في مقتل جندي واحد، مقابل مقتل 36 متمرّد كما ورد في جريدة "المبشّر" الصادرة يوم 22 ماي 1864م، وهو ما ينكره العقل خاصة إذا علمنا أن العقيد لاباسي قد تفاجأ بمجموع المتمردين وفرّ هاربا إلى غليزان، ومن هناك طلب النجدة من حامية مستغانم، مكنته لاحقا من استرجاع زمورة التي سقطت في أيدي المجاهدين لبعض الوقت².

هذا وقد أثارت أخبار انتصارات سيدي الأزرق بلحاج الرعب في نفوس المستوطنين واليهود، ففرّوا على جناح السرعة إلى مدينة مستغانم. أما الجيش الفرنسي فقد أفرغته انتصارات المتمردين في مناطق عمي موسى ووادي أرهيو ومينا، لذا شرعوا في تحصين مواقعهم في مستغانم والظهرة. وبالنسبة للجزائريين المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي، فقد هاجمهم سيدي الأزرق بلحاج في الرحوية وما جاورها، وقضى على خليفة قايد مطماطة والمخازنية، في حين فرّ القايّد إلى مركز عمي موسى³. ثم نجح المتمرّدون في محاصرة الحامية الفرنسية بالرحوية وفي اقتحامها، وأسفرت العملية عن اعتراف الفرنسيين بفقدان 20 جنديا فرنسيا. وقد خلّد المخيال الشعبي هذه المعركة بقصيدة شعبية جاء فيها:

● دخل الرحوية مع ضيق العشية <<>> قتل مارية وزاؤ الماريشان

ولم تتوقف الثورة عند هذا الحد، بل جرت معارك ضارية طويلة شهر ماي 1864 في كل من عمي موسى (27 ماي) قتل فيها قايد مريوة، وفي غليزان التي كانت مدينة إستراتيجية للفرنسيين، فحاول الاستيلاء عليها يوم 31

1 - محمد مفلّاح : سيدي الأزرق بلحاج ، المرجع السابق ، ص 64.

2 - المرجع نفسه ، ص 66.

3 - المرجع نفسه ، ص 68.

ماي 1864م، فقتل حوالي 12 جنديا فرنسيا، وفرّ مستوطنوها نحو مدينة مستغانم¹. وكادت غليزان أن تسترجع في أيدي الثوار، لولا الإمدادات العسكرية الكبيرة التي أرسلتها فرنسا عبر ميناء مستغانم.

وفي مطلع شهر جوان 1864 جرت معركة ضارية في ناحية "دار سيدي بن عبد الله"، فقد فيها الفرنسيون الكثير من جنودهم، ومن جهة أخرى أستشهد فيها قائد الثورة سيدي الأزرق بلحاج ما بين 3 جوان و 6 جوان بعد إصابته بجروح بليغة. هذا وقد أشارت الصحف الفرنسية إلى مقتل قائد الثورة، منها: Le Moiteur، Akhbar، Le Courrier de L'Algérie، de L' Algérie.

والجدير بالذكر أن الفرنسيين لم يعثروا على جثمان القائد سيدي الأزرق بلحاج، الذي أخفاه الثوار لتفادي عملية التنكيل به، كما فعلوا بـ: بن علال خليفة الأمير عبد القادر إثر مقتله²، ودفن سرّا في دوار تعسالت. وقد خلد المخيال الشعبي بطولة سيدي الأزرق بلحاج بقصائد شعبية عديدة منها:

- أبكي يا عيني على سي لزرق بلحاج
- وابكي يا عيني على رفيق الحجاج
- يا عيني وابكي على الخاوه اثنين
- خرجو متعاونين على رأس العلوان
- يا عيني وابكي على خيمة ربّي
- وظلت أتغذي على طيب لحسان
- يا عيني وابكي على ولد الأكحل
- أرقد مكحلنو يقطع في الريسان
- يا عيني وابكي على نهار الغابة
- دراويش وطلبة يتحاموا الكعقبان³.

¹ - محمد مفلح : سيدي الأزرق بلحاج ، المرجع السابق ، ص74.

² - المرجع نفسه ، ص78.

³ - المرجع نفسه ، ص79.

4 - نشاط بوزيان القلعي بعد ثورة الأزرق بلحاج :

وبالعودة إلى بوزيان القلعي، فهو لم يبرز على ساحة الأحداث إلا بعد تخاصمه مع "القايد" عون الإدارة الفرنسية الذي طلب منه دفع الضرائب، ورفض بوزيان القلعي الانصياع لأمر القايد فصنعه هذا الأخير، وهو الأمر الذي لم يتحمله بوزيان القلعي، فاشتبك معه وأسقطه أرضا وجردّه من سلاحه أمام الملاء، فكان ذلك سببا في التحاقه بالجبال ليعيش متمردا على القوانين الفرنسية الجائرة التي أنزلت الجزائريين إلى مستوى العبودية.

والجدير بالذكر أن تمرد بوزيان القلعي الذي دام مدة طويلة (13 سنة تقريبا) من سنة 1863م إلى سنة 1876م، هو في الحقيقة تعبير عن سخط القرويين على الاستعمار الذي فكّك نظمهم الاجتماعية وصادر منهم أراضيهم الفلاحية والرعية¹.

وكان بوزيان القلعي من بقايا المقاومة التي لم تخمد نارها في منطقة الغرب الجزائري منذ عهد الأمير عبد القادر ومنذ أن أحرق الجنرال كلوزيل مدينة معسكر في سنة 1835، حيث كانت جبال بني شقران تستقبل الثوار دائما، من شعراء وغيرهم، كما كانت تفعل جبال الأوراس وجرجرة وعمور.

وذكرت المصادر أن بوزيان كان من الساخطين على تغيير البنية الاجتماعية التي جاء بها قانون 22 أبريل 1863 (سيناتوس كونسيلت)، والذي قصد من وراءه انتزاع الأراضي من أهلها ومنحها للكلون، وقد وصف بوزيان القلعي هذا القانون الجائر بقانون العار الذي مكن فرنسا من مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، هذا وقد كسبت هذه الشخصية تعاطف المجتمع الجزائري في المنطقة، الأمر الذي دفع الحاكم العام للإدارة إلى تحرير تقرير ضده يوم 30 ديسمبر 1874م موجه لوزير الحرب، ليخبره بتمرد بوزيان القلعي الذي حظي بدعم الشعب الجزائري .

ويرى المؤرخون أن تمرد بوزيان القلعي هو امتداد لثورة الأمير عبد القادر، المتبوعة بثورة قبيلة فليته سنة 1864م، إلى جانب سيدي الأزرق بلحاج الذي أُلقي عليه القبض وسجن في بوخناقيس (سيدي بلعباس) ، لكنه تمكن من الهروب والتحق بالمقاومين في الجبال، فكان بوزيان القلعي يهاجم المزارع التي أقامها الفرنسيون على أنقاض الأراضي

¹ - عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 1984م، ص.176.

المغتصبة من أصحابها. وثار أيضا على الظلم والجبروت المتمثل في القياد أنفسهم، وكان هذا الأخير موظفا رمزا للسلطة الفرنسية¹.

ولا شك أن صموده الطويل قد أقلق الفرنسيين، لذا فمن الطبيعي أن يوجّه الحاكم العام الفرنسي للجزائر، رسالة إلى وزير الحرب يعرض عليه قضية المتمرد بوزيان القلعي، جاء فيها على وجه الخصوص التالي : " ظهرت منذ أشهر جماعة من الأشرار الأهالي يقودهم بوزيان القلعي، تمكنوا من تعكير صفة الأمن في جزء من ناحية وهران. ورغم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المدنية لوضع حدّ لهؤلاء، فإن جرائمهم تزداد يوما بعد آخر. ولقد تجرّأ بوزيان حتى على سرقة المواطنين (كما جاءت في الرسالة) في الطريق على الساعة الرابعة نهارا، وعلى مهاجمة المزارع المعزولة. وينشط بوزيان في ناحية باريغوا Perégaux (المحمدية حاليا) في ملتقى طرق دوائر مستغانم و وهران ومعسكر، واتخذ من غابة أريش ملجأ له، قرب نفس المنطقة أي باريغوا Perégaux"².

5 - أسره وإعدامه:

في سنة 1876 أُلقت قوات الاحتلال الفرنسي القبض على بوزيان القلعي الجريح وهو في حالة ضعف شديد، وهذا بعد وشاية الخائن بن يوسف الذي استغل مرض بوزيان القلعي لتتم الوشاية به للفرنسيين، وهو من معارف الثائر حكم عليه العدو بالإعدام الذي نفذ فيه بالمقصلة و قطع رأسه بساحة المحمدية قرب معسكر يوم 20 جويلية 1876 على الساعة الخامسة صباحا وعمره 39 سنة وهذا بعد إعدام بوشوشة بسنة واحدة³.

وقد أَرهق قوات الاحتلال الفرنسي طيلة ثلاثة عشرة سنة⁴، فالبطل هنا ليس هو الشاعر ولكنه الفارس الذي أصبح رمزا ومصدر إحياء للشعر الشعبي، وبالتالي أصبح شخصية أسطورية تاريخية في المخيال الشعبي يشبه شخصية: روبين هود Robin des bois⁵، كما صوره سكان المنطقة.

¹ - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج8 ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، 1994 ، ص 223.

² - محمد مفلح: غليزان مقاومات وثورات، المرجع السابق، ص150.

³ - المرجع نفسه ، ص154.

⁴ - Hassina Amrouni : " Histori Algerie", 1 novembre 2014, Op ,Cit , P6.

⁵ - أبو القاسم سعد الله : المرجع نفسه ، ص223.

رغم أن التمرد الفردي كان يسير في طريق مسدود، فقد صمد بوزيان القلعي طويلا بفضل تعاطف ساكنة المنطقة معه. لذا كان من المنطقي أن يقع في قبضة الفرنسيين بعد الوشاية به من طرف أحد الفلاحين يدعى بن يوسف كما ذكرناه آنفا، الذي يحتمل أنه نال مكافأة على خيانة بوزيان. وبعد أن تم سجن هذا الأخير وتمت محاكمته، أعدم بالمقصلة في مدينة معسكر في شهر جويلية 1876م¹. هذا وقد تحوّل بعد أن مقتله إلى أسطورة يتغنى الناس ببطلته المتمثلة في تحدي الاستعمار بصفة فردية²، كما ذكر ذلك عبد القادر جغلول.

وقد أشارت القصائد الشعبية إلى خيانة بن يوسف الذي توفي في حالة مزرية، ومنها قصيدة الشيخ علي هروال القلعي الذي نظمها عن البطل بوزيان:

- جوز ذاك الحال وامرض غالي الشان
- لبن يوسف راح قاصد للمكان
- فالخيمة خللاه وامشى للخزيان
- جابت فرانسو العساكر كالجردان
- قبضوه وسلسلوه عباد الشيطان
- ثلث أشهر مريض عاطب
- عرفه باللي راه غالب
- جاب الجيش معاه غاضب
- معظم ذاك النهار امغضب
- وداروا على كل جانب³.

ويمكن استخلاص الأفكار التالية من مغامرة بوزيان القلعي:

- كان تمّزده فرديا لا يحمل مشروعا سياسيا.
- تحولت مغامرته بعد موته إلى أسطورة تمجّد الشجاعة تتغنى بها الأجيال.
- تمرير رسالة هامة للأجيال من خلال مغامرته، مفادها أن استرجاع الحرية والكرامة أمر ممكن بالمشابرة.
- أهمية الثقافة الشعبية في بعث الوعي الوطني.
- أسطورة التمرد الفردي كانت بمثابة حاضنة للوعي السياسي اللاحق.
- أغلب نهاية المتمرّدين تكون بوشاية من ذوي القرى.

¹ - عبد القادر جغلول : المرجع السابق، ص178.

² - المرجع نفسه ، ص179.

³ - محمد مفلح : غليزان مقاومات وثورات ، المرجع السابق ، ص ص 150 ، 151.

6 - بوزيان القلعي في التراث الشعبي :

قام الباحث عبد القادر جغلول والسيدة نادية بن ددّوش بجمع هذه الشعر الشعبي الممجد لبوزيان القلعي من جبال بني شقران، في سياق بحثها العلمي (دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية) بجامعة الجزائر سنة 1976م على الشكل الآتي :

- إليك يا من تعرف القراءة
- أخبرنا ما يقال في الجريدة
- إبلك يا عيني بوزيان الشهير
- آه...كم مرّ زمن
- ماذا فعل القلعي وماذا فعل السلطان
- أتباعه هم رجاله الشرفاء
- والمتديّتون وفرسان حقيقيون
- لقد أصبح ابن القلعي¹
- شهيرا في البلاد برّمّتها
- وقصته تنصب الشعر
- بعد أن أحرقته الحمى وأضعفته
- أحسّ أنه أصبح عاجزا
- ويقول لنفسه:
- سوف أذهب إلى صديقي
- في مكان أمين
- هناك سأستريح وأستعيد عافيتي
- وسأجد أفكارى من جديد

¹ - عبد القادر جغلول : المرجع السابق ، ص180-181.

- كما كانت من قبل
- كما أراد الله وأوصى به¹
- *****
- ذهب ليلقاه، مريضا جائعا وعطشانا
- ولم يكن لونه الشاحب جميلا
- فنصب له الآخر فخا
- إذ دلّ عليه قاتليه
- الذين قال لهم الحقيقة كاملة
- قال: >> الشخص الشهير عندي
- ولن يتمكن من الفرار إلى أيّ مكان
- فهو متعب ومنهك وأعضاؤه مزعزعة
- أسرعوا فالوقت يضغط
- وانتبهوا، إن يديه مسلحتان
- إنما بسبب حالته الجسدية
- بإمكان صبيّ انتزاع سلاحه<<²
- *****
- وأتى الجنود يأخذون المواطن
- كم هو حزين ومشؤوم ذاك اليوم
- فالآلام التي عانى منها وتحملها
- كان بإمكانها أن تدوّخ أجمل الأسود
- لم يتمكن من الانتصار عليها بمفرده

¹ - عبد القادر جغلون : المرجع السابق ، ص180-181.

² - المرجع نفسه ، ص181-182.

- لو كان في حالته الطبيعية
- لما تجرأ خصم على الاقتراب منه
- لم يفطر في تلك الليلة من رمضان
- وأمضى ليلته هكذا يدخن
- أوقفوه وأوثقوه وأخذوه
- أخته التي علمت به
- أمضت صبيحتها وهي تهرش وجهها
- يا إلهي أهلك بن يوسف بالجوع والعطش
- وبعد الرخاء أجعل منه متسولا
- لقد نشرت الجريدة خبر القلعي
- اسمه يرجف الناس
- فعندما يبكي الطفل يقولون له:
- << سيأتي بوزيان >>
- عندها يتوقف عن البكاء
- سوف ننتصر بفضل الله¹.

بهذه العفوية ولدت أساطير لمقاومين جزائريين أمثال: الإخوة عبدون في منطقة القبائل وبوزيان القلعي في غيليزان وضواحي المحمدية، مع فارق أن انتفاضة هذا الثائر كانت لا تضاهي ثورة شعبية شاملة ، وإنما كانت تعبر عن رفضه للقوانين الفرنسية وهو يشترك في تعرضه لظلم الكولون والإدارة الاستعمارية التي سلبته الأرض والأهل والشرف والوطن.

بوزيان القلعي هو من الثوار الجزائريين، عرف محليا بالأسطورة لأنه من بين القلائل في زمانه الذين حملوا مشعل المقاومة دون المبالاة بقوة المستعمر الفرنسي في الجزائر، دامت ثورته 13 سنة ولم يكن له أتباع كثير، والذي أصبح

¹ - عبد القادر جغلون : المرجع السابق، ص181-182.

رمزا ومصدر إيجاء للشعر الشعبي¹ هذا وقد أصبح شخصية أسطورية وتاريخية في المخيال الشعبي، يشبه شخصية: روبين هود² الأسطورية، كما تم ذكره سابقا.

ثانيا : بلميمون البختاوي :

نحن نعلم أنه مع قدوم الاحتلال الفرنسي قابله الجزائريون بمقاومات عنيفة شملت جميع أنحاء الجزائر سواء في الشرق أو الشمال أو في الجنوب أو في الغرب، وبالتالي شكلت سنة 1830 بداية الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر، وانتهت هذه المرحلة بتأسيس النظام المدني سنة 1870 قبيل ثورة المقراني بقليل وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، والتي جاءت معها الترسانة المليئة بالقوانين الزجرية والتعسفية في حق الشعب الجزائري أشروها طبعا دستوريا في 22 أبريل 1863 وأيضا قانون الأنديجينا- الأهالي - الذي طُبق في الجزائر منذ سنة 1881 و عُمم في كامل المستعمرات الفرنسية في سنة 1887، بالإضافة إلى قانون التجنيد الإجباري. وبالتالي تعتبر كل هاته الترسانة التي كانت وراء ظهور وبروز هاته الظاهرة المعروفة بالمقاومة الفردية.

وكان الفرنسي إيميل فيولار هو أول من تنبه وكتب كتابا ودراسة شاملة حول هذا الموضوع خلال سنة 1895 سماه لصوص الشرف في منطقة القبائل، وركز على ثلاث شخصيات محورية: اختار في الشرق الجزائري مسعود بن زلماط، وفي منطقة الوسط بالتحديد منطقة القبائل أرزقي البشير، وفي المنطقة الغربية وغلزيان حاليا بالضبط في منطقة بني شقران والمحمدية حاليا شخصية بوزيان القلعي.

للأسف في الغرب الجزائري كانت هناك العديد من هاته الظواهر ولكنها لم تؤرخ لا من الفرنسيين و لا حتى من الجزائريين. ونحن نعلم أن الجزائري الوحيد الذي أرخ لهاته الظاهرة وركز هو أيضا على هاته الشخصيات الثلاثة وهو السوسيولوجي عبد القادر جغلل والذي يعتبر من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وقد كتب لنا كتابا سماه *Algérienne Élément d'histoire Culturelle* طبعه سنة 1984 و عنوان أحد الفصول بـ: لصوص الشرف (les bandits d'honneur)، أو عصاة الشرف إن صح التعبير. وركز على هذه الشخصيات من دون العودة إلى المصادر الأرشيفية أو حتى إلى الذاكرة الجماعية للسكان (أي ساكنة الغرب الجزائري)، لأن منطقة

¹ - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص224.

² - Hassina Amrouni : Op. cit , P7.

الغرب الجزائري كما نعلم كانت بها جالية كبيرة من الفرنسيين، وعندما يتم التحدث عن شخصية ميمون بن بختاوي أو كما كانت تلقبه الساكنة آنذاك بميمون القاطع¹، والذي مارس نشاط التمرد في منطقة بلعباس .

إن هذه المدينة - سيدي بلعباس - هي موقع استراتيجي لمقاومة الأمير عبد القادر وكانت تسكنها قبائل عربية هي قبائل بنو عامر ببطونها المعروفة ، هؤلاء إمتزجوا بالسكان الأمازيغ كما هو معروف لأن العرب عندما جاؤوا إلى المنطقة ، كانت فترة قدومهم مع نهاية القرن الثاني عشر، ولم يجدوا المنطقة خالية ، لكنها ساعدت العربي لأنها منطقة منبسطة فكان هناك التزاوج مع العنصر المحلي، وهم الأمازيغ فأنجبوا المغاربة و الجزائريين بمصطلحنا الحديث². هاته المنطقة رصدتها فرنسا وعرفت قيمتها ومكانتها الإستراتيجية فأُسست فيها مركزا استراتيجيا عُرف بـ: بيسكوفيل ثم نابوليون فيل ثم سيدي بلعباس. وكان ذلك مع قدوم الجنرال بيجو تقريبا الذي أصبح الحاكم العام والآلة العسكرية منذ 1841 و إلى غاية 1847 والمدينة بدأت في جذب المستوطنين، ومنذ وجود اللفييف الأجنبي والعسكر الفرنسي خلال جانفي 1843 في المقر الحالي لمدينة سيدي بلعباس .

مدينة سيدي بلعباس مدينة معروفة بسهولها وغاباتها و الواد الذي يقطعها، حيث كانت مياهه تجري، وبالتالي جلب كل الأوروبيين أو كما هو معروف فسييفساء أوروبا إلى هاته المنطقة، وأسسوا أكبر نواة و أكبر مركز استيطاني فأصبحت منطقة سيدي بلعباس تحتوي على 127 ضيعة . و 600 كولون معروفين بأنهم استحوذوا على تجارة الحبوب والكروم والخمور، وأصبحت مدينة تحسب من أغنى مدن الجزائر خلال الفترة الاستعمارية بملياردارتيها الأوروبيين بالمنطقة.

وبالعودة إلى شخصية ميمون بن بختاوي فإن قبائل بنو عامر ببطونها المعروفة ينتمي إليها هذا الرجل - ميمون القاطع - حيث ينتمي في الأساس إلى بطن أولاد سليمان .

والمعروف أن هذا العرش - أولاد سليمان - هم قبائل عربية ولكنهم إمتزجوا بالسكان الأمازيغ في هذه المنطقة ، التي كانت من بين البطون التي بايعت الأمير عبد القادر خلال فترة مقاومته ، وهذا الأخير أفرغ المنطقة من سكانها

¹ - حنيفي هلايلي : " ميمون بلبختاوي أو ميمون القاطع " ، ملتقى وطني حول عصاة الشرف في الجزائر المستعمرة ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، الجزائر ، نوفمبر 2017 ، ص133.

² - المرجع نفسه، ص133.

بسبب تروده على المغرب تفاديا للآلة العسكرية الفرنسية خاصة في عهد الجنرال بيجو و مرحلة الاسترداد ، فالأمير عبد القادر لم يستطع مواجهة الاستعمار الفرنسي بسبب قلة المؤونة و قلة الموارد العسكرية لديه¹ .

والمعروف كذلك هجرة بعض قبائل المنطقة إلى المغرب الأقصى، وإمتزجت تلك القبائل بسكان المغرب خاصة المناطق الشرقية منه، وساهموا في تعريب المغرب بما فيها هذا البطن. وهو بطن أولاد سليمان الذي ينتمي إليه هذا الرجل (ميمون القاطع) أو ما يسمى بميمون البختاوي ، كما تم ذكره سابقا.

هذا الرجل تم البحث عنه في الذاكرة الشعبية، لأن الأرشيف المتعلق بهذه الشخصية غير موجود ما عدا وثيقة أرشيفية واحدة و التي تمثل الحكم الغيبي له بالإعدام فقط ، أما معلومات أخرى لا شيء سوى أنه مجرم وأنه خارج عن القانون الفرنسي و متمرد ضد الإدارة الفرنسية.

هذا الثائر على القانون الكولونيالي ولد تقريبا في حدود سنة 1892م²، وكان يمتاز بقوة الشكيمة، وكان شجاعا وكان يحبه الساكنة، بحيث أنه كان يتسلط على الكولون في ضيعاتهم يسرق ويستحوذ على ممتلكاتهم ويعطيها للأهالي الجزائريين وخاصة المعوزين منهم ، وبسبب ذلك كان محبوبا لدى أهالي المنطقة.

هذه الظاهرة أيضا ارتبطت بالغابة و الجبل ومنطقة بلعباس أو منطقة العمارنة بالتحديد، وكذا منطقة تلموني التي تقع جنوب سيدي بلعباس بحوالي عشرة كيلومترات والمعروفة بغاباتها الكثيفة، حيث أن حدود هاته الغابات في العرض تقريبا أكثر من 200 كلم . وتمتد حتى الحدود المغربية وجنوب ولاية سعيدة حاليا. وبالتالي الغابة كانت هي المخبأ لهذا الرجل لأن اللصوص أو العصاة إن صح التعبير في الدراسات الفرنسية، وفي التعريف الذي جاء في تلك الكتابات أنه: هو الإنسان الذي يختبئ و يمارس النشاط السري تحميه الساكنة ولكن دائما يبقى تحت عيون الإدارة الاستعمارية و عيون عملائها .

وفي منطقة بلعباس الكثير من العملاء والخونة الذين قدمت لهم فرنسا امتيازات باعتبار أن المدينة كانت محاصرة بسور مستطيل الشكل وبالتالي مراقبة بشكل كبير، هذا السور الذي بني منذ عام 1859 وحطم سنة 1903 ، لما زارها أول رئيس فرنسي للجمهورية الفرنسية الثانية إميل لوبي وزار أيضا مركز المدينة، و تعتبر أول زيارة للمسؤولين الفرنسيين. نجد كذلك أن نابليون الثالث من زائري المدينة و بنى فيها القصر وهو الذي أمرهم بأن يطلقوا عليها اسم مدينة سيدي بلعباس نسبة إلى الرجل الشريف الولي الصالح و هو مدفون هناك، وجاءت به السلطات العثمانية في

¹ - حنفي هلايلي : المرجع السابق ، 134.

² - Gaslon Doumergue : l'echo de Tlemcen , 76 Année , N8624 , place d'Alger Tlemcen, 16 septembre 1930 .

الجزائر خلال فترة الدايات، وبعد الاحتلال الفرنسي سميت نابوليون فيل ثم سيدي بلعباس، ولكن بعد ذلك غلب عليها اسم سيدي بلعباس البوزيدي والذي يعتبر من الأشراف الحسينيون و رجل شريف وجاء من منطقة أفلو كما هو معروف و هو قادري و يتبع الطريقة القادرية ثم جاءها المسؤول الفرنسي الثاني الذي حطم سور المدينة سنة 1903 وهو إميلو لوبي .

وفي هذه الفترة كانت تقريبا كل المنطقة الجغرافية لبلعباس هي منطقة عسكرية حتى خلال العهد المدني ، وتعتبر منطقة عبور أيضا بين الشمال و الجنوب و بين الشرق والغرب، وكل قيادات الثورة كما نعلم أيضا مروا بالمنطقة إما بقاء مكوثا أو إقامة كم هو معلوم .

ميمون بلبختاوي الذي زاول نشاطه خلال الحرب العالمية الأولى، كان ملجأ الوحيد في هذه الفترة هي غابات سولي وهي غابات كثيفة يعني من الصعوبة بمكان الولوج إلى تلك تلك الغابة المعروفة بأنها مليئة بالحيوانات شرسة¹. فبطولات ميمون بلبختاوي الذي كان يغير وكان يستولي على أملاك المعمرين و يساعد المعوزين و المساكين الذين أصبحوا كلهم خماسة خاصة أن قبائل بنو عامر لما عادت بعد نهاية المقاومة سنة 1850 أصبحوا خماسة عند المعمرين و الكولون ، هذا المتمرّد على الوجود الفرنسي في المنطقة كان يساعده بعض الجزائريين من بينهم صديقه الوفي محمد الطيب ، و هذا الأخير قتله أحد القياد في منطقة بلعباس انتقاما من ميمون القاطع (بلبختاوي) . وقد انتقم بلبختاوي و أراد أن يقتل هذا القايد و لكنه لم يفلح بسبب الأسلحة و بسبب الحمية فقتل ماشيته وأحرق ضيعته وهرب إلى المغرب، وبالتالي حُكِمَ عليه غيبيا بالسجن و ذهب إلى المغرب و عاش تقريبا في أحواز منطقة وجدة.

طبعاً هروبه كان عن طريق جنوب بلعباس لأن المغرب الأقصى قريب من المنطقة جنوبا فعاش تقريبا سنة ثم عاد من جديد وانتقم لصاحبه و انتقم للأهالي وقتل هذا القايد، وسرق بندقيته ثم عاد أدراجه إلى المغرب الأقصى فحكمت عليه فرنسا غايايا. ووردت محاكمته في الأرشيف الموجود في اكس أون بروفانس والمذكورة فيه بعض

¹ - منطقة سيدي بلعباس مشهورة بالحيوانات الشرسة ، لكنها كلها انقرضت بسبب الحرب و بسبب ما فعلته فرنسا و معروفة مدينة بلعباس في هذه الفترة بوجود النمر في هاته الغابة وحتى أنه في سنة 1864 عاش فيها نوع من الأسود وهو أسد الأطلس الذي كان يسمونه الفرنسيين (le manger l'homme) أكل الانسان وكان موجود في سيدي بلعباس ، و مشهورة أيضا بشخصية في جندموش التي تقع في أقصى جنوب بلعباس بحوالي 120 كلم قتل أكثر من 30 أسد. حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص134.

العناصر التي كانت تساعده وتساعد في منطقة سولي التي ذكرنا بأنها تبعد عن جنوب مدينة سيدي بلعباس بحوالي 10 كلم .

هذا الرجل لم يعد إلى منطقة سيدي بلعباس والجزائر عموما، إلا بعد الاستقلال أي في حوالي شهر سبتمبر 1962 وكان شيخا طاعنا في السن ، وقد عاد معه زوجته المغربية. وأثناء فترة إقامته في المغرب الأقصى كان يقطن في منطقة الناظور ولم يعيش في منطقة وجدة كما هو معهود في المرحلة الأولى ، بل ذهب إلى الناظور ، والسؤال هو لماذا عاش في الناظور و لم يعيش في وجدة التي تعتبر أكثر مدينة مغربية قريبة من الجزائر؟.

الجواب هو وجدة كانت تحت الحماية الفرنسية و الناظور تحت الحماية الاسبانية فهو إذا عاش في وجدة يقع عليه القبض من الأعوان الفرنسيين، فبالتالي عاش في الناظور و المعروف أن هذه المنطقة تقريبا 90 % يتكلمون باللغة الأمازيغية تليفيت (قبيلة آيت الناظور)، والتي سماها محمد الخامس بعد استقلال المغرب 1956 بمدينة النور كما هو معلوم.

وقد عاش ميمون في الناظور و تزوج من امرأتين و دخل بوحدة إلى الجزائر إحداها عادت بنت ، والأخرى بقيت وتوفيت مع ابنها¹، لكن هو عاد إلى المغرب وانقطعت أخباره . بمعنى أن ميمون القاطع أصبح في المخيال الشعبي لدى ساكنة منطقة سيدي بلعباس بأنه محرر، وأنه كان يرمز للكفاح و يعتبر امتدادا لمقاومة أولاد سليمان بنو عامر البعض منهم ساهموا في مقاومة الأمير عبد القادر، وقد ذكرنا بأنهم هاجروا إلى المغرب الأقصى ولم يعد أغلبهم، والقليل منهم عاد خاصة بعد نهاية تمرد بلبختاوي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، والذين عادوا أصبحوا خماسين، لأن الأراضي و السهول و غيرها أصبحت كلها خاضعة للكولون الفرنسي الاستعماري الذي بلغ عدده أكثر من 120 ألف فرنسي يعيشون في منطقة سيدي بلعباس ويمتلكون أكثر من 127 ضيعة².

تبقى شخصية ميمون القاطع في المخيال الشعبي في الذاكرة الجزائرية، وذاكرة سيدي بلعباس بأنه شخصية شجاعة تحمل فكر وطني امتداد لمقاومة الأمير عبد القادر امتداد لمقاومة أولاد سليمان ، والتي تعتبر البطن الذي ينتمي إليه، ولكن للأسف الذاكرة التاريخية هذه لم تدون مراحل حياته، وتبقى محاولة الأستاذ هلايلي حنفي التي تعد الأولى في

¹ - حنفي هلايلي : المرجع السابق ، ص135.

² - المرجع نفسه ، ص135.

دراسة هذه الشخصية. ومنطقة بلعباس معروفة بهذا النوع من التمرد، ولكن للأسف لحد الآن لم يكتب عنها، وهي منطقة تلاف القريبة من منطقة الضاية¹.

ثالثا : الإخوة بوتوزغات :

لم تعد ملحمة الأمير عبد القادر في الجزائر خلال فترة بداية القرن العشرين سوى ذكرى. كذلك أظهر فشل ثورة 1871 استحالة الإطاحة بالنظام الاستعماري بالمقاومات الشعبية المشتتة هنا و هناك، ومع استمرار استخدام أشكال الكفاح القديم بالاعتماد على القبلية والأخوة، إذ لم تستحدث بعد الأسلحة الجديدة التي ستستعملها الحركات السياسية والنقابية المتمركزة بالمدن.

وذلك رغم غياب اتصال جذري بين المقاومة الأولى المعادية للاستعمار والحركة الوطنية. إذ أخذت مقاومة المستعمر أشكال خاصة في الجزائر دامية مضطربة بأتم معنى الكلمة نتيجة القمع الممارس من دولة المستعمر بشتى أنواعه، وتطور الرأسمالية وتهديم بنية الحقل الثقافي. فقد انتهى مجد الجماعات الريفية التي كانت على أهبة الحرب، ولم يحن بعد الزمن البطولي لتأسيس الحركة الوطنية.

إنه زمن الفرديات ومجتمع لم ينبج بعد قوة اجتماعية قادرة على تحمل مسؤولية إنجاز مشروع تاريخي جديد. كما نجد أهل الفكر المتمدن في انطواء متعاضم أو بالأخص في حوار قل ما نقول عنه محتشم مع السلطات الاستعمارية، فكان إنقاذ ما أمكن بالاندماج بأي ثمن أو إنكار هذه السلطة بصفة عجيبة، الموقفان السائدان في وجود عدة متغيرات على حد تعبير السوسيولوجي عبد القادر جغلول.

ولم تكن فردية التعبير السياسي والثقافي الفعل الحصري لأهل الفكر المتمدن ، ولو في جزء منها لغالبية سكان الريف. ولم ينته وقت الثورات الشعبية غير أنها ضعفت. وحلت مكانها العديد من أشكال العنف ضد هذا الكيان الدخيل المتمثل في المستعمر ، وشغلت مقدمة مشهد الخارجين عن القانون.

¹ - منطقة الضاية: التي كان فيها معتقل رهيب جدا و هو معتقل بوسوي ، والذي تم اعتقال فيه الكثير من الزعماء من بينهم الزعيم الإفريقي : نيلسون مانديلا و الكثيرون منهم وهو يبعد عن مدينة سيدي بلعباس ب 90 كلم ، أنظر: حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص135.

وبطبيعة الحال هؤلاء من نصفهم باسم "عصاة الشرف" لم يظهروا فقط في هذه الفترة ، بل كانوا من ثوابت التاريخ الجزائري والمغاربي والمتوسطي وبصفة عامة ضمن المجتمعات الريفية.

وقد أخذ وجودهم وأفعالهم بعدا جديدا في شروط الهيمنة الاستعمارية اتجاه دولة المستعمر، رافضين بممارساتهم شرعيتها، كما رفضوا تقبل "قانون الأقوى" ، وسكان الأرياف الذين جندوا رمزيا أعمال فرسان القمم لتأكيد رفضهم الثابت والعاجز، ورغم تفكك بنيتهم الأساسية واصل ثباتهم تغيير مجرى التاريخ.

وتسمح دراسة حالة الأخوين بوتويزغات بتسليط الضوء على هذا الشكل الخاص من العنف في الأرياف. ففي البداية كانت مغامرة الأخوين بوتويزغات قصيرة. حيث دامت خمسين يوما فقط من 10 سبتمبر إلى الفاتح نوفمبر 1915¹ بمنطقة عين تيموشنت وكانت بمثابة طريق مختصر لبيان رحلة خارجين آخرين عن القانون في تلك الفترة.

وتندرج جيدا ضمن شبكة تقديم هوبسباون المكيفة مع الشروط الاستعمارية. غير ذلك فقد استطاع المؤرخ عبد القادر جغلول أن يتحصل على وثائق هامة من مصالح القمع كانت تخصهم. ويتوفر هذا الملف بأرشيف ولاية وهران ويسمح بمتابعة مغامرة الأخوين يوما بيوم، فمغامرتهم وصداها كانت من عدة مصادر منها: الدرك، الجيش، الشرطة، الحاكم العام، حاكم وهران، إضافة إلى المقالات الواردة في جريدة صدى وهران ومذكرات مصالي الحاج. يسمح هذا الملف بتسجيل هذه المغامرة في حيز دلالات متعددة فكانت بالنسبة لكافة المجتمع الجزائري الذي تداول بطولاتهم، باستثناء الإدارة الكولونيالية التي اعتبرتها قضية خطيرة، وقضية دولة.

لقد كانت البداية بخبر ليلة 10 إلى 11 سبتمبر على بعد كيلومترين من ملهرب، حين أشعل شخصان النار في كوخ وأطلقا النار صوب أفراد من عائلة بن عمارة عند خروجهم من البيت لحظة إخطارهم بالنيران المشتعلة. وكانت النتيجة: وفاة شخصين وإصابة اثنين آخرين. على الفور تمت الإحاطة بالقضية، وكانت الشكوك تحوم حول الأخوين بوتويزغات. والدافع بسيط هنا، حيث تعيش العائلتان حالة شقاق مستمر. أما بالنسبة للأخوين فهما

¹ - Abdelkader Djeghloul : " violence rurale et pouvoir colonial en Algérie au début XXe siècle : les frères boutouizerat", Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée , n38 , 1984 , p38.

معروفان لدى مصالح الشرطة، بحيث أنهما عاملان بالفلاحة وقد تم عرضهما مرارا أمام المحكمة القمعية بسبب استعمال العنف ضد أفراد عائلة بن عمارة غير أنهما لم يعتبرا سارقان ولا من العناصر المعادية للأوروبيين.

كان من الممكن أن تقف القضية عند هذا الحد، غير أنه صبيحة يوم 11 سبتمبر رفض الأخوان الإذعان لأوامر القايده والحراس المكلفين بتوقيفهم. وأكثر من ذلك قاموا بتهديدتهم بالسلاح وهربا¹.

رغم أن رفضهم الإنصياع لا يمكن اعتباره تمرد مفتوح ضد دولة المستعمر. وبتاريخ 19 سبتمبر بصفتهم خارجين عن القانون جازفا بذهابهما لمنزل مديرهم السابق السيد لتوبلون ليخبروه أنه ليس في نيتهما إيذاء الأوروبيين وهم يحرسون المزارع بدل مهاجمتها وأنهم يحبون كثيرا فرنسا (هكذا وردت في التقارير الأمنية الفرنسية). وأصر تقرير الحاكم الصادر بتاريخ 20 سبتمبر على منح القضية طابعا محليا، ومعالجتها حسب الطرق الإعتيادية للشرطة.

بعد ذلك وبتاريخ 26 سبتمبر قاما الأخوان بوتويزغات بقتل المارشال روكول والدركي شيسنو أثناء تتبعهما للأخوين. إثر ذلك تحول الخبر المحصور في بلدية عين تيموشنت المختلطة إلى قضية عامة. وفي يوم 28 سبتمبر عنونت جريدة صدى وهران "مأساة واد أغلال". وفي نفس هذا اليوم اتصل والي عمالة وهران بحاكم عين تيموشنت لتكثيف البحث. ووضعت السلطة العسكرية تلك الليلة تحت تصرف الحاكم 50 جندي فرنسي و50 فارس من المتعاونين مع فرنسا.

وفي يوم 11 أكتوبر بعد أن كانت قضية بوتويزغات محلية أضحت قضية دولة المستعمر في أعلى مستوياتها. كتب الحاكم العام للجزائر ليتو لوالي عمالة وهران ملتمسا منه تسريع البحث. وفي نفس اليوم بلغ الجنرال برونو قائد مقاطعة وهران السلطات المدنية وتبعاً لقانون حالة الحصار أنه تم وضع منطقة أغلال تحت القيادة العسكرية.

وبعد خمسة أيام تدخل جنرال المقاطعة موانبي قائد القوات البرية والبحرية لشمال إفريقيا لدى الحاكم العام لتوقيف الجدل القائم بين والي العمالة والجنرال حول اختصاصاتهما على التوالي حتى تصل العمليات لنتيجة سريعة. وبتاريخ 20 أكتوبر 1915 تدخل الحاكم العام من جديد وعلنيا هذه المرة، ووعده عن طريق الصحافة بمكافأة

¹ - Abdelkader Djeghloul : Op.Cit , p39

قدرها 2000 فرنك لمن يجد الأخوين بوتويغات اللذين أصبحا العدوان العموميان رقم 1 رغم أنهما كانا يريدان فقط تسوية مشكل ثأر عائلي¹.

في البداية كان الأمر يتعلق بتسوية حسابات بين قرويين. وهو المعنى الوحيد الذي يوصف به الأخوان بوتويغات مغامرتهم. فالعنف الهجومي الذي يمارسونه اختياري. والقتل العمدي الذي ارتكبهما يحكمه منطق الانتقام الريفى. وقد أطلقا النار على عائلة بن عمارة التي لم ترغب أن تزوجهما بناتها. وبتاريخ 10 أكتوبر حين كان مئات الرجال بصدد اقتفاء أثرهم، واصلا ثأرها وقتلا المسمى صالح ميلود وتركوا أفراد العائلة الآخرين، لأن وحده صالح ميلود حليف عائلة بن عمارة. كما مارسا عنفا دفاعيا أمام دركيين بتاريخ 26 سبتمبر، وحارس الممر بتاريخ 19 أكتوبر. لأن الدركيين كانا يلاحقانهما في حين طلب حارس الممر المساعدة رغم أنهما لم يطلبها غير ماء وخبز من زوجته ما دعى الأخوين بوتويغات إلى إطلاق النار².

للقضية عدة جوانب وممارستهم لها عدة تفاسير، لكن بإمكاننا القول أن تدخل الإدارة الاستعمارية في نزاع عائلي محلي لم يكن في صالح الأخوين بوتويغات برصيدهما السلبي في سجل المحاكم التعسفية الاستعمارية، وبدون شك له أثر في " السلوك السلبي " وعدم امتثالهما لأوامر السلطة ، كذلك الهروب من دوامة المحاكم وسلبية المحاكمة ، تجربة تفتح المجال واسعا لعصيان الأخوين ضد السلطة و تمثيلها³.

وفي هذه الفترة أصبحت القضية أمام تصعيد لاستعمال الوسائل القمعية. بداية في القوات المستخدمة مباشرة للبحث عن الخارجين عن القانون، بدون أن ننسى عالميا وقائع الحرب العالمية الأولى، وبالتالي تعتبر سنة 1915 مرحلة الحرب الكبرى التي كانت في أوجها.

وبتاريخ 27 سبتمبر دخل الجيش المشهد بمائة جندي. وارتفع عددهم يوم 14 أكتوبر إلى 332 ثم إلى 468 جندي يوم 23 أكتوبر، إذا ما أضفنا القومية الذين تم طلبهم من طرف قايد المنطقة (250 جندي تقريبا) قوات الأمن، الشرطة البلدية ومساعدو الجيش، قرابة 900 رجل ممن تم تجنيدهم في التاريخ الأخير ضد الأخوين بوتويغات.

¹ - Abdelkader Djeghloul : Op.Cit , p40

² - Ibid, p40

³ - كريمة مجدوب: المرجع السابق ، ص167.

ولم يكن العنف القمعي أو الوقائي ممارسا فقط على الخارجين عن القانون ولكن على السكان المجاورين أيضا. وإلى غاية 26 سبتمبر أخذ شكل حراسة اختيارية لآباء أو أصدقاء الأخوين بوتويغات ممن يشتبه فيهم في المساعدة والمشاركة الإجبارية في أعمال القتل، غير أنه بعد وفاة الدركيين أخذ القمع طابعا مطلقا: حراسة المزارع الأوروبية، إلغاء المعسكرات المعزولة، عمليات تفتيش بالدوار، نفي العائلات المشتبه فيها إلى بلدات بعيدة، توقيف أصدقاء وآباء هؤلاء الخارجين عن القانون والمتمردين على السلطات الفرنسية. وبتاريخ 12 نوفمبر 1915 طالبت جريدة صدى وهران بوسائل أكثر فاعلية مطالبة باستخدام المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي.

تحول البحث عن الأخوين بوتويغات مع مرور الأيام إلى حملة عسكرية حقيقية. وفي المدة الممتدة من 11 إلى 25 أكتوبر لا يجري الحديث في البرقيات المرسلة من الجنرال برونو إلى والي عمالة وهران سوى عن تحركات الجند وغلق الحدود المغربية وأوضاع الدفاع.

ولقد صورت الصحافة المحلية بعض الجوانب من هذا التصعيد الأمني الذي عاشته المنطقة من جهة، وتعنّت السلطات الاستعمارية في تضخيم الوسائل القمعية و الرواج لها، يظهر هذا في مقال صحيفة " صدى وهران " بتاريخ 12 نوفمبر 1915 ، والمطالبة بتجنيد وسائل قوية وعنيفة وضرورة فرض عقوبة المسؤولية الجماعية لمعاقبة كل من تعاون أو آزر الأخوين بوتويغات¹.

وفي ظل غياب أي معركة حقيقية. كانت بداية قضية بوتويغات كنهايتها: "خبرا". وبقيتا مثل الخارجون عن القانون، وتم ظنهم بأنهما هربا إلى المغرب الأقصى بالقرب من قريتهما. حيث قام الحارس الليلي بمصنع الباد النباتي يوم السبت 30 أكتوبر القريب من أغلال بالتبليغ عن وجودهما للضابط لابرير والقائد موري. وفي الفاتح نوفمبر نصب لهما كمين أسفل ضريح سيدي محمد وبعد ساعات تم القضاء على الأخوين المتمردين.

إن مغامرة الأخوين بوتويغات هي مغامرة على مستويين: فهي قضية عادية من اختصاص الشرطة (جريمة، هروب، القبض على المجرمين) غير أنها حدث اجتماعي غني بالتساؤلات للمؤرخ نتيجة الصدى الذي أحدثته، مرتبط

¹ - كريمة مجدوب : المرجع السابق ، ص 168 - 169.

بالاختلاف بين الجرائم المرتكبة من قبل الأخوين بوتويزغات ورد أجهزة القمع الاستعماري. ولا يمكن فهم هذا الاختلاف والاحتدام لأجهزة القمع من قبل أصحاب المغامرة أنفسهم¹.

رفض الأخوين بوتويزغات للعدالة الفرنسية لا يعني أنهما يريدان مواجهة دولة المستعمر. علاوة على ذلك فإن حديثهم مع لوتوبلون فيه العديد من الدلالات التي تؤكد رفضهم نظام المستعمر القائم وبصفة خاصة احتلال الأراضي الزراعية. فمن المؤكد أنهم ليسوا عصابات إجرامية ولا حتى عصابات اجتماعية. وبمعنى أدق ليسوا لصوصا. فهما لم يأخذا من المزارع المحيطة بهم أثناء هروبهما إلا ما هو ضروري فقط من بنادق، مؤن، خبز وأموال. كما أنهما كانا يدفعان ثمن مقتنياتهما إذا اقتضى الأمر. وأثناء مرورهما بمزرعة فرنانديز لاحظ وشهد أحد الأهالي أنهما لم يسرقا أي شيء.

ونتيجة هروبهما أصبحا من الخارجين عن القانون كما أن مغامرتهما لم تتضخم شيئا فشيئا ولم يتحولا إلى رؤساء عصابات. من جهة أخرى كل التقارير التي يحتوي عليها الملف تشير إلى أن المنطقة يسودها الهدوء، وأن السكان الأصليين الذين يسكنون هذه الأقسام المخصصة للأهالي مجبرون على ممارسة الأشغال الشاقة المفروضة عليهم كما أن جميع المسؤولين المدنيين والعسكريين على علم بهذا القمع.

ويتساءل عبد القادر جغلل قائلا : " ... هل سيكون تفاوت الردود شيئا عارضا، وهل سينشأ عن تعطل آلة القمع الناجم عن «التعدييات المبالغ فيها» من قبل أحد الأعوان حال الجنرال برينو، والقراءة السريعة للملف يمكن أن تقودنا لهذا التأويل. ففي 25 أكتوبر 1915 قام محافظ وهران بالاعتراض بشدة لدى الحاكم العام على الاستعمال المفرط للوحدة العسكرية: أصبح الأمر سخيفا، فنحن نحول عمل شرطة بسيط إلى عملية عسكرية واسعة النطاق"².

من جهته اعترف القائد موري: أنه من المؤسف أن نضطر من أجل شخصين مثل هذين إلى نقل كل هؤلاء الأشخاص³. ومع ذلك من المهم أن نلاحظ أن هذه المواقف الحرجة تأتي غالبا متأخرة. الموقف الأول والذي لا يمكن فهمه إن وضعناه مرة أخرى في النزاع الهيكلي بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية فلا معنى له سوى أنه بعد

¹ - Abdekader Djeghloul : Op .Cit , p41

² - Ibid , p41

³ -Ibid , P42.

28 يوما من دخول الجيش، و14 يوما بعد وضع منطقة أغلال¹ تحت قيادة الجيش. أما بخصوص الموقف الثاني فيلي حل لغز القضية.

في الواقع وباستثناء الحاكم، الجميع بما في ذلك (السلطات المدنية، السلطات العسكرية، والصحافة)، هؤلاء شاركوا بطريقة أو بأخرى في تسليط الضوء على قضية بوتويغات وتحريك دوامة العنف، حتى وإن ظهر الأمر سخيفا فيما بعد. وبذلك لم يكن تباين الرد العسكري مجرد حدث عارض إذ نجده في قضايا أخرى «كقطاع الطرق» وقعت في تلك الفترة. على سبيل المثال في الأوراس قام الحاكم العام آنذاك بتحريك ما يقارب 400 جندي من المشاة و200 خيال، ضد مسعود بن زلماط في 20 أوت 1919، و300 جندي من المشاة و85 خيال و50 من الرماة القومية و200 من الرماة السينيغاليين في العشرين أكتوبر من نفس السنة².

وبغرض فهم اغتياض الجهاز القمعي الاستعماري يجب الخروج عن المسار الشخصي لكل واحد من هؤلاء الخارجين عن القانون، لمحاولة الإدارة الاستعمارية السيطرة عليهم بصفتهم داعمين وعملاء للعنف الريفي بشتى أشكاله حسبها، والذي تمكنت منه - أي الإدارة - من التحكم فيه دون السيطرة عليه.

مما لا جدال فيه، أن الحرب العالمية الأولى 1914-1918 زادت من تفاقم هذه الوضعية المتناقضة. ولا يمكن فهم موقف مسؤولي الإدارة الاستعمارية اتجاه الأخوين بوتويغات إلا إذا أرجعناه إلى الأوضاع السائدة سنة 1915. فهذا التوازن المؤقت الذي تأسس نهاية القرن التاسع عشر وفي السنوات الأولى للقرن العشرين قد تم فقدانه جزئيا بسبب دخول فرنسا الحرب ضد ألمانيا سنة 1914. أين عانت الأرياف الجزائرية كثيرا من السيطرة الاستعمارية للمشاركة المفروضة عليهم في هذه الحرب، وفي الواقع كانوا مجبرين على تقديم جنود وعمال لفرنسا أثناء تلك الحرب، وفي نفس الوقت فإن المعارك الأولى للجبهة الأوروبية قد مست صورة القوة العظمى لدولة المستعمر.

¹ - أغلال : هي إحدى البلديات الواقعة ضمن إقليم منطقة تيموشنت في الغرب الجزائري ، وهي منطقة حدودية بين سيدي بلعباس و عين تيموشنت، و سميت بهذا الاسم بسبب إحاطتها بالجبال من كل الجهات و تسمى أيضا بألم الشهداء، وكانت تعتبر من البلديات كاملة الصلاحيات الفترة الاستعمارية. أنظر : كريم ولد نبيه : " الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة بلدية عين تيموشنت المختلطة أنموذجا " ، عدد 09 ، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، مارس 2004 ، ص170.

² - Abdekader Djeghloul : Op .Cit , p42.

هذه الأوضاع حرضت على تزايد العنف في الأرياف خاصة. ورمزيا عبر الانتشار السريع لأغنية غليوم الثاني - أو الحاج قيوم¹ كما يطلق عليه العرب - عبر كامل التراب الجزائري بشكل جيد عن هذا العنف، وحملت جانبا من الاستهزاء بالجيش الفرنسي والأمل في الحرية المنتظرة بعد الانتصارات التي حققها خصوم فرنسا. وأطلقت الشائعات والتنبؤات عن الاستعمار الوهمي بكامل التراب الجزائري. ففي الشرق وخلال بداية سنة 1915 أطلقت شائعات من تبسة أن حوالي 300 ألف جندي من الجيش العثماني (حليف ألمانيا) قد قدموا إلى بن قردان.

وفي الغرب وفي أقصى الحدود الشمالية، ينتظر سكان مدينة مستغانم قدوم الألمان. وشائعات أخرى تقول برؤية الأمير خالد على متن منطاد زبلين وإلى جانبه الحاج غليوم العظيم سلطان البروسيين (الألمان). بعيدا عن ذلك، لا يجدر بنا إثارة الأحداث لأنه بعد سقوط كل من المغرب والدولة العثمانية ستكون قد مرت تقريبا 1300 سنة على هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، والأمل في انتشار تلك الأخبار يبقى قائما في تحرير البلاد الإسلامية من المستعمر الفرنسي.

يرافق هذا العنف الرمزي تزايدا ملحوظا للعنف الفعلي المبرر. بالمجمل فإن معدل الهجمات ضد الأشخاص الذين تم إحصائهم من طرف مصالح الأمن العام قد تجاوز المعدل المعتاد من 100 شخص سنة 1913 إلى 105 سنة 1914 ثم إلى 124 شخص سنة 1915. أخذ هذا العنف المبرر أشكالا مختلفة واستمرت عملية رفض التجنيد. وظهر تمرد الجنود مثلما حدث في منطقة بشار سنة 1915. وزاد عدد الفارين من 237 إلى 910 مابين سنتي 1914 و1915².

غالبا ما يتجه الراضون للتجنيد نحو الجبال مثلما شهدته منطقة الأوراس. وقد خلقت العصابات المنظمة والخارجون عن القانون جوا من اللأمن وشكلوا خطرا حقيقيا ضد فرنسا. وأخذت الاغتيالات في صفوف الدرك والقياد منحى تصاعديا، كما أخذت سرقة المواشي وممارسة البشارة في الانتشار. وفي منطقة وهران تشكلت بؤر اللأمن منذ صائفة 1914 في البلديات المختلطة. لمعسكر وزمورة. في بداية سنة 1915 أشار حاكم عمالة وهران إلى

¹ - فيلهلم الثاني : أو ولهم الثاني ويسمى في المصادر العربية بغليوم الثاني أيضا كان قيصرا للرايخ الثاني الألماني ، إلى جانب كونه ملكا لبروسيا هو ينحدر من أسرة هوهنسترن ، التي حكمت مملكة بروسيا ابتداء من سنة 1701، وهو ابن القيصر فريدريش الثالث ، توج قيصر بعد وفاته سنة 1888 وأجبر على التنازل عن العرش سنة 1918 بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ونفي إلى هولندا، أنظر : أسعد داغر و محب الدين الخطيب: مذكرات غليوم الثاني ، مصر، 1923 ، ص5.

² - Abdekader Djeghloul : Op .Cit , p42

وجود مجرمين مسلحين في العديد من الزوايا في منطقة وهران، وبالتحديد الهاربين الذين يقومون بمرافقة المسافرين ونهبهم أو طلب فدية.

وبالتالي مما سبق أن تصبح قضية بوتوزغات قضية دولة بهذه السهولة فهذا يعني أنها كانت جزءا من العنف الريفي المبرر المتوطن والمنتشر، الأمر الذي يقلق دولة المستعمر كما يراها عبد القادر جغلول.

في هذا المستوى، فكلا الخارجين عن القانون لا يعتبران متمردين أو هاربين ولكنهما أكدا العكس «وأنه إذا رخصنا لهما أن يقتلا على أيدي الألمان بصفتهم مقاتلين فسوف يتطوعان على الفور»¹، فهذه القضية التي حركت جيشا كاملا نستطيع أن نستشف من خلال نشاط الأخوين مدى خوف الإدارة الفرنسية من حركات التمرد ضدها خصوصا خلال هذه الفترة.

وأمر رفضهما للخضوع لعدالة المحكمة الفرنسية وخاصة تهمة قتل عنصري الدرك قام بتغذية وتقوية العنف الرمزي لدى سكان الأرياف والقرى الذين أعادوا تأويل معنى أفعالهما. هنالك صدى جيد لإعادة صياغة معنى مغامرة الأخوين بوتوزغات في مذكرات مصالي الحاج.

فقد تحولت تصفية الحساب العائلي إلى ثورة ضد المصالح العسكرية وأصبح كلا الأخوين «بطلين حقيقيين» وقد أثارت انتفاضتهما تحركات وطنية في عمالة وهران بأكملها وشغلت الأذهان لفترة طويلة².

إن قضية الأخوين بوتوزغات أصبحت لدى الجانب الإستعماري قضية دولة، فقد أضحت لدى الجانب الجزائري اختصار للعنف الرمزي والمبرر ضد دولة أجنبية على المنطقة.

مع ذلك لا يمكن أن يفسر موقف المسؤولين عن القمع فقط من خلال أوضاع سنة 1915. فإن تسببت الحرب في زيادة حالة انعدام الأمن، فسنة 1915 كانت هادئة نسبيا. وزاد العنف الحداثي بنسبة 25 % فقط وخاصة أنه بقي منتشرا في أماكن مختلفة ومشتتا. لكنه كان مستمرا، وقد كتب عبد القادر جغلول في هذا الصدد: "... وعكس ما جعلنا أبو القاسم سعد الله نفكر، بحيث لم يظهر أي تنسيق أو تنظيم للعنف في القرى والأرياف لكي يجعلنا نتنبأ بتكوين وضعية ثورية. وفي الواقع، فإن القرى الجزائرية لا تملك القوة وإن ملكت الرغبة في التصدي بفعالية للحكومة الاستعمارية. وهنا تكمن أهمية العنف الرمزي الذي يحلم بتحقيق الحرية من الخارج"³.

¹ - Abdekader Djeghloul : Op .Cit, P42.

² - Ibid, P42.

³ -Ibid , p42

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاستياء الذي أظهرته آلة القمع في قضية الأخوين بوتوزغات، كان موجودا في أوقات أخرى سابقة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، كما لعبت الأوضاع سنة 1915 بشكل أو بآخر دور العدسة المكبرة. فقد سمحت بتسليط الضوء على علاقة هيكلية: خوف المستعمر من مجتمع ريفي غير منظم في العمق وهش، وفي نفس الوقت لا يمكن السيطرة عليه.

لقد كلف الخلاف وكذا عملية المطاردة سقوط ضحايا و جرحى وأن الإجراءات التعسفية من قبل الإدارة الاستعمارية طالت كل من يعرف من قريب أو بعيد عائلة بوتوزغات ، و رغم قصر مدة الحادثة (خمسین يوما) إلا أنها كانت كافية كي تخلق إضطرابات في المنطقة، و رغم قلة عدد الخارجين عن القانون (أخوين إثنين) فإن رد فعل السلطات مثير للدهشة، بحيث تم تجنيد طاقة بشرية كبيرة.

وقد أعطت الباحثة في تاريخ المنطقة كريمة مجدوب تفاسير تخص القضية وهو أن فترة التمرد كانت سنة 1915 وهي فترة شهدت خسائر كبير لفرنسا ضد ألمانيا، كما أن فرنسا الكولونيالية تخشى أن تدنس صورتها الجميلة وهي في مهمتها النبيلة اتجاه المستعمرة ولا بد من إقرار الأمن في الداخل و ضمان استجابة الأهالي من أجل التجنيد وكسب الحرب في الخارج¹.

إذا ظهر الخارج عن القانون طيلة نصف قرن تقريبا (1875-1925) كزعيم حركة المجتمع الريفي فبالأكيد لأن الخارج عن القانون يشارك بصفة مكثفة في العنف الريفي الحديث كما أنه يقوم بتغذية وتحريض العنف الرمزي، ويظهر بالأخص للمستعمر الشيء الذي لا يريد هذا الأخير رؤيته، بمعنى آخر خارجيته بالنسبة لبقية المجتمع الريفي. وفي هذا الصدد، فإن أهم لحظة للتحليل هي لحظة متابعة الخارج عن القانون من طرف قوات الأمن، وحتى تتكامل بالنجاح ينبغي أن تنطوي على تعاون السكان وليس فقط ممارسة القوة الإدارية كما هو الحال في تحصيل الضرائب، وهنا تخور قوى المجتمع الريفي عند مقابلتها لإجراءات مساعي قوات النظام بمجود².

¹ - كريمة مجدوب: المرجع السابق ، ص170.

² - Abdekader Djeghloul : Ibid , p43.

رابعا : مصطفى بن باهي :

وكتكملة للشخصيات التي مثلت المقاومة الفردية و عصاة الشرف الجزائريون ضد المستعمر الفرنسي، فإننا نجد شخصية أخرى في منطقة عين تيموشنت اسمه مصطفى بن باهي من مواليد سنة 1857 م¹، بالضبط في منطقة أغلال في عين تيموشنت، واعتبرته سلطات الاحتلال الفرنسي خطورته تضاهي خطورة بوزيان القلعي في غيليزان.

وقد أعلنت السلطات الفرنسية مكافأة مالية من ألف فرنك إلى أربعة آلاف فرنك لمن يقبض عليه حيا أو ميتا وهذا ما دفع بوقدره عبد القادر قايد دوار و بلدية حمام بوحجر بعين تيموشنت لمحاولة الوصول إليه. إلى غاية هروب بن باهي مصطفى إلى المغرب وهو متعب مع جروح وتبعه بوقدره إلى المغرب، وقبض عليه هناك بمساعدة بعض المغاربة بتاريخ 30 أوت 1883 ، وسلمه لسلطات الاحتلال ونال مكافأته المالية ، حيث كان يبلغ من العمر خلال هذه الفترة 26 سنة في سنة 1883. واعتبر يوم الخميس 20 ديسمبر من سنة 1883 الذي كان موعد قضية كبيرة أشغلت كل الرأي العام الجزائري، والتي احتضنتها قاعة محكمة الجنايات بوهرا .

بوقدره عبد القادر ونظرا لمجهوداته في خدمة الإدارة الاستعمارية كافأته بوسام الضابط بتاريخ 24 أكتوبر 1883، بعدما كان قد نال وسام الفارس بتاريخ جوان 1865 ، بسبب عمولته السابقة و مساعداته الكبيرة اتجاه المستعمر الفرنسي.

بالعودة إلى نشاط مصطفى بن باهي، وبدراسة لمختلف التقارير الرسمية الفرنسية التي عاصرت تمرده استطعنا من خلالها أن نرصد نظرة الفرنسيين لهذا الثائر المتمرد ، وقد ورد ذكره مرارا وتكرارا في مختلف الصحف المعاصرة آنذاك، وقضية الخارج عن القانون بن باهي الذي أصبح حديث الساعة وهو بدوره زرع الرعب خلال أكثر من عامين في كامل المنطقة التي تمتد من منطقة وهران إلى عين تموشنت على امتداد أكثر من 80 كم.

لقد أصبح فزاعة يخافها الجميع، حيث لا يجرؤ أي من سكان عين تموشنت من الأوروبيين أو أي من الكولون وأعوان الإدارة الفرنسية في القرى المجاورة على الخروج ليلا من منازلهم بل و يوصد الكل الباب وراءه فزعا من الموت

¹ -Paul Parrier : " l'Avenir de bel –Abbés " , journal Politique et littéraire , A1 , n42 , 30juin 1883 ,Sidi Bel Abbés

خاصة الذي يعتبرهم خونة، لقد ارتبط اسم بن باهي بالغول بل وأصبح يستعان به لتخويف الأطفال، كما ذكرته التقارير الرسمية الفرنسية التي عاصرت الأحداث.

ورغم كل الإمكانيات التي رصدت للقبض عليه إلا أن الأمر باء بالفشل، تم تكليف ألوية خاصة من الدرك للبحث في ربوع المنطقة و تقصي آثاره، وتم إرسال الكثير من الجنود بهدف القضاء عليه إلا أن الأمر كله انتهى بالفشل ولم يحقق نتيجة تذكر¹.

بل لقد وصل الأمر ببعض ساكنة عين تموشنت إلى حد الاستعانة بصيادين من وهران للقدوم و البحث عن بن باهي، ورغم الكم الهائل من الصيادين الذين استجابوا لنداء سكان عين تموشنت، ورغم بحثهم لأيام عديدة في كل شبر من أنحاء عين تموشنت إلا أن الفشل كان هو العنوان .

وقد كان الحاكم يرى أن بن باهي، لم يكن لينجوا لولا تعاون الأهالي من نفس عرشه معه و لذلك أمر الجميع واقتداء بأسلافه في إتباع سياسة الإبعاد، فأمر أكثر من 400 شخص بالخروج من هناك، وتهجيرهم إلى الشرق الجزائري خاصة قسنطينة على مقربة من قالمة أي بحوالي 800 كلم عن موطن سكنهم و أرضهم ، ورغم كل ذلك لم يعثر عليه. وصل الأمر بهم إلى نصب فخاخ له، بل وضربوا له موعدا مع آنسة يعتقد أنها عشيقته ولكنه لم يذهب، كما ذكرت التقارير الرسمية الصادرة من الحكومة العامة الفرنسية.

وتم بعد ذلك رصد لمن يدل على معلومات عنه مبلغ قيمته أربعة آلاف فرنك فرنسي ولكن دون جدوى، حتى ضربت في شأنه القصص والنوادر بعضها خطأ ومعظمها صحيح، ومنها أنه هو نفسه كان يتجول مع رجال الدرك حين البحث عنه مضللا إياهم و ذلك بإعطائهم معلومات خاطئة، وفي غضون هذا كان ما يزال مستمرا في الاغتيالات و في التمرد ومزاولة نشاطه بكل جرأة .

وأخيرا لما علم القايد بوقدره من عين تموشنت أن بن باهي كان قد لجأ إلى مدينة وجدة المغربية ذهب إلى هناك على جناح السرعة و قبض عليه حين كان يؤدي الصلاة في المسجد، ولم يلق منه أية مقاومة. كان ذلك في 29 أوت 1883².

¹ - Journal officiel de la République française , 30 octobre 1883 , N5618.

² - Journal officiel de la République française , 16 octobre 1883 , N.5617

وعند الرجوع به إلى وهران طلب من قاضي التحقيق السماح له بالذهاب مدة 3 أيام لقتل أحد الأهالي الذي حسب قوله كان قد شهد زورا في أحد القضايا ضده واعد إياه بالرجوع، وتم رفض طلبه في الحال.

مصطفى بن باهي الذي كان أثناء هذه الفترة في عمر 26 سنة كانت له طريقته الخاصة في الاغتيال، حيث كان يستعمل البندقية و يفجر رؤوس ضحاياه برصاصة من سلاحه، وهامي بعض القضايا التي كان فيها موضع اتهام. حيث ذكرت المصادر الرسمية الفرنسية أن سرقاته لا حد ولا حصر لها ولكنها لا تقارن بكم الاغتيالات التي كان قد نفذها¹.

لقد وردت كرونولوجيا لأهم الجرائم التي ارتكبها مصطفى بن باهي، والتي تصدرت عناوين الصحف الفرنسية وخاصة الجريدة الرسمية التابعة للحكومة الفرنسية، ونذكر على سبيل المثال :

➤ في مساء 13 أفريل 1881 تم العثور على جثة المدعو فريدريك داير، وهو مستوطن في أرض تسمى شعبة لحام وكان بن باهي حارسا لهذه الأرض عند هذا الأخير. وقد حدثت عدة عمليات سرقة لكن لم تؤخذ بعين الاعتبار.

➤ وفي ليلة 30 إلى 31 جانفي 1883 كان المدعو العربي بن دسنة قد خلف بن باهي في حراسة الماشية تعرض لإطلاق نار داخل خيمته، وتوفي أياما بعد تلك الواقعة و لكنه قبل موته، أخبرهم بأن قاتله كان مصطفى بن باهي.

➤ وفي 17 مارس 1883 تم العثور على جثة المدعو عبد القادر بن عطون داخل قبو في بلدية بركش، وكان قد اغتيل برصاصة في الرأس.

➤ في 21 مارس 1883 و بينما كان المدعوان ليمينانا وأوردانجي متوجهان مشيا من قرية ريو صالادو إلى تموشنت حوالي الساعة الثامنة مساء تم اغتيالهما على الساعة العاشرة مساء، ورميت جثتهما على حافة الطريق على بعد 3 كلم من عين تموشنت. تلقى ليمينانا رصاصة في الرأس بينما تلقى أوردنجي رصاصتين إحداهما في جسده والأخرى اخترقت رأسه بالإضافة إلى أن ذراعه كانت قد هشمت².

➤ في ماي 1883 (لم يتم تحديد التاريخ بالضبط) قام بن باهي بإيقاف ثلاثة مغاربة في وضح النهار مهددا إياهم بالسلاح و أجبرهم على إعطائه المال و السلع التي كانت بحوزتهم.

¹ - Journal officiel de la République française , 24 octobre 1883 , N5618

² - Journal officiel de la République française , 24 octobre 1883 , N5618

- 16 ماي 1883 عثر على جثة المدعو شيخ ولد محمد من دوار عبد الهادي مرمية على طريق جانبي الذي يربط هذا الدوار بعين تموشنت، وكالعادة كان قد مات برصاصة في الرأس .
- 31 ماي 1883 وصل بن باهي لمزرعة موتوني القريبة من حمام بوحجر، وطلب الحديث مع موتوني في شأن قطع الماشية الذي أفسد حقله، ودون ارتياب فيه ذهب موتوني مع بن باهي، في يوم الغد يتم العثور على جثة موتوني برصاصة في الرأس على بعد واحد كلم من نفس المكان ، وبعد وفاة الرجل استحوذ بن باهي على كامل المزرعة وقام بتهديد الخدم هناك، وأخذ معه كل ما استطاع حمله.
- في 27 جوان 1883 صادف بن باهي في طريقه إلى دوار عبد الهادي بعين تموشنت كل من محمد عبد الهادي وأخاه عبد القادر ولد محمد بن باهي ، وبطلقة واحدة أوردى محمد عبد الهادي و أصابت أيضا عبد القادر في رأسه ولكنه و لحسن حظه نجا .
- وأخيرا في 23 أوت 1883 غادر البلاد بعد أن أصابه أحد الأهالي بطلقة عن طريق الخطأ، هذا الأخير أيضا قد تلقى رصاصة في الكتف من قبل بن باهي كرد فعل¹.

خمسة أيام بعد ذلك استطاع القايد بوقدرة القبض عليه في وجدة بالمغرب، و قد اعترف بن باهي بكل الجرائم المنسوبة إليه بلا مبالاة عجيبة، واعترف أيضا بكل السرقات التي ارتكبت في ذلك الوقت، والتي هي من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها. كما تذكر التقارير الرسمية الصادرة من الحكومة العامة الفرنسية، وكان اعترافه بكل شيء إلا نادرا من مثل بعض التفاصيل الغير مهمة.

كان محامي بن باهي هو السيد سان جرمان محامي بالمجلس القضائي بباريس، وهو أمين سر السيد ديفاس الوزير السابق آنذاك. أما المتهمين الآخرين معه فقد ترفع في شأنهم المحامي: السيد مستيي وهو تابع للمجلس القضائي بوهران. وترأس الجلسة السيد لوكارديلاك بصفته وكيل الجمهورية، والذي قد سطع نجمه أيام الأحداث التي نشبت في تلمسان بين بعض الأوربيين من جهة و بعض الإسرائيليين (اليهود) من جهة أخرى، واستطاع بفضل براعته الخطائية حسب الفرنسيين أن يعتلي أعلى المناصب في القضاء الفرنسي في الجزائر خلال هذه الفترة.

¹ - Journal officiel de la République française , 24 octobre 1883 , N5618

4 - 1 - جلسات المحاكمة من خلال في الجريدة الرسمية الفرنسية Journal Officiel de la République Française

وبعد عملية القبض على مصطفى بن باهي نائر عين تيموشنت في عملية قام بها المتعاون مع الإدارة الاستعمارية القايد بوقدره ، وبالتالي كانت بداية جلسات المحاكمة بعد ثلاثة أشهر من القبض عليه (من شهر أوت حتى شهر ديسمبر)، وقد كانت الجريدة الرسمية الفرنسية هي المصدر الوحيد التي رصدنا من خلالها مجريات الجلسات، وقد جاءت على الشكل الآتي :

- وهران في 19 ديسمبر 1883، حيث بدأت المحاكمة يوم 18 ديسمبر ظهرا، وكان قد خصص اليوم بطوله لمسألة الشهود في قضية اغتيال بن باهي لأربعة من الأهالي. أما يوم 19 ديسمبر فمخصص للشهود الذين أثبتوا تورط بن باهي في قتل العديد من الأوروبيين .

اعترف بن باهي بكل التهم المنسوبة إليه وأقر بها، وقال بأنه فعل ما فعل كرد انتقامي، وكنا قد أعطينا لمحة عن مصطفى بن باهي المتمرد الشهير الذي قبض عليه عبد القادر بوقدره بكل شجاعة (ورد هذا الوصف في الجريدة الرسمية الفرنسية) في مدينة أوشداح بالمغرب .

وقد صدر الحكم بالإعدام على النائر مصطفى بن باهي من قبل محكمة وهران، ونفذ هذا الحكم بعين تيموشنت، والكل يتذكر أن أغلب ضحايا هذا المتمرد قد تم القضاء عليهم برصاصة في الجبين، ونحن بدورنا نطرح نفس التساؤلات التي طرحت خلال جلسات المحاكمة :

- هل يعتبر بن باهي مجرم رخيص ومبتذل يقتل ليسرق كما أكدته التهم الموجهة إليه؟
- أم هو مجرد مجرم متعطش لدماء أعدائه اللدودين بدافع الانتقام كما يتظاهر؟

كل النقاش يدور حول هذه النقطة¹ ، جميع تلك الأسئلة تم طرحها خلال انعقاد جلسات المحاكمة.

¹ - Journal officiel de la République française , 28 Décembre 1883 , N5624.

صدور الأحكام النهائية لم تؤدي إلى أية ردود غير طبيعية فقد استمع المتهم إلى أحكامه بكل هدوء و روية ونظره الجاف موجها نحو الأرض ، يقوم برفع رأسه قليلا ليرى ما بحوله بنظرات ثابتة متوحشة¹ - كما تم ذكرها - في الوقت نفسه أخذ النائب العام للجمهورية السيد كارداي الكلمة وطبق بكل قساوة وصرامة القانون عليه. وبهذا قام جهاز الوزارة العامة بالقضاء على الأسطورة والمتمرد كما تم وصفهم من قبلهم الذي دارت عليه الكثير من البطولات المتداولة بين ساكنة المنطقة.

بن باهي انغمس في التفكير في نشاطه ضد الإدارة الفرنسية ، حيث شبهته التقارير الرسمية الفرنسية بالحيوان المتوحش الذي كان ينقض على جميع فرائسه، وأينما مر كان يجلب معه الموت و التعاسة، واستمر الفرنسيون في التساؤل : هل يجب تقبل غطرسة المجرم على أنها غير مقصودة و هي ردة فعل طبيعية ؟. وبالتالي اعتبرت تلك التقارير بأن القاضي لم يكن غيبيا ولم ينخدع بهذه السهولة، وهذا الأخير الذي اعتبر أن أفعاله كانت لكسب عاطفة القاضي للحصول على العفو، وهنا بطبيعة الحال ندرك مدى تناقض تلك التقارير الفرنسية والتي تعتبر رسمية وممثلة للإدارة ، حيث أنها جاءت في فترات لتخبرنا تارة عنه بأنه غير مبالي بالحكم القضائي عليه ، وتارة أخرى وردت بأنه أراد كسب ود القاضي و تعاطفه.

وقد اختتم السيد كردياك الجلسة بقوله أنه لا مكان للضعف. مناديا لجزائر أفضل طالب بالتحمل الجماعي لمسؤولية السكان الأصليين. وأكد على ضرورة اتحاد القبائل ضد شرور بعض أفرادها ، ولن تكون هناك تنظيمات التي تقام بطرق خفية وغير مقبولة للمجرمين بتواطؤ شركاء الذين ينجحون بالإفلات من العقاب، لكن الواقع يبين عكس ذلك فالتعاطف مع المتمرد بن باهي كان كبيرا من طرف الأهالي في المنطقة والذي خلدته الذاكرة الجماعية ولا غرابة في تصريح كردياك، والذي من خلاله نرى مواصلة أذنان الإدارة الفرنسية لتأليب الجزائريين ضد بعضهم البعض.

السيد سان جيرمان التابع لنقابة محامين باريس، كان مدافعا عن المتهم (مصطفى بن باهي) ، وجه نداء قويا. ورسم صورة عن طبيعة الأعمال الشاقة التي يفرضها المستعمر. ولم يذكرهم بقضية السكان الأصليين. لكنه أكد أن بن باهي يستحق ظروف أفضل.

¹ - Journal officiel de la République française , 28 Décembre 1883 , N5624.

ولم يلقى هذا المطلب أي ردة فعل. وكانت الإجابة لكل الأسئلة بـ : «نعم»

في الأخير تم الحكم على بن باهي بالإعدام ، وقد ورد في الجريدة الرسمية ما يلي :

بمرسوم مؤرخ بتاريخ 24 أكتوبر 1883 بناء على تقرير وزير الداخلية واستنادا لمقترحات الحاكم العام للجزائر: يتم ترقية السيد عبد القادر بوقدره إلى رتبة ضابط في وسام رتبة جوق الشرف الوطني، حيث يعمل حاليا كقايد للدوار البلدي " الحمام" التابع لبوحجر (بلدية مختلطة تابعة لعين تموشنت مقاطعة وهران) عمل مدة 43 سنة منها 19 عاما في منصبه الحالي. قلد وسام الفارس بتاريخ 5 جوان 1865 بفضل تفانيه في قضية سيدي بوبكر التي تم فيها اغتيال العقيد بوپراتر، حيث تمكن معرضا نفسه للخطر من الإطاحة بعصابة مصطفى بن باهي التي زرعت الرعب طيلة ستة أشهر في المنطقة الغربية من ولاية وهران¹.

وفي مقاطعة وهران بتاريخ 13 مارس 1884. صبيحة ذلك اليوم و على الساعة السادسة صباحا تم في عين تيموشنت إعدام أحد الأهالي الخارجين عن القانون و المدعو مصطفى بن باهي . يذكر أن هذا العربي قد حكمت عليه محكمة الجنايات في وهران بالإعدام يوم 22 ديسمبر بتهمة الاغتيال والسرقة الموصوفة².

و مع إعدام بن باهي يبقى في سجن وهران 10 محكوم عليهم بالإعدام لم يتم بعد تحديد تاريخ تنفيذ الحكم فيهم. و قد ذكرت المصادر أن هؤلاء المحكومين العشرة قد يكونون موضوع عفو رئاسي بعد الرضا الملاحظ على الكولون جراء تنفيذ حكم الإعدام في حق بن باهي، والملاحظ هنا دور المعمرين في تحديد سياسة القضاء الفرنسي اتجاه كل ما هو أهلي.

المبحث الرابع : في الصحراء :

تعتبر الصحراء الجزائرية نموذج هام في دراستنا لظاهرة لصوص الشرف خلال الحقبة الاستعمارية، حيث وجدنا هذا الاهتمام من خلال الكم الهائل من الوثائق الأرشيفية الصادرة عن الإدارة الاستعمارية آنذاك حول الظاهرة ومخلفاتها. وبالتالي وجدنا العديد من الخارجين عن القانون الفرنسي في مناطق الجنوب الجزائري الشاسع. إلا أنه رغم ذلك كانت تحدث بعض الممارسات السلبية في تلك المناطق النائية والمتمثلة في الاعتداءات الجماعية والتي تشمل

¹ -Journal officiel de la République française , 28 Décembre 1883 , N5624.

² -Journal officiel de la République française , 26 mars 1884 , N5638.

القوافل التجارية ، وبين القبائل المتعادية فيما بينها، حيث يكون التلصص في هذه الحالة بمثابة الانتقام من القبائل العدو.

1 - اللصوصية في الصحراء ... سلوك انتقامي :

تشكلت في الصحراء عبر التاريخ مجموعة من القبائل، كانت تتحدد العلاقة فيما بينها عبر الممارسات التي كانت تتم فيما بينها، من تبادل تجاري إلى الغارات الجماعية وممارسة التلصص على تلك القوافل التجارية التي كانت تجوب الصحراء، ولقد اعتبرت الإدارة الاستعمارية أن الطريق التي تسير فيها القوافل في نواحي بسكرة بين القنطرة والوطايا، تصلح لكمين اللصوص لكثرة شعابها وغيبتها، وفي هذه المدة خرج الكثير اللصوص على المسافرين. وحسب ما ورد في جريدة المبشر فإنه قد: " حصلت عفوية شديدة في تلك الأيام ، فاللصوص في هذه الطريق وكيف تتم عملياتهم، حيث اجتمع نحو العشرة من اللصوص وهجموا على قافلة بثلاثين بعيرا، وإذا بأربعة من أصحاب الإبل ضربوا اللصوص بالرصاص إلى أن أوقفوهم، وبينما ذلك بعثوا إلى الشيخ دهينه المكلف بحفظ الطريق، فقدم إليهم حيناً مع أصحابه وصدم على المفسدين ولا زال في أثرهم من شعبة إلى شعبة إلى أن لحقهم وظفر بهم مع أن وعبر البلاد لم يمنعه عن ذلك فقتل منهم خمسة ومسك شرذمة أحياء ولم ينجى غير واحد فقط، وإن هؤلاء اللصوص من أولاد سحنون فرقة من أولاد عبد الرحمان وبهذه العفوية الشديدة التي حلت بهم تحصل العافية التامة بالطريق المارة بين بسكرة وباتنة فيجب مدح شجاعة هذا الشيخ وحسن سيرته ما لذلك نهاية"¹.

ومن خلال دراستنا لهذه الظاهرة في الصحراء وجدنا أنه هناك لصوصية من نوع آخر مشهورة فيها، وهي المعروفة بالسرقة عن طريق الاستبدال، وفي هذا الجانب نقل لنا الفرنسي كوتي قصة حدثت لأحد ملاك المزارع مع أحد الرعاة في الصحراء الجزائرية والذي لم يحدد موقعه بدقة، وقد تعجب كوتي من هذه الممارسة مخاطبا مالك المزرعة : " ... لقد قمت بشراء قطيع هزيل من الأغنام في الجنوب؛ وكنت تنوي تسمينها لمدة أربعة أو خمسة أشهر في المراعي الجيدة، وتحقق من خلال بيعها قدر من الأرباح، وخلال شهرين أو ثلاثة كان كل شيء على ما يرام؛ فالنجاح هزيلة اللحم سابقا استعادت عافيتها؛ وكبرت الحملان بعيدا عن الأنظار؛ ويمكنك جمع الصوف الناتج منها، وكنت تفرك يديك وأنت تفكر في تحصيل أشياء أخرى.

¹ - جريدة المبشر : العدد 68 ، دار مطبعة الدولة، الجزائر، 21 شعبان 1266هـ ، الموافق لـ 30 جوان 1845 ، ص3.

خطأ! شيئا فشيئا، بدأت أغنامك تفقد وزنها ولم تعد الحملان تنمو. وفي وقت لاحق، رأيت بعض الذهول، وهو أنه بعض من دوابك تمشي بمشقة، والأذن متدلية عند عودتها من المراعي. وبعد أيام قليلة تجددت نفس الظاهرة؛ من وقت لآخر يصيبها الموت؛ ومن لم تمت تصير ضامرة أو مسلولة. ومع ذلك فالمراعي دائما جيدة.

ماذا حدث؟ حدث هذا: لقد تم تغيير خرافك الأكثر بدانة في الحقول بخراف عجاف، وقد حدث هذا بالتواطؤ مع والد الراعي؛ الشركاء المتواطئون كامينين بمهارة ويعملون بكل ثقة ويقين؛ الراعي بمثابة كشاف أو مستطلع. وتستمر هذه اللعبة شهرا أو شهرين؛ وعندما يحين وقت البيع فإنهم ينقصونك عشر قطيعك والباقي يكون بالكاد قابلا للبيع.

لم يختف خروف واحد من خرافك، أما الخراف النافقة فسينتفعون بجلودها. وكل شيء بنظام الحارس كان جيدا، ولم يكن لديك حق في أن تشكو منه، وفي الحقيقة يمكنك أن تعلم خرافك، ولا ينجح اللصوص دائما في تزوير العلامة. وسوف تفعل ذلك العام المقبل.

وفي أثناء ذلك هكذا ضاع العام الحالي. هذا النوع من السرقات هو السرقة عن طريق الاستبدال. لا يعرض لأية مخاطر أخرى إلا الإنكار المتبادل بين المتواطئين المتنازعين. سيكون أكثر مهارة وأقل خطورة إذا كان يمكن لهؤلاء أن يتفاهموا دائما " ¹.

وقد ذكر الرحالة الفرنسي كوتي أن نفس الأمر يحدث يوميا في تلك المزارع، وبالتالي كان يقوم بتحذير هؤلاء المعمرين من اللصوص الذي يعترضون سبيلهم و يحدقون بمزارعهم طيلة الوقت، وقد ارتدى في هذه العبارات الآتية عباءة ناصح المعمرين، وهو يخبرهم بأنهم إذا كان لديهم ساحة كبيرة لتربية الطيور حسبه فإن : "... البيض سيسلك نفس الطريق. وسوف يتبعه أيضا عدد كبير من الدجاج. سوف نتهم فراخ العقاب أو أبناء آوى. ولكن من دجاجتين اختطفنا، ذهب عشرة منها إلى القري، ومن ثم إلى المدينة بسرعة مع كل البيض الذي تم إخفائه بمهارة في الأكواخ التي تصنع فيها الجبن وفي القلنسوة.

¹ - E. Couty : Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement e la sécurité en Algérie, Hachette Livre , Ed ,1895, P 27 - 28.

لا توجد فكرة عن النمو المبكر للأطفال العرب في السرقة. عند العودة مساء من العمل، يجب الحرص على عدم ترك الأدوات الخاصة بك؛ هناك دائما عدد قليل يلائمهم ذلك. عندما تفرغ الأشياء الخاصة بك، لا تترك الأكياس الفارغة بلا عناية؛ فهذا هو أحد فصول سرقتهم اليومية.

إذا تركت صدريتك أثناء العمل، لا تتركها وقتا طويلا بعيدا عن نظرك، فسوف يتم سرقتها قريبا. إذا كنت في وقت الدراسة، ورأيت الصبية والفتيات الصغار يحومون حول المنطقة، حذار فإنهم يطمعون في كومة صغيرة من القمح والفول والبازلاء والفاصوليا، وحزمة من الشعير، كل شيء مرجح أن يتم جمعه بواسطة الأيدي الصغيرة¹. وفي اعتقادنا فإن هذا الحكم الصادر عن الرحالة الفرنسي قاس جدا اتجاه الأطفال الجزائريين متهما إياهم بالسرقة، ويعطي تبريرا لسياسة القمع الفرنسية المستخدمة آنذاك من طرف الجيش الفرنسي.

وهناك نوع آخر من السرقة يطلق عليه محليا 'التريق'، حيث ذكر الرحالة الفرنسي دوماس حول هذا النوع من اللصوصية في كتابه "خيول الصحراء" بأنه قريب قليلا من الحرب، حيث قال: "... لكن كذلك يعتبر التريق الذي هو قريب قليلا إلى الحرب، إنه الغارة. وعدد الرجال الذين ينفذون المهمة وحجم السرقة المنفذة على قسم بكامله من قبيلة ما، ونوعية اللصوص المشاركين في الحملة ويكون أغلبهم من الفرسان بمعنى المحاربين، كل هذه الظروف وإن لم تكن مبررات في أعيننا نحن الأوروبيون المشككون، فهي دوافع حقيقية في الصحراء. والكثير من الفتيان الشجعان الضائعين يتم ضمهم لعمليات الاعتداء على قبيلة عدوة. وبالنسبة لهم لا يمكن أن تكون السرقة سوى مصدر غبطة وفرح عندما يشاركون في هذا التلصص و ينجح الأمر. وننزل إلى الدرجة الأدنى، ونصل إلى الإغارة البحتة التي ينفذها اللصوص المحترفون"².

وبالتالي فإن الأمر عند دوماس لا يتعلق بحرب حتى ولو كانت صغيرة، ببساطة عنده إنها اللصوصية. ولا يتعلق كذلك الموضوع بجلب المتعة لقبيلة بأكملها، بل هو مادة للإشادة والتهاني بين الأصدقاء، بشرط أن تكون السرقة تمت بعيدا عن القبيلة نفسها أو قبيلة حليفة، وإن حدث هذا الأمر فيعتبر عارا عندهم، ولكن ضد العدو فيقال كما ذكرناه سابقا:

¹ - E. Couty : Op.Cit , P28.

² - Eugène Daumas (Gal) : Les Chevaux du Sahara, et les mœurs du désert, par le général ,Daumas, 3ème édition, revue et augmentée, avec des commentaires, par l'émir Abd-el-Kader. 1874, P298.

" هذا رجل شجاع لأنه يقوم بسرقة العدو " ¹. كما يُعتقد جيدا أن كل السرقات لا تتم بنفس الطريقة، والوسائل متناسبة مع نوع الغنيمة كما هو مفترض.

وقد عدد دوماس العديد من السرقات التي تخص الماشية والحيوانات بصفة عامة في الصحراء الجزائرية، فقد ذكر على سبيل المثال سرقة الخيول، وأن هذا النوع من السرقة يُنفذ خلال نهاية الأشهر القمرية عند المسلمين، أي عندما يكاد يختفي القمر؛ خمسة أو ستة رجال متفقيين جدا يأخذون المؤونة (الروينة) محملة في أكياس تسمى (المزود)، ينطلقون بحثا عن المغامرة ².

وقبل الانطلاق، يمنحون فقراء المنطقة صدقات "المعروف" ويترجونهم بالدعاء والطلب من الله بالتوفيق لهم في هذه العملية، ثم يتعهدون لأحد المرابطين المشهورين عادة ما يكون "سيدي عبد القادر" ³، بأن يكرموه في حالة النجاح بحصة (مزراق) التي ستوزع على هؤلاء الفقراء.

ويرددون الكلام المشهور في هذه الحال كما ذكر دوماس : "يا سيدي عبد القادر، إذا عدنا فرحين، بالغنيمة ودون خسائر، سنعطيك إن شاء الله حصتك (المزراق)" ⁴.

وعند الخروج من الدوار يسير اللصوص في وضح النهار؛ وأثناء الاقتراب من القبيلة المراد غزوها لا يقومون بالهجوم إلا في فترة الليل، حيث يكونون على مسافة فرسخ أو اثنين (من أربعة إلى ست كيلومترات) من الخيام على ضفة الوادي وسط الأعشاب (الحلفاء) وفي الجبل. وفور ما يصير الليل دامس الظلام يخرجون من مكانهم يتحسسون الدواوير الواحد تلو الآخر، ويتوقفون عند ذاك الذي تكون فيه الحراسة أقل نشاطا، أين تبدو الكلاب غافية ⁵.

وإذا كان عدد اللصوص ستة، يبقى أربعة منهم على بعد خمسين مترا من الدوار هادئين وصامتين؛ أما الآخرين وهم الأكثر جرأة وبراعة، فيقومون بالتسلل إلى الداخل.

¹ - Eugène Daumas : Op.Cit , P299.

² - Ibid , P299.

³ - Ibid , P299.

⁴ - Ibid , P299.

⁵ - Ibid , P299.

وبتفرقهم هذا، يتم إعطاء كلمة الأمر (منة)¹ لبداية الهجوم. وبالتالي اللسان الاثنان الآخران يباشران المهمة؛ وإذا وجدا كلابا كثيرة للحراسة، فإنهما يعودان ليستدعوا رفيقهما الثالث الذي كان يتموقع قريبا قليلا من الخيمة التي تكون فيها الكلاب أكثر يقظة؛ ويتسلل الآخران إلى الدوار من جهة أخرى. ويحددون الخيمة المراد سرقته، ثم أحدهم يطلق عليه اسم "القاعد" يبقى مرابطا قربها، أما الآخر فيسمى "الهماز" ينطلق باتجاه الخيول؛ وإذا وجد 'الهماز' فرسا أو حصانا مربوطا بواسطة أحزمة أو حبال فقط يقوم بفكها أو قطعها، ويمسك الحيوان عن طريق قلادة (حبل تعويذة يوضع في الرقبة) ويقتاده من الجهة المعاكسة لجهة تواجد الكلاب، المنشغلة بالباقي من طرف 'اللياه'².

و'القاعد' يبقى في الخلف، متأهبا للقتل بطلقة مسدس أو صرغ بالعصا أو الحجر أول من يخرج من تلك الخيمة، وعدا عن إلهاء الآخرين بسلوكه اتجاهها مغايرا لاتجاه رفيقه الهارب بالحصان. ثم يلتحق 'القاعد' باللياه، وينضمون في سرعة كبيرة إلى 'الهماز' والرفاق الثلاثة الآخرين الذين ينتظرونهم.

وتكرر العملية مرة أخرى إذا كان سكان الدوار المستغرقين في الراحة، ولم يتفطنوا لأي شيء وإلا يتقرر الانصراف نهائيا. ويقوم أحد المهاجمين بوضع الحايك خاصته المطوي على ظهر الحصان ليكون كسرج، ويمتطيه مبتعدا بسرعة بعد أن يضرب لرفاقه موعدا للالتقاء في نقطة محددة يتم التفاهم عليها مسبقا، وعلى الغالب يكون في الغد أو بعد الغد من ذلك. أما البقية ولأجل التملص من المطاردة التي ستحدث في الصباح، يختبئون طيلة الليلة الأولى³.

واللص الذي يمتطي الحصان لا يكمل طريقه إلا في حالة ما إذا أمكن إتمام السرقة في ساعات الليل الأولى، وإلا فإنه سيمضي نهار الغد كله مختبئا في مكان آمن، جاف وملئ بالحجارة حتى لا يترك أثارا وراءه⁴.

وإذا حصل وكانت القيود التي تربط الحصان من حديد بدلا من الحبال فهذا يعقد العملية، حيث تبقى الترتيبات الأولية نفسها، ولكن أثناء تلك العملية على الهماز أن يقوم برفع القيود التي تقيد الحصان حتى الركب، ويشبثهم هكذا بجبل الجمل الذي يربطه إلى العنق، ويقتاده إلى خارج الخيمة بخطوات هادئة وصغيرة. وما إن يلتحق بباقي

¹ - وقد جاءت كلمة الأمر في كتاب "خيول الصحراء" ل: دوماس أوجان بأنها أغلبها تكون على شاكلة منة ولا نعرف معناها، ولكن من خلال سياقها فإنها إشارة كانت تدل على بداية العملية.

² - Daumas, Eugène (Gal) : Op.cit ,p300.

³ - Ibid ,P300.

⁴ - Ibid , P300.

للصوص وإلا أن يبتعد كثيرا عن الدوار والقبيلة التي كانت ضحية السرقة، حتى يعتمد إلى تحريره. ويرفع حينها القيود الحديدية بواسطة منشار صغير (الشرمة) أو مفتاح الأقفال؛ وفي أسوأ الأحوال يعرض الأقفال خارج أعضاء الحصان ويحطمها بطلقة مسدس، أو يملأها بالبارود ويفجرها¹. ولكن تشكل هذه العملية على الأرجح خطرا كبيرا يهدد حياة الفرس المسروقة.

وبالتالي يمكن لهذه الجلبة أن توقظ أصحاب الحصان الذين يباشرون البحث عنه، تقريبا دون جدوى لأن الظلام حالك، والصوص انقسموا؛ وفي أسوأ حالة و تعقد للأمور، وحين يحس اللص بالخطر فإنه يقوم بالتخلص من الورطة عبر التخلي عن الغنيمة من أجل إنقاذ حياته.

وأحيانا ينتبه فجأة صاحب الخيمة لنباح الكلاب، ويقوم بإيقاظ الجميع ويصيح: "الحَيِّ راه هنا"². حيث يخرج الجميع ولا يجدون شيئا، وبالتالي يتم الاقتناع أن الأمر يتعلق بثعلب أو ضبع يكون السبب في إحداث هذه الجلبة، ونتيجة لذلك يتم الرجوع إلى النوم. وهنا يعاود اللصوص بالظهور أو يتجهون إلى دوار آخر تكون فيه الحراسة متراخية.

وعندما يتم التجهيز للخيانة (هكذا ذكرها دوماس وعلى الأرجح تعني عملية التلصص) يجب التزود بمسدس يُخبأ داخل البرنوس ومعه سكين، بالإضافة إلى هراوة على أحد طرفيها حبل، وخنجر (سبولة)³.

وإذا ظن أحد اللصوص بأن الكلاب قد تميزه بسبب بياض ملابسه وهنا في هذه الحالة يترك ثيابه عند رفاقه، ويتسلل إلى داخل الدوار عاريا بالكامل وسكينه في يده والعصا في اليد الأخرى. إن هذا معتقد شعبي في الصحراء بأن الكلاب لا ترى الشخص العاري في الليلة المظلمة⁴.

ولم يحدث أبدا أن حاول أحد سرقة حصان جامح من سلالة أصيلة أو يستعمل كفحل للاستيلاء. وبالتالي اعتبر سهيل هذه الأنواع في نظر الإنسان يفضح السارق.

¹ - Daumas, Eugène (Gal) : Op.cit , P301.

² -Ibid, p301.

³ - Ibid , P 301.

⁴ - Ibid , P302.

ومن أجل تجنب تقفي أثرهم من طرف الكلاب الحراسة، وهنا في هذه الحالة يُحتاط بالسير عكس اتجاه الرياح. كما أن عوامل توقيت هجوم اللصوص يجب عدم إهمالها، كاختفاء القمر على سبيل المثال خلال الكسوف، لذا يتوجب الشروع في المسير في 21 من الشهر القمري، وتعتبر ليلة 22 بالضبط هي الفترة المفضلة عادة؛ كما أن حدوث الغبار والرياح العاتية تقدم مساعدة ذات فائدة؛ ولكن عكس ذلك فإن المطر غادر، وإذا هطل يفسد الأرض التي تحتفظ بالآثار حينها، وتفيد في عملية الملاحظة.

ويعتبر الفصل البارد هو الأفضل لممارسة مثل هذا النوع من السرقات التي نتحدث عنها. حيث يُقال عادة في هذا الموضوع أنه: "في الشتاء سرقة المواشي أفضل لأن الكلاب تنام في الخيام. وفي الصيف تكثر سرقة ما في الخيام لأن الكلاب تنام خارجها"¹.

وحسب أوجان دوماس فإن اللص مثل أي عربي آخر، يعتقد أن الله لا يستحق أن يتم تحذيره. ومن هنا كانت التوقعات والمخاوف الخرافية، وقد ذكر ذلك في كتابه عن بعض العادات الخرافية التي يهرب منها الأهالي في الصحراء و البادية في فترة ما قبل غاراتهم و التي تنبئ لهم نجاح التلصص من عدمه. فأتناء عملية الخروج من الدوار وحين رؤية فرس سوداء، متسخة، منهكة، وهي في أسوء حالاتها، ففي هذه الحالة يقال أن هذا: فأل حزين (فال شين)، ونتيجة لذلك يقوم اللص بالعودة إلى مكانه.

وبسماع لحظة الانصراف لبداية الغارة، وهناك قوم ينادونك لا يعرفون إلى أين تتجه، فاعتبر دوماس أن هذه علامة سيئة أيضا ويطلق عليها محليا النشعة.

وعند رؤية اثنتين من الحجل هذه بشرى جيدة، أما عند رؤية واحدة فقط، فهذا إنذار بغيبض، ويتم من خلال ذلك إلغاء العملية في ذلك اليوم.

أن يجد نفسه عند الانطلاق في مواجهة رجل مبتهج، شجاع، حسن الملبس، فهذا نجاح مؤكد².

¹ - Daumas, Eugène (Gal) : Op.cit , p302

² - Ibid , P302.

و وجود امرأة عمياء أو عرجاء، رثة الثياب، بثبات ستمنعك من النجاح. لكن امض بكل ثقة، وإذا التقيت بامرأة جميلة حسنة الثياب، والتي يقال لها: " افتحي حزامك يا فاطمة هذا يجلب لنا السعادة " ¹. ولن ترفض هي حسبما ذكر دوماس لتفتح لك باب الثراء. وأيضا من المرغوب فيه رؤية امرأة في الطريق تحمل الحليب وتشربك منه رشفة.

وفي أثناء عودتهم، يقوم اللصوص بالوفاء بالعهد الذي قطعوه للمرابطين المتوسل بهم، ويتقاسمون الغنائم مع شيخ الدوار والمرأة التي فتحت حزامها يكون لها نصيب أيضا من تلك الغنائم. والجزء المعتبر منها يكون من نصيب الهماز؛ والذي قاسم بالدور الأهم، وتحدى أكبر المخاطر حسب أوجان دوماس.

وبالنسبة لسرقة نوع آخر من الماشية وهي الجمال، فإنها تتم بنفس الطريقة التي تسرق بها الخيول، حيث يتم اختيار الجمال التي لا تصدر أصوات وتكون بصفة رئيسية من النوق الحبلى.

حيث تُفك الأربطة، ويوخز اللصوص الجمال بواسطة خنجر أو سكين لإجبارها على الخروج، يمتطونها ما إن تصبح بعيدة بمسافة كبيرة عن الخيام. وبالتالي يكون المسير خلال الليل بأكمله؛ وإذا ظن أنه بطولوع النهار ليس على بعد كافٍ للهروب من ملاحقة الفرسان، يتم التوقف والاختباء في مكان لا تحتفظ أرضه بالآثار. ويكف الفرسان عن المطاردة إذا لم يجدوهم. وإلا فإنهم يستعيدون ما تم سرقة منهم، وما لم يتخلى اللصوص عن الغنيمة المسروقة ولم يقعوا في الكمين، فإنهم يدفعون ثمن تمسكهم بها من حياتهم ².

وقد اعتبر دوماس أنه خلال هذه المرحلة من الوقت العصيب والأشد خطورة للدعاء والنذر بالنسبة للص الذي يحس بقرب العدو منه، ويرتعش مخافة الانكشاف متضرعا بالدعاء في تلك الأوقات الحرجة قائلا: " يا سيدي عبد القادر إذا أنقذتنا في هذه المرة، سنقدم على شرفك وعدة للفقراء " ³.

وبالتالي ونتيجة لما سبق ذكره فإن سيدي عبد القادر الجيلالي حسب أوجان دوماس هو راعي اللصوص في الصحراء الجزائرية. وهذه التبعية سيئة السمعة تفسر بإحسان المرابطي المبجل، الذي لا يحب ترك العقوبة في أي واحد من أولئك الذين يقومون بالتضرع باسمه.

¹ - Daumas, Eugène (Gal) : Op.cit , P302.

² - Ibid ,p303.

³ - Ibid , P303.

وبالنسبة للأغنام فيعتبر هذا النوع من الماشية غنيمة خفيفة وأكثر إزعاجا؛ والقطيع يسير بشكل بطيء مما لا يسمح بالابتعاد بمسافة كبيرة عن المكان غداة السرقة. وبالتالي يتم الاكتفاء بسلب الخراف التي يُحتاج إليها كغذاء أثناء المكوث في الكمائن عندما يتعد العدو.

بينما في المرات التي تتاح فيها الفرصة، يتم رؤية القطيع يتعد عن الدواوير، ويكون الراعي نائم وبالكاد مستغرق في نومه، أو شارد بطريقة ما؛ وخلال الصباح الباكر يكون الوقت كافى للرجوع قبل غروب الشمس وحانت ساعة عودة القطعان، لا ينتبه أهل الدوار للسرقة التي تمت، وتتم المخاطرة في العملية.

وأثناء ذلك يتلقى الراعي المهمل ضربة على رأسه بالهراوة، تُرمى الرمال على عينيه وتُعطى بواسطة (قلمونته) أي غطاء البرنوس، وتُقيّد يده خلف ظهره، عندها يتشارك اللصوص قيادة القطيع المقسم إلى مجموعات صغيرة؛ كل واحد منهم يسلك طريقا مغايرًا، ببطء أولا، ثم بسرعة لاحقا. وفي الغد بعد عبور الأماكن الخالية من السكان، يتم الالتحاق بالمكان المعين. ويتم استقدام الراعي ولا يخلّى سبيله إلا في وسط الليل، عندما لا يوجد ما يُخشى منه¹.

وقد ذكر مؤرخ أنثروبولوجيا الدين في المجال المغاربي إدموند دوتي في كتابه الذي جاء بعنوان : 'الصلحاء' حول وجود رجال الدين صلحاء و مرابطين امتهنوا اللصوصية وسلوكوا قطع الطريق في الصحراء، حيث ذكر : ".... كما أن قبيلة بني أحمد السراق (اللصوص) تعد إحدى أكثر القبائل المشكلة من الصلحاء، ورغم ذلك فإنها تستحق هذا الاسم لأنهم ما فتئوا يطلبون فدية للمارين من مجاهم .

ويشير هانتون إلى أن هذه القبائل استثناء خاصة أن العديد من الصلحاء يطردون اللصوص الذين ينازعون بركتهم، وأشهر هؤلاء في هذا الاتجاه الشيخ مولاي زيان مؤسس زاوية قنادسة ، (بواد كير بأقصى الجنوب الوهراني الغربي)، حيث قضى طول حياته يسخر بركته في طرد اللصوص الذين مازالوا منتشرين في كل الصحراء وفي أحد الأيام بينما كان الولي يصلي في المسجد تجرأ اللصوص على الاستيلاء على قطعانه التي أهداها إليه أتباعه لكن الله تكلف بطردهم ذلك أن الخضير تقدم في صفه مولاي زيان الذي يصلي في المسجد فضر بهم بعصاه وماتوا فجأة. وكان الرعاة الذين تبعوهم شهودا على هذه الكرامة وأعادوا القطعان إلى الشيخ الذي لم يغادر المسجد إلى أن فرغ من الصلاة وشرع في تدريس أتباعه. ومنذ ذلك الوقت لم يعد أحد يستطيع أن يجرؤ على السطو على القطعان

¹ - Daumas, Eugène (Gal) : Op.cit , P304.

والقوافل الموجودة في حمى صلحاء القنادسة، وكذلك القصر نفسه الذي تحفظه ' بركة' أجدادهم ليس له باب ولا سور حماية"¹.

2 - من لصوصية السلب و النهب إلى لصوصية الشرف :

لقد شهدت الصحراء، التي هي أكثر مصاعاً لإلهام المرابطين والأكثر انضباطاً تحت يدهم، وأقل إشرافاً من قبل الإدارة الاستعمارية كما تم ذكره آنفاً، ولادة التمرد بصورة أكثر اندهاشاً و مفاجئة لها. وعادة ما تتم الحركات غير العادية من قبل القبائل أولاً، دون أن يبلغوا السلطة بالدوافع التي تدفعهم إلى القيام بذلك. وبدلاً من التشتت هنا وهناك لاستخدام أكبر قدر ممكن من المراعي، تركز القطعان على أبعد نقطة ممكنة من نقاط فرنسا الاستيطانية. وقد عجلت القوافل التي تأخرت في التل عودتها إلى الصحراء، دون وجود أكبر كمية من الشعير والقمح.

ويقوم أولئك الذين يذهبون كل عام من محافظة وهران إلى قورارا بتأجيل رحيلهم إذا لم يشكلون فرقا بعد، وأخيراً يظهر الرازوس، وهم حسب القاضي الفرنسي ساباتيي: " عصابات صغيرة من اللصوص من هنا وهناك في خيام متناثرة متأخرين، ويبدو أنهم غير راغبين في الانضمام مع أولئك البدو الرحل الآخرين. ويتم تفريغ صوامع القصور وجلب الحبوب إلى أحد الأودية الصحراوية النائية، حيث يتم إنشاء المخازن العامة للتمرد. وخلال هذا الوقت يصل المسافرين القادمين من جميع الأجزاء إلى أهم مجموعات الرازوس؛ وهم الصفوف الأمامية لمختلف الروابط الذين يأتون لتلقي كلمة المرور والتعليمات الأخيرة. وسيكون اغتيال بعض الحراس ، أو أحد ضباط الجولات السياحية، أو عدد قليل من العربات المعزولة في ضواحي التل، في الوقت القريب أولى حلقات التمرد المفتوح"².

وقد رأى ساباتيي أن الأعراض تكون في التل أكثر عدداً وأكثر بعداً، بينما في الصحراء يبدو أن الانتفاضات حسبه غير متوقعة إلى حد ما كما في التل، حيث أنه على العكس من ذلك يمكن توقعها في الأسباب المؤدية ومتابعة تطورها التدريجي. وقد قال في هذا الشأن أن : " ... المعاناة، التي يسببها أحيانا الجفاف المفرط في الجزائر، هو سبب رئيسي لتنشيط التمرد فيها. كما تثير أصوات الحروب الخارجية والإثارة من الدول الإسلامية المجاورة أيضاً تكون لها دور كبير في الممارسات الاجرامية كالقتل واللصوصية بدرجة أولى، حيث تنشط عمليات إعدام زعماء

¹ - إدموند دوتي : الصلحاء ، تر : محمد ناجي بن عمر ، دار أفريقيا الشرق ، المغرب ، 2014 ، ص128.

² - Camille Sabatier : La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger , 1882 , p37-38.

القبائل الأصلية غير المؤيدين للإدارة القمعية بشكل أكثر قوة في البلدان البربرية. وسرعان ما ينظر رجال الإدارة والقضاء من بين السكان الأصليين بإحساس أقل احتراماً نحو السلطة؛ حيث تفرض الضرائب بشكل خاطئ وترفض الفوائد، ويحصل السكان الأصليون على عائداً لها لصالح الأوروبيين، وترفض أسعار الإيجار من قبل المستأجرين الأصليين. وبالتالي عند نزول الأمطار الغير عادية في موسم الحصاد وتهلك الحبوب. وبعدها يتم إهمال أحكام المحاكم وإيقاف المبادرات الفردية. ونتيجة ذلك تزداد الجرائم بنسب مفاجئة، وتظهر الظروف التي تساعد على ارتكاب اللصوصية وقطع الطريق، وزيادة في الجرأة من جانب المجرمين. وفي الوقت نفسه، فإنه تزداد الزيارات إلى أماكن الحج بصورة أكبر من أي وقت مضى، ويكون حضور جلسات الوعظ في المساجد أكثر عدداً وأكثر متابعة.

كما تقوم عصابات المرابطين الأجنبية في الجزائر بالطواف في البلاد مرددين للشائعات الأكثر إثارة والأخبار الأكثر إثارة للقلق. وتندلع الحرائق هنا وهناك ويتقدمون أكثر وأكثر بسهولة، حيث يرفض السكان الأصليون تقديم مساعدتهم لرسم حدود المنازل. ويتم مهاجمة الأسواق بشكل مفاجئ، لتحقيق أكبر ربح للمروجين وبالتالي الاستيلاء على الماشية المهجورة. ثم يأتي فجأة ظهور النبي الجديد المبعوث من قبل الله لإنقاذ المؤمنين من نير الكفار. وعندما يكون جنودنا على الطريق دون تأخر، يتم بقطع أسلاك التلغراف، وسرقة ونهب المزارع وذبح المعزولين. هنا هو التمرد!¹.

وقد لاحظنا من خلال كلام القاضي الفرنسي الجزائري كاميل ساباتييه دعوته الصريحة لقطع الصلة التي تربط بين المشرق الإسلامي و مغربه عبر سن قوانين لوقف تلك الروابط الروحية التي تربط العالم الإسلامي في شتى أقطاره ورأت تلك الإدارة أن الوسيلة الوحيدة لإيقاف الأفكار الواردة من المشرق هو منع الحج وقوافل الحجيج كل سنة، وبالتالي يكون ذلك عبر غلق الحدود مع البلاد المجاورة للجزائر للحد من الأفكار الوافدة والتي تدعوا إلى الثورة والانتفاضة ، وتشجع على ارتكاب جرائم اللصوصية والتمرد على حد تعبيره.

¹ - Camille Sabatier : Op.Cit , p39.

3 - نماذج عن لصوص الشرف في الصحراء :

تميزت الصحراء الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية بالعديد من المقاومات الفردية وإن كانت قليلة ونادرة في بعض الأحيان إلا أنها أزعجت الإدارة الفرنسية وأعوانها ، و اعتبرت استمرارا للمقاومات الشعبية في المنطقة ، وقد لاحظنا نقصا كبيرا في المصادر التي تناولت هذا النوع من التمرد في الصحراء نتيجة عدة عوامل وأسباب حالت دون ذلك.

وفي هذا الصدد ذكر شأن الثائر بومصران الذي كان ينشط في مناطق الجنوب الأوراسي، وهو الصالح محمد أمزيان المدعو بومصران ويعود أصله إلى دوار مشونش ببسكرة، هذا المتمرّد ألقى القبض عليه وزج به في السجن بسبب ضربه لمعمر فرنسي، وألحق به جروح طفيفة، وأثناء تواجده بالسجن الفرنسي تعرف على شخصية مهمة وهي بلقاسم بن زروق، ثم قررا الفرار معا في سنة 1915 ، حيث كان بومصران يحمل حقدا كبيرا ضد عائلة هذا المعمر الفرنسي، وبعد هروبه من السجن قام بقتل فردين اثنين من هذه العائلة المعمرة بمعية بن زروق ثم التحقا سويا بالجبال ومكثا هناك لمدة سنة، كما تم ذكره آنفا.

وخلال هذه السنة قاما بعملية جمع المنشقين حولهما، والمعارضين والفارين من قانون التجنيد الإجباري، وشكلوا جماعة مسلحة نشطت كثيرا في الجنوب الأوراسي وبسكرة وبالضبط في منطقة مشونش كما تم ذكره. لتأتي سنة 1918، حيث تعرض بن زروق إلى الاغتيال من طرف مجهول ثم رمي بجثته في إحدى واحات مشونش، هنا التحق أخوه محمد ببومصران للانتقام من أجل أخيه وواصلوا مهمتهما وهجومتهما المسلحة ضد أعوان الإدارة الفرنسية. وفي المقابل نجد أن رد الفرنسيين على هذه الجماعة المسلحة بمحاولة وضع حد لها، حيث قاموا بتقديم مكافآت للسكان مقابل مساعدتهم في العثور عليهم ، وتزامن ذلك مع الإكثار من العمليات العسكرية بهدف مراقبتهم ، لكن كلها باءت بالفشل لأن أغلبية السكان كانوا إلى جانب هذه المجموعات المتمردة، ولعل تزويدهم بالموثونة خير دليل على ذلك.

وهناك أيضا شخصية مهمة جدا لا بد من التطرق إليها ، وهي بن علي محمد بن النوي المدعو "زرق عيونو " وهو من عرش أولاد شليح ولد بمشقة متليلي في 1875¹ وتعلم القرآن في طفولته، ثم بدأ عمله المسلح خلال سنة

¹ - هدى مقرابي : المرجع السابق ، ص 53.

1906، حيث قام بهجمات طفيفة على القيادة الاستعمارية و المعمرين، وكذا هجمات على أبراج المراقبة بالنسبة لحراس الغابات وحرق المزارع¹، لكن بعدها توقف مؤقتا عن عمله وعمل كسائق لحافلة ما بين القنطرة وعين التوتة، وبعدها اشتغل لدى المعمرين بعين القصر، ثم رجع إلى عمله المسلح بمعية كل من بن مخلوف بن النوي وأيضا لوصيف لخضر بن النوي، كل هؤلاء قاموا بعمليات مسلحة كثيرة من بينها نصب الكمائن في الطريق بين عين التوتة والقنطرة وكذلك الطريق الرابط بين بسكرة وبريكة.

والقيام بعملية مصادرة الكثير من مواشي المعمرين والقياد، وإقامة الكمين الذي تم نصبه في منطقة " أشرف الحلفاء" سنة 1915 ضد عربة نقل البريد، والذي تم من خلاله الاستيلاء على ما بها من صناديق، ثم بعد ذلك الهجوم على قرية "داي علي" الواقعة قرب الطريق الرابط بين لوطاية وبسكرة، وتم إطلاق النار على ثكنة درك القنطرة ومصادرة 150 عنزة²، الشاهد أن أحد القياد بالقرب من هناك، وأمام هذه الأعمال قام حاكم عين التوتة بمحاولة تهديد ل: بن النوي فقام بسجن زوجته مقابل أن يسلم نفسه، لكن بن النوي رد عليه بأنه سيقوم باختطاف زوجته وبناته في حال لم يطلق سراح زوجته، فرضح حاكم عين التوتة للأمر وأطلق سراح زوجة بن النوي.

وكانت نهاية الأخير مأساوية، حيث ألقى القبض عليه وأعدم بسبب وشاية من أحد المقربين منه بتهمة قتل متصرف إداري في عين التوتة خلال نوفمبر من سنة 1916³. وكان الفرنسيون يحاولون دائما التقليل من شأن قيمة هؤلاء المتمردين على قوانينها الجائرة والقمعية والذين ترمدوا بالأساس على عملية التجنيد الإجباري بالتحديد، فكانت تدعي بأن هؤلاء جناء و قطاع طرق وسفلة سفهاء صعاليك⁴. لكن الذي لم يذكر في تلك التقارير أن السبب الرئيسي في سلوكهم ذلك الطريق هو السياسة الاستعمارية التي قامت من خلالها الإدارة الفرنسية بنهب أجود وأخصب أراضي الأهالي الجزائريين وتقديمها إلى المعمرين بطرق ملتوية.

1 - هدى مقراوي : المرجع السابق ، ص 53.

2 - المرجع نفسه ، ص 54.

3 - المرجع نفسه ، ص 54.

4 - محمد الصالح ونيسي : الأوراس تاريخ و ثقافة ، منشورات زرياب ، الجزائر ، 2007 ، ص 150.

لكن الواقع يقول بأن بعض الفارين شكلوا مجموعات متمردة تقوم باعتراض القوافل و تقطع الطريق ضد الفرنسيين و أعوانهم من الأهالي فقط، وكان بعض عادات الكرامة والشرف في الجنوب الأوراسي أن تدفع بعض هؤلاء الأهالي لممارسة هذا الفعل لرد الاعتبار لأنفسهم وعائلاتهم مثلما فعلت مع عائلة بن زلماط¹.

وهناك شخصية أخرى ثارت ضد الفرنسيين وأطلق عليه نفس التسمية وهو لص الشرف عمر بن لخماطي، حيث أنه بعد الأحداث الثورية التي نشبت في دائرة بسكرة، حيث اعتبرت الإدارة الفرنسية أن عمر بن لخماطي في تقاريرها أحد الأشرار الخطرين، والذي تمكن من تشكيل مجموعة من اللصوص على حد تعبيرها، مستغلا الوضع الأمني المتدهور ثم قام باستغلال القاعدة الموجودة بجبل ششار والقبائل التابعة لها في المناطق الجبلية الوعرة . وبالتالي بلغت عمليات القتل التي سجلها 31 عملية وعدد من عمليات السطو المسلح وجرائم أخرى جعلت من العصاة مصدر رعب بالنسبة للمعمرين ، وفي هذا الصدد وجدنا أن كل شخصية سلكت هذا الطريق ضد الفرنسيين كان يطلق عليه محليا اسم اللخماطي بدلا من لصوص الشرف نسبة إلى عمر بن لخماطي الذي كان البذرة الأولى في المنطقة لمواجهة الفرنسيين وأعوانهم من الأهالي في الجنوب الجزائري.

وفي ختام هذا الفصل يمكن لنا أن نقول قادة ثورات الشرف هم شخصيات مناهضة للسياسة الظالمة للمحتل وللإذلال الممنهج المستهدف لإخماد جذوة الرفض والثورة لدى الأهالي، تمردهم كان بالإمكانات المتاحة، من حيث الأهداف والوسائل. فلم يرق التمرد إلى مستوى ثورة شعبية كبيرة منظمة من جميع الجوانب و واسعة المجال و الزمان، إلا أنه شكل عامل إزعاج لمشروع استتباب الاستيطان، وفي نفس الوقت عامل مساهم في إذكاء الروح الثورية لدى السكان والمحافظة على جذوتها بعد قمع الثورات الشعبية الكبرى.

علو مستوى شخصية العصاة الشرفاء تلمح دور العائلات الكبيرة في إنتاج هذه الشخصيات البطولية، وبالأخص أثر المظالم الجماعية التي ألحقها الإدارة الاحتلالية بها على أفرادها. فالعائلات الكبيرة والنبيلة مثل بن غبري أصل أرزقي تشكل خزانة لا ينضب لرجال الرفض والثورة، كما للعائلة المرابطية الدينية لآل عبدون تلعب دورا رائدا في التحشيد والتجنيد وتعزيز عقيدة التمرد، ونفس الشيء بالنسبة لعائلة مسعود بن زلماط و التي أصبحت عائلة معروفة

¹ - شارل روبر أجيرون : " الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916 . جانفي 1917) " ، مجلة الأصالة ، السنة السابعة أوت .

سبتمبر 1978 ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، ص29.

بالمقاومة و التمرد ضد كل ما هو فرنسي في تلك الفترة ، كما عرف الغرب الجزائري أكبر نوع من هذه المقاومات والانتفاضات الفردية ، وتعددت شخصياته إلا أن التوثيق التاريخي حولهم كان ولا زال نادرا وحال دون وصوله إلينا.

أما في الصحراء فقد رأينا تنوع اللصوصية بحيث أنها استمرت على شاكلة المراحل التي سبقتها ، وظهرت مع الاحتلال الفرنسي نوع جديد من المقاومة المتمثلة في لصوص الشرف مهمتها الانتقام من المعمرين واسترجاع ما سلب من الجزائريين، وقد كان بومصران القائد الرئيسي لهذا النوع من اللصوصية في الصحراء.

الفصل الرابع : تداعيات الظاهرة والمظاهر المختلفة لها.

المبحث الأول : لصوصية الجوع.

المبحث الثاني : مؤسسة البشارة.

المبحث الثالث : موقف النخبة من الظاهرة.

المبحث الرابع : اللصوصية و القوانين العرفية.

المبحث الخامس: اللصوصية والسلطة.

الفصل الرابع : تداعيات الظاهرة والمظاهر المختلفة لها.

المبحث الأول : لصوصية الجوع.

المبحث الثاني : مؤسسة البشارة.

المبحث الثالث : موقف النخبة من الظاهرة.

المبحث الرابع : اللصوصية و القوانين العرفية.

المبحث الخامس: اللصوصية والسلطة.

المبحث الأول : لصوصية الجوع

نتجت لصوصية الجوع والتي كانت بطبيعة الحال تحصيل حاصل للسياسة الاستعمارية الفرنسية الممنهجة في الجزائر، والتي كانت وخيمة بشكل كبير على المجتمع الجزائري في جميع المجالات، بالخصوص المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فاللصوصية من هذا النوع كانت في الجزائر منذ القدم وحتى قبل الاحتلال الفرنسي، ولكنها استفحلت بشكل كبير في فترة الاستعمار، خاصة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي والذي كان يمثل مرحلة ظهور وبروز انعكاسات عمليات سلب الأراضي على الشعب الجزائري، بالتحديد خلال سنوات القحط والمسغبة التي امتدت (1866 - 1869).

وقد عبرت عنها الصحافة الفرنسية التي كانت تصدر في تلك الفترة، والتي اعتبرتها بالمشكلة المثيرة للقلق ورأينا ذلك في عناوين الجرائد التي عاصرت الأزمة، بحيث وردت عبارات على الشكل الآتي : "... لقد اشتد انعدام الأمن يوما بعد يوم ، والصحف وتقارير المكاتب على مستوى المناطق تطلعننا باستمرار عن الأضرار التي يتسبب فيها اللصوص. لقد انتشرت أعمال السرقة والنهب بتهور مثير للسخط وهكذا فإن وقاحة مثل هذه الأفعال في انتشار متزايد في وضح النهار في المدن كما في الأرياف"¹. والمثير للانتباه هنا هو أن الصحافة الفرنسية دائما ما تتناول أن ضحايا السرقة هم من المعمرين والكولون فقط ، بالرغم من أن الأهالي لهم نصيب الأكبر من هذه الخسائر ، كذلك تجنبت نفس الصحف الحديث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفشي اللصوصية. ولكن المشكلة وراء ذلك لا تكمن في سرقة الأغراض فحسب، فهذا قد يدفع الضحايا إلى أخذ الحيطة ومراقبة أغراضهم والدفاع عنها، وإنما الأدهى والأمر هو أن هذه الاعتداءات تكون متبوعة بعمليات القتل ومحاولات القتل. ولوضع حد لهذه الظاهرة التي شهدت تزايدا كبيرا، بحيث جاءت في ثنايا تلك الصحف أن الإدارة الفرنسية أصبحت أكثر صرامة حيال ذلك حسبها، واتخذت مجموعة من الإجراءات من بينها : حظر حمل العصي في بعض المدن ، وكل مواطن قادم من البادية يتم تجريدته بسرعة من عصاه، بحيث لوحظ آنذاك وجود بعض الشاحنات مليئة بالعصي المنزوعة من الأهالي والتي تم جمعها من السوق.

1 - لصوصية الجوع وسلب الأراضي :

يعبر تطور قطاع الطرق في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر (1890)، عن العلاقات الموجودة بين الاستيطان الاستعماري والمجتمع الريفي الجزائري. وقد عبرت الإدارة عن هذه العلاقة، فحسبها يقوم

¹ - Paul Leo : " Problém Angoissant " , Le Courrier de Tlemcen ;Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 du Vendredi 13 Aout 1920 .

للصوص بالاستيلاء على ملكيات صغيرة (الماشية، النقود، الأسلحة أو الموارد الغذائية). ولكن في حقيقة الأمر أن عملية السلب الاستعماري التي شملت الأراضي الجزائرية شكلت عنصرا هاما في انتشار التلصص. ويركز هذا العرض على الجانب الثاني، وسنحاول من خلاله إظهار الصلة بين الحرمان والتهميش وتطور ممارسة قطع الطرق. الحرمان هنا لا يشير فقط إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن على نطاق أوسع إلى فقدان الأراضي ذات الاستخدام الجماعي (أراضي العرش)، ومعظمها من الغابات التي يتم استخدامها لرعي الماشية والأعمال الحرفية أو استخدام الخشب للبناء والطهي والتدفئة... إلخ.

وقد رأت التقارير الرسمية الكولونيالية أن الشخص المتمرد هو الخارج عن القانون الفرنسي، بحيث وصفته الإدارة الفرنسية بأنه عضو في مجموعة تستخدم العنف وتمارس السرقة، فإن اللص بذلك يتحدى القانون، ومن خلال هذه الأفعال يحدد قانون قطاع الطرق. وتهدف تلك التقارير لتحليل الحوادث المتعلقة بتلك المجموعات المتمردة المتعددة والتي تم توثيقها بكم هائل من الوثائق، فمن سنة 1888 وحتى سنة 1895، مجموعات أرزقي البشير مع الإخوة عبدون في منطقة القبائل قد خلقت جوا من الاهتمام من وجهة نظر تلك الإدارة. هذه الجماعات المتمردة هي في معظمها من مجتمع مختلط من سباعو الأعلى (عزازقة)، ولكنها تمتد على مساحة أوسع بما في ذلك البلديات المختلطة أزفون وجرجرة والصومام وأقبو.

ويعتبر أرزقي البشير الأكثر شهرة من بينهم، كما كان يشار إليه في بعض الكتابات، بدءا على سبيل المثال بـ: آلان سانت ماري مروراً بآندريه بوير إلى التي نشرت مؤخرا من مطبعة ستار واتماني. إذ تم توثيق نشاط المجموعة التي قادها بشكل جيد نسبيا، فإنه بذلك تم تحليلها من زاوية محددة للعلاقة بين طريقة ظهور الانتفاضات وكيفية التعبير عنها من جهة، ومن جهة ثانية قضية سلب الأرض. هذه الأسئلة نالت صبغة خاصة ولا سيما بعد فشل انتفاضة 1871 وما تبعها من إجراءات قمعية. ومن هذا المنظور فإن صندوق الاستعمار للحكومة العامة، صنف في سلسلة L لانوم مصدرا رئيسيا لنشاط هؤلاء المجموعات¹، وبالتأكيد هناك عوامل أخرى حسب الفرنسيين ساهمت في تطور التمرد ضد السلطة آنذاك مثل: سياسة الإدارة الفرعية للمدن المختلطة، والتضاريس المواتية (جبال وغابات)، أو النزاعات التي كانت قائمة بسبب وجود نظامين قانونيين، الأول الخاص بالجزائريين الموجود قبل الاستعمار، والقانون الوضعي الذي تم فرضه من قبل الأوروبيين. ومع ذلك والأكد أن السلب هو الظاهرة المركزية هنا، والذي أخذ منحى آخر و عبر عن الرفض.

¹ - Emile Violard : Op .Cit, p151.

مثلت ثورة المقراني في سنة 1871 والقمع الذي تلاها، مناسبة لاعتماد خطة أكبر لامتلاك الكثير من الأراضي لفائدة الاستعمار الفرنسي والكيلون¹. وقد كانت منطقة القبائل معرضة بشكل خاص لهذه السياسة. وبالتالي كان مجموع عمليات الحيازة والحجز 446.406 هكتار من الأراضي موزعة بين الزراعية منها والبور ، إضافة إلى ذلك الجبايات المالية، حيث قدر نسبتها شارل روبير أجبيرون بـ 70.40٪ تم طرحها من رأس مال مالكيها، وهذا الرقم مرتفع بشكل خاص لو قارناه بنسبة الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة. إلا أنه لا يمكن أن يعتبر محصور بدقة نظرا للصعوبات في تقدير الثروة الإجمالية للسكان الأصليين المستهدفين بالمصادرة. والفقر الناجم عن القمع أثر بشدة على السكان.

وبالتالي جعلت تلك الأوضاع المتردية حتى الشعراء المحليين الذين دونوا نظما صورت لنا الصعوبات التي مر بها سكان القبائل خلال تلك الحقبة، ومن بينهم نجد الشاعر إسماعيل أزكيو، وهو من مواليد سباعو الأعلى ومعاصر للأحداث، وقد دون في نص غير مؤرخ عما آلت إليه حالة الشعب جراء تلك العمليات المتعلقة بالسلب والنهب، والتي جاءت على الشكل الآتي:

➤ ذهب الأشخاص يحملون أوانيهم

➤ تم سلب هذه الأرض من قبل الإسبان

➤ المالطين والوكلاء الغير شرفاء.

➤ لقد استولوا على المقابر والقرى

➤ نحن لا نعرف أين نربط حمار².

ويتعلق الأمر في هذه الحالة بجزء من الصور التذكارية، وبما أنها قصيدة شعبية دونت باللهجة المحلية ، فإنها تحفظ الذاكرة وتبين تجاوزات الاستعمار وبصفته معاصرا للأحداث، فإن إسماعيل أزكيو يعتبر شاهدا أيضا عن عملية المصادرة والنهب.

وفي القرى المتضررة من أعمال اللصوصية، وبعد بضع سنوات قليلة من ثورة 1871 كانت التدابير العقابية عنيفة تماما كما هي دون مراعاة أحوالهم، وضرائب الحرب (العقوبات المالية) ضربت قرى إككوران وزرق فاوس وبني جناد وأغلب القرى الشرقية، والتي ينحدر منها زعماء المجموعات الرئيسيين بعد ذلك ، فقد فرض النهب الجماعي والفردى عبئا ثقيلا على السكان خاصة إككوران الدوار الأصلي لأرزقي الشهير وثمانية أعضاء آخرين من

¹ - Emile Violard : Op ,Cit, p151.

² - Ibid, p151.

فرقته، وبالتالي بلغت مساحة الأراضي المسلوقة 2082 هكتار بالإضافة إلى مبلغ 113.200 فرنك الذي يتم تسديده من طرف مجموع قبيلة بني غبري التي تمتد إلى ما بعد دوار إعكوران. وكانت هذه القبيلة تمتلك 09 آلاف هكتار من الأراضي قبل المصادرة، 03 آلاف هكتار سلبت من قبل الإدارة الاستعمارية منها 2082 هكتار في قرية إعكوران، النهب الاستعماري هنا ألقى بثقله على المناطق الريفية في القبائل.

هناك وثيقة تشير إلى الاستيلاء الاستعماري على الأراضي في منطقة إعكوران وحدها نحو ما قيمته بالتحديد 1880 هكتار، وقد ذكر ذلك الباحث الفرنسي أنطونين بلاري، والذي استقى معلوماته من البطاقة الخاصة للقبائل التي نشرت في سنة 1858 من قبل أنظمة ودائع الحرب أنوم ضمن سلسلة (5L25).

وبعض المعاصرين للأحداث أمثال إميل فيولار الصحفي الفرنسي الذي ذكرناه سابقا و الذي عاصر تمرد أرزقي يرى بأن اللصوصية في تلك المرحلة وفي الفترات التي تلتها (المقصود هنا التمرد ضد الإدارة) هي السبيل الوحيد للحفاظ على شرف ضحايا السلب. ونتيجة لذلك أعرب الشاعر المحلي محمد أومحمد (1840-1905) من خلال تسليط الضوء على الجرائم المتصلة بالمخطط الاستعماري كما يراها في المجتمع الجزائري، حيث يتم تهمينها من خلال المفاهيم الأخلاقية كالشرف والشجاعة، وقد دون ذلك الشعور في أبيات شعرية باللهجة المحلية، جاءت بعضها كالتالي:

- القواعد الآن منحرفة
- كذلك تم إنشاؤها
- الحسيسون أخذوا الأعلى.
- جميع الرجال الأشراف
- تولوا الغابة
- تحدوا هول المحن.

ويكمل قائلا: فالإدارة تعمل بـ: "قواعد منحرفة"، و"الحقيرون" مهيمنون على المراكز على حساب الرجال الأشراف، والذين يضطرونهم النبل للانسحاب إلى الغابة، لتحدي المسؤولين عن هذا الوضع¹.

مقابل ذلك والمؤكد هنا أن الإدارة الاستعمارية كانت تعي أيضا الصلة بين النهب والجريمة. لويس رين مدير شؤون السكان الأصليين في سنة 1881 يعلق على هذه العملية قائلا: "...باختصار جماعي أو فردي السلب

¹ - Emile Violard : Op.Cit , P152.

هو مقياس ثابت يعطي الأرض للمستوطنين ولكن لا يكتفي بالأكثر ذنبا، بل يتعدى إلى الأبرياء، ويحفر هوة الكراهية بين الاستعمار والسكان الأصليين، ويقوي اللصوصية ويخلق معها أسباب جديدة للتمرد بإنشاء مجموعات من المرتزقة ليس لديها ما تخسره¹.

هذه العناصر العامة التي تم التطرق إليها تتطلب ملاحظة دقيقة عن الرهن والحجز خلال سنة 1871 وعن الاستعمار الذي يسيرها في القرى الرئيسية التي تقدم المجموعات التي تمناها.

من جانبه قام البرلمان الذي شكله الاحتلال في العاصمة بالتدخل في هذا الشأن عن طريق انتخابه من الكولون، لاسيما النائب رو فريسيتينغ الذي تناول الكلمة في غرفة البرلمان وصوّت دون أدنى مشكلة على تحديد السلطات التأديبية للمديرين ومنع حمل الأسلحة من طرف الأهالي غير المسجلين على القوائم الانتخابية، ضمن إطار سياسة التشجيع على الإدماج مقابل شروط تخدم مصالح فرنسا في الجزائر.

بالرغم من كل ذلك، شاهدنا كيف أن بعض المجموعات المتمردة التي ما فتئت ترتكب التلصص وسط سوقي تروميلي وتريزيل في نواحي مستغانم تحت أعين الإدارة الفرنسية. تلکم هي الإعتداءات التي أصبحت حديث الصحافة ويترصدها الصحفيون، وقد اعتبروا أن بعضها فقط يعاقب عليها أحيانا على مستوى المحاكم.

إلا أن تلك المظاهر ارتبطت بشكل كبير بحالة الجوع التي كان يعاني منها الأهالي الجزائريون آنذاك، حيث أنه في عز الصيف والذي يعتبر موسم حصاد الخضر والفواكه، وهو فصل العنب والبطيخ والتين الشوكي. ورد في التقارير الفرنسية بأن العربي يغادر دوّاره قاصدا المناطق الساحلية بحثا عن وظيفة براتب جد منخفض نظرا للفائض المسجل في اليد العاملة، حيث ذكرت المصادر الفرنسية بأن الأهالي يقوم بقطف العنب دون وجه حق، واعتبرت أن هذا الأمر لن يدوم طويلا، بالإضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من البطالين في المدن. وتساءل أعوان الإدارة عن وضع أولئك عند حلول فصل الشتاء، حيث لا عنب ولا تين شوكي.

ويقول بول ريو في هذا الشأن: "... والمثل يقول بأن الجوع يدفع بالثعلب للخروج من جحره. عندما لا يجد المواطن ما يقتاته، عندما يحس بالجوع هل باستطاعتنا أن نمنعه من الاختلاس أو السرقة؟ بالتأكيد لا، حتى السجنون لا تكفي حبسهم.

وبلا شك فقد وضعت السلطات الإدارية في الحسبان هذا الأمر وهي دائما تقوم بإتخاذ التدابير الردعية لمواجهة

¹ - Emile Violard : Op.Cit , P153 .

ذلك الأمر، سيتم إعطاء الأوامر اللازمة لمضاعفة الحيطه والحذر وبذل المزيد من الجهود وسيظن الجميع بأن الأمر قد حل¹.

ولكننا لا نشاطر هذا الرأي تماما، وكان ذلك بطبيعة الحال غير كاف، وأنه كان يتعين معالجة ذلك الوضع من منظور آخر وبطريقة أخرى، والأحسن حل المشكلة من جذورها عبر إرجاع جميع الممتلكات التي سلبت من الأهالي، هذا هو المعقول خلال تلك الفترة.

واعتبرت الإدارة أن هنالك العديد من الأهالي النزهاء والشرفاء الذين يقصدون المناطق الساحلية بحثا عن فرص عمل جيدة، وذلك لاستحالة توظيفهم جميعهم من طرف المستوطنين. ورأت بأنه يتعين على الإدارة الرئيسية والولاية والبلديات مباشرة الأشغال التي من شأنها أن تسمح باستخدام هذه اليد العاملة المتاحة، والحيلولة بهذا الشكل دون وقوعها في فخ الفساد وارتكاب اللصوصية وبالتالي إزعاج المعمرين. واعتبرت أن الوقاية خير من العلاج حسب القول المأثور القديم. بالإضافة إلى أن كل الطرقات في حالة يرثى لها²، مثلها مثل حال الأهالي آنذاك.

والسبب الآخر الذي كان وراء انتشار لصوصية الجوع مرتبط مباشرة بغلاء المعيشة. حيث تم الإعلان بصوت عالٍ عن سلسلة من التخفيضات في الأسعار، لكن سرعان ما ذهب ذلك أدراج الرياح في ظل ظهور الرأسمالية، ففي وقت قصير أصبح إقتناء رغيف الخبز بفرنك وخمسين سنتيم لـ 800 غرام من الطحين، فقد فرض المستوطنون وبالتحديد أصحاب المطاحن الذين يملكون نفوذا على مستوى المندوبيات المالية على السادة المسؤولين تدابير ما كانوا ليتقبلوها لو كانوا بفرنسا.

والمعلوم أن صاحب المطحنة يكسب جيدا من عجينة دقيقه. وهذا لا يكفيه إطلاقا، فالمعلومات التي وردتنا من المصادر تبين لنا كيف كانت المجهودات المخادعة والمتواصلة لمضاعفة الأرباح اللامشروعة والكبيرة المحققة على حساب تعاسة وضعف السكان الأهالي. فقد توجه بعض من أولئك السكان إلى هؤلاء الصناعيين الجشعين وصاحوا في أوجههم: " المجاعة والإجحاف غير المبرر هي الأسباب الوحيدة للثورات والتمردات. أنتم تملثون خزائنكم بالأوراق النقدية، غير أن هذا المال ملعون. إياكم وأن تكونوا صمّ أمام الشائعات المنتشرة.

¹ - Paul Leo : " Problém Angoissant ", Op. Cit, Le Courrier de Tlemcen ;Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 du Vendredi 13 Aout 1920.

² - Paul Leo : Op , Cit , Le Courrier de Tlemcen ;Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 du Vendredi 13 Aout 1920 .

نحن نتطلع لإرساء السلام الاجتماعي، حيث يتسنى لكل واحد أن يعيش حياة سعيدة، الفقير والغني على حد سواء. ولكن من غير المعقول أن تكون تعاسة البعض مصدر ثروة فاحشة للآخرين. على هؤلاء أن يفكروا ولو مرة واحدة في أن النظام الاجتماعي القائم على القوة فقط لا يمكنه أن يستمر أبد الدهر¹. من خلال تصريح الصحفي الفرنسي بول ليو الذي عبر بحق وبالفعل عما كان يعانيه المجتمع الجزائري لسد رمق عيشه وسط جشع المستوطنين والمرابطين اليهود الذي انتشر بشكل كبير آنذاك.

2 - لصوصية الجوع من وجهة نظر فرنسية كولونيلية، القاضي كاميل ساباتي أنموذجا:

اعتبر القاضي الفرنسي ساباتي أنه في الجزائر كما في جميع البلدان الأخرى، فإن الفقر هو السبب الفعلي للجريمة. الأهالي من العرب والقبائل يخضعون لمعاملة غير عادلة، فالعرب يعانون من الجوع بشكل دائم ومريع، يكفي أن تكون السنة استثنائية من حيث الجفاف لكي ينتشر الجوع، ففي الواقع إن العربي ليس لديه مصادر للعيش إلا زراعة الحبوب وتربية المواشي. نفاذ مصادر العيش وتناقص تربية المواشي قبل الأوان يهدد القطعان ويقف عائقا في ظهور البذور أو نموها².

الجفاف بدوره قد يتسبب في حرمان الأهالي العرب في نفس الوقت من كل مصادر العيش، والمجاعة لا تلبث أن تنتشر بشكل أوسع وما يواكبها في العادة من الكوليرا والحمى الصفراء. وهذا يحدث عموما في عز الشتاء الذي يلي المحصول المفقود، والذي تزيده ويلات الحروب حدة. منهكة من الحرمان في عدة أشهر، والقطعان الأخرى القليلة التي قاومت الجوع ترضخ لموجات البرد الأولى في منطقة الهضاب العليا. الإنسان في حد ذاته يكون عرضة للإرهاق الناجم عن البرد، الديزونتاريا أو الزحار تسلبه القليل مما تبقى له من قوى لغاية الحفاظ الشجاع على وجوده ضد شدائد الجوع.

هذا الأمر تسبب في نسبة وفيات مريعة مثل تلك التي حصلت في سنوات 1867 حتى 1869 وهي ذكرى أليمة مثلت المجاعات الرهيبة التي عاشها المجتمع الجزائري. وعلى سبيل المثال عند الأهالي في منطقة القبائل الأمر مختلف والعكس من ذلك كما ذكرت التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية، المعاناة لا تصل أبدا إلى حد المجاعة. محاصيلهم الزراعية متعددة: القمح والشعير في الأراضي على حواف الأودية، البشنة في الأراضي الداخلية، التين، الزيتون، البازلاء، الفول في الجبال. وبالتالي فإن النزر القليل من الأمطار في الربيع أو الخريف كاف لاستعماله،

¹ - Paul Leo : Op . Cit.

² - Camille Sabatier ; La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger ,1882 , p 07.

بفضل هذا التنوع من المزروعات، من النادر جدا أن تصيب الندرة في جميع هذه المحاصيل خلال نفس الفترة. فضلا عن ذلك، يملك سكان القبائل كذلك مصدرا أخيرا للغذاء هو البلوط، حيث أنه في سنوات الشدة الحرجة فإن الغالبية من الأهالي لا يتغذون إلا على البلوط. علاوة على ذلك، فإن العديد من القبائل يمارسون التجارة المتنقلة وبعض الصناعات¹.

وقد وجد كاميل ساباتيي كذلك أن عددا كبيرا من ساكنة القبائل يفتحون أذرعهم للعمال المزارعين في السهول. ومعروف حسب مقاومة أهالي القبائل للأزمات إلى حد كبير، وطيلة سنة 1867 لم تذكر التقارير الإدارية حسبه أية حالة موت من جراء الجوع تم تسجيلها في منطقة القبائل الكبرى، بينما على العكس من ذلك، أباد الجوع ثلث الأهالي في الأقاليم العربية².

ويواصل كاميل ساباتيي الحديث حول معاناة الجزائريين في مختلف المناطق، حيث ذكر أمرا كان شاهدا عليه في نواحي ميلة قائلا: "... فليسمح لي هذا، من أجل تبيان شدة ما يولده البؤس من الجريمة، باستحضار هنا ذكرى شخصية، كان هذا في نهاية شتاء من سنة 1877، العديد من السرقات المرتكبة في منطقة ميلة أين كنت قاضيا للصلح، كان مرتكبوها والمتواطئون معهم بعض سكان دشرة تقع في منطقة غير بعيدة عن القرية. كُلفت بإجراء تحقيق شامل في وسط هذا المركز الأهلي الصغير، ولهذا الغرض تم إحضار عشرون جنديا من الحامية قاموا بتفتيش الستين كوخا المتواجدة بهذه الدشرة بشكل متتالي، لم أجد أية مؤونة غذائية في أي من هذه الأكواخ، ولو حتى كيس صغير من الشعير في أي منها، وفي أخرى أكوام من الخروع وجذور القلقاس البري. هؤلاء البؤساء من الأهالي بعد أن يقوموا بشواء جذورها على النار وطحنها ثم غسلها بالماء لعدة مرات يتناولونها. أعلم من خلال خبرتي أن أي من الأوروبيين لا يمكنه أن يذوق أمرا مماثلا كهذا دون أن يتقيأ أو يعاني من ألم شديد في أحشائه. منذ شهرين بات الخروع الغذاء الوحيد لسكان المنطقة الفقراء"³.

فمن لا يفهم أنه في ظرف مماثل لم تكن توجد أية وسائل سواء للوقاية أو لقمع السرقات، وأن العدالة الفرنسية نفسها يمكنها التساؤل عما إذا كان مشروع ملاحقة أولئك الذين جعلهم الجوع غير مدركين لتصرفاتهم، جراء الاحتلال الفرنسي و عملية سلب مصادر رزق الجزائريين، إضافة إلى أمور أخرى من بينها تغيير النمط الزراعي في الجزائر من نمط التخزين إلى الزراعة النقدية التجارية.

¹ - Camille Sabatier : Op. Cit, p 08

² - Ibid , p08.

³ - Ibid , p08.

والسبب الثاني عند ساباتيي يكمن في قوة أو ضعف السلوك الأخلاقي لدى السكان ، ففي هذا الشأن تتمايز به فيما بينها كما يشير ساباتيي إلى أن بعض القبائل أصبحت تفتخر فعليا بما تقوم به من أعمال السرقة ، ونجد أن هذا الأمر المتفرد ليس حكرا على بعض القبائل الجزائرية فحسب، وإنما هذا الحال ينطبق كذلك على البعض من القبائل المنتمة لشمال إفريقيا. وبالخصوص أيضا عند قبائل البدو الرحل الصحراوية، حملات السرقة تجلب فخرا أكثر من الحملات العسكرية، وفي غالب الأحيان يصعب التفريق بين الإثنين ما دامت تتشابه في الحالتين من خلال طرق التنفيذ¹.

ويكمل ساباتيي قائلا : "... الرلامنة في واد مسورة، أولاد جرير و بني غيل في الصحراء جنوب المغرب، لهم سمعة بتعاطيهم اللصوصية بشكل خاص. أيضا في عمالة قسنطينة ينحو الأهالي إلى منحى السرقة أكثر مما هو معلن في العمالتين الأخرتين. على العكس من ذلك، القبائل في زاوية الكبرى يعرفون في هذا المقام بأخلاقية عالية جدا، وتندر جدا هناك أعمال اللصوصية، بالخصوص في المناطق الجبلية"².

النظرة التفريقية العنصرية للشخصيات الفرنسية حتى القضاة دائما ما نجدها في تلك الدراسات فقد ذكر بأن :

"... التاريخ يبين لنا هذه الاختلافات الأخلاقية الموجودة بين مختلف عناصر الأهالي من السكان الأصليين، حيث أن ساكنة القبائل تدين بسلوكها الأخلاقي العالي إلى كون كل قبائلي هو متملك للكثير أو القليل، وإلى كون الممتلكات تنتقل بانتظام أبا عن جد منذ عدة قرون دون الخوف مطلقا من أي منافسين أجنب. على العكس من ذلك القبائل العربية التي كانت تعاني من الغزوات في مرات عدة وسُلبت خيراتها وأصبحت عرضة للخوف من البؤس، ليست لديها أية مصادر إلا السرقة بشكل اعتيادي، حيث أصبحت السرقة أمرا مشروعاً ومشرفاً، عندما غدت كل مقاومة جماعية للغزاة أمراً مستحيلاً، وأصبحت اللصوصية والقتل الفردي آخر مظهر لروح الاستقلال، وزعيم قطاع الطرق بدوره أصبح تقريبا بطلا"³. ومن هذه الآراء نرى النظرة العنصرية التفريقية للتشكيلات الثقافية في الجزائر من أمازيغ و عرب في بلد الجزائر من المصادر الرسمية الفرنسية والغير رسمية ، والتي تصب دائما في إطار سياسة فرق تسد التي كانت تخدم الايديولوجيا الفرنسية في الجزائر.

هذا أيضا يقودنا إلى ملاحظة كم شجعت عملية المصادرة التي قلصت بشكل معتبر عدد الملاك الصغار في بلاد القبائل و خلقت الطبقات الكادحة من كل نوع ومكان على تطور الإجرام عند السكان. بحيث أن المالك القديم

¹ - Camille Sabatier ;Op , Cit , p 09.

² - Ibid , P09.

³ - Ibid, P09.

الذي تم تجريده من ملكيته يأخذه الإحساس بالحق نحو الكولون الذي استحوذ على ملكيته. ومن جانب آخر كمالك اليوم ومالك الأمس ، يفهم الأهلي بأنه ليس له ما يخسره ، فهو يخدم طوعية الأرض التي هي ملك له. بينما من الآن فصاعدا العمل كأجير في أرض الآخر يكون قاس ومؤلم¹.

وهكذا من عامل يصير لصا، فتلك الجريمة أصبحت مرتفعة في المناطق التي مهدت فيها المصادرة للاستيطان الكولونيالي. وهكذا كذلك مرة أخرى تعقدت القضايا في جميع أنحاء الجزائر المستعمرة آنذاك، ولا يوجد أي إجراء دون خطر مهما كان، وتلك الممارسات التي تلقى ترحيبا كبيرا من الرأي العام هي تلك التي غالبا تكون ردود الفعل عليها ونتائجها البعيدة أكثر كارثية.

السبب الثالث في رأي الفرنسيين هو في الغالب يبقى الميول الشريرة في حالة كامنة من خلال الطبائع المنحرفة، إذا تم ضمان قمع ظهورها هكذا يجب تعداد الغياب الفعال للقمع ضمن الأسباب المنشطة لتطور الجريمة، وبالتالي فإن الأمر عند ساباتيي يتمحور حول غياب القمع ، والذي شكل سببا مباشرا في انتشار السرقات.

وقد وافقت التقارير الرسمية الفرنسية ساباتيي في أن غياب الوسائل الردعية شكلت نتيجة حتمية لتزايد نشاط الجريمة، حيث جاءت في ثنايا دراسة ساباتيي : " ... بعيدا عن فكرة جعل الدعوة لمختلف المصالح المكلفة بضمان قمع الجرائم والجرح؛ فإن الجهاز القضائي والمصالح المساعدة كانوا يبدلون بالتأكيد كل جهودهم لتأدية المهمة الثقيلة الملقاة على عاتقهم. الخطأ لا يعود إلى القضاة بل إلى القوانين الواجب تطبيقها، وإلى طبيعة الأحكام المنطوق بها، وإلى القوانين الداخلية للمؤسسات العقابية، وفي الأخير إلى هذه المجموعة من النصوص التشريعية التي هي ممتازة ربما لفرنسا حسب الكولون، والكثير كان يشكك في ذلك ومن العقول الممتازة، ولكنها بكل تأكيد غير مرغوب فيها في الجزائر.

فالمجتمع الأهلي في قريون Garion أصبح السجن الملاذ الوحيد بدل الكوخ وبدل حياة الجوع والفقر، هل يصدق أنه بالنسبة لهؤلاء البؤساء، مدة ستة أشهر من السجن يمكن أن تخيفهم في شيء؟. يخرق كوخه الحقيير الموبوء والقدر بمجرد الحكم عليه يقاوضه الأهلي بزنزانة نظيفة وبكل تأكيد أحسن تهوية، سيكون له أوقاته للاستجمام عند سطوع الشمس في الساحة المشتركة، وغذاء يبدوا له لذيذا ووافرا بوضوح، مقارنة مع ذلك الذي في الكوخ"². وأكد أن الأمر كان يحدث في سنوات المسغبة والمجاعة في ستينات القرن التاسع عشر، بحيث أصبحت المشاكل

¹ - Camille Sabatier ;Op , Cit , P10.

² - Ibid , p 11.

تثار دائما أمام أعين الأمن الاستعماري من أجل الدخول إلى السجن، هذا الأخير اعتبر أن فيه من الأكل ما يسد جوع الأهلي الباحثين عن الطعام آنذاك.

ويضيف ساباتييه قائلا: "... وعندما يخرج ولأقل جرأة تمت بها السرقة المرتكبة، سيكون في دواره ليس العائد الأول وإنما تقريبا شخصية. كثير من الناس يعطونه الجدارة عن محكوميته، وربما لقبه كضحية للروميين يقيمه بنوع من النفوذ. وبما أنه صار من الآن مطمئنا على نظام السجون، يمكنه دون خشية معاودة أعماله الإجرامية"¹.

وموازة لذلك عدد المراحل التي تسبق محاكمة الأهلي بعقوبة الستة أشهر سجن، لا يستوجب شيئا سوى:

- ✓ التقرير من أحد رؤساء الأهلي أو المحضر من موظف فرنسي.
- ✓ تحقيق طويل يجريه في الغالب قاضي الصلح الذي يستقدم غالبا من مسافات طويلة كمّا هائلا من الشهود.
- ✓ مراجعة الملف من قبل قاضي التحقيق.
- ✓ مرافعة عامة في المحكمة الإصلاحيّة، وتكون متبوعة في الغالب باستئناف ووقف للمحاكمة.
- ✓ أخيرا، وجود مؤسسة عقابية باهضة التكاليف ومصلحة خاصة.

وعند المشرع ساباتييه فإن اللص يكون: " قد أشغل بشكل متتالي موظفا أهليا أو فرنسيا، رجال الدرك المكلفون بالتوقيف، قاضي الصلح وفريقه من كاتب المحكمة ومترجم، العديد من الشهود، حارس السجن البلدي، وكيل الجمهورية، قاضي التحقيق، الشهود المذكورين مجددا، أعضاء المحكمة الابتدائية، وأحيانا أعضاء المحكمة العليا، وأخيرا، كل فريق المؤسسة العامل المكلف بضمان الأكل والمبيت له.

وإذا أخذنا بالحسبان الجانب النسبي لعدد المخالفات التي يعاقب عليها، المشتبه بهم الموقوفون... الخ، النفقات العامة لمصالح العدالة القمعية، الشرطة والمؤسسات العقابية"².

وكذلك الأخذ في الحسبان اعتبارات النفقات الخاصة لكل محاكمة، وكل شهر يقضيه الأهلي المدان بعقوبة السجن يكلف الخزينة الفرنسية على الأقل مئة فرنك حسبه.

¹ - Camille Sabatier : Op.Cit , p12.

² - Ibid , p12.

ويتساءل كاميل ساباتيني قائلا : " ...ألا يمكننا فعل أحسن من ذلك وبالحسبة الجيدة؟ أليس لدي الحق في التفكير بأن عقوبة السجن هي خادعة، وأنها لا تدع أي فرق بين العدد الأكبر من المحكوم عليهم، وبالتالي فإن القمع مجرد فعل ظاهري؟ هذا ليس سوى أقل أوجه مسألة الأمن، وإنه من المحزن الاعتقاد بأن العقول النيرة استطاعت التساؤل عما إذا كان هناك في الوضعية الحالية للقوانين، منفعة حقيقية لما يصل إليه التحقيق وأن يتم اكتشاف المتهم.

الانتقاد الذي يجب توجيهه حول مراكز التوقيف هو أقل تأسيسا من ذلك الذي يتعلق بالسجون المركزية، حيث النظام أكثر تشددا والعمل إلزامي. في المقابل توحى غايانا وكاليدونيا الجديدة برعب مبرر للأهالي. لكن هذا النوع من الإدانات نادر جدا!¹ ، في تصور لديه حول عملية التهجير القسري خارج الجزائر هي الحل الفعال لجرعة اللصوصية بدلا من خسائر السجون.

ويضيف قائلا : "... وعلى الرغم من ذلك، إذا رجعنا للقانون من المفترض أن الأحكام المتعلقة بالجرائم يجب أن تكون كثيرة. وبعدم أخذنا منها سوى السرقات، أليس من المؤكد أن الغالبية الكبرى منها المرتكبة من قبل الأهالي تكون مع هذا أو ذاك مقرونة بالظروف المشددة المنصوص عليها في المادة 386 من قانون العقوبات؟ سرقة المواشي والمؤونة خصوصا دائما ما تتم ليلا من طرف شخصين أو أكثر باستعمال أسلحة ظاهرة أو مخفية، وغالبا عن طريق السطو من ثم العقوبة المطبقة يجب أن تكون الأشغال الشاقة. لكن لأجل هذا توجد صعوبة بالغة، ذلك أن العقوبات البدنية والمخللة بالشرف لا يمكن الحكم بها إلا من طرف محكمة الجنايات وبإحالة أمام هذه الأخيرة كل الجناح التي يكيفها القانون الفرنسي كجرائم، يحصل ازدحام في القضايا على هذا النحو، حيث تنعقد المحكمة بشكل دائم، ولا تستمتع إلى الطرف العاشر في الدورة السنوية"².

ويعتبر بدوره بأن مهمة القضاء ثقيلة بشكل فظيع في الجزائر، وثقيلة كذلك مهمة النيابة العامة؛ ولأجل عدم مضاعفة هذه وتلك بالقدر الممكن، فالدفع من أصل 100 جريمة إلى تكييف 99 منها إلى جنح، والنسبة هنا لا يعتبرها ساباتيني مبالغا فيها، وتعويض في نفس الوقت بالقمع الفعال والصحي، ذلك القمع الذي يعتبر زائفا والسجن الإصلاحى اللطيف.

¹ - Camille Sabatier: Op.Cit , p 12.

² - Ibid , p 13.

وكان قد ناقش القضية في العبارات التالية : " ... لكن هذا لا يكفي أن يشكل السجن عقوبة دون جدوى، ولا ينتج أية آثار جيدة التي يمكن انتظارها؛ يجب أن يكون مرة أخرى في حد ذاته خطرا وأكبر الأخطار. وفي اللقاءات في الساحة المشتركة ينظم القتل والصوص، المزورون والمحتالون من جميع الأصناف نوعا من مدرسة تعاونية للخطيئة والجريمة؛ إنهم يخلقون فيما بينهم روابط من منطقة إلى أخرى ويشكلون العصابات، ويؤمنون المخادع وأماكن الاحتفاظ بالمسروقات والغذاء و المشاة هم أساس ذلك، ومن جهة أخرى الشهود المزيفون مدفوع لهم في حال تم كشف أمرهم، وساعة ما تنتهي عقوبتهم لا يغادرون إلا بعد تبادل وعد اللقاء. إنهم سيلتقون فعلا قريبا، سواء تعلق الأمر بارتكاب بعض أعمال القتل في مزرعة، أو تعلق الأمر بإعطاء إشارة لحركة تمردية. إذا كانت الجرائم والجنح تتجه إلى الارتفاع ، فذلك بالتأكيد بسبب الجرأة المتنامية للمسبوقين قضائيا، جرأة مردها للانحراف الكبير جدا الذي اكتسبوه في السجن "¹.

هكذا الأسباب الرئيسية للجرائم والجنح وسرقات الغذاء التي يرتكبها الأهالي ضد الأفراد والتي عدها ساباتي بطريقة إيديولوجية تخدم المستعمر بسبب عمله ضمن إدارته والمتعلق بالعدالة، والذي أبعد سببته في ذلك ودوره الفعال في استفحائها، وقد عدها في أربع نقاط هي: البؤس، الميل الطبيعي للسرقة، غياب الردع والمخالطة السيئة في السجون.

أما الجانب الديني ودوره في قيام التمردات وتفشي الجرائم ضد الكولون فقد استبعد الأمر القاضي الفرنسي، حيث يقول : " ... بعض العقول السطحية يعتقدون بوجود التعصب الديني كدافع فعال. هذا الرأي خاطئ طيلة عشرة سنوات قضيت من خلالها بصفة أو أخرى، كمحامٍ أو قاضي ساهمت بنشاط في أعمال العدالة القمعية لم أصادف إلا حالة واحدة كانت فيها العصبية الدينية الدافع المفترض، الأمر على خلاف من ذلك في المقابل فيما يتعلق بالحركات التمردية، حيث يلعب التعصب دورا هاما، السبب في ذلك بسيط لدى الكثرة الغالبة من الأفراد لا تثور لديهم الحمية الدينية إلا بتأثير من مواعظ المرابطين، التي تلقى بأبهة كبيرة على نحو تطرق به بقوة في النفوس، حيث لا يجهل المرابطين بأن الخطر الذي تعرضهم إليه هذه المظاهرات الخارجية الصاخبة، ولا يخاطرون إلا عندما يريدون الحصول على نتيجة جديدة بالمجهود بمعنى التمرد"². حيث أراد من خلال هذا إظهار أن رجال الدين في الجزائر ليس لهم دور في اندلاع حركات التمرد الفردية وارتكاب اللصوصية ، إلا أن الأمر الذي ابتعد عن التطرق إليه هو دور الجوع والحرمان بالأساس.

¹ - Camille Sabatier : Op .Cit, p14.

² - Ibid , p 14.

سبق لنا القول أعلاه بأن مسألة الأمن السياسي كانت في الجزائر مرتبطة بالأمن الخاص. ولأجل تأكيد هذا الترابط قام ساباتيي بدراسة المسألتين بالتوازي، ولهذا خصص الأخير العناصر التالية في تقريره لفحص الأسباب العامة التي تولد الحركات التمردية¹. و التوجه نحور السرقة لسد جوع الأهالي.

ففي ناحية الغرب الجزائري جميع الجرائد تحدثت بتفاصيل أكثر أو أقل، عن أعمال اللصوصية المرتكبة على الطريق الساحلي وهران - مستغانم ، لكنهم تجنبوا إعطاء تعليقات أو استخلاص فلسفة تلك الأحداث الخطيرة.

هؤلاء اللصوص كما اعتبرهم الفرنسيون آنذاك بأنهم معتادون على كونهم غير مراقبين وغير متعقبين، ومتنفسين في بيئة آمنة جدا، و بالتالي يشتغلون في جراءة لا تصدق، توقيف السيارة والحافلة يحدث على بعد 03 كلم فقط من قرية ستيديا في مكان مكشوف بالكامل بعيدا عن أي كثافة للأشجار على الرابعة والنصف من بعد الظهيرة بينما الشمس ما زالت مرتفعة في الأفق تتم عملية سرقة الممتلكات من قبل العصابات.

ودائما في مسألة الأمن هذه يتأكد أكثر فأكثر الفشل والإفلاس التام للإدارة الفرنسية وسياستها ، هذه الأخيرة كانت تصر على عدم رؤية أي شيء وعدم الرغبة في فعل أي شيء حسب الصحافة. وينفي الحاكم العام في تلك الفترة وجود هذا الوباء المنتشر، لأنه كان يرغب في قدرة القول على منبر غرفة البرلمان بأنه في ظل عنايته السامية يقضي سكان المستعمرة أيام هانئة وسعيدة، فجعل همهم يتمحور حول حالة الكولون فقط.

فتلك الإدارة كانت تتعامل مع اللصوصية وحالة انعدام الأمن بنفس طريقة عمل إخفاء بؤس الأهالي. لا تريد سلطات المستوى الثاني والثالث أن يتم الحط من صورة المشهد، بنفس طريقتهم في مطاردة المساكين بعيدا عن طريق الحاكم حتى لا يعكروا بهجة سفريات السيد أبييل (الحاكم العام)، يقومون بضبط الصمت الرسمي حول أعمال اللصوصية، حتى لا يعرف في الميتروبول - الدولة الأم بالنسبة للمعمرين - بأنه يوجد في الجزائر اللامبالاة والتعفن.

وتأسيسا على تجربته الطويلة في القضايا التي تمت في الجزائر، حيث عرف العديد من الكولون دعاة العودة إلى الحكم العسكري، والذين كانوا رافضين للحكم المدني ومنهم ساباتيي، بأنهم كانت لديهم قناعة داخلية بأن الإدارة المدنية عاجزة كليا عن أخذ القرارات الضرورية وتنفيذها بحزم، ولا يمكن الحصول منها على القليل من القوة إلا عندما يجب أن يقتل اللصوص والمجرمين في الطريق عدة محافظين، الحكام العامين، عشرين برلمانيا وثلاثين من

¹ - Camille Sabatier :Op. Cit , p 15.

السيناتورات، والمقات من الأهالي والأوروبيين كذلك. فإذا لم يتم جلدتهم بأعمال القتل الصاخبة هذه، فإن الرعاة الجبناء سيكونون عاجزين عن القيام بأي عمل رجولي.

ويكمل ساباتييه حول القضية قائلا : " ... وحيث أن هذه الجرائم لن يتم ارتكابها استثنائيا، لأن الشخصيات العليا المعنية لا تسافر إلا مع المرافقة الأمنية، مضطرون لفقدان أي أمل في رؤية متقاعسي الإدارة الأليفين يكبحون اللصوصية ، فهنا إذن لم يبق لهم سوى القعود على جنب. وأن ينزعوا لباسهم الرسمي ويتركوا المكان للسلطة العسكرية "¹. الملاحظ هنا أن هذه الفترة بالذات شهدت صراعا رهيبا بين الكولون بجميع أصنافه وفئاته في الجزائر حول تغيير النظام العسكري إلى المدني في المناطق الشمالية للجزائر خلال سنة 1871، خاصة وإن علمنا أن هذه المرحلة شهدت انخزام فرنسا التاريخي مع بروسيا (ألمانيا)، وبالتالي تزعزعت ثقة أغلب هؤلاء المعمرين اتجاه الطرف المدني والسلطة التي كانت قائمة آنذاك.

وقد وردت مقالات أصدرت في الصحافة الكولونيالية خلال هذه الفترة، والتي كانت تحث على ردع اللصوص، حيث جاءت بعضها على الشكل الآتي: " البربرية الحقيقية تتمثل في ترك اللصوص دون عقاب، وبأن العمل من أجل الحضارة على العكس هو التخلص من القتل والصوص، جميع الكولون وجميع المسافرين سيكون لهم نفس رأيي، نهنئ بإخلاص السيد فارلي²، من أجل مبادرته الحازمة التي سنقدّر قريبا منافعها "³. وبطبيعة الحال شكلت الصحافة التي كانت منحازة إلى النظام العسكري، حتى في عملية استمرار الحجز و إبعاد الأهالي نحو الصحراء ، كما أراد القاضي الفرنسي فارلي.

وجاء في المصادر الفرنسية بأن قبائل الحشم التي تقيم في نواحي تلمسان وسيدي بلعباس لا تتشكل سوى من اللصوص، فالمعروف حسب التقارير في تلك القبيلة أن الفرد عندهم يولد سارقا، وأنها حقيقة معلنة من جميع القبائل المجاورة ومؤكدة من الإدارة الفرنسية منذ الغزو الاستعماري خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا التعميم المتأصل في الكتابات الكولونيالية، ولا نستغرب هذا التوجه من تلك الشخصيات الموجهة لخدمة أغراض الإمبريالية

¹ - Camille Sabatier : Op,Cit , P16.

² - فارلي : قاضي في ناحية وهران، ويعتبر أحد أكبر الناقمين على الحكم المدني و من دعاة عودة الحكم العسكري خاصة في مقاطعة وهران ، كانت له مبادرة في زيادة مدة سجن اللصوص و استخدامهم في الأعمال الشاقة في نواحي الصحراء خاصة مع إقامة السكك الحديدية في عين الصفراء ، أنظر: جريدة صدى وهران L'écho de Oran . الصادرة بتاريخ أوت 1896.

³ - " L'insécurité en Oranie ", Le Courrier de Tlemcen ; Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Septième année, n° 5.221 du Vendredi 04 Mars 1921 .

والتوجهات الاستعمارية، والتي كانت تشجع عمليات الاستيطان الأوروبي مقابل تهجير الأهالي من السكان الأصليين للاستحواذ على تلك الأراضي الخصبة التي هجروا منها ملاكها عنوة.

ودعم الكتابات الكولونيالية للسياسة الفرنسية نجده دائما في ثنايا دراستهم مع إعطاء حلول التهجير والنفي ، وفي هذا السياق تسائل الصحفي هونغولين حول قبائل الحشم في الغرب قائلا : " ... لماذا لم يتم تفكيكها وتشتيتها ، خيمة بعد خيمة، على طول مساحة العمالات الثلاث؟ لماذا لا يتم حجزهم في كورسيكا ¹Corse، العشرات من زعماء العائلات الأكثر تأثيراً فيهم؟ بعد كل شيء هذه وسائل مشروعة، حيث تستعملها حكومتنا غالبا حتى ضد الدواوير التي تتمتع بسمعة أحسن من آل الحشم.

هؤلاء الآخرين، أكرر جميعهم لصوص وقتلة. إنهم مرتكبوا معظم الجرائم المقترفة في البلاد بالخصوص سرقة طعام المستوطنين. وأولئك الذين لم يلعبوا دورا فاعلا في القتل والسرقات فهم على الأقل يقومون بتلقي وإخفاء المسروقات. توفر القبيلة تقريبا جميع المتسولين، البطالين، ومستقطعي المنح الذين تكتظ بهم مستغام. أليست هذه أسباب كافية لتشتيتهم بعيدا، حتى لا يعود بمقدورهم الإزعاج؟ بصياغتي لهذه الرغبة، فيني متأكد من التعبير عن فكرة جميع سكان الأنحاء، لكن من أجل الرب فلنعمل شيئا ! هاهم منذ مدة مواطنونا معرضون دون ردع لسكين القتلة ². ومن هذه التساؤلات التي كانت تطرح في الصحف، يمكن لنا استنتاج هذا التوافق الذي كان حاصلًا بين الصحفيين الفرنسيين و توجهات الإدارة حول عملية تهجير الأهالي كحل لدعم عملية الاستيطان الأوروبي وبالتالي تحقيق هدفين بعملية واحدة و هما الاستيطان والنفي والإبعاد.

أما راؤول بيسون فتساءل في مقال له بعنوان الأمن : " .. عن ماذا نتحدث في مقدمة هذه الجريدة إن لم تكن قضية الساعة: الأمن ، كل الأخبار التي ترد إلينا صباحا ومساء مليئة بمآثر وروايات للصوص وقطاع الطرق، والجرائم من جميع الأصناف والتي تعتبر مسرحا لها منذ مطلع العام.

وفي الحقيقة، فإن اللصوص والسراق يندر وجودهم على نحو كبير في فرنسا، فيمكن للفلاح - في فرنسا- دونما أن يخشى من شيء أن يقوم على نحو ما بكافة أنواع الحرث. فهم يحصدون البقوليات، والبطاطا، ومختلف أنواع الخضروات، وذلك من أجل بيعها أو من أجل الاحتياج المنزلي، وكذلك الفاكهة، وليس فقط هذا النظام هو ما

¹ - كورسيكا : جزيرة فرنسية في البحر المتوسط تقع غربي إيطاليا و شمال جزيرة سردينيا ، وفيها مسقط نابليون بونابرت.

² - Hugolin : "La Sécurité " ,L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, paraissant les Mardi et Vendredi de chaque semaine , Septième Année, n° 735 du Jeudi 15 Octobre 1896.

يسمح لهم بأن يقوموا بتوزيع العمل بطريقة منتظمة على مدار العام، وأن يتجنبوا بذلك أي هدر للوقت، غير أن ذلك يعطيهم ميزة لا تقدر بثمن وهي مضاعفة فرص نجاحهم بشكل كبير¹.

واعتبر أيضا بيسون بأنه من النادر للغاية أن يفشل كل شيء في ذات التوقيت. فعندما يفشل محصول ما، فإن محصول آخر سيكتب له النجاح. فالنكبة لا تأتي بشكل مطلق حسبه. وهو بدوره لا يرى أن هذه المصائب يمكنها أن تتحقق بشكل كامل.

وفي الجزائر على النقيض من ذلك، فالقضية عند الفرنسيين وبالخصوص هوغولين فإن: "المستوطن يجد نفسه مضطراً إلى أن يتخصص في زراعة محاصيل بعينها، وأن ينتقي محصول أو اثنين يرى فيهما القدرة على أن يقدموا له ما يجعله يستقر في هذا المكان. كأن يقوم بزراعة محصول الكروم أو القمح وأن يتجنب المحاصيل الأخرى.

إذ يمكنه أن يقوم بزراعة البطاطا والشعير، وأن يضع بذوراً للخضروات المجففة، وأن يحيط حقله بشجيرات اللوز التي تنمو من تلقاء نفسها معطية إنتاجاً سريعاً، وهو ما لا يقوم به خوفاً من السارقين ولصوص الطعام"²، ودائماً ما لاحظنا أن الخوف المعروف لدى المعمرين وكذلك الممارسات السلبية تلتق فقط للأهالي، وحتى لو فرضنا أنها كذلك فسارق مزرعة اليوم هو مالکها بالأمس.

أما التقارير الصادرة عن الأجهزة الأمنية آنذاك، فإنها اعتبرت بأن السارقين العرب، والتي وصفتهم أنهم لصوص أكثر من كونهم مستبدين، حيث تم إدراجهم بمثابة آفة تهدد بالزراعة، وحول هذا الجانب ذكر بعض عادات الجزائريين مع المحاصيل الزراعية، بحيث جاءت حسب الفرنسيين على النحو التالي: "... أما عن اللوز، فهم يأكلونه حتى قبلما أن تنضج النواة بشكل كامل. أما عن البطاطا فهم يقومون بطهيها مثل البندق، وذلك بكحت الأرض بأيديهم حول النبات. ومع ذلك يواصل النبات نموه كأن شيئاً لم يكن، إذ يعتقد المستوطن أن الأمور تجري على ما يرام، وعندما يأتي بمعوله لكي يجني المحصول، فإنه لا يجد سوى نباتات ذابلة وبعض الدرنات. أما عن الشعير، فإنهم يقومون بطهيها سنبله إثر سنبله ومن ثم يقومون بأكلها عندما تكون الحبة في طور النمو. أما عن البازلاء، فهم ينتزعونها أيضاً قبل أن تنمو، ويقومون بحمل كومة من النباتات تحت أذرعهم، ويسيرونها وهم يأكلون ما تطاله أيديهم.

¹ - Raoul Besson : "La Sécurité " , le 12 décembre 1892, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Troisième année, N°246 du Mercredi 14 Décembre 1892.

² - Hugolin : Op .Cit.

فهم ينتزعون كل شيء نزعاً، سواء أكان ذلك ليلاً أو في أثناء النهار وفقاً للظروف، ويقل المحصول بشكل تدريجي، وينتهي الأمر بعدم وجود ما يكفي لتغطية التكاليف. فإذا ما قام المستوطن بعملية مراقبة دقيقة، فسيمكنه أن يحفظ ممتلكاته لفترة من الوقت، غير أنه حينما لسبب ما يتم منعه من المراقبة، فإن ذلك يعني إنتزاع كل شيء منه دفعة واحدة.

وهذا هو ما يجعل المستوطن في الجزائر يجد صعوبة بالغة في تغيير ثقافته. فمثل هذه الأمور تجبره على أن يتجاهل مصادر أخرى للدخل، والتي ربما في مقدورها أن تزيد بشكل كبير من موارده، وأن تسهم ليس فقط في إنقاذه من الإفلاس، ولكن أيضاً في إثرائه. إذ ينبغي عليه على نحو ضروري أن يتمسك بزراعة الحبوب. إذ يمكنه أن يزرع القليل من البطاطا وبعض الخضروات في مناطق مجاورة للقرية أو في جزء من حديقته، غير أنه أبعد من ذلك في الحقول يجب أن يحرص على زراعة القمح والشعير...¹.

و يكمل قائلاً حول هذه النقطة : " ... وأيضاً لا يمكننا أن نتصور طبيعة المراقبة التي يجب القيام بها على هذه المحاصيل، فالعرب يقومون بسرقة سنابل الشعير والقمح في المراحل الأولى لنموها، وعندما تنضج فإنهم يقومون بجز هكتارات كاملة مكتفين - لكي لا يزعمجون أنفسهم كثيراً - بأخذ السنابل، وأثناء الحصاد يأتون بحميرهم الصغيرة ويحملون رزماً كاملة. وإذا ما كان الحقل معزولاً أو غير ظاهر على نحو ما لوجود حوادث على الطريق، فإنهم يأتون للقيام بعملية الشحن حتى نهاية النهار، وذلك بمجرد رؤيتهم للمسيحي (المعمر) يرجع إلى القرية بعربة النقل الخاصة به. وسبق أن رأيت مستوطنين تعساء وقد أجبروا على حراسة حزم محاصيلهم حتى الظهر، وذلك تحت وطأة شمس قاسية، بدلاً من أن يستظلوا في قبيلة مريحة"².

وبالتالي اعتبر هوجولين أن هذا هو وضع العمال المزارعين الذين قدموا من أوروبا لاستعمار وتعمير الجزائر وفي نفس هذا السياق يضيف قائلاً: "... وقد تركوا حياة الراحة في موطنهم الأصلي. إذ يجدون أنفسهم في بلد من الطيور الجارحة دونما أن يتوفر لهم ثمة حماية، والأمن الذي ندين لهم به، والذي سبق وأن وعدناهم به لا يكمن إلا في السلاح.

فإذا ما أمكنهم القبض على السارقين، وقتلهم بوابل من الرصاص هؤلاء الجشعين، فحينها ستجري الأمور على نحو أفضل. غير أنه لكي يتم ذلك، يجب عليهم أن يقوموا بالسهرة في أماكن عملهم. وسيفقدون حينها من

¹ - Hugolin : Op .Cit.

² -Ibid.

جانب ما يتحصلون عليه، ومن جانب آخر سيتحصلون على متعة الانتقام كجانب تعويضي لما لحق بهم. وإذا ما تم القبض على اللصوص، فإن العدالة القبلية تدينهم بعقوبات هزلية، وهو ما يمثل تشجيعاً لهم¹.

ويرى هوغولين بأنه هناك قطعاً أمراً كان يمكنهم القيام به، إذ : " ينبغي إنشاء ثمة مسؤولية جماعية في الدواوير المحيطة، وذلك بفرض غرامة كبيرة على أية سرقة يتم اكتشافها، مهما كانت صغيرة. فعندما يتم القبض على اللصوص، ربما ينبغي معاقبتهم بالطريقة المثلى، وفي النهاية فإنه من الضروري أن نقوم بتوظيف حراساً من القرويين وأن نحرص على ذلك ، وأن نستغني دون أدنى شفقة عن هؤلاء الذين يقومون بجولات في الكانتين بدلاً من أن يقوموا بحراسة الحقول.

إذ يجب الاعتراف بأن الإدارة العليا تنسّرت في بعض الأحيان على هؤلاء ، ومن الأخرى أن نوجه هذا السؤال إلى بوشارد². ولعل هذا الأخير كان مسؤوليته حفظ الأمن في المناطق الريفية، وبالتالي نستشف بأن هوغولين وبقيّة الفرنسيين أرادوا من المسؤولين آنذاك تطبيق العقوبات الجماعية بسبب أخطاء الفرد ضمن إطار قانون الأهالي الجائر، والذي تم إصداره خلال تلك المرحلة الحرجة أمنياً.

ومن خلال ماسبق يمكننا ملاحظة تلك النظرة السلبية والإيديولوجية من المصادر الفرنسية اتجاه الأهالي، والتي أصلت فكرة الشعب والمجتمع الغير الحضاري والتعميم دائماً ذلك التوجه الذي خدم الاستعمار بشكل كبير، وحتى خلال سنوات المجاعة الرهيبة في ستينات القرن التاسع عشر، والتي رأت فيها التقارير العامة الرسمية الفرنسية بأن الفلاح الجزائري لا يتقن استعمال أدوات والآلات الفلاحية العصرية، لهذا تعرض المجتمع الأهلي لمجاعة كانت عواقبها وخيمة، ولو كان ذلك صحيحاً لحدثت المجاعات أيضاً في الفترة العثمانية بنفس تلك الصورة خلال سنوات القحط والجفاف، بحيث أنه خلال المراحل التي سبقت الاحتلال كانت من عادات الفلاحين الجزائريين تخزين منتوجاتهم، عكس المستجد الذي كان خلال الفترة الاستعمارية، حيث وجدنا تغيير للعادات الزراعية والاتجاه نحو الزراعة النقدية التجارية ، وهو ما انعكس سلباً خلال فترات القحط، دون نسيان أن السبب الرئيسي في تلك المشاكل هو بالدرجة الأولى عمليات سلب ونهب أراضي العرش.

أما النظرة الحيادية للواقع الجزائري خلال نفس المرحلة، فإننا نجد بول روشي، والذي تناول موضوع الأمن في الجزائر: "... هذا الموضوع دائماً متجدد، نستطيع القول أن العرب ليسوا لصوصاً كما قالت الدراما (الصحافة) .

¹ - Hugolin : Op .Cit.

² - Hugolin : " La Sécurité " , L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, paraissant les Mardi et Vendredi de chaque semaine , Cinquième Année, n° 511 du Mercredi 25 Juillet 1894.

في الواقع لم يحدث يوما ولم نرى أي تسجيل لاغتيالات ارتكبت من أشخاص يحمون بوليا وايزاك. أنا أشك بقوة أن هذه الأفعال نسبت إلى مجتمع نعرفهم هم نماذج للفضيلة والسماحة. هذا شأن تعودوا عليه وأصبح طابع لديهم.

ربما سيكون من الممكن أن نعترف أن العرب لا يعاملوننا كأعداء دائما. شأن الناس المحليين أنهم حقيرين، وليس هناك سبب لضربهم إذا الشخص الفقير تعامل معنا وقدم لنا خدمات سنعرفه دون عناء.

نحن نخدم الحيوانات التي لها رجلين أو أربع ومع ذلك لم نتركها تموت من الجوع لأننا نافعين، في رأيي يجب أن نتعامل مع العرب بنفس الشفقة التي نعامل بها الحيوانات. ستقولون لي إن هذا ليس سببا وجيها، بينما هؤلاء يعرفون جيدا ما يفعلونه عندما نقتلهم بالسكاكين في بطونهم¹. ومن خلال هذا التصريح للكاتب الصحفي الفرنسي يمكن لنا أن نتأكد من إنسانية وحيادية بعض أولئك الذي تعاطفوا مع شقاء الأهالي الذي نتج عن مصادرة أراضيهم ومصدر قوتهم، ونجد ذلك التضامن عند الكتاب و المثقفين والذي يعلمون بالواقع الجزائري كما هو آنذاك، وبالتالي كانوا حياديين اتجاه تلك الشؤون، بالخصوص موضوع المجاعات التي سببت تناقص كبير في عدد سكان الجزائر الأصليين على عكس الكولون، كما نرى أيضا مدى الرؤية الدونية والعنصرية لهذا المجتمع من طرف الرسميين الفرنسيين والذي كانوا من دعاة عودة الحكم العسكري لمناطق شمال الجزائر.

المبحث الثاني : مؤسسة البشارة :

تعتبر البشارة من الممارسات اللصوصية الغربية والتي في الغالب ما تنتهي بتراخي الأطراف دون قمع و عنف ودون عقاب للسلارق ويسترجع فيها الشخص أملاكه الخاصة به، هي ظاهرة تميزت بها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية خاصة أواخر القرن التاسع عشر أين كانت متفشية بشكل كبير في مناطق الجزائر نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية فيها، وفي هذا المبحث سنركز على هذا النوع من الممارسات مع تحليلها في جميع جوانبها، وتوضيح رؤية المصادر الفرنسية المعاصرة لتلك الظاهرة مع الملاحظة بأن المصادر العربية لم يرد ذكر لهذه الظاهرة إلا نادرا على عكس المصادر الفرنسية التي ركزت بشكل كبير على هذه الممارسة.

¹ - Paul Rocher : Op , Cit, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année, N°389 du Mercredi 17 mai 1893.

- أولا - مفهوم البشارة :

يدرك الجميع أن الجانب المهم الذي يعنيه هذا اللفظ، إذا عدنا إلى المعنى الاشتقاقي، فكلمة بشارة تعني في اللغة العربية الخبر السار، استطرادا لذلك تشير الكلمة إلى الفعل المتمثل في إخبار شخص قد قمنا بسرقة شيء منه (دابة أو مؤونة) حول الشيء المسروق مع إرجاعه له مقابل مكافأة¹ يمنحها الشخص الذي سرقت منه خاصته، وبالتالي هنا يجني السارق و ناقل البشارة.

فمثلا لو كنت تقطن في البلاد ويتم سرقة شيء منك فرس أو ثور في ليلة هادئة ، وتقوم بعد ذلك برفع شكوى شكلية لتضعها بين يدي السلطات الفرنسية، وبعدها تقيم الحداد كما هو معروف لدى الأهالي من السكان الأصليين القاطنين في القرى والبوادي ، وتعتبر هذه هي المراحل المتدرجة و المتعارف عليها خلال تلك المرحلة.

بعد يومين أو ثلاثة في هذه الحال يتقدم إليك شخص يروي ويشرح لك الظروف المؤدية للسرقة أو أقل احتمالا، ويخبرك بأنه أتى الشخص الذي يعرف مكان الدابة المسروقة ، ثم بعدها يعرض عليك أن يجلبها لك مقابل دفع مسبق نقدا ذو رنين راجحة (وهي صفة النقود الذهبية أو الفضية التي تميل الميزان)، هذا الشخص يطلق عليه البيشار أي بمعنى الشخص الذي يمارس مهنة البشارة. وبالتالي يمكن لنا من خلال ما سبق أن نستنتج بأن هذا الشخص متورط مع السارق ويقتسم معه المكافأة التي يقدمها الضحية .

وهؤلاء يعتبرون بأنها من الممارسات المشروعة، وبالتالي كانت متداولة بصفة كبيرة عند قبائل الجنوب الغربي للجزائر، فترخص لهم التقاليد أو الأعراف وتبناه المجموعات ويكون الوسيط وهو البيشار أو البشير الدال على البشارة. وعند دراستنا لهذه المنظومة القائمة وجدنا مراحلها كالتالي: تعتبر البشارة نوع من السرقة ، توضع البضاعة أو المسروقات في مكان آمن يتم تحديده فيما بعد، يتكلف شخص آخر وهو الطرف الثالث بعد السارق والضحية، والمعروف هنا باسم البشير بعملية الاتصال بالضحية التي سرقت منه البضاعة، ويقوم بعملية التفاوض معه على إمكانية استرداد المسروقات مقابل مبلغ مالي أو مقابل آخر عيني يدعى "البشارة" يتفق عليها، و إذا قبل العرض يعود الملاك بالمبلغ الذي وعد به في مكان معزول الذي حدد له من أجل إجراء عملية التبادل².

¹ - André Servier : "La Bechara ", L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Seizième année, n° 779 du Dimanche 27 Août 1905.

² - كريمة مجدوب : المرجع السابق ، ص154.

وللإشارة فإن سر المبادلة يبقى محفوظا بين الأطراف (الشخص الذي سلبت منه أملاكه و صاحب البشارة) ، ولا ينبغي رفع شكوى لدى الدركي والإدارة الاستعمارية، وهذا الأمر من أهم شروط استرداد الأملاك التي يملئها البشار على الضحية كنوع من الابتزاز، بغية إبعاد الإدارة الفرنسية والأمنية عن الصفقة.

ودلالة اشتقاق مصطلح البشارة محليا والذي يعود أصله إلى البشرى والتي تعني الخبر المفرح، وهذه الممارسات كانت تنتشر في قسنطينة وفي مقاطعتي وهران في الغرب الجزائري وبدرجة أقل في الجزائر العاصمة ، وبشكل كبير جدا في جنوب الجزائر خاصة جنوبها الغربي.

وكما تم ذكره سابقا وتأكيدا لذلك وجدنا في التقارير الفرنسية الرسمية ذكر اسم الشخص الذي يقترح البشارة على الضحية يطلق عليه اسم البشير، والتي وردت في تلك التقارير بصيغة El Bachir، وغالبا ما يكون صديقا أو شريكا للصوص¹، وبالتالي يكون تعامل الضحية مع أحد مساعدي اللصوص الذي قاموا بالتلصص عليه.

فنحن في هذه الحالة نطلق على هذه العملية اسم بشارة أو البشارة، وهي مؤسسة قائمة في حد ذاتها خلال هذه الفترة وعرفت انتشارا كبيرا في الجزائر و المغرب، هذه المنظمة منسوبة إلى الشخص الذي يأتي بالخبر اليقين حول هذه المسروقات، ويسمى أيضا البشار، والذي عرفت كذلك بجامع الإتاوات من الضحايا ليقوم بعد ذلك بتقسيم الغنائم رفقة اللصوص، أما البشارة فهي الإتاوة التي يفرضها اللصوص من الأهالي على الذي سرقت منه أملاكه.

ومن خلال دراستنا لهذه المؤسسة استطعنا الوصول إلى نتيجتين هما :

➤ الشخص الذي يمثل الضحية والذي سلبت منه أمواله وجميع أملاكه لا يبحث عن أصل البشار وعلاقته باللصوص، فالأمر الذي يهيمه هو الطريقة المثلى لاسترجاع ممتلكاته وفقط.

➤ الملاحظ كذلك عجز العدالة الفرنسية عن مواجهة هذه الظاهرة و القضاء عليها²، وكذا فشل رجال الأمن من السلطة في استرداد أملاك الأهالي، وبالتالي يتدخل البشار.

واستنتاجا لما سبق فقد توصلنا إلى كيفية عمل ممارسي " البشارة " بداية بأنها عملية تحويل المسروقات إلى أصحابها عن طريق دفع مقابل مادي مع عدم تشكيل أي خطر على السارق. ووردت أمثلة كثيرة عن الممارسة منها: الشخص الفلاني تسرق منه بقرتي حرث فيجد نفسه ضمن حظيرة فارغة، وأرض قاحلة وبالتالي عائلة تحتاج

¹ - La Sécurité en Algérie ; moyens de l'assurer... par un administrateur de commune mixte. (14 avril 1884.)

² - E. Couty : Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement de la sécurité en Algérie, Imprimerie Torrent et Miaux , Alger , 1900 ,P26.

للطعام، في نفس الوقت يتلقى زيارة من أحد الأهالي الجزائريين (الأنديجان)، الذي يعرض عليه تلقائيا إيجاد ما سرق منه بدفع مقدار من المال قد يمثل ثلث أو حتى نصف قيمة المسروقات.

تنطبق قيمة المقدار المادي بالحالة المادية للضحية ونوعية المبلغ أو نوعية الماشية المسروقة، وبطبيعة الحال يقبل الضحية (المعمر أو من الأهالي) العرض ويرجع لشروط إرجاع ما سلب منه دون نقاش، ويسلم له النقود كما هي وبذلك يجدون الأبقار المسروقة في الغابة أو في مكان آخر متفق عليه، وفي النهاية السارق لا يتعرض لأي خطر وصاحب البشارة يتقاسم المكافأة مع العصابة، والشخص الذي سلبت منه ممتلكاته يسترجعها مقابل دفع قيمة المال المتفق عليه مسبقا.

إذن سجلنا هنا ضحية أخرى للبشارة فكل هذه العمليات تتم أثناء فترة الليل، حيث يقوم بعض من اللصوص المعروف عنهم أنهم سراق محترفون عند السكان، بالتسلل بغرض السرقة وذلك خشية الفشل المطلق¹، لذلك دائما ما يتم اختيار توقيت الليل خاصة الثلث الأخير منه أي قبيل شروق الشمس بقليل، بحيث يطمئن السارق بأن الكل نائم ليقيم بتلك العملية و غالبا ما تكون المسروقات من الماشية في هذه الحالة.

لذلك تكون قيمة المسروقات كبيرة جدا وبالتالي يدفع هذا الأمر الضحية إلى فعل أي شيء مقابل استرداد ما سرق منه، وتحدث الممارسة كثيرا في الأرياف البعيدة عن الأمن و المناطق الحضرية.

وتذكر الكتابات المعاصرة لتلك المرحلة الانتشار الفظيع لتلك الممارسات، والتي تؤكد بأنها ذلك التقليد غير الأخلاقي الذي ارتقى في الجزائر إلى مستوى مؤسسة، بفضل حماية القوانين الفرنسية، هذه الأخيرة التي تغاضت عن هذه الممارسة ولم تهتم بردع هذه الأفعال، والتي تسمح للصوص الذي قام بتملك أملاك الغير، بعد أن يضعها في مكان آمن، ويعرض إعادتها مقابل المال².

وقد لاحظنا دائما في هذه الأفعال بأن الشخص الذي سلبت منه ماشيته، لا يعود إلى العدالة الفرنسية ولا يدرج قضيته مع الدرك الفرنسي، فتنتهي قصة المسروقات بينه و بين صاحب البشارة، بحيث تكون خسائره المالية أقل حدة من قيمة المسروقات، ويستفيد اللص و البيشار من المبلغ المدفوع لهم بغير وجه حق.

¹- Victor Hugo : La sécurité en Algérie ; publication du comice agricole de Guelma , L .Danan IMPREMEUR , Guelma , 1890 , P13.

² - Jean De La Plaine : "chronique Agricole la bechara ", L'écho de Bougie ,le réveil de Bougie , ORANGE du comité républicain socialiste de l'arrondissement e Bougie ;paraissant le Jeudi et le dimanche de chaque semaine ;Neuvième année ;n° 777 du Jeudi 24 Février 1910.

ثانيا - التستر عن المسروقات تحت عباءة الأولياء الصالحين :

ونجد في هذا السياق وهي مؤسسة البشارة و ضمن إشكالية الإحاطة بالظاهرة في جميع جوانبها وتتبع سياقها التاريخي خاصة رجال الدين، ففي هذا الصدد يذكر إدموند دوتي الذي ركز كثيرا على أنثروبولوجيا الدين في الفضاء المغاربي قائلا : " ... ومن أجل هذه الأسباب يلجأ أحيانا المعمرون إلى الصلحاء الذين يعدون 'بشارة' محنكين، لكن يجب القول إنهم يميلون أحيانا كثيرة إلى اللصوص. صحيح أن مؤسسة البشارة ظلت في بلد إسلامي مثل الجزائر ولزمن طويل مؤسسة هامة ما دام الوضع غير مستقر، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب. ولكن يجب الاعتراف مع الأسف أن المعمر الفرنسي يجد مرات عديدة البشارة سريعة وفعالة وأقل خطورة من القانون الجنائي الذي يسهر ممثلو القضاء على تطبيقه، ويفضلون أن يدخلوا شركاء في القطيع من أن يسرق منهم، وأن يدفعوا بعض النقود أفضل من أن ينتظروا ببطء آلتنا القانونية والشرع في معلومة أو إجراء نتائجه تكون دائما إشكالية ومحط نقاش. وكل من اشتغل في سلك الشرطة عند الأهالي يعرف أن الصلحاء كانوا يقومون بمهمة 'البشار'، وبعضهم يتعدى ذلك ويضيف إلى مهمته مهمة مخفي الأشياء المسروقة أو الحيوانات المسروقة، وقد رأينا أن هناك زوايا تقوم أساسا على سرقات 'البشار' ومازال مع كامل الأسف لحد الآن من يقوم بالشيء نفسه"¹.

ونرى من خلال هذا القول بأن مؤسسة البشارة حسب إدموند دوتي قد حلت محل القضاء الكولونيالي الفرنسي ونتيجته سريعة وفعالة، عكس جهاز العدالة الذي يلقي بالمتهم إلى السجن دون إرجاع أملاك الضحية، إضافة إلى اتهامه لرجال الدين بالتعامل بهذا الأسلوب، والذي نراه إتهاما باطلا فالصحف الصادرة آنذاك والتي ركزت على هذا الموضوع لم تذكر أنه ممارسي البشارة كانوا من رجال الزوايا و الدين بل أناس عاديون، هم لصوص في حد ذاتهم ومعروفون لدى الأهالي، ولم يعطي أمثلة عن رجال الدين مارسوا البشارة في الجزائر، بل ذكر أمثلة متعلقة بالمغرب الأقصى.

ثالثا - رؤية المصادر الفرنسية لمؤسسة البشارة :

لرصد جميع الآراء و المصادر التي تحدثت عن موضوع البشارة نجد بأن الكتابات الكولونيالية هي بالأساس من ركزت على هذه الظاهرة كنوع من الدراسات التي تخدم مصالح الوجود الاستعماري في الجزائر، وتوجيهه نحو أهداف كولونيالية بحتة، فقد وجدنا على سبيل المثال في تلك الدراسات الفرنسية خصوصا فيكتور هوغو الذي

¹ - إدموند دوتي : الصلحاء (مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر) ، تر محمد ناجي بن عمر ، دار افريقيا الشرق ، المغرب ، 2014 ، ص 127.

يقول في هذا شأن البشارة: " تبدو لنا البشارة كفرنسيين عادة سيئة، من بقايا عصور البربر وتعد أحد أنواع الابتزاز المعقد والاحتيايل. إلا أن للمحليين رأي آخر، وقد رام المشرع الجزائري الحفاظ على الشعبين وإيجاد توازن مثالي ومتزن ليجدوا أنفسهم مضطرين لاحترام هذه العادة بشكل كبير... عادة محترمة، لقد احترم المشرع الجزائري أكثر هذه العادة، إذ لم يسلط أية عقوبة قانونية للبشارة، ويرى ممارستها لا تسبب ضررا¹، وذكر مصطلح المشرع الجزائري كنوع من اتهام للآخر، والمؤكد هنا أن فرنسا من كانت تحتكر القضاء خلال هذه الفترة، وقد أسندت نفس القوانين المطبقة في الميتروبول بالنسبة للمعمرين نفس التي في الجزائر، مع الميل جهة المعمرين.

ويضيف أندري سارفيي كذلك في هذا الشأن : "... لقد سنح عدم اكتراث المشرع الذي وضع القضاة في موضع يُستحال التصرف فيه بتعاضم هذه العادة القديمة من الزمن الغابر، حيث بدت البشارة عمل ممدوح. بعد مرور أكثر من سبعين سنة من الاحتلال إلى غاية يومنا الحالي والمستوطنين الفرنسيين إضافة إلى أسلافهم معرضون للسرقة والسطو منذ أيامهم الأولى²، الغريب في الأمر أن سارفيي تحدث بخصوص هذا الشأن بشكل كبير عن أن المعرضين للبشارة هم من الكولون و المعمرين ، وبالتالي المؤكد أن ممارسي البشارة لا يستثنون أحدا سواء من الجزائريين أو الأوروبيين، وأن الأهالي هم الأكثر عرضة لهذه الممارسة و الابتزاز ، على عكس الأوروبيين المحميين من الإدارة الاستعمارية.

وما دعانا للإهتمام بموضوع البشارة التي انتشرت بشكل كبير خاصة في فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي مرحلة نوعا ما شهدت انعدام شبه كلي للأمن في مختلف مناطق الجزائر ، حيث نجد أيضا أن من بين ضحايا هذه الممارسة، الكثير من المعمرين والذي يملكون مكانة مرموقة بين ذويهم من القادمين من أوروبا، فقد تطرقنا سابقا بأن المصادر الفرنسية هي من ركزت على دراسات البشارة ، وبالتالي سوف تركز على الكولون عوض الأهالي. ومن بين هؤلاء الضحايا المذكورين نجد القضية الشهيرة لعجول الجنرال أونيل، لكي لا نعيد ذكر الجزء التالي من المقال المنشور من طرف الصحفي آلان في جريدة "La Vigie Algérienne":

"... منذ عدة سنوات، أصدرت محكمة الاستئناف بالجزائر حكما كان مقتضاه تثبيت الاجتهاد الذي وصل إليه القضاة ، لكن أظهرت المحاكم إزاءه تحفظا كبيرا بالالتزام به من عدمه. لقد قررت أن البشارة لم تكن جريمة في حد

¹ - Victor Hugo : Op.Cit ,p14.

² - André Servier : "La bechara", Op . Cit , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Seizième année, n° 779 du Dimanche 27 Août 1905.

ذاتها، ولكي يكون هناك متابعة وإدانة ضد البیشار، يستوجب أن يستقر عليه أن يكون السارق أو متلقي المسروقات.

إن فعل الذهاب إلى عملية عرض على شخص ما استرداد أملاكه مقابل المال هو في ذاته، تصرف تجاري مشروع بامتياز، وإلا فهو تصرف أخلاقي ثابت.

يبدو للعادي أن هذا الطرح سخيف، البیشار - بإقرار حسبه أنه ليس اللص ولا متلقي المسروقات - لا يعرف سوى أن بهيمة تم سرقتها، وأنه لم يكن يعرف اسم ولا مقر سكن متلقي المسروقات إلا عن طريق هؤلاء الآخرين أنفسهم. ولا يتفاوض على ثمن الاسترداد إلا من أجل الحصول على نصيبه ويعطيهم الباقي. هكذا إذا يصير شريكا في السرقة ومتلقي المسروقات هذا يقع في المعنى العام الذي ليس هو ، وهذا هو المعنى القانوني الصحيح¹، من خلال ما ذكر توصلنا إلى نتيجة مفادها قيام بعض الصحفيين الفرنسيين بتبرير هذه العمليات، وأبرزهم هو آلان الذي كان يحاول تغطية عجز العدالة الفرنسية عن استرداد ممتلكات الضحايا بإعطاء تبريرات مشروعية هذه الممارسة، بل وأخلاقيتها فوق كل شيء.

وهناك أيضا حادثة حقيقية مشهورة حدثت في الجزائر العاصمة حيث ذكر أندري سارفيي بأن:

"... إحدى القضايا التي تم عرضها على المحكمة الجنائية، والتي يترأسها السيد غارايول Garayol، هكذا تم فهم الأمر، هناك ثلاثة عشرة من الأشخاص الذين عارضوا دخول القايد إلى الكوخ الموجود فيه الحيوانات المسروقة، مثلوا أمامه، حيث تم إدانتهم جميعهم. بينما لن يكون هناك مدانون لو تم الرجوع إلى قرارات المحكمة العليا، فمثلا ماعدا مالك الكوخ، الذي لا يستطيع نفي تلقي المسروقات، البقية جميعهم سواء أولئك الذين بدؤوا أنهم لم يلعبوا دورا سوى مساعدة أصدقائهم في مقاومة السلطة الفرنسية، أو أولئك الذين اعترفوا رسميا بتفاوضهم مع المالك في إعادة شراء حيواناته، في الأخير تلقوا عقوبات تتراوح بين ثمانية أشهر والسنة سجن². الحكم شملهم كمرتكبين أو مشاركين في هذا الفعل وهو تلقي المسروقات والتمرد ضد أعوان القوة العمومية الكولونيالية.

كان من المرغوب فيه جدا بأن يقوم المحكوم عليهم بالاستئناف من أجل أن يتاح للمحكمة العليا التراجع عن أحكامها بخصوصهم ، ومنذ قرارها فعلا تعاضم غياب الأمن أكثر فأكثر في الأرياف، حيث كان يكفي الأخذ

¹ - G. Allan : "La bechara " , "La Vigie Algérienne" , L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, , paraissant les Mardi, Jeudi et Samedi de chaque semaine , Troisième Année, n° 230 du Dimanche 30 Octobre 1892 .

² -André Servier : Op ,Cit

ببعض الاحتياطات السهلة لممارسة السرقة دون التعرض للقمع، ويكفي عضو العصابة الذي يقوم بدور البشار أن يكون مقتنعا بأن يكون حاضرا في التبادل وأن لا يتلقى الحيوانات المسروقة في بيته.

وهكذا يتم رؤية الأهالي والأوروبيين أنفسهم يختارون الاتفاق مع لصوصهم على أن يقدموا شكوى للعدالة متأكدين أنهم لا يتحصلون منها على أي قرار يريحهم ، هذا الوضع يمكن تعديله بشكل مفيد لو كانت المحكمة العليا في الجزائر تؤكد الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى¹. ومن خلال ما سبق رأينا النقد اللاذع الموجه للعدالة والجهاز القضائي الفرنسي في الجزائر الذي عجز في رأي حتى الفرنسيين أنفسهم عن معاقبة مجموعة لصوص، ونتيجة لذلك تفشت تلك الممارسات بشكل رهيب.

وتبعاً لما سبق، وكإختيار نموذج آخر من بقية مناطق الجزائر الداخلية المحتلة هذه المرة وقع اختيارنا على مدينة سطيف، بحيث أنه تم التذكير بإمضاء السيد باربل وكيل الجمهورية بمدينة سطيف، الذي خصص مقالا لـ"البشارة" ويتمنى فيه زوال والقضاء على هذه المؤسسة الغامضة. وقد ذكر في هذا الشأن: "... إن المعمرين قد استسلموا لهذه العادات والأعراف الإفريقية البائسة. لكم من الوقت ستدوم هذه الحالة، الكثير من العقول النيرة ترى أنه حان الوقت للتخلص من البشارة"².

ثم بين بعد ذلك بعض التدابير التي على العدالة أخذ زمام المبادرة بها، أولى تلك التدابير هو ملاحقة كل أعمال البشارة الملحوظة، والتي تناولتها محكمة الجنايات.

ويمكن بذلك الاستنتاج بأن خلال الفترة الموالية وهي مرحلة بداية القرن العشرين، تناقص ممارسات البشارة إلى حد كبير، هل يمكن أن نقول أن السرقات أصبحت أقل ؟ وهل اكتفى اللصوص بالتخلي عن وساطة البشارة أو هل اكتفى اللصوص بالتخلي عن وساطة البشارة ولا يحتفظون لأنفسهم بثمرة نهبهم؟. هذه هي الأسئلة التي طرحها السكان من الأهالي و المعمرين بحيرة كلما ذكر هذا المشكل.

وقد وردت في الجرائد الصادرة آنذاك بأن عملية وجوب تذكير السلطات الفرنسية بهذه الممارسة، وإذا واصلت التذكير حملتها، وقامت بإسماع صوتها فلا المعمرين ولا السكان الأصليون العمال والمخلصون يشتكون³. وكان المقصود هنا مجموعة الشكاوي المتعلقة بالرجوع إلى العدالة الفرنسية.

¹ - G. Allan :Op .Cit.

² -Ibid.

³ - " La Bechara " , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Dix-huitième année, n° 881 du Dimanche 11 Août 1907.

فبالتالي اعتبرت تلك الجرائد بأن فضل هذه المؤسسة العجيبة، لم يكن الأهالي من السكان الأصليين ينشغلون بتدفق نتاج مسلوباتهم، فالفرج واضح بكامله أنه يتم تزويده عن طريق المسكين المسلوب نفسه، للكلون أو الأهالي المجرد من أملاكه، يمكن للص أخذ الحيوانات التي سبق له أن سرقها منه، دون الخشية من اعتباره لصا، لكن إذا باع نفس هذا الشخص نفس هذه الحيوانات لمشتريين آخرين، عندها يعتبر دنيئا ويصبح لصا. وكان يجب الاعتراف إن هذا الفعل غريبا كتصور، هذه الغرابة تم استغلالها بجديّة من طرف بعض الأهالي الجزائريين الذين صاروا بشارين كمهنة وكعادة.

وكثير من جرائم السرقات والمخالفات لم تكن لترتكب لو أن القانون الفرنسي العنصري و الحيازي المطبق في الجزائر خلال تلك الفترة ، كان يعتبر البيشار مثل متلقي المسروقات ويتابعه قضائيا مثله ، ولو كانت العقوبات رادعة بخصوصهم لشهدنا اختفاء كلي لتلك المؤسسة، والعكس حدث وهو تطور رهيب لهذه الممارسة.

فقد أصبح الأمر متداولاً بغض النظر عن انتشاره، فالسارق و المسروقات منه وبينهما يخضعون للقوانين المتعارف عليها بينهم، و المشرع الفرنسي يستغرب من تبني هذا النوع من الممارسات بدون اللجوء إلى رفع شكوى للعدالة، إن التفاوض مع البشير ودفع مبلغ البشارة يضمن له بالتأكيد استرجاع رزقه ومهما يكن الأمر فإنه يتفادى برفع الشكوى و الدخول في دوامة المحاكم وتكاليفها ولا يضمن في الأخير استرجاع ما سلب منه¹.

سيكون هناك مع مرور الوقت تطور متزايد في عدد المتمرسين لهذه المؤسسة، وأن القانون والقضاء الفرنسي لم يضع حدا لها التي تضر حسبهم بالملمتلكات الأوروبيين وتضعها تحت الاستغلال الأقصى، والتي يصنع من خلالها الأهالي تهديدا لملمتلكات المعمرين². فبالتالي عنصرية وإيديولوجية الكتابات الفرنسية موجهة فقط نحو تناول ضحايا تلك المؤسسة من المعمرين فقط، وتضامنهم ملحوظ فيما بينهم عكس الضحايا من الجزائريين.

ونبقى في المناطق الشرقية للجزائر فقد تم تقديم رغبة السيد غاي Guy الذي يعمل في نقابة الفلاحين في قامة الذي صرح في هذا الصدد : " ... في رأينا المتواضع، فإن إلغاء البشارة المستحدثة بالقانون هي ضربة سيف في

¹ - كريمة مجدوب : المرجع السابق ، ص154.

² - Jean de la Plaine : "Chronique Agricole la Bechara ", L'Écho de Bougie ;le réveil de Bougie, Organe du Comité républicain socialiste de l'arrondissement de Bougie , paraissant le Jeudi et le dimanche de chaque semaine , Neuvième Année, n° 777 du Jeudi 24 Février 1910

الماء؛ لا نكلّ من تكرار القول أنه عن طريق الإجراءات الوقائية خصوصا وبمضاعفة الوسائل الدفاعية للمعمرين هو ما يفضي إلى التقليل من الألامن...¹.

وقد ذكر أيضا بأنه في العاصمة الجزائر تم القضاء عليها مبكرا، ففيما يخص هذه القضية التي كانت في بدايتها، والأرقام لها منطقها كما قال غاي في هذا الشأن: "... بحيث أن سن الرشد بالنسبة للفرد لا يكتسب إلا في سن العشرين، بمعنى إهمال ربع مدة الوجود التي يمكن للإنسان افتراضيا أن يحياها. نحن دون الأخذ بالاعتبار الفروق الجنسية لكلا الفئتين، حيث أن عدد الأهالي يقدر بثمانية أضعاف عدد الأوروبيين وهو مذكرته الصحافة الفرنسية، ففي رسائلي أقررت بوجود 600 ألف أوروبي في مواجهة أربعة ملايين من الأهالي؛ و قد أعطيت حلا لمواجهة هذه المعضلة عن طريق إضافة ما يقارب 400 ألف كولون إضافي، وبالتالي دعم للحركة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر الموجودة منذ بداية الاحتلال، وتكون الأغلبية فيها أوروبية ... وهنا فقط في هذه الفترة سنكون الأغلبية ، وعندها فقط يمكننا أن نعامل على قدم المساواة في التكاليف مع إخوتنا الكبار في فرنسا القديمة ... حتى ذلك أعطونا الوسائل لتدارك النقص في العدد. ولو تحججتم بأن هذا سيكلف باهظا، نقول لكم: اعملوا على الاقتصاد من جهة أخرى بالبحث الجيد، وإذا أردتم سنبحث معا، ستجدون ما تنجزونه ، وبالأخص حاولوا إعادة الآلة إلى الخلف بجلب القانون المححف الذي يتطلب الخدمة العسكرية للجزائر لمدة عامين، هكذا ينتزع منا أفضل قواتنا الحية..."².

بينما الاتحاد والمؤتمر الموصى بهما من طرف السيد غاي يمكنهما خدمة البلد الفرنسي بصفة مفيدة كما اعتقد. ويرى بأنه من النقاش يولد الضوء ومن الممكن جدا أنه أثناء دورات المؤتمر العام لنقابة الفلاحين في قلمة فتح القضية، وأقر بأن أفكاره إذا رأت النور، وأولها يأتي بترك ظاهرة البشارة في الهامش قليلا واستخدام الإرشادات المفيدة ؛ وأمله كذلك بأن يضيف حينها إلى نقابة الفلاحين: نقابة ضد البشارة، والعنوان الفرعي لها هو: من أجل الدفاع وأمن الكولون الجزائريين. ومن خلال ما سبق فإن ممثل نقابة الفلاحين في قلمة لم يأتي بالجديد ودائما في إطار سعي الفرنسيين لتدعيم حركة الاستيطان برفع أعداد الأوروبيين في الجزائر، ونفس الأمر يحدث، بحيث دائما ما يتم ذكر حقوق الكولون دون ذكر لحقوق الأهالي من السكان الأصليين، و الذين يمثلون الأغلبية خلال هذه الفترة ولكنهم يعانون التهميش، فضلا عن الفقر و البؤس والشقاء.

¹ - Guy : " Contre La Bechara ", L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches- Seizième année , n° 781 du dimanche ,10 Septembre 1905.

² - Ibid .

رابعا - مؤسسة البشارة و القضاء الفرنسي في الجزائر :

أقدمت محكمة الجزائر العاصمة في جانفي 1889 بإدانة ثلاثة من ممارسي البشارة (البشرون). حيث بدت العدالة الفرنسية متصلبة جدا في هذا الموضوع كما جاء في ثانيا الصحف آنذاك، وأن العدالة لا تشجع هذه الصنعة القديمة أبدا وسط الأهالي ، رغم شيوعها بقوة وطابعها الربحي القوي، حيث رأى منظرو الاحتلال بأن هذا التشدد من القضاة، واعتبارهم هذا الجانب الجذاب للعادات العربية الجزائرية سينقرض تماما، ولا يبقى أثر للبشارة سوى في الأساطير والتقاليد.

فالتحدث إذن عن مؤسسة البشارة التي كانت موجودة وظاهرة معروفة و متجذرة في الجزائر منذ القدم ، إلا أن هؤلاء الصحفيين أهملوا وتناسوا نقطة هامة و المتعلقة باستفحال الظاهرة خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي ، هذا الأخير الذي كان له دور كبير فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد ورد مفهوم لها في كتاباتهم واعتبروها عند الأهالي المكافأة التي تُمنح للشخص الذي عثر على شيء مفقود أو مسروق، وهو الأمر عينه عند باقي مناطق شمال إفريقيا.

ويلحظ أحد الملاك، مساء وهو يعد حيواناته في الإسطبل أو حول خيامه، بأنه ينقص جمل أو حصان أو بغل، ومرات عديدة قطع بأكمله. بعد أن يكون أجرى البحث الأولي، والذي يكون طبيعيا غير مجدي، بعد ذلك يطالب بالبشارة بمعنى يتم الإعلان عن الخسارة التي لحقت مع المكافأة التي يعتزم دفعها.

وقد تناول موضوع مقال الذي تناول هذه الممارسة، وذكر بأنه لا يوجد أي شيء متفرد عما هو موجود في هذه الظاهرة من الوسيلة المستعملة في غالبية المدن الصغيرة في فرنسا، طبال المدينة المعلن عن ضياع أي شيء في جميع الأحياء والمكافأة الموعودة، وهو استعمال رأينا أثره في الأغنية الشهيرة " الأم ميشال التي فقدت هرها..."¹. وهذا بطبيعة الحال إقرار ضمني بأن هذه الممارسة متداولة حتى في فرنسا على نحو كبير وعلني.

وهنا بالذات أين يبدأ التفرد. هذه العادة في منح مكافأة لمن يجلب حيوانا ضائعا أو مسروقا، وتلك الوسائل أعطت الميلاد لصناعة البشيرين، وهم أناس يعيدون الأشياء المسروقة مقابل مكافأة.

¹ - F.k : " La bechara ", Organe des intérêts de D'Alger ,de ses environs et des stations thermales et balnéaires de l'Algérie ,Littéraire Artistique, Mondain et Théâtral, paraissant tous les Samedis, Dixième-année, n° 10, Alger – Saison du 5 au 12 Janvier 1889.

وفي جميع مناطق الجزائر تقريبا خلال تلك الفترة، يوجد أو بالأحرى كان يوجد بها تلك الممارسات، لأن المهنة كانت متجهة للانقراض مع بداية الألفية الجديدة (ق20م)، أناس كثيرون كان انشغالهم الوحيد أو مصدر رزقهم يتمثل في البحث عن الحيوانات المسروقة في الأرياف، أما في المدن فالمسروقات تكون متنوعة إلى حد كبير وذات قيمة عالية. وقد ذكرت المصادر الكولونيالية بأنه هناك حتى قبائل مشكلة بالكامل من البشيرين. لقد كانت طريقتهم في العمل وكسب الرزق ولو بالطرق الغير مشروعة والملتوية ، وانتشارها دليل على أنها كانت مثمرة.

وحسب تلك المصادر، فإن البشيرين لديهم عموما سمعة سيئة جدا. فيقال بصوت عالي أنه عندما لا تكون مهنتهم في حالة جيدة، لا يبدون أي تردد في السرقة بأنفسهم ثم الرجوع لاحقا لعرض عمل العثور على الشيء المسروق، مطالبين مبلغ يتفاوض عليه مسبقا. عندها تصير البشارة نوعا من إعادة الشراء.

يحدث هذا بشكل متواتر رغم المعارضة المتحفظة من العدالة الفرنسية و دون القيام بإجراءات ردعية اتجه تلك الممارسات، و يحدث أن يتقدم الأهالي لدى أحد الملاك قائلين: "... نعلم أنه تم سرقة فرسك الجميلة هذه الليلة، إذا أعطيتنا 500 فرنك سنكفل بإعادة فرسك"¹.

تقريبا دائما تغلق الصفقة وتسع مرات من عشرة أي حوالي ما نسبته تسعين بالمائة، تنفذ البنود فيها بكل التزام خلال هذه الحالة، ومن النادر أن يتدخل القضاة في القضية لأنها تمت بالكامل خارج نطاقهم ولا تصلهم أية شكوى من الضحايا ضد المتهمين.

لسبب أو لآخر، لا تتم شروط الصفقة في حالة فقط ما حدث جدال استتبع بعراك وضجيج تبلغ به السلطة، يفتح تحقيق وتنتهي القضية بين أيدي الشرطة الجنائية بإدانة البشيرين.

ولم يمر زمن طويل بعد تلك المرحلة أن انتهت العدالة إلى اعتبار البشارة جريمة. فقد ذكر أندري سارفيي هذا الأمر:

"... أتذكر دوما رأس ذلك البشير الذي عمل صفقة للعثور على بغل مقابل مكافأة قيمتها مائتين فرنك، ولم يحصل سوى على مئة وخمسون فرنك فقط، وجاء لرفع شكوى لدى النيابة ضد المالك غير الملتزم. لم يتم الاعتناء بشكواه إلا بتحويلها إلى الجنايات وإدانته بأربعة أشهر حبسا.

¹ -André Servier : Op .Cit.

لم يستطع أبدا فهم لماذا تمت إدانته ؛ لقد اعتقد دوما أن القضاة ارتكبوا خطأ، وأنهم أمسكوا عليه كمالك عديم الوفاء بكلمته. وطيلة المحاكمة لم يقم سوى بالشرح للمترجم بأنه شخص ابن هذا الشخص وليس الآخر، ذاك الذي تم اتهامه "1.

البشارة كانت تعطي في بعض المرات نتائج لطيفة، حيث ذكر بأن موظفا من المعمرين تم سرقته ذات يوم في زوج جميل من وخز الخيل ، وكان متعلقا بهما كثيرا. بعد أن أمر السطات آنذاك بالتفتيش لجميع القبائل المجاورة دون جدوى ، قرر اللجوء إلى البشارة. وفي الغد الأهالي الذي ينتمون إلى نفس تلك القبائل التي تم تفتيشها دون نجاح سابقا، جلبوا له 12 زوج من 'وخز الخيل' وطالبوا جميعهم بالمكافأة الموعودة² ، وهو ما سجل غرامة كبيرة لدى كل من عرف هذه الحادثة.

والأكثر غرابة في الأمر، يتمثل في أن ذاك الذي يتوسل البشارة يمتنع بذات الأمر عن جعل العدالة تتدخل، أقله فيما يخص البشيرين. ذلك بأن هؤلاء – البشيرين – كانوا يمثلون سلطة موازية للإدارة الفرنسية ، وكانت نتيجة بشارتهم إرجاع أملاك الضحايا ، وبالتالي اعتبرهم المجتمع أحسن من العدالة الفرنسية.

وقد عبرت الصحافة الفرنسية آنذاك أنه لسوء الحظ أو لحسنه، لم تعترف العدالة الفرنسية سوى في عهد التقدم والحضارة بهذه البشارة، التي هي في المبدأ حسبها ممارسة شريفة، حيث يستخلص منها إيجابيات مفيدة، والتي كانت تزود العدالة أحيانا بمعلومات ثمينة ، تم الحط منها وأصبحت صنعة عفنة يستغلها الأشرار المحتالون الذين جميعهم يكونون محميون، ويتعاطون دون عقاب للسرقات المربحة والمتجددة دوما.

وهكذا لوضع حد لها تبنت محكمة الجزائر الفرنسية خلال تلك المرحلة قانونا يكيف البشارة إلى ممارسة جنائية ثم إلى سرقة، والممارسة المذكورة في القانون الجنائي ضمن جزء الأعمال الاحتيالية.

وقد جاء ذكر ذلك كالتالي : " .. وهكذا، فإنها مثلت إحدى العادات النقية لعرق بدائي وشريف صارت جريمة موصوفة ومحددة جيدا بقانون نابليون ! نتاج آخر للتقدم "3. في دعوة صريحة مع قانون نابليون الثالث المطبق في الجزائر، وهو صاحب مشروع المملكة العربية في ستينات القرن التاسع عشر، وأثناء زيارته للجزائر خلال سنة 1860 وعقب مأدبة عشاء، ألقى هذا الإمبراطور كلمة ضمنها بعض نقاط حول سياسته الاستعمارية الجديدة

¹ - André Servier : Op .Cit..

² - F.k : Op Cit , Organe des intérêts de D'Alger ,de ses environs et des stations thermales et balnéaires de l'Algérie ,Littéraire Artistique, Mondain et Théâtral, paraissant tous les Samedis, Dixième-année, n° 10, Alger – Saison du 5 au 12 Janvier 1889.

³ - Ibid .

في الجزائر، ومن بين ما جاء فيها: "... إن واجبنا الأول هو تحقيق سعادة ثلاثة ملايين من العرب أرادت الأقدار أن يكونوا تحت سيطرتنا، وإن مهمة فرنسا تقتضي الرقي بالعرب إلى مستوى الإنسان ، وإن مستعمرتنا هنا بإفريقيا ليست مستعمرة عادية بل هي **مملكة عربية**"¹. هذا الأمر جعل العديد من منظري الاحتلال الفرنسي يثيرون ضده وضد هذه المحاباة للعرب في الجزائر. وضمن إطار نقد سياسة نابليون الثالث، قام المعمرون بادخال قضية تفشي البشارة آنذاك، ولتكون شناعة ضد مشروع نابليون.

خامسا - رسالة من طرف السيد غاي Guy إلى نقابة الفلاحين بقالة ضد استعمال البشارة :

في هذا العنصر سنورد الرسالة التي دوّنها النقيب غاي، والذي من خلالها هدف إلى القضاء على تلك المؤسسة والظاهرة الشريرة كما أسماها ، وقد أعطى حلولا للتخلص منها ، وقد جاءت ثانيا الرسالة كالتالي :

" منذ رؤية الجزائر تزداد يوما بعد يوم في الثراء والجمال، وتطورها المطرد يدعوها لمستقبل أكثر إشراقا يتم البحث في الدوائر العليا السياسية والإدارية، لتعزيز بطرق متعددة الانطلاق الرائع لمستعمرتنا الغالية.

لقد تم اتخاذ تدابير لتمتين الاستعمار: شهادات الترضية أو التشجيع، تسهيل تجارب الزراعة ، و تقديم المكافآت من أنواع مختلفة. وضعية الكولون تحسنت بكل تأكيد، لدرجة أن البعض يجد أنه تم العمل فوق اللازم لنا، ويؤكد بسلطة لا أدري من أين تُصدر، وبأن الكثير من الجهود تبقى غير مفيدة، وأن هدفهم لا يتطلب أي داعي من ذلك.

نحن الكولون، الذين نعرف أنه مع كل العرفان بالمصلحة التي يحملها لنا كل هذا، نلاحظ بكل أسف أن كل هذا غير كاف. ذلك لأنه إذا كانت لنا الأفضلية تحت بعض الروابط، فما زالت بعض الثغرات باقية، وما زالت بعض التعسفات دون إصلاح. ومسألة أساسية بالنسبة للاستعمار، تلك التي يمكن ربطها بالمصلحة الكبرى، لا تلقى في أي مكان سوى عدم التمييز، إذا لم يكن بالمزاج السيئ أو السخرية. إنها مسألة الأمن.

هل يُعتقد، ولأن مراكزنا السكانية الكبرى مزودة بتجمعات من موظفي الشرطة، ولأن فرق الدرك مثبتة في جميع المقاطعات، ولأن كل قرية تمتلك حراس ريفيين الفرنسيين والأهالي، أن أمننا تم ضمانه كليا ! وقبلًا، دون رغبتني في الاسترسال في الطريقة التي كُونت بها الشرطة، وفي عدم الفعالية الواضحة بجلاء للوسائل التي تتوفر عليها، أريد أن

¹ - Pillorget : " Les deux voyages de Napoléon III en Algérie 1860 – 1865" , in Revue Souvenir Napoléonien , N363 , Février 1989 , PP 20 , 21.

أتحدث هنا عن شر، حيث تكون الشرطة مكونة جيدا غير قادرة على مواجهته، عن شر الذي يتسبب كل يوم في أكثر من ضحية، الذي هو إهانة للملكية ومكافأة للسرقة. عنيتُ البشارة.

البشارة لا أحد يجهلها، هي عادة يقرها القانون أو يعترف بها. لماذا؟ هل يجب دون تأثير اعتبارها هذا النفي لحق الناس؟ للأخذ بالأولى ما عمله في فرنسا، في ظروف مشابهة. لنفترض أن لصا، بقي مجهولا رغم كل شيء اختطف لأحد الملاك حيواناته، وبعدها بمدة قصيرة جاء متواطئ يقترح على الضحية استرجاع ماشيته مقابل دفع مبلغ معين، يكفي شكوى لتوقيف والحكم على صاحب هذا العرض الجيد كحائز مسروقات. ولكل واحد أن يقر، لماذا هذا المحتال الوضع يعتبر في الجزائر الرجل الطيب اللطيف والخدم¹.

رغم أن الجزائر مشابهة لفرنسا على كافة الأصعدة، هل يكفي أن نستشهد على ذلك بالقانون الجديد المحدد للعامين المفروضين لأبنائنا؟ إنها نفسها تخضع للتشريع الفرنسي: محاكم من مختلف الدرجات موجودة، منصوبة مثلها مثل التي في الميتروبول (البلد الأم فرنسا بالنسبة للكولون)، وجرائم الحق العام والملكية هي نفسها ومعاقب عليها بالمثل. لماذا الذي يرأسنا يعمل استثناء؟ بينما ندعي إفادة العرب رعايانا من هذه الحضارة التي نحن فخورون بها، فهل يمكننا المعاناة من أن يفرضوا علينا تصورهم الوحشي عن العدالة وحق الملكية؟ لاشيء سيعارض من اليوم ما نستوعبه منهم على عكس الهدف المقترح، وأن جميع طرقهم في التصرف تصبح هي طرقنا نحن.

ولكن نحن الكولون يجب أن لا نتأخر في التفكير وإضاعة وقتنا في التردد. استعمال البشارة هذه أمر اعتباطي، مزعج وبربري بأعلى درجة، ويعرض أمن الاستعمار إلى مخاطر فادحة. ولهذا السبب يجب علينا النهوض ضدها بكل قوانا، وبكل الوسائل.

يجب على الكولون الذين ابتلوا بها جميعا دون استثناء الاتحاد بترابط للاحتجاج ومحاربتها. وأنا متأكد من ذلك، أن الحكومة لا يمكنها رفض الحاجة التي نطلبها: صوت الشعب قوي، مستند على قوة واثقة من نفسها. التجربة أثبتت ذلك من قبل.

أقترح إذن أن تطلب النقابة من المعرض الزراعي الاتحاد معها والتواصل مع كل النقابات الأخرى والمعارض الزراعية في المحافظة، وكذلك تلك التي في محافظتي الجزائر ووهران. هذه النقابات لا تملك إلا أن تصفق لهذا

¹ - Guy : " Contre La Bechara ", L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches- Seizième année , n°781 du dimanche ,10 Septembre 1905.

الاقتراح الذي يعينهم جميعا أيضا، والعمل المشترك مع نقابتنا للحصول في النهاية على منع البشارة، العادة الظالمة كما لم تكن، والتي دامت طويلا.

لنأمل أن لا يتم تجاهل مطالبنا المشروعة، وأن إصلاحا سريعا يثبت لنا مرة إضافية العطف والارتباط الذي تحمله دوما حكومة الجمهورية لمستعمراتها الجميلة، وما كانت الحكومة العامة تظهره دوما إزاء الكولون، الذين لديهم رغم كل شيء ثقتهم التامة في روح العدالة لديها والمساواة.

علما أن إزالة البشارة يؤدي فورا إلى توقف السرقة، ذلك أن السكان المحليين الذين يسرقون دابة يدركون تمام الإدراك أنهم غير قادرين على بيعها في السوق إلا عن طريق إرجاعها لمالكها بواسطة المال، كما أنه سيكون هناك مصدر آخر يستخرج منه جانب من سرقتهم¹.

يعلم السارق مسبقا أنه سيزال البشارة، فإذا قمنا بإزالة البشارة سيُزال السارق بشكل حتمي.

قد ينعم مستوطنونا ببعض الراحة، وقد ينامون الليل ملئ جفونهم دون الحاجة إلى أن يظلوا متيقظين حاملين في أيديهم البنادق بُغية صد السارقين.

إنّ إلغاء البشارة هو عين ما يحتاج إليه المستوطنون ذلك أن ممتلكاتهم ستغدو آمنة فجأة².

هنا تنتهي رسالة السيد جاي إلى نقابة الفلاحين في قالمة، ويشاطره الرأي العديد من الصحفيين خلال تلك الفترة فعلى سبيل المثال نجد الصحفي الفرنسي أندري سارفيي قائلا في هذا الصدد: "... ينبغي أن يكون هناك اتفاق بين كل النقابات وجميع المؤسسات الزراعية للوصول إلى هذه الغاية عن طريق إلزام المستوطنين، وممثليهم بمضاعفة العمل مع السلطات العمومية، بحيث ينظم نوع من الاتحاد لمجابهة البشارة"³.

وحسبهم في ظل سلطة الإدارات العربية (المكاتب العربية)، فقد اختفت البشارة مثلها مثل جميع السرقات الأخرى تقريبا من الجزائر، وعادت إلى هناك مع النظام المدني. وخلال هذه المرحلة على حد تعبيرهم، يمكن القول أن النظام المدني هو الذي تسبب في العودة إلى تلك الممارسات. ما يجدر الإشارة إليه هو الصراع الدائم بين دعاة

¹ - Guy : Op.Cit , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches- Seizième année , n° 781 du dimanche ,10 Septembre 1905.

² - Ibid.

³ - André Servier : Op .Cit , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Seizième année, n° 779 du Dimanche 27 Août 1905.

الحكم العسكري والحكم المدني، ففي سنوات تفشي ممارسة البشارة وسط غياب الأمن، شهدت نفس المرحلة تغير نظام الحكم في مناطق شمال الجزائر من العسكري إلى المدني.

ومع ذلك فالسرقة بالاختطاف، والتي منها كانت تنتج البشارة ليست سوى تابع، وليست بالنوع الأكثر مهارة؛ وهي تعرّض إن لم يكن لخطر الإدانة فعلى الأقل إلى إطلاق الرصاص¹.

لقد بينت محكمة الاستئناف في الجزائر العاصمة خلال مرات عديدة أن البشارة عملية مشروعة تماما، أي قانونية لا تشوبها شائبة لأنها اعتبرتها كعقد بين طرفين. واعتبرت أيضا أن ضحية السرقة الذي لا يعرض سارقه، كالسارق الذي لا يرجع المواشي.

وفلسفة تشريع محاكم الجزائر العاصمة في هذا الصدد تعتبر المبلغ الذي يدفعه المستعمر للحصول على ممتلكاتهم مكافأة على الجهود المبذولة من طرف بعض الأهالي لإيجاد المسروقات فلا داعي للإضافة، لأن الوسيط المزعوم هو دائما شريك إن لم يكن السارق بعينه.

وأن الضحية الذي في لحظة استياء شرعية يضع اليد في طوق حامل عرض بشارة لتقدمه للعدالة التي تخاطر بالقبض عليه حالا بدلا من المذنب. وبالتالي فإن هذه العمليات كانت تمارس عادة كل يوم في بلد الجزائر المحتل من طرف فرنسا الخاضع لعدالتها في كل المناطق. وباعتراف حتى الفرنسيين أنفسهم بأن السياسة القضائية الاستعمارية المطبقة في الجزائر، كانت تشجع ولو بطريقة غير مباشرة على انتشار تلك الممارسات، من خلال سجن الضحية بدلا من البشار الذي لا يخضع لأية محاكمة.

وحول هذه النقطة التي ذكرها أكد الفرنسي فيكتور هوغو بأن على السكان الأصليين، وأمام كل التسهيلات بإمكانهم مقاومة إغراء السرقة المشروعة².

وباقتراب فصل الشتاء من كل عام، تبدأ فئة السراق و اللصوص بالظهور. أما ليالي الصيف الفاترة، المسبوبة بغروب واضح والتي يغزوها فجر طويل الأمد، لا تسمح - خصوصا فئة لصوص الأغنام - بالعمل في مأمن، حيث لا وجود لصوت العواصف ليغلب على ضوضاء اقتحامهم الأماكن، يسهرون دون تعب طوال الليل عند أدنى إنذار يتم سماعهم، ومفاجأهم و الإمساك بهم.

¹ -E. Couty : Op .Cit , Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement de la sécurité en Algérie, 1895, p27.

² - Victor Hugo : La sécurité en Algérie :Op .Cit , publication du comice agricole de Guelma.1890 ,p16-17.

لكن عند حلول الأيام الباردة الأولى، يبدأ هواة تربية القطعان بأثمان بسيطة المنتشرين في جميع أرجاء الجزائر بالتنظيم مرة أخرى.

فهم يتحضرون مسبقا للحملة القادمة، وعندما تعصف الرياح، الأمطار والثلوج بقوة وتجبر كلا من الكولون والأهالي المزارعين على التحصن بحظائرهم بحثا عن الدفء ، والفلاح على اللجوء عميقا إلى القربي الخاص به، وملتحفا بالبرنوس، تتلقى الخرفان و العجول زيارات أقل ما يقال عنها أنها غير بريئة، عندما يجد المربي صباحا إسطبلائه وقد تم إفراغها حينها، بمعنى أصبح "تم تنظيفها" من طرف هؤلاء الزائرين المميزين لا يكون له في غالب الأحيان إلا ملجأ واحد، الطرق على باب أتباع البشارة، والذين بدورهم يطرقون على صندوق مال الضحية، ومقابل المبلغ الكبير يعيدون الأصواف و الجلود الأخرى المستعملة.

من غير الوارد أن ينزعج هؤلاء اللصوص المتواطئون مع البيشار ، لأنه من الواجب طبعا تسميتهم بأسمائهم بالعمل في الجزائر أو تونس، وقد ذكرت التقارير الرسمية بأنه كانت تتم معاملتهم بشكل لائق في البلدان الإسلامية الخاضعة لحكم الأتراك سابقا، فيقومون بممارسة أعمالهم بكل أريحية أين يتم التعامل مع سوابقهم بشكل عادي¹. وكما هي عادة الفرنسيين ذم كل ما هو سابق في الجزائر خصوصا الفترة العثمانية بطبيعة الحالة.

وكان قد أصدر مجلس محكمة جزائر العاصمة في صالحهم قانونا، جعل ضحاياهم يعانون مع عديد العوائق للتغلب على هذا الجرم، فقد سمحت بممارسة مهنة البشارة، ولمعاقبة البيشار تفرض أن يثبت أنه هو نفسه مقترف جرم السرقة أو على الأقل أن يكون متواطئا بشكل فعلي بالاحتجاز الغير قانوني حسب أساسيات التواطؤ المفروضة قانونا عند الفرنسيين، وبقي هذا الأمر حبرا على ورق فقط، لكن هذه المهنة الغير شريفة زادت تفشيا وانتشارا آنذاك.

لذلك، طالما أن الممارس المحترف لمهنة البشارة يكون عادة ذكيا، وهو الحال نفسه بالنسبة لجميع ممارسيها تقريبا، وبظهوره على هيئة العامل العادي بأجر، والمتطوع الذي يتكفل بالبحث عن الحيوانات المسروقة دون أن تبدو عليه معرفة أو حتى مخالطة للصوص، كان لا يتم إزعاجه. وبشكل لا يصدق يتمكن من العثور على الحيوانات، والتي لم يكن ليعثر عليها دون اتفاق مسبق مع المختطفين. وكان يتم التوصل إلى محاكمة ما معدله سبعة أشخاص مارسوا البشارة سنويا.

¹ - Andrée Servier : " un Métier lucratif la bechara " , Le Progrès ; journal républicain paraissant le jeudi ;seizième Année ;n°827 du Jeudi 10 November 1910 .

ولاشيء عند سارفي كان يمكنه أن يتغير إذا لم يقف القضاء عند كل جريمة أو مواجهة مع المجرمين أو عند كل موقف مماثل في الخطورة، يبقى ذلك الوسيط الحيوي الذي يعود إليه الفلاحون الجزائريون والكولون معا لكي لا يخسروا كل شيء في غمرة مأساتهم¹.

ويتساءل أندري سارفي في هذا الجانب قائلا: "... كذلك عندما توفر الأحوال الجوية السيئة الفرصة المناسبة للصوص الأرياف، كما هو الحال بالنسبة للصوص المناطق الحضرية سنرى كالسابق عودة سرقة قطعان الحيوانات بشكلها الكبير.

لكن هل هناك طريقة لردع التصرفات الإجرامية للبشارة؟ ألا يستطيع الحاكم العام للجزائر التصرف ضدهم بوضع قانون إداري أكثر صرامة وأمنًا من القانون الجزائري أو التونسي؟.

أليس إجراء الاعتقال الذي يظهر أنه لا يروق للسيدة ألبيا روزيت إجراء ردعي رائع من شأنه الحد من الصراعات بين اللصوص و الضحايا، هؤلاء اللصوص الذين يعيشون على البشارة لأنهم في مأمن من العقاب؟

لنطبق إذا هذه الوسيلة لتتخلص من هذه المهنة المسماة بالبشارة². وفي غمار هذه الأسئلة التي طرحها الكاتب الفرنسي سارفي معتبرا أن أولئك كانوا يعيشون فوق القانون ، وقد أعطى فيها نظرتهم حول هذه المؤسسة في شمال إفريقيا، والتي كانت خاضعة لحكم العثمانيين، و اعتبر أن انتشارها كان في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي، وبدوره كان قد أعطى حلولاً للقضاء عليها، واعتبار البيشار أيضا سارق لأنه متواطئ مع السارق بشكل مباشر.

وفي الأخير ومن خلال تدقيقنا على هذه المؤسسة الغير الشريفة والتي احتلت جانبا مهما في الدراسة الرسمية الفرنسية والغير الرسمية آنذاك، والتي من خلالها توصلنا إلى عدة نتائج حولها هي :

- أن البشارة هي ممارسة غير مشروعة و تعبر عن تدخل طرف ثالث في قضية التلصص والذي مثل دور البشير.

- هذه المؤسسة والممارسة خلال تلك المراحل شكلت بديلا فعليا لجهاز العدالة الفرنسي.

- الضحايا الذين استخدموا وعادوا إلى البشارة بدل القضاء كانوا من الكولون ومن الأهالي، لأنهم رأوا فيها البديل المثمر عوض القضاء.

¹ - Andrée Servier : " un Métier lucratif la bechara " , Le Progrès ; journal républicain paraissant le jeudi ,seizième Année ,n°827 du Jeudi 10 November 1910 .

² - Ibid .

- شكلت فترة نهاية القرن التاسع عشر انتشارا رهيبا لهذه الممارسة ، وهي الفترة المعروفة بالفوضى الأمنية وتفشي الجرائم بقوة خلالها، إلا أن مرحلة بداية القرن العشرين عرفت تناقصا كبيرا في ممارسي هذا النوع من اللصوصية.

المبحث الثالث : موقف النخب التقليدية من ظاهرة اللصوصية :

كانت النخب التقليدية التي عاصرت فترة الاحتلال الفرنسي ملزمة بقضايا العصر وانشغالات المجتمع خلال تلك المرحلة، وقد عبروا عن تلك المواقف من خلال كتيبات صغيرة وتقارير تمت ترجمة العديد منها إلى اللغة الفرنسية ، تلك التقارير و الكتيبات حددت لنا مواقف أولئك من الحياة السياسية والقوانين المطبقة آنذاك، وسنحاول الإحاطة بموضوع علاقة النخب التقليدية و رؤيتها لظاهرة اللصوصية من خلال هذا العنصر، خاصة أنه في حوزتنا كتيب مهم جدا في صلب هذا الموضوع ، والذي جاء بعنوان " تقرير الأحكام الشرعية التي تُناسِبُ لُصُوصَ البَوَادِي فِي الْأَوْطَانِ الْجَزَائِرِيَّةِ"، للمؤلف المكي ابن باديس الذي كان يعمل قاضيا في قسنطينة ونواحيها ، بحيث مهد لنا هذا الكتيب الطريق نحو معرفة مواقف الكتلة المحافظة الأخرى حول الظاهرة، على غرار عمر بن بريهمات، وعبد القادر المجاوي وغيرهم من النخب الجزائرية المحافظة.

1 - القاضي القسنطيني المكي بن باديس (1820 - 1890) :

1 - 1 - تعريفه : هو المكي بن محمد كحول بن الحاج علي النوري بن محمد بن محمد بن عبد الرحمان بن بركات بن عبد الرحمان بن باديس الصنهاجي¹، ينسب المكي بن باديس لأسرة تعد من أشهر الأسر الحضرية في قسنطينة، هذه الأسرة كما ورد ذكرها في المصادر أنها صاحبة أربعين من العلماء و القضاة أو " أربعين رزة "، بتعبير أهالي قسنطينة كما ذكر ذلك فايسات في كتابه تاريخ قسنطينة وبالتالي صار منصب القضاء امتيازًا تمتعت به الأسرة لفترة طويلة².

المكي بن باديس القسنطيني الذي عاصر الاحتلال في عنفوانه، ولد في حوالي سنة 1820 بقسنطينة، كان من الرواد الأوائل للحراك السياسي الذي شهدته الجزائر وقسنطينة بالخصوص خلال القرن التاسع عشر.

¹ - - فارس كعوان : " القاضي المكي بن باديس القسنطيني (1820 . 1890) وموقفه من قضايا عصره " ، مقال منشور في دورية كان التاريخية، العدد عشرون ، دار ناشري، الكويت، جوان 2013 ، ص48.

² - المرجع نفسه، ص48.

وكان في أول أمره مساعدا في المكتب العربي بقسنطينة لمحمد الشاذلي القاضي عندئذ، وقد تخرج على بقايا علماء قسنطينة الذين ذكرهم أبو القاسم الزياتي في رحلته والذين عاصروا حكم الحاج أحمد باي، فكانت فيه بقية علم ودراية بالإضافة إلى ماضيه العائلي في المدينة وفي التاريخ، وقد شغل منصب القاضي أيضا في وادي العثمانية خلال ستينات القرن التاسع عشر.

وبحكم اختلاطه بالفرنسيين كان يجيد تحدث الفرنسية، ويذهب السيد كريستلو الذي درس حياته، إلى أن المكّي بن باديس كان عصامي الثقافة والتكوين، وقال عنه إنه بالمقارنة مع حسن بن بريهمات لا يمكن تسميته بالمفكر أو المثقف الحر، ولا تسميته بالعصري، وهي الصفة التي تنطبق على بن بريهمات أكثر من ابن باديس، وكان هذا الأخير مستعدا لتقبل التأثير الفرنسي في الميادين الزراعية والمادية، ولم يكن أيضا تقليديا بل كان يقبل بالتغيير في حدود، وكان المكّي بن باديس غير مرتاح للمدارس الشرعية الفرنسية الثلاث ويفضل عليها تعليم الزوايا وخريجها¹.

وقد كتب فايسات في سنة 1867 يصف الشيخ المكّي قائلا : "... إن الممثل الحالي لأسرة ابن باديس يبدو أنه جمع في شخصيته كل الخصال التي اشتهر بها أسلافه، وحاز نتيجة ذلك على مناصب مختلفة كالقضاء في قسنطينة، وعضوية المجلس البلدي ، وعضوية المجلس العام ونائب رئيس جمعية ، وحاز على وسام جوقة الشرف، وهو أحد الذين تفهموا الحضارة و طالبوا بمواكبتها"².

1 - 2 - عمله في القضاء :

تولى ابن باديس القضاء فترة طويلة (1856 - 1876) معظمها في قسنطينة وضواحيها، وأصبح متكلما سياسيا وداعية وصحفيا، وكان من القلائل الذين تفتنوا لأهمية الصحافة والإشهار في خدمة القضية التي ينافح عنها، وأنه كان مستعدا للمساومة في الشؤون السياسية والاقتصادية، ولكنه غير مستعد لذلك بالنسبة للشؤون الدينية، وقد كتب مرة أن هناك ثلاثة أمور تقرر مصير الإنسان، وهي الاعتداء على ثروته الدنيوية، والاعتداء على بدنه، والاعتداء على دينه، وأخف هذه الاعتداءات هو الأول وأوسطها الثاني، ولكن أخطرهما هو الاعتداء الثالث لأنه اعتداء على ما هو مقدس عند الضمير الإنساني، وهكذا ظهر ابن باديس غير مساوم في الشؤون الدينية.

¹ - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 4 ، ط 1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص 464.

² - فارس كعوان : المرجع السابق ، ص 48.

وخلال الخمسينات والستينات من القرن قبل الماضي كان ابن باديس عضوا في مختلف اللجان الرسمية، وفي السبعينات أصبح مستشارا عاما في مجلس ولاية قسنطينة. وسلم في منصبه كقاض يمكن نقله إلى أي مكان، واستلم بدله وظيفة مساعد أو معاون (أساسور) في محكمة قسنطينة (تريبونال) بعد إنشائها طبقا للتغيير الجديد الذي حصل خلال سنة 1866.

وقبلها أي في سنة 1856 عمل قاضيا مع الشيخ محمد بن عزوز¹ في نواحي قسنطينة ولعل ذلك في منطقة واد العثمانية كما ذكر أبو القاسم سعد الله وذلك بعد صدور مرسوم 01 أكتوبر 1854 الذي نظم محاكم الشريعة الإسلامية في الجزائر².

وأختير في سنة 1867 كمفوض ممثل الجزائر في المعرض العالمي المخصص للفن و الصناعة والذي أقيم بباريس، وهناك كان الأمير عبد القادر من بين الشخصيات المدعوة لحضور هذا المعرض، وخلال سنة 1875 حاز الشيخ المكي على تقدير عميد أكاديمية مدينة الجزائر، وصار عضوا في مجلس التعليم العمومي واستغل هذه الفرصة من أجل المطالبة بنشر التعليم في صفوف الأهالي³.

وفي سنوات المجاعة في ستينات القرن التاسع عشر وباعتبار أسرة ابن باديس من الأسر الثرية في المدينة، حيث امتلكت مساحات زراعية شاسعة امتدت حتى نواحي الخروب وواد الزناتي في قلمة ، أبدى الشيخ المكي تضامنا كبيرا مع أهالي المدينة وفتح أبوابه للمساعدات المادية وفتح مطامير حبوبه خلال سنة 1868 ، وتكفل بعلاج المرضى وأنفق عليهم أمواله و أنقذ الجوعى، واستغل ذلك لمعرفة الوضع الحقيقي لأولئك بعيدا عن التقارير الفرنسية التي كانت غالبا ما تصور الوضع العام للأهالي على أنه في تحسن دائم في ظل الإدارة الفرنسية⁴. وهنا يبرز بوضوح وقوفه الدائم مع المجتمع الجزائري في وجه الجائحة التي حلت به.

¹ - محمد بن عزوز : حمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عزوز الحسني الإدريسي المالكي التونسي 1270 هـ . 1334 هـ، كان قاضياً وفقهياً، باحثاً. هاجر أبوه من الجزائر لاجئاً إلى تونس هرباً من وحشية الاحتلال الفرنسي. ولد في مدينة نفطة بأرض الجريد في الجنوب التونسي بتاريخ 15 رمضان 1270 هـ ، وتعلم بتونس، وولي الإفتاء بنفطة سنة 1297 هـ ثم قضاءها. عاد إلى تونس سنة 1309 هـ، وفي سنة 1313 هـ رحل إلى الأستانة إسطنبول ، أنظر : هشام ذياب : " محمد المكي بن عزوز ، حياته مواقف وآثاره " ، مذكرة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، السنة الجامعية 2013 . 2014 ، ص 50.

² - فارس كعوان : المرجع السابق ، ص 49.

³ - المرجع نفسه ، ص 49.

⁴ - المرجع نفسه ، ص 50.

أما دوره في الإشهار والدعاية الإعلامية لقضية الإسلام والجزائر، فقد دل على تقديره لأهمية الصحافة التي لم يبدأ الاهتمام بها عند الآخرين في ذلك الوقت، ويعتبر من أوائل السياسيين الجزائريين الذين استعملوا هذه الوسيلة مستفيدا من تجربة الأوروبيين فيها، وهذا دليل على تقديره للكلمة المكتوبة، والدارس لخطبه في المجلس العام بالولاية وما أصدره من كتيبات ونشرات تبرهن على أن الرجل كان مركزا على ثلاثة عناصر: **الأول**: توسيع التمثيل السياسي للمسلمين في مختلف المجالس النيابية، من البلدية إلى البرلمان، **والثاني**: معارضة القوانين الجزرية الصادرة ضد الأهالي، أي تلك المسماة كود دو لاندجينا أو قانون الأهالي. أما **الثالث**: فهو مكافحة التجنيس الجماعي للمسلمين، وعلاقة القضية الأخيرة بالقضاء الإسلامي واضحة جدا، لأن التجنيس يعني التخلي عن الأحوال الشخصية، ومن خطبه في المجلس العام تلك التي ألقاها حول التمثيل السياسي في 17 أكتوبر 1881 في الوقت الذي كان ألبير قريفي على رأس الحكومة العامة بالجزائر¹.

وإضافة إلى كونه فقيها، فقد كان الشيخ المكي شغوبا بمطالعة الكتب الأدبية وكتب الأخلاق ككتاب "الفرج بعد الشدة" لأبي محسن بن علي أتوخى الذي كان يمتلك نسخة خطية منه في مكتبته كما أفاد بذلك شيربونو².

وقد توفي الشيخ المكي بن باديس في سنة 1890 و تولى مكانه ابنه حميدة بن باديس. وفي العنصر الآتي سوف نرصد تحليلا حول الكتيب الذي ألفه وتناول فيه موقفه من لصوصية البوادي و الذي يندرج ضمن موضوع بحثنا.

3.1 - كتيب " تقرير الأحكام الشرعية التي تُناسِبُ لُصُوصِ البَوَادِي فِي الْأَوْطَانِ الْجَزَائِرِيَّةِ ":

بعد قمع ثورة المقراني أصبحت الإدارة الفرنسية لا تثق في الأهالي كما حدث لها ذلك مع الشيخ المقراني، وبذلك كانت تصدر القوانين العشوائية التعسفية، ونتيجة لسياسة التجويع لجأ العديد من الأهالي لممارسة السرقة لسد رمقهم فبدأت السلطة الاستعمارية في تطبيق عقوبات عشوائية على أولئك، هنا تدخل القاضي الشيخ المكي بن باديس وطلب تطبيق الشريعة الإسلامية بدل قانون الأهالي التعسفي، والقصاص في الأشخاص التي تثبت فيهم التهمة³، و رأى في ذلك أحسن الحل للقضاء على تلك الظاهرة.

ومن الكتيبات التي نشرها المكي بن باديس في هذا المجال هو ذلك المصدر الموسوم : " تقرير الأحكام الشرعية التي تُناسِبُ لُصُوصِ البَوَادِي فِي الْأَوْطَانِ الْجَزَائِرِيَّةِ " فيرى بأن الجانب المهم في ذلك الوقت هو تعميم الأمن وتحضير

¹ - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص465.

² - فارس كعوان : المرجع السابق ، ص48.

³ - المرجع نفسه ، ص50.

السكان الأهالي فيقول في بداية هذا الكتيب: " قد علمنا وتحققنا أولا وأخرا أن المقصود الأهم عند جانب الدولة الفرنسية تعميم إقليم الجزائر بالمحاسن وتعميم بلائد بالبناء وفتح الطرق وإصلاحها وتسهيل السفر على المسافرين من تجار وغيرهم والسعي إلى المؤاخاة بين الأمة الإسلامية والفرنساوية ولاشك أن بسبب ذلك تنتج زينة الأرض وحضارتها بالغرس وحسن الحراثة واتخاذ المسلمين معرفة إتقان حرفة الأرض من مجاورة الفرنسيين ومخالطتهم وانتقال العرب من الجهالة إلى العلم ومن الخلطة إلى التمدن والأدب، وبسبب ذلك أيضا تنشأ الحامية وتكون الأمة في أمن على أنفسهم وأرزاقهم، ويحصل الغناء للعامة ويكون عيشهم هنيئا ¹ ، فحسب المكّي بن باديس لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي إلا عن طريق تحقيق الأمن السياسي ومعرفة أمور الزراعة والتمكن من الوسائل التي تحقيق عن طريقها.

ويرى بأن السم القاتل الذي ينخر المجتمع الجزائري آنذاك هو تفشي ظاهرة اللصوصية وأن الحكومة لم تنبّه لذلك، وأيضا بأن الكثير من سكان البادية متجذرة فيهم هذه الصفة خلال تلك الفترة ، حيث يذكر: "...وبيان ذلك أن كثير سكان البادية بإقليم الجزائر مستأنسون ومتطبعون بالسرقة ونهب الأموال والهجوم على أربابها ليلا بالدواوير والدشر والأبراج وغير ذلك ² .

وكان يريد بذلك التقرير الدفاع عن الشريعة الإسلامية والمطالبة بتطبيقها على الأهالي الذين يرتكبون المخالفات بدل تطبيق قانون الأهالي الاستثنائي الذي كان من وضع ومطالب المستوطنين الفرنسيين، ومطالبة المكّي ابن باديس بإحلال الشريعة محل قانون الأهالي جاءت بعد أن رأى فشل نابليون الثالث في تطبيق مرسوم 1866 الخاص بالقضاء، والذي نص على إعادة تنصيب المجالس القضائية (الفقهية) ذات السيادة، أو المحاكم الإسلامية التقليدية، ويتلخص سعي ابن باديس حسب رأي بعض الباحثين، في المواءمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الفرنسي بالنسبة للأهالي، ولكنه فشل في ذلك لمعارضة المستوطنين الذين كانوا ينادون بتطبيق قانون الأهالي (كود دي لاندجينا) الذي لا يعطي للجزائر حماية القانون الفرنسي ولا فائدة الشريعة الإسلامية ³.

وهو يرى بأن العقوبات المسلطة على اللصوص لم تتمكن من القضاء على هذه الظاهرة ، فاللص الذي يخرج من السجن يعاود الكرة والمرة تلو الأخرى، لذا فمن الواجب العودة للشريعة الإسلامية بدل من قانون الأهالي

¹ - المكّي بن باديس : " تقرير الأحكام الشرعية التي تُناسِبُ لُصُوصِ البَوَادِي فِي الْأَوْطَانِ الْجَزَائِرِيَّةِ " ، مطبعة لامارل ، قسنطينة ، 1875 ، ص1.

² - المصدر نفسه ، ص2.

³ - أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص466.

والقوانين المدنية الوضعية التي لم تأت بثمارها، وأن الإسلام أتى بالحل وهو قطع أيدي السارق والسارقة ، فقد جاءت الآية الكريمة: " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " ¹.

وفي سياق الآية دائما ما كان يحث عليه المكّي بن باديس من عقوبات قاسية و العودة إلى الشريعة في الحكم على هؤلاء اللصوص، حيث ذكر : "... وكان أولئك السارق زمن ولاية الإسلام تجري عليهم العقوبات الشديدة، من قتل وضرب وسجن وقطع أعضاء فكانوا مرعوبين من تلك العقوبات " ².

علما أن تلك العقوبات القاسية كانت مطبقة في الجزائر خلال فترة الحكم العثماني (1518 - 1830)، حيث كانت تقطع أيدي السارقين و ترسل إلى دار السلطان في مدينة الجزائر، أما في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر خاصة فترة الحكم العسكري (1830 - 1871)، كانت تطبق عقوبات قاسية أيضا للحد من هذه الظاهرة كما يذكر المكّي بن باديس: "... ولما كان الحكم عليهم أول مرة جاريا بسياسة الحكومة العسكرية وكانت تلك السياسة تقارب بعض الأحكام التي كانت تجري عليهم زمن ولاية الإسلام كانوا في ذلك الوقت مرعوبين أيضا وخائفين" ³.

أما خلال فترة الحكم المدني و التي بدأت مع انتفاضة المقراني 1871 ، كانت تجري على اللصوص عقوبات من القوانين المدنية في فصل الجنايات، وكان اللص يدخل المرة تلو الأخرى و لا يبالي ويعاود الكرة دائما ، فالمكّي بن باديس يرى بأن تلك العقوبات لا تليق إلا بالسكان المتحضرين، وأن في كل يوم لا يمر إلا و تسمع خبر القتل أو السرقة وأصبح الناس يعيشون في قلق كبير، وقد أتى ذكر ذلك في تقرير المكّي بن باديس : "... ولما ارتفعت عنهم تلك الحكومة وصاروا لا تجري عليهم إلا الأحكام الشرعية المقررة في كتاب شرائع الجناية التي يحكم بها مجلس الطريينال ومجلس لاكور ، صاروا لا يباليون بأفعالهم الخسيسة وصاروا آمنين على أنفسهم مما كانوا يخافون حتى أن الرجل يجري عليه الحكم بالسجن المرة بعد الأخرى ومهما تم أمد سجنه وخرج منه رجع لفعله الأول مع أن تلك الأحكام المقررة في كتاب الجنايات المذكور لا تناسب إلا الأمة التي ليست متطبعة ومتخلفة بتلك الأفعال كسكان فرنسا وغيرهم من أهل الحضرة المتمرّنين الذين لا تميل أنفسهم إلا للعافية وحسن العيش وهناك وبسبب

1 - سورة المائدة ، الآية 38 .

2 - المكّي بن باديس : المصدر السابق ، ص3.

- المصدر نفسه ، ص3.

هذا الأمر كثرت السوابق وقتل الأنفس حتى صار لا يمر يوم من الأيام في ناحية من نواحي إقليم الجزائر إلا وفيه بعض الوقائع من سرقة أو قتل وصار الناس في قلق عظيم¹.

وبسبب ذلك ارتفع عدد اللصوص في السجون وزادت أعباء مصاريف الحكومة الفرنسية وزادت معها متاعب البوليس و القضاة حسبه من غير حصول فائدة تذكر، و إذا بقي الحال كما هو لا أحد استفاد من ذلك الوضع وهذه الظاهرة تثبط المصلحة العمومية ، فالعامل يعمل في النهار يرجع إلى المنزل منهكا و في الليل ينام مرعوبا من هجوم اللصوص عليه كما يحدثنا المكّي ، وهذا الأمر اعتبره مهلكة لصحة الإنسان .

ومن الخيل التي يستخدمها اللصوص خاصة إذا كانوا في جماعة و البيت محروس بالكلاب المدربة للحراسة ، فتجد بعض من اللصوص يظهر نفسه للكلاب ليشتغلوا به، والبعض الآخر يقف على رب المنزل بالسلاح فإن تحرك أو يظهر أي رد فعل قتلوه، و البقية يهرعون إلى سلب الأمتعة والحيوانات ، ويقول في هذا الصدد القاضي المكّي: " والذي يظهر لنا هذا الفساد العظيم والضرر الجسيم لا يزول إلا إذا جعلت الدولة قانونا² .

هذا القانون حسبته الذي يكون خاصا بلصوص البوادي الذي يأتون لارتكاب جرمي السرقة والقتل في نفس الوقت، فالجريمتين تنسبان إلى نفس المجرم في أغلب الأحيان، ويصبح مجلس القضاء يحكم به، وأن يكون هذا القانون متضمنا توقيع العقوبة على السارق من جهة، وإرجاع المسروقات إلى صاحبها من جهة أخرى، ويرهن أهل المتهم في الدوار إذا كان المال لا يفي بما حكم عليه.

هذا القانون يجب أن يتضمن تصديق المدعي حسب ابن باديس ، و إن كان الضحية يعرف السارق ، لا يجب إقامة الشهود لأن ذلك من غير الممكن في أغلب الأوقات حسبما ذكر ، و قد يخاف الناس من السارق إذا شهدوا عليه، وقد نبه لهذه القضية قائلا : " وأن يكون أيضا ذلك القانون متضمنا لتصديق المدعى فيما ادعى ضياعه إن كان أهلا للملكية ما ادعاه وفي معرفته للسارق إن عرفهم من غير احتياج إلى إقامة شهود لأن ذلك لا يمكن في كثير الأوقات وربما يكون السارق معروفا عند أهله فيحجزون عليه، وربما يخشى الناس منه إن شهدوا عليه وقد تلحق الشاهد على السارق الإذابة منه حين يطلق من سجنه وأن يكون ذلك القانون أيضا متضمنا لعقوبة مرتكبة منه ذلك الفعل بالسجن الأبدي³ .

¹ - المكّي بن باديس : المصدر السابق ، ص3.

² - المصدر نفسه ، ص4.

³ - المصدر نفسه ، ص5.

إضافة إلى عقوبة السجن الأبدي اقترح المكي عقوبة النفي للسارق الذي ينتقم من الشخص الذي شهد عليه تلك الجريمة، ولكن رغم هذه الإجراءات العقابية ، فإن عقوبات الإسلام في هذا الصنف من الجرائم هو الحل الأمثل والموافق لشريعة الإسلام، والتي تعتبر ديانة الأهالي وعقيدتهم، وفي تطبيق تلك الحدود الشرعية يعتبر احتراماً وتوقيراً لها بالحكم عليهم بما يوفق شريعة السكان الأصليين، عكس قانون الأهالي الذي كان غريباً و قمعياً إلى حد كبير في الجوانب الأخرى أما جانب هذه الآفات فلم يستطيع القضاء عليها.

وحسب المكي فإن علماء الفقه الذين كانوا في تلك الفترة ارتكبوا ذلك وجرى عليه حكمهم وعملهم ، ومراعاة لما حدث في الناس من الفساد و التعدي، ومراعاة لإصلاح الكثير بإفساد القليل خير من فساد الجميع، وذلك الجسم الذي فيه عضو مريض لا يمكن شفاؤه ، اختار الحكماء منهم قطع ذلك العضو لصالح بقية البدن.

وقد ذكر المكي ابن باديس بعض النصوص من فترة صدر الإسلام ومن العلماء الأقربين المحقق الشيخ الرسولي في فصل السرقة و قد اختصر المكي وسهل بعض الألفاظ لتكون مفهومة وتسهل عملية الترجمة إلى الفرنسية ، حيث قال الرعيني في كتاب الغصب :

" قال مالك فيمن دخل عليه السراق فسرَقوا متاعه وانتهبوا ماله وأرادوا قتله فَنازَعهم وحاربهم ثم ادعى أنه عرفهم أو لم يعرفهم هو مصدق عليهم إذا كانوا معروفين بالسرقة مستحلين لها قال هو مصدق وقد نزلت مثل هذه بالمدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل دخل عليه السراق فانتهبوا ماله وجرحوه فلما أصبح حمل إلى عمر فقال إنما فعل بي هذا فلان وفلان وقد انتهبوا مالي، فأغرمهم عمر بقوله ونكلهم ولم يكلفه البينة عليهم باللفظ ونقله ابن فرحون وغيره ونحوه وارد عن يحيى بن يحيى ومثله أفتى الحفار حسبما في نوازل البيوع من المعيار قائلاً: قال الفقهاء من عرف بالتعدي والظلم يغلب الحكم في حقه بمن ادعى على من بهذه حاله فيحلف الطالب ويستحق ما طلب ونحوه ما رواه أشهب عن مالك في المرأة تدعي على المستشهر بالفسق أنه اغتصبها وتأتي متعلقة به فإنه يجب لها عليه صداق مثلها وبه صدر في المقدمات والتصدير من علامات التشهير ولا سيما هو قول الإمام الأعظم ولا فرق بين الفروج والأموال وعليه فناظم العمل إنما عنه بنظمه هذا الفقه وأن المعروف بالظلم والتعدي يقضى عليه بمجرد دعوى المدعي أن غصبه أو سرقه وأنه غصبه قدرك ¹ .

¹ - المكي بن باديس : المصدر السابق ، ص 7 - 8.

ومن العلماء المشهورين في منطقة المغرب الإسلامي نجد المكناسي¹ الذي اعتمد هذا الفقه، بالإضافة إلى القرافي، وإذا كان معروفاً بأن تلك القبيلة تتصف بصفة التلصص، في هذه الحالة يكون الحاكم إذا ظفر باللص والسارق فيعمل بذلك المقتضى من الشريعة، وإذا لم يظفر بهما وظفر ببعض قرابتهما أو بعض من يحمهم من قبيلتهما ولو بجاهه فيغرم ما أخذه اللص، فيقول المكي في هذا الشأن: "إذا ثبت التلصص أو علم من عادة القبائل كما هو موجود في قبائل الزمان الآن فإن اللص والسارق إذا ظفر الحاكم بهما فكما مر وإذا لم يظفر بهما وإنما ظفر ببعض قرابتهما أو بعض من يحميهما من قبيلتهما ولو بجاهه يغرم ما أخذه اللص والسارق أو اتحما به قال خليل في الحراية وبالقتل يجب قتله ولو بإعانة قال الزرقاني أي على القتل ولو بالتقوى بجاهه وإن لم يأمر بقتل أو تسبب فيه لأن جاهه إعانة عليه حكما ككونه من قبيلة ينحاز إليهم قطاع الطريق فيقتل الجميع لأنهم متمثلون ونحوه في ابن الحاج والشامل²".

فالمساعد للصوص بجاهه، والإنحياز إليه حتى في عملية القتل فهو محسوب عليه أيضا بما نهبه من الأموال وبالأحرى والمجتمعات القديمة معروف عنهم حمايتهم للصوصيهم بالجاء والانحياز لهم، ومن منظور المكي فإنه مؤاخذ عليهم بما فعله، ولا يمكن هناك حماية أصلا لا بالجاء ولا بالإيواء، ولا الانحياز ولا بغير ذلك لتمت معاقبتهم أيضا بما أنه من لصوصهم وأمر شرعي كما قال صاحب الفتوى.

والحكم في الدعوى على المتهم من وظيفة الولاة، حيث قال القرافي: "يمتاز نظر القاضي ونظر والي الجرائم بأمور منها أن والي الجرائم يسمع الدعوى على المتهم ويبالغ في كشفه بخلاف القاضي ومنها أن يعجل حبس المتهم للإستبراء والكشف، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وجد في بعض غزواته رجلا فاتهمه بأنه جاسوس فعاقبه حتى أقر ومنها أن يضرب المتهم مع قوة التهمة ومنها يتوعد المجرم بالقتل فيما لا يجب فيه قتل لأنه إرهاب لا تحقيق، ويجوز له أن يحقق وعيده بالأدب دون القتل بخلاف القضاة فليس لهم ذلك، ونقله ابن فرحون في تبصرته وزاد أن بعض قضاة المالكية فعل ذلك وقال في التبصرة أيضا كان مالك يقول في هؤلاء الذين عرفوا

1 - ابن القاضي المكناسي (1553 . 1616) : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي ، الشهير بابن القاضي ولد بمكناس عام 960هـ عالم جليل و فقيه ومؤرخ ، وكان حريصا على نشر العلم و الإفادة كما تولى أيضا منصب القضاء بسلا وأقام بعدة مدن توفي رحمه الله سنة 1025هـ بفاس ، من مؤلفاته " لقط الفرائد في تحقيق الفوائد " و " غنية الرائض في طبقات أهل الحساب و الفرائض " ، أنظر : عبد الرحمان بن محمد السجلماسي : إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، تحقيق علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية ، المغرب ، 2008 ، ص224.

2 - المكي بن باديس : المصدر السابق ، ص9.

بالفساد والجرم أن الضرب قل ما يكلهم ولكن أرى أن يحبسهم السلطان في السجون ويثقلهم بالحديد ولا يخرجهم منه أبدا " ¹.

وهذه النصوص الشرعية متواترة من جيل إلى جيل و تنبأها العديد من العلماء للعمل بها في مجابهة تلك الظاهرة ، ولكشف المتهم واحدا كان أو جماعة من الناس من وجهة نظر المكّي، وأيضا ما تقتضيه المصلحة العامة، وغاية ما يفعلها القاضي هو معرفة المشاركين حتى في عملية التلصص من أهل القبيلة وما هم عليه من الحماية و العصية ومن شهد منهم عاقبوه حتى يخشى على نفسه، ومن أجل ذلك غلب الظلم و كثر الفساد، وسفكت الدماء وسرقت الأموال، و بفعلهم ذلك كسبوا التعظيم و الاحترام .

الواجب على القاضي عند إرساله للعامل في تعامله مع المتهم هو الكشف عن طريق الضرب وطول السجن والإغرام على ما فعل، و المراد بالإغرام هو رد الحقوق للطالبين له، لكن ما يفعل جهال العمال من أخذهم للأموال من اللصوص ولا يرجعون للطالب شيئا مما يدعيه، و يرى بأن ذلك خرق للكتاب و السنة و الإجماع.

ثم قال وقيل لابن سحنون فيما يعرف السارق المشهور وغير المشهور فقال : " اختلف العلماء ، فقليل إذا كثر طلابه بالسرقة وقويت فيه التهمة فهو مشهور قال فكل من ادعى بالسرقة على السارق المشهور بما يحلف على شيئين :

أنه ضاع وكلف له ما ادعاه على السارق ويحلف أيضا لقد اتهمه ويغرم السارق بغير بينة لأن اشتهاره بالسرقة هو شاهد عرفي أقوى من البينة الناطقة قال ويقوم عليه قيمة مغلظة لأنه أحق بالحمل عليه أهم من الدرر المكنون يعني والغاصب المشهور بالغصب مثل السارق المذكور وسيأتي في فصل السرقة أن سراق الزمان كلهم لصوص تجري عليهم أحكام الحراة ويثبت ذلك ولو بسماع الغاشي. وذكر في الدرر المكنونة في نوازل مازونة عن سحنون أنه قال تجوز على السارق شهادة الصبيان والرعاة إذا عربوه وقالوا فلان رأيناه سرق دابة فلان وتجاوز عليهم شهادة السيارة عدولا كانوا أو غير عدول وليس قول من قال لا يجوز " ².

ولا يجوز عليهم إلا العدول بشيء، و قد سئل مالك عن هذا الأمر في لصوص الحجاز و برابر برقة فقال تجوز عليهم شهادة من لقيهم من الناس، وقيل له أنهم غير عدول قال: وأين يوجد العدول على مواضع السارق واللص،

¹ - المكّي بن باديس: المصدر السابق ، ص 11.

² - المصدر نفسه ، ص 14.

فهذا الأخير يتبع الخلوات التي ليس فيها العدول، وقاله محمد بن سحنون وقال في باب السرقة عند قول ابن عاصم:

وإن يكن مطالباً من يتهم : فمالك بالضرب والسجن حكم ما نصه. وظاهره أنه أطلق المتهم على ما يشمل مجهول الحال ونحوه في التبصرة قائلاً مجهول الحال عند الحاكم الذي لا يعرف ببر ولا فجور إذا ادعى عليه بتهمة فإنه يحبس حتى يكشف حاله هذا حكمه عند عامة أهل الإسلام والمنصوص عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاضي والوالي وهو منصوص لمالك وأصحابه وقال أيضاً أن المتهم بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل لا بد أن يكشف ويستقصى بقدر تهمته بذلك وشهرته به¹.

حرر المكّي بن باديس هذا التقرير في 14 جويلية 1875 ، وطبع بمطبعة لويني مارل بقسنطينة. وبعد تحليلنا لمضمون هذا الكتيب الموجه للإدارة الاستعمارية، بالخصوص الجهاز القضائي منها، توصلنا إلى عدة نتائج منها:

- المكّي بن باديس من علماء ونخبة قسنطينة المشهود لهم حتى من الإدارة الفرنسية.

- هذه الشخصية النخبوية كانت رافضة وناقمة على قانون الأهالي، و اعتبره من إنجاز المستوطنين لتحديد دور الأهالي.

- عمله كقاضي في قسنطينة وضواحيها مكنه من معرفة العديد من انشغالات المجتمع الأهلي وقربه منهم، واكتشافه لذلك الشغور والفجوات التي كانت القوانين الفرنسية الجنائية.

- قربه الكبير من المجتمع في منطقة قسنطينة وضواحيها (تضامنه معهم حتى في سنوات العجاف).

- أعطى حلولاً للقضاء على ظاهرة اللصوصية بالعودة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.

- نقله للأحكام الخاصة بتلك الظاهرة عن العلماء الأوائل الذين عاصروا فجر الإسلام حتى العصر الحديث.

- كتابته لذلك التقرير بلغة سهلة بالنسبة لذلك العصر حتى تسهل عملية الترجمة إلى الفرنسية، وبالتالي تزداد فرصة قبولهم آراءه مقابل استبدال مواد قانون الأهالي بالشريعة الإسلامية.

2 - عمر بن حسن بن بريهمات :

¹ - المكّي بن باديس : المصدر السابق، ص15.

2-1. تعريفه : هو الحسن بن إبراهيم بن الحاج حسين الملقب بـ " بريهمات " لاشتهاره في بذل الدنانير والدريهمات في سبيل الله، والاسم الرسمي المعروف به هو : عمر بن حسن بن بريهمات، ولد في العاصمة الجزائرية بتاريخ مجهول، غير أن أبو القاسم سعد الله حدد تاريخ ولادته في حوالي سنة 1821¹.

ويرجع أصل أسرته إلى الأندلس، فبعد سقوطها هاجر أجداده إلى المغرب الأقصى، وحظيت عائلته بمعاملة جيدة هناك ثم انتقلوا إلى تونس، ولكن خلال سنة 1740 استدعيت من طرف دايات الجزائر، واستقرت بذلك العائلة بدار السلطان في العاصمة ، وأقام والده إبراهيم بطولقة في منطقة بسكرة، وكان يعمل كرئيس للعمال البسكريين. والمعروف عنه أنه كان يزور مدينة الجزائر كل شهر رمضان، حيث كان يؤم بالناس في صلاة التراويح نظرا لصوته الجميل والحسن في التجويد.

استقر جده في العاصمة وتزوج هناك وأنجب طفل إسمه حسن، وهذا الأخير كان والد عمر بن بريهمات، وكان يشتغل كمدرس للفقه العربي ومقابل الفقه الوضعي الفرنسي بمدرسة الجزائر، صاحب كتاب "النهج السوي في الفقه الفرنسي" الصادر سنة 1908م المقابل لـ 1325هـ ، وهو عبارة عن خمسين صفحة طبعت بالمطبعة الشرفية لبير فونتينا في الجزائر العاصمة².

في هذا الكتيب تناول عمر بن بريهمات مختلف القوانين آنذاك، والتي قسمها إلى ثلاثة قوانين مدنية و قوانين نظامية وأخرى قوانين نظمات خارجية ، فالمدنية هي التي تتعلق بالأفراد وبحق الأب على أولاده ، والإرث ، أما النظامية متعلقة بتنظيم شؤون المجتمع في الخارج.

وتناول أيضا في هذا الكتيب وصول الفقه وجريان العرف وما يجري العمل به بين الناس ، فلا بد للحاكم أن يستند حكمه إليه وأن يلاحظه ملاحظة تامة، كما تناول حقوق وواجبات الإنسان ودرس الجنسية أيضا في ثنايا هذا الكتيب، وهي أهم ما اشتغلت به الأمم حسيبه.

تولى والده القضاء في ناحية البليدة سنة 1853 ، ولما حدثت المجاعات في سنوات الستينات من القرن التاسع عشر، عين نابليون الثالث ثلاث لجان للبحث في أسباب المجاعة وهي لجنتي راندون و ولوهون ، ففي الشرق تمت

¹ - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج4، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص465.

² - عمر بن حسن بن بريهمات : النهج السوي في الفقه الفرنسي ، المطبعة المشرفية فونتانا ، الجزائر ، 1908 ، ص1.

مسألة المكي بن باديس في قسنطينة ، وفي العاصمة تمت مسألة الحسن بن بريهمات ، أما الغرب الجزائري فعين أحمد ولد القاضي في نواحي وهران.

وقد وصف أبو القاسم الحفناوي أبو عمر الحسن بن بريهمات : " بأنه كان لطيف الطبع سليم الذوق جميل الصورة فاخر الهيئة عذب المنطق متواضعا للمتصاعرين ومتطاولا على المتكبرين ، محسنا للفقراء محبا للعلماء ، مذلا لأهل الرياء ، له خبرة بمجريات الأحوال وعلم عجيب بالتاريخ وطبقات الأدباء ، كان محبا للنزول والزائر و هو الرجل الوحيد الذي يمثل لك في الجزائر أديبها المترف و عالمها الحكيم وموظفها الصالح ، وكرمها البشوش " ¹.

2 - 2 . كتاب " النهج السوي في الفقه الفرنسي " :

هذا الكتاب يقود الفقيه إلى تأويل المسائل المشتبهة في باب المنزل الوطني ، بما أن فصلها به كل ما أخذ بطرق لا يحاول أحد معارضته فيه لأنه بمثابة اجتهاد فيما لا نص فيه ، كما يسوق الحاكم الشرعي الوطني إلى الحكم الصائب في بعض النوازل التي لا تتناولها أحكام الفقه الإسلامي، ولكن بنية أن حكمه لا يخرج عن مقتضى الشريعة الإسلامية القاضي بها بين الناس.

ألف عمر بن بريهمات هذا الكتاب رؤية منه على ضوء القوانين الفرنسية و ترجمها إلى اللغة العربية ، حيث أنه خلال فصول هذه الدراسة تناول الكاتب أركان النكاح و فصل فيمن ينشأ عن النكاح و إضافة على الميراث وعلاقة الآباء بالأبناء، وبعد هذه الفصول تناول موضوع الطلاق الذي يحل عقدة النكاح ويقطع حبل العصمة وقد قسم أسباب الطلاق إلى ثلاثة هي :

- السبب الأول: خيانة أحد الزوجين .

- السبب الثاني : الضرب أو التهديد أو الشتم القبيح بمقتضى الفصل الواحد و الثلاثين من القانون المدني.

السبب الثالث: والذي يهمننا هو ارتكاب أحد الزوجين حدا شرعيا يخل بالمرءة كالسرقة أو قتل النفس مثلا وهذه من الجنايات الكبرى، فمن أجل ما ذكرناه من الأسباب الثلاثة فهي مشتركة في إيقاع الطلاق ، قد اعتبر عمر بن بريهمات أن السرقة تخل بمرءة الإنسان و أنها سبب كافٍ لحدوث الطلاق ². وهذا الأمر الذي يهمننا، فحول هذه النقطة بالذات اعتبر عمر بن بريهمات أن اللصوصية من الكبائر، وأنها سبب كافٍ ومباشر في طلب

¹ - أبو القاسم الحفناوي : تعريف الخلف برجال السلف ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، الجزائر ، 1985 ، ص116.

² - عمر بن حسن بن بريهمات : المصدر السابق ، ص38.

الطلاق، والتفريق بين الزوجين وتقود إلى تفكيك الأسرة لما لها من أضرار اجتماعية، وبهذا الحد في رأيه يمكن القضاء على اللصومية عن طريق تطبيق الحد الشرعي لها، وإدخالها في المسائل الاجتماعية الخاصة بعلاقة الزوجين مع بعضهما البعض، وبالتالي الوصول إلى معالجة مشكلة التلصص عن طريق هذا الحكم.

3 . عبد القادر المجاوي :

ولد الشيخ عبد القادر المجاوي في تلمسان في سنة 1266 هـ / 1848 م. وهو ينتمي إلى أسرة تلمسانية عريقة ساهمت في نشر العلم وممارسة القضاء. فقد تقلد والده محمد بن عبد الكريم المجاوي منصب القضاء بهذه المدينة لمدة خمسة وعشرين عاما فنشأ ابنه نشأة علمية خالصة، ثم انتقل إلى المغرب الأقصى لما عين والده قاضيا بطنجة. فدرس بتطوان ثم بجامعة القرويين بفاس على مجموعة من العلماء المعروفين أمثال: الشيخ صالح الشاوي، الشيخ أحمد بن سودة، والشيخ جعفر الكتاني.

وفي عام 1869 عاد إلى بلده الجزائر واستقر أولا في قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، ودرس في مساجدها. وفي عام 1877 تولى تدريس العلوم الشرعية واللغة العربية في المدرسة الكتانية التي أسسها صالح باي في عام 1778.

وانتشرت بسرعة شهرته العلمية في البلاد، فأقبل على دروسه طلاب العلم من كل أرجاء الوطن. وكان من أبرز تلامذته عالمان سيكون لهما شأن علمي عظيم فيما بعد. فالأول هو حمدان الونيسي المدرس بالمسجد النبوي بعد هجرته إلى الحجاز. ويعتبر كذلك أستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس¹ ، مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931م.

3 . 1 . كتاب " اللع على نظم البدع " :

لقد ألف الشيخ عبد القادر المجاوي عدة كتب في شتى العلوم وهي في غالبيتها كتب مدرسية، صغيرة الحجم موجهة لطلاب العلم. فمنها ما طبع، ومنها ما بقي مخطوطا لم يطبع بعد.

¹ - دريادي حميدة : " الشيخ عبد القادر المجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1848 . 1914 " ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011 . 2012 ، ص37.

ضاعت العديد من هذه الكتب من المكتبات العامة والجامعية. ونأمل أن يضع من بحوزته هذه المؤلفات في أيدي الباحثين وأصحاب دور النشر لإعادة طبعها من جديد، فهي تتضمن أفكارا مفيدة خاصة في مجال التربية التي نحن في أمس الحاجة إليها اليوم.

لقد تطرق عبد القادر المجاوي إلى آفة خطيرة تهدد المجتمع الجزائري ألا وهي الربا، وقد اقتصر على حكمها الشرعي دون أن يبرز أثارها السلبية الواضحة، حيث أن الربا خلال هذه الفترة كانت تنتشر بكثرة خاصة بين أوساط اليهود في الجزائر المتعاملين الرئيسيين بها، وكان يصل التعامل بها مئة بالمئة في بعض الأحيان.

وإضافة إلى الربا فقد حذر المجاوي كثيرا من القمار المنتشر بين الجزائريين فهو لا يفتك بالمقامرين فقط بل بعائلاتهم التي تفقد أموالها وتتعرض للفقر وتقع تحت وطأة الديون بسبب قمار أحد أفرادها ، وتلك الآفات تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، ومنها اللصوصية والتي هي موضوع دراستنا.

لذلك حث المجاوي الناس على الكسب الحلال ، فالرزق لا يطلب بالربا ولا بالقمار ولا بغيرهما من المحرمات ، بل يطلب بطاعة الله الرازق لا بمعصيته ، فخير الناس أن يعيشوا الكفاف والعفاف بدل الاختلاس والنهب لأموال الناس بغير الحق، كما نصح من تورط في أكل الربا و ارتكاب السرقة أن يتوب إلى الله توبة نصوحا لا يعود لمثلها لأنها من المهلكات في الدنيا والآخرة، وهي عزيمة الشأن وكبيرة الضرر في الدنيا والآخرة ، تجر صاحبها جرا إلى الخطيئة جرا¹ ، بحيث نجد في هذا الشأن أن عبد القادر المجاوي رأى بأن نتيجة الربا و تلقي الرشاوي و القمار كلها تؤدي إلى حتمية التلصص وممارسة السرقة لتغطية تلك الخسائر، وبذلك ينتشر الفساد وسط المجتمع الجزائري، وقد أعطى حولا تمكن عامة الناس والتجار بالخصوص من التخلص من الربا و القمار و الرشاوي، وهذه الحلول هي العودة إلى الطريق المستقيم الذي رسمه الإسلام عن طريق النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وكسب الرزق بالطرق الحلال.

4 - محمد بن مصطفى بن الخوجة : 1865 - 1915 م :

ولد محمد بن مصطفى بن محمد بن باكير بن الخوجة الملقب بالمضربة، والمشهور بالشيخ الكمال في مدينة الجزائر سنة 1282 هـ . 1865م وسط عائلة معروفة بالورع والتقى، وقد تعلم القرآن ومبادئ اللغة العربية والفقه في كتاتيب المدينة، ثم حضر حلقات الدرس التي كانت تلقى في المساجد، وخلال سنة 1880 عين حزايا في

¹ - عبد القادر المجاوي : اللمع على نظم البدع ، مطبعة فونتانا ، الجزائر ، 1912 ، ص80.

الجامع الأعظم للجزائر ، و بعد ذلك وبالتحديد في عام 1884 عين في نفس الوظيفة لكن في الجامع الجديد، و وراء ذلك بسنتين أي عام 1886 أصبح موظفا في الإدارة الفرنسية ، ومدرسا في الجامع بمسجد جامع سفير سنة 1895 ، وكلف أيضا بالتدريس في الجامع الكبير سنة 1910، وبالتحرير في جريدة المبشر الرسمية التي كانت تصدرها الولاية العامة في الجزائر من 1868 إلى 1901 ، وفي سنة 1913 عين وكيلا على ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي ، وله مواقف معروفة في مقاومة الاستعمار و محاربة البدع في الجزائر.

ومن الأوائل الذين نشروا المبادئ الإصلاحية للإمام الشيخ محمد عبده خارج مصر، وقد قال عنه عمر راسم: " شاعر الجزائر في وقته و أفصح علمائها وأعلمهم بتراجم علماء الجزائر ، كان شغوفاً لمحبة الشيخ محمد عبده ، وهو الذي أدخل مذهبه إلى الجزائر وعرف الناس به "، وأما عن نسبه فيقول أصالة عن نفسه: " وما أعلمه من نسبي فأنا محمد بن مصطفى بن محمد بن باكير خوجة الذي هو من بيت حسن باشا ومصطفى باشا، وأما والدي المذكور من نسل العلامة الشيخ الحاج محمد بن جعدون الطائر الصيت "¹.

في هذه الفترة قد بلغت البدع مبلغا كبيرا وأصبحت عبادة مقدسة لا يجوز الخروج عنها خاصة في ظل سكوت العلماء ورجال الدين، حيث أن تلك المعتقدات جعلت الجزائريين أفرادا مشلولي الحركة، مقعدين بين أعتاب الأولياء وأضرحة المقابر أو غائبين عن الوعي في دوامة الشطحات الصوفية ، لذا كان الإصلاح واجبا كون المجتمع الجزائري أصبح مليئا باللصوص و الفجار والسكيرين، و المجرمين وانتشرت فيه عادات سيئة كحب النفس وعبادة المال والانسلاخ عن الدين و التظاهر بالفحشاء و تقليد الكفار.

ولأجل ذلك دعا ابن خوجة إلى تنقية الدين من الشوائب والبدع والخرافات ومحاربة الآفات الاجتماعية التي انتشرت، والتي كانت سببا مباشرا في انتشار الجريمة واللصوصية ، ودعى إلى إعلاء كلمة الدين الإسلامي، ورأى أن المسلمين لن يعيدوا سالف مجدهم إلا إذا حكموا القرآن الكريم في كل أمورهم². موافقا في ذلك عبد القادر المجاوي و الحسن بن بريهمات في العودة إلى الشريعة الإسلامية الصحيحة ، فرؤية الفساد في انتشار متزايد وسط المجتمع الجزائري قابله ظهور نخبة محافظة تقليدية جزائرية خريجة الزوايا والتعليم التقليدي الجزائري الذين حثوا المجتمع وساكنة الجزائر إلى العودة إلى مبادئ الإسلام الأولى، والكسب الحلال بدلا من ارتكاب الجرائم خصوصا اللصوصية وممارسة الكبائر في التجارة كالربا وتلقي الرشاوي و التي في الأساس مشهورة وسط اليهود، وتلك

¹ - أعمال محمد بن مصطفى بن خوجة ، منشورات خمسينية جامعة الجزائر ، الجزائر العاصمة ، 2012 ، ص6.

² - محمد ناصر : المقالة الصحفية الجزائرية (نشأتها و تطورها وأعلامها) 1903 . 1931 ، ج1 ، ط2 ، الجزائر ، 2007 ، ص77.

الممارسات السلبية الأكيد أن نتيجتها ستؤدي حتما إلى انتشار السرقات والتلصص وهو ما استقيناه في المجتمع الجزائري آنذاك.

المبحث الرابع - اللصوصية و القوانين العرفية:

وفي نفس الإطار وهو موقف المجتمع من هذه الظاهرة بشقيه النخب التي ركزنا من خلاله على النخب المحافظة في الجزائر ، كذلك أردنا تبيان موقف المجتمع العام من اللصوصية وكيف تعامل معها للقضاء عليها . و المعروف أن هذا الأخير - المجتمع الجزائري - متعدد التشكيلات الثقافية من أمازيغ وعرب.

وأن الأمازيغ أنفسهم ينقسمون إلى بني مزاب في منطقة غرداية ، والشاوية في الشرق الجزائري وساكنة بلاد زواوة في الوسط، ولكل من هذه العناصر التي ذكرناها طريقة في التعامل مع اللصوصية، وباختلاف أعرافها فإن تشترك كلها في نبذ هذه الظاهرة والبحث عن أي طريقة للتخلص منها من خلال مختلف أعرافها.

والعرف في اللغة هو دلالة للمعرفة والعرفان، وهو اشتقاق للدلالة على معرفة الناس وإقرارهم على أمر معروف للدلالة على التدبير والتفكير¹ ، والعرف أيضا يعني الاعتراف بالشيء والإقرار به (أي الاعتراف به)².

1 - اللصوصية و أعراف زواوة الكبرى :

امتداد منطقة القبائل الكبرى (حاليا منطقة تيزي وزو ونواحيها) من وادي يسر غربا إلى وادي الصومام شرقا بين أزفون وأكفادو من منطقة القبائل المعروفة بخصوصياتها التي تميزها عن بقية المناطق في الجزائر نتيجة لذلك الامتداد الكبير، وتعاطيها لمختلف قضايا المجتمع يختلف كذلك، إلا أنها تشترك جميعا في تحريم ما حرم الإسلام وتجريمه، والسرقة أبرز مثال على ذلك، فقد جاءت في أعراف هذه المنطقة أن الإنسان الذي يسرق تسقط شهادته، ويفقد عضويته في نظام الجماعة (ثاجماعت) التي تسير القرية.

وتسلط على السارق عقوبات مختلفة حسب خطورة الجرم وكمية وحجم المسروقات ، حيث تتراوح العقوبات بين دفع غرامة مالية لخزينة القرية كحل للقضاء على تلك الظاهرة. وبين تنفيذ العزل عليه ، أي لا أحد يتعامل

¹ - ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج4 ، دار الفكر ، القاهرة ، مصر ، ص381 - 382.

² - مختار الرازي : الصحاح ، المركز العربي للثقافة و العلوم ، بيروت ، د ت ، ص317 - 318.

معه لا في السراء و لا في الضراء وقد يطرد حتى من القرية¹.

والنظام التشريعي لكل منطقة من زواوة، كان يستمد من الجماعة أي أن سلطة ثاجماعت خاصة بكل قرية ، وباعتبار أن هذا الحيز الجغرافي أغلب سكانه يمتهن مهنة الفلاحة، ويعتمد مصدر رزقهم على الزراعة بشكل كبير، فقد رصدوا لنا جانبا قانونيا للحد من لصوصية الثمار ، للقضاء على هذا النوع من السرقات التي كانوا يعانون منها، بسبب أنها كانت تشكل خطرا على مصدر رزقهم.

وقد جاءت المواد المتعلقة بهذا النوع من السرقات الخاص بتشريع ثاجماعت كالتالي :

• المادة 199 :

- يعاقب سارق الجوز والعنب و الرمان والإجاص والتفاح وغيرها - بغض النظر عن الكمية - بغرامة قدرها عشرة ريالات مع دفع تعويض للضحية غرامة قدرها خمسة ريالات.

• المادة 200 :

- يعاقب سارق التين الطازج بغرامة قدرها أربعة ريالات ، مع دفع تعويض للضحية بنفس المبلغ.

• المادة 201 :

- يعاقب سارق أخشاب البناء داخل القرية، بغرامة قدرها ستة ريالات مع دفع تعويض للضحية قدره ريالان.

• المادة 202 :

- يعاقب سارق دجاجة بنية أكلها، بغرامة قدرها خمسون ريالا (125 فرنك) .

• المادة 203 :

- يعاقب سارق الملابس من المنشر ، بغرامة قدرها عشرة ريالات ، مع دفع تعويض للضحية قدره خمسة ريالات.

¹ - محمد أرزقي فراد : المرجع السابق ، ص62.

• المادة 204 :

- يعاقب سارق سكة المحراث أو فأس من الحقل، بغرامة قدرها خمسة ريالات، مع دفع تعويض للضحية قدره ريالان.

• المادة 205:

- يعاقب الشخص الذي يسرق ضيفا، بنفس العقوبة المفروضة على من يسرق أحد سكان القرية.

• المادة 206 :

يعاقب الشخص الذي يقتلع أشجار الرمان والبرقوق والجوز والتفاح والتين ، بغرامة قدرها خمسة ريالات ، مع دفع تعويض للضحية بنفس المبلغ.

• المادة 207 :

عندما يستعمل شخص ما الحيل لاسترجاع أو للحصول على أشياء معينة، بالادعاء أنه مرسل من طرف صديق له، يتعرض لعقوبة قدرها خمسة ريالات ، مع وجوب إرجاع الأشياء التي استولى عليها عن طريق الحيلة¹.

ونجد أيضا في هذا الجانب أن السوق هو المكان الذي تتردد إليه ساكنة القرى وهو مكان للقاء و الاجتماع، وله سحر وإغراء وجذب للقبائلي لا يقاوم كما ذكر ذلك هانوتو ولوتورنو، ففي هذا المكان حسب هؤلاء وعند مشاهدة مجموعة مشكلة من اثنين أو ثلاثة أفراد جالسين على الأرض جنبا إلى جنب منزويين عن الآذان الصاغية يتهايمسون بصوت خافت، تأكد من أنهم بصدد حبك وتديير مكيدة²، كما نقل لنا هذا الأمر هانوتو ولوتورنو، ولم يتم تحديد بالضبط هذه المكيدة ولعلها تكون في التخطيط إلى سرقة شيء ما من السوق أو ارتكاب جرم آخر.

وبالعودة إلى قضية أمن السوق فإنها تكون على عاتق مالك السوق، والشخص الغريب الذي يأتي إلى السوق ثم ينصرف يكون محميا على اتساع ومساحة أراضي مالك السوق.

¹ - محمد أرزقي فراد : المرجع السابق ، ص62.

² - هانوتو ولوتورنو : منطقة القبائل الكبرى : العادات القبلية التنظيم السياسي و الإداري ، تر : مزيان الحاج أحمد قاسم ، منشورات كرجا ، ص120.

إذا عملية تأمين ومراقبة الأمن في السوق يقوم بها كما يتطلبها المنطق الرؤساء والإداريين للعرش ، بل يعود الأمن عادة إلى رجل ذو إقطاعية، وينتمي إلى عائلة قوية كما يتمتع هو نفسه بنفوذ أدبي عال يستند خاصة إلى حزب قوي مما يجعل قراراته الأمنية وأوامره تحترم ، هذا الرجل يستفيد من مساعدات الرجال المتنفذين في القبيلة، والذي يعود الفضل إليهم في القضايا الشائكة يحمل هذا الرجل اسم "أمقران نسوق" أي "كبير السوق" وصلاحياته تكون متعددة، فهو يتحمل مسؤولية خطيرة لأن سلطاته أكثر شمولاً واتساعاً من أمين القرية. فكبير السوق يأخذ جميع الإجراءات كي تكون حماية السوق تحترم ضمن حدود القبيلة كما تتم مرافقة الذي يخشون من الاعتداء عليهم في طريق العودة إلى قراهم¹.

وعند وقوع سرقة ما في السوق من طرف أفراد قبيلة ، يحتجز أحد أفرادها إلى أن يتم تقديم اللصوص الحقيقيين ، وأيضاً عندما يقع نزاع حول دابة أو حيوان يشك بأنه مسروق ، أو أن فيه عيباً يبطل البيع ، يتم الاحتفاظ بالحيوان موضوع الخلاف إلى أن تفصل العدالة المحلية في ذلك. إلى جانب كل ذلك يجب على كبير السوق الحذر من بيع حيوان مسروق وعلى أن يكون كل بائع في رحابته وفي المكان المخصص له في السوق ، ويسهر بأن الكياليين يقومون بمهامهم بكل أمانة ، وأن لا يتم بيع أو عرض لحم حيوان لم يذبح على أصول الشريعة الإسلامية والقانون.

وأخيراً يعاقب كل مخالف للقانون بغرامة وتعدّد جلسة لتحديد قيمتها ، وكل سوق له قانون خاص به يحدد قيمة الغرامة والتي تكون عادة تتجاوز تلك المفروضة في القرى الأخرى، وبالتالي تكون الوسيلة الأمثل للقضاء على عملية الغش في السوق و السرقة كذلك.

وكل مخالفة ترتكب في السوق تعتبر انتهاك لحزمة الحماية العامة وتقمع بشدة ، وأقل سرقة تؤدي إلى عقوبة الموت دون محاكمة و إشعار مسبق ، عندما يقوم جمهور السوق بإلقاء القبض على سارق أو مجرم في جرم مشهود يتلقى هذا الأخير الرجم والإهانات دون رحمة² ، أمام جميع الحاضرين حتى يكون عبرة.

وإذا حدث وأن تدخل أحد الأفراد المنفذين لإنقاذه من جلاديه، يجرد الجمهور المجرم من ثيابه وتحرق أمامه بعد أن يتم حلق لحيته وشاربه وحواجب عينيه ، وسط صياح الجمهور، وتحت وابل من الحجارة.

¹ - هانوتو ولوتورنو: المصدر السابق ، ص123.

² - المصدر نفسه، ص124.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الأجانب والمقصود هنا بالخصوص الأوروبيون هم الذين أخذوا بهذا القانون المعروف بـ " قانون لينش"¹ والذي ينص على الإعدام دون محاكمة ومأخوذ من التشريع القضائي الأمريكي.

وفي المقابل، فإن أفراد القبيلة يحاولون بذل كل قواهم وجهودهم من أجل تجنب مثل هذه الإجراءات الدموية التي تسيء إلى سمعة السوق، فالقبيلة مالكة السوق لها الشرف دائما في نشر الأمان والعدل بين المتسوقين.

ورئيس القبيلة لا تهمه وعينه سوى الانتهاكات والمخالفات التي تمس بالأمن العام وحرية المعاملات التي تجري في السوق ، فجميع النزاعات المدنية أو التجارية التي قد تحدث تحال على " مرابط " ، وهو رجل دين معروف وسط أفراد القبيلة أنه إنسان صالح يحتكم إليه المتخاصمون بغض النظر عن سبب الخصام ، والذي يقوم مقام القاضي ويدعى " عالم السوق "². و يقيم في مكان خاص به و يحيط به جمع من المرابطين المساعدين .

وإذا كان حضور أطراف القضية أمام العدالة قد تمت بواسطة رئيس السوق أو من طرف مساعديه فإن كلمة الفصل الأخيرة تعود في موضوع الخلاف إلى العالم ، ولكن يحق لأطراف النزاع طرح القضية على محكمة أخرى إذا كان ذلك ضروريا ، فمهمة رئيس السوق تنفيذ قرارات العالم و احترام مكانته ، وكل تجاوز لحدود اللياقة والمس بهية العدالة جزاؤه العقاب³.

كذلك من مبادئ السكان توفير الحماية للشخص الزائر حتى يرجع إلى منزله وطيلة مدة زيارته، فهي متعلقة بالشرف لدى تلك القبائل ، فالقبائلي الذي يمنح حمايته لآخر يكون ملزما تحت طائل العار والشرف والمكانة بأن يتعرض لجميع المخاطر ، فالمثل يقول : " الذي يرافق من احتمى به سحب في عداد الأموات إلى أن يوصل محمية إلى بر الأمان "⁴.

ولدى هذه الساكنة العديد من الحكايات التي كانت تروى آنذاك حول حدوث حروب و معارك سببها الأصلي هو حوادث السرقة و الاعتداءات ، ففي نهاية القرن الثامن عشر نجد الشاعر و المغني المعروف يوسف أوقاسي من

¹ - جاء هذا المصطلح من **ويليام لينش** الذي كتب اتفاقية بينه وبين جمعية فيرجينيا العامة و هي المجلس التشريعي في الولاية آنذاك عرفت باسم قانون لينش سمحت لويليام لينش في 22 سبتمبر 1782 ، بإدانة ومعاقبة المتورطين في جرائم بمقاطعة بيستفاليا دون الحاجة للإجراءات القانونية المتبعة في المحاكم الأمريكية وذلك بسبب عدم قدرة المحاكم على أداء دورها في تلك المنطقة المضطربة. أنظر : حارث سليمان الفاروقي: المعجم القانوني، ج 2 ، ص434.

² - هانوتو لوتورنو : المصدر السابق ، ص125.

³ - المصدر نفسه ، ص125.

⁴ - المصدر نفسه ، ص97.

عرش آيت جناد قدم الحماية لمجموعة من تجار الزيتون من عرش آيت وغليس فعندما كانوا في طريقهم إلى الجزائر ، وعند نقطة وصولهم إلى تامدا التابعة إلى عرش عمراوة ، تعرض هؤلاء التجار للسرقة و النهب من طرف بن علي نايت قاسي من أفراد القبيلة ذات السطوة القوية.

ونتيجة لتلك الحادثة ثارت ثائرة الشاعر وغضب من تلك الإهانة التي لحقت به ، وسريعا دعا إلى اجتماع عام لقبائل العرش الذي ينتمي إليه ، معصوب الرأس بشريط من القش تعبيرا عن الأسى والحزن ، ثم ارتحل شعرا بالأمازيغية في حضور الجموع الحاشدة قائلا :

- بن علي انتهك حمايتنا إذا تركناه يحتقرنا نخشى العار
- إذا احترمناه سيلحق بنا الأذى و الشر الحماية حبل من النار إلا أن شرفنا يقوم عليها¹.

ودون انتظار أي توضيح أو استفسار، تلا عرش آيت جناد الفاتحة وأعلنوا الحرب على عرش عمراوة، وفي اليوم الموالي بدأت المعارك ولم تتوقف إلا عندما أرجع بن علي جميع ما كان قد استولى عليه من التجار.

طبعاً القبائل دون استثناء الحماية لديهم ليس لها نفس القيمة و الدرجة، وعلى أمر الواقع بقدر ما تكون مكانة وسلطة الرجل الحامي بقدر ما تكون قيمة الحماية المعطاة، فجدوى الحماية إذن تناسبية مع أهمية ومكانة الشخص المانح لها والوسائل التي في متناوله من أجل احترامها.

2 - اللصوصية وأعراف منطقة كتامة :

ودائماً ضمن منطقة زاووة، وهذه المرة سوف نركز على زاووة الصغرى منها، بالضبط منطقة الوادي الكبير الواقعة شرقي جيجل وشمال قسنطينة ، فتلك المناطق تملك دستوراً خاصاً بهم وتشريعاً قانونياً متكاملًا كما وجدناه في المجلة الإفريقية وبعض المواد القانونية التي كانت تضعها الجماعة لضبط الإجراءات الجزائية المتعلقة بالزواج وقسم التركة والسرقة و الاعتداءات ، وهذا الأخير هو الذي يهمنا.

- فللمادة 07 من هذا التشريع تقول:

" إذا وجد أحد سارقاً في بيته و قتله ، يدفع لأهل القتل أربعين دورية ، عشرون من عنده ، وعشرون من عند الجماعة ، وتنفصل القضية ، ذلك أن الاعتداء على حرمة الدار كبيرة عند أعراف المنطقة ، وأن الرجل يعيبه أن

¹ - هانوتو لوتورنو : المصدر السابق ، ص98-99.

يدخل أحد داره خلصة ويجده ثم يتركه سالما ، وكان ذلك القتل جريمة عظيمة عندهم لحاجتهم إلى الرجال ، فوازنوا بين هذا وذاك وجعلوا دية السارق قسمة أنصاف بين القاتل والجماعة لئلا تكبر القضية ، وفي ذلك ما فيه من الحكمة البالغة والرأي الصائب ¹.

وقد ذكر ذلك أيضا شارل فيرو في كتابه " تاريخ جيجلي " أن السارق إذا قتل بداخل الدار ، يدفع القاتل أربعين دورية لعائلة المقتول ، وعشرين من عند الجماعة فيأخذ ذلك أهل الميت وتنفصل القضية ².

• المادة 15 :

- إذا سرق أحد مكحلة (بندقية) وافتضح أمره بها ، فعقوبته أن يدفع للجماعة بشارة قدرها خمسة دورو ، ويدفع لصاحبها خمسة وسبعين دورية. وقد ذكر نفس الأمر شال فيرو القيمة في كتابه حول المنطقة ³.

- إذا كانت مكحلة من النوع الصغير ، يدفع خاينها (سارقها) للجماعة بشارة قيمتها ثلاثة دورو ، ولصاحب المكحلة قيمتها خمسة و عشرين دورية.

والمكحلة أي البندقية من أغلى مقتنيات الرجل ، ولذلك استشاطت الجماعة في تسليط العقوبة على سارقها ، فجعلت لها بشارة تدفع للجماعة ، وحكمت بالدفع ما يساوي ثمنها وهي جديدة تعويضا عنها.

• المادة 16 :

- إذا سرق أحد سلاح الرجل كالسكين أو الموس ، فعقوبته أن يدفع للجماعة بشارة قدرها دورو ⁴، ويدفع لصاحبه كبشا إضافة إلى قيمة الشيء المسروق. ومن خلال العقوبات المسلطة استطعنا الوصول إلى أن سلاح الرجل خاصته التي لا يمكن أن يفرط فيها ، وسرقته تعدي على حرمة الشديدة ، ولذلك شددت الجماعة عقوبتها فجعلتها بشارة دورو للجماعة ، وكبشا وقيمة الحاجة المسروقة.

¹ - سفيان عبد اللطيف : التاريخ الكامل لمنطقة الميلية - منطقة الوادي الكبير التاريخية من النشأة حوالي القرن 11 ق.م إلى عام 1900 ، ج 1 ،
نوميديا للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2012 ، ص 200.

² - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص 46.

³ - المصدر نفسه ، ص 47.

⁴ - المصدر نفسه ، ص 47.

• المادة 17 :

- إذا سرق أحد الزائلة (بغل أو حمار أو حصان) ، فعقوبته أن يدفع لصاحبها قيمتها ، ويزيد عليها خمسة وعشرين دورية غرامة .

- و إذا قص أحد شعر زائلة أو غيرها وهي ملك لغيره ، يدفع لصاحبها غرامة قدرها زوج دورو¹.

" كانت الزوايل ذات قيمة شديدة عند قبائل المنطقة لما كانوا يستعملونها في أشغال الحرث والبيع والسفر وغيرها ،

ولذلك شددت الجماعة في عقاب من يسرقها ، فجعلت فوق دفع ثمنها ، زيادة خمسة وعشرين دورية غرامة².

• المادة 18 :

- إذا سرق أحد رأس بقر سواء كان ذكرا أو أنثى ، فعقوبته أن يدفع لصاحبه قيمته عشرون دورية ، وللجماعة بشارة دورو .

• المادة 19 :

- إذا قصد غريب إلى السوق وسرق شيئا ، يجري عليه الحكم كما يجري على أهل العرش³ ، وكذلك إذا تشاجر في السوق ، أو ضرب أحدا من العرش.

- إذا سرق أحد من العرش غريبا في السوق فيجري عليه الحكم بمثل ما ذكرنا ، وكذلك إذا تشاجر أو ضرب.

" اعتمدت الجماعة في هذين الحكمين من المادة 19 على المساواة في تطبيق الأحكام بين أهل العرش والغرباء عنهم ، خاصة في السوق لأنها أكثر مكان يجمعهم "

• المادة 20 :

- إذا أقبل غريب على السوق وسرق شيئا وهرب به ، ولم يرجع إلى السوق خوف إمساكه ، فكل من يأتي من أهل عرشه إلى السوق يطلب فيه حتى تنفصل قضيته.

¹ - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص47.

² - سفيان عبد اللطيف: المرجع السابق ، ص205.

³ - شارل فيرو : المصدر نفسه ، ص48.

" وهذه المادة قاسية جدا ، تضبط علاقة المسؤولية بين الأعراش ، فإذا سرق أحد من العرش عرشا آخر ، كان على أهله أن يتحملوا مسؤولية فعله حتى تنتهي قضيته وتنفصل ".¹

• المادة 21 :

- من سرق شاة أو معزاة وظهرت عليه يدفع خمسة دورية ثمنها ، والبشارة دورو .

" لأن المجتمع آنذاك فلاحى بالدرجة الأولى فتشديد العقوبات في هذا الجانب أمر منطقي وأكد لحماية الممتلكات ".²

• المادة 22 :

- من سرق قشا أو سرجا أو لجاما أو بردعة أو حزاما أو شكيمة أو غيرها وظهرت عليه يدفع لصاحبها قيمة المسروق ويزيد عليها أربعة دورية غرامة ، وللجماعة بشارة دورو¹.

• المادة 23 :

- من سرق مطمورا وانكشف أمره يدفع قيمة المسروق وخمسة عشر ريالا بسيطة خطية².

- من سرق غلة رقعة أو جنان أو بحيرة أو نادر الحبوب ، جزاؤه أن يدفع قيمة المسروق ، وريالا واحدا خطية إن كان سرق بالنهار ، وخمس ريالات اثنان خطية إذا سرق بالليل.

" هذه المادة دقيقة التحديد شديدة الوعيد ، جعلت الجماعة فيها جزاء من يسرق المطمور – أي الغلة المحصودة الواجدة – أن يدفع السارق منها ويزيد عليه غرامة قدرها خمسة عشر ريالا بسيطة وهو ثمن باهض ، أما من سرق غلة غير حاضرة من منبتها كالرقعة والبحيرة والجنان والنادر ... و غيرها ، فجزاؤه نوعان : دفع ثمن المسروق وغرامة خمس ريالات إن كانت السرقة ليلا ، والفرق بين هذا و ذاك أن السرقة ليلا أشد خيانة و جرما منها في النهار"³.

¹ - سفيان عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص206.

² - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص48.

³ -سفيان عبد اللطيف : المرجع نفسه ، ص207.

• المادة 24 :

- من سرق سكة حرائة (محراث) ووجدت عنده ، فجزاؤه أن يدفع لصاحبها زوج دورو ونصف غرامة.

• المادة 25 :

- من دخل دارا خالية وسرق منها شيئا، جزاؤه أن يعيد لصاحبها الشيء المسروق، و يدفع له دورو ونصف خطية.

- وإن أفسد فيها القنطاس أو الركيزة أو الباب فيغرم بدوريين.

" خيانة الدار الخالية والاعتداء عليها تجاوز حرمة العيش ، ولذلك قضت الجماعة بعقاب السارق بقدر الضرر الذي يحدثه فيها " ¹.

• المادة 28 :

- من فتح ثقبه في دار لأناس من عرشه ، ولم يسرق منها شيئا فجزاؤه أن يدفع لرب الدار دوريين ونصف غرامة.

• المادة 29 :

- من سرق جبح نخل (معسله) وظهر عليه يدفع لصاحبه سبعة دورية ². ومن سرق مطحنة يخسر دوريين عند ثبوتها ³.

• المادة 34 :

- من فسد عين زائلة أو ثور أو غيرها ، أو ضرب فرسا لبطنها وهي عاشر فأسقطت الجنين ، يدفع لربها تعويضا قدره عشرة دورو.

- من سرق حمارا وظهر عليه يدفع عشرة دورية أيضا ⁴.

1 - سفيان عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص 207.

2 - المرجع نفسه ، ص 208.

3 - شارل فيرو : المصدر السابق ، ص 49.

4 - المصدر نفسه ، ص 49.

والملاحظ لهذه المواد ومجموعة القوانين التشريعية يدرك القيمة الشديدة التي كانت توليها الجماعة لحرمة الملكية ، وتشديدها لعقوبة الاعتداء على حوائج الغير أو سرقة الديار أو تخريبها ، أو إتلاف الملك من الحيوان والنبات وغيرهما ، ولذلك فإن هذا النظام المحكم يفسر السير المرتب لأموال المنطقة تحت حكم الجماعة منذ زمن بعيد ، ما جعلها محل إعجاب الناس، و المستعمر الفرنسي بخاصة ، والذي راح مفكروه ينشرون مثل هذه النصوص في الكتب والصحف والمجلات ، و منها هذا النص¹.

وبذلك تؤكد تلك العادات والتقاليد المتعارف عليها في المنطقة بأنها في غنى عن الجهاز القضائي الفرنسي ، فهي تحكم نفسها بنفسها.

3 - اللصوصية والأعراف الميزابية :

أما في منطقة واد مزاب في غرداية بالجنوب الجزائري ، فإن المؤسسة القائمة بحراسة المدن والبساتين والممتلكات الخاصة والمصالح العامة تحت نظام محكم وإدارة ذات نفوذ روحي و قوة معنوية فكان لها أبعد حد في حفظ الأمن والسهر على راحة السكان مطلقا ، وكانت نعم السند والمعين لأمن ساكنة مزاب. وكانت في غنى عن الإدارة الاستعمارية و الجهاز الأمني الخاص بالأخيرة.

حيث كان لبني مزاب سلطته الروحية وتسيير أموره بيده سياسيا و اجتماعيا واقتصاديا وفي عهد التبعية للحكم العثماني وحتى فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، كانت هذه الحراسة منوطة بكاهل الصلحاء من الميزابيين وشيوخهم يتسابقون إلى التشرف والتحلي بمزاياها بالانضواء تحت إدارتها، ويعتبرون أنفسهم من الحسبة لا يلتمسون أجرا ولا محمدة إلا من الله العلي الكبير² ، لما تشمل عليه مزاياها من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر وإرشاد الضال وقمع الفساد والإغاثة وغير ذلك مما يرضي الله ويسعد و يحمي السكان.

3. 1 - هيئة ايمستوردان للمحاضر :

هذه الهيئة العتيقة بين السلطات الروحية في ميزاب و بالأخص في مدينة غرداية لا تزال حتى الآن مبعث أمن وطمأنينة وصلاح في الأخلاق ، فهي هيئة دينية علمية و اجتماعية وجدت منذ نشأة عاصمة الوادي وبدأ اتساع العمران فيها إلى أوائل القرن الخامس الهجري.

¹ - سفيان عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص209.

² - علي يحي معمر : الإباضية في الجزائر ، صححه الأستاذ أحمد عمر أوبكة ، ج2 ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر ، د ت ، ص560.

غاية هيئة إمستوردان هي حفظ كيان المجتمع الإباضي ومميزاته بدفع جميع المضار والأخطار التي تعترضه سواء كان مصدرها داخليا و خارجيا و جلب كل منفعة له و نخص بالذكر ماييلي :

- حراسة البلد وأجنتها بالليل خاصة وفي سائر أوقات النهار.
- الوقوف بالمرصاد أمام الأمراض الاجتماعية الفتاكة كالخمر و الفسق وما إلى ذلك من الكبائر الخطيرة ومكافحتها بجميع الوسائل الممكنة.
- تتبع اللصوص والقبض على كل من يحاول السرقة.
- مراقبة الحركة الاقتصادية في البلد وأسواقها كالذبيحة والدلالة والكيل ومقاومة كل ما يظهر فيها من مخالفة للشرع كالبضائع المحرمة والغش وممارسة السرقة على التجار¹.

وتتركب تشكيلة إمستوردان إلى ثلاث طبقات هي :

- ✓ الأولى : الطبقة الصغرى وتتكون من الأعضاء الجدد الذي ينخرطون في المحاضرة ابتداء من يوم انخراطهم إلى أن تكمل لهم مدة سبعة أعوام فيها.
- ✓ الثانية : الطبقة الوسطى تتكون من الأعضاء الجدد الذي قضوا في المحاضرة سبعة أعوام وما فوق ذلك.
- ✓ الثالثة : الطبقة العليا أو مجلس الكبار و هو المجلس الإداري للمحاضرة ينتخب حسب الكفاءة و اللياقة من بين أعضاء الطبقة الوسطى².

أما من شروط الانخراط هي : التمسك بالدين والسيرة الحسنة، والاستعداد العقلي والبدني للقيام بالواجبات وكذلك المحافظة على السر.

3. 2. عقاب السارق من خلال أعراف المنطقة :

عقاب المعتدي المقبوض عليه بالسرقة أو غيرها كان خلال فترة الاحتلال الفرنسي، يعلق نوع المسروق ثيابا أو متاعا أو حيوانا كنعجة مثلا على ظهر السارق فيطاف به في البلد والأطفال من ورائه يلاحقونه، ويشنعون عليه عمله ثم يرفع بعد ذلك أمره إلى السلطة المركزي ، فيكون العقاب قاسيا و أليما³.

¹ - هو محمد عيسى النوري : دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما و حديث ، المجلد 1 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، د ت ، ص 189.

² - علي يحي معمر : المرجع نفسه، ص 561.

³ - هو محمد عيسى النوري : المرجع نفسه ، ص 190.

ومن خلال هذا المبحث الذي تناولنا فيه تعامل المجتمع الجزائري في مختلف جهات الجزائر مع اللصوص و قطاع الطرق ، وكيفية القضاء عليها عبر قوانين تعتبر دستورا محليا لكل منطقة، وقد وصلنا إلى عدة نقاط منها :

- شساعة مساحة الجزائر أدت إلى تنوع المكونات الثقافية للمجتمع الجزائري بالتالي الاختلاف في رؤية الجرائم والتعامل معها بدافع التخلص منها، وآفة التلصص أبرز مثال على ذلك الاختلاف في التعامل معها.

- رغم هذا الاختلاف في إصدار الأحكام إلا أنها اتفقت جميعها على تحريم و تجريم هذه الآفة.

- التفاوت في عقاب السارق يظهر من خلال نوعية المسروقات.

- في مجتمع مزاب في الجنوب الجزائري فإن العقاب يكون علنيا و أمام العامة لكي يكون عبرة لمن يعتبر.

المبحث الخامس - اللصوصية و السلطة :

معروف في الجزائر المستعمرة أنها كانت مشكلة من عنصرين هامين وهما العنصر الأوروبي القادم من شتى البلاد الأوروبية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكذا العنصر الأهلي وهم السكان الأصليون للجزائر من عرب وأمازيغ، وبالتالي شكل هذا التنوع عائقا أما القضاء والتشريعات الخاصة به، وقد رأت هيئة التشريع القضائية الفرنسية بأنها فرصة لنشر قوانينها وتسليطها بالقوة على المجتمع الجزائري.

ويُعد القانون تقنيًا للعادات والتقاليد بكلّ اختصار لشعب ما، و هو ما يُجبر المشرع على التقيّد بهذه العادات والتقاليد تماما مثل أي مجتمع يستجيب لمتطلبات الدرجة - و هو ما يُدرج عليه من عادات وتقاليد لاسيما في اللباس والغذاء و الديانة - ولهذه النظرية نتائج إيجابية ، باعتبار القانون حكم شعب واحد ليس إلّا، لكن عندما يحكم القانون شعبين مختلفين من قارتين مختلفتين تظهر هنا الصعوبات¹.

إنّه لمن الهينّ فهم السبب، لدى كل شعب طريقة تفكير خاصة به طُبعت عبر العصور، تحت تأثير التأصل الرجعي - وهو العودة إلى طباع الأسلاف - . البيئة ، الاحتياجات ، الازدهار والتقلبات التاريخية إذ لا يمكن لطريقة تفكير شعب ما وتحت ضغط الظروف أن تشبه بأي حال من الأحوال طريقة تفكير شعب آخر، ولا أن تتشابه شخصية إنسان مع آخر.

¹ - August Warnier : l'Algérie devant l'Empereur, Challamel Ainé, Paris, 1865 , P10.

و الحال أنّ القانون الذي يتماشى مع فكر شعب ما لأنّه يمدح عاداته بدقة لا يتماشى مع عادات شعب آخر، حيث يُجبر القضاة على العمل بالقانون في مثل هذه الظروف لحفظ الأمن، ويُتهمون حتميا بالتحيز أو الجهل من قبل الأفراد المعنيين إذا كان ذلك ينتمي إلى شعبين مختلفين في هذه الحالة ذلك هو القانون مثل الرّحل تم تصميمه لا ليوضع على ظهر الحيوان الذي لم يصمم الرّحل لأجله. بتطبيق القانون وفق الظروف التي ذكرناها آنفاً ، باختصار سيؤول الأمر بشكل حتمي إلى الإهانات والاشتباكات التي تجعل مهمة القاضي جدّ خطيرة و صعبة ، كما صورتها المصادر الفرنسية التي نقلت حالة العدالة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي المرحلة التي تممنا بصفة كبيرة.

1 - المجتمع الجزائري و القضاء العنصري :

لفهم السياسة القضائية الفرنسية اتجاه الأهالي ، وخاصة في جانب اللصوصية و قطع الطريق وجب علينا توضيح نظرة الفرنسيين إلى المجتمع الأهلي، وبالتالي تتوضح لنا الصورة في تعامل الإدارة الاستعمارية مع الظواهر المنتشرة من جانب الأهالي. فقد شهدنا من خلال المصادر المعاصرة آنذاك تلك الإهانات والتجاذبات في الجزائر، حيث يتكيف القانون بصعوبة بالغة مع طريقتين للتفكير في ذلك الوقت رغم المجهودات المبذولة من طرف المكلفين بتطبيقه - حسب الفرنسيين - ، طريقة التفكير الفرنسية وطريقة تفكير المحليين الأهالي.

وفي هذا الصدد يمكننا سرد عديد الأمثلة التي تدعم وتثبت ما نقول، سنأتي على ذكر أمثلة جد نموذجية لاغير.

فمن خلال تلك التقارير الكولونيالية وخاصة الرحلات منها، يمكن لنا أن نستنتج بأن نظرة الفرنسيين العنصرية اتجاه كل ما هو أهلي، ضمن إطار مشروع القضاء على الهوية وسياسة فرق تسد بين المكونات الثقافية الأمازيغية والعربية ، لأن الفرقة تطيل في الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فعلى سبيل المثال لا الحصر فارني الذي يتضمن كتابه: "الجزائر أمام الإمبراطور"، مقدمة وثلاثة أقسام ، يحتوي الأول منها عرضا تفصيليا حول عادات وطبائع السكان الأهالي بالجزائر، وقد عنون القسم الأول ب: "الأنديجان"¹ وهذا القسم هو الذي يهمننا بالدرجة الأولى؛ لأنه يلخص لنا صورة الأنديجان كما انطبعت في فكر فارني ومن لبس عباءته، واقتنع بأهمية استعمار فرنسا للجزائر، وبفكرة الإدماج Assimilation ، وجاء القسم الثاني للتعريف بمختلف القضايا المطروحة حول

¹ - August Warnier : l'Algérie devant l'Empereur, Challamel Ainé, Paris, 1865 , P10.

المعمرين وسياسة التعمير في الجزائر، وأنهى فارني كتابه بالقسم الثالث الذي جاء حول الجيش الفرنسي، وإنجازاته المشرفة - حسب الكاتب - في البلاد، ومختلف عملياته العسكرية¹.

يقدم فارني في قسم الأنديجينا لقرائه صورة ونقيضتها، خصصت الأولى لسكان زواوة، بينما وضحت الثانية الجانب الآخر وهم العرب، واجتهد فارني كثيرا في مسألة الكشف عن الفروق الجوهرية بين كل من: الأمازيغ، والعرب، والبربر المستعربين، وقد رأى أن الفئة الثالثة من شأنها أن تغير حالة غلبة البربر على العرب أو العكس عند الإجابة عن السؤال المطروح وهو: هل البربر المستعربون هم بربر أكثر منهم عرب، أم أنهم تخلوا عن بربريتهم ليطغى عليهم الطابع العربي؟ ، وطبعا لم يكن هذا البحث والسؤال موضوعيا، ولا بريئا؛ بل هو متوافق مع إيديولوجيته وإيديولوجية من شاركه هذه الأفكار من أشهر أعلام العلم، والثقافة في بلاده، كالمؤرخ هنري مارتن²، والكولونيل (العقيد) كاريت³، وبربرغر⁴، وغيرهم، هؤلاء عملوا وفق ما يعرف بسياسة "فرّق تسد" على كسب الطرف الأكثر عددا⁵، وضمان إحكام السيطرة على البلاد الجزائرية، وإنجاح مساعي التعمير، ودمج الجزائر مع فرنسا، وتوسيع المملكة⁶.

تأتي الصورة الإيجابية حسب فارني، الحاملة للكثير من المزايا والقيم المشرفة منسوبة لأمازيغ الجزائر، وهم وإن كانوا مختلفي اللهجات والأماكن، فإنهم يتوحدون بكونهم السكان الأصليون لإفريقيا قبل الفتح الإسلامي، وهو لذلك يعدد أسماء البربر الموزعين على بلاد المغرب من حدود تونس إلى حدود المغرب الأقصى، فيذكر من يسمون بالقبائل، وهم المتواجدون بمحاذاة سواحل البحر الأبيض المتوسط، و أيضا الذين سمو بالشاوية الساكنين المنطقة الجنوبية لعمالة قسنطينة، وكذلك نجد بربر الجبال القريبة من عمالتي الجزائر ووهران الذين يسموهم الجبايلية (Montagnards) ، ورأى فارني أن الاسم مأخوذ من الكلمة الرومانية (Jubalénes) ، وفي الصحراء الشرقية وبوادي ريغ وبلاد ورقلة نجد الرواغة وهو الاسم المرادف لكلمة السود (Negrites) اليونانية والرومانية، أما

¹ - A.. Warnier : Op .Cit , P10.

² - وجه مارتن هنري لجريدة المرشد العالمي وللنيابي جيغولت Guérault رسالة يمتدح فيها الدكتور وارني ويشاطره الرأي فيما أعلنه عن البربر والعرب، ينظر:

A. Warnier, : l'Algérie devant l'Empereur, Op.Cit , P10.

³ - ألف كاريت M. Carette كتابا بعنوان: "دراسة حول بلاد القبائل".

⁴ - وهو M. Berburgger مؤلف كتاب: "الفترات العسكرية لمنطقة القبائل الكبرى".

⁵ - قدم فارني إحصاء لعدد الأنديجان المسلمين، فجاء كما يلي: البربر حوالي مليون نسمة ، البربر المستعربون مليون و مئتي الف نسمة ، والعرب بـ : نصف مليون نسمة ، ينظر Op , cit , p14 .Warnier.

⁶ - Warnier : Op . Cit , p14 .

الصحراء الوسطى فنجد من يسمون ببني ميزاب نسبة للمكان الذي يسكنونه، بينما يسكن في الصحراء الغربية من يدعون بالبربر¹.

ويدعم الدكتور فارني هذه الحقيقة الجغرافية، بصورة إثنوغرافية شاملة للبربر، مفادها أن البربر أقرب إلى الأوروبيين من العرب؛ كونهم أصحاب فلاحية وحضارة سادت عصورا مديدة، وهم حسب:

"مسيحيون قدماء، مسلمون بأقل من المستطاع، منهم من هو منشق عن العقيدة، ومنهم من يشارك العمال الأوروبيين في مزارعنا أكل حساء الشمنزير (شحم الخنزير)"².

ويصور فارني البربر على أنهم معمرين قدماء لأرض الرومان، كون أنهم حفظوا طرق المعيشة والعمل في الفلاحة والصناعة الرومانية، ويفصل في ذلك معددا ما أخذوه عنهم: "أولا النظام البلدي والملكية الفردية، ثم حرفة استخراج المعادن من الأرض وتصنيعها، وأغلب الصناعات والحرف المرتبطة باستغلال الخشب وتصنيعه، وكذلك حب الملاحة والترحال، وبعض المهارات التجارية، وعدد من المناهج والحرف القروية المذكورة في المؤلفات اللاتينية، وأخيرا علم الري وتسيير المياه"³.

كما أن للبربر حسب فارني نظاما قبيليا ديموقراطيا، قريبا من نظام البلديات في فرنسا، حيث يسير القبيلة أمير، ينتخب من شعبه، ويساعده في التسيير مجلس بلدي منتخب هو كذلك، يسمى بـ "الجماعة"، ولا يعيب هذا النظام سوى غياب سلطة فعلية، وقوة عليا تحكم أفراد كل القبائل، وتدفع تلك المنازعات، والمشاحنات التي كثيرا ما تؤدي بأفراد القبيلة إلى رفع السلاح، وهنا يتنبه فارني إلى سهولة إدماج البربريين في المجتمع الفرنسي، وإخضاعهم لقانونهم، عكس العرب الذين تغدوا المهمة معهم صعبة، تحتاج إلى وقت أكبر⁴.

ويتوغل فارني داخل الأسرة البربرية، ليعلن وجود الفرق الشاسع بينها وبين الأسرة العربية، حيث أن البربري يقدر زوجته، وهو مخلص لها، غير معدد لزوجاته، ولذلك تجد تكوين أسرته محكما يخلو من الصراعات الداخلية بين

¹ - Warnier : Op. Cit , p14 -15 .

² - Ibid, P15.

- ويشير في هامش كلامه أن العرب ينفرون من الخنزير لتحريم القرآن أكله، كما يقدم مثالين عن عدم تدين البربر الفعلي بالإسلام، وجود كنيسة وقرية يخدمها كاهن لصالح المسيحيين في جزيرة جربة التونسية، كما أن رسالة بعثت لفارني من قبل أحد كبار رجال الدين في منطقة جرجرة، وفي إحدى القرى البربرية تفيد من أن سكانها قد أبدوا رغبة في الرجوع إلى المسيحية بعد دراستهم للإنجيل.

³ - Warnier : Op. Cit, p16.

⁴ - Ibid , P18-19.

الإخوة، والمرأة البربرية تبدو امرأة حقيقية، سيدة في بيتها، نشيطة لا تعتمد إلى استغلال العبيد للأعمال المنزلية، ليصل في النهاية للإعلان من أن البربر يؤمنون بالشخصية الفردية، ولذلك تتوفر عندهم الملكية الفردية، وهو ما سيسهل على فرنسا إرساء تطبيق قانون محكم وعادل للضرائب¹.

وفي محاولة لبث الحقد والكراهية بين البربر والعرب بالجزائر، يركز فارني على حالة البربر المغموين بين العرب، وأن الجميع يظن أن العرب هم المتفوقون بأعمالهم، وحضارتهم، ومنجزاتهم، بينما يعود هذا التفوق في الحقيقة إلى سواعد البربر وجهودهم، ويعطي مثالا عن ذلك، أن المتواتر في الكتب وبين الناس من أن العرب هم الذين حملوا لواء فتح إسبانيا، لكن الواقع أن الفضل الأكبر يعود للعدد الضخم للمقاتلين البربر المكونين للجيش الفاتح، وللأمراء البربريين كذلك، الذين حكموا البلاد نيابة عن القادة العرب².

ولقد حاول فارني التشكيك في قيم العرب، كما سخر منهم مطولا، مقابل الإعلاء من شأن البربر لبعث النعرة القبلية، وتشويه صورة العرب والإسلام، فهذا هو ينسب كل العيوب للعرب -فعين السخط لا تبدي إلا المساوئ- إنهم فضلا عن كونهم أجانب عن البلاد، وفدوا من آسيا، ومن صحاري الجزيرة العربية، لم يستطيعوا التأقلم مع السكان الأصليين، للعادة المتجذرة فيهم، وهي عادة الترحال، والتنقل من مكان إلى آخر، فهم غير مستقرين لا ماديا ولا معنويا، وليس لهم أي حضارة تذكر، بل هم أعداؤها وأعداء العمل والنجاح، يعيشون على السرقة، وقطع طرق القوافل التجارية³، وهم يسعون على الدوام إلى الهدم والتدمير، ودليل ذلك عادتهم في حرق الأراضي الرعوية في الخريف، وهو ما عانى منه المعمرون الذين كثيرا ما أصيبوا بنكبات لالتهام السنة النيران مزارعهم، حتى أن فارني كان يشك من أن العرب كانوا يعتمدون فعل ذلك، لإضعاف قوى المعمرين، وإفشال خططهم التنموية. ومن خلال ماسبق ذكره، نلاحظ نظرة الفرنسيين إلى المجتمع الجزائري آنذاك ومحاولة منهم وعلى وجه الخصوص أوغيست فارني تفريقه من خلال خلق جو من النعرات والتفريق بين التشكيلات الثقافية الجزائرية، وكل ذلك يصب في مصلحة إيديولوجية الإمبريالية الفرنسية. وقد ذكرنا ذلك تمهيدا لمعرفة سياسة الجهاز القضائي الأمني الفرنسي آنذاك اتجاه مرتكبي الجرائم في الجزائر، والفوارق الواقعية في التعامل معهم.

¹ - Warnier : Op. Cit , P P 24 , 26

² - Ibid , 30.

³ - ويعبر فارني عن امتنانه لمساعدة البربر في إنجاح التجارة الفرنسية عبر الصحراء، بإمدادهم بالرجال والجمال، عكس العرب الذين كانوا يتصدون هذه القوافل، وينهبونها.

2 - القضاء والقوانين الاستثنائية :

وفي الجانب المهم لتعامل سلطة الإدارة الاستعمارية مع ظاهرة اللصوصية والسرقات، ففي هذه الصورة سلك القضاء هو صاحب الواجهة من ناحية تطبيق القوانين، حيث قام المدعي العام لدى محكمة الاستئناف لمجلس قضاء الجزائر العاصمة بالتوجه لكل المدعين العامين في كامل الجمهورية المستعمرة في الجزائر منشورا تضمن قمع الجرائم والجنح التي يرتكبها السكان الأصليون.

إن أصل قانون العقوبات حسب التشريع الفرنسي الذي يرجع إلى مرسوم ديسمبر 1851 ، والذي يرخّص النقل لمدة خمس سنوات إلى عشر سنوات للمستعمرة العقابية في غايانا أو الجزائر ، كل شخص وضع تحت رقابة الشرطة العليا، ومن خلال المادة السابعة من هذا المرسوم فالأشخاص المنقولون كانوا يخضعون للعمل في المؤسسة العقابية ، وهم محرومون من كل حقوقهم المدنية والسياسية وخاضعين للمحكمة العسكرية¹.

أما بالنسبة للمسلمين في الجزائر ، فيذكر أوليفي لوكور بأن: "كل عقوبة سجن تفوق ثلاث سنوات تتبع مباشرة بتحويل المسجون على معتقلات خارج المستعمرة " ، حيث يرى في ذلك مضاعفة خطيرة للعقوبة الأولى.

ولكن قانون 30 ماي 1854 الذي أقر إبعاد المدانين إلى المستعمرات الأخرى لم يحدد المستعمرة التي ينقل إليها المدانون، وترك الحرية للسلطة الإدارية في تحديد واحدة أو أكثر.

كما حدد نفس القانون في المادة السادسة منه بأن: " كل شخص مدان بأقل من ثماني سنوات أشغال شاقة ، يكون بعد نهاية عقوبته ملزما للسكن في المستعمرة العقابية لمدة تعادل فترة إدانته "².

في هذا الجانب قام فلاندين Flandin وهو مندوب في مدينة ليون ، وفي السابق كان نائب عام ووكيل جمهورية سابق في الجزائر بنشر عمل مهم وقيم — حسب الفرنسيين — في مجلة السياسة والبرلمان La Revue Politique et Parlementaire ، تحدث فيه عن أفكاره حول قضية الأمن في الجزائر، فهو ينظر إلى المسألة من وجهة نظر مزدوجة من الاعتمادات ليتم تضمينها في الميزانية، ويبحث في الوسائل التي يراها عملية من أجل إيجاد حل للوضع

¹ - عثمان زغب : " السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 . 1914 دراسة في أساليب السياسة الإدارية " ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2014 . 2015 ، ص 29.

² - المرجع نفسه ، ص 30.

القائم، فقد ورد تصريح له يقول فيه : " سيكون منطقيا الإقرار بأن الأمر يتعلق بمسألة أساسية للمستعمرة، فإن فرنسا لن تساوم على الثمن اللازم لقمع الجرائم ومراقبة اللصوص الذي يدمرون الجزائر"¹.

أما كاميل ساباتيي فيقول في هذا الشأن :

" ... لذا ينبغي إيلاء الاعتبار لمسألة الأمن في دولة الجزائر بشكل مختلف، سواء ما إذا تعلق الأمر بالهجمات التي يرتكبها الأهالي ضد المصلحة العامة وسلطة فرنسا، أو ما إذا كانت مسألة منع أو قمع الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأفراد.

ونرى في سياق هذه الدراسة أن هذين الأمرين من الوقائع؛ الأعمال الانتحارية أو الاعتداءات على الأشخاص، يختلفان في الدافع الذي يلهمهما، وسبل قمعهما ومنعهما. ومع ذلك، فمن الواضح تماما أن هناك صلة واضحة بينهما في عصابات من اللصوص والمجرمين والعناصر الأكثر نشاطا في التمرد، وأيضا من خلال عودة الجرائم والانتهاكات ضد الأفراد التي تكون بدايات فترة التمرد"².

"ساباتيي" في مقالته حول الأمن اعتقد أن حالة البؤس والشقاء ليست هي المحرك الأساسي لهذه السرقات التي يقترفها السكان المحليون (الأنديجان)، بل إن بعض إحصاءات الجرائم يساهم في تأكيد ما قاله من خلال تقرير أعد حول حالة الجزائر في 31 ديسمبر 1882 ، ونشر في الوثائق الرسمية، وتبين تأمر من الحاكم العام الفرنسي آنذاك. ولا ندري سبب توجيه ساباتيي الاتهام للحاكم العام في انتشار ارتكاب الاعتداءات والسرقات.

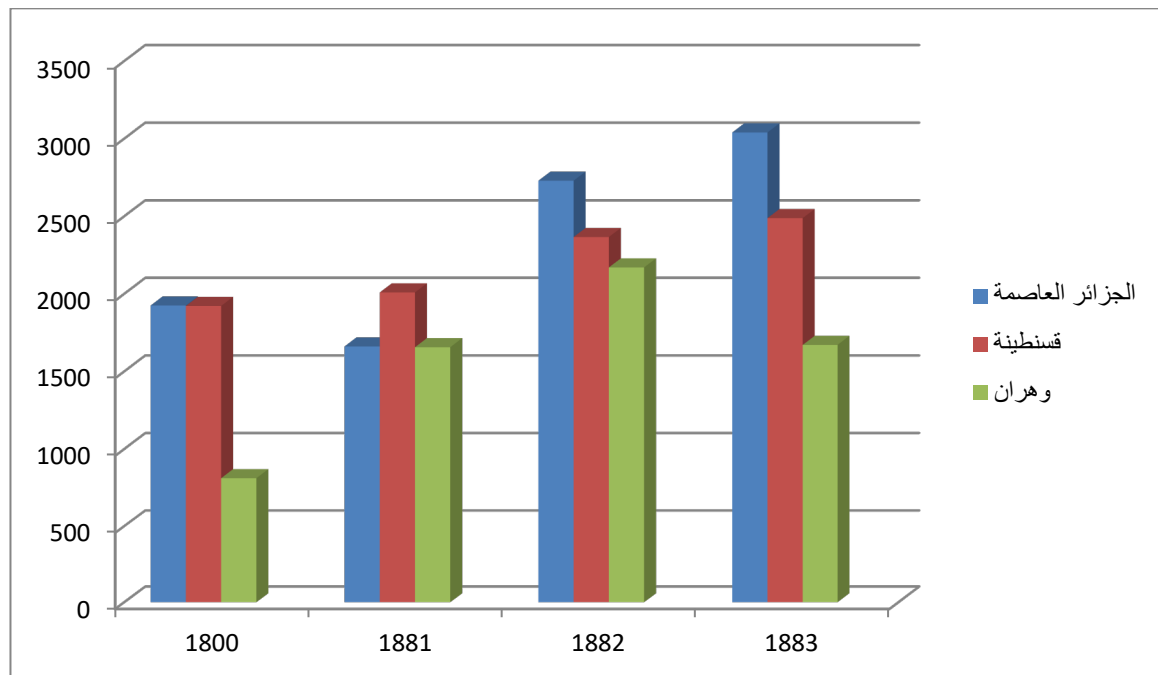
وضمن إطار هذا الموضوع فإن الجدول التالي والرسم البياني يشتملان على الجرائم التي أدرجت في عرض الحالة العامة للجزائر في ثمانينات القرن التاسع عشر، والذي تناول المقاطعات الكبرى في الجزائر، وهي: قسنطينة في الشرق الجزائري و العاصمة في الوسط الجزائري ، وكذلك مقاطعة وهران في الغرب الجزائري، و بطبيعة الحال تم اختيار أهم مناطق الشمال الجزائري.

¹ - Louis Paoli : la Sécurité en Algérie, Bibliothèque de la bibliothèque Universitaire D'Alger , Paris ,1894 , p04.

² - Camille Sabatier : Op . Cit , p 06

حيث تم ذكر هذه الاحصاءات يوم افتتاح آخر جلسة في مجلس المحافظين¹ مايلى :

الإعتداءات	1880	1881	1882	1883
مقاطعة الجزائر	1925	1661	2729	3040
وهران	812	1656	2170	1671
قسنطينة	1922	2009	2366	2488



من خلال هذا الجدول والرسم البياني نلاحظ حجم الكبير للاعتداءات في هذه الفترة التي دامت حوالي أربع سنوات، وقد وردت من أرشيف الحكومة العامة للجزائر وسط غياب كلي لأجهزة الأمن ، والملاحظ أن مقاطعتي قسنطينة والجزائر العاصمة التي شهدتا أكبر نسبة للجرائم و الاعتداءات واللصوصية من بين المناطق الأخرى لدليل على حالة اللاأمن التي مرت بها مناطق وسط وشرقي الجزائر خلال تلك الفترة.

وتشير هذه الإحصائيات إلى ارتفاع كبير للهجمات ما بين سنتي 1882 و 1883 على الرغم من أن السكان المحليين في قسنطينة تحصلوا على غلة استثنائية في هذه الفترة مقارنة بالسنوات بين 1880-1881 ، كما ورد ذكره في التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة الفرنسية آنذاك.

¹ - Adolphe Brahim : *La Sécurité en Algérie* , par un administrateur de commune mixte, moyens de l'assurer ,Typographie, CONSTANTINE,1884, p08.

وقد قال الكاتب الفرنسي أدولف إبراهيم حول هذا الموضوع : "... يجب أن لا ننسى الإنسان العربي يسرق لإحساسه بلذة السرقة وشعوره بالفخر وكذا يجب أن نضيف التعصب وروح الانتقام التي يتحلى بها، إن كان الجرم المرتكب في حق إنسان أوروبي، لاحظت في مرات عديدة اللصوص الذين أراهم يقودون الحيوانات المسروقة بملكون ماشية قد تكون أكبر مما سرقوا. إذن الملحوظ هنا أن هؤلاء الناس لا يسرقون بدافع الحاجة، غالبيتهم لا يفكرون حتى في بيع ما سرقوا بل يحرصون على إخفائها في واد عميق .وعند حلول الليل وفي النهار الموالي يدعوا اللصوص جيرانهم والناس في ' المشاتي ' المجاورة إلى وليمة كبيرة تضحى فيها الحيوانات المسروقة "¹.

ويكمل أدولف إبراهيم وهو أحد منظري الاحتلال من أصل يهودي قائلاً : "... بعد العديد من التحقيقات توصلت بأن معظم السرقات التي تحدث ضد المعمرين أغلب المتهمين بها هم أشخاص من نفس المنطقة، ونادرا من المناطق المجاورة، لأنه من النادر أن يقوم (الأنديجان) بالسرقة في أماكن لا يعرفونها.

أما في الحالات الأخرى تحدث السرقة عن طريق بحث وتحري كبير فمثلا يلجئون لصديق يعمل كخماس في الحقل الذي بدوره يخبرهم عن عادات أصحاب الحقل، وأماكن الإسطبلات وكذا عدد كلاب الحراسة وغير ذلك "².

لقد صرحت الإدارة الاستعمارية أن السرقات التي اقترفتها السكان الأصليون من الأهالي هي أكثر من السرقات التي ارتكبتها الأوروبيون، ومن هذا المنطلق فرض تطبيق تدابير صارمة وكذا تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة، ولا نستغرب هذا التوجه و التفكير من الإدارة الفرنسية التي تتحين الفرص للإصاق التهم للأهالي، والبحث عن أي ثغرة لتطبيق العقوبات الجماعية ضمن إطار قانون الأهالي.

وبالتالي كشفت الإحصاءات التي أجرتها الجهات القضائية أن السرقة بين السكان الأصليين من الأهالي مرتفعة جدا هذا شيء لا يدعوا للتعجب لأن عدد السكان الأهالي هو ضعف الأوروبيين بحوالي سبع مرات.

لكن أدولف إبراهيم لا يعتبر هذا السبب الرئيسي لارتفاع نسبة السرقة بين الأنديجان بل يجب إسقاطها حسب أدولف على مسببات أخرى منها، حيث يقول في هذه القضية:

" مثلا عقلية الإنسان العربي في الجزائر الذي لا يعتبر السرقة كجريمة بل كوسيلة للكسب السريع. وكسب المال بالطرق التالية:

¹ - Adolphe Brahim : Op,Cit , P10.

² - Ibid , P11.

يقوم اثنين من الأنديجان بسرقة حصان ، حمار أو مجموعة من حيوانات ذات قرون من جيرانهم، بدلا من توجيه هذه الحيوانات إلى السوق لبيعوها، يخفي اللصوص هذه المسروقات أسفل الوادي ليوم أو يومين، بعد ذلك يذهب صديق اللصوص أو واحد من أولئك اللصوص أنفسهم إلى المالك الأصلي للحيوانات قائلا له:

أنا أعرف أين توجد ماشيتك وحيواناتك إذا أعطيتني عشرة دورو (القيمة هنا تكون حسب أهمية المسروقات)

سأقول لك أين هي ¹. تلك الوسيلة والمؤسسة المعروفة بالبشارة والتي تناولناها بالتفصيل سابقا .

بالطبع يفرح الضحية عند سماعه هذا الخبر فيسارع لدفع القيمة المطلوبة منه، بعد استلام النقود يعلمونه بمكانها والوقت الذي يجد فيه ما سرق منه، يحرص الضحية على الالتزام بما طلب منه بالحرف الواحد ليرجع ما سرق منه، لقد قيل حسب إبراهيم أنه في غالب الأحيان لا يتعرف الأنديجان على من سرقهم وأن اللصوص دائما ما يهربون من العدالة ، إذا في مثل هذه الظروف من الصعب جدا معرفة الجرائم التي تقع في هذه المناطق.

فرضا لو أعلمت السلطة عن هذا آنذاك، نستطيع القول 90 من أصل 100 قضية لن تكون شكاوى مقدمة من الأنديجان المسروقين لاحترام تلك الشروط المبرمة فيما بينهم. أما في بعض الحالات التي يستدعي فيها القاضي أو المحاكم الضحية للمثول أمامه يصرح هذا الأخير أنه أعطى قيمة مالية لشخص ما ليرجع له ما سرق منه، دون أن يذكر أي تفاصيل عنه كالاسم وغير ذلك .

وقد جاء الثناء في الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر، والتي شكرت في ذلك المقام ورحبت بالجهد الكبير الذي يبذله القضاة في المحاكم العليا من أجل القضاء على اللصوصية في الجزائر، لكن الواقع يقول بأن ظاهري اللصوصية والبشارة في تفشي كبير خلال نفس المرحلة الزمنية، وهو ما يطرح استفهام حول موقع الإدارة الاستعمارية من تلك الممارسات آنذاك ؟.

ورغم ذلك فإنه من الواجب التنويه إلى أن النتائج لم تكن دائما تستجيب إلى ما يتطلعه كل واحد من هذه العناصر. بسبب بسيط جدا مفاده أن هؤلاء القضاة و العاملين في سلك القضاء لا يحوزون على القوة الكافية سواء كانت تقديرية أم خاصة، والتي تراها الإدارة الاستعمارية ضرورية ولا بد منها في تلك الظروف ، وحتى القضاء الإسلامي قد تم تشديد الرقابة عليه ومحاصرته من قبل السلطات الفرنسية.

¹ - Adolphe Brahim : Op.Cit , P11.

فإنه لا بد وأن تتوفر تدابير استثنائية في ظل تلك الظروف الاستثنائية، وهذا بالضبط ما ينقص القضاء. إن قوانين الحق العام غير كافية بتاتا لتقمع الجرائم التي يرتكبها أناس خارجون عن القانون، وفق ما ذكره الفرنسيون أنفسهم.

ثم إن المسار الذي يضطر القضاة لإتباعه طويل جدا ومكلف، ولهذا كان يجب عليهم و بأي ثمن إذا ما أرادوا وضع حد للصوصية أن يتبنوا عدالة أسرع و أنفذ، وكان يجب أن يشارك في تحقيق العدالة حتى أولئك الذين كانوا يعيشون في مأمن من اللصوصية، ولضمان ذلك لهم كان على القضاة أن يؤمنوا لهم عدم الوقوع في مخالبتها.

وقد أبدت الصحف الفرنسية بأنه لا يجب تحميل المسؤولية للجميع، ولا مطالبة جميع الأهالي بالاشتراك في هذا لأنه من غير الممكن تحقيقه، ولكن الطلب كان بنفي أي شخص من الأهالي ممن ارتكب جريمة اللصوصية إلى أي مستعمرة فرنسية وتحويل عائلته إلى منطقة أخرى داخل البلاد، إذا ما تم إقرار هذه التدابير و تنفيذها¹.

وأنه إذا تأكد أي من الأهالي من تأمين نفسه، وكذا عائلته من أولئك الذين شكى بهم و رفع ضدهم دعوة فإن أيا منهم لن يتردد في مساعدة العدالة في التخلص من اللصوصية و الذين هم أوائل ضحاياها حسب الكاتب الفرنسي فينداكس.

وقد بينت تلك الجرائد، بأنه لا يجب الإحتجاج بتلك القوانين لرفض المطالب بل وجب تعديل تلك القوانين وتجديدها لتتماشى مع الظروف التي تتم فيها إصلاح العدالة، وكان هذا واجب الممثلين في البرلمان، حيث وجب عليهم آنذاك رفع المطالب تحت قبة المجلس والمطالبة بها. لأنه طالما ظل القضاة و أعوان الأمن عاجزين ومكبليين بالقوانين القديمة فإنه لن يكون بإمكانهم ردع الجريمة وكذا اللصوص من الأهالي، وعندها لا يكون الأمن إلا كلمة لا تقدم ولا تؤخر².

وفي ظلال هذه القوانين المقترحة من أجل تفادي حالة عدم الأمن التي طالما اشتكت منها العناصر المتعاشية في الجزائر، لا أحد يعرف على وجه التحديد السياسة التي تبنتها السلطات الإدارية الفرنسية في مواجهة تلك المعضلة، فكل ما يتسنى لنا معرفته هو وجود مشروعين تقدم بهما سان جيرمان النائب عن منطقة وهران، وكذلك فلانندان النائب عن منطقة ميله، وأن الحاكم العام كامبو في خطابه الافتتاحي في المجلس الأعلى أكد على وعده المسبق بتأسيس لجان تأديبية وأن يقوم بجعل العقوبات الواقعة على الأشتياء العرب (كما ذكرها كامبو) أكثر فاعلية.

¹ - Vindex : " La Sécurité ", L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Deuxième année, n° 59 du Dimanche 25 Octobre 1891.

² - Ibid.

وفي هذا الشأن يقول الكاتب الفرنسي فينداكس : " ... وهكذا فنحن نحصر على طرح هذا السؤال ، ويجب أن نعترف بوجود ثمة أمر ما . غير أن الدراسة تختلف عن الحلول ، ويجب التغلب أيضاً على الكثير من الصعوبات قبل أن تحقيق نصف ما هو ضروري .

إذ أن معرفتنا بالجزائر العليا سيئة ، وخصوصاً منطقة القبائل والهضاب . فالآراء الأكثر هزلاً تصدر من قبل المسؤولين السياسيين . إذ يتم اعتبار المستوطن كما لو كان قرصاناً ، جل ما يهمه هو أن يستغل العرب وأن يزرع الكروم . وفي المقابل ، فإنهم ينظرون إلى المواطن الأصلي على اعتبار أنه شخص جذاب أكثر براءة من الأنعام التي يربها وذو ضمير أكثر نقاءً من لبن النعاج ، وذو شخصية فروسية ، وأنهم جديرون بالاحترام وهو ما يؤدي إلى تعاطف الجميع معهم .

وعندما نأسف وقتما نقول أن القبائل مليئة باللصوص ، وهو ما يعرض حياة المستوطنين للخطر ، إذ يفرضون ضريبة على محاصيلهم ، ويجردونهم من مدخولهم ، أو يمنعونهم من زراعة محاصيل يمكنها أن تدر عليهم عائداً معتبراً ، فحينئذ يصرخون بأننا نشوه سمعتهم .

وإذا ما كنا نطالب بتوفير ثمة حماية من خلال قوانين محددة ، قاسية على نحو ما ومتناسبة في ذات الوقت مع الأخلاقيات شديدة الخصوصية وهو ما نتحدث عنه ، فإنهم يتهموننا بالوحشية والقسوة .

ويقومون حينئذ بتصدير الإكليسيهات القديمة مثل « سياسة إنسانية » ، « غزو سلمى » و« الدور الحضاري لفرنسا » وغيرها من النغمات المماثلة ، التي تقوم مقام الحجة على من لا يملكها ¹ .

لا نستغرب أن بعض الصحفيين الفرنسيين دائماً يتحنون الفرص لمهاجمة الإدارة المدنية الفرنسية ، ذلك بأنها تميل إلى جانب الأهالي من السكان المحليين ، لكن الأمور التي حدثت بينت عكس ذلك ، فأغلب هؤلاء الصحفيين هم من دعاة العودة إلى النظام العسكري ، الذي كان قمعياً ضد السكان المحليين بالدرجة الأولى ، وبالتالي معرفة ايدولوجية ذلك الصحفي أولى من قراءة مقال له لمعرفة خلفياته التي كان ينطلق منها .

ويكمل فينداكس قائلاً : " ... فهم يعودون دوماً إلى موضوعهم المفضل ، وهو القوانين الاستثنائية التي لا تنتمي إلى العصر الحالي ، وتخزي المسار الديمقراطي ، وأن أمة قوية مثل أمتنا ينبغي عليها أن تضعها في متحف الآثار القديمة ، حيث تصدأ أدوات التعذيب التي تعود إلى العصور الوسطى .

¹ - Vindex : Op.Cit , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Deuxième année, n° 59 du Dimanche 25 Octobre 1891.

ولكي تثبت أن هؤلاء الناس ما هم إلا مخادعون أشرار، فلا يسعنا إلا أن نذكر بالطريقة التي اتبعوها عندما شعروا بوجود ثمة تهديد.

أولاً فعندما أصبح للجنرال بولانجييه Boulanger شعبية ، وذلك وقتما تحدث عن الأمانة والتطهير ، مهدداً بطردهم في سجن مازاس ، قاموا بإنشاء المحكمة العليا على الرغم من أن عدداً من المشرعين دعموا وبرهنوا على أنه يستمد سلطاته من محكمة الأصول¹. وليس هذا الأمر غريباً عن الصحافة الفرنسية فهي دائماً ما تعتبر أن المستوطنين الكولون في الجزائر لا يملكون الحقوق، وأن السلطات المدنية في الجزائر دائماً ما تدافع عن الأهالي والحقيقة المعاشة وحالة الجزائريين آنذاك بينت عكس تصريح فينداكس، وبالدلائل ففقر الأهالي زاد بنسب كبيرة مقارنة بالفترة العثمانية التي سبقت الاحتلال الفرنسي.

وفي الجانب الآخر من نظرة الفرنسيين اتجاه الأهالي، فنجد مثلاً في هذا السياق بول روشي الذي ذكرناه آنفاً، وهو المدافع عن الأهالي، والذي يقول في هذا الشأن: "...وفيما يخص قضية الأمن في الجزائر، هذا موضوع دائماً متجدد نستطيع القول أن العرب ليسوا لصوصاً كما قالت الصحافة ، في الواقع لم يحدث يوماً ولم نرى أي تسجيل لاغتيالات ارتكبت من أشخاص يحمون بوليا وايزاك.

أنا أشك بقوة أن هذه الأفعال زادت من مواطنين نعرفهم هم نماذج للفضيلة والسماحة هذا شأن تعودوا عليه وأصبح طبع لديهم"².

وفي معالجة جديدة لجريدة "زمانة" حول القضية، فإنها نشرت أفكار قانونية، والتي تضمنت مايلي:

" بحيث أنه كان نمط العدالة المطبق على الأهالي هو من اجتهاد الحكام الفرنسيين المحليين على المقاطعات أما القانون المطبق على الأوروبيين فهو نفسه المطبق في فرنسا، وبموجب المرسوم الملكي يعتبر الحاكم العام هو القائد الأعلى للقوات المسلحة النظامية وغير النظامية، وهو المكلف بمسائل الدفاع على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، ويرخص له أيضاً أخذ التدابير البوليسية ضد أي شخص يمثل في تقديره خطراً على النظام العام ، وفيما يلي فقرة مقتبسة من نص المرسوم المذكور :

¹ - Vindex : Op.Cit.

² - Paul Rocher : Op. Cit, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année, N°389 du Mercredi 17 mai 1893.

• **المادة 27 :** توضع تحت سلطة الحاكم العام المباشرة كافة الفرق التابعة للقوات المسلحة الفرنسية ، الأجنبية منها و الأهلية ، النظامية و الغير نظامية ، العاملة في الجزائر و يتصرف عند الاقتضاء في توجيه قوات الميليشيا الحضرية و الريفية.

• **المادة 28 :** يكلف بالدفاع عن الجزائر داخليا وخارجيا ويتخذ كافة الإجراءات الضرورية والكفيلة بتأمين الحدود والحفاظ على هبة فرنسا ، وحفظ الأمن والنظام بين القبائل ، ويكفل حرية المواصلات والأمن العمومي، (يقدم إلى وزيرنا للحرية كل مقترح يهدف لإنشاء مؤسسات دائمة أو يتعلق بتنظيم شؤون القبائل العربية ...).

• **المادة 31 :** يصدر أوامره بصورة مباشرة إلى الشرطة بخصوص الأشخاص الذين يمثلون خطرا على النظام والأمن العموميين.

• **المادة 34 :** يقرر بصورة مؤقتة على مستوى المجلس الأعلى للإدارة ، أوجه إنفاق الميزانية وتوزيع المخصصات والحسابات الإدارية التي تعرض على وزيرنا للحرية ..¹.

بالعودة إلى أسباب تفشي ظاهرة اللأمن، هو ذلك الفشل الذي يعرفه سلك القضاء ، بحيث أن أحد الأسباب التي يعود إليها إلى حد كبير انعدام الأمن الذي يسود بصفة عامة كل الجزائر هو فشل قضاة التحقيق في العثور على الجناة، الذي لم يجذب اهتمام إدارة العدالة وممثليها بشكل جيد حسب الفرنسيين، وكان يجب آنذاك الإلغاء الكلي لجميع تكاليف النقل الخاصة بقضاة الصلح.

فعندما ترتكب جريمة في منطقتهم، هؤلاء القضاة لا يستطيعون التنقل إلى مسرح الجريمة والسرقات المرتكبة هناك من أجل المعاينة والقيام بالاستجوابات والتحقيقات الأولية، وجعل الأولوية التي تمكن دائما من جمع أكبر قدر من المعلومات. إلا إذا كانوا متحمسين، وهذا لا يحدث أبدا حسب الإدارة، فكانوا يدفعون تكاليف السفر من حساباتهم الشخصية ، غير أنه في بعض الحالات كان يتعين على المحكمة أن لا تتردد في صرف تكاليف النقل مثلما ذكر في التقارير الصحفية.

علما أنه في الماضي كانت هناك العديد من التجاوزات في القضاء. فبعض قضاة الصلح ذوي الضمائر المرنة قليلا قاموا باستخدام وباستغلال تكاليف التنقل التي تدفعها العدالة بدون أي وازع لدفع تكاليف رحلات الصيد

¹ - V – les articles 27 , 28 , 31 , et 34 de l'ordonnance royale du 31 aout 1845 , Claude . Bontems : Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance , T,I , Ed Cujas , Vendome - france , 1976 , P307.

وعلى نطاق واسع، ولكن كان من الممكن أن يتم توقيف هذه التعسفات دون الوقوع في الإفراط المضر بحسن سير عمل هذه الخدمة.

وتؤكد التقارير الفرنسية أن المراقبة الفعالة من قبل المحاكم، كإلغاء مهام بعض المسؤولين أو رفض تقرير أو اثنين، كان سيكون كافيا لتهدئة الفضائح الفاحشة جدا، واعتقد هؤلاء أنه كان من اللائق اللجوء إلى هذه التدابير من النظام بدلا من الإزالة المؤسفة للنفقات الضرورية¹.

وفيما مضى في البلاد العربية على العموم وشمال إفريقيا على الخصوص، فإن القضاة يحكمون أغلب الوقت في جلسة منعقدة حالا ودون مصاريف، أما في بلاد الزواوة كانت سلطة الجماعة " ثاجماعت " تنعقد بسرعة، كلما أمكن. أما في الفترة الاستعمارية فإن الأهالي الخاضعين للتشريع الفرنسي، فالقضاة الذين لم يكونوا يعرفون أول كلمة من الأعراف الإسلامية، والضحايا ملزمون بدفع حقوق الترجمة الشفهية والكتابية التي لا يمكن للمتقاضين تحملها.

السيد ف. غورجو، المترجم الرئيسي للجيش الفرنسي في إفريقيا، وهو ضابط جوقة الشرف، معالجًا هذا الموضوع في كتاب لافيت: ' الجروح السبعة للجزائر'، عبّر هكذا:

" ... عندما يصدر القضاة حكما، فإن المصاريف لم تكن تتعدى عشرة فرنكات، متضمنة القيد في السجل. حاليا، يكلف حكم صادر عن قاضي الصلح 25 فرنك قبل استلام أمر تنفيذه .

وفي القضايا الأقل أهمية، يختار المعنيون التنازل عن حقوقهم بدل اللجوء لقاضي الصلح. هناك مثال لمديون تعيس بمبلغ 2 فرنك، ارتفع دينه إلى 30 فرنك جزاء مصاريف القضاء² .

وكمثال في هذا الصدد حول حجم مصاريف القضاء وهذه من المرة، القضية تخص الكولون حتى نكون في الصورة، فقد نشر مالك أوروبي في جريدة 'الأخبار' ليوم 2 فيفري 1894 تفاصيل حدث شنيع، لم يكذبه أي شخص. يتعلق الأمر بدعوى تخص لصوصية مطحنة تحوي ما قيمته 920 فرنك من الحبوب. ارتفعت المصاريف ذات أنواع مختلفة التي سددها المعنيون إلى مبلغ 920 فرنك و30 سنتيم. لو طبقت الإجراءات المسلمة، سترتفع جميع المصاريف إلى ألف فرنك و 25 سنتيم³.

¹- "la Sécurité " :« L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », première année, N°6 du Mercredi 17 Décembre 1890.

²- "la Sécurité " , « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Op.Cit.

³ - Emile Violard : Op, cit , p 61.

أقرّ السيد بومباي، النائب العام في جلسة عامة للمجلس الأعلى بالجزائر بأنه لا يوجد أي قاضي صلح أثبت أهليته في اللغة العربية أو القبائلية. وكيف لقاضي مقتدر كما نفترض في ظروف مماثلة، يجد نفسه وسط خليط من شهادات متناقضة مقدمة بلغة يجهلها، لكن ليس له ما يفعله سوى أن يقوم بما قام به أحد معارف ايميل فيولار، قاضي الصلح السابق في الجزائر، ثم محامي في مكتب الجزائر، الذي قال :

" ... عندما كنت أقضي في أي خلاف بين الأهالي، أخرج من جيبي قطعة سنتيم أضعها في يد مغلقة على الملف الموضوع أمامي. أرفع يدي فيما بعد وأنظر للقطعة النقدية : فإذا كانت نقشة، أعطي الحق للطرف الموجود على يميني؛ فإن كانت طرة حصل الطرف من يساري على حكم شكلي. ولا مرة شخص احتج، فأمضي كقاضي مدهش في البلد "¹ ، هذا التصريح كاف لتبيان حجم فساد الجهاز القضائي في الجزائر خلال هذه الفترة.

والجهل المطلق باللغة والعادات الإسلامية، وقصور أو تواطؤ المترجمين القانونيين ليست العيوب الوحيدة التي يمكن عزوها لعدالة الفرنسيين أو اليهود. توجد سلبية أخرى أكثر فداحة: البعد، والمسارات الطويلة التي لم تكن معروفة من قبل. سابقا يتم التقاضي في المكان عينه في القرية نفسها؛ في فترة الاحتلال يجب على الأهالي أن يراجع مقر البلدية المختلطة.

هكذا أفترض أن أحد سكان تيقزيرت تم طلب حضوره أمام قاضي الصلح في دّلس: " للوصول إلى المصالحة، لديه 27 كلم لقطعها في الجبال؛ لمتابعة قضيته بالاستدعاء، نفس المسار للمثول من أجل الشهادة، نفس السفرية؛ من أجل النقل إذا كان هذا ضروريا وللقاضي وللكتاب وللمترجم نفس خط السير لكن مع زيادة في المصاريف سهل تفهمها "².

قضية أخرى يذكرها فيولار: " سبعة من الأهالي جرى تجريدهم من ماعزهم الصغير في غابة، كتب السيد شارل بينوا في كتابه: التحقيق الجزائري. تم الطلب منهم خمسة فرنكات من أجل الحراسة. رفضوا تسوية ذلك. تم مقاضاتهم. هل يُعرف كم دفعوا ، في الواقع تم دفع مبلغ 560 فرنك.. ! وقد قُدر الضرر بفرنك واحد... "³.

يفضل ساكنة القبائل مرارًا القضاء الإداري في البلدية المختلطة عن قضاء الصلح خاصة في حوادث اللصوصية والسرقات. يتم إدانتهم مسبقا عندما يحيلهم 'الأمين' إلى الشكاية لدى الإداري بمبادرته الشخصية، وقد ذكر فيولار هذا الأمر : "... يستعمل ويسيء استعمال قانون الأهالي الأشهر المسمى تحديدًا محليا ' قانون المطرق' أو

¹ - Emile Violard : Op. cit , p62.

² - Ibid , p 62.

³ -Ibid , p63.

'قانون الهراوة'، لكن الشكاية تدين على الفور ودون استئناف، بينما لا يرى الأهالي أبدا نهاية للتدقيقات المفرطة والمماطلات في قضاء الصلح. وثمّ الإداري لديه قبعة مطرزة، وجبة مضفرة؛ قاضي الصلح لديه فستان نسائي وطاقيّة مهرج. ينحني الأهلي أمام حكم السيد ذي النياشين، ويسخر من أحكام الآخر¹.

أما قضية توفير الأمن، فإن بعض المقاطعات في الجزائر دائما ، البوليس يتشكل من حارس ريفي واحد فقط، وبعد فترة عمله يتم إعطائه تجارة ليديرها في بعض الأحيان، وفي الأوقات التي يعمل فيها، فإنه يذهب إلى الملهى الليلي، وعند حلول الظلام، فإنه يستغرق في النوم كما لو كان خالي من مسؤولية ، متيقنا من كونه قد أنجز عمله، معتمدا على الصدفة في حماية الناس.

وقد ذكر هذا بول روشي قائلا: "... وحدث أن التقيت حراساً من هذا النوع، فمن وقت إلى آخر يذهبون في جولات، وذلك فقط من أجل أن يستنشقوا الهواء. وحسبما أعتقد، فمع وجود مثل هذه النوعية من المدافعين عن الملكيات، فإن اللصوص سيتسلون كثيراً.

وأنا أعرف جيداً أنه ليس في مقدورنا أن نطالبهم بأن لا يناموا مطلقاً ، أو بأن لا يستغرقوا في النوم ، كما هو الحال مع العسكر. إذ أنهم يشعرون سريعاً بالإرهاق عندما يؤدون مهام وظيفتهم، وهو ما يدفعهم إلى أن يتخلوا عن صفتهم كممثلين للسلطة. وما يمكننا أن نطالبهم به على نحو ما هو أن يكونوا يقظين².

وقد اقترح العديد من الإداريين بعض الإجراءات الاستثنائية ، وهو منع السكان الأصليين من السفر ليلا ، لكن بول روشي اعتبر أن هذا يتنافى مع المعتقدات الفرنسية فيما يخص الحرية الفردية ، فيقول : " وعندما اقترحت أن نمنع العرب من السفر ليلاً ، وإلا سيقعوا تحت طائلة القانون وسيتم توقيفهم واتهامهم بالتشرد ، ومع ذلك فهناك حالات استثنائية ، إذ يمكنهم دوماً السفر شريطة أن يأخذوا تصريحاً في الحالات الطارئة. ومع ذلك ، فلماذا نترك على الطريق عصابات من السكان المحليين ، سواء أكانوا من الجزائر أو من المغرب ، فهم يسرقونا ويقتلوننا دونما أدنى مبالاة ، وذلك لأننا لا نحتاج بالشكل الأمثل ، وهو ما يبدو ضرورياً.

غير أنني أكرر ذلك ، فليس هنالك من يفكر في هذا الأمر. فالمستوطنون فقط هم من يهتمون بذلك ، ويطالبون بالقليل من المراقبة. غير أنه لا أحد يستمع إليهم على الإطلاق. فقط عندما يتم ارتكاب جريمة يتفوه البعض بثمة

¹ - Emile Violard : Op. cit , p 63.

² - Paul Rocher : " La Sécurité ", « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année , n° 390 du Samedi 20 Mai 1893.

حديث عن عدم توفر الأمان. ويتم تناسي الأمر عقب ذلك بيومين ، وتسير الأمور على وتيرتها المعتادة " ¹ .

وحسبه ربما كان ينبغي أيضاً مراقبة الأجانب الذين يأتون لزيارة الجزائر على نحو ما. فالأمر الأكيد أنه من الحيلة الأخذ بالحسبان بعض الاسترشادات ، وأن يتم الاستعلام عن موطنهم الأصلي.

وبصراحة، فإن الجزائر حسب روشي خلال هذه الفترة ليس فيها قيود على نحو كبير. فالجميع يمكنهم القدوم إليها كما يدخلون منازلهم ، فلا يوجد أحد يسعى لمعرفة من أين يأتي الأجانب ولا أين يذهبون، وهذا الخطأ يقع على عاتق الإدارة والسلطة آنذاك، ومن ثم هذا الأمر يدهش السكان ، عندما لا يجدون الأمان.

ويكمل بول روشي : " فمن الضروري للغاية أن تقوم السلطات بفعل شيء ما ، سواء بالمعنى الذي سبق وأن أشرت إليه أو بأي معنى آخر ، إذا ما فضلوا ذلك. فسبق وأن طرحت أحد الجرائد في الجزائر العاصمة فكرة أن يتم مطالبة المستوطنين بأن يقدموا لائحة بالسرقات المرتكبة في الأعوام الأخيرة. وانتهى الأمر بوجود رقم معتبر ، يقتصر فقط على مقاطعة الجزائر العاصمة. وأقترح أن يتم إرسال هذه اللائحة إلى البرلمان تحت مسمى عريضة.

وهذا المثال يستحق أن يحتذى به في المقاطعات الأخرى. إذ يمكننا أن نلحق فيه لائحة بأسماء القتلة. ويمكن لنا أن نستشف من ذلك أن الجزائر ليست سوى غابة شاسعة من مقاطعة بوندي الفرنسية ، وقد حان الوقت لكي نوفر الحماية لهؤلاء الذين يعملون على جعلها واحدة من أجمل مقاطعات فرنسا " ² .

كذلك تم إصدار قرار وهو متابعة قطاع الطرق باللباس المدني ، ففي إحدى المناطق القروية في منطقة القبائل ، أراد الحاكم في المساء أن يذهب في إثر أحد قطاع الطرق المعروفين ، وفي سبيل ذلك قام باستدعاء قائد الحرس وشرح له الأمر. غير أنه أضاف: ربما أريد من رجالك أن يرتدوا ملابس مدنية وإلا سننتقل على الفور.

ورد عليه قائد الحرس قائلاً : أعتقد ذلك حقاً ، إذ لم يقبل قائد الحرس ذلك التنازل. ورد على الحاكم قائلاً : «سيدي الحاكم ، دون الزي الرسمي ، لن نصبح جنوداً». واستحال على الحاكم أن يسمعه صوت العقل. وأجابه

¹ - Paul Rocher : "La Sécurité " , le 16 mai 1893, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année , n° 390 du Samedi 20 Mai 1893.

² - Ibid.

قائد الحرس: "فلتهلك جميع المستعمرات وليبقى زي الحرس"¹. وهذه الإجابة من طرف قائد الحرس كافية لمعرفة قيمة أمن الجزائر في نظر أولئك الجنود والحرس.

3 - القمع و وسائل منع الجرائم :

اقترح الكثير من منظري الاستعمار الفرنسي العديد من الوسائل للقضاء على الجرائم المرتكبة من طرف الأهالي في الجزائر وبالخصوص جريمة اللصوصية ، ومن بين هذه الوسائل التي تم اقتراحها هي: النفي والتهجير إلى البلاد البعيدة بحجة أن اللصوص هم بدو رحل ولا موطن لهم.

فحسب كاميل ساباتييه فإنه بالنسبة للكثير من المجرمين من السكان الأصليين، تعتبر وسيلة القمع الفعالة هنا لمواجهة اللصوص، وهي الترحيل والإبعاد وبالتالي كان تعامل الإدارة مع أهالي مثلما رصدناه في الأرشيف الخاص بموضوع الأمن، وكذا ما تداولته الأجيال عن لصوص الشرف، حيث يكمل قائلاً في هذا الشأن : " الترحيل يكون بعيداً عن نفحات ومناطق الإسلام ، يتبع التعبير الجميل لشيخ عجوز من أصدقائي، ينبغي النظر فيه على أنه عقوبة كافية"².

وقد أعطى العديد من الحلول حسب رأيه وقد ذكر تلك الحلول في النقاط التالية: " فلنبحث عن جزيرة في المحيط، مهجورة من السكان ومفيدة للصحة قدر الإمكان، ونرسلهم إليها والتي تكون مجهزة بالمجارف والمعاول والبذور المناسبة، حتى أن زوجاتهم إذا كانوا يريدون إتباعهم، فإن هؤلاء المجرمين من أبناء البلاد كثيرون العدد، والذين يقعون في الجزائر يشكلون خطراً على الجميع. ومن المؤكد أنه لا يوجد أي قسوة في هذا الإجراء. والخوف من المجهول الذي سيرافق هؤلاء الرجال حتى مكائهم المقصود، سيشكل في نهاية المطاف كامل العقاب، لأن حياة اللص الأصلي ليست كالذي يخشى من إيجاد الأسوأ في بعض الظروف الأخرى عما هو فيه.

ولا ينبغي الحكم بإجراء مماثل باسم المشاعر الأوروبية. ونحن نشعر بحماسة لبلدنا ، بل على العكس فإن العرب الذين ليس لديهم أصل مشترك، الذين لا يمارسون أي حق ملكية خاصة على الأرض، الذين يعيشون في كل مكان رحل أو شبه رحل وليس لديهم بيت، ليسوا على الرغم من ذلك إلا عابري سبيل. ليس لديهم منفى، لأنه لم يكن لديهم وطن"³.

¹ -Paul Rocher : "Encore La Sécurité " le 3 octobre 1893, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année ,n° 428 du mercredi 4 octobre 1893.

² -Camille Sabatier ; Op. cit , p 44.

³ - Ibid , p 45.

هذه هي النظرة الفرنسية الموجهة نحو الأهالي بالخصوص العرب منهم، لأنها دائما ما فتئت تزرع فكرة السكان الأصليين من بلاد زواوة والقبائل والعرب الوافدين من اليمن و الجزيرة العربية، والذين يمارسون مهنة الرعي وأيضا معروفون بأنهم بدو رحل، لكن الأكيد أن مناطق ترحالهم لم يتعدى الحدود الجزائرية ، بالإضافة إلى اتهامهم بأنهم يمارسون اللصوصية وقطع الطريق على نطاق واسع.

حيث قال كاميل ساباتيني حول هذه النقطة: " وإلى جانب ذلك، فإذا كان ممكن أن نأمل أنه يمكن العودة إلى استقامة نسبية، ألن يكون ذلك عندما يكون حرا وحيدا أمام ضرورة العمل اليومي، بالنسبة لأولئك الذين سوف يميلون إلى تقليده، لا أعتقد أنه قد يكون هناك عقاب كالذي يكون عليهم بأكثر مثال ناجح.

أقول ذلك من أعماق قلبي، مع معظم القناعة كلها، وثقة بالنفس بأن لدي القليل جدا من الأمل في الشأن الجزائري؛ الذي لم يعد موجودا بشكل إيجابي، وعلاج آخر للصوصية الجزائرية مثل الحبس السنوي للمجرمين من أهل البلاد وترحيلهم إلى البيئات الأكثر بعدا. لقد كنت دائما على اتصال دائم مع المواطنين، وأنا أقول أن هؤلاء اللصوص المستثنون، يفكرون على الإطلاق مثلي. إنهم مندهشون أن فرنسا التي لديها ممتلكات حتى الآن، والتي تملك غايانا وكاليدونيا الجديدة، وسمعتها ليست لها علاقة بالجزائر تعاني بجانب مستعمراتها ورعاياها، هذه اللصوصية العدائية للمهنة، والذين يشكلون مصدر قلق سواء للأوروبيين أو السكان الأصليين"¹.

لقد اعتبر كاميل ساباتيني بأن نفي الأهالي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغايانا يعد إرهابا مبررا ، لكنه مع ذلك كان يعتبر أن الإدانات من هذا النوع كانت قليلة جدا.

كما عرف هذا الأخير أنه من الذين دافعوا على اعتماد النفي و الإبعاد كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللصوصية و الإجرام ، حيث ذكر ضمن دراسته بأن : "... شر الأشخاص المعزولين أو المجموعات الاجتماعية هو أيضا ألم دون دواء، لا أعتقد بأننا لم نعالج أبدا سارق أهلي، على الأقل بإمكاننا تحريره من سلطان إعادة سرقة للقبائل والتي تتمسك به كشرف ، فالأشراخ غير القابلين للعلاج يجب إلغائهم"².

إضافة إلى هذا فقد صرح بأن هناك الكثير من الأشراخ الأهالي حسبه ، وبالتالي الإزالة الفعلية في حقهم تتمثل في الترحيل إلى جزر المحيط ولا مانع عنده ، إن أرادت نساءهم الذهاب معهم ، وقد برر كلامه بأن: " قانونا العقابي غير قابل للتطبيق مع الأهالي من جميع النواحي"³.

¹ - Camille Sabatier : Op.cit , P46.

² - عثمان زقب : المرجع السابق ، ص33.

³ - المرجع نفسه ، ص34.

وقد طرح كاميل ساباتيي العديد من الأسئلة في هذا الجانب، بحيث جاءت على الشكل التالي: " ... ولكن كيف سيكون الإجراء المتبع للحصول على ترحيل للمجرمين؟ وعن طريقة أية محاكم سوف يصدر الحكم؟ وبمقتضى أية نصوص؟ هل ستضاف هذه العقوبة التي تصدرها المحاكم بمقتضى قانون العقوبات؟ هل ستطبق على الجميع مع نفس الصرامة؟ وهل تستوجب في البلاد التي سيرحل منها المجرمين معاملة ونظام موحد؟.

وفي هذا الإطار يطرح نظرية حول هذا الموضوع وبعض الاقتراحات في هذه القضية المهمة حسبه :
"لقد شرحنا بشأن هذا الموضوع. نحن نحرص على أن نكرر أننا لا نلوم أحدا. والدائرة القضائية ملزمة بالتبني هذه السوابق القضائية، وهي مقنعة جدا في هذا الصدد في أن أظهرت الحاجة إلى أنه على الرغم من الوضوح والانتهاك المستمر للقانون، وعدم التطبيق المطلق لقوانيننا الجنائية في المسائل المحلية وبالخصوص موضوع السرقة"¹.

والحل الوحيد الذي يفرض نفسه حسبه، هو إلغاء هذه القوانين إلى جانب بعض القوانين الأخرى الغير القابلة للتطبيق، واستحداث جميع أجزاء مدونة العقوبات المحلية. وسوف تكون ثلاثة أشهر كافية للجنة خاصة، ليرسل لها القواعد. وبالتالي هذه هي العقوبات والتدرج فيها عند ساباتيي ، ويجب أن يحكم بها هذا القانون :

أولا : الموت، فيما يتعلق بالقتل مهما كانت دوافع السرقة أو الجرائم التي ارتكبتها العصابات المسلحة.

ثانيا : الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، ولكن مع الإقامة الدائمة في كايين عاصمة مقاطعة غايانا ، بوصفهم مستوطنين أحرار بعد انقضاء مدة العقوبة. وتنطبق هذه الأخيرة في حالة القتل الذي لا يتبعه سرقة، والسرقة والاغتصاب، عندما تكون ظروف الجريمة تدل على انحراف كالذي لدى المتسببين في ذلك ، والتي من شأنها أن تجعل من الخطورة حتى داخل مجتمع قطاع الطرق ولا تسمح في أن نأمل في تحسينها أخلاقيا .

ثالثا : الترحيل البسيط لمرتكبي جرائم القتل والسرقة الموصوفة ، والاغتصاب وتصنيع النقود المزيفة والتصنيع السري للمساحيق والأسلحة، وكذلك التحريض على التمرد وتكرار السرقة البسيطة. في هذه الحالة، يرسل المذنبين إلى جزيرة تضم الشروط الصحية إذا أمكن، ومن خلالها يحصلون على الكثير من الأراضي، وكذلك بعض الأدوات التي تساعدهم، والبذور وبعض الحصص التموينية الضرورية لاحتياجاتهم الأولية.

رابعا : الإرسال إلى المواقع التأديبية لفترة مدة أقصاها خمس سنوات. تنشأ هذه المواقع في نقاط من الإقليم يتم تعيينها بأمر من الحاكم العام، ستكون خاضعة لنظام شركات الرواد العسكريين. وسيكون العمل فيها إلزاميا. ويعسكر المعتقلون المستوفون للشروط القانونية تحت خيمة أو كوخ من القش، وفقا لما هو معاش محليا².

¹- Camille Sabatier : Op, cit , p 46.

²- Ibid, p 47.

وتتم أعمال الإصلاح هناك عند ساباتي، عبر الأعمال الشاقة ويجب أن تكون محفوظة بصفة خاصة لمشاغل التأديب. ويتلقى طبيب البلدية الأقرب تعويضا عن قيامه بزيارات دورية. عند النطق بتطبيق هذه العقوبة، سيكون لدى المحاكم الحق في التصريح للشخص المدان بالإفراج الكلي أو الجزئي مقابل دفع مبلغ خمسة فرنك في اليوم. **خامسا :** الغرامة مع الحد الأقصى غير المحددة، والتي يجب أن تكون دائما متناسبة مع ثروة المذنب، كما يعرضه ملف القضية، شهادة إقامة من السلطة الإدارية للشخص المدان. وفي حالة عدم الدفع في خلال مدة ممنوحة عن طريق قوانين خاصة، فإن المحكوم عليه بغرامة سوف يرسل إلى ورش التأديب، حيث يحق له كل يوم من إقامته كمخالصة مبلغ خمسة فرنكات .

كما تم اقتراح مهم جدا لمواجهة هذه المعضلة خلال هذه المرحلة، وهو مقترح تسليح الأهالي و ملاك الأراضي ، وفي هذا الصدد نشرت جمعية حماية المعمرين في عددها لشهر فيفري 1883 مقالا مهما حول الأمن أين أبان الكاتب عن معرفة كبيرة لأخلاق وعادات السكان المحليين من الأندليجان مستشهدا بالحدث الآتي :

" عندما يتخذ مالك الأرض كل احتياطاته الأمنية يستطيع أن يواجه اللصوص الليليين ببعض طلقات الرصاص، والتي تصيب هدفها أحيانا وتقتل أو تجرح بعضا منهم ، لكن الشيء العجيب والملاحظ مئات المرات المجروحين وما يحملونه من آثار مشاركتهم للجريمة. يختفون ولا يظهر لهم أثر"¹.

وبالتالي كل مما ذكر سابقا هو حقيقة وصحيح تماما حسبما ذكر إبراهيم، وهنا سرد لكيفية حدوث هذه الوقائع :

غالبا ما يلجأ اللصوص المصابون بالطلقات النارية إلى أصدقائهم في الجريمة لأن الخيم الخاصة بهم أو القوربي تبعد بكيلومترات عديدة عن مكان السرقة ، والمعروف كما ذكر أدولف إبراهيم أن اللصوص لا يكونون وحدهم أبدا ، فيتلقون المساعدة من شركائهم الذين يستبسلون في مساعدتهم. لكن عند التعب الشديد واشتداد آلام الإصابة ، يتجهون إلى أقرب خيمة يطلبون المساعدة، وهذا مع إخفاء السبب الحقيقي للإصابة وقول أن المصاب ضربه رومي، وهنا يصبح الشغل الشاغل لسكان الخيمة أو القوربي، الذين يقومون بعلاجه وإخفائه عن كل الأعين.

وفي الصباح الباكر يرجع شركاء اللصوص إلى منازلهم والبعض الآخر يبقى يتجول في مسرح الجريمة ليجمع الأخبار ويعرف ما توصلت إليه التحقيقات فيما حدث الليلة الماضية أما في الليلة الموالية يحضرون شركاؤهم إلى المنزل،

¹ - Adolphe Brahim : *La Sécurité en Algérie* , par un administrateur de commune mixte , moyens de l'assurer , Typographie, CONSTANTINE, 1884 , p 07.

بعضهم يتوفى جراء الإصابة، ويدفن بعجلة مع إخبار شيخ الدوار أن الميت مات بسبب مرضه. هذا الأخير لا يأخذ وقتا كبيرا لتسجيل الوفاة في السجل وطي القصة نهائيا¹.

4 - الأوضاع داخل السجون :

المعروف و المتعارف عليه أن اللص عندما يقع في أيدي قوات الأمن فإنه يتم سجنه ، وخلال فترة سجنه تتم عملية المحاكمات، وبالتالي لدينا هنا نموذج مهم لمعرفة ما كان يجري داخل تلك غرف الحجز ، فقاطع الطريق هذا والمطلوب للعدالة مقابل مكافأة، والذي حاولت السلطات الفرنسية تسميمه، يتحدى سجانيه قانونيا. ولم يتم دس له محلولاً مخدراً ، لكن حاولوا إضعافه - شأنه شأن الآخرين - بالتجويب.

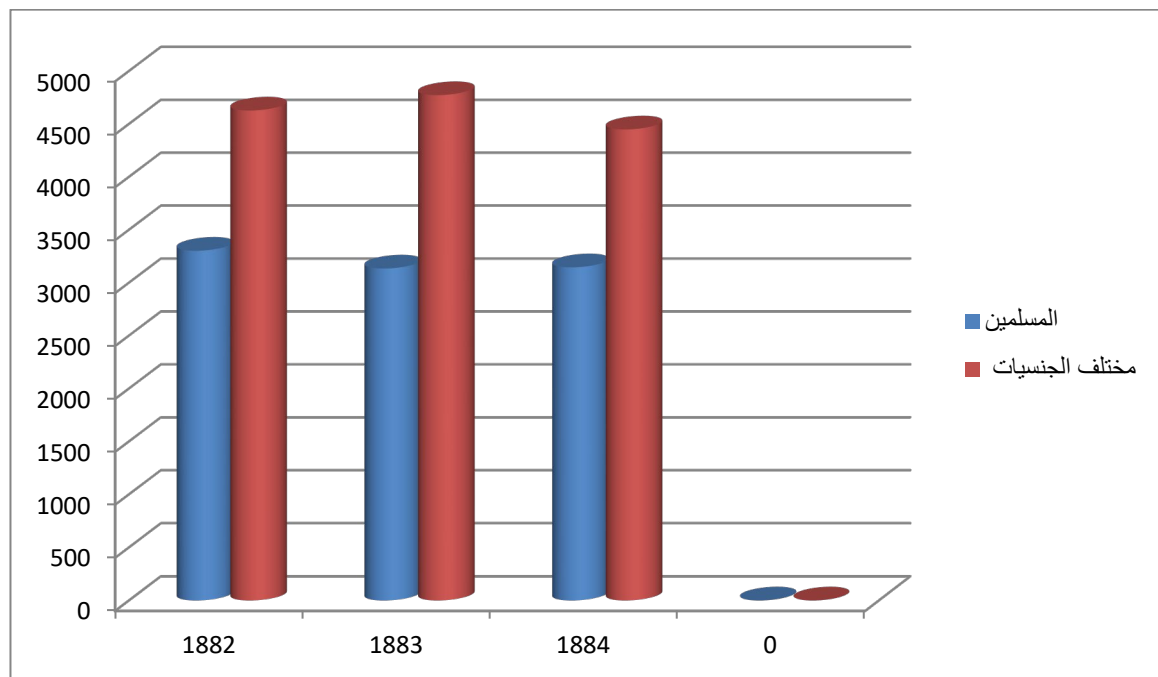
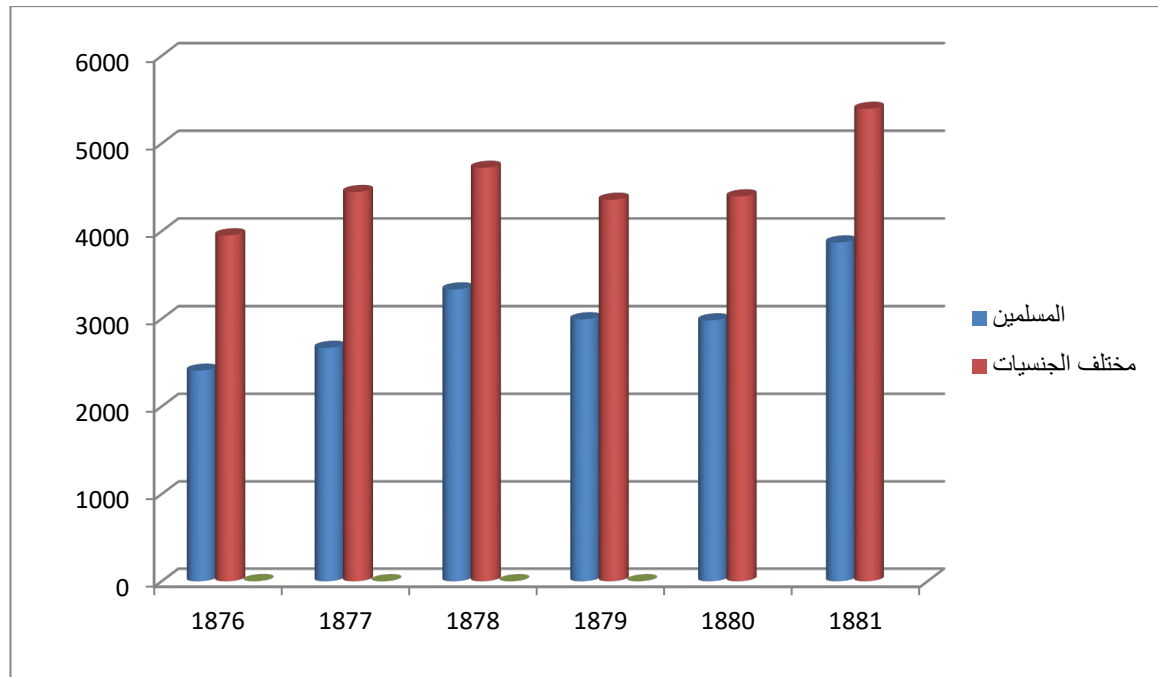
وقد شهدت فترة ما بعد ثورة المقراني ارتفاعاً رهيباً في تعداد المسجونين من الأهالي المسلمين الجزائريين من مختلف الأعمار داخل المؤسسات العقابية الفرنسية ما بين سنتي 1876 . 1884 و الجدول الآتي يوضح ذلك²:

السنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
المسلمين	2408	2669	3335	2994	2982	3871	3302	3134	3145
مختلف الجنسيات ³	3952	4446	4722	4358	4396	5395	4627	4772	4448

¹ - Adolphe Brahim : Op.Cit , P08 .

² - عثمان زقب : المرجع السابق ، ص159.

³ - تشمل الجنسيات الأخرى من الغير الفرنسيين : (اليهود المجنسين ، وغير المجنسين ، مسلمين رعايا فرنسيين ، إنجليز ، نمساويين ، بلجيكيين ، دنماركيين ، إسبان ، ألمان ، إيطاليين ، مغاربة ، روس ، سويسريين ، تونسيين ، أتراك ، ودول أوروبية أخرى وآخرون من بقية العالم).



والملاحظ من خلال هذا الجدول والرسم البياني هو ارتفاع عدد الأهالي الجزائريين في السجون الفرنسية مقارنة ببقية الجنسيات الأخرى المتعايشة في الجزائر والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع عدد سكان الجزائر مقارنة بالجنسيات الأخرى، و السبب الثاني التأثيرات السلبية لمختلف السياسات الفرنسية الممنهجة والجائرة في حق الجزائريين¹، والتي مست جميع الجوانب وبالتالي كانت أثارها سلبية بنسبة كبيرة على السكان المحليين، مما انعكس على إرتفاع الممارسات الإجرامية خاصة اللصوصية منها.

¹ - عثمان زغب : المرجع السابق ، ص159.

فالصحفي الفرنسي ايميل فيولار ينقل لنا ماكان يحدث داخل تلك السجون ، وقد ذكر بأنه يصعب وصف ما عاناه هؤلاء السجناء من بلاد القبائل جسديا ومعنويا في سجن الجزائر العاصمة. تم تناسيهم طيلة أيام كاملة؛ حيث يتم إطعامهم بقليل من الطعام -وأي طعام !- فقط حين تكون هنالك زيارة لشخصية مهمة¹.

وبالتالي يعتبر فيولار من الفرنسيين القلائل الذين تناولوا موضوع تمرد أرزقي البشير، وهو بالفعل موضوع فضول وجاذبية بالنسبة للرسميين من الإدارة والسياح. الحاكم والقضاة والسيناتورات، والنواب، كانوا يدفعون أموال مقابل رأس أرزقي البشير حسب، وينقلون بالسيارة مدعويهم، أصدقائهم ومعارفهم إلى غاية حصن بربروس أين كانت مجموعة أرزقي محتجزة .

ودون الاهتمام بالمعاناة التي كان يشعر بها هؤلاء المساكين المحرومين من الهواء والحرية والغذاء، والذين كانوا يطالبون خلال فترة سجنهم فقط بقليل من الهدوء، فإن الشخصيات الرسمية التي كان يقودها الأمين العام لمحافظة الجزائر كانت تستجوب هؤلاء المساجين وترعجهم بأسئلة جريئة وأمام أعين إدارة السجون الراضية، وتأخذ لهم صور فوتوغرافية وترسم لهم لوحات من طرف فنانيهم المعتادين، كما ذكر فيولار .

ولقد بلغت الفضيحة حدا كبيرا في تلك المرحلة، هذا الأمر جعل محاموا هؤلاء المتمردين يواجهون احتجاجا للنائب العام، هذا الأخير الذي اضطر إلى وضع حد لهذه الزيارات المتطفلة.

ويكمل فيولار في هذه القضية قائلا : " .. لقد وجدت في مقاعد محكمة الجنايات أرزقي شاحبا، هزيلا، الاعتقال القاسي، التحقيق الطويل والإزعاج المستمر وعنف حراس السجن بدا أنها قد أرهقته. ليس هذا هو القائد الذي يرفع رأسه عاليا: إنه سجين مخيف، قبل كل شيء مرتجف"².

لكن وكما هو معروف، فإن أرزقي البشير لم يهمل لبقائه، ليلة مثوله أمام المحكمة، حيث طلب من رئيس الحراس أن يسمح له بحلق لحيته وأن يلبس ثيابا جديدة. وكان في نفس الوقت مهتما بتشكيلة المحكمة؛ وحصل من طرف محاميه على أسماء رئيس المحكمة، مساعديه، وهيئة المحلفين، وعندما قيل له بأن السيد أونيل Honel نائب الوكيل العام ذو الأصول اليهودية، والذي ساعد المحامي العام مارسان Marsan، وقد غضب أرزقي محمر الوجه قائلا:

احكموا علي بالإعدام إذا رأيتموني مذنبا لكن أرجوكم لا تمسوا بشرفي !.

¹ - Emile Violard : Op.cit , p 153.

² - Ibid , p 154

وفي 24 ديسمبر 1894 في صدوق، مقاطعة أقبو تم القبض على أرزقي من قبل مساعد من السكان الأصليين. وفي أواخر شهر جانفي من السنة الموالية (1895)، تم القبض على خمسة وأربعين من اللصوص الشرف، ومعظمهم كانوا من مجموعات أرزقي والإخوة عبدون، وقد اعتقلوا أو تم قتلهم. وبالتالي دمرت المجموعتين عمليا حتى وإن لم يتم القبض على البعض الآخر إلا في جوان أو حتى جويلية من سنة 1895.

تمت محاكمتهم في سنة 1894 احتلت دورتين للجنايات، إحداها في شهر جانفي وفيفري والأخرى في مارس. وحكم على أرزقي بالإعدام يوم 26 جانفي، أحمد أوالسعيد عبدون في 5 فيفري. وفي المجموع تم الإعلان عن ثمانية عشرة حكما بالإعدام خففت ستة منها إلى المؤبد، و أربعة عشر حكما بالسجن المؤقت، منها ستة أحكام بالسجن الانفرادي، وثلاثة بالسجن الجماعي وستة عشر حكما بالبراءة. بعض المتهمين الآخرين " ماتوا أثناء احتجازهم ... بسبب أمراض السل أو التيفوئيد"¹. الصحافة الفرنسية من ذكرت هذا الأمر، لذلك تبقى أسباب موتهم موضوع شك كبير عندنا.

وفي 14 ماي 1895، أرزقي وعبدون وأربعة من مرافقيهم أعدموا علنا في عزازقة. وفي 19 تم إعدام اثنين من الفرقة المسماة بني حساين في ميناء قيدون (أزفون حاليا). وهدفت هذه الإعدامات العلنية أن يكون لها تأثير ريادي في عملية الأمن. ورغم تكرارها فإن خيبة الأمل لم تكن واضحة جدا. وهناك أربعة أحكام بالإعدام لم تخفف وصدرت غيايبا وهم: عمار أومرعي، وفي حق ملازم لأرزقي الذي كان قد حصل على سمعة جيدة لضراوته، وسعيد أو محند، محمد أوالطاهر، ومحمد بن الحاج أوعبدون، أخ أحمد أوالسعيد عبدون.

وخلال جويلية 1895، ولغرض القبض على آخر أنصار الجماعات المتمردة الذين يعملون تحت إشراف أرزقي البشير، تم تنظيم حملة تشمل خيالة البلديات المختلطة في الأعلى، ومساعدين متطوعين من بين السكان الأصليين في المنطقة. وفي 27 جويلية من نفس السنة تمت الإشارة إلى وجودهم في غابة بوهلايو بالقرب من قرية اقراراج، بمقاطعة عزازقة. رغم تطويقهم، دافعوا عن أنفسهم بقوة، وتم قتل مساعدين اثنين ، ثم سقطوا تحت وقع العدد والعدة، إلا أن عبدون وعلى الرغم من إصابته تمكن من الفرار.

إذن حكم على أرزقي بالإعدام ، لكن فيولار يتساءل بقوله: "... هل الحاكم العام الذي كان يجب عليه أن يقتلع اللصوصية من جذورها، لكن كمتعة ترك تلك العصابات تتضخم، وساعد في تطور اللصوصية في منطقة القبائل؛

¹ - Emile Violard : Op.cit , P155.

هل كل هؤلاء الناس لا يجب أن يتحملوا مسؤولية القسم الأكبر من هذه الجرائم المرتكبة من طرف أرزقي البشير!...

ويكمل قائلاً : "...هذه هي قناعتنا الخالصة. إذا كان يوجد في بلادنا عدالة أخرى غير تلك العدالة التي تجثم خلف أعمدة قصرها لتقديم خدمات يطالب بها يهود روتشيلد Rothchied، لكان منذ زمن طويل بعض القضاة وعدد غير قليل من الإداريين ذهبوا إلى كايان عاصمة غايانا لغرس الموز في السجن"¹.

وفي المراحل المتقدمة وبداية القرن العشرين بالتحديد، ذكر الحاكم جونار في عرضه العام عن الجزائر وخاصة الموضوع المتعلق بالجوانب الأمنية، ففي سنة 1907 وحدها تم اعتقال ستة وثمانون من الأهالي لتخفيض في السنة الموالية إلى ثمانية عشر فردا معتقلا.

ويمكن ملاحظة ذلك في الجدولين التاليين:

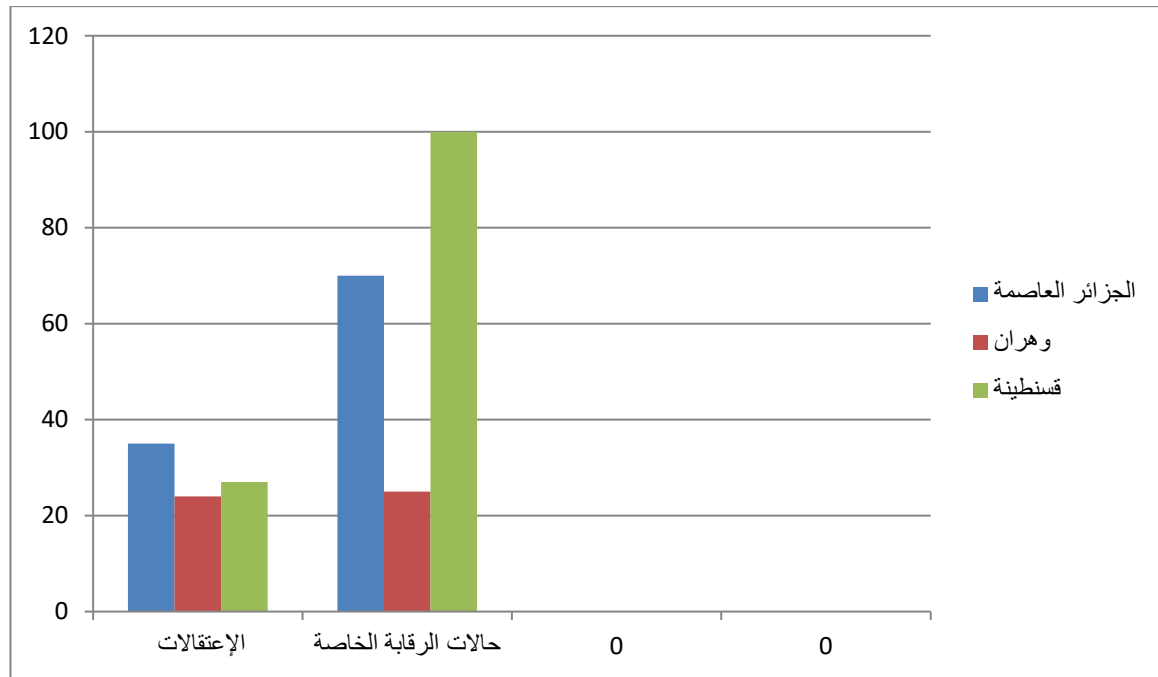
بحيث أن هذه الأرقام توضح حجم حالات الاعتقال في فترة بداية القرن العشرين²:

الجدول الأول يوضح حالات الاعتقالات والرقابة الخاصة في المقاطعات الثلاث خلال سنة 1907 :

المقاطعات	الاعتقالات	حالات الرقابة الخاصة
الجزائر	35	70
وهران	24	25
قسنطينة	27	100

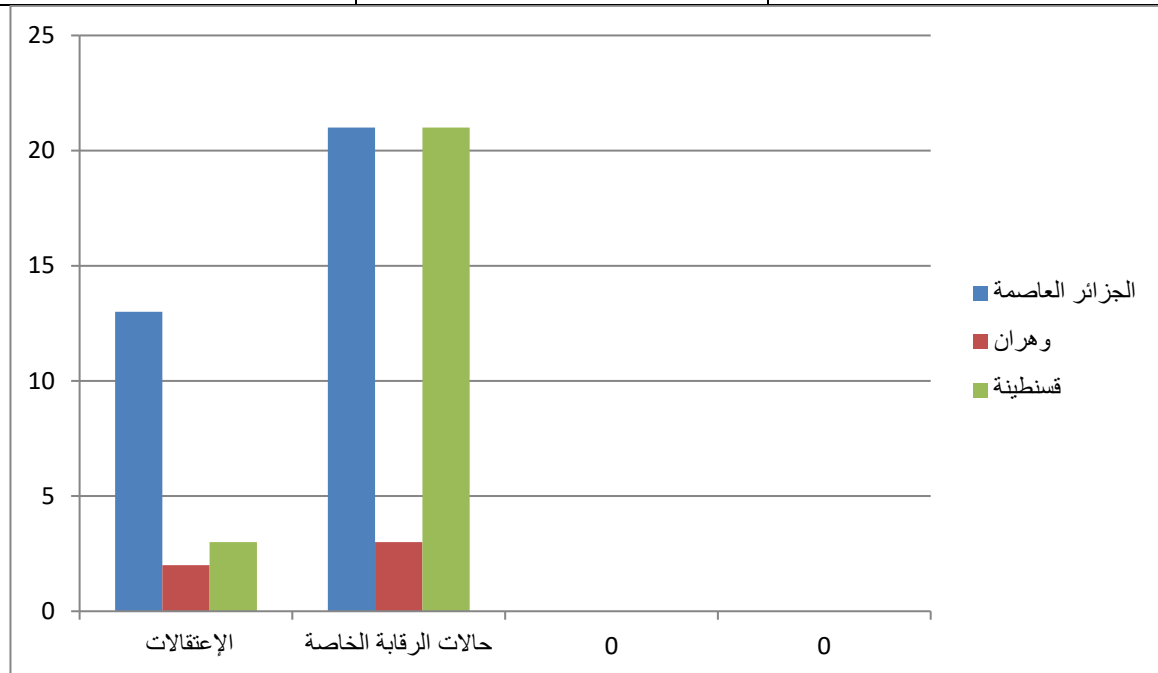
¹ - Emile Violard : Op.cit, p178.

² - عثمان أَرْقَب : المرجع السابق ، ص150.



أما الجدول الثاني فيوضح حالات الاعتقالات و الرقابة الخاصة في المقاطعات الثلاث خلال سنة 1908 :

المقاطعات	الاعتقالات	حالات الرقابة الخاصة
الجزائر	13	21
وهران	02	03
قسنطينة	03	21



والملاحظ انخفاض أعداد الاعتقالات بشكل كبير ما بين سنتي 1907 و 1908¹ خاصة مقاطعتي قسنطينة ووهران، أما في مقاطعة الجزائر العاصمة بالوضع كان على حالة ولم يتغير كثيرا ما بين السنتين ، و لعل الأمر يعود لحالات الهجرة التي شهدتها المقاطعتين في الشرق والغرب، وكذلك انخفاض الممارسات الإجرامية في تلك المناطق، والاستتباب النسبي للأمن في تلك الفترة.

وفي ختام هذا الفصل يمكن أن نبرز حوصلة إجمالية لهذا الفصل و قد توصلنا للنتائج التالية:

- نستطيع التأكيد أن لصوصية الجوع قد تفشت في المجتمع الجزائري بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تم تطبيقها على المجتمع الأهلي الجزائري، بالخصوص فيما يتعلق بقضية سلب الأراضي، فالمالك بالأمس أصبح خماسا لدى الأوروبي اليوم، والأجر اليومي لا يكفي حتى لغذائه وحده فلو فرضنا أنه المعيل الوحيد لعائلته فكيف يكون الأمر هنا.
- من الممارسات أيضا التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة هو بروز تنظيم البشارة و الذي أصبح ممارسة عادية لدى البعض و منه ما شرعه لنفسه، و قد تبناها بعض الأوروبيين مثلما تبناها ضحايا الأهالي الذين رأو فيها بديلا للعدالة الفرنسية التي لم تسترجع لهم ما تم سلبه منهم على عكس البشارة ، والتي تعتبر عند الضحايا ذات فائدة كبيرة.
- توصلنا من خلال الكتيبات التي دونتها النخبة الجزائرية المحافظة في خصوص قضايا المجتمع الجزائري ولعل أبرزها هي ظاهرة اللصوصية و قد اتفقت جميعها على العودة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بدلا من القوانين الفرنسية الوضعية.
- رغم تنوع نظرة القوانين العرفية بتنوع التشكيلات الثقافية في الجزائر، فإنها اتفقت جميعها على تحريم وتجريم هذه الممارسات، وقد تدرجت في العقوبات بتدرج حجم المسروقات، وكذلك بتغير العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى.
- على الرغم من الردع والوسائل التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في مجابهة اللصوصية إلا أنها لم تتمكن من القضاء عليها كليا، وذلك للعديد من الأسباب ولعل المباشر منها هو السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، وكذلك رفض المجتمع الجزائري للعنصر الأوروبي الدخيل على المجتمع بعاداته و تقاليده وكذلك

¹ - عثمان أرقب : المرجع السابق ، ص150

انتقام بعض الشخصيات المناوئة للاستعمار من الأهالي من الوشاة الجزائريين المتعاونين مع تلك الإدارة الفرنسية.

- كان للوجود الفرنسي دور كبير في انتشار ظاهرة قطع الطريق خلال هذه المرحلة ، وذلك بشهادة حتى الفرنسيين أنفسهم وبول روشي أبرز مثال على ذلك.
- شهدت مرحلة بداية القرن العشرين انخفاضا كبيرا في مرتكبي قطع الريق نتيجة عوامل عديدة من بينها بروز نخبة آنداك أطرت المجتمع الجزائري.

خاتمة

خاتمة :

وفي ختام هذا العمل الموسوم بـ : " المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي - اللصوص و قطاع الطرق أنموذجا - 1830 - 1918 " والذي قمنا بالبحث فيه عبر أربعة فصول حاولنا الوقوف من خلالها على مفاصل هذا الموضوع، وخلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مفهوم اللصوصية كان ذو دلالة واحدة رغم الاختلاف في تناول المصادر الأجنبية و العربية له ؛ والمتمثل في تجريم هذه الممارسة ورفضها رفضا قاطعا مهما كانت الأسباب المؤدية لها، وقد ارتبطت هذه الممارسة بحالة الأمن والاستقرار، كما عرفت الجزائر في فترة ما بعد ثورة المقراني وطيلة فترة نهاية القرن التاسع عشر انتشارا رهيبا لهذه الظاهرة، وهي المرحلة المعروفة آنذاك بانعدام الأمن وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار ، حيث انتشرت كنوع من الغليان الشعبي ضد الوجود الاستعماري وممارساته التي مست جميع جوانب الحياة لدى الأهالي.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه قد سلط الضوء على طرح هام في تاريخ انتفاضات الجزائريين ضد الوجود الفرنسي ورفضه بجميع أشكاله ، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة بينت دور السياسة الاستعمارية في تفشي ظاهرة اللصوصية وسط أفراد المجتمع الجزائري، وذلك كنتيجة حتمية أدت إليها تلك السياسة الإمبريالية، وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري.

كما وجدنا أن السلطة الفرنسية قد تنكرت للأهالي الجزائريين وهمشتهم وأقصتهم كليا من إدارة شؤون بلدهم، الأمر الذي لم يحدث في الجزائر فحسب بل امتد إلى بلدان أخرى فرض عليها نظام الحماية، وقد اقتصرت الدولة "الحامية" على التحكم في العلاقات الخارجية والسهر على استتباب الأمن، أما بالنسبة إلى المسائل المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الدين والثقافة فقد بقت على حالها خاضعة لصلاحيات الدولة المحمية، إلا أن الجزائر ألحقت تعسفا بفرنسا التي كرست الظلم والقهر والإذلال بصورة رسمية من خلال إرساء نظام قائم على التمييز العنصري ومعاملة السكان الأصليين بمرتبة دون مرتبة البشر.

إن الظلم الذي ألحقته فرنسا بالجزائر تجاوز المفهوم النظري الذي يعد الأهالي " الفرنسيين " جزء لا يتجزأ من المواطنين الفرنسيين؛ حيث أنهم شاركوا في أداء الواجبات كبقية المواطنين الفرنسيين، ولكن في المقابل لم تمنح لهم

الحقوق المكفولة للمواطن الفرنسي ولا الحقوق الممنوحة للأجانب المقيمين بفرنسا " الوطن الأم " أو الميتروبول بالنسبة للكولون.

كما لاحظنا أن السلطة الفرنسية ألقت بكل ثقلها على الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال، بدعوى نشر المدنية والحضارة في ربوع الجزائر بعد زوال الحكم التركي فيها، الأمر الذي جعل الجزائريين يخوضون مقاومة شرسة ضد ما سمي بمهمة فرنسا "الحضارية"، غير أن الإدارة الاستعمارية لم تضع في حسابها أنها ستصطدم بمثل تلك القوة التي لقتها من ردة فعل الشعب الجزائري، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن إيجاد وسيلة لمواجهة هذه المقاومة غير المتوقعة، حيث قرر المستعمر في هذا الشأن تحويل حملة الغزو وما تبعها من معارك الاحتلال إلى حرب شاملة اكتست طابع الصراع بين الحضارات، فصمود الشعب الجزائري لم يكن ليرضي غزو النظام الاستعماري.

إنّ الهدف الذي وضعته الإدارة الفرنسية هو سحق وتدمير جميع المعوقات التي تعترض سبيلها، وهذا باعتراف الحاكم العام الفرنسي "جول كامبون"، فمنذ بدايات ما يعرف بـ " الاستعمار الحديث " حرص دعاة نشر المهمة الحضارية على منع تداول المعلومات الناجمة عن أضرار الاحتلال، خشية إثارة الرأي العام الفرنسي والدولي ضد المشروع الاستعماري، مما أدى لاستحداث سياسة الرقابة الشديدة على انتقال الأخبار، ومع ذلك حاول عدد من المثقفين والنخبة الفرنسيين والجزائريين على إطلاع البرلمان الفرنسي على الوضع المزري الذي آل إليه الشعب الجزائري آنذاك وانتشار ممارسات السرقة فيه، إلا أن السلطات المكلفة بإدارة شؤون السكان الأصليين حظرت انتقال المعلومات بما فيها تلك الموجهة إلى البرلمان الفرنسي.

لقد جاء قانون التسلط بالقوة من خلال حشر السكان المدنيين في مراكز تسمى " المكاتب العربية" تعرضوا فيها لممارسات شبيهة جدا بتلك التي فرضت على سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر) قبل خمسة قرون خلت، وذلك لأن حشر السكان في المحتشدات قد مهد للنظام الاستعماري لمصادرة الأراضي الصالحة للزراعة التي كانت تملكها القبائل قبل حشرها، وحين اعترض الجزائريون على القانون الأعمى نعتت الإدارة الاستعمارية ذلك الاعتراض بأنه حركة عصيان جماعي دبرها السكان الأهالي، ومن هنا جاءت فكرة الحرب العقابية لردع السكان المتمردين في كافة أرجاء القطر الجزائري.

لقد أدى الاحتلال الفرنسي إلى انتشار ظاهرة المجاعة عند الأهالي التي طالت البلاد مباشرة بعد القوانين الاستثنائية، مما دفع بعدد الجزائريين إلى سلك طريق البحث عن لقمة العيش، ونتيجة تلك المجاعة وما رافقها من تفشي لظاهرة لصوصية الجوع والثمار، والتي اتخذها بعض الأهالي كطريقة لسد رمقهم، وتعد اللصوصية عند الجزائريين وسيلة للبحث عن لقمة العيش والكرامة بالنسبة لهم، أما بمفهومها الفرنسي فهي التمرد والخروج عن القانون.

لقد انتشر هذا النوع من التلصص في الربع الأخير من القرن التاسع عشر خاصة بعد سنة 1871 - كما أشرنا إليه سابقا- فالأوضاع الأمنية في الجزائر شهدت تدهورا ملحوظا باعتراف التقارير الأمنية الرسمية الفرنسية آنذاك، وحتى التقارير غير الرسمية المتمثلة في الجرائد والصحف التي تناولت موضوع تطور ظاهرة قطع الطريق بشكل كبير وتصدرت أعمال اللصوصية عناوين تلك الصحف آنذاك، ولاحظنا بأن السرقات والأعمال الإجرامية ارتفعت بشكل كبير خلال تلك المرحلة خصوصا في مناطق الحكم المدني (شمال الجزائر).

كما خلصنا إلى استنتاج من منطلق أن السرقة ذكّانت ممارسة معروفة في جميع أنحاء العالم والجزائر منذ القدم. والذي مفاده أن أعمال اللصوصية ارتفعت في هذه الفترة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية - كما سبق ذكرها- كما تغاضت تلك التقارير الرسمية الفرنسية عن أن السبب في ارتفاع الاعتداءات هو فقدان الجزائريين لأراضيهم؛ التي شكلت مصدر قوتهم عبر فترات عديدة سبقت الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ونتيجة لذلك عرفت مناطق القبائل والغرب الجزائري والأوراس في الشرق وحتى الجنوب مقاومات هامشية وفردية اعتبرت حلقة وصل مع المقاومات الشعبية في بداية الاحتلال، وهو ما اصطُح عليه في الكتابات الفرنسية بـ "لصوص الشرف"، لقد شهد رواد الانتفاضات الفردية الجزائرية أمام المحاكم بأن السياسة الممنهجة التي قامت بها الإدارة الفرنسية للتوغل في أراضي الجزائريين كانت لها دور فعال ومباشر عندهم في سلوك هذا النوع من المقاومات واتخاذ الجبل كملجأ لهم، فالذي كان مالكا للأرض بالأمس أصبح خماسا لدى المعمر الفرنسي.

وحسب المفكرين المتخصصين على رأسهم "هوبسباون" فإن عُصاة الشرف هو وصف يستخدم للإشارة إلى فئة رافضة للوضع الاجتماعي والاقتصادي، لذلك كانت تسلك طريق التلصص لاسترجاع ما سلب منها، إلا أنه اعتبر تلك الممارسات من قبل الفلاح غير شرعية وإجرامية، بينما في نظر المجتمع الأهلي أو في الذاكرة الأهلية يراه بطلاً

منتقدا، وقاضيا وربما حتى متمردا، ومن ذلك فإن الشعب والمجتمع الجزائري آنذاك يرى في عصاة الشرف أبطالا منتقدين قضاة ورافضين للوضع المأساوي الذي ميز تلك المراحل.

وبعد عرضنا لتلك الانتفاضات المعروفة تاريخيا بتسمية: "المتمردون الشرفاء" الذي كان تمردهم هو نتيجة لتلك السياسة عكس ما عرضته المصادر الكولونيالية ووصفها لهم باللصوص والخارجين عن القانون، وهذا ما تمحور عليه بحثنا حول شعور الرفض وعدم الرضا إتجاه النظام الإمبريالي عن طريق تلك السلوكات.

وبالتالي إن عصيان هؤلاء، وخروجهم عن القانون الكولونيالي لم يكن نابعا من الانحراف الاجتماعي؛ بل كان مرده إلى قناعتهم السياسية الراضية للاستعمار وسياسته الظالمة التي استعبدت المجتمع الجزائري ككل، وجردته من سيادته الوطنية لذلك كان نشاطهم الثوري يستهدف الجزائريين الذين تعاونوا مع الاستعمار في الوهلة الأولى، ثم ممثلي الإدارة بعد ذلك، لذلك تعاطف المجتمع معهم في الكثير من الحالات وأظهر مساندته لهم، وندرت الوشاية بهم مما أدى إلى انتشار نشاطاتهم وتضاعف عددهم.

والملاحظ أن هذه الانتفاضات الفردية لم تكن خاصة بمنطقة معينة من الجزائر بل شملت عديد مناطق الجزائر غربا وشرقا ووسطا وجنوبا، ولم تكن الجزائر الوحيدة التي عرفت هذا النوع من المقاومات أو هذا الشكل من الانتفاضات، حيث وجدت أيضا في باقي مناطق شمال إفريقيا والمغرب وتونس أبرز مثالين على ذلك، لذلك سجل التاريخ أن ظاهرة العصاة الشرفاء لم تتركز في منطقة معينة، بل انتشرت في المناطق الجبلية بشكل كبير، حيث استغل هؤلاء التضاريس الوعرة على غرار غيليزان وسيدي بلعباس وجبال الأوراس وبسكرة وأعالي عزازقة في منطقة القبائل، وبحكم معرفتهم الكبيرة لها شكلت خلفية لتلك النشاطات، حيث ظهر كل من: مسعود بن زلماط في نواحي الأوراس، وبوزيان القلعي في منطقة غيليزان، وأرزقي البشير في منطقة القبائل، وعمر بن اللخماطي في أعالي بسكرة.

ساهم الأنثروبولوجيون أو علماء الأنثروبولوجيا المعروفون بـ "الضباط الباحثين" في إبراز هذه الثورات وهذه الانتفاضات ودونوا تلك الأسماء التي انتفضت ضد واقع استعماري واجتماعي والاقتصادي المنهك نتيجة الاحتلال.

لم يعتبر المؤرخون لهذه الثورات الهامشية - أي الانتفاضات الفردية قليلة الأتباع - التي نعتها الفرنسيون المستعمرون إجراما وقطعا للطريق، حيث تم اعتبارها بأنها كانت امتدادا لثورات منظمة وغير منظمة عرفت الجزائر على مراحل

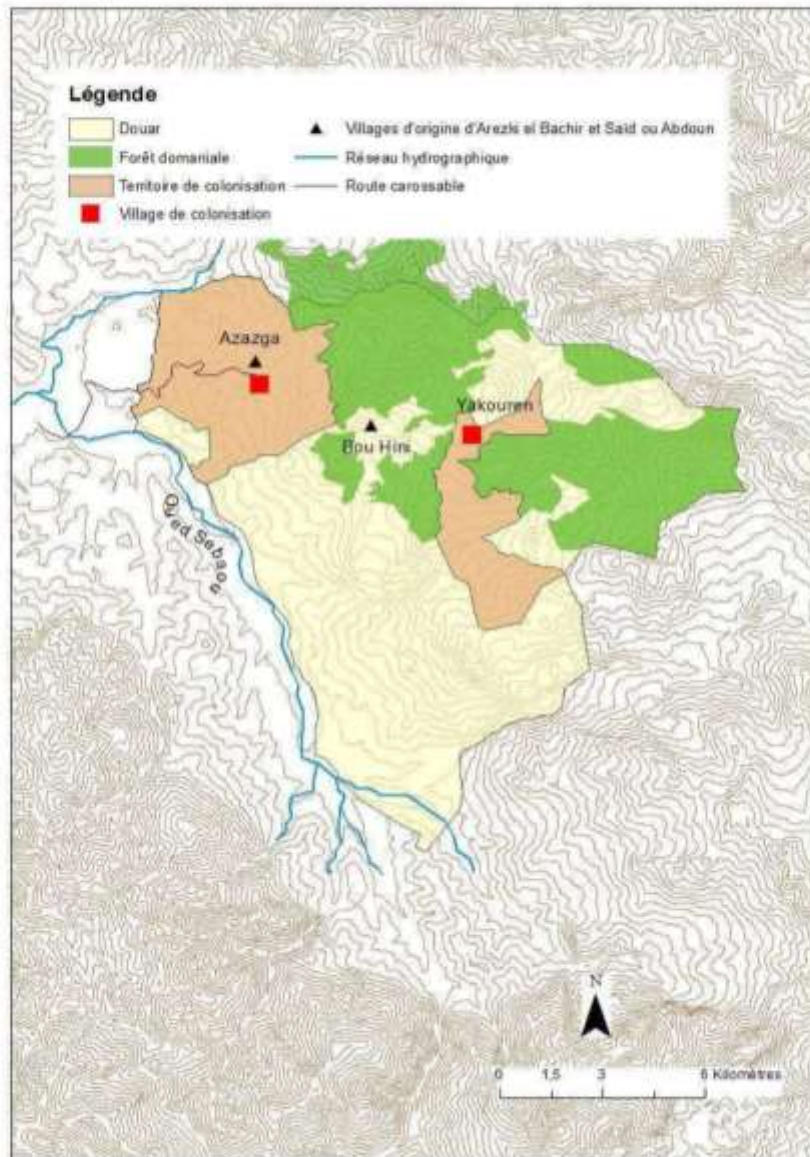
مختلفة من الاحتلال الفرنسي؛ كمقاومة الأمير عبد القادر وبوعمامة وغير ذلك، وخلافا لذلك عرفت الجزائر في تلك الفترة ممارسة جديدة من اللصوصية وأعمال السرقة وهذه الوسيلة انتشرت بشكل رهيب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أطلق عليها مؤسسة البشارة، هذا المصطلح كما رأيناه سابقا مشتق من البشرى أو الخبر المفرح، حيث تشكلت من ثلاثة عناصر هي السارق وصاحب الخبر المفرح والضحية، ومصطلح المؤسسة يمكن ربطه بهذه الممارسة لأنها منظمة متشكلة من عناصر مترابطة ومتفاهمة فيما بينها، ونظرا لتماطل العدالة الفرنسية في معاقبة المجرمين دون إرجاع المسروقات إلى الضحايا من الأهالي وحتى الأوروبيين، جعل هذا السبب الاستعانة بالبشير أحسن طريق لاسترجاع المسلوبات بدل القضاء الفرنسي.

وكان للنخبة الجزائريين التقليديين - على غرار بقية عامة المجتمع الجزائري آنذاك - نظرة اتجاه اللصوصية، واختلفت سبلهما وطرقهما في معالجة هذا الجرم من منطقة إلى أخرى إلا أن جميعها تعاملت مع تلك الأوضاع بشكل ردعي للقضاء على تلك الآفة؛ فقد راسل المهكي ابن باديس الإدارة الفرنسية على سبيل المثال، كما ألف العديد من فئة النخبة كتيبات عن الموضوع تضمنت جميعها العودة إلى تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية بدلا من القوانين الفرنسية؛ التي لم تجلب أية فائدة إيجاباً ذلك الوضع القائم، واعتبرت جميعها أن الحد الإسلامي في السرقة هو أفضل حل للقضاء عليها.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 03 : خريطة تبين التأثير الاقليمي على دوار بني غوبري 1890 (دوار أرزقي البشير)

Carte 2 : Emprise territoriale coloniale sur le douar des Beni Ghobri (vers 1890)



Sources : ANOM 1F33, 26L87, carte du sénatus consulte en cours de numérisation¹.

ملحق رقم 04 :

خمس تقارير من قياد دائرة قالمة يومي 22 و 23 ديسمبر 1875

وهي تقارير روتينية يرسلها القياد إلى الحاكم العسكري لدائرة قالمة كل ثمانية أيام، وقد حصلت عليها بمساعدة الأستاذ حسين جيلالي بن فرج، تتطرق هذه التقارير في مجملها إلى أوضاع الأهالي وانشغلاتهم أو المخالفات التي تأتي من قبلهم، بالإضافة إلى رصد ردود فعلهم اتجاه مختلف ما يصدر عن الإدارة الاستعمارية، كما تتضمن الإجابات عن مختلف الانشغالات التي تردهم من قبل رؤسائهم.

التقارير الثلاثة الأولى والصادرة عن كل من قايد "أعشاش أولاد علي، بني ادحانه واد العار، أعشاش اعطاطفة) شبه متطابقة، تتفق على وضع الأحوال بمناطقهم بأنها بخير وأن الناس منشغلين بحرث أراضيهم ورعي أغنامهم، ولا وجود لأي وباء بها، وتعلم الحاكم العسكري أن ما يبحث عنه من مسروقات لا يملكون عنها أي معلومات.

والتقارير الثلاثة الأولى المتشابهة، الظاهر أنها صادرة عن ثلاث قياد من نفس العائلة (علي بن مراد، محمد بن مراد، عمار بن مراد) وفي نفس التاريخ 22 ديسمبر 1875.

التقرير الرابع صادر عن القايد الطيب بن زرقين لا توجد إشارة لعرشه لا يختلف عن التقارير السابقة، إلا أنه يضيف أنه أوصى مشايخ الدواير بأن لا يرفع الناس شكاياتهم للحاكم العسكري وأنه لا يرفع إليه إلا تقرير الثمانية أيام أو حوادث الجرائم التي يعلم بها في حينها.

التقرير الخامس من قايد قالمة: ينقل شكاية أهالي قالمة من قرار الحكومة المتعلق بأراضي العرش في اعتقادي ويقول أن هذا يسبب "هرج كبير بين العرب"، ويقول أن الرعي تراجع بسبب قلة العشب ما أدى لهلاك قطعان الماشية، ويبدو أن قايد قالمة كانت له صلاحية نقل التقارير عن المعمرين الفرنسيين كذلك، ويضيف أن عين ماء تعطلت ويطلب إصلاحها.

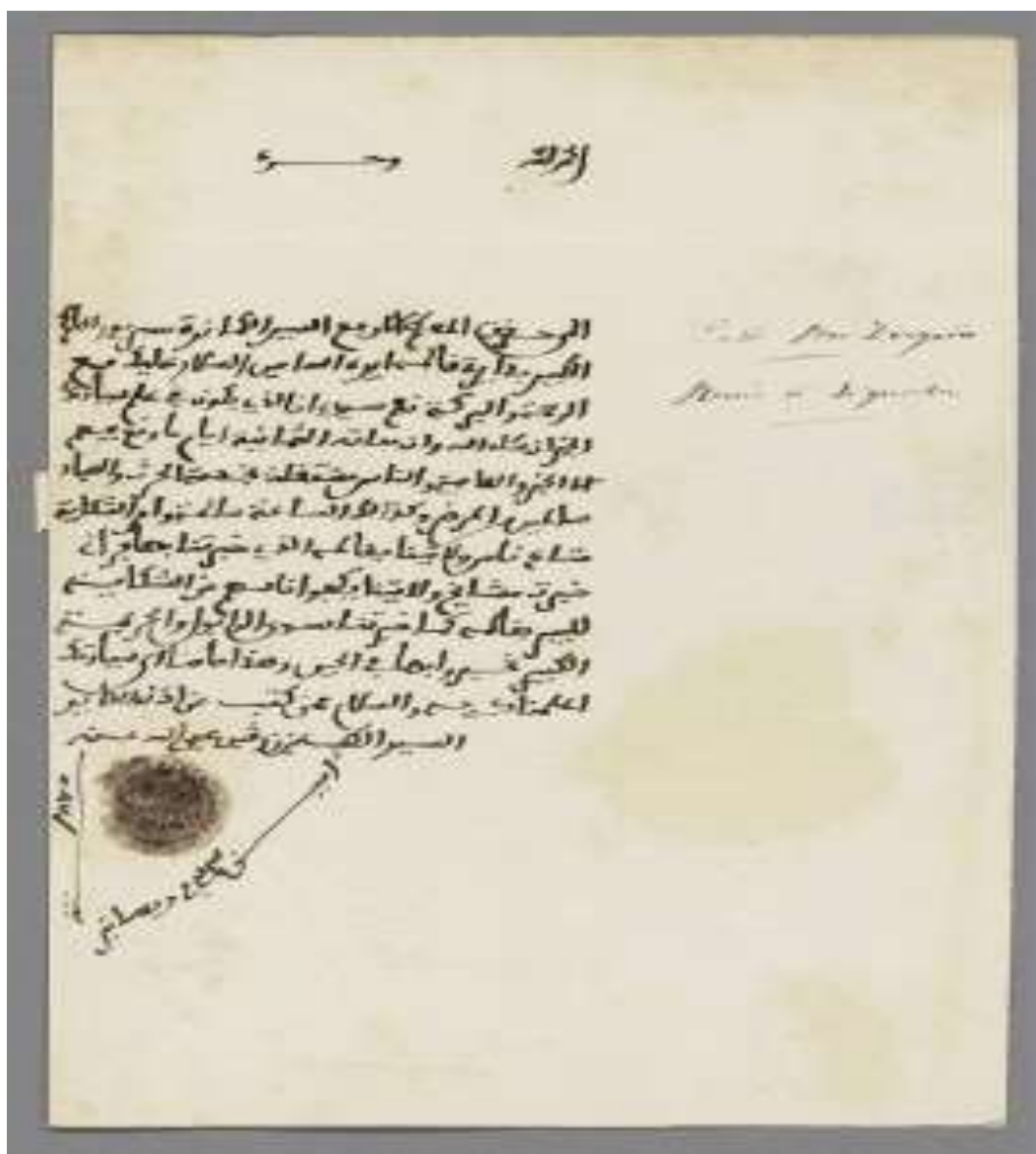
التقرير الأول: أعشاش أولاد علي في 22 ديسامبر سنة 1875

الحمد لله وحده، إلى حضرة المعظم الأرفع المحترم سعادة السيد الكامند سربو والحاكم الكبير لقائمة أيده الله آمين السلام عليك، ورحمة الله وبركاته، وبعد: سيدي إن رابور ثمانية أيام الخير والعافية بولايتنا، والناس مشغولين بالحرث والسعاية سالمة وصالحة، والعباد سالمة من المرض، والحوائج والسرائق التي خبرتونا عليهم، وأنا بحثنا عليهم ولم نخبّر شيء في هذه الساعة، والسلام كتب اعلي بن مراد.



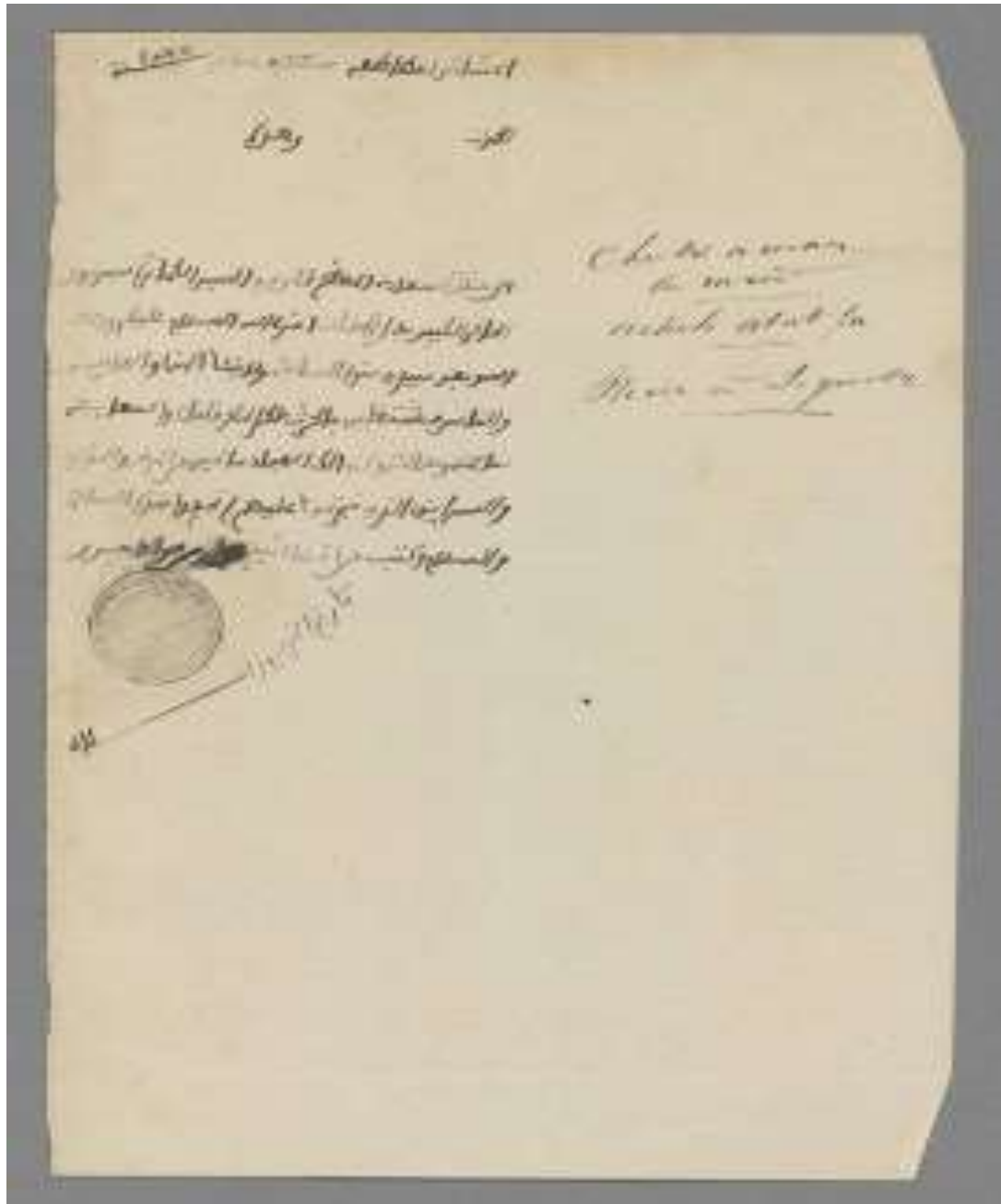
التقرير الثاني: ولاية بني ادحانه واد العار، الحمد لله وحده، في 22 دصانبر سنة 1875

أسعد الله أحوال المعظم المحترم سعادة السيد الكماندة سريور الحاكم الكبير بدائرة قلالة أيده الله آمين، السلام عليك ورحمة الله وبركته، يليه سيدي يكون في شرفي علمك خير أن ربور الثمانية أيام الخير والعافية والناس مشغولين بالحرث والعباد سالمة من المرض وكذلك السعاية والخصب للمرعى قليل والسرائق والحوائج الذي خبرتونا عليهم بحثنا عليهم ولم نجد أي شيء في هذه الساعة والسلام من كاتب الحروف خديمك الشيخ محمد بن مراد رفع الله الجميع آمين في ذلك بتاريخ المذكور أعلاه.



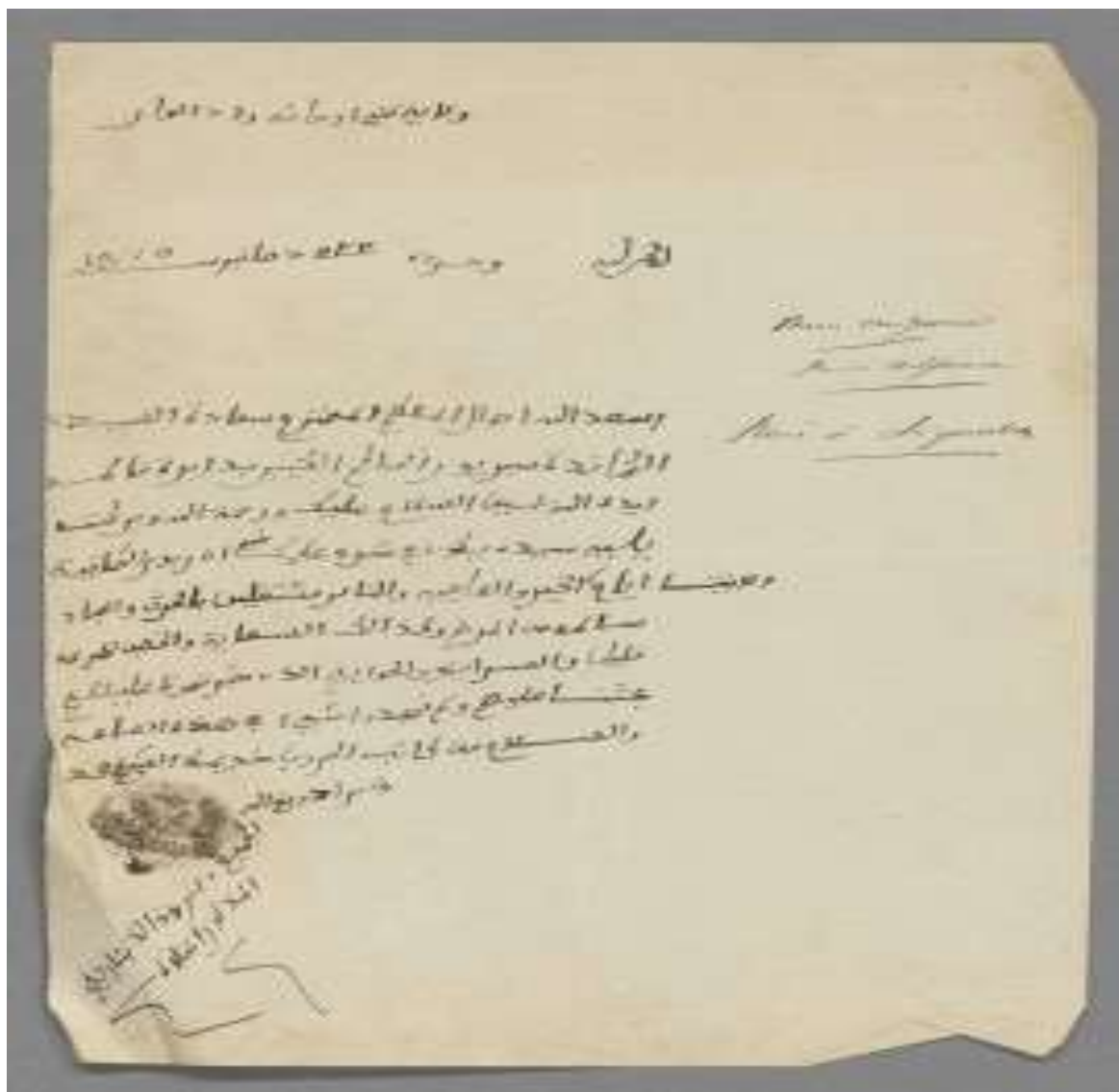
التقرير الثالث: أعشاش اعطاطفة في 22 دسانبر سنة 1875

الحمد لله وحده، إلى حضرة سعادة المعظم الأرفع السيد الكماندة سريور الحاكم الكبير بدائرة قالمه أعزه الله السلام عليكم ورحمة الله وبعد: سيدي هذه الساعة ولايتنا هنا والعافية والناس مشغولين بالحرث لكن المطر قليل، والسعاية سالمة وصالحة وكذلك العباد سالمين من المرض، والخوايج والسرايق الذي خبرتونا عليهم لم نجدوا فهذه الساعة والسلام، وكتب عن إذن الشيخ عمار بن مراد حرر تاريخ المذكور أعلاه.

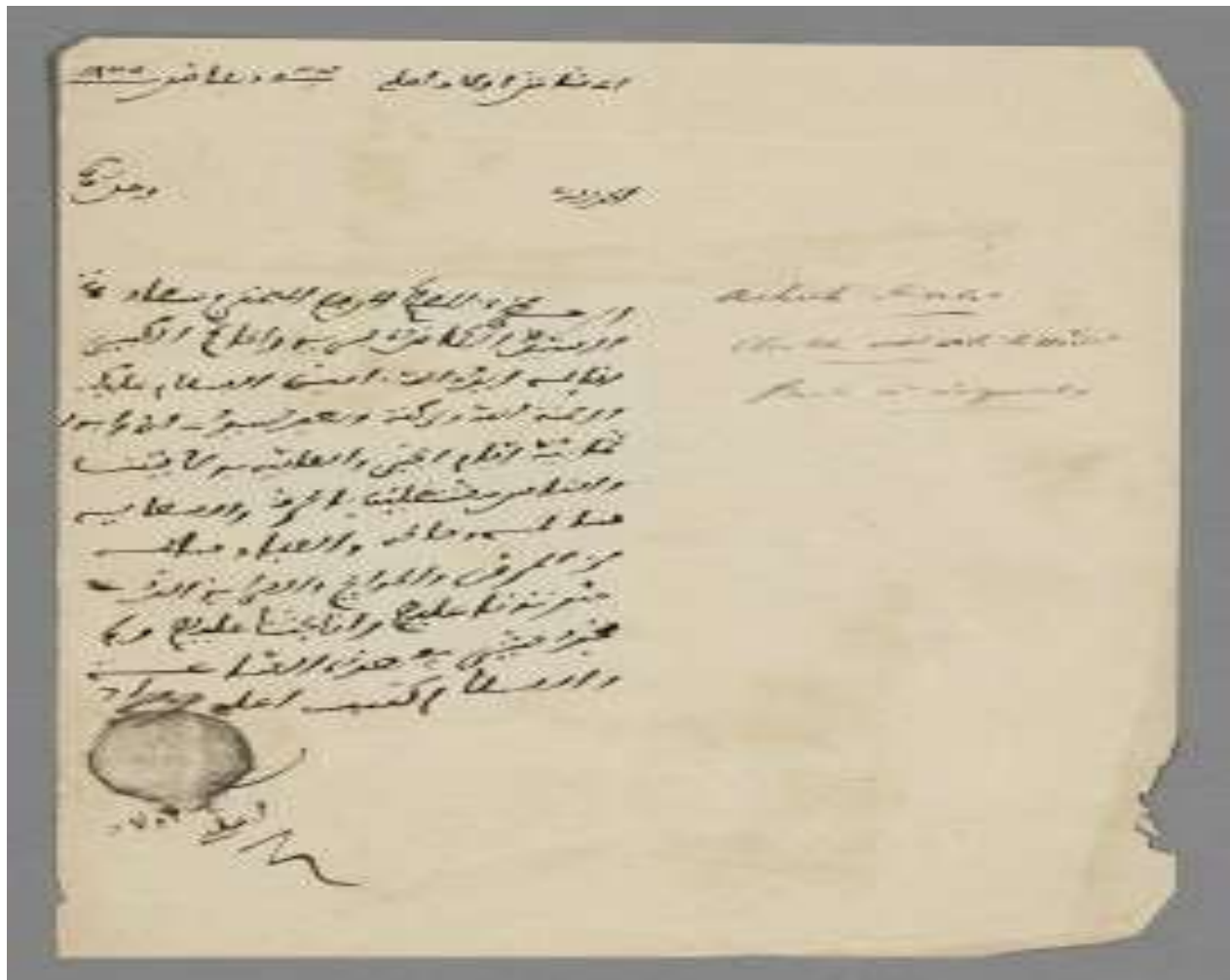


التقرير الرابع: الحمد لله وحده، إلى حضرة المعظم الأرفع السيد الكماندة سريور الحاكم الكبير بدائرة قلالة أيده الله آمين، السلام عليك مع الرحمة والبركة، نعم سيدي إن الذي يكون في علم سيادتك الخير إن شاء الله وإن هاته الثمانية أيام ما وقع فيهم إلا الخير والعافية والناس مشغولة بخدمة الحرث، والعباد سالمين من المرض، وكذلك الساعة سالمة وأمر الشكاية متاع ناس ولايتنا بقلالة الذي خبرتنا بها فراي خبرت مشايخ ولايتنا يكفوا ناسهم عن الشكاية للسيد بقلالة كما أخبرتنا سوى الرايور والجريمة الكبير تخبروا بها في الحين وهذا ما منا إلى سيادتك أعلمناك به والسلام، ممن كتب عن إذن القايد السيد الطيب بن زرقين عفى الله عنه آمين في 23

ديسامبر سنة 1875



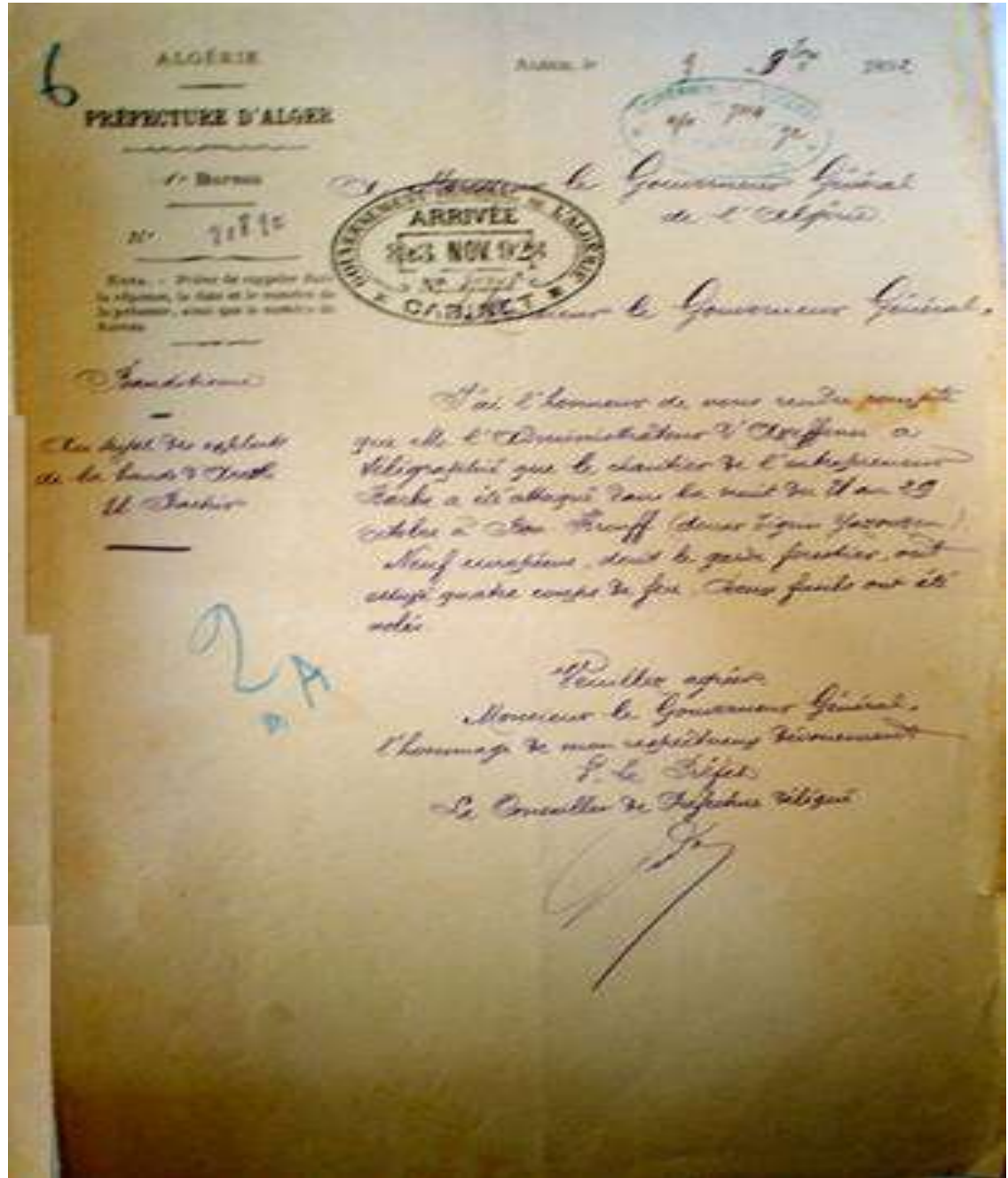
التقرير الخامس: قايد قالمه. الحمد لله في 23 دصانبر سنة 1875 : إلى سعادة المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدي الكماندة اسبريور الحاكم الكبير بقالمه آمنه الله آمين، السلام عليك ورحمة الله وبركاته، نعم سيدي إن ناس ولايتنا كما كانت سابقا، وكل أحد يحتر في جرتة مثل العوام الماضية، إلا بعض من الناس يشكوا ويقول حين رجعت حكومة الأرض في يد القاضي، ونرجع بلاد آباءنا وأجدادنا، وإذا صارت هذا الحاجة يكون هرج كبير بين العرب، والسعاية هزلت كثيرا حتى وقع الموت فيها من قلة العشب، والناس الفرنسوية كل واحد يخدم في بلاده مثل العوام الماضية، والناس الذين خبرتنا عليهم هربوا سابقا والسرائق راني دائما نخبر المشايخ وناس الولاية، ومهما نجد حاجة إلا نخبركم عازما، وأيضا نخبرك أن العين الصفر الذي بنا الجيني في بلادي ... في العام الماضي راه غار الماء تحت الحلاقم، ولم يحدث الناس الذي بقرها ماء غيرها حتى الا أنفسهم، يطلب منك تامر ناس الجيني يمشوا يصلحها والسلام من أحمد الزين بن محمد.



ملحق رقم 03 : صورة أرزقي البشير :



ملحق رقم 04 : تقارير أمنية حول أرزقي البشير :



[illegible]

[illegible]

ملحق رقم 05 : إعدام أرزقي البشير في الساحة العمومية لتيزي وزو:



المصدر : Op.Cit , P9 : Hassina Amrouni

ملحق رقم 06 : تنفيذ حكم الإعدام في حق أرزقي البشير



Le Petit Colon, 14 mai 1895. : المصدر

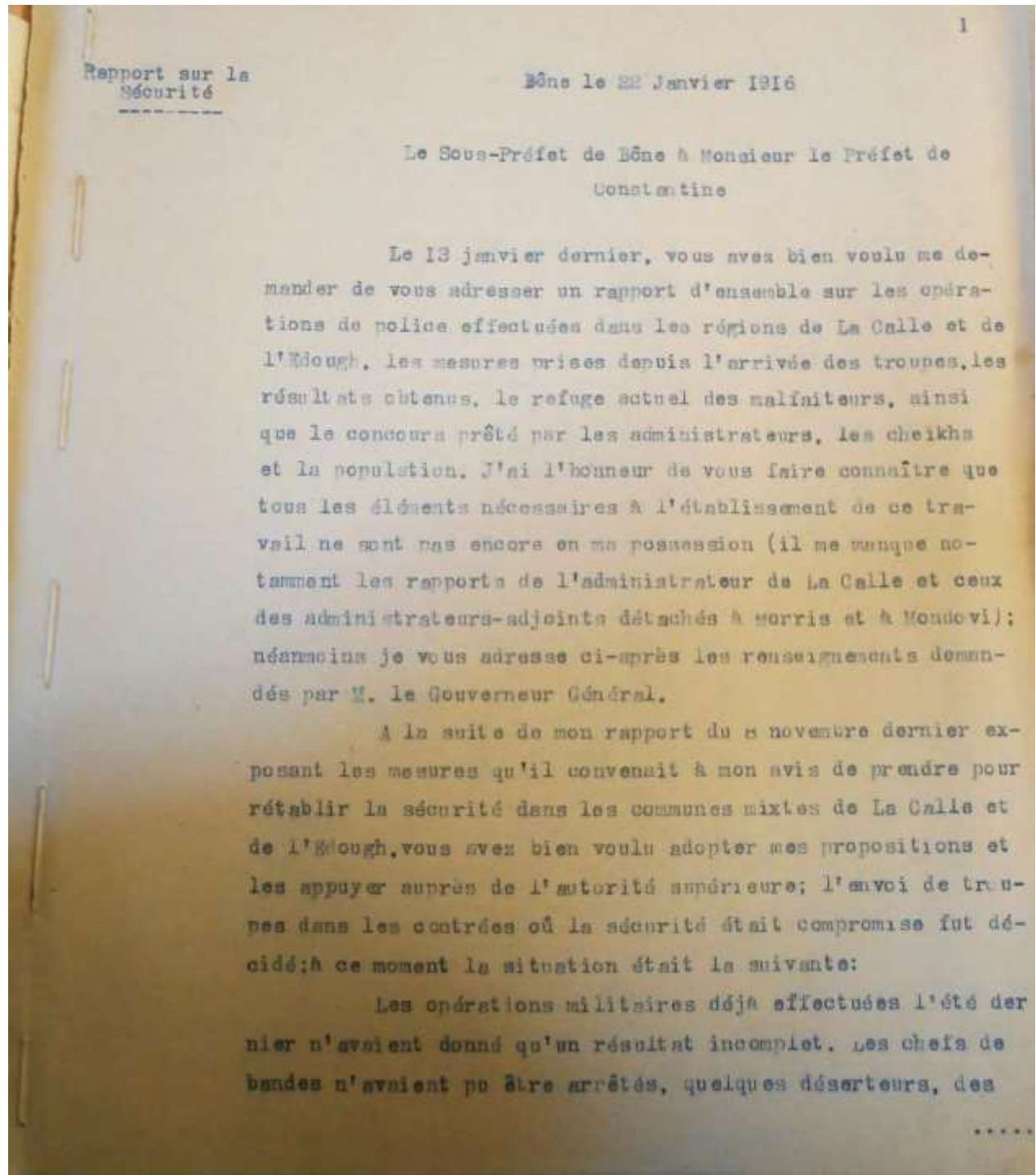
[illegible]

ملحق رقم 07: سجل تعريفى حول محمد أولحاج عبدون

RENSEIGNEMENTS	
procureur sur le compte du délinquant de l'autre part, avant sa condamnation	
Notus et d'avis des confessions qu'il avait déjà faites, pour ou contre lui-même, etc.	C'est ainsi à 10 ans d'infirmité pour sa part de l'autorité militaire.
Renseignements sur sa conduite, ses opinions, ses moyens d'existence, etc.	Mal noté sans travail
Extrait des registres du Dépôt.	
Instruction	Mette
Prédiction ou autre avis pendant la détention au bagne.	Arrêté en 1912
Renseignements divers.	
Conduite, pour ou contre lui-même, etc.	Bonne conduite
Notes complémentaires.	Néant
Le Grefier-comptable	

N° 20518 DE LA MATRICULE.	
MUTATIONS.	
indamnation	évacué le 1 ^{er} avril 1846 réintégré le 27 du dit. évacué le 13 ^{ème} 1847 réintégré le 22 ^{ème} 1847 évacué le 4 mai 1848

Source : ANOM, COL-H-1310. نقلا عن أنطونين بلاري



ملحق رقم 08: تقرير نائب محافظ في عنابة حول لص خلال الحرب العالمية الأولى :

des complices de second plan étaient seuls tombés entre nos mains. Les troupes furent retirées trop tôt. M. l'Administrateur de La Calle avait demandé leur retrait alors que les fonctionnaires de la commune mixte de l'Edough estimaient, à juste titre à mon avis, que leur maintien était nécessaire. Younès et Rouchi les deux chefs principaux n'avaient pas été capturés, ils tenaient encore la brousse et il était facile de prévoir qu'après le départ des militaires, leur prestige n'étant pas diminué, bien au contraire, les éléments dispersés, les individus tarés les détenus qui parviennent en trop grand nombre à s'évader, ne tarderaient pas à les rejoindre et à constituer de nouvelles bandes. Celles-ci se sont en effet réorganisées aussitôt. Leur composition exacte ne nous était pas connue; ce n'est que très lentement qu'il a été possible de la déterminer.

COMPOSITION DES BANDES - D'une part dans la région sud de Lamy et nord de Souk Ahras et de La Séfia la bande de Younès, composée autrefois de cinq individus et réduite, depuis les opérations de l'été dernier à deux membres, les plus redoutables d'ailleurs, Bonnour Younès et Abdelali Amar. Sans doute quelques malfaiteurs de profession lorsqu'ils commettaient leurs méfaits ou seulement fiers d'opérer avec cette bande réputée, se joignaient parfois à eux, mais on ne peut les considérer comme des éléments bien dangereux.

D'autre part, la seconde bande, dite bande "Rouchi" opérait dans la région très étendue qui comprend la commune mixte de La Calle presque tout entière, la partie Est de la commune mixte de l'Edough et Nord de La Séfia. Les bruits les plus divers circulaient et circulent encore sur sa composition et ses agissements. On peut affirmer que cette bande est loin de présenter, pour la sécurité des personnes et des biens le danger de la première. Elle comprend, outre son chef "Tlili Ahmed"

...

dit "Rouchi" les nommés "Kendi Saad" et "Mohammed El Hefsi" de la commune mixte de l'Edough, "Debbache Khelifa", "Atmani Mohamed", "Lazeradi Ali" et "Boukhatem Nebarek" de La Calle, pour la plupart déserteurs ou malfaiteurs sous le coup de condamnations non encore purgées. Toute cette bande, son chef surtout, jouit de l'estime des indigènes et il est certain que parmi les méfaits qui lui sont imputés, beaucoup sont probablement l'oeuvre de malfaiteurs anonymes. Les indigènes que ces bandits ont su se concilier par leurs largesses, se plaisent à faire remarquer qu'ils n'ont jamais versé le sang. Aussi leurs amis sont trop nombreux pour que la capture du chef "Rouchi" intelligent adroit et prudent, ne soit pas des plus difficiles.

Enfin la bande des Ouled Salem qui comprenait quatre déserteurs et un malfaiteur, les nommés "Boukharouba Ali ben Amar" déserteur, chef de bande, "Saouli Mohammed ben Amar", déserteur "Hendi Boularès", malfaiteur. Les membres de cette bande sont accusés d'avoir pris part au meurtre du fermier européen Breffel, en octobre dernier.

Ces bandes organisées, loin de semer la terreur dans la région, agissaient presque partout sous les yeux et avec la complicité de la plus grande partie de la population satisfaite au fond de voir l'autorité mise en échec. Seuls, quelques indigènes aisés, les étrangers de passage, les maquignons et les moxabites qui venaient commercer dans le pays, la population européenne, les colons, appelaient de tous leurs vœux notre intervention. En un mot, contrairement à l'opinion répandue, nous n'avions pas à faire à des

....

II Km de Lamy

4° un poste à la mehta Rosfah (douar Reguegna) II Km de Medjé Sfa

5° un poste au 56° Km (mehta Schroun) douar Cheffia

B - dans la commune mixte de La Calle

6° un poste à la mehta Kef Khechine (douar Chiebna) 12 Km de Lamy

7° un poste à la mehta Statir (douar Chiebna) 15 Km de Lamy

8° un poste à la mehta Bleida (douar Bou Hadjar) 24 Km route de Souk Ahras à La Calle 7 Km sur piste

9° un poste à la mehta Khamsa (douar Bou Hadjar) 7 Km de Lamy

10° un poste au village de Lamy

Ces postes sont à l'effectif de 30 hommes, de plus un peloton de 25 cavaliers est placé à Lamy avec la mission d'effectuer de nombreuses patrouilles.

Dans la suite, sur la demande de M. l'administrateur de La Calle et pour assurer la sécurité des régions de Blandan et du Tarf des détachements supplémentaires furent envoyés:

Douar Beni Maar

20 hommes à la mehta Sidi Naceur (près de la route Bône-La Calle)

20 hommes à la mehta Rialta

20 hommes à la mehta Boubecker

Douar Ouled Dieb

20 hommes à l'Aïn Bougless

Douar Ouled Youb

20 hommes à la mehta Maxua

Douar Bougloub

20 hommes à Aïn Kebar

Enfin 25 spahis sont installés à La Calle et 10 hommes et 15 spahis au Tarf.

Il était entendu avec M. le Général Commandant la division

.....

de Constantine que ces emplacements n'étaient pas immuables, deux seulement ont été déplacés, l'un en raison des difficultés du ravitaillement, l'autre qui est en train de s'installer à l'Oued Soudan, pour se rapprocher des régions fréquentées actuellement par "Rouchi" la gendarmerie et la police de sûreté repurant pour mission, en plus de leurs fonctions habituelles, de surveiller tout spécialement la route de M. ne à La Calle où de nombreux attentats avaient été commis.

RÉSULTATS OBTENUS - Il convient de remarquer qu'aussitôt les postes installés, la sécurité est devenue complète dans le pays. Les vols et les attentats ont immédiatement cessé et les malfaiteurs se sont effacés n'ayant plus d'autre souci que de se soustraire aux recherches de l'autorité. Ils se déplacent sans cesse et ces randonnées qui rendent leur capture plus difficile, ont amené la dislocation de leurs bandes et les ont empêché de commettre de nouvelles attaques à main armée. Les colons se sentent protégés et les indigènes paisibles et travailleurs ont repris une entière confiance. Les familles isolées que je ne manque jamais de rassurer au cours de mes ~~ixxxxxx~~ tournées ne craignent plus pour leur sécurité. La presse, même la plus hostile à l'administration, reconnaît que la confiance est revenue et cesse ses attaques. Enfin le Parquet, qui manifestait, il y a quelques mois, de si grandes inquiétudes est aujourd'hui rassuré. M. le Procureur Général venu récemment en tournée dans l'arrondissement et que j'ai accompagné jusqu'à La Calle, a pu se rendre compte que la situation qui n'avait jamais été aussi grave qu'on la lui avait représentée, était bonne maintenant. Je relève avec satisfaction, dans un rapport que m'adresse M. le Juge d'instruction de Bône, les phrases suivantes que je tiens à mettre sous vos yeux:

"J'ai l'honneur de vous faire connaître que le dernier acte

"acte de banditisme dont j'ai été saisi remonte au 3 décembre 1915.
"Il semble donc que les mesures prises et les récentes exécutions de
"quelques uns des principaux bandits aient beaucoup amélioré la si-
"tuation..."

RESULTATS OBTENUS ET REFUGE ACTUEL DES MALFAITEURS -

Dès l'arrivée des troupes, il était évident que les mesures à prendre devaient s'adresser non seulement aux bandits, mais aussi aux populations des régions fréquentées par eux. La seule tactique profitable, dans ce pays montagneux, couvert de forêts, où toute recherche sérieuse est presque impossible, consistait à demander aux troupes de multiplier les services de patrouille pour rendre précaires les refuges des malfaiteurs. Il fallait aussi châtier les indigènes en supprimant les gourbis isolés, en groupant les mechtas et surtout en mettant en surveillance spéciale, en des points proches, des détachements de troupes, les familles des bandits et des indigènes notables de préférence, suspects de les abriter et de les ravitailler. Ce programme fut ponctuellement exécuté. Au début on ne s'étant pas outre mesure de ce qu'on ne croyait être qu'un état de chose provisoire et l'on espérait que lassés, nous abandonnerions rapidement la partie. La construction par les soldats de gourbis confortables et paraissant constituer des installations définitives détrompa rapidement les populations auxquelles j'avais d'ailleurs déclaré que l'occupation militaire durerait tant qu'il resterait un seul malfaiteur en liberté. D'autre part l'obligation de contribuer au ravitaillement des troupes en leur fournissant de la viande de boucherie est une mesure qui pèse lourdement sur les mechtas suspects et les amènera rapidement à souhaiter la prompte disparition des bandits.

Je ne veux pas rentrer dans le détail des opérations par-

...

particulières qui ont toutes fait l'objet de rapports spéciaux et je me bornerai à indiquer les résultats appréciables déjà obtenus.

BANDE DES OULES SELIM - Le 12 décembre "Boukharouba Ali", le chef, bandit redoutable, auteur principal de l'assassinat de Breffet et de son berger "Talhi" était abattu dans les montagnes des Ouled Selim. Presque en même temps le déserteur "Saouli Mohamed" réputé pour ses nombreux vols, était capturé. Enfin, dans la nuit du 16 au 17 janvier courant, le déserteur "Hainoun Nouard ben Bahri" qui, après la mort de "Boukharouba" avait jugé prudent de se réfugier dans les "Bani Mezze-line" commune mixte de la Séfia, avec ses compagnons "Zanoun Zidane" et "Boularès" a été grièvement blessé et capturé à la mechta "Chabet Larbi" au douar "Dramens" commune mixte de l'Edough. Cette bande est donc réduite à un déserteur et un malfaiteur qui, craignant pour leur vie, se sont réfugiés dans les forêts d'El Haouara, commune mixte de La Séfia. Je suis persuadé que leur capture sera opérée bientôt, surtout, s'ils reviennent sur le territoire de la commune mixte de l'Edough.

BANDE YOUNES - Cette bande qui possédait encore ses deux membres les plus dangereux, "Younès" le chef et "Amar" est maintenant anéantie. "Younès" a été abattu, les armes à la main par le détachement du poste de Batta (La Séfia) il y a un mois à peu près, sur la dénonciation d'indigènes de la Séfia, ce qu'il convient de remarquer, et le 17 janvier, au matin "Amar" tombait frappé de deux balles par Haou Ali, à proximité du Bordj de cette famille, près de Lamy. Avec Amar disparaît le dernier membre de la bande Younès et la sécurité se trouve rétablie dans la région Sud de Lamy.

BANDE ROUCHI - La tâche la plus difficile est certainement de capturer

exposée; mais il est indispensable que les troupes soient maintenues ici aussi longtemps que cela sera nécessaire, c'est à dire jusqu'à la disparition complète des bandits et des déserteurs.

CONCOURS DES ADMINISTRATEURS, des CHEIKHS et de la POPULATION -

Les deux administrateurs M.M. Chatrouane et Lovichi font preuve de beaucoup de zèle et d'activité; notamment M. Lovichi qui, par ses propres moyens, a obtenu les résultats qui réduisent à deux unités la bande des Ouled Selim. Je tiens à signaler qu'il accomplit fréquemment de longues et fatigantes tournées. Il n'y a également que des éloges à adresser aux administrateurs-adjoints M. Battistini, détaché à Lamy, reste en contact permanent avec le Commandant des détachements, il ne marchandé ni son zèle, ni son activité et fait preuve d'initiative intelligente et d'une grande connaissance des indigènes. M. Nick, tout en assurant son service auprès des tribunaux répressifs, se tient constamment en relation avec les postes de la vallée et des Ouled Selim. M.M. Laramande et Grach font également de fréquentes tournées. Quant aux adjoints indigènes j'ai le regret de constater que leur concours a été bien inférieur à celui qu'on était en droit d'exiger d'eux, surtout dans la commune mixte de La Calle.

COMMUNE MIXTE DE L'EDOUGH.

Le seul cheikh qui mérite des éloges est ~~xxx~~ l'énergique adjoint indigène des Ouled Selim "Nadji Ahmet" qui a activement participé à la disparition du bandit "Boukharouba Ali"; après avoir arrêté de ses propres mains, en septembre dernier le déserteur "Laïd Lakhdar" bandit très dangereux, Nadji a bien mérité une récompense.

L'adjoint indigène des douars Talha Dramena, Abed Rabah a prêté également une aide sérieuse pour débarrasser son douar du déserteur "Hamar".

...

ici
pas-

Le cheikh du douar Reguepa a été révoqué pour mollesse et par sa demande. Il n'aurait pas rendu de services dans ce pays qu'il ne connaît pas et où l'on déteste les étrangers; il s'est rendu plus utile dans son pays d'origine, en contribuant activement à la mort de Younés.

L'adjoint indigène du douar Cheffia est d'une insuffisance absolue, son frère ravitaille et renseigne "Rouchi" qu'il aurait pu nous livrer depuis longtemps s'il l'avait voulu. J'ai l'intention de demander sa révocation.

COMMUNE MIXTE DE LA CALLE.

Le cheikh de Bou Hadjar vient d'arriver dans ce douar; énergique et influent, paraît-il, il pourrait certainement déployer une plus grande activité.

Celui de Chiebna, victime lui-même des bandits qui ont pillé son bordj, tué son cheval, violé ses filles, ne demande qu'à partir dans un poste plus tranquille.

Vous aviez pourtant, Monsieur le Préfet, prévenu les adjoints indigènes que vous les rendriez responsables de toutes les atteintes à la sécurité qui se produiraient dans leurs douars; ces avertissements et ceux que je leur ai fréquemment adressés depuis n'ont pas modifié leur apathie et leur indifférence. Dans ce pays où les populations sont assez turbulentes et où le banditisme renaît si facilement, il faudrait des adjoints indigènes d'une énergie et d'une activité exceptionnelles. J'estime qu'après la fin des opérations il conviendra de remplacer impitoyablement les cheikhs qui n'auront pas donné toute satisfaction à l'autorité.

Enfin, je dois ajouter que la population européenne, y com-

...

y compris les gardes forestiers et les cantonniers, dont quelques-uns auraient pu cependant nous rendre de grands services, est restée jusqu'ici complètement étrangère à nos opérations, craignant sans doute des représailles.

Je ne veux pas terminer sans rendre hommage au dévouement, à l'activité et à la courtoisie de M. le Commandant Conseil qui veut bien prendre notre avis à chacune de ses décisions. Les rapports entre officiers et fonctionnaires n'ont jamais donné lieu au moindre incident, et la meilleure camaraderie n'a cessé de régner entre eux.

Le Sous-Préfet:

Signé: GUILHERMET.

Source : ANOM, 93-5326. نقلا عن أنطونين بلاري

ملحق رقم 09 : صورة مسعود بن زلماط الثاني ثائر الأوراس .



ملحق رقم 10 : صورة بوزيان القلعي ثائر غيليزان :



ملحق رقم 11 : صورة بن باهي مصطفى ثائر عين تيموشنت :



ملحق رقم 12: مصطفى بن باهي على اليمين و بوقدره عبد القادر (قائد دوار حمام بوحجر عين تيموشنت)على اليسار ، و الذي سلم بن باهي إلى الإدارة الفرنسية مقابل المكافأة.



ملحق رقم 13 : وثيقة تمثل المكافأة التي نالها بوقدرة عبد القادر مقابل عمولته للإدارة الفرنسية وبعد أن قبض على مصطفى بن باهي نال وسام الضابط من قبل الحكومة الفرنسية.

LEGION D'HONNEUR.
NUMÉRO D'ORDRE
DES MATRICULES : 29584

Nom : *Abd el Kader Bou*
Prénoms : *Guedra.*

Qualité : *Président du Douar, Chef Hamman Bou Hajar*
ou *grade. Chef mixte d'ain Lemouchent (Oran)*

né le *en 1815*
à *Smelha de Melita (Algérie)*

a été promu **Officier** de la Légion d'honneur par décret
du *24 Octobre 1883* rendu sur le rapport
du Ministre de l'Intérieur
pour prendre rang du *même jour*

Chevalier le *7 Juin 1865*
Date du départ de la décoration : *13 Mars 1883*
du brevet : *11 Juin 1884*
Date du décès : *29 Mars 1884*

2
36 (61)
4

L'IMPARTIAL

ORGANE RÉPUBLICAIN DES INTÉRÊTS DE DJIDJELLI & DE LA RÉGION

PARAISANT TOUS LES DIMANCHES

ABONNEMENTS
Un an 7 fr. — Six mois 4 fr.
Algérie et France : le port en sus.
Les abonnements partent de chaque mois
et sont payables d'avance.

Bureaux du Journal : Rue Gadaigne, à Djidjelli
Tout ce qui concerne la Rédaction et l'Administration du Journal doit être adressé franco
à M. Jules ANGELL, Directeur-Gérant, à Djidjelli.
Les abonnements sont traités au comptant sans escompte.

INSERTIONS
Chronique locale (la ligne) 60 centimes
Réclames 40 —
Annonces diverses 30 —
Au traité annuel de gré à gré

L'IMPARTIAL est désigné pour l'insertion et la validité des annonces judiciaires, légales, administratives et commerciales

Djidjelli, le 9 Septembre 1905.

Vers l'Agriculture

Ce n'est pas seulement la France, mais toutes les nations de l'Europe, particulièrement l'Angleterre, l'Allemagne, la Belgique, qui sont effrayées de la surproduction et de l'engorgement industriels, et qui prennent peur de l'afflux constant des habitants des campagnes vers les villes, du nombre sans cesse grandissant d'ouvriers sans travail que la grande industrie n'occupe plus que par intermittence.

Cette peur salutaire, commencement de la sagesse, nous ramène d'instinct à la terre, à l'agriculture trop longtemps méconnue.

De tous côtés, on commence à réagir contre la dépopulation des campagnes, à lutter contre les préjugés ridicules qui éloignent des carrières agricoles les jeunes gens.

Des sociétés se créent jusque dans les villes pour parer au danger. C'est ainsi que de généreux parisiens ont fondé la *Société française d'émulation agricole* (3, rue Bailly, à Paris), dans un double but : ramener aux champs les déshabitués qui les ont fuis aux heures chimériques des illusions et relancer ceux qui sont tentés d'abandonner la campagne, en les éclairant sur leurs véritables intérêts, en leur montrant l'avenir incertain qui les attend dans les villes où trop souvent la misère qu'entraîne avec eux le chômage et les grèves, ne leur procure qu'une existence malheureuse, remplie de privations, au lieu de l'aisance et de la vie facile qu'ils croyaient rencontrer.

Nous ne saurions oublier la *Société nationale des conférences populaires*, qui répand partout l'instruction dans les campagnes, et retient l'agriculteur aux champs en l'instruisant, en l'initiant aux meilleures méthodes de culture, en lui montrant les avantages de l'association et de la solidarité.

D'autre part, nous constatons avec satisfaction que des écrivains de haute valeur agitent avec succès l'opinion publique en faveur de l'agriculture. Il serait à souhaiter que tous les agriculteurs puissent lire : « l'Agriculture devant la science », de M. Passy ; le « Retour à la Terre », de M. Méline, ouvrage d'assez haute portée morale et sociale, abstraction faite des opinions économiques ou politiques que les lecteurs peuvent ne pas tous partager et dont nous croyons devoir reproduire un extrait :

« Il est incontestable que l'agriculture occupe une meilleure situation qu'autrefois. Elle a été un instant détrônée par l'industrie qui, par son rayonnement merveilleux, attirait sur elle tous les regards, éveillait toutes les intelligences. On dédaignait la modeste industrie qui n'est le sol en valeur, qui fait sortir la nourriture du genre humain, parce qu'on le croyait d'ordre inférieur et vulgaire.

« Elle n'a commencé à se relever dans l'opinion que le jour où la science elle-même, laissant enfin tomber ses yeux sur elle, a découvert que l'agriculture était au contraire la première de toutes les industries, non seulement parce qu'elle était la plus nécessaire, mais aussi parce qu'elle était la plus élevée dans l'ordre scientifique, étant par essence le centre de toutes les sciences qui trouvent sur le sol leur plus vaste champ d'application.

« Mais, si l'agriculture est aujourd'hui replacée à son rang au point de vue scientifique, elle n'est pas encore à sa place dans le domaine économique ; elle souffre toujours de son humilité d'autrefois et il y a beaucoup à faire pour attirer à elle la vogue dont jouit sa sœur aînée l'industrie. »

« Le moment est venu de réagir contre un entraînement qui a dépassé la mesure et donner à l'industrie son contre-poids naturel en faisant de l'agriculture le déversoir inépuisable de travail où son trop

plein est toujours sûr de pouvoir s'écouler.

« Donc, retournons à la terre et dirigeons de ce côté le plus que nous pourrions l'attention du grand public ; tâchons de l'intéresser à la question et bientôt elle le passionnera autant que l'industrie. Montrons lui bien que la prospérité du jour et la sécurité du lendemain sont à ce prix. »

Certes, bon nombre d'hommes généreux, de penseurs, n'ont pas attendu le pressant appel de M. Méline pour favoriser ce retour à la terre si nécessaire à la vie de notre pays. Nos instituteurs ont compris parfaitement la nécessité d'une orientation vers l'agriculture, stimulés qu'ils sont par les conseils de leurs maîtres.

Le recteur de l'Académie de Chambéry, dans son livre : « Aux instituteurs et institutrices », que tous les membres de l'enseignement primaire connaissent bien, s'exprime ainsi : « L'instituteur qui vit au milieu des populations agricoles doit lutter de toutes ses forces contre l'exemple contagieux que donne la petite bourgeoisie en se ruant à la conquête des places ; qu'il ne craigne pas de sans cesse opposer le tableau de la vie à la campagne... Il y a pour nos instituteurs, à reprendre la tradition vraiment nationale et vraiment clairvoyante de Sully : l'Avenir de la Patrie, sa fortune, dépend avant tout de l'agriculture... »

Sans doute, il reste beaucoup à faire. Mais c'est aux agriculteurs influents, ainsi qu'aux représentants autorisés de nos campagnes, qu'incombe le devoir de lutter contre l'exode rural. Le but à atteindre est trop noble pour qu'ils n'y consacrent pas tous leur effort.

ÉCHOS

Les pourboires. — On s'est avec juste raison élevé contre la détestable mais indéfectible coutume des « pourboires ». Sait-on quel mouvement d'argent représente en France ces pourboires ? Cinq cent millions tout simplement. Pour Paris on arrive à une somme journalière de 300.000 fr., soit 9.000.000 fr. par mois, soit encore 180.000.000 fr. par an. Ce sont les garçons de salle qui nous coûtent le plus cher, puis viennent les co-

chiers, les garçons d'hôtel et de restaurant, les ouvreuses, les portefaix et les concierges.

Sur une population de 3.500.000 d'habitants y compris le cours étranger, une moyenne de sept centimes et demi est consacrée au pourboire par personne et par jour.

Un pourboire la semaine sur 24 millions d'habitants est de trois centimes par personne et par jour, soit 278.500.000 fr. par an.

L'élégance de ces chiffres s'effrite

réellement de cette somme colossale.

Le rendement des impôts en France. — Le rendement des impôts en 1900 est en augmentation de 3.043.700 francs sur les prévisions et en augmentation de 6.955.900 francs sur août 1904.

Les travaux du canal de Panama. — Les dépêches américaines ont sans cesse insisté à l'égard du canal de Panama. Hier on annonçait que les deux millions de livres sterling votés par le congrès pour les travaux préliminaires ont été dépensés et que les travaux du canal viendraient d'être suspendus pour six mois dans le but de prendre des moments opportuns pratiques et de voir de construire des canaux ouverts.

Aujourd'hui, on annonce de Washington, 31 août, au Standard, que le sénateur Miller, ancien président de la commission du canal de Nicaragua, et M. Young, commissaire du commerce, organisent un mouvement en vue de reprendre à la voie de Nicaragua pour le canal isthmique, sous prétexte que le vote de Panama est impraticable.

Arrestations japonaises. — Le Japon a commandé aux unités Krupp pour quarante-cinq millions de munitions de plaques de blindage pour cuirasses.

Sur Galtier. — L'ancien du Comptoir d'Escompte, un garçon de restaurant donne le joli détail suivant :

Galtier vivait tout le temps chez le restaurateur, en compagnie de sa cantinière. Alors, il se levait que de Chambéry, dépensait 60 ou 80 francs et donnait 5 francs de pourboire.

Un soir, il vint au comptoir de sa femme. Il lui dit de lui acheter du vin et du poisson et lui dit que de vingt sous.

Tout un petit drame dans cette anecdote !

Elvire précoce. — Un jeune sportsman vient d'être tué dans la région de Sancerre. Le jeune homme s'appelait M. de Sancerre, d'Albion. Une tempête de grêle et de neige l'entraîna à cause d'un équilibre instable dans les campagnes.

Contre la Bechara

Ainsi que nous l'avions promis, nous donnons aujourd'hui, in-extenso, le vœu émis par M. Guy au syndicat des agriculteurs de Guinée.

A notre humble avis, la suppression de la bechara érigée en loi, c'est un coup d'épée dans l'eau ; nous ne craignons de répéter que c'est surtout par des mesures préventives, et en augmentant les moyens de défense des colonies, que l'on parviendra à diminuer l'indécence.

La Métropole a traité trop tôt, à ce point de vue, l'Algérie sa fille majeure. Les chiffres ont leur logique : la majorité ne s'acquiesce, pour l'individu, qu'à vingt ans, c'est-à-dire quand il obtient le quart de la durée d'existence à laquelle l'homme peut raisonnablement prétendre. Nous sommes, sans tenir compte des différences de nationalité, six cent mille européens au lieu de quatre millions

ملحق رقم 15 :

مجموعة متمردين مشكلة من ستة جزائريين على الإدارة الاستعمارية في القطاع الوهراني، والتي أطلقت عليهم مصطلح اللصوص و قطاع الطرق.

[الأسماء] :

-- بوعادي أحمد - حكم عليه مرة بالإعدام

-- بوعادي عبد القادر - حكم عليه مرتين بالإعدام

-- بوعادي قادة - حكم عليه 70 سنة أعمال شاقة

-- لبنان عبد الرحمان - حكم عليه 3مرات بالإعدام

-- شباني(أو شيباوى) عبد القادر - حكم عليه 2 مرتين بالإعدام

-- لوط عبد الجبار - حكم عليه مرتين بالإعدام



المصدر : أرشيف عائلة بوعادي مدير المركز الجامعي بغيليزان.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1. القرآن الكريم.

أولا - الأرشيفات :

أ - جريدة المبشر.

ب - أرشيف ماوراء البحار :

1. Rapport Présenté par M. Jouyane , Conseiller général d'Alger , Au nom de la sous commision d'Etudes , Imprimerie Typo Torrent ET MIAUX Palais Consulaire ,Alger ,1893.
2. J ,O R F , Année 1891 .
3. Rapport du Sous Préfet de Tizi-Ouzou Le febure au gouverneur général d'Algérie (Novembre –Décembre 1893 à Janvier 1894.

ج - الأرشيف الرسمي الحكومي الفرنسي :

1. Journal officiel de la République française , 30 octobre 1883 , N5618.
2. Journal officiel de la République française , 24 octobre 1883 , N.5617.

ثانيا - المصادر :

أ - الكتب باللغة العربية :

1. ابن خلدون عبد الرحمان: العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج1 ، دار الفكر ، لبنان ، 2001.
2. ابن خلدون عبد الرحمان : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم و البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج6 ، دار الفكر للطباعة ، لبنان ، 2001 .
3. ابن باديس المكّي : " تقرير الأحكام الشرعيّة التي تُناسِبُ لُصُوصِ البَوَادِي في الأوطانِ الجَزائريّة" ، مطبعة لامارل ، قسنطينة ، 1875.

4. العنتري محمد الصالح : مجاعات قسنطينية، تح : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
5. الحفناوي أبو القاسم : تعريف الخلف برجال السلف ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، الجزائر ، 1985.
6. السجلماسي عبد الرحمان بن محمد: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، تحقيق: علي بن عمر ، مجلد 1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، المغرب ، 2008.
7. التلمساني ابن مريم المليتي: اليستان في ذكر العلماء بتلمسان ، تح محمد بن أبي شنب ، الطبعة الثعالبية، الجزائر ، 1989 .
8. الراشدي أحمد بن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق و تقديم المهدي البوعبدلي ، منشورات وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، مطبعة البعث قسنطينية ، الجزائر ، 1973.
9. الورثياني الحسين بن محمد : نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ و الأخبار ، تحقيق و نشر محمد بن أبي شنب ، الجزائر ، 1908.
10. الفكون محمد ابن عبد الكريم : منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية ، تق و تحق : أبو القاسم سعد الله ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان، 1987.
11. الوزان حسن : وصف إفريقيا ، تر : محمد حجي ومحمد الأخضر ، ج 1 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1983.
12. المجاوي عبد القادر : اللمع على نظم البدع ، مطبعة فونتانا ، الجزائر ، 1912.
13. بن بريهمات عمر بن حسن : النهج السوي في الفقه الفرنسي ، المطبعة المشرفية فونتانا ، الجزائر ، 1908.
14. خوجة حمدان بن عثمان : المرأة ، تق وتع وتح : محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2006.
15. دي طوكفيل ألكسي : نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تر. إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008.
16. دوتي إدموند : الصلحاء (مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر) ، تر محمد ناجي بن عمر ، دار افريقيا الشرق ، المغرب ، 2014.

17. رين لويس : تاريخ إنتفاضة 1871 في الجزائر ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار الكتاب ، الجزائر ، د ت.
18. شلوصر فندلين : قسنطينة أيام أحمد باي 1832 - 1837 ، ترجمة و تقديم أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980.
19. فيرو شارل : تاريخ جيجلي ، ترجمة عبد الحميد سرحان ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2010.
20. كبرخال مرمول : إفريقيا ، ج 1 ، تر : محمد حجي وآخرون ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، المغرب ، 1984.
21. ماركس كارل : حول الجزائر و الهند ، تر : شريف الدسوقي ، ط 1 ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1980.

ب . باللغة الفرنسية :

1. A .Warnier: l'Algérie devant l'Empereur, Challamel Ainé, Paris, 1865.
2. Allan. G : "La bechara " , L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, , paraissant les Mardi, Jeudi et Samedi de chaque semaine , Troisième Année, n° 230 du Dimanche 30 Octobre 1892 .
3. A.Tounsi : L'insécurité en Algérie, ses causes, les moyens de rétablir la sécurité d'autre fois , Alger, 1893.
4. Bernard Augustin : L'organisation communal des indégens de l'Algérie , Ed , Emile larose , Paris , 1918 .
5. BESSON Raoul : "La Sécurité", le 12 décembre 1892, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Troisième année, N°246 du Mercredi 14 Décembre 1892.
6. Bodichon Eugène : Etudes sur l'Algerie et l'Afrique , alger , 1847 .
7. Bodichon Eugène : Le Vade Mecum de la politique française, typographie et lithographic , A Bouyer, Alger , 1883.
8. Brahim Adolphe : La Sécurité en Algérie , par un administrateur de commune mixte , moyens de l'assurer , Typographie, CONSTANTINE, 1884 .
9. Broudel Fernand : Misère et banditismen, revue et l'occident musulman et de la méditerranée, 1947.

10. Couty E: Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement de la sécurité en Algérie, Imprimerie Torrent et Miaux , Alger , 1900.
11. Colin Maurice : Quelques Question Algériennes ,Etudes judiciaires , Paris , 1895 .
12. Deschamps Paul et autres : les colonies et la vie français pendant huit siècle, ED ,Firmin - ridot ,paris ,1933.
13. Daumas (Gal) Eugène : Les Chevaux du Sahara, et les moeurs du désert, par le général ,Daumas, 3ème édition, revue et augmentée, avec des commentaires, par l'émir Abd-el-Kader. 1874.
14. Doumergue Gaslon : l'écho de Tlemcen ,76 Année , N8624 , place d'Alger Tlemcen, 16 septembre 1930.
15. F. k : " La bechara ", Organe des intérêts de D'Alger ,de ses environs et des stations thermales et balnéaires de l'Algérie ,Littéraire Artistique, Mondain et Théâtral, paraissant tous les Samedis, Dixième-année, n° 10, Alger – Saison du 5 au 12 Janvier 1889.
16. GUY : " contre la bechara ", L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches- Seizième année , n° 781 du dimanche ,10 Septembre 1905.
17. Hugo Victor : La sécurité en Algérie ; publication du comice agricole de Guelma , L .Danan IMPREMEUR , Guelma , 1890.
18. Hugolin : " La Sécurité " , L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, paraissant les Mardi et Vendredi de chaque semaine , Cinquième Année, n° 511 du Mercredi 25 Juillet 1894.
19. Hugolin : "La Sécurité " , L'indépendant de Mostaganem ,Journal Politique et commercial, paraissant les Mardi et Vendredi de chaque semaine , Septième Année, n° 735 du Jeudi 15 Octobre 1896.
20. La Sécurité en Algérie : moyens de l'assurer... par un administrateur de commune mixte, 14 avril 1884.
21. Jean de la Plaine : "chronique agricole la BECHARA ", L'Écho de Bougie ;le réveil de Bougie, Organe du Comité républicain socialiste de l'arrondissement de Bougie , paraissant le Jeudi et le dimanche de chaque semaine , Neuvième Année, n° 777 du Jeudi 24 Février 1910.
22. " La Bechara " , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Dix-huitième année, n° 881 du Dimanche 11 Août 1907.

23. " L'insécurité en Oranie ", Le Courrier de Tlemcen ; Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Septième année, n° 5.221 du Vendredi 04 Mars 1921 .
24. Lavion, H : L'Algérie musulmane dans le passé, le présent et l'Avenir, Paris, 1914.
25. " La Sécurité" , L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », première année, N°6 du Mercredi 17 Décembre 1890.
26. Leo Paul : " Problém Angoissant ", Le Courrier de Tlemcen ; Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 du Vendredi 13 Aout 1920.
27. Lévêque Charles : "Le Petit Kabylie" ; Journal Politique et Littéraire Orange de la défense des intérêts de la Kabylie des Issers , paraissant tous les Samedis ; Douzième année, n° 679 du Dimanche 30 Mai 1897.
28. Le Roux Hugues : "les Temps Nouveaux ", Supplément Littéraire ; paraissant les Samedis, n° 13 du Samedi 28 Février 1895.
29. Leo Paul: " Problém Angoissant", Le Courrier de Tlemcen, Journal Politique, Industriel, Commercial et Agricole paraissant le Vendredi soir Soixante Sixième année, n° 5.206 , du Vendredi 13 Aout 1920 .
30. Masson Eugen, « Le Tamatave » , Journal Républicain Indépendant, Orange des intérêts agricoles , commerciaux et industriels des Golons , L'Union Fait La Forge, N° 911 Du Samedi 3 Décembre 1921.
31. Marcel Egretaud : l'Algérie hors la loi , de Colette et français JEANSON, ainsi que , Réalité de la nation algérienne , édition sociales , Paris, 1961.
32. Noushi André : Correspondance du dr August Vital avec Ismail Urbain (1845 – 1847) , par, ED , IMBERT , Alger , 1958 , lettre du 8 février 1870 .
33. Parrier Paul : " l'Avenir de bel – Abbés " , journal Politique et littéraire, A1 , n42 , 30 juin 1883 , Sidi Bel Abbés
34. Paoli Louis : la Sécurité en Algérie, Bibliothécaire de la bibliothèque Universitaire D'Alger , Paris , 1894 .
35. Robin Joseph- Nil , L'Insurrection de la grande kabylie De 1871, Edition Charles Lavauzelle, Paris, 1901
36. Rinn Louis : Histoire de l'insurrecion de 1871 en algerie , conseiller de gouvernement, ancien chef du service central des affaires indigènes ED, librairie adolphe jourdan , alger , 1891.

37. Rinn Louis: Le Royaume D'Alger sous les dernier dey, OPU , Alger , 1897.
38. Rocher Paul : L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année ,n^o 428 du mercredi 4 octobre 1893.
39. Rocher Paul : "La Sécurité " , le 16 mai 1893, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM, Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année ,n^o 390 du Samedi 20 Mai 1893.
40. Rocher Paul : "Encore La Sécurité " le 3 octobre 1893, « L'INDÉPENDANT DE MOSTAGANEM , Journal politique et commercial paraissant les mardi et les vendredi de chaque semaine », Quatrième année ,n^o 428 du mercredi 4 octobre 1893.
41. Sabatier Camille : La Question de la sécurité, insurrections, criminalité, les difficultés algériennes, Alger ,1882.
42. Servier Andrée : " un Métier lucratif la bechara " , Le Progrès ; journal républicain paraissant le jeudi ;seizième Année ;n^o827 du Jeudi 10 November 1910 .
43. Servier Andrée : "La bechara" , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Seizième année, n^o 779 du Dimanche 27 Août 1905.
44. Violard Emile : Bandits de Kabylie ,Imprimerie Baldachino Laronde Viguier , Alger , 2004.
45. Viard Paul Emile : les Droits politiques des indigènes d'Algérie , ED , librairie du Recueil Sirey , Paris ,1937 .
46. Vindex : " La Sécurité " , L'IMPARTIAL, Organe républicain des intérêts de Djidjelli et de la région, paraissant tous les dimanches, Deuxième année, n^o 59 du Dimanche 25 Octobre 1891 .
47. Yacono Xavier : peut-on évaluer la population de L'Algérie en 1830 ,revueafricaine n 98année 1954¹ _ Erneste Mercier : La question indigène en Algérie au commencement du XXe siècle, paris, 1901.
48. Yacono Xavier :Quelques remarques sur La politique ndigène du prince Napoléon Joseph en algérie (24 juin 1858 , 7 mars 1859) revue des mondes musulmans et de la méditerranée, 1970.

ثالثا: المراجع :

أ — باللغة العربية :

1. الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة و المجتمع ، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007.
2. الهواري عدي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر — سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960 ، تر : جوزيف عبد الله ، ط 1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1983.
3. العبدري محمد الحاج : الرحلة المغربية عاش في القرن 16 ، تح : إبراهيم كروي ، ط 1 ، دار سعد الدين للنشر ، دمشق ، 2005.
4. العيدروس محمد حسن : المغرب العربي الإسلامي ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .
5. الشريف الحسني كمال دحومان : أشراف الجزائر و دورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
6. أعمال محمد بن مصطفى بن خوجة ، منشورات خمسينية جامعة الجزائر 2012 .
7. أجيريون شارل روبير : الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 ، ج 1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
8. برينان أندري وآخرون : الجزائر بين الماضي و الحاضر ، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.
9. بوعزيز يحيى : قضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، دار الهدى، الجزائر، 2009.
10. بوعزيز يحيى : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
11. بوعزيز يحيى : كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.
12. بوعزيز يحيى : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

13. بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين - ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر - ، ط2 ، ج2 ، الديوان الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت.
14. بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، دط، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2007.
15. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007.
16. بطاش علي: الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900 ، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
17. بوضرياسة بوعزة وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ، الجزائر، 2007.
18. بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1975.
19. بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1 ، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013 .
20. تركلي رابع : الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال و الإشهار، الجزائر، 2001.
21. جغلول عبد القادر: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 1984م.
22. جلال يحيى : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960 ، ط1 ، دار المعرفة، مصر ، 1979.
23. جابر سمية محمد: سوسيولوجيا الانحراف، دار المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2004.
24. جولييان شارل أندري : تاريخ الجزائر المعاصرة، مج1، دار الأمة، الجزائر، 2013.
25. حسن محمد: المدينة والبادية في افريقيا في العهد الحفصي، ج2، جامعة تونس الأول، تونس، 1989م.
26. خليف يوسف : الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي ، دار المعارف ، بيروت ، د.ت.

27. زوزو عبد الحميد : نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 - 1900 ، الجزائر ، 2007 .
28. سعيدوني ناصر الدين : الجزائر منطلقات و آفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000.
29. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 ، ط 1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1992.
30. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900، ج 2، ط 4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1992 .
31. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 4 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1998.
32. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 8 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1998.
33. سعد الله أبو القاسم : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007.
34. سعد الله أبو القاسم : شيخ الاسلام عبد الكريم ابن الفكون داعية السلفية ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986.
35. سعد الله أبو القاسم : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 2 ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007.
36. سبنسر وليم : الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب و تعليق : عبد القادر زبادية ، دار القصبة ، الجزائر ، 2006.
37. صاري جيلالي: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 ، تر: عياد فوزية، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2010.
38. طرشون نادية: الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر ، 2007.
39. عباد صالح : الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة ، الجزائر، 2007.

40. عميرواي أحمد: أثر السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
41. عيساوي محمد، شريخي نبيل : الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1971 ، مؤسسة كنوز للحكمة، الجزائر، 2011.
42. عمارة علاوة: دراسات في تاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.
43. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، الشركة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة، الجزائر ، 1997 .
44. قداش محفوظ : جزائر الجزائريين - تاريخ الجزائر (1830-1954) ، تر : محمد المعراجي، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، الجزائر، 2006.
45. مفلح محمد : غليزان مقاومات وثورات، منشورات دار الأديب، 2010م.
46. مفلح محمد: سيدي الأزرق بلحاج رائد ثورة 1864م، دار هومة، الجزائر ، 2005م.
47. محفوظ سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر. محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
48. مياسى إبراهيم: مقاربات ف تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.
49. ناهد دسوقي : دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2008.
50. ناصر محمد: المقالة الصحفية الجزائرية (نشأتها و تطورها وأعلامها) 1903 . 1931 ، ج 1 ، ط2 ، الجزائر ، 2007 .
51. ونيسي محمد الصالح: الأوراس تاريخ و ثقافة ، منشورات زرياب ، الجزائر ، 2007.

ب - باللغة الفرنسية :

1. Ageron Charles Robert : histoire de l'Algérie contemporaine 1871 – 1954, PUF, Paris , 1979.

2. Ageron Charles Robert : politique coloniales au Maghreb , collection hier , paris ,1972 .
3. Alain Sainte-Marie : Législation foncière et société rurale (L'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'Algérois) , *Études rurales*, 57 ,paris , 1975.
4. Annie Rey – Goldzeigur : Le Royaume Arabe, la politique algerienne de Napoleon 3 1861 – 1870 , alger ,Ed , SNED , 1977.
5. Colonna Fanny, Le Meunier ,les moines et le bandit des vies quotidiennes dans l'Aurès (Algérie)du XX^e siècle.
6. Ouennoughi Mélica : Les Déportés maghrébins en Nouvelle Calédonie et la culture du pal-mier dattier (1864 à nos jours) , Ed l'harmattan , Paris , 2005.
7. Kateb Kamel : Européens ,indigènes et juifs en Algérie (1830-1962) .
8. PLARIER ANTONIN : Le banditisme ET dépossession foncière en Algérie, Mostaganem, impr E Balland ,Paris, 2017.
9. Morizot Jean : L'aurès ou le mythe de la montagne rebelle , édition l'harmattan , paris, 1991.
10. Stora Benjamin, Algerie histoire contemporaine, Casbah Editions, Alger , 2004.
11. Sari Djillali: la dépossession des fellahs(1830-1962), S.N.E.D, alger , 1975.
12. Thiriez Philippe : en flanant dans l'Aurès, édit numidia , ain mlila , 1986.
13. Younes ADLI: Arezki L'Bachir, histoire d'honneur, ouvrage édité à compte d'auteur , Alger, 2001.

ج . الدوريات :

أ - المجلات :

1 - باللغة العربية :

1. الصادق دهاش: عوامل الاستيطان في الجزائر، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 17، السداسي الأول، 2008.

2. القاسمي علي : " مفهوم السرقة في العقل العربي " ، صحيفة المثقف ، العدد 4055 ، الكويت ، التاريخ 12 . 10 . 2017
3. الحيارى إيمان : " التمرد على الواقع أنواعه وأسبابه " ، مجلة محطات ، مجلة الكترونية تعني بالدراسات الاجتماعية ، العدد 24 ، 7 . 10 . 2018.
4. أجيرون شارل روبير: " الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916 . جانفي 1917) " ، مجلة الأصالة ، السنة السابعة أوت . سبتمبر 1978 ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، الجزائر .
5. بورغدة رمضان : مصادرة الأراضي و الضرائب و الغرامات و أثرها على المجتمع الجزائري ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 03، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، جوان 2008.
6. بوعزيز يحيى : " مجاعة الجزائر أواخر الستينات من القرن 19 " ، مجلة الأصالة، عدد 33 ، الجزائر، 5 ماي 1976.
7. بن عمر أحمد : " الحالة الاقتصادية في الجزائر " ، جريدة المنار، العدد 4 ، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2007.
8. حمارة نضال: " التمرد يجادل الواقع " ، جريدة الرأي ، العدد 17 ، يوم 20 . 11 . 2013.
9. سعيد مزيان : " الإنتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن التاسع عشر أرزقي البشير الإخوة عبدون 1887 . 1895م " ، مجلة المصادر ، العدد 16 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الأبيار ، الجزائر ، السداسي الثاني 2007.
10. قنان جمال : " مشاغل المجتمع الجزائريين من خلال الصحافة 1882 . 1914 " ، مجلة المصادر، العدد 09 ، (مارس 2004).
11. كعوان فارس : " القاضي المكّي بن باديس القسنطيني (1820 . 1890) وموقفه من قضايا عصره "، مقال منشور في دورية كان التاريخية ، العدد العشرون ، جوان ، 2013 .
12. كعوان فارس : " الاستشراق الفرنسي و التراث التواتي ، قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هبة الله " ، دورية كان التاريخية، العدد 12 ، جوان 2011.

13. كعوان فارس : " ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق بمنطقة سطيف " ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد العاشر ، العدد 3 ، الجزائر ، ديسمبر 2019.
14. لوصيف سفيان : " احتلال منطقة عموشة و تصاعد المقاومات الشعبية 1840 – 1920 " ، مجلة قضايا تاريخية ، العدد 09 ، جوان 2018

2 - بالفرنسية :

1. Amrouni Hassina : " Les bandits d'honneur d'Algérie ", Mémoire , La Revue de La Mémoire D'Algérie, Publié le 19 septembre 2016. N48.
2. Camille LACOSTE-DUJARDIN: Dictionnaire de La culture berbère en Kabylie " , Du banditisme comme faire-valoir de la virilité sacralisée en Kabylie , Actes du colloque de Bastia : « Banditisme et violence sociale dans les sociétés méditerranéennes (Bastia, 27 au 29 mai 1993), Revue d'études corses, 21^e année, 1995.
3. Déjeux Jean : "Un bandit d'honneur dans l'Aurès, de 1917 à 1921 " . In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, 1978 , n°26.
4. Djeghloul Abdelkader : " violence rurale et pouvoir colonial en algérie au début Xxe siècle : " les frères boutouizerat", Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée , N38 , 1984.
5. V – les articles 27 , 28 , 31 , et 34 de l'ordonnance royale du 31 aout 1845, Claude . Bontems : Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance , T,I , Ed Cujas , Vendome - france , 1976.

رابعا : الرسائل و الأطروحات الجامعية :

أ – باللغة العربية :

1. الطيب مختاري : " اللجنة الإفريقية (1833-1834) " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر 02 ، السنة الجامعية 2010/2009.
2. بومزو عز الدين : " الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري – ارنست مرسبييه نموذجا – " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008.

3. حوامد كريمة : " دور الجامعة في التنشئة السياسية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
4. دريادي حميدة : " الشيخ عبد القادر المجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1848 . 1914 " ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011 . 2012.
5. ذياب هشام: " محمد المكي بن عزوز ، حياته مواقف وآثاره " ، مذكرة ماجستير في التاريخ المغربي الحديث ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، السنة الجامعية 2013 . 2014.
6. زقب عثمان : " السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 . 1914 دراسة في أساليب السياسة الإدارية "، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2014 . 2015.
7. عبيد مصطفى: " الجزائر في كتابات (توماس) إسماعيل أوربان 1812 – 1882 " مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2007 – 2008.
8. قليل مليكة : هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف، لمياء بوقريوة، جامعة باتنة، 2008.
9. لواتي دلال: " عامة القيروان في العصر الأغلي " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي ، إشراف بوبة مجاني ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2001 . 2002.
10. مجدوب كريمة : " الاستعمار ، انعدام الأمن وإشكالية المقاومة الشعبية و الاجتماعية بالغرب الجزائري 1881 - 1920 ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ، قسم التاريخ ، جامعة وهران 1 ، السنة الجامعية 2009 . 2010.
11. معمري فتيحة : " مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونيالية " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011 . 2012.

12. هوارى مختار: " نماذج من القمع الإداري الاستعماري اتجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871- 1916"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2016- 2017.
13. يزير عيسى: " السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2008/2009.

ب – باللغة الفرنسية :

1. Plarier Antonin : "Le Banditisme rural en Algérie à la période coloniale (1870 – 1920) ", Thèse De Doctorat histoire contemporaine , université Paris 1 SORBONNE , 2019

خامسا : أعمال الملتقيات و المؤتمرات :

1. الحاج مراح : " مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري " ، الملتقى الوطني الأول حول لصوص الشرف في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ، بجاية ، 19 نوفمبر 2017 .
2. الكيلاني رشاد صالح رشاد زيد : " الأمن الاجتماعي مفهومه وتأصيله الشرعي " ، المؤتمر الدولي للأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي ، جامعة آل البيت ، 3 . 4 جويلية 2012.
3. بن داود نصر الدين : "مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية"، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2008، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
4. بن داهة عدة: "الحلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1873)"، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار، الجزائر، 2007.
5. بوجلة عبد المجيد : " مصادرة الأرض و حركة الاستيطان – دراسة في فكر الماريشال بيجو –" ، أعمال الملتقى الأول و الثاني حول العقار، الجزائر، 2007.
6. شيتور جلول : " العقار إبان الاحتلال – دراسة قانونية –" ، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، المنعقد بسيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

7. علال لندة: " الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها "، أعمال الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة سكيكدة، 2009.
8. فارح رشيد: " المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و أثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري "، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، المنعقد بسيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006.
9. كركار عبد القادر : " السياق التاريخي لظاهرة الخروج عن القانون الكولونيالي " ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول ظاهرة لصوص الشرف في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، الجزائر، 20 نوفمبر 2017.
10. هلايلي حنفي: " عصاة الشرف في منطقة سيدي بلعباس ميمون القاطع أنموذجا " ، ملتقى وطني حول عصاة الشرف في الجزائر المستعمرة، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر ، نوفمبر 2017 .

سادسا : الموسوعات و المعاجم و القواميس :

1. البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي القيرواني : جامع مسائل الاحكام ، ج 6، ط 1 ، تحقيق : محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، 2002.
2. الفراهيدي الخليل بن أحمد : كتاب العين، ج4، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، (مادة لصص) .
3. الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، ج 18 ، تحقيق عبد الكريم العرباوي ، مطبعة حكومة الكويت، 1979 (باب لصص) .
4. الكفوي أيوب بن موسى : الكليات - مادة سرق - ، ج1 ، تحقيق : عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
5. المختار أحمد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط 1 ، المجلد الأول ، عالم الكتب ، 2008.
6. آبادي الفيروز : القاموس المحيط ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م.

7. ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، ط1 ، ج1 ، دار صادر، بيروت، لبنان ، مادة لو ، 2000م.

8. خليل أحمد خليل : معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995.

فهرس

الأماكن

والأعلام

فهارس الأعلام :

الفراهيدي الخليل بن أحمد : 1
المكي بن باديس : 202 – 203 – 204 – 205 – 206 – 207 – 208 – 209 – 210
الرعيبي : 207
المكناسي : 208
القراقي : 209
العنزي محمد الصالح : 70 – 72 – 73
الزبيدي : 1
البخاري : 21
السليك بن سلكة : 19
التلمساني ابن مريم : 4
المختار أحمد : 4
الشنفرى : 19
العبدري : 4
الكساني : 5
الرمحشيري : 14
الجرجاني : 15
الماوردي : 15
الشوكاني : 5
الكوبي : 3
المكي بن باديس : 52 – 78
السرخسي : 5

ألكسي دو طوكفيل : 48 – 143
أبو القاسم الحفناوي : 210 – 211 – 212 – 213 – 214
إدموند دوتي : 190 – 191
إسماعيل أوربان : 70 – 71 –
إميل فيولار : 25 – 99 – 100 – 102 – 106 – 107 – 109 – 110 – 111 – 112 – 113 – 114 –
أدولف براهيم : 227 – 228 – 229
أحمد ولد القاضي : 52
ابن التهامي : 84
آبادي الفيروز : 15
إبن منظور : 2
إسماعيل أزكيو : 176
بنجامين ستورا : 143
بن ددوش نادية : 152
بول روشي : 30 – 31 – 35
بوديشون : 36 – 37
بوعزيز يحي : 51 – 52 – 53 – 63 – 64 – 75 – 82
بوضربة : 84
بروديل : 4
شارل أندري جوليان : 45 – 70 – 72
شيربونو : 204
شارل روبير أجيرون : 56 – 58 – 60 – 62 – 64 – 125 – 126 – 127
عمر بن حسن بريهمات : 201 – 210

عبد القادر المجاوي : 211 – 212
عبد الحميد بن باديس : 212 – 213
عبد الرحمان الثعالبي : 216
عروة بن الورد : 19
عبد القادر جغلل : 151 – 152 – 153 – 160 – 161 – 162
كاميل ساباتيي : 32 – 33
كارل ماركس : 54 – 57
كمال كاتب : 47
محمد بن مصطفى بن الخوجة : 213 – 215 – 216
محمد بن جعدون : 216
محمد بن عزوز : 203
محمد الشاذلي : 202
محمد بن رحال : 84
ماريوس نيكو لابلول : 70
مرسييه : 41 – 43 – 46
محفوظ قداش : 44 – 46
مصطفى الأشرف : 46 – 64 – 66 – 70
حسين بن بريهمات : 52 – 209 – 210
حميد بن باديس : 204
جيلالي صاري : 40 – 55
جويان : 26
فايسات : 202
فور : 97 – 98

فهارس الأعلام والأماكن:

فخار بن علي : 84
فيتال : 70 – 72 – 73 – 79
فارني : 34 – 53 – 54 – 55 – 56 – 58
كوهين : 3
هوبسباوم : 9
هيغل : 13
نيشيه : 13

فهارس الأماكن :

الأربعاء نايت إيراثن : 110
القبائل : 6 – 20 – 25 – 26 – 31 – 33 – 49 – 92 – 93 – 95 – 97 – 98
المحمدية : 50
القلعة : 143
العمارة : 153
الضاية : 156 – 157
الناطور : 157
الرواغة : 217
الجزيرة العربية : 18 –
الأوراس : 20 – 8 – 86 – 92 – 123 – 124 – 133 – 134 – 135 – 136
القواليز : 68
القرارية : 68
الشلف : 59 – 143
المحمدية : 85
الفراقة : 68
الغرابية : 68
السلامنة : 179
أولاد جرير : 180
أزفون : 92 – 110 – 111 – 114
أولاد رشائش : 49
أكفادوا : 92 – 112
أريش : 150
إعكوران : 95 – 100
بوهيني : 95 – 100 – 102

بسكرة : 7
بلحاصل : 29
باتنة : 126
برج بوعريرج : 77
بجاية : 21
باريغو : 85
بني شقران : 85 – 148
بوخنيفيس : 143
بني جناد : 176
تيسمسيلت 145
تلمسان : 64
تلموني : 153
تعسالت : 148
تاعروت جمعة : 113
تلمسان : 22
تروميلي : 177
تريزيل : 177
سور الغزلان : 76
سيدي بلعباس : 7 – 20 – 143 – 152 – 153 – 154
سولي : 154 – 157 – 158
سطيف : 21 – 27 – 50 – 76 – 193
ستيديا : 28
سباعو : 176
صاهاريج : 113
عين نويسي : 29
عكرمة : 68

فهارس الأعلام والأماكن:

عين تيموشنت : 7 – 20 – 157 – 158 – 159
عزازقة : 95 – 100 – 111 – 112
عمي موسى : 147
غيليزان : 7 – 29 – 30 – 143 – 144 – 146
غايانا : 102 – 107 – 111 – 112
غورارة : 32
حوز أريس : 128 – 129 – 130
خنشلة : 126
جرجرة : 96
ورقلة : 143
وادي ريغ : 217
واد مسوارة : 180
وادي رهيو : 147
وادي الصومام : 80 – 111 – 112
قسنطينة : 8 – 25 – 52 – 56 – 63 – 75 – 203 – 204 – 205 – 206 – 217 – 236
قربوسة : 68
قالمة : 197
كورسيكا : 185
كاين : 102
متليلي : 125
مشلي : 114
ميزارنة : 95
ميلة : 178
مغنية : 113
معسكر : 148 – 149 – 150 – 151
ميشليت : 113

فهارس الأعلام والأماكن:

مسيلة : 21
مكة المكرمة : 30
مستغانم : 22- 28- 37
لونباز : 126
ياكوران : 95- 100
فم الطوب : 130- 133- 134
زواوة : 81
وهران : 22- 25- 28- 52- 56- 59- 64- 146- 150- 160- 165- 166- 167- 169- 170- 172- 217- 236

فہارس

المحتویات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ - ي
الفصل الأول : ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق : المفهوم والمظاهر	1 - 59
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة اللصوصية	1 - 19
المبحث الثاني : التطور التاريخي لظاهرة اللصوصية في الجزائر	20 - 41
المبحث الثالث : مظاهر التلصص و تمثلاتها الميدانية	41 - 50
المبحث الرابع : خصائص اللصوصية	50 - 59
الفصل الثاني : إشكالية انعدام الأمن في الجزائر المستعمرة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين	60 - 128
المبحث الأول : أسباب انعدام الأمن	61 - 75
المبحث الثاني : الأسباب الاقتصادية	75 - 104
المبحث الثالث : الأسباب الاجتماعية	104 - 112
المبحث الرابع : النفي والقوانين الزجرية	112 - 128
الفصل الثالث : جغرافية لصوصية الشرف	129 - 237
المبحث الاول : في الوسط	130 - 167
المبحث الثاني : في الشرق	168 - 188
المبحث الثالث : في الغرب	188 - 222
المبحث الرابع : في الصحراء	222 - 236
الفصل الرابع : تداعيات الظاهرة والمظاهر المختلفة عنها	238 - 334
المبحث الأول : لصوصية الجوع	239 - 258
المبحث الثاني : مؤسسة البشارة	258 - 277
المبحث الثالث : موقف النخب التقليدية من الظاهرة	277 - 293
المبحث الرابع : اللصوصية والقوانين العرفية في الجزائر	293 - 305

فهرس المحتويات

333 – 305	المبحث الخامس : اللصوصية و السلطة
339 – 335	خاتمة
376 – 341	قائمة الملاحق
394 – 378	قائمة المصادر و المراجع
398 – 395	فهرس الاعلام
402 – 399	فهرس الأماكن
405 – 403	فهرس المحتويات